

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٩٩

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي التاسع عشر - العقد الاستثنائي الثاني

محضر الجلسة الاولى

المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر ايام

الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس،

والسادسة من مساء الايام المذكورة في ١٢، ١٣، ١٤، و ١٥ تموز ١٩٩٩

المواضيع المبحوثة:

١ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٤٧ المتعلق بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٧.

٢ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٧٦ المتعلق بالموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٩.

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة ١٠,٣٠ من قبل ظهر ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس، والساعة السادسة من مساء الايام المذكورة برئاسة دولة رئيس المجلس الاستاذ نبيه بري.

تغيب السادة: وديع عقل - وليد جنبلاط - عمر كرامي.

واعتذر السادة: نهاد سعيد، خليل عبد النور، خاتشيك بابكيان وعصام فارس.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص، والوزراء السادة: ميشال المر، ميشال موسى محمد نجيب ميقاتي، سليمان طرابلسي، ارتور نظاريان، حسن شلق، انور الخليل، غازي زعيتر، جورج قرم، كرم كرم، ناصر السعيد، محمد يوسف بيضون وعصام نعمان.

جلسة ١٩٩٩/٧/١٢ قبل الظهر

الرئيس: افتتحت الجلسة.

آمل الوقوف دقيقة صمت حدادا على روح المرحوم دولة الرئيس شفيق الوزان والنائب السابق انطوان مالح.

- وقف الجميع دقيقة صامتين -

الرئيس: تلاوة المرسوم رقم ٧٥٢.

تلي المرسوم الآتي نصه:

مرسوم رقم ٧٥٢

دعوة مجلس النواب إلى عقد استثنائي

ان رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور لا سيما المادتان ٣٣ و ٨٦ منه،

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: يدعى مجلس النواب إلى عقد استثنائي يفتح بتاريخ ١٥/٦/١٩٩٩، ويختتم بتاريخ ٣١/٧/١٩٩٩.

المادة الثانية: يحدد برنامج اعمال هذا العقد الاستثنائي بما يلي:

- مشروع موازنة عام ١٩٩٩.

- مشاريع القوانين المحالة إلى مجلس النواب والتي ستحال اليه.

- سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس.

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعيدا في ٣ حزيران ١٩٩٩

الامضاء: اميل لحود

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: سليم الحص

الرئيس: تلي اسماء النواب المعتذرين.

تليت الاسماء.

الرئيس: تلاوة المواد ١١٤ ولغاية ١٢٠ ضمنا في النظام الداخلي.

تليت المواد الاتي نصها:

المادة ١١٤: ليس للمجلس اثناء مناقشة وقرار مشروع الموازنة أن يزيد الاعتمادات المطلوبة بدون موافقة

الحكومة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها أو بطريقة الاقتراح .

غير ان للمجلس بعد الانتهاء من مناقشة وقرار مشروع الموازنة ان يقرر مشروع قانون احداث نفقات جديدة .

المادة ١١٥ : يجوز للمجلس الغاء او تخفيض الاعتمادات في مشروع الموازنة، كما يجوز له نقل هذه الاعتمادات من بند الى بند او من فصل الى فصل او من باب الى باب .

المادة ١١٦ : يجري التصويت على مشروع الموازنة ومشاريع القوانين المتعلقة بتفتح اعتمادات اضافية او استثنائية بندا بندا .

المادة ١١٧ : لا يجوز ان يطرح على التصويت اكثر من اقتراحين بالتخفيض على ان يطرح اولا الاقتراح الذي يتضمن الرقم الاكبر .

المادة ١١٨ : يصدق المجلس اولا على قانون قطع الحساب، ثم على موازنة النفقات ثم قانون الموازنة وفي النهاية على موازنة الواردات .

المادة ١١٩ : لا يجوز للمجلس الغاء ادارة او وظيفة قائمة بموجب قانون معمول به بطريقة الغاء الاعتمادات الملحوظة في الموازنة وعليه اذا اراد الالغاء اجراء ذلك بقانون خاص .

المادة ١٢٠ : اذا لم ينته المجلس من درس وقرار الموازنة بنهاية دورة تشرين الاول يدعو رئيس الجمهورية المجلس فورا لدورة استثنائية لمتابعة درس الموازنة تستمر حتى اخر كانون الثاني فإذا انتهت الدورة الاستثنائية هذه ولم يفرغ المجلس من اقرار الموازنة بصورة نهائية جاز لرئيس الجمهورية ان يضع مرسوما بموافقة مجلس الوزراء من شأنه جعل مشروع الحكومة كما قدمته مرعيا ومعمولا به شرط ان تكون الحكومة أودعت قلم المجلس مشروعا كاملا قبل بداية العقد بخمسة عشر يوما على الاقل .

الرئيس : بادئ ذي بدء اريد التنويه بلجنة المال والموازنة رئيسا ومقررا واعضاء، بالاضافة إلى جميع السادة الزملاء الذي ساهموا فعلا بجهد ونشاط حتى استطاعوا ان ينهوا ويفرغوا من الموازنة بسرعة قياسية لم تتجاوز الشهرين تقريبا .

والان يتلى تقرير لجنة المال والموازنة للمقرر الاستاذ فايز غصن .

فايز غصن : دولة الرئيس، السادة النواب،

دأبت لجنة المال والموازنة على دراسة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٩ منذ تسلمته الحكومة، مسرعة وتيرة عملها ومضاعفة الجهود للاسراع في اقرار موازنة تأخر وضعها .

ولقد عقدت لجنة المال اولى جلساتها لمناقشة السياسة المالية العامة في ٢٨/٤/١٩٩٩ ولهذه الغاية وحتى ١/٧/١٩٩٩ تاريخ الانتهاء من دراسة الموازنة، التأمت لجنة المال والموازنة في احدى وثلاثين جلسة عمل بوتيرة اربع

جلسات اسبوعيا. فكان النقاش بناء ومفيدا وقد اصر كافة اعضاء اللجنة ومن حضر من السادة النواب على المشاركة في الدراسة والتعديلات، آخذين بالاعتبار اهمية قانون الموازنة بالنسبة للمالية العامة بمعزل عن مواقفهم السياسية.

دولة الرئيس، ارادت الحكومة من موازنة ١٩٩٩ بداية معالجة وضع المالية العامة خاصة بعد ما تفاقم العجز والمديونية واصبحا يقاربان نسبا تنعكس سلبا على امكانيات الخزينة وعلى الاستقرار النقدي الضروري والمهم، وكذلك على قدرة الحكومة على الانفاق وتقديم الخدمات العامة، خاصة وان الركود الاقتصادي القائم يحمل المواطن، كما الخزينة اعباء اجتماعية كبيرة.

وجاءت معالجات اوضاع المالية العامة على مستويين:

اولا: خفض الانفاق، وهنا عمدت الحكومة الى خفض الانفاق الاداري كما الانفاق على بعض المشاريع في وزارات الخدمات.

اما خفض الانفاق الاداري فهو مبدأ درجت عليه لجنة المال من خلال التعديلات التي ادخلتها على موازنة ١٩٩٨ بعدما لاحظت ان زيادة الانفاق الاجرائي وتوسيع الادارة سوف يحمل الخزينة اعباء لا طائل لها عليها، فعمدنا الى تخفيض نسب تتراوح بين ١٠ و ٢٥٪ من اكثرية الاعتمادات في الجزء الاول من الموازنة التي لا تشمل الرواتب. وطالبنا ان يكون هذا التدبير بداية لسياسة عصر نفقات الادارة من خلال اعادة النظر في هيكليتها وحيجمها.

وقد جاءت التدابير التخفيضية الجديدة تتلاءم مع سياسة اعتمدناها في السنة الماضية. الا انه تبين لنا من خلال دراسة الجزء الاول من موازنة ١٩٩٩ ان التخفيض اتي احيانا دون تحقيق الغاية المرجوة منه، حيث طال بعض الرواتب المحققة او اعتمادات مخصصة لتحقيق سياسة اقتصادية او اجتماعية. ونتيجة لذلك وافق مجلس الوزراء على زيادة احتياطي الموازنة خمسة وثلاثين مليار ل.ل. لتأمين مستحقات اساتذة المدارس والمتقاعدين ورواتب في مؤسسة اوجيرو وفي وزارة الاشغال العامة وتعويضات للمحافظين والقائمين واعتمادات لمكتب الحبوب والشمندر السكري ووزارة الشؤون الاجتماعية، وتعاونية موظفي الدولة والمحاكم الروحية المسيحية وصندوق تعاضد المحاكم الشرعية المذهبية، ومستحقات اخرى...

دولة الرئيس، جاء في تقريرنا عن موازنة ١٩٩٨ ان الاعتمادات المخصصة للادارة العامة كبير جدا نسبة الى قدرات الخزينة، وطالبنا باعادة النظر حتى بحجم ملاكاتها والرواتب التي تدفعها الخزينة في كل مؤسسات الدولة والبالغة نحو مئة وخمسين الف راتب.

الا ان اعادة النظر لا يمكن ان تتم الا من خلال اصلاح اداري مؤسسي يبحث مجددا واقع الادارة وانظمتها لذلك يجب الا يأتي أي تخفيض للانفاق الا بعد تحديد دقيق لما هو مطلوب من الادارة وبعد تحديد دقيق للسياسة التي تريد ان تنتجها الحكومة في كل الميادين.

فاذا ارادت الحكومة مثلاً ان تؤمن التقديمات الاجتماعية كما جاء في البيان الوزاري فلا يجوز تخفيض الاعتمادات للشؤون الاجتماعية لمجرد الشك ببعض المؤسسات المتعاقدة مع الوزارة، بل يجب ترك الاعتماد والتدقيق بالمؤسسات المتعاقدة ووقف التعاقد مع بعضها اذا لزم الامر.

كذلك في السياسات الاخرى للحكومة فلا يجوز ان يعلن البيان الوزاري رغبة في تفعيل الزراعة والسياحة كإقتصاد منتج وتغيب عنها الاعتمادات.

اما تخفيض الانفاق على المشاريع العامة من طرقات ومياه فهو واضح، انما اكدت الحكومة انها ستعوض هذا النقص من خلال المشاريع التي تنفذ من القروض الخارجية.

دولة الرئيس، ان الغاء او تخفيض الاعتمادات ليس هو بالضرورة الطريقة الاسلم للحفاظ على الخزينة وزيادة وارداتها، لكن التأكد من صحة الانفاق المطلوب ولو انفقنا اكثر. ففي الانفاق الصحيح تفعيل للاقتصاد وتشجيع لزيادة النمو وتحقيق العدالة الانمائية بين المناطق التي حرمت من مشاريع البنية التحتية التي يحتاجها المواطن لتأمين حاجات اجتماعية او اقتصادية...

ويأتي ثانياً: في معالجات اوضاع المالية العامة زيادة الواردات وفي هذا الاطار، اعتبرت الحكومة ان نسبة الضرائب المباشرة على مجمل الواردات الضريبية ضئيلة ويجب رفعها بحيث تشكل الضرائب المباشرة لاحقاً ٦٥٪ من واردات الخزينة. ولذلك، وبعد زيادة الرسوم الجمركية، عمدت الحكومة الى زيادة ضريبة الدخل وضريبة الاملاك المبنية ورسم الانتقال.

وهنا، اصرت لجنة المال، على دراسة المواد الضريبية الجديدة من خلال مشروع الاصلاح المالي المقترح من الحكومة، لقناعتها بأنه لا يجوز فرض ضريبة او رسم فقط لأن الخزينة بحاجة الى واردات. بل يجب ان تدرس اي ضريبة جديدة من خلال مشروع واضح الاهداف والوسائل، فتندرج الزيادة الضريبية في اطار سياسة مالية اقتصادية، حرصاً على استقرار التشريع الضريبي، سيما وان الحكومة صرحت اكثر من مرة ان موازنة ١٩٩٩ هي خطوة اولى في مشروع الاصلاح المالي.

ومن هذا المنطلق، وبعد الاطلاع على الرؤية الحكومية لمشروع الاصلاح المالي، درست لجنة المال النسب المقترحة من الحكومة على هذه الضرائب الثلاث وابدى السادة النواب بعض التحفظات على نسب الشطور الاخيرة فتم التوافق مع الحكومة على التخفيضات التي طرأت في هذا الاطار مع العلم، ان اقتراح الحكومة في الاعفاءات التي اوردتها ووافقت عليها اللجنة لصالح ذوي الدخل المحدود هي من ايجابيات المشروع اذ اصبح رب العائلة المتوسط الحجم الذي يحقق دخلاً سنوياً بحدود ١٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. معفى من اي ضريبة دخل، اما بخصوص رسم الانتقال، فالاعفاءات المتراكمة للزوج والاولاد قد تعفي تركة بحدود ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. من اي رسم.

وفي ما يتعلق بزيادة عشرة اضعاف الرسم البلدي المقطوع، ارتأت اللجنة زيادته ضعفاً واحداً آخرين بعين

الاعتبار زيادة غلاء المعيشة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨ وقدرة المواطنين على الدفع، كما وافقت اللجنة على تخفيض رسم التسجيل العقاري للبنانيين والاجانب على حد سواء.

دولة الرئيس، نأمل ان تكون الحكومة قد درست مليا هذه الزيادات على الضرائب وانعكاساتها على الاقتصاد والاستثمار لانه لا يجوز ان ننظر الى هذه الضرائب من زاوية تقدير واردات فقط، انما يجب ان نرى انعكاساتها على النمو الاقتصادي الذي هو الاساس. فهو ان تحقق يضاعف واردات الخزينة بمعزل عن نسبة الضرائب. كما نأمل ان تكون الحكومة قد درست انعكاس هذه الزيادات على الصعيد الاجتماعي، لان لجنة المال وان كانت معنية بتأمين واردات للخزينة على قدم المساواة ووزارة المال، الا انها حريصة ايضا على قدرة المواطن على تحمل الاعباء المترتبة. او ليس لهذه الغاية قامت المجالس النيابية؟

دولة الرئيس، لم تشأ لجنة المال مواجهة مشروع اصلاح المالي المقترح من الحكومة بالسلبية في بداية تطبيقية، أي برفض زيادة الضرائب. ولذلك وافقت على المشروع بعد ان ادخلت عليه بعض التعديلات كما هو امام السادة النواب على ان يشكل خطوة في اصلاح مالي نحن بحاجة اليه نظرا لما تعانيه المالية العامة من مديونية وكلفة مديونية. الا اننا نخشى ان تكون النصوص شيئا والتنفيذ شيئا اخر. فاذا كانت الادارة في وزارة المال غير قادرة على تفعيل الجباية على اساس ١٠٪ من ضريبة فهل هي مؤهلة لجباية اوسع على اساس ضريبة دخل بقيمة ١٥٪. من هنا اذا كان التقدير المبين في مشروع اصلاح المالي صحيحا في انعكاساته المالية والاقتصادية فهل هو قابل للتحقيق من خلال ادارة كالقائمة حاليا؟ واذا كانت الضريبة المبسطة غير قابلة للتحقيق بنسب عالية فكيف سنطبق لاحقا الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على مجمل الدخل؟ وهاتان الضريبتان تشكلان ورشتين اساسيتين في مشروع اصلاح! من هنا نرى ضرورة اعادة النظر بالواقع الاداري في وزارة المال. ولجنة المال بعد ان رفضت طلب صلاحيات مطلقة للحكومة في هذا الاطار تبدي استعدادها للاسراع في دراسة اي مشروع يحال عليها في هذا الصدد.

كما اننا وان قدرنا انعكاس تسوية مخالفات الاملاك البحرية والعامة على المالية العامة الا ان لجنة المال رفضت اعطاء الصلاحيات للحكومة لتسوية هذه المخالفات دون الرجوع الى المجلس النيابي. وهي اذ تطلب من الحكومة الاسراع في وضع مشروع من هذا النوع فهي تبدي الاستعداد الكامل للاسراع في دراسته كذلك في ما يتعلق بتحديد الرسوم على المقالع والكسارات. وقد سبق للجنة المال والموازنة والمجلس النيابي منذ شهر ونصف تقريبا ان اسرعا في دراسة وقرار مشروع قانون يميز للحكومة اصدار سندات خزينة لدفع المستحقات عليها لتأمين السيولة اللازمة للسوق، واننا نرجو وزارة المال الاسراع في تنفيذ ما ورد في هذا القانون.

دولة الرئيس، اننا اذ نشدد ونؤكد من جديد ما ورد في تقرير ١٩٩٨ في لجنة المال وفي المجلس النيابي على قدسية المال العام فهو من جيوب وقلوب المواطنين ولهم، ونحن لسنا «الا المؤتمنين» عليه، نرى ايجابية محاولة الحكومة المحافظة على هذا المال ونطالب بضرورة الوصول الى نتائج واضحة تظهر الحقائق المجردة وتطبق مبدأ العدالة على الجميع.

دولة الرئيس، ان ما تصبون اليه من خلال مشروع الاصلاح المالي يشكل ورشة كبيرة ستحدث تغييرات اساسية في المجتمع اللبناني وذهنية المواطنين الذين يقع على عاتقهم الدور الاكبر في انجاح هذا المشروع، فكان حريا بنا مناقشته مع كافة القوى الاقتصادية والنقابية والاجتماعية، لتأمين التوافق والاجماع حوله من كل القوى الفاعلة، واشراكها جميعا في انجاحه.

دولة الرئيس، السادة النواب،

اننا اذ نتقدم منكم بهذه الملاحظات، نأمل ان تفيد مجمل المناقشات حول الموازنة. كما نتمنى على الحكومة الاخذ بمجمل التوصيات التي تقدمت بها لجنة المال والموازنة حول الامور الادارية والمالية والاجتماعية والاقتصادية خلال النقاش.

وشكرا

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية الدكتور جورج قرم.

وزير المالية: دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام،

اسمحوا لي ان استعمل تعبيراً اتي على لسان احد المحاضرين، وهو يتحدث في الندوة اللبنانية عن وضع بلدنا بعد احداث ١٩٥٨، الا وهو تعبير «المنعطف».

لبنان اليوم ومجددا هو على منعطف، ومنعطف اصعب من ذلك الذي كنا فيه اواخر الخمسينات وبداية الستينات. هو منعطف القرن الجديد الذي سئل به بعد بضعة اشهر مودعين عالما زائلا ومقدمين على عالم جديد. انه عصر العولمة والتكنولوجيا والتنافس الاقتصادي الذي لا يرحم، فاساليب الحماية التقليدية من التنافس اصبحت غير ملائمة وغير فعالة في عصر الالكترونيات والاتصالات، وانفتاح الاسواق عالميا بعضها على بعض، ولا يمكن لاحد الافلات من هذه الحركة الكونية العملاقة. وعلى لبنان ان شاء ان يتطور وان يدخل السباق، وان يتكيف مع هذا العالم الجديد ويستغل امكانياته الكبيرة بدلا من ان يسعى، دون جدوى، الى تأجيل الاستحقاقات الاقتصادية والمالية التي تنتظره.

والمنعطف هذا، بالاضافة الى ابعاده الكونية، منعطف ذو ابعاد داخلية لبنانية محضة. انه منعطف الخروج من رواسب العنف والدمار التي ما زلنا نعاني منها معاناة كبيرة متعددة الابعاد، وهو كذلك منعطف للسياسات التي اتبعت سابقا، والتي وضعت ونفذت دون مراعاة لضرورة التوازن المالي والاولويات الرشيدة، لمحو اثار الماضي السلبية، ولتحقيق مجتمع العدالة والانتاجية والقدرة على دخول القرن المقبل، متسلحين بعوامل النجاح، والقدرة التنافسية الحقيقية في هذا العالم المتغير والمتحرك بسرعة فائقة.

لا ابوح بسر اذا قلت لكم، ان العجز المالي المتراكم الذي تسارع في السنين الماضية، ادى الى تشوهات اقتصادية ضخمة اضيفت بدورها الى التشوهات الموروثة عن سني الحرب الطويلة الهدامة، بحيث اصبحت

«سفينة» لبنان اسيرة مجال ضيق، محكم الاطراف، يصعب الخروج منه بالاساليب الاقتصادية والمالية المعمول بها حتى الان.

وما زاد الطين بلة، عدم الاهتمام بتأمين الاموال الكافية لمثل هذا المستوى من الانفاق، وتخفيض نسبة الضرائب المباشرة للفقير وللغني على حد سواء فقد عومل من اغتنى سنين الحرب الطويلة مثل المعدم، فلم يدفع للمجتمع الجريح ضريبة التضامن، كما فعلت كل الدول التي عانت من حروب دمرت ما دمرت من الارواح والممتلكات. وكانت نتيجة هذه السياسة وقوع الدولة في عجز مالي متعظم، جعل الدين العام الداخلي يقفز من ٤٠٣١ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٩٢ الى ٢١٦٨٦ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٩٨. اما الدين الخارجي فقد ارتفع من ٣٢٧,٥ مليون دولار الى ٤١٢٧ مليون دولار خلال الفترة ذاتها، ومهما كان هناك من اعدار لتبرير ضخامة هذه الارقام، فان انكار الواقع الاليم لا يفيد لبناء المستقبل.

نعم، ان حقيقة هذه الارقام لمرة، وعلينا ان نجابهها بجرأة وموضوعية، وذلك وفق خطة شاملة للتغلب على التحدي الكبير المتجسد في حالة المديونية المرتفعة، وحالة المالية العامة المتردية، بالإضافة الى الوضع الاقتصادي العام الذي نعاني منه منذ اكثر من ثلاث سنوات من تراجع حاد في معدلات النمو السنوية. ولا عجب في ذلك، اذ ان الاتجاهات نحو الاستثمار المفرط في القطاع العقاري الفخم، وعدم المبالاة بالاكلاف الزائدة في اعادة بناء البنية التحتية ادت في نهاية الامر الى اختناق القطاعات الانتاجية من صناعية وزراعة وخدماتية، وافقدت الاقتصاد اللبناني قدرته التنافسية في المنطقة.

ومن العوامل التي ساهمت في جمود الحالة الاقتصادية وازدياد متاعب الصناعات اللبنانية، ارتفاع نسبة الفوائد إلى مستويات عالية للغاية بدأت الان بالانخفاض تبعا للسياسة المالية الجديدة المطبقة.

اذن، نحن امام حالة متأزمة من جوانب عديدة، مترابطة بعضها ببعض، يجب الافلات منها مستقبلا بجهود متواصلة ومتعددة.

وذلك، لن يتحقق بسحر ساحر، بل يتطلب النفس الطويل، والنظرة المعمقة والشاملة الى معوقات الوضع العام التي ذكرناها ويتطلب جهدا مضاعفا وتوضيحات كبيرة وتغييرا جذريا في تصرفات اقتصادية واجتماعية جامدة، آن الاوان لتعديلها. في الحقيقة، علينا ان نغير نظرتنا الى الاقتصاد اللبناني ودوره في المنطقة. لقد تغيرت المنطقة بشكل سريع وعملاق خلال فترة الحرب المدمرة التي عصفت ببلادنا طوال خمس عشرة سنة. فدول المنطقة وبصورة خاصة العربية منها لم تعد كما كانت عليه في الخمسينات والستينات من هذا القرن، اذ اكتملت بنيتها التحتية، وافتتح معظمها على الاقتصاد العالمي، وزالت القيود على التجارة الخارجية وحركة الرساميل واليد العاملة، وزادت القدرات على انتاج السلع والخدمات وتأسست الاسواق المصرفية والمالية.

لذلك قد آن الاوان للتفكير جديا بضرورة استنباط دور جديد للبنان نظرا لزوال معظم المعطيات والظروف التي امنت نجاحه في دور الدولة الوسيطة في المجال الاقتصادي والمالي الاقليمي ما بين بداية الخمسينات

ومنتصف السبعينات. ولربما يكمن احد اسباب ازمة لبنان الحالية، في تركيز كل اهداف السياسات الاقتصادية والمالية السابقة لاستعادة هذا الدور، بينما لا بد للبلاد من تطوير دور جديد في المجالات الاقتصادية والمالية والانتاجية، التي لها علاقة بحركة العولمة وبمكوناتها العلمية والتكنولوجية الاساسية. وعليه، يتعين على لبنان ان يعمل بكل قدراته على تطوير وتحديث نظامه التربوي، وكذلك البنية الصناعية والزراعية والخدماتية، عبر توجيه وتشجيع الاستثمارات في هذه المجالات، وعليه ان يقوم باصلاح ادارات الدولة لكي تواكب التطورات العملاقة الحاصلة في العالم والتي تمس كل جوانب الحياة الانسانية.

ولمواجهة هذا التحدي، يجب التركيز على التقيد بمبادئ اساسية في تحقيق تنمية ذاتية قابلة للديمومة، تتلخص في ضرورة تحقيق اسلوب تنموي فعال وعادل، سواء اكان ذلك بين المناطق المختلفة او بين الشرائح الاجتماعية والمهنية المختلفة. وهذا الاسلوب التنموي يفترض الحرص على المال العام وتحقيق الشفافية وتطبيق مبدأ المساءلة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وعدم اهمال المواد البشرية والطبيعية المتوفرة في البلاد او التجني عليها واهدارها.

لقد تم وضع الموازنة لعام ١٩٩٩ في هذه الظروف المالية والاقتصادية الصعبة وضمن اطار معاينة دقيقة لمعضلات اقتصادنا وبرنامج اصلاحي متكامل للخروج من ازمنا الاولى، وهي ازمة المالية العامة ان من جهة مستوى العجز المزمع بين مستوى الايرادات ومستوى الانفاق ام من جهة مستوى المديونية الخانقة لاقتصاد البلاد. والحقيقة التي لا يمكن انكارها هي، ان هذه الموازنة، من جهة الانفاق، كانت محكومة بتراكمات السياسات الماضية وبالحلقة الاقتصادية - المالية المفرغة التي اوجدتها هذه السياسات، فلو لم يكن العجز قد بلغ ما بلغه من مستويات عالية، ولو لم نرث قضية المستحقات غير المدفوعة في السنين السابقة، والتي سنأتي على ذكرها فيما بعد، لكنا بكل تأكيد قررنا زيادة النفقات الاستثمارية زيادات كبيرة لاعطاء الاقتصاد الغارق في جهود كبير دققاً جديداً لاعادة احيائه. لكن، كما شرحنا في ما سبق، فان مستويات العجز، التي تفوق حالياً ٤٠ في المائة والتي بلغت حوالي ٦٠ في المائة عام ١٩٩٧، تهدد الاقتصاد برمته بازمة اعظم وخطر، لانها تقود الى المستويات القائلة للفوائد الطاغية على القطاعات الانتاجية المختلفة، وعلى القطاع التجاري ايضا.

كل هذه الاسباب منعنا من الاقدام على هذه الخطوة، ولكن وكما ذكر في تقرير اللجنة النيابية سنعمل على تأمين انفاق استثماري عن طريق ازالة كل العوائق امام سحب القروض الخارجية العديدة التي تم توقيعها، ومنها تلك التي صدق عليها مؤخراً مجلسكم الكريم. ان هذه القروض تكون مخزونا ماليا في مجال الانفاق الاستثماري على البنى التحتية في المجالات كافة. هذا وقد بادرت مؤسسات التمويل العربية مشكورة الى تقديم المزيد من هذه القروض الى بلادنا وذلك بفضل الجهود التي قام بها رئيس الوزراء خلال زيارته الى بعض دول الخليج. لذلك ننوي العمل بشكل دؤوب للاستفادة من كل هذه القروض وللتقيد بشروطها الادارية والتنظيمية العائدة إلى القطاعات المعنية وبشكل خاص قطاعات المياه والكهرباء والطرق.

وعلى صعيد اخر يجب الا يغرب عن بالنا ان الانفاق المتعلق بالرواتب والاجور، قدرت نسبته هذا العام بـ

٣٧٪ من مجمل اعتمادات الموازنة، يضاف إليها نسبة ٤٧٪ المقدّر انفاقه لخدمة الدين العام. ومع ذلك، فقد حرصت الحكومة على تنفيذ وعودها فيما يتعلق بالمهجرين وتسوية اوضاعهم بشكل كامل، فأدرجت في الجزء الثاني من الموازنة اعتمادات بمبلغ ٢٢٥ مليار ليرة لهذه الغاية. وتمكنت من ذلك وزارة المالية بعد ان اجريت جولة اضافية من المناقشات مع الوزارات المختلفة من اجل ضغط الانفاق الجاري واعادة جدولة بعض اعتمادات الدفع العائدة لقوانين البرامج. ثم ان وزارة المالية، من خلال جولات المناقشة مع الوزارات تمكنت من توفير مبلغ ٤٠٠ مليار ليرة في حين ان الانفاق الجاري قد حتم زيادات بواقع ١٤٠٠ مليار ليرة ناتجة عن تعديل سلسلة الرتب والرواتب وزيادة خدمة الدين الداخلي والخارجي.

ان حكومتنا واعية مدى المعاناة التي يمكن ان تنتج عن التخفيضات التي اجريت انما كان لا بد من البدء في الاقتصاد والترشيد خاصا في ظل بعض العادات التبذيرية ووجود طرق انفاق مكلفة، بينما تضطر الخزينة الى الاستقراض بفوائد عالية للغاية مما يزيد من حدة الحلقة المالية المفرغة التي نتخط فيها. ان اصلاح مالية الدولة من جهة الانفاق يتطلب مثل هذا الجهد في التقشف الذي من شأنه ان يؤدي في السنين اللاحقة الى مزيد من ترشيد الانفاق والاقتصاد في بنوده الرئيسية.

لقد بلغ مجموع الانفاق الاجمالي من خلال الموازنة ٨٣٩٥ مليار ليرة اي ما يوازي ٣٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهذه النسبة ما تزال عالية لان الموارد التي قدرنا امكانية حصولها لن تبلغ الا حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، مما يعني عجزا بنسبة ٤١٪ من الانفاق و١٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وتجدر الاشارة الى ان هذه النسب تعتبر في المقاييس الدولية غير مرضية وتستلزم المعالجة الجديدة السريعة وهذا ما نقوم به بكل جدية وتصميم.

لذلك كان لا بد للحكومة من ان تتبنى في مشروع الموازنة اجراءات ضريبية لزيادة الموارد خلال العام المقبل والتي سنأتي على ذكرها فيما بعد. وهذه الاجراءات التي تعيد النظر في معدلات بعض الضرائب والرسوم تندرج ضمن اطار برنامج التصحيح المالي الذي وضعته الحكومة لمعالجة قضية المديونية ولا بد هنا من التذكير بأن هذه الزيادات معتدلة وهي ما تزال دون المعدلات التي كانت سائدة قبل الاجراءات الضريبية المتخذة في نهاية عام ١٩٩٣ والتي كانت تهدف الى تخفيض معدلات الضرائب المختلفة على الدخل.

لقد عاش لبنان قبل الحرب فترة من الازدهار والنمو الاقتصادي المتواصل في ظل معدلات ضريبية اعلى بكثير من تلك التي اعتمدناها في مشروع الموازنة لهذا العام. ونحن على يقين بأن العامل الضريبي ليس العامل الرئيسي الحاسم في تنشيط حركة الاستثمار، بل نعتقد ان الشفافية والمنافسة الحرة والقضاء على التعقيدات الادارية والتشريعية ومصادر الرشوة وسوء استعمال النفوذ وكذلك توفر امكانيات التمويل باسعار فائدة معتدلة هي من العوامل الرئيسية في تشجيع حركة الاستثمارات. هذا وتنوي الحكومة ان تعمل جاهدة على ازالة العراقيل الادارية امام المستثمرين لبنانيين او اجانب وفيما يتعلق بوزارة المالية فإنها ستعتمد الى تسهيل وتبسيط الاجراءات الضريبية امام كافة المكلفين.

وفي هذا الخصوص تميز مشروع موازنة ١٩٩٩ ببعض الحوافز الضريبية من تسوية اوضاع المكلفين لسنوات ١٩٨٧ ولغاية ١٩٩١ ضمناً والاعفاء من الغرامات ومنح تخفيض مؤقت لمن يقدم على دفع رسوم التسجيل العقاري ضمن مهلة اربعة اشهر على امل ان يساهم ذلك في تنشيط القطاع العقاري.

وفي اطار تنشيط الوضع الاقتصادي العام قررت الحكومة ايضا، ان تعالج المستحقات المختلفة التي ورثناها، والتي يبلغ مقدارها ١٢٤٢ مليار ليرة. وهذه المستحقات ناتجة عن سوء الممارسة والاداء في المالية العامة، اذ انه تم صرف هذه المبالغ، او نفذت اشغال مختلفة من قبل بعض الادارات والمجالس المستقلة، دون وجود الاعتمادات في موازنات السنين السابقة العائدة للدولة او للمجالس المعنية.

وغني عن البيان، ما تمثله هذه الممارسة من مخالفة جوهرية لمبادئ المالية العامة وللأسس السليمة لادارة الخزينة العامة ووضع السيولة في القطاع العام. ونظرا لخطورة هذه القضية التي لا يمكن الاستمرار في اغفالها، وحرصا على سلامة الوضع الاقتصادي العام وعلى حقوق القطاع الخاص ومقتضيات السيولة لديه، فقد تمت معالجتها خارج اطار الموازنة. وفي غياب الموارد الجاهزة لدفعها نقدا، اضطررنا مرغمين على تحميل الدين العام اعباء هذه المستحقات، عن طريق تسديدها عبر اصدار سندات خزينة لمدة ثلاث سنوات ستحمل فائدة سنوية تعادل تلك المعمول بها في سوق لندن للودائع بالدولار الاميركي بنفس الاجل، املين مستقبلا عدم ظهور ديون اخرى على الدولة عائدة الى السنوات السابقة. وقد قام مجلسكم بتصديق مشروع القانون الذي قدمناه لكم في هذا الخصوص وستباشر وزارة المالية بالتعاون مع الادارات المعنية باصدار هذه السندات في الاسابيع القادمة.

واذا كانت هذه الحكومة غير مسؤولة عن تزايد الدين العام، فهي تبقى مسؤولة، وبالدرجة الاولى وقف التدهور عبر اعادة الانضباط الى ادارة الشؤون المالية العامة في البلاد، ووضع وتنفيذ البرامج الشاملة للخروج من الحلقة المفرغة للمديونية، وكسر حالة الجمود الاقتصادي التي نعاني منها معاناة كبيرة تقع تحت وطأتها بالدرجة الاولى على الفئات المحدودة الدخل. ونود، في هذا الخصوص، ان نبه مجددا الى المخاطر الجسام الكائنة في استمرار الوضع الحالي، اذ ان قدرة البلاد على تحمل المزيد من الدين اصبحت محدودة، خاصة في ظل الركود الاقتصادي الذي نتخبط فيه. وعلينا ان نعي هذه الخطورة بكل ابعادها لانها تتعلق بوجودنا، وبسلامة وطننا ومستقبل ابنائه.

وحده هذا الوعي، يقودنا الى استنباط الحلول الناجعة للتغلب على حالة المديونية، التي تقف حائلا متعظما بيننا وبين طريق التقدم والازدهار، وكذلك بيننا وبين تحقيق مجتمع التضامن وتعادل الفرص بين المواطنين. هذا وقد رسم برنامج الاصلاح المالي الذي وضعته الحكومة مسار الخروج من الازمة وهو مسار ذو ركيزتين اساسيتين:

الركيزة الاولى: هي الركيزة الضريبية من جهة تطوير وتحديث النظام الضريبي، بجعله نظاما معتدلا، فاعلا وعادلا في ان معا. وعندما نقول نظاما معتدلا، نعني ان انواع الضرائب ومعدلاتها ستبقى مقبولة مقارنة مع ما

نجدّه من انظمة ضريبة في الدول المجاورة. وهذا ما نتوقعه من التغييرات التي ننوي ادخالها على النظام الضريبي اللبناني، لكي يزيد العبء الضريبي من ١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي الى ١٩٪ في غضون السنوات الخمس القادمة، كما ورد في برنامج التصحيح المالي وذلك لتضييق الفجوة بين النفقات والواردات. اما جعل النظام فاعلا، فهذا يعني ان الاقتطاع الضريبي يجب الا يعرقل الاستثمارات الانتاجية، او يصيبها بمستويات عالية ومتكررة، بينما لا يصيب مصادر اخرى من الدخل الوطني او يتجاهلها تماما، كما ان على الاقتطاع الضريبي ان يتحملة كل فرد حسب قدرته المادية ومستوى دخله.

اننا ننوي العمل في الاصلاح الضريبي على اساس هذه المبادئ، ونود ان نذكر بأن مستوى المديونية واعباء خدمة الدين العام تفرضان هذه الزيادة المعتدلة في العبء الضريبي التي لا مفر منها في مسار الخروج من الحلقة المفرغة التي نتخط فيها.

اما الركيزة الثانية للمسار الاصلاحى، فهي تتلخص في اعادة النظر في دور الدولة وحجمها في الاقتصاد، كما هو مبين في برنامج الاصلاح المالي. فالدولة تسهر على توفير الخدمات العامة الرئيسية الى المواطنين باقل كلفة ممكنة، وبالمستوى التقني الرفيع الذي تمليه التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة. لذا، فقد اصبح من الضروري اشراك القطاع الخاص في ادارة او تملك كلي او جزئي للمرافق العامة ذات الصلة الاستثمارية في ظل تنظيم تشريعي دقيق وفعال ومراقبة وضبط اداء القطاع الخاص من قبل الادارات العامة المعنية، ولصالح راحة المواطن وافادته من الخدمات العامة افضل افادة. ومن شأن هذا التحول في دور الدولة ليس المساهمة في حل ازمة المديونية فحسب، انما ايضا المساهمة في تخفيض الاختناقات والاكلاف العالية لمصلحة المستهلك. كما تنوي حكومتنا ان تجري العمليات الخاصة بتحديث المرافق العامة في اطار من الشفافية وحسن التدبير لتأمين التوازن بين كل من مصلحة الخزينة والمستهلك.

وكما ذكرنا ان مشروع موازنة ١٩٩٩، قد رسم طريق بداية الخروج من الازمة، معتمدا بعض التدابير العاجلة التي نعود ونلخصها في ما يلي:

١ - جرى اعتماد ضغط النفقات والتششف كنهج في سياسة الانفاق وهذا التششف اصاب النفقات الجارية. وقد بينا في مذكرة الموازنة مقدار الاعتمادات التي جرى خفضها في المشروع. وهذا التدبير يتفق وسياسة ترشيد الانفاق ويساهم في تخفيض عجز الموازنة.

٢ - لقد حرصت الحكومة على ان تتسم الموازنة بالشفافية المطلقة فزادت النفقات حيث ما توجبت الزيادة والت الحكومة على نفسها عدم اللجوء الى الانفاق العام الا من ضمن الموازنة والاقلاع عن استعمال سلفات الخزينة كمصدر لتمويل النفقات العامة الا في حالات معدودة سنأتي على ذكرها بالتفصيل فيما بعد، فكل انفاق عام نهائي يجب ان يتم ضمن الموازنة بوضوح كلي وشفافية مطلقة.

٣ - ازاء خفض النفقات كان لا بد من العمل على زيادة بعض الواردات في الموازنة بحيث تتكامل هذه الزيادة

مع تخفيض الانفاق لتؤدي دورها في تعزيز الواردات والحد من عجز الموازنة وبالتالي من سرعة تزايد الدين العام. وقد تضمن مشروع الموازنة في بعض البنود النصوص الالية الى هذه الزيادة، عن طريق زيادات في معدلات ضريبة الدخل تأميناً لموارد اضافية للعام المقبل. وقد تم في هذا الخصوص اعادة النظر بمعدلات الضريبة على الرواتب والاجور وكذلك الضريبة على ارباح المهن الحرة وارباح الافراد. واصبحت معدلات الاولى تصل إلى ٢٠٪ لشطر الدخل الذي يفوق ١٢٠ مليون ليرة سنوياً، بينما اصبحت معدلات الثانية تصل إلى ٢١٪ لشطر الدخل الذي يفوق ١٠٤ مليون ليرة سنوياً بعد التعديلات التي تمت في اللجنة المالية النيابية. وكما ذكرنا سابقاً فان هذه الزيادة تبقى معتدلة للغاية اذ ان اصحاب الرواتب والاجور المرتفعة الذين تتناولهم الضريبة التصاعدية في اعلى معدلاتها ولغاية ١٥٠ / مليون ليرة لن يدفعوا بالتوسط اكثر من ١١,٦٩٪ من دخلهم السنوي. اما اصحاب المهن والارباح الفردية الذين تصل مداخيلهم الى الشطر الاعلى ولغاية ١٥٠ / مليون ليرة فلن يدفعوا اكثر من ١٣,٣٪ كضريبة دخل.

في مقابل هذه الزيادات، ولاننا نعمل بوحى مبادئ العدالة الضريبية التي اوردها بكل وضوح خطاب القسم لفخامة رئيس الجمهورية، فقد قمنا باعفاء المداخل الصغيرة، اكانت من الرواتب والاجور او من الارباح الفردية كما تم ذكره في تقرير اللجنة النيابية المالية.

اما الضريبة النسبية على شركات الاموال فقد اصبحت ١٥٪ بدلا من ١٠٪ وكذلك الضريبة على توزيع ارباح تلك الشركات التي اصبحت بنسبة ١٠٪ بدلا من ٥٪.

وبخصوص رسم الانتقال على التركات والهبات والوصايات والاقواف فقد اعفيت حصة الورثة المتوفين قبل عام ١٩٩٤ من الرسم والغرامة بحيث يكلف الورثة عن اخر تركة عما ال اليهم من هذه التركة.

كذلك خفضت الغرامة المقطوعة التي كانت متوجبة بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ / ليرة على كل من الورثة بحيث اصبحت ٢٥٠,٠٠٠ ليرة على الواقعة مهما بلغ عدد الورثة. وخفضت ايضا غرامة التأخير في تقديم التصاريح والمستندات، التي كانت بنسبة ١٠٪ من الرسم عن كل شهر تأخير واصبحت ٥٪ من هذا الرسم وعن كل من هاتين المخالفتين.

ثم ان جدول الضريبة قد جرى تعديله فاضيف شطر واحد للفئات الثلاث الاولى الاكثر قرابة من المتوفي وشطران للفئتين الرابعة والخامسة اي للورثة الابعد قرابة. ويجب التوضيح بأن قيمة الرسم سوف تزداد قليلاً على التركات الكبيرة التي يصل مقدارها الى الشطور المستحدثة. في حين ان الرسم على التركات الاخرى سوف لا يطرأ عليه اي تعديل.

وفيما يتعلق بضريبة الاملاك المبنية فقد جرى فصلها الى ضريبتين: نسبية وتصاعدية. الاولى تفرض بمعدل ثابت بواقع ٥٤٪ على كامل الايرادات الصافية الخاضعة للتكليف لكل بناء والثانية تفرض على المبلغ الذي يزيد على ٢٠ / مليون ليرة من مجموع الايرادات الصافية السنوية التي تعود للمكلف من جميع ما يملكه او يستثمره في كل محافظة على حدة.

وهذه الضريبة التصاعدية موزعة على خمسة شطور من ٥٢٪ الى ١٣٪ كما اصبح المالك المكلف يستفيد من اعفاء قدره ٦ / ملايين ليرة عن كل مسكن يشغله ولغاية مسكنين، عوضا عن ٤ / ملايين كما هو الامر حاليا.

مرد فصل هذه الضريبة والعودة الى النظام السابق الذي كان معمولاً به قبل عام ١٩٩٤ هو وجود اشكالات ضريبية وادارية نجمت عن القانون الحالي والذي تفرض بموجبه الضريبة على مجموع الايرادات التي تعود للمكلف الواحد في المحافظة الواحدة دون ان تحدد الضريبة لكل عقار على حده، بحيث اصبح من المتعذر الاستحصال على براءة ذمة عن عقار دون سواء. هذا فضلا عن صدور جداول التكاليف باسماء مالكيين سابقين لم تتبلغ الدوائر الضريبية في الوقت المناسب انتقال الملكية الى سواهم في حالة البيع.

ومن اولى التدابير التي ستتخذها وزارة المالية لتعزيز ايرادات الموازنة، توسيع قاعدة المكلفين عن طريق الاتصال بمختلف النقابات والجمعيات المهنية للتعرف على المتسبين اليها. وكذلك اجراء مسح شامل في كافة مناطق لبنان يؤدي الى اكتشاف مختلف انواع النشاطات التي تكون خاضعة للضريبة.

ولا بد من الاشارة هنا، الى اننا في وزارة المالية كلفنا اصحاب اختصاص مع بعض الموظفين في اطار التعاون مع صندوق النقد الدولي الذي يقدم المعونة الفنية، ومع المجموعة الأوروبية التي تقدم مساهمة مالية، للعمل على عصرنه النظام التضريبي وعلى الاخص في اتجاهين:

- استحداث الضريبة على القيمة المضافة.

- وتحقيق مشروع الضريبة الموحدة على المداخل.

ان الضريبة على القيمة المضافة، هي ضريبة حديثة معتمدة في معظم الدول المتطورة وحتى في العديد من الدول النامية، وهي، على خلاف الكثير من الضرائب، حيادية من الناحية الاقتصادية وغير متراكمة عند تداول السلع وبالتالي اخف وطأة على المكلفين والمستهلكين، وستكون بديلا عن معظم الضرائب النوعية على الاستهلاك، وكذلك عن بعض الايرادات الجمركية عند تخفيضها عملا بالاتفاقات التي ينوي لبنان الانضمام اليها.

والضريبة الموحدة على المداخل ستحل محل الضرائب النوعية المعتمدة حاليا في لبنان وهي اكثر مردودا وعدالة وتتناول في سلم تصاعدي واحد جميع مداخل المكلفين مهما تنوعت مصادر هذه المداخل واختلفت مقاديرها.

هذا، بالإضافة الى ضرورة تحديث وتطوير رسم الطابع المالي خاصة ما يتعلق منه بالمعاملات المالية والمصرفية التي تتيح استعمال ادوات مالية او وسائل دفع الكترونية.

وتدرس حاليا وزارة المالية نظام تأمين حوافز للاستثمارات التي تزيد من القيمة المضافة والقدرة التنافسية للمنتجات الانتاجية والخدماتية. ومن شأن هذه الحوافز، بالإضافة الى ما هو موجود منها حاليا، ان يؤدي إلى تحقيق التوازن الانمائي لمختلف المناطق اللبنانية.

ان عصرنه النظام الضريبي واحداث الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الموحدة على المداخل واعطاء الحوافز للصناعات ذات القيمة المضافة العالية وسائر التدابير التي تشجع الانتاج وتؤمن له الجودة والقدرة على المنافسة، تحتاج اكثر ما تحتاج الى ادارة عامة حديثة وفاعلة. ومن الاهمية بمكان العمل، على اعادة تنظيم مختلف الوزارات والادارات والمؤسسات العامة المعنية بهذه المشاريع الانمائية والضريبية ومنها وزارة المالية، والعمل على تعزيزها بالعناصر البشرية الكفوءة ومتابعة تأهيل العاملين فيها بغية جعلها ادارة حديثة على تطبيق النظام الضريبي الجديد واقامة علاقة جيدة بينها وبين المكلفين لجهة تسهيل اعمالهم وجعل هذه العلاقة تقوم على الثقة والتكامل والتعاون.

بالاضافة الى الجهاز البشري المؤهل الذي ستعمل وزارة المالية على تكوينه واعداده وتدريبه، فان الادارة الحديثة بحاجة الى تعميم المكننة وتطويرها وهذا ما ستتابعه وزارة المالية لاجل تسهيل عمل دوائر التحقق والتحصيل وتخزين كل المعلومات وتدوين كل القيود والعمليات المالية ومتابعتها معالجتها البيا في العاصمة كما في المناطق.

اما من ناحية الانفاق، فان الحكومة تنوي المضي في ترشيده وتحديد الاهداف والبرامج كل نوع من انواع الانفاق، خاصة في مجال الانفاق الصحي والتربوي. واننا واعون عمق المشكلة الاجتماعية في البلاد، ولذلك نعمل على جلب القروض والمساعدات في هذا البيان من مصادر التمويل الدولية مثل الاتحاد الاوروبي والبنك الدولي.

وتأمل الحكومة من ان تتمكن من استيعاب عجز الموازنة في حدود ٤٠٪ من مجمل النفقات. اما بالنسبة للانفاق الذي يتم خارج الموازنة، وبالتالي المبالغ التي سيتم دفعها من حسابات الخزينة فانها تتعلق ببرامج تسديد مستحقات البلديات على الخزينة، اي مبلغ ١٩١ مليار ليرة من حصتها من الضرائب والرسوم التي لم تدفع في السنين الماضية، وبانفاق المتعلق بصندوق المهجرين ومجلس الجنوب حسب القانون رقم ٣٣٣ تاريخ ١٨/٥/١٩٩٤ والبالغ ١٦٤ مليار ليرة. هذا وقد التزمت الحكومة تسديد اقساط القروض العائدة لمؤسسة كهرباء لبنان ومقدارها هذه السنة ١٣٧ مليار ليرة وذلك في حال عدم تمكنها من الدفع، وذلك بعد ان اخذت المؤسسة على عاتقها دفع كامل استيراد حاجياتها من الوقود لتسيير المحطات. وبصدد مستحقات الضمان الاجتماعي تجاه الدولة فاننا سنسعى الى إيجاد ترتيبات مع الصندوق نسدد له، خلال فترات معينة، ما يترتب على الدولة عن السنين الماضية من اشتراكات غير مدفوعة.

استناداً الى ما جاء اعلاه فمن المتوقع ان تزيد النفقات من خارج الموازنة نسبة العجز بثلاثة او اربعة بالمئة، علماً باننا سنبدل كل الجهود الالية الى الحد من تجاوز مجمل عجز الموازنة والخزينة نسبة ٤٣٪ او ٤٤٪ كما هو الحال منذ بداية السنة وحتى الان.

وحسب تقديراتنا في برنامج الاصلاح المالي، فان نسبة العجز الكلي هذه، لن تنخفض بشكل ملموس، الا خلال العامين القادمين عندما تكون الاجراءات الضريبية قد بدأت باعطاء مفعولها كاملاً وعندما تبدأ إيرادات

الخصخصة باشكالها المختلفة تؤثر على مستوى المديونية العامة لجهة تخفيضها. ونحن على يقين بأننا من خلال تعاوننا الوثيق مع مجلسكم الكريم، ومن خلال تجاوب المواطنين مع سياسة الاصلاح المالي، ستمكن من الوصول الى شاطئ الامان، ان الاصلاح في المالية العامة اي اصلاح كل البنى والعوامل ومعالجة المؤثرات المختلفة التي تنعكس نتائجها على المالية العامة هو المدخل الصحيح لاعادة النشاط الطبيعي الى الاقتصاد اللبناني، وعودة الثقة الداخلية والخارجية بقدرة لبنان على تخطي الحالة الحاضرة، واستعادة القدرة التنافسية لمواجهة مقتضيات العولة التي لا مفر من التكيف مع الاوضاع الجديدة الاقليمية والدولية الناشئة عنها.

من هذا المنظار، نعتقد ان مشروع الموازنة لعام ١٩٩٩ بالرغم من المقيدات الموروثة التي وصفناها، هو خطوة اولى على طريق الخلاص من ترسبات الماضي، ومنح الفرصة لبناء مستقبل افضل لجميع اللبنانيين. نحن واعون لآوجه القصور في هذه الموازنة ضمن اطار الحالة المالية العامة الراهنة التي نشكو منها، فاننا على ثقة بأن مجلسكم الكريم سيصدق عليها معتبرا اياها خطوة اولى في نهج جديد يعيد تدريجياً الى المالية العامة الانضباط والتوازن للخروج من الازمة التي نحن فيها والتي لا بد من ان نتغلب عليها بتضافر الجهود بين مجلسكم الكريم وبين الحكومة.

دولة الرئيس، ايها النواب الكرام،

ان الازمة الاقتصادية والمالية التي نمر فيها تتطلب منا اجراء المزيد من الاصلاحات ومواجهة تحدي الخروج من الازمة بكل جرأة وتصميم. ان الموازنة التي نطلب تصديقها اليوم ليست الا خطوة اولى في الاتجاه الاصلاحى الذي ينتظر شعبنا ان نقوم به سويا بتعاوننا الوثيق لكي نشل الوضع الاقتصادي من حالة الجمود ونوفر للجيل الشاب فرص العمل وتعادل الفرص في الحصول على مستوى لائق من الحياة الكريمة، ولكي نزيل مكونات التأزم المالي فنرفع من شأن اقتصادنا ومن مستوى عيش مواطنينا. ونحن على اتم الثقة بانه، من خلال التعاون بين الحكومة والمجلس، سنصل باذن الله تعالى الى شاطئ الامان وحاة البحبوحة لجميع مناطق لبنان وكل ابنائه وشكرا.

الرئيس: قبل البدء بمدخلات ومناقشات السادة الزملاء، اود ان اشكر الاعلام المقروء والمرئي والمسموع لاهتمامهم بجلسة المناقشة العامة كالعادة، لا سيما ان هذا الامر يعزز الدور الديمقراطي في لبنان ويعزز ايضا الثقافة الديمقراطية ويفسح لها المجال في ان تدخل لكل منزل، الا انني اود ان الفت نظر الاعلام المرئي والمسموع، وخاصة المتعلق بالبحث الفضائي ان يكون عادلا، بمعنى ان تشمل التغطية كل الكلمات سواء كانت في خانة المعارضة ام في خانة الموالات.

الكلمة للزميل روبر غانم.

روبير غانم: دولة الرئيس،

نحن نعيش في نظام ديمقراطي لا نرتضي عنه بديلا. في ظل هذا النظام يكون العمل السياسي لعبة لها اصولها وضوابطها.

ووفق قواعد اللعبة يتبدل الحكم وتتغير الحكومات. وكثيرا ما يأتي هذا التغيير تلبية «لحاجة شعبية تكاد تفرضه فرضا». فالشعب اللبناني بكل فئاته وقواه الفاعلة عبر عن حاجة لهذا التغيير. لقد شعر الناس بأن الاداء السياسي الذي كان سائدا بات يشكل خطرا لا على الحياة السياسية فحسب بل على مستقبل لبنان ومصيره. فالترويكات التي كانت تجمعها المصلحة وتفرقها المصالح تبادت في ممارساتها على حساب المصلحة العامة، فعمت الطائفية والمذهبية وغيت المؤسسات. فكان ان غابت المسؤولية، وغيب الصالح العام فتفشى الهدر والفساد فيما كان الوضع الاقتصادي يتدهور.

وجاء انتخاب الرئيس لحود باجماع سياسي متجاوبا مع المبايعة الشعبية الشاملة. وارتاح الناس للعهد الجديد ولسيد العهد الذي جسّد في شخصه صفات الحاكم الصالح، من شجاعة ونزاهة وتجرد وتبني لمصالح الناس. وكان خطاب القسم الشهير يعبر عن امال الناس وامانيهم في ارساء قواعد دولة حديثة وبناء وطن ينعم بالامن والاستقرار ويطمح بالرفاهية والازدهار.

تعهد الرئيس لحود عملية التغيير. وبدأت مسيرة العهد مع الحكومة الاولى التي كان شعارها الاصلاح. وكانت مبادرات لاصلاح الادارة، وتحرك القضاء ففتحت الملفات. وساد الشعور لدى الجميع اننا دخلنا في دولة المؤسسات والعدالة. كما فهم الجميع ان المواطنين سواسية امام القانون وان ساعة المساءلة والمحاسبة قد دقت وان لا رجوع الى حالة الاستهتار والتجاوز وخرق القانون في عهد يصير صاحبه ان يكون هو شخصا «تحت القانون». لقد التفت الناس حول العهد الجديد، وايدوا نهجه القويم وراهنوا مع هذا العهد على قيامة الدولة ونهوض الوطن.

دولة الرئيس، من الطبيعي ان تلقى عملية تقويم بهذا الحجم، معارضة من قبل بعض السياسيين، من الطبيعي ونحن في نظام ديمقراطي، ان يعتمد المتضرر من عملية التغيير الى اعاقه هذه العملية بالوسائل المتاحة له للدفاع عن مصالحه.

من الطبيعي اذا ان تنشأ معارضة.

لكن مع احترامنا لكل موقف معارض، يبقى ان تعتمد المعارضة الشجاعة والمنطق وان تلتزم الترفع والتجرد، وان تكون بناءة وتعمل في ظل الدستور والقانون وهنا احب ان اؤكد ان حجم الوطن يبقى فوق حجم الاشخاص ايا كان هؤلاء الاشخاص. كما ان مصلحة الوطن العليا تبقى فوق اية مصلحة، شخصية كانت ام فئوية.

وعليه، فلا يجوز للمعارضة بحجة تصديها لممارسات الحكومة وهذا حقها، ان تعرقل عملية التغيير التي باتت مطلبنا شعبيا. فنحن نسلم بأن بعض القرارات او التعيينات او الملفات جاءت وكأنها استنسابية او انتقالية، او دون المستوى المنشود اذ لا يجوز ان يكون هناك صيف وشتاء فوق سطح واحد. كما لا يجوز ان يدفع البعض ثمن اعفاء بعض المتنفذين من المساءلة. فالعدالة اما ان تكون شاملة او لا تكون، لثلا نحبط امال اللبنانيين، ونقتل حلمهم في بناء الدولة الحديثة.

فنحن اليوم احوج ما نكون الى جمع الصفوف والعمل معا حكومة ومجلسا في ورشة بناء لبنان الذي نريده قويا منيعا قادرا على مجابهة الاخطار والتحديات .

وبعد ان جاءت الضربة الاسرائيلية الاخيرة التي استهدفت منشآتنا والبنى التحتية، وعمدت بشراسة الى تدمير ما نبني واعلنت عن ارادتها في منع نهوض الوطن، لا يجوز لنا ان نستمر في لعبة الخلافات الشخصية، والطموحات الفردية، وكأننا نعيش على مسرح معزول عن الاخطار المحدقة بنا ومنها الخطر الاسرائيلي المتمثل بالاحتلال المستمر لارضنا، وبالممارسات العدوانية المتמادية .

ان الوطن يمر في مرحلة صعبة، وقد نكون مقبلين على مفاوضات تتطلب اقصى درجات الوعي واليقظة . وتفترض ان نخوضها موحدى الصف والارادة . ان خلافاتنا الداخلية من شأنها ان تضعف الموقف اللبناني، وان تعطي لاعداء لبنان فرصة لضرب وحدتنا الداخلية .

من هنا يجب ان ننظر إلى جريمة صيدا التي ادت الى استشهاد القضاة الاربعة، على انها جريمة استهدفت الوطن في امنه واستقراره . وهي ان دلت على شيء فانما تدل على ان يد المتربصين شرابا بلبنان، ما زالت قادرة، او على الاقل عاملة على منع قيامة لبنان . وليس من قبيل الصدفة ان تأتي هذه الجريمة النكراء بعد انتصارنا في تحرير جزين وفرحتنا بعودتها الى حضن الشرعية .

دولة الرئيس، صحيح ان الحرب في لبنان انتهت . ونريدها ان تكون انتهت الى غير رجعة . الثابت في التاريخ ان الارادة الجماعية هي وحدها تنهي الحروب تماما كما ان الانقسام الوطني هو وحده من يبدأها . لكن يجب ان نعترف ان لبنان المشردم بخلافاته داخليا، والضعف الاقتصادي وماليا، يصبح غير قادر على مجابهة الاخطار التي ما زالت تستهدفه وتهدد كيانه .

بالطبع نحن اقوياء بالتفافنا حول مقاومتنا الوطنية، بالطبع نحن اقوياء بتوحيد المصير والمسار مع سوريا الشقيقة للوصول إلى السلام الشامل والعادل، ولكن اين نحن من العمل الجاد لوضع استراتيجية موحدة تكون عدتنا وسلاحنا للتصدي لكل الاحتمالات المرتقبة .

فلا يجوز لنا بأي حال ان نتباهى بتسجيل نقاط ربح في معارك صغيرة وضيقة انما يجب ان نتعاون جميعا لتسجيل نقاط ربح في معركتنا الكبرى، معركة تحرير الوطن، ومعركة بناء الوطن الذي يستحقه شعب لبنان . دولة الرئيس، ان هاجس المواطن اليوم هو في تأمين لقمة عيشه وعيش اولاده، ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة، لم يشعر المواطنون بعد بالنقلة النوعية التي وعدوا بها .

صحيح ان الاداء عرف تحسنا كبيرا، من اجل انجاح المسيرة، لكن الانجازات التي تحققت ليست بحجم ما كان يتوقعه المواطنون .

فالمحمود ما زال سيد الموقف، والضائقة الاقتصادية ما زالت تشد بخناق الناس، والمشاكل المطروحة تتطلب التصدي لها دون ابطاء .

لا يجوز للحكومة ان تنطلق من موقف العاجز، وتتصرف وكأنها لا تملك القدرة على ايجاد الحلول لان ذلك من شأنه ان يضعف الامل بالنهوض.

ان الظهور بمظهر العاجز يضعف الثقة بالحكومة، والمواقف التي تأتي على مستوى ردود الفعل، لا الفعل قد تخلق لدى المواطنين بعض القلق.

فالشباب مثلاً ما زال يعاني القلق على المستقبل. والشباب الغني بطاقاته لم يجد بعد خطوات ملموسة تسعى الى اشراكه في عملية بناء الدولة، فما هو موقفنا من هذا النزف المستمر المتمثل بهجرة الادمغة. واي ثروة تبقى للبنان حين يفقد هذه الطاقات المبدعة؟ فالوطن لا يعيش بدون زخم الشباب المتجدد في رؤاه، والطامح لبناء مجتمع وفق احلامه. الشباب ينتظر منا مواقف مشجعة تجعله ينخرط بكل ثقة واندفاع، ولا ينتظر منا الكلام المعسول، والوعود التي نمطرها عليه.

دولة الرئيس، سمعنا الكثير عن الاصلاح، وعللنا النفس بقيام ادارة قادرة ونظيفة تسهل امور المواطنين، وتؤمن خدماتهم وتلبي حاجاتهم.

ولكن هل تمت عملية الاصلاح على المستوى المنشود؟

فهل يكفي ان نضع بعض الموظفين في تصرف الحكومة حتى يستقيم العمل الاداري؟ وهل الهدف فقط الاتيان بادارة نظيفة تحرص على المال العام؟ بالطبع النزاهة صفة مطلوبة. ولكن النزاهة لا تعني بالضرورة القدرة والكفاءة، فأني تقدم نحرز اذا وجدنا على رأس الادارة موظفين لم يلوثهم الفساد، ولكنهم يفتقرون الى المهارات والاختصاصات التي تقتضيها الوظيفة العامة بمفهومها المعاصر. واي فائدة نجني من ادارة نظيفة وعاجزة عن اخذ المبادرات الايجابية.

فنحن نأمل في هذا العهد بالذات ان تتم عملية الاصلاح بشكل عادل وشامل، وان يكون لنا ادارة متحررة من القيود السياسية، ادارة تستلهم حسها الوطني، وضميرها الحي في التعاطي مع امور الناس، ننتظر ان تتم عملية الانتقال من الالتزام بدولة المؤسسات الى تحقيق هذه الدولة فعلاً وخلق المنهجية السليمة والالية القادرة على ذلك.

دولة الرئيس، وضعت الحكومة بين ايدينا موازنة عام ٩٩ مرفقة بالفدلكة وبرنامج التصحيح المالي.

اولا - في الموازنة العامة:

طبيعي ونحن في منتصف شهر تموز من العام ٩٩ ان نختصر الكلام في بنود الموازنة على الامور العامة التالية:

اولا - وضوح الموازنة وشمولها قدر المستطاع لحقوق الدولة والتزاماتها بما فيها النفقات الاعمارية والانمائية فتعكس صورة صحيحة عن الواقع.

ثانيا - خفض العجز الى نسبة معقولة في حدود ٤٣٪ من مجموع الانفاق .

ثالثا - زيادة الايرادات بدءا بتوسيع القاعدة الضريبية والتحقق من صحة الجباية فضلا عن اعادة النظر بالنظام الضريبي الرامي الى اعادة توزيع الثروة بشكل عادل ومنصف . الا ان ارتفاع الايرادات المقدرة في الموازنة الى ٤٩٠٠ مليار ليرة تقريبا، بين ايرادات ضريبية بنسبة ٧٥٪ وايرادات غير ضريبية بنسبة ٢٥٪، ليست سهلة التحقيق سيما وان الدلائل للشهر الاول من العام ٩٩ لا تشجع على التفاؤل في بلوغ هذا المبلغ . ان الزيادة التي طرأت على بعض الرسوم المتعلقة بالكماليات والتبغ ومشتقاته قد لا تحقق الهدف الذي من اجلها زيدت هذه الرسوم وذلك لاسباب عديدة اهمها :

- اننا نعيش حالة ركود اقتصادي خانقة .

- اننا في بلد يصعب فيه حماية الحدود من التهريب بشكل جذري . واذا كانت الرسوم الجمركية المحصلة خلال خلال الاشهر الاربعة الاولى من عام ٩٩ قد زادت بنسبة ١١٪ عن الفترة ذاتها من عام ٩٨ رغم انخفاض مبالغ الاستيراد ٣٨٠ مليار ليرة الا ان الاتجاه منذ ايار ٩٩ يظهر جليا في انخفاض الايرادات الجمركية عما كانت عليه في شهر ايار ٩٨ وذلك مرده الى ارتفاع هذه الرسوم .

- ان الزيادة المقترحة في باب ضريبة الدخل على ارباح المهن التجارية والصناعية وغير التجارية قد يؤدي الى لجم تطور العديد من المهن الاستشارية او الهندسية او المحاسبية او المعلوماتية وايجاد الطرق الملائمة للتهرب من دفع الضريبة في حين يتوجب علينا تشجيع مثل هذه القطاعات على الاستثمار والتوسع في لبنان .

- ان الحوافز المقترحة لخلق مناخ استثماري وتحفيز الاستثمار في لبنان غير كافية ومن الضروري منح القطاعات الانتاجية من خدمات وصناعة وزراعة وسياحة وسواها حوافز اضافية تشجيعية . كما وتشجيع المؤسسات الفردية على تحويلها الى شركات تستقطب الاستثمارات المنتجة وتنشط الانتاج وتخلق فرص العمل وتزيد النمو الاقتصادي .

- ان من يعمل يدفع ضريبة وضريبة محترمة ومن لا يعمل ويشترى سندات خزينة مثلا فهو لا يدفع وينتفع بالمقابل بفوائدها العالية . قد اصبح ضروريا ونحن في طور اعادة النظر بالنظام الضرائبي احداث ضريبة على فوائد السندات .

- ان خدمة الدين العام ستصل في ٩٩ الى حوالي ٤٠٠٠ مليار حيث تشكل ١٥٪ من الناتج المحلي واذا قارنا مع ايرادات الدولة المقدرة للعام ٩٩ بحوالي ٤٩٠٠ مليار ليرة نجد ان خدمة الدين العام تستهلك كامل ايرادات الدولة العامة .

- ان تحقيق فائض اولي في المالية العامة ولو بالحد الأدنى في حال حصوله سوف يشكل خطوة اولي على طريق التصحيح لجهة وقف تصاعد نسبة الدين العام بالنسبة الى الناتج المحلي .

وفي الخلاصة نقول : اذا كانت موازنة ١٩٩٩ هي احسن الممكنة فان الشعب ينتظر من الحكومة بعد اشهر

قليلة ويكون قد مضى على وجود الحكومة سنة، ان تتقدم بموازنة سنة ٢٠٠٠ كعنوان اساسي للمرحلة المقبلة، تجسد اماله وتطلعاته وترجم فعليا خطاب القسم. اذ ذاك تصبح الموازنة المقبلة هي المحك الذي عليه نبني ثقتنا بالمستقبل.

ثانيا - في برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي:

ان السياسة يجب ان تكون في خدمة الوطن والمواطن. ومن هذا المنطلق فهي في خدمة الاقتصاد اللبناني تتوخى تأمين العيش الكريم للمواطنين من خلال انماء لبنان.

لذا وجب ان يكون الاقتصاد في منأى عن التجاذبات السياسية، لقد ان الاوان بل اصبح ملحا علينا ان نعيد بناء مؤسساتنا حتى تتلاءم مع المرحلة الحاضرة والمستقبلية، فالمؤسسات هي وحدها قادرة على ان تكون الاداة الفعالة في عملية النهوض والانماء وهي وحدها قادرة على ترسيخ ثقة المواطن بدولته وتأمين ديمومتها.

ومن هذا المنطلق طالبنا منذ العام ٩٥،

اولا: بانشاء صندوق الدين العام وها هي الحكومة اليوم تلحظ في برنامجها انشاء جهاز مركزي لادارة الدين العام لكن يقتضي ان يناط بها الجهاز:

- اقرار طريقة الاستقراض وشروطه.

- التخطيط لحاجات الدين والمبالغ العائدة لها للسنوات المقبلة والسبل والاحتياطات اللازمة لاعادة تسديد هذا الدين.

- تأمين القيود الداخلية والخارجية للدين العام.

ثانيا: بانشاء هيئة وطنية للدراسات والانماء الاقتصادي وتكون موجهة بوضع كافة التصورات والدراسات والابحاث والخطط الاقتصادية في كل القطاعات وتكون بالتالي المرجعة الفكرية التي تركز عليها الدولة في تحديد مساراتها المستقبلية للاقتصاد وتكون الجهاز الاداري المسؤول عن اصدار كافة المؤشرات والدراسات الاقتصادية ومتابعة تطور البرامج والخطط المعتمدة ورصد الانزلاقات ووضع الضوابط واقتراح الاجراءات التصويبية فوراً عند الحاجة. اذ ذاك يصبح للبنان مؤسسة تؤمن ديمومة الفكر والعمل الاقتصادي مهما تغيرت الحكومات.

ان اي برنامج تصحيحي له محاذيره ومخاطره، لكن الحقيقة يجب ان يقال وهي انه يوجد بين ايدينا اليوم رؤية وبرنامج تصحيحي جدي للوضعين المالي والضريبي. المهم ليس في تفاصيل هذا البرنامج بقدر ما هو في نتائجه التي يجب ان تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي.

والاهم ان اي برنامج مهما كان جيدا لا يمكن ان يحقق اهدافه اذا لم يكن هناك جهاز اداري متخصص وكفوء عليه تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج.

بصورة عامة يمكننا التأكيد على ان تشخيص الوضع الحالي في البرنامج والاهداف المقترحة هو عمل قيم وموضوعي وعلمي. وكنا نتمنى لو رافق هذا البرنامج تحديد للوسائل والمنهجية وادوات التطبيق للوصول الى الاهداف المعلنة.

ومن منطلق حرصنا على نجاح البرنامج نلفت الحكومة الى الامور التالية:

١ - في المجال الاقتصادي:

الف: تنحصر المعالجة في الوضع المالي والضريبي اما ما يتعلق بالوضع المكرو اقتصادي (Economy Management) فهو غير معالج الا عبر بعض العناوين وهذا ما قد يؤدي الى جعل بعض معطيات النموذج للسنوات الخمس المقبلة غير واقعية.

باء: يستحسن افساح المجال لمشاركة القطاع الخاص بتجهيز وادارة البنية التحتية الى حين البدء بعمليات خصخصة بعض القطاعات الخدماتية.

جيم: يستحسن اطلاق مجال المنافسة الفعلية بين الشركات الخاصة التي تؤمن خدمات البنية التحتية.

٢ - في المجال الضريبي:

الف: ان شق المداخل من الناتج المحلي القائم يتألف من الاجور والفوائد والارباح. وقد تبين لنا خلال السنوات الست الماضية ان حصة الاجور والارباح انحسرت لصالح الفوائد واتت المعالجة الان على حساب الارباح حيث زيدت الضرائب المباشرة وغير المباشرة بينما الفوائد كما قلنا سابقا لم تطلها اية معالجة ضريبية.

باء: ان تحديد مفهوم لجم الاستهلاك يجب ان يركز على لجم استهلاك القطاع العام وعلى سياسة اقتصادية مبنية على التوفير.

٣ - في المجال الاداري:

ان اعادة هيكلة القطاع العام وتحسين ادائه هي مهمة لكن الاجراءات المقترحة قد لا تنفي بالغرض. لذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار:

- ١ - تخفيض حجم القطاع العام بحيث يتلاءم مع قدرة الاقتصاد الوطني.
- ٢ - تحديث الاساليب الادارية ضمن مهلة محدودة.
- ٣ - ادخال الانظمة المعلوماتية على كافة الوزارات والادارات العامة والمؤسسات.
- ٤ - تطوير خدمة المواطنين وتسهيلها عبر المراسلات البريدية.
- ٥ - تفعيل الانتاجية عبر تبسيط المعاملات والتخفيف من الرقابة المسبقة لصالح الرقابة اللاحقة ومضاعفة العقوبات في حال المخالفات.
- ٦ - تطبيق نظام الثواب والعقاب.

٤ - في المجال المالي:

الف: ضرورة ترشيد نفقات القطاع العام عبر معايير تحدد الاولويات كما تحدد نسب الاقتطاع.
باء: الاسراع في انشاء جهاز ادارة الدين العام ومنحه الصلاحيات اللازمة وبعض الاستقلالية ليتسنى له اداء مهمته بتجرد وموضوعية.

جيم: ضرورة التركيز على تقوية جهاز الاحصاء المركزي ووضع جدول زمني لتحقيق المحاسبة الوطنية في سبيل اصدار البيانات والاحصاءات الرسمية بشكل دوري.

دال: ضرورة انشاء الهيئة الوطنية للدراسات من اجل متابعة تحقيق نتائج برنامج التصحيح والخطط وتقويمها تباعا.

وانطلاقا من دور لبنان المستقبلي المرتقب يتوجب التركيز على اعتماد عدة سياسات واضحة من اجل تنمية كل القطاعات الانتاجية. فلا يجوز بعد اليوم حجب القدرات المالية عن قطاع من اجل انفاذ مشاريع في القطاع الاخر، والا تعطى الاولوية الى قطاع على حساب الاخر.

قطاع الزراعة يمثل ١٥٪ فقط من الناتج القومي في حين ان حوالي ٣٠٪ من الشعب اللبناني يعمل في هذا القطاع.

ومع ذلك فإننا نستورد تقريبا ٨٠٪ من حاجتنا الغذائية في حين ان المزارعين غير قادرين على تصريف انتاجهم وهم يثنون تحت وطأة الخسائر التي تصيبهم جراء ذلك.

وفي الصناعة، يقتضي على الحكومة منح المؤسسات الصناعية حوافز تشجيعية تؤدي الى رفع النوعية على حساب الكلفة.

كما يقتضي تشجيع قطاعي السياحة والنقل ليصبحا قادرين على المنافسة.

اما الموارد البشرية فهي ثروة لبنان الحقيقية واللبنانيون في الداخل والخارج يشكلون قوة دفع كبيرة للنهوض الاقتصادي والانمائي. لذا، يجب وضع سياسة واضحة طويلة الامد تؤدي الى الاستفادة الكاملة من هذه الموارد وتجهيزها وتأهيلها لتصبح قيمة مضافة ذات انتاجية عالية.

وبانتظار وضع هذه السياسة، لا بد من اتخاذ اجراءات سريعة لتحديد مسارات التعليم المهني والتقني تبعا لحاجات السوق ووضع برامج مؤقتة للحد من البطالة في الارياف والمناطق النائية.

والمهم ايلاء الشأن الاجتماعي الاهتمام الذي يستحق لا سيما لجهة:

١ - صياغة عقد اجتماعي جديد يرفع علاقة الاجير بصاحب العمل ويؤمن الضمانات اللازمة من دخل وتأهيل وتدريب وضمان صحي ومسكن ونقل ودعم للمعاقين.

٢ - تطوير القوانين بالعمل والضمان الاجتماعي لتتماشى مع العصر ومتطلباته ولا سيما لجهة تأمين الدوام

الجزئي، حرية التعاقد، اصول الاضراب، الصرف من العمل لاسباب فنية واقتصادية، العقود الجماعية، وضبط اوضاع العمال الاجانب.

٣ - ابدال تعويض نهاية الخدمة بمعاش تقاعدي مرتبط بتطور التضخم.

اما في البيئة وهي احدى ميزات لبنان التفاضلية، فيجب التصدي لكل التعديلات الحاصلة والمستمرة على الطبيعة ووضع برنامج عملي للحد من التلوث في شتى المجالات وقد اصبح التلوث يعم كل اسباب الحياة من الهواء والماء والبحر والبحيرات والاكل والزراعة حتى نكاد نجزم بأن التلوث بات سببا رئيسيا في تفشي الامراض الخطيرة كالسرطان وبالتالي في قتل الناس.

دولة الرئيس، يجب الا يغيب عن بالنا ان الهدف الاساسي لاي برنامج او خطة في البعد الاجتماعي للوطن، هو بالنتيجة تحسين المستوى المعيشي للشعب اللبناني وخلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة والهجرة لطاقتنا ولا سيما الشباب.

اللبنانيون تواقون اليوم اكثر من اي وقت مضى، نظرا للازمة المعيشية الاقتصادية التي يعيشون، الى تأمين مستقبلهم ومستقبل اولادهم في وطنهم. وهم يتطلعون الى اليوم الذي يصح فيه لاي لبناني بمجرد ولادته بطاقة ضمان اجتماعي وصحي ومقعد مؤمن في مدرسة محترمة ومن ثم في الجامعة، ومسكن يليق به، وعمل يعيش منه بكرامته وهو مرتاح الى ضمان شيخوخته.

لقد آن لنا ان نتطلع الى المستقبل بأمل وايمان فالمستقبل يعنينا جميعا. فلنوحده جهودنا مجلسا وحكومة وفعاليات للوصول الى برنامج واضح ورؤية واضحة وشفافية كاملة واهداف سليمة ومنهجية علمية للتطبيق نتوافق جميعا على دعمها بل قد تكون محورا للاتفاق حولها.

ولنعمل جميعا على التحضير لنا اخذين في الحسبان التحديات التي ستواجهنا ولا سيما منها العولة والانضمام الى الشراكة الاوروبية ومنظمة التجارة العالمية.

دولة الرئيس، يحق لنا ان نسأل عن الدور الذي نريده للبنان المستقبل، وعن الاولويات الواجب التركيز عليها في اطار هذا الدور.

يحق لنا ان نسأل اي لبنان نريد؟

يحق لنا ان نسأل اية هوية اقتصادية نريدها انتماء للبنان؟

هل نريد لبنان الخدمات والسياحة؟

ام نريد لبنان الزراعة والصناعة؟

ام نريد لبنان الثقافة وصناعة الفكر؟

يجب ان نحدد بوضوح الدور الذي ينجح فيه لبنان، ويحافظ فيه على اصالته ومستواه الحضاري، ونرسم خطة واضحة لاستقطاب المواهب والطاقات لدعم هذا الدور، ونشرك بشكل فعال اخواننا المغتربين، الذي

يملكون من الطاقات والارادات الخيرة ما يجعلهم من اهم العناصر الفاعلة في بناء لبنان الجديد.
والاهم الالهم كيف نؤمن الحافز المصدق لجذب هؤلاء كي يحولوا بعضا من زخمهم لعزم وطنهم الام.
دولة الرئيس، نحن لا نقول ان ما قامت به حتى الان جاء مخيبا للامال، لكننا نرى ان الانجازات لم تكن في
مستوى الطموحات.

طموحنا هو ان نرى حكومة واثقة قادرة تسجل النجاح تلو النجاح، وتفرض وجودها والحاجة اليها، لا
حكومة تكاد تكون تقليدية وتسير ببطء نحو تحقيق اهدافها.
ان عهد الرئيس لحود فيه من الديناميكية وروح الثورة ما يجعلنا نأمل من الحكومة الحالية ان تكون فعلا على
صورة العهد ومثاله؟

دولة الرئيس، لقد وضعنا سقفا عاليا لاهدافنا في هذه المرحلة المصيرية من تاريخنا. ويأبى علينا ايماننا
بالوطن، وبشعبه العظيم، ان نتنازل عن هذا السقف، ونرضى بما هو دونه لاي ذريعة او سبب.
فارادة التغيير تفعل فعلها في النفوس.

وهذه الارادة تلقى كل تجاوب من رئيس الدولة الذي حمل شعار التغيير.

فهل يحق لنا ان نخذل شعبا يريد الحياة؟

جميل ان نعيش في دولة القانون والمؤسسات.

جميل ان يستقيم القضاء ويستقل.

وجميل ان تصلح الادارة وتتطور.

لكن الالهم في نظرنا ان يكون لنا وطن صامد في وجه التحديات ايا كان مصدرها.

فقضية الوطن اكبر واهم من اية قضية اخرى حتى وان كانت حياتية، ان بناء الوطن يفترض مفهوما موحد
لدى جميع المواطنين كما يفترض رؤيا واحدة وايمانا صادقا بالمصير الواحد.

الرئيس: الكلمة للزميل طلال المرعبي.

طلال المرعبي: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

لا يمكن ان نفصل مناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٩٩ عن طروحات لا تقل اهمية عنها وفي طليعتها البرنامج
الحكومة للاصلاح المالي والاقتصادي والاداء الحكومة بالاضافة الى التطورات الداخلية والاقليمية.

وكنا نفضل لو كان بالامكان فصل هذه المواضيع عن بعضها نظرا لشموليتها ولكن يبدو ان عامل الوقت
فرض هذا الواقع سيما بعدما وزعت علينا الحكومة برنامجها الخمسي قبل ايام قليلة، ومناقشة تتطلب دراسة معمقة
ووقت اطول واعتقد ان ذلك سيحصل في المرحلة المقبلة لذلك سنقسم مناقشتنا الى عدة اقسام:

اولها: مناقشة الموازنة وقانونها مع جدول الضرائب الجديد.

ثانيا: رؤية الحكومة للاصلاح المالي والاقتصادي وضرورة وضع خطة انمائية متكاملة موازية.

ثالثا: الاصلاحات السياسية والادارية والقضائية.

رابعا: الاداء الحكومة وصلاحيات السلطة الاجرائية.

خامسا: السلام في المنطقة ومحاولات اسرائيل المستمرة للضغط على لبنان لفصل المسارين ولاثارة الفتن فيه.

لا شك ان للموازنة العامة هذا العام رؤيا مختلفة عن الموازنات السابقة في الشكل وفي المضمون. رغم

الجهود التي بذلت والدراسات التي اجريت اخلت الحكومة بمبدأين اساسيين:

اولا:

العودة الى سياسة الاقتراض رغم الشكوى المستمرة من حجم الدين العام.

ثانيا:

فرض ضرائب جديدة يطاول بعضها الطبقات المتوسطة والفقيرة دون لحظ الضمانات الاجتماعية التي قد تقدم لهؤلاء.

لقد ركزت الحكومة في اعداد الموازنة على محاولتها تخفيض العجز فيها وترشيد الانفاق والحد من النفقات العامة واعادة النظر في هيكلية الايرادات وزيادة حاصلاتها. كذلك تعرضت لتراكم الدين العام بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي حيث تطور من ٤٩٪ عام ١٩٩٣ الى ١٢١٪ عام ١٩٩٩ وهي نسبة مرتفعة جدا تصفي ثقلاً كبيراً على الاوضاع المالية والاقتصادية وتعيق معدلات النمو وتشكل خطراً حقيقياً لا بد من السعي لتداركه وتقليصه الى معدل لا يزيد عن ٩٠٪، ومع ان الحكومة زادت النفقات الاستثمارية لهذا العام بمعدل ثلاثماية مليار ليرة عن العام الماضي في الجزء الثاني من الموازنة، وتحديث عن ارتفاع تقديراتها للواردات الى ٤٩٩٠ مليار ليرة الى تخفيض العجز بنسبة ٦٪ عن العام الماضي اي ٤٠,٣٪ بدلا من ٤٧٪ اي بحدود ٣٣٧٠ مليار، الا ان ذلك يبقى في اطار التوقعات اذا لم تحسن فعالية التحقق والحماية وتوسيع القاعدة الضريبية ويعاد النظر في هيكلية النظام الضريبي وكيفية المراقبة.

كما اشارت الى انشاء جهاز خاص مركزي لادارة الدين العام في وزارة المال. وهذه خطوة ضرورية لكي تضع حدا لتعدد المصادر.

اما بالنسبة الى الضرائب فمنها ما هو ايجابي كرفع نسبة الضريبة على شركات الاموال من ١٠ الى ١٥٪ فانها لا تصيب سوى المصارف والشركات الكبرى، وهي تحقق نموا وارباحا منذ عدة سنوات ولا تطال ذوي الدخل المحدود. ولو اني من اصحاب النظرية التي تقول انه يجب ان لا نتعرض دائما للعب بالضرائب حتى يكون هناك استقرار مالي واقتصادي حتى يرى الرأسمال انه بإمكانه الاستثمار دون التعرض لخضات مالية ولكن الزيادة، انا منذ البداية مع ان تكون لها امل في ١٥٪.

كذلك الاعفاءات الضريبية على ذوي الدخل المحدود واعادة النظر في الضريبة على الاملاك المبنية - وزيادة

الرسم الجمركي على التبغ والمشروبات الروحية والبنزين وبعض الكماليات المنافسة للمنتجات اللبنانية - كما الرسوم على اجازات عمل واقامة الاجانب ورسوم المطارات.

ولكي اسجل ملاحظاتي على بعض الضرائب كضريبة التركة (رسم الانتقال) التي جرى تعديلها في لجنة المال. وضريبة البلدية التي كان مقترحا زيادتها عشرة اضعاف ثم عدلت الى ضعف واحد، بالاضافة الى الكثير من الامور الاخرى، كرسوم الطابع على الشهادات وغيره.

وهنا يتبادر الى ذهني التساؤل لماذا غاب عن ذكر الواردات التي يمكن تأمينها من بعض المصادر الاساسية كالحليوي وتسوية مخالفات الاملاك البحرية وقطاعي النفط والغاز والضريبة على سندات الخزينة؟ ولماذا لا تعود الحكومة الى مطالبة الدول العربية بدفع المستحقات للبنان من الصناديق التي اقرت سابقا.

من المعلوم ان الحكومة اعتمدت سياسة التقشف في النفقات الا ان بعض الوزارات زادت اعتماداتها بينما انخفضت في موازنات بعض الوزارات المعنية والقطاعات المنتجة والخدماتية كوزارة الزراعة التي انخفضت موازنتها من ٣٨ مليار الى ١٦ مليار، والكل يعترف ان القطاع الزراعي يعمل فيه اكثر من ٤٠٪ من الشعب اللبناني وليس ٣٠٪، وهناك احصاءات وزير الزراعة السابق. وهذه الزراعة لا يجري الاهتمام بها وترشيدها ولا حتى البحث في تصريف الانتاج للمواطن اللبناني، نرى انه بدل ان نزيد موازنة وزارة الزراعة نقوم بتنقيصها ونضعفها، وبالامس اريد ان اقول بالمناسبة ان مزارعي التبغ وزعوا بيان يطالبون فيه الحكومة بتنفيذ وعودها بالنسبة للاسعار، اسعار التبغ والتبناك الذي وعدت فيه الحكومة، بعد ان وعدوا بنسبة ٦٠٪ من السعر الاضافي عملوا على تنزيله الى ٢٣٪، اطالب الحكومة بالعودة الى السعر الاساسي.

ووزارة السياحة التي انخفضت الى ٦,٨ مليار والصناعة والصحة والاشغال العامة، طبعا وزارة الاشغال العامة زادت عليها لجنة المال الاعتمادات وانمى ان توزع هذه الاعتمادات على الطرق وبالتساوي على المناطق اللبنانية كافة، التعليم العالي والمهني ومطلوب تعزيز التدريب المهني لتحقيق تأهيل ميداني حقيقي وفق اختصاصات جديدة تواكب الحاجات لسوق العمل واوليات التنمية، وهذا الامر يدعونا الى المطالبة لوضع خطة انمائية متكاملة تنهي مظاهر الحرمان وتحقق كل المشاريع الانمائية والخدماتية المطلوبة. وتؤمن التوازن الاجتماعي والاقتصادي تنفيذا لما ورد في الدستور من ان الخطة الانمائية ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام، اما رؤية الحكومة للتصحيح المالي والاقتصادي والذي بدأ الكلام عنها كخطة لخمس سنوات فلا يمكننا مناقشتها بشكل مستفيض وقد تكون مدار بحث في الاشهر المقبلة الا انها تبقى عرضة للتعديل وغير ملزمة بشكل كامل للحكومات المقبلة ما لم تأخذ شكلها القانوني.

ويمكن تقسيم البرنامج الى ثلاثة اقسام:

- ١ - تشخيص الوضع المالي والاقتصادي.
- ٢ - سبل الاصلاح المالي والضريبي والانتاجي.

٣ - الحلول الممكنة للخروج من الازمة الاقتصادية مع التشديد على اهمية دور القطاع الخاص وجلب الاستثمارات المنتجة .

بالنسبة للشق الاول فمن المعلوم ان الاقتصاد اللبناني مر بمرحلة صعبة فالحرب الحقت اضرارا كبيرة بثروتنا الوطنية وبطاقاتها الانتاجية كما افقدنا ميزتنا التفاضلية . وبعد عودة الاستقرار وجدت السلطة نفسها امام حاجات كبيرة وعديدة تقابلها امكانات محدودة لتمويل هذه الحاجات بواسطة الضرائب التي اثقلت كاهل المواطن . فلجأت الى القروض ليس فقد لتمويل المشاريع الانشائية بل ايضا لتمويل النفقات الجارية . فكان ان ارتفع الدين العام حتى بات يشكل مصدرا لمشكلات مالية واقتصادية عدة تواجه البلد (مع الاخذ بعين الاعتبار سياسة التوسع بالانفاق والهدر وعدم وضع خطة منذ البداية) .

ان اهم المشكلات هي :

١ - الدين العام وعجز كبير في الموازنة (مؤشر نسبة خدمة الدين العام الى الواردات ٨٠٪) .

٢ - عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وعجز في الميزان التجاري .

٣ - ارتفاع الفوائد على العملة اللبنانية والدولار .

٤ - تباطؤ النمو .

اما سبل الاصلاح والحلول فأول سؤال يتبادر الى الذهن هو كيف تؤمن الدولة الواردات ومن اين ستحصل عليها؟ ولا شك ان اعادة النظر في التعاطي مع نسبة النفقات ونسبة الدين ان بالنسبة الى الفوائد المفروضة والاليات المالية، او بالنسبة الى جدولة الدين العام وجعله لاجال طويلة امر يدعو الى الارتياح اما الخلاف فهو حول الاصلاح الضريبي اذ يجري طرح التحول من نظام ضريبي نوعي الى نظام ضريبي كلي اي اخضاع مجمل المداخل الى ضريبة موحدة، وهنا يجدر الاشارة الى ان الحكومة ارتكبت خطأ اذ عمدت الى زيادة الضرائب قبل حصر المداخل . كما تتحدث الخطة عن ثلاث امور اساسية ضريبية :

١ - رسم مهني مقطوع ،

٢ - ضريبة القيمة المضافة وهي ضريبة غير مباشرة وعدت الحكومة بتعويضها بخفضات على بعض الرسوم الاخرى خاصة الجمركية .

٣ - اشغال الاملاك العامة .

بالاضافة الى ضريبة مداخل الاسر المقيمة والمغتربة وهذا قد يكون له انعكاسات سلبية للمغتربين .

وهنا لا بد لي من التنبيه الى ضرورة عدم التعرض للسرية المصرفية في لبنان او الى تسهيل كميات الذهب الاحتياطي لما لهذان الامران من مخاوف يؤثر على الاموال المودعة في المصارف اللبنانية .

والكلام عن الركود الاقتصادي والجمود والتضخم في مختلف القطاعات والذي بدأت مظاهره باقفال بعض المؤسسات وتفشي البطالة والهجرة والضائقة المعيشية قيمة الاسهم والعقارات وفقدان القطاع الانتاجي قدرته

التنافسية، يجب ان يواجه نموا اقتصاديا يؤمن للدولة مداخيل تمكننا ليس فقط من دفع خدمة الدين العام بل اصله.

ويبدو ان لبنان يتجه نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي عبر النفقات الثنائية العربية والدولية وهو ماضي في سياسة العولة التي تعتمد الجودة والاسعار والمخفضة للخوض في غمار المنافسة العالمية.

وقد اعتمد نظام النقد الثابت وربطه بالدولار الاميركي وخرجنا عن نظام النقد العائم، فتعرضنا بذلك الى تناقض السياسات المالية والنقدية والاقتصادية ولا بد من التفكير بالعودة بعد فترة لتنسيق هذه السياسات، وحتى لا نضل نرى الكتلة النقدية في عالم مستقل عن الكتلة الاقتصادية، وحتى لا نضل نرى ان النقد وشاح نجفي عنا الحقيقة الاقتصادية.

وفي الكلام عن التوجه الجديد نصل الى تطلع الحكومة بالتوجه الى القطاع الخاص واشراكه في عملية النمو. كما يكثر الكلام عن الخصخصة، فنحن لسنا ضد او مع الخصخصة ولكن هذا الموضوع يجب ان يدرس بعناية فائقة وتقنية تبعث على الطمأنينة. ولا بد من تأمين مقاييس عدة:

ان من حيث ذكر القطاعات التي سيجري خصخصتها او من حيث كسر الاحتكار وخلق المنافسة او من حيث تحويل المؤسسة من القانون العام الى الخاص، او من حيث الحفاظ على الاموال العامة وعدم هدرها كما حصل في البرازيل حيث اهدرت بعض المرافق العامة لتسديد الدين العام.

ولكن الحديث عن الخصخصة يوجب توفير مناخات خاصة مؤاتية لجلب الاستثمارات اهمها تطوير التشريعات النقدية والاقتصادية واعطاء تسهيلات ضريبية وتفعيل قانون الحماية لتطمين المستثمرين ويجاد مناخات مؤاتية.

ايها السادة، بدأت الحكومة بخطة للاصلاح الاداري وهذا كان مطلب الجميع لان في الادارة فساد وترهل واصبحت بحاجة الى تاهيل واعادة تقييم واجراء حركة تشكيلات وايعة تضمن حق الجميع على قاعدة الكفاءة. وهذا امر طبيعي في بداية عهد جديد اخذ على عاتقه اقامة دولة المؤسسات والقانون والعدالة وتطهير الادارة واتباع سياسة الثواب والعقاب وتفعيل مؤسسات الرقابة.

وهنا لا بد لي من التذكير بحق القطاع العام والموظفين بالمفعول الرجعي لتصحيح سلسلة الرتب والرواتب والذي ذكر في القانون السابق عند توافر الاعتمادات. واذا اردنا ايضا ان نحرك السوق الاقتصادي وان نضخ اموال علينا، ان نفكر كيف يمكننا ان نعطي هذا القطاع حقه بهذا التعويض ولكن فجأة توقفت خطة الاصلاح لما بعد اقرار الموازنة واصدر دولة رئيس الحكومة بيانا ضمنه انتقاد ذاتي ووعد بالتصحيح.

ان عملية الاصلاح يجب ان تكون مستمرة وان تؤدي الى قيام ادارة فاعلة ومتطورة وقادرة على مواجهة تحديات الالفية الثالثة لكي يستمر لبنان في تألقه ولكي يستطيع ان يكمل دوره الريادي ولكي تتم عملية ترشيد الانفاق.

والجمود الذي اصاب الادارة في هذه الفترة كما اصاب بعض الوزراء الذين يترددون في اتخاذ قرارات في وزاراتهم، ينعكس سلبا على مختلف الاصعدة ويدعوننا الى التساؤل الى متى ستستمر هذه الحالة؟ ولماذا هذا التردد والجمود؟

دولة الرئيس، ان عدم تمكن بعض الوزراء من اتخاذ قرارات اساسية في وزاراتهم يعرض ايضا الادارة الى الجمود والى حالة من الترددي، لذلك فلا بد من العمل على تصحيح هذا المسار والكلام عن الاصلاح الاداري يقودنا الى المطالبة بتفعيل دور ديوان المحاسبة واخضاع كل الصناديق والمجالس للرقابة المسبقة. لقد وردنا تقرير لديوان المحاسبة يقول فيه انهم استطاعوا ان يوفرنا فيه ٦ مليارات عندما راقبوا التنفيذ وراقبوا الاشغال، لذلك اقول ان تفعيل دور المراقبة في ديوان المحاسبة بشكل خاص مفيد جدا ممكن من خلاله توفير اموال كثيرة على الدولة.

اما مشروع اللامركزية الادارية فهي الان موضع دراسة في مجلس الوزراء وانتمنى ان يصار الى ارساله باقرب وقت الى المجلس ليصار الى مناقشته واجراء التعديلات اللازمة لاقراءه لان في ذلك انعكاس ايجابي كبير على الوضع الاداري حيث يبسط المعاملات ويختصر الروتين الاداري ويعفي المواطن من عناء المراجعات المستمرة في الادارة المركزية ولاتفه الاسباب.

ولكن رغم اهمية اللامركزية الادارية وقانون البلديات الجديد تبقى القضية المركزية والتي لها علاقة مباشرة بالاصلاح السياسي عنيت بها قانون الانتخابات: فلا بد من الاسراع بعرض هذا القانون بعد دراسته في اللجنة الوزارية وقد اصبحت كل المعطيات موجودة واعتماد تقسيمات انتخابية عادلة وفق معايير واحدة وقرار قانون يعمق الديمقراطية والحرية ويؤمن مشاركة الجميع في اختيار ممثليهم في الندوة النيابية وفي طليعتهم الجيل الجديد الشاب كذلك يمكن لهذا القانون ان يفعل الحياة السياسية في لبنان وان يجددها ويطورها ويبعث فيها التفاعل الحضاري. ولا شك ان المكنته لها تأثير كبير على العملية الانتخابية حيث انها مطلب اساسي ولا بد من اقراره وتأمين مستلزماته. فلا يجوز ان تأتي سنة ٢٠٠٠ ولا نزال نسجل بالقلم الاصوات، هنا يذهب مئة صوت لا يجوز اطلاقا ان تستمر بهذا الاسلوب.

وفي سياق الاصلاح القضائي فهناك مشروع قانون ارسل الى اللجان النيابية (ادارة وعدل) وهو الان موضع تعديل وهو خطوة اساسية في الاصلاح القضائي الذي يمهد لتفعيل عمل القضاء ولتزويده بالعناصر الكفوءة لان هناك نقص كبير في العدد خاصة في بعض المناطق كالشمال.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

في الحقيقة ان الاصلاح السياسي بدأ في وثيقة الوفاق الوطني في الطائف حيث حددت صلاحيات كل من السلطة الاجرائية والتشريعية وحيث شددت على الفصل بين السلطات وتعاونها. واهم اصلاح هو اناطة السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء حيث يتشارك الجميع في القرار، فرئيس الجمهورية الذي هو رئيس البلاد ورمزها

حددت صلاحياته بموجب المادة ٥٣ وبعد، ورئيس الحكومة هو الناطق الرسمي باسم الحكومة والمشرف على عملها حددت صلاحياته كما حددت صلاحيات الوزراء ومجلس الوزراء.

وكان لانشاء المجلس الدستوري دور كبير في ترسيخ دولة المؤسسات والقانون. وتبقى العبرة في الممارسة والتنفيذ. فعندما ينتظم العمل ويمارس كل مسؤول صلاحياته في الاطار المحدد والمرسوم، وعندما تمارس اللعبة الديمقراطية بكل ابعادها تستقيم الامور ويشعر كل مسؤول ومواطن بحقه وواجبه وتنتفي المطالبات بالصلاحيات او بالشعور بالغبن او بالخوف لان حقوق الجميع مصانة بالدستور ولا يجوز اثاره او تأجيج نار الفتن من جديد. واخيرا لا بد من الاشارة الى ان اسرائيل لا زالت مستمرة بسياستها العدوانية تجاه لبنان وسوريا ولا زالت تمارس شتى الضغوط لضرب مسيرة السلم الاهلي والاعمار ولفك المسارين اللبناني والسوري وضرب المقاومة. وما جرائمها الوحشية الاخيرة الا اكبر دليل على ذلك. من هنا نرى لزاما علينا ان نكون منتبهين للمرحلة المقبلة وان نرصد الصفوف وان نترفع فوق صغائر الامور تجاه الوطن. فبالتماسك والوحدة والعمل الصحيح نستطيع ان نواجه هذه المؤامرات وان نستعد لاي مفاوضات سلام على قاعدة السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة. ويهمننا ان نشير الى ان كل المحاولات الاسرائيلية وكل الرسائل التي توجهها اليها لن تستطيع ان تنال من صمودنا وتصميمنا على دعم المقاومة التي هي حق مشروع طالما هناك شر واحد من وطننا محتل. وسنبقى اوفياء وفي صف واحد مع سوريا الشقيقة التي تحملت الام وعذاب الامة العربية.

وفي النهاية ندعو الحكومة الى تبصر الامور ومعالجة المشاكل الاجتماعية وظروف الغلاء والضائقة الاقتصادية الخانقة بكل شفافية بعيدا عن الشعارات والظهور الاعلامي والتلفزيوني والى التعاون مع المجلس النيابي الذي يعبر عن امال الناس والامهم، ولا شك ان لاجهزة الاعلام دور ايجابي في هذا المجالس ونحن نرحب بالمحطات الجديدة التي ستعاود العمل وقد كان الاعلام وما زال المنبر والمرآة التي تعكس حقيقة الامور وواقعها.

دولة الرئيس، ان للبنان عدو اساسي هو العدو الصهيوني وعملائه. كما ان له اعداء كثر منهم الجهل، الحرمان، الفقر والبطالة، والهجرة، والظلم وغيرها. ولا تستقيم الامور الا بصدق العمل ومحاربة الآفات المنتشرة وبتحقيق المشاريع العمرانية والاستثمارية في كل المناطق اللبنانية ولا سيما في الشمال مثلا وعكار بالذات والتي تحتاج الى عناية خاصة نتيجة الحرمان المزمّن، وعلى كل المستويات.

واملنا كبير ان يتمكن العهد الجديد من تحقيق الانجازات الكبيرة ومن ترسيخ دعائم الوفاق واقامة دولة العدالة والقانون والمؤسسات.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام.

تقتضي المصلحة الوطنية العامة في مطلع هذا العهد الميمون الواعد بالاصلاح والتطوير والتغيير وفي هذه المرحلة الدقيقة التي تحتم علينا تعميق الوحدة الوطنية لمواجهة المستجدات الاقليمية تقتضي المصلحة ان نناقش اليوم بمسؤولية وموضوعية.

نناقش اليوم، بمسؤولية وموضوعية، مشروع قانون موازنة العام ١٩٩٩، الذي يشكل جزءاً من برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي ومدخلاً له، مبدين ملاحظات توافق على بعض مواد هذا المشروع ومقترحين تعديل البعض الآخر بما يساهم في التوصل الى بدء العد العكسي بغية الخروج من مرحلة الركود الاقتصادي، والسير قدماً على طريق عودة العافية الاقتصادية.

لقد واجهت الحكومات المتعاقبة على الحكم منذ العام ١٩٨٩ وحتى اليوم ظروفًا اقتصادية صعبة خلفتها الحرب الاهلية والعدوان الاسرائيلي، وكان من نتيجتها تهديم البنى التحتية وشل القطاعات الانتاجية وانهار سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية، وارتفاع عجز الموازنة، وتنامي الدين العام. فبعد ان كانت الموازنة تحقق ايجاباً فائضاً حتى العام ١٩٧٥ أصبحت اليوم تعاني من عجز كبير، وبعد ان كانت المديونية العامة قبل الحرب معدومة أصبحت اليوم تقارب ال ١٩ مليار دولار اميركي، الامر الذي يحتم على الدولة اصلاح هذا الخلل بالادوات الاقتصادية المناسبة لكسر هذه الحلقة الجهنمية، بدءاً بتخفيض العجز مروراً بالغاء الانفاق من خارج الموازنة الى تأمين توازن الموازنة.

ان اعادة التوازن المطلوب يستوجب ادراج جميع اوجه الانفاق والدخل ضمن سقف الموازنة العامة لتصبح المرأة التي تعكس حقيقة الوضع المالي والاقتصادي للدولة وذلك تطبيقاً لاسط مبادئ المالية العامة التي توصي بوحدة الموازنة وشموليتها لمختلف النفقات والواردات. ان اهمال هذا المبدأ يشكل علة للخلل الاقتصادية في لبنان صحيح ان الموازنة العامة تعكس سياسة الحكومة المالية والاقتصادية والاجتماعية خلال سنة مالية واحدة استناداً الى المادة (٨٣) من الدستور، الا انها تشكل ايضاً جزءاً من خطة النهوض الاقتصادي والسياسة المالية العامة.

نحن لا نملك، كما لا يملك غيرنا، حلولاً سحرية تستطيع اصلاح الخلل بتأمين توازن الموازنة بين ليلة وضحاها، فالامر يحتاج الى اعادة النظر في بعض السياسات المالية والعمل على تعديلها وتطويرها فهل تستطيع ان تحقق ذلك الحكومة الحالية من خلال مشروع قانون الموازنة وبرنامج عملها للتصحيح المالي لفترة السنوات الخمس المقبلة، ان دراستنا لما ورد في مشروع الموازنة وبرنامج الحكومة يدفعنا الى ابداء بعض الملاحظات والتوجهات التي من شأنها اغناء المناقشة وتعديل بعض جوانب المشروع - البرنامج. ان برنامج التصحيح، الذي شخص المرض المالي للدولة و اشار الى العلاج ضمن جدول زمني يتضمن مرحلة تأسيسية (١٩٩٩ - ٢٠٠٠) ومرحلة تطويرية.

(٢٠٠١ - ٢٠٠٣) ان برنامج الحكومة، يهدف الى تخفيض نسبة عجز الموازنة ونسبة الدين العام مقابل الناتج المحلي الاجمالي ويعتمد سياسة مالية تركز على ترشيد النفقات وضبط الهدر، وعلى زيادة الواردات وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بشكل يؤدي الى زيادة الواردات كما تتوقع الحكومة من ١٧٪ الى ٢٤٪ من الناتج المحلي والى تخفيض النفقات من ٢٤٪ الى ١٨٪ وعجز الموازنة الى ٥٪ من هذا الناتج، وكذلك تخفيض نسبة خدمة الدين العام التي تبلغ اليوم ١٥٪ من الناتج المحلي في الوقت الذي تتراوح هذه النسبة بين ٥٪ الى ١٠٪ في البلدان الاخرى.

ان هذا البرنامج الطموح ينطوي على فرضيات وتقديرات متفائلة بالنسبة الى معدلات النمو والى زيادة

الايادات المرتقبة للاعوام الخمسة المقبلة. فنسبة النمو المتوقعة لهذا العام قد لا تتجاوز برأينا ال ١,٥٪ ومن الصعوبة بمكان ان تبلغ ٢ - ٥, ٢٪ في العام ٢٠٠٣. ان الاحصاءات الاقتصادية في لبنان ليست دقيقة لانها غالبا ما تكون مقدرة. وقد اشارت مجلة ال ECONOMIST في تقرير لها بتاريخ ٦/٥/٩٩ ان معدلات النمو الاقتصادي في لبنان، التي بلغ معدلها الوسطي ٦,٥٪ بين العام ١٩٩٢ والعام ١٩٩٥، تراجعت الى ٢٪ في العام ١٩٩٨ ويقدر لها ان تتراجع الى حوالي ١,٥٪ في العام ١٩٩٩. وهذا الواقع ينطبق ايضا على زيادة الواردات لانه من الصعب، على صعيد المثال لا الحصر، ان تؤمن ضريبة القيمة المضافة ٥ - ٦٪ من الناتج المحلي كما يتوقع برنامج الحكومة والتي تحتاج الية تطبيقها الى بعض الوقت والى جهاز اداري كفوء متمرس بتطبيق هذا النوع من الضريبة التي لا يجوز ان تكون نسبتها موحدة على جميع السلع وفي جميع مراحل تداولها، هل من الممكن ان نحصل ١٥٠٠ مليار ليرة سنويا عن طريق الخصخصة او ٢٠٠ مليار ليرة سنويا من الاملاك العامة البحرية، وهل من المتوقع ان تؤدي زيادة عائدات الريجي، بعد رفع الرسم على التبغ المستورد ٥٠٠ ليرة على كل عبلة الى زيادة الواردات بحوالي ٣٠٠ مليار ليرة سنويا، ام ان هذه الخطوة ستؤدي كما نعتقد الى انخفاض حجم المستوردات نتيجة لزيادة عمليات التهريب وما ينتج عن ذلك من انخفاض لعائدات الريجي واستطرادا للواردات العامة الامر الذي يستدعي الغاء زيادة الرسوم على التبغ المستورد وهذا ما نتوقع ان تقوم به الحكومة بعد الممارسة بعد الاطلاع على الوقائع وعلى التجارب السابقة وذلك حفاظا على مصلحة الخزينة وعلى استمرارية هذه المؤسسة الوطنية التي تعطي مردودا هاما للدولة والتي تعتبر من اهم وسائل الصمود في مناطق المواجهات، حيث يعيش عشرات الالاف من العائلات على زراعة التبغ وفي معرض الكلام عن زيادة الواردات فان الموازنة لا تشير الى الواردات المتوقعة من وضع قانون تسوية مخالفات البناء موضع التنفيذ الذي لا زال مجمدا علما بانه يدر على الخزينة مبالغ كبيرة ويساعد على حل مشكلة الاسكان وفي الكلام عن العقارات لا بد لنا من ان نؤكد ونذكر ضرورة رفع الاشارة اشارة الحجز الموضوع من قبل المديرية العامة للاثار على عدد كبير من العقارات في صور وبلبك وجبيل ومناطق عديدة او ان تؤمن الحكومة الاعتمادات اللازمة لاستملاك تلك العقارات بعد ان اصبحت مجمدة منذ ما يزيد عن ٣٥ عام، اي ان المالك لا يستطيع ان يتصرف بعقاره وهذا مخالف للدستور لا يستطيع ان يبيع ذلك العقار ولا يستطيع ان يستثمره، هذا بالنسبة الى فرضيات وتقديرات معدل النمو وحسب الواردات، اما بالنسبة الى السياسات المالية التي تعتمد عليها الحكومة فاننا نعلق على المنطلقات الاساسية التي تركز عليها هذه السياسات بايجابية وباباء بعد الملاحظات وطرح بعض التساؤلات.

زملائي الكرام رأيت الحكومة في معالجتها للاختلالات الاقتصادية والمالية الناتجة عن تراكم الدين العام واستمرار العجز التوجه الى وسيلة الخصخصة لتخفيض حجم المديونية العامة وزيادة معدلات النمو وتحسين الانتاجية ومستوى الخدمات ان مقارنة هذا التوجه دفع الحكومة لاحالة مشروع قانون الى مجلس النواب لبلورة الاطار القانوني لعملية الخصخصة التي تحتاج الى مزيد من الدرس والتمحيص والروية قبل المباشرة بتطبيقها لذلك نرى بأنه من غير الضروري وضع اطار قانوني ومؤسسي موحدا لجميع هذه العمليات، بل يجب ان تدرس كل

حالة على حدة لاختلاف طبيعة كل منها وللحفاظ على مصلحة الخزينة وبنفس الوقت على حقوق المواطن في آن معاً، أما فيما يتعلق بالموضوع الضريبي فبصرف النظر عن بعض التفاصيل نحن نوافق على توجه الحكومة لجهة تخفيض الضريبة على الفئات المتوسطة والفقيرة إذ إن التعديلات التي أدخلت على معدلات ضريبة الدخل ابتداء من العام ١٩٩٤ بالغت بتخفيض الضرائب المباشرة التي تحقق العدالة الاجتماعية كما بالغت بزيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تساوي بين الغني والفقير وقد كان تخفيض ضريبة الدخل إلى ١٠٪ يهدف إلى جذب الاستثمارات والحيلولة دون التهرب من دفع الضرائب، لكن هذا الهدف لا يبرر التوسع بطرح الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل متوسطي ومحدودي الدخل فالسياسة الضريبية للدولة لا يكون هدفها الاوحد تأمين الواردات للخزينة، بل من أهم أهدافها تحقيق العدالة الاجتماعية.

إن سياسة الاستقرار النقدي وثباته التي تحرص عليها الحكومة في برنامجها لتؤدي إلى التوصل لاستقرار نقدي طبيعي وتلقائي، كما نحرص جميعاً على الإيجابيات التي تترتب عليها، يجب أن تدفعنا إلى العمل على إزالة السلبيات التي يمكن أن تنتج عن تلك السياسة، لأن سياسات استقرار سعر صرف العملة الوطنية، واحتواء سبب التضخم، واستمرار قيمة الليرة اللبنانية بالتحسن مقابل العملات الأجنبية، التي اعتمدت رفع معدلات الفائدة على سندات الخزينة، أدت إلى زيادة كبيرة في حجم الدين العام وخدماته، وانعكست سلباً على معدلات النمو الاقتصادي وعلى حجم الانتاج والصادرات. ولم تنعكس إيجاباً على صعيد أسعار السلع والخدمات وكلفة المعيشة التي ارتفعت، ولا على صعيد تحريك عجلة الانتاج وتحسين أوضاع الاقتصاد الوطني الذي يشهد ركوداً كبيراً. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مكافحة الغلاء والاحتكار تحتاج إلى تفعيل أجهزة الرقابة على الأسعار، وإلى تطبيق القوانين على المحتكرين، وإطلاق عنان المنافسة الحرة، وإغراق الأسواق بالسلع الاستهلاكية والغاء الوكالات الحصرية للسلع والمواد الأساسية.

والأبقى لبنان من أعلى بلدان العالم على الرغم من انخفاض معدلات الدخل فيه مقارنة مع تلك البلدان الأمر الذي يلحق ضرراً بالغاً بالحركة السياحية وبقطاع الخدمات والنتائج المحلي الإجمالي. وهنا نساءل كيف تتمكن الدولة من تلبية حاجات ورغبات المواطنين وتنفيذ مخططات التنمية إذا كان جهازها الإداري عاجزاً أو متخلفاً؟

ليست الإدارة هي أداة الدولة ووسيلتها لتنفيذ مهامها؟ وإذا لم تكن هذه الإدارة على مستوى المسؤولية فهل بإمكان الدولة القيام بوظائفها المتعددة بإمكان إصلاح الإدارة لا يمكن أن يتحقق إلا بتحديث جهاز إداري وعصراني مع التأكيد أنه لا يمكن فصل الإصلاح الإداري عن الإصلاح السياسي والإصلاح يرتكز على تطبيق مبدأ الحاسبية والشفافية وعلى مبدأ الثواب والعقاب ويقتضي إعادة النظر بتركيبة المجالس الرديفة للإدارة العامة وبالقوانين والأنظمة التي ترعى أعمالها بشكل يؤدي إلى ممارسة الرقابة المسبقة واللاحقة على تلك المجالس شأنها في ذلك شأن الإدارات والمؤسسات العامة الأخرى. إذ لا يجوز لتلك المجالس أن تمارس في آن معاً مهام التخطيط والبرمجة والتنفيذ، والإشراف لأن ذلك يتنافى مع الأصول المبادئ الإدارية والمالية.

كل ذلك يرتبط بتفعيل هيئات الرقابة وتجهيزها، وتزويدها بالحصانة والصلاحيات التي تتيح لها ممارسة مسؤولياتها الجسيمة والهامة، كما يرتبط باعادة انشاء وزارة التخطيط، التي يخلو برنامج العمل الحكومة من الاشارة اليها عندما يتكلم عن اعادة هيكلية الدولة ودمج بعض الادارات والمؤسسات العامة، والتي الغيت في العام ١٩٧٧ وهي الجهة القادرة على برمجة الاولويات، ووضع الخطط الخمسية او العشرية او القطاعية ومتابعتها، والتنسيق بين ادارات الدولة وتزويدها بالاحصاءات الدقيقة والمعطيات العلمية التي تكون اساسا لاتخاذ القرارات السليمة. وهذا يستدعي الاسراع بتشريع قانون يرمي الى اعادة انشاء هذه الوزارة ونحن على ابواب القرن الحادي والعشرين.

ايها الزملاء، اما بالنسبة الى ما ورد في البرنامج حول الانضمام الى التجمعات الاوروبية والعالمية الاقتصادية، اود ان الفت الى من اهم التحديات التي تواجه اقتصادنا اليوم هو تحدي حالة العولة الاقتصادية التي ينبغي التعامل معها بحذر مسؤول، كمشروع الشراكة الاوربية المتوسطة الذي اطلق في برشلونة والذي يضم دول حوض البحر المتوسط الاثني عشرة ومنها لبنان ودول الاتحاد ودول الاتحاد الاوربي الخمس عشرة والذي وعد بمنح المتوسطين ٤,٦ مليار دولار بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩ على ان يؤدي الاتفاق الى انشاء منظمة تجارية حرة، حيث حرية انتقال السلع والرساميل واليد العاملة، والغاء الرسوم الجمركية، وكاتفاقية التجارة الحرة الدولية (الغات - GATT) التي تؤدي الى المنافسة مع المنطقة التجارية العربية الحرة.

فقبل الاقدام على الانضمام الى الشراكة الاوربية المتوسطة والى منظمة التجارة العالمية (الغات) الذي يفرض تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية وصولا الى الغائها تدريجيا خلال مدة ١٢ عاما، لا بد من الانضمام اولا الى منطقة التجارة الحرة العربية والاتفاقات العربية الالية للتوصل الى السوق العربية المشتركة، التي تجسد الاتفاقات الاقتصادية اللبنانية السورية باكورة انطلاقها.

ان الانخراط في العولة الاقتصادية يجب ان يكون حذرا لان الموازين التجارية هي التي تتحكم بالعلاقات الدولية بسبب تحكم المجموعات الاقتصادية العملاقة بتبادل السلع والمنتجات. وما الانهيارات المالية التي حصلت مؤخرا في بعض دول جنوب شرق اسيا، ككوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند واندونيسيا الا خير مثال على اهمية تحديد درجة التكامل وحجم التنسيق مع هذه التكتلات الضخمة، لان اقتحام العولة يحتاج بالاضافة الى الملائمة الاقتصادية، الى اهلية وكفاءة نظام الحكم والادارة.

ان انشاء السوق العربية المشتركة التي اوصى بها مؤتمر اتحاد البرلمان العربي يمكننا من الوقوف في وجه التحديات الاقتصادية المعاصرة في العالم اليوم، التي تركز على تكتلات اقتصادية اقليمية وفي طليعتها تحدي مخاطر لسوق الشرق اوسطية، الذي تدعو اليه اسرائيل وتعمل على تنفيذه عبر عملية التطبيع التي رفضتها الدول العربية بعد ان افشلت المؤتمر الاقتصادي الرابع الاوسط وشمال افريقيا، وبعد ان وافقت على انشاء السوق العربية المشتركة التي تشكل الدرع الواقى لحماية الاقتصاد العربي واللبناني. كل ذلك يصب بصورة خاصة في مصلحة لبنان المستهدف الاول اقتصاديا من مخططات الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية على مقدرات المنطقة.

ان مواجهة هذه التحديات تقتضي منا تأمين مقومات الصمود بانشاء المشاريع الخدمائية والانمائية، وتوفير الملاجئ والمستشفيات والمراكز الصحية في مناطق المواجهة، ودعم المقاومة وعائلات الشهداء والاسرى والمعتقلين، وتعويض جميع الاضرار الناجمة عن الاعتداءات الاسرائيلية وكل ما يلزم من دعائم الصمود.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

ان برنامج الحكومة الطموح يستوجب وضع خطة خمسية للنهوض الاقتصادي تعكس السياسة المالية للبرنامج وتضعها موضع التنفيذ. لان اقرار قوانين البرامج الواحد تلو الاخر لا يكون الخطة المتكاملة التي تتطلب اقرار سلسلة المشاريع دفعة واحدة، والتي تحدد اولويات الانفاق، وبرمجة المشاريع في ضوء خيارات التمويل المتاحة وقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب اعباء المديونية العامة. ان هذه الخطة التي تحقق اهداف البرنامج بتحويلها الى مشاريع قوانين، تؤدي الى معالجة تأزم الازعاج الاقتصادية والضائقة المعيشية الخانقة، ودرء مخاطر التطبيع والسوق الشرق اوسطية، ومواجهة تحديات العولمة الاقتصادية.

الرئيس: الكلمة للزميل محسن دلول.

محسن دلول: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

ان الازعاج الاقتصادية والمالية الراهنة في البلاد تتسم بقدر كبير من الدقة، وهي تبقى مفتوحة على احتمالات قد تصعب السيطرة عليها اذا لم تجر معالجتها.

ولا ارى في مشروع الموازنة المقترح ما يشير الى ان الحكومة مدركة لخطورة هذه الازعاج ولكيفية السيطرة عليها. فاضافة الى تفاقم مؤشرات تردي المالية العامة، يتعاضد القلق بشكل خاص من استمرار تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي التي قد لا تزيد عن واحد في المائة خلال ١٩٩٩ وتبقى دون ٢٪ سنويا خلال السنوات الخمس المقبلة للتصحيح المالي. وبالتزامن مع تباطؤ النمو، بل توقفه، ان الاتجاه لزيادة الاقتطاع الضريبي خلال هذه السنوات الخمس، كنسبة من الناتج المحلي من شأنه ان يعمق الازمة المعيشية على غير صعيد، وينتج المزيد من الفقر والبطالة.

كذلك نرى بمسؤولية ان زيادة هذا الاقتطاع الضريبي، على اهميته، ليس كافيا وحده بل الالهم من ذلك هو اعادة توزيع اعباء هذا الاقتطاع بين الفئات المختلفة، بما يحذ من التشوهات والاختلالات الاجتماعية ويصون الحد الادنى من التماسك المجتمعي. وفي موازاة ترشيد بنية الاقتطاع الضريبي، لا بد من ترشيد الانفاق الاستهلاكي للقطاع العام بما يتجاوز مكافحة حالات الهدر ويصل الى رفع انتاجية هذا القطاع، ذلك ان المستوى الشديد الانخفاض لهذه الانتاجية يمثل «ام المشاكل» لا على صعيد المالية العامة فحسب، بل كذلك على صعيد مناخ الاستثمار عموما والاداء العام للاقتصاد الوطني.

دولة الرئيس، اين «الانقاذ والتغيير» الذي تعهدت به حكومتكم؟ هل في الجمود الاقتصادي الفاضح الذي ترزح تحته البلاد، ام من خلال جيش العاطلين عن العمل الذي تزيد من اعداده كل يوم حالة الركود الاقتصادي

القاتل في مختلف قطاعات الانتاج؟ ام في نسبة العجز الوهمية التي جهدت حكومتكم خلال ستة اشهر خلت لتجعلها اسميا ٤٠٪ وهي عمليا سوف تزيد عن ال ٥٥٪ في احسن تقدير؟

فاذا دققنا بارقام الموازنة سوف نجد ان النفقات قد تتجاوز العشرة الاف مليار ليرة اخذين بعين الاعتبار لعبة الارقام التي انتهجتها الحكومة باستخدام الحسابات المدورة لتخفي شكليا مبالغ كبيرة عن ارقام العجز الحقيقية في الموازنة. اما الواردات فلن تتجاوز الاربعة الاف مليار ونصف ليرة في احسن الاحوال اذا ما اخذنا بعين الاعتبار التراجع الكبير في واردات قطاعين اساسيين، هما قطاع الجمارك وقطاع تجارة الدخان (الريجي).

اما في مجال الانماء، فانه لا يكفي رفع مخصصات الانفاق الانمائي وانما في كيفية توزيعه واستخدامه ومدى انسجامه مع حاجات البلد الاكثر الحاحا مع موجبات تسريع معدلات النمو.

وفي هذا المجال ارى ان تغييب دور الدولة لمصلحة خصخصة كل شيء هو امر خطير، ورؤية قصيرة النظر. فدور الدولة في التخطيط الاقتصادي والانمائي وفي المساهمة في بعض القطاعات المنتجة هو اكثر الحاحية في هذه المرحلة من اعادة بناء الدولة بعد سنوات الحرب الطويلة، وفي التصدي للمعضلات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، وفي توفير الامكانيات اللازمة للاستثمار والانتاج وخلق فرص العمل للناس.

واذا ما شئنا ان نتوقف حول برنامج عمل الحكومة فاين اشير لما انا في القسم الاول من برنامج الحكومة لتصحيح المالي، هناك محاولة لتشخيص الوضع القائم، ولا شك فان هذا التشخيص قد يشكل صدمة لقارئه لانه يسيء اساءة كبيرة الى مصداقية لبنان تجاه المستثمرين الخارجيين وذلك لان التشخيص المذكور يناقض كل الارقام الاساسية التي صدرت عن الحكومات للسنوات السابقة، مما يوحي بان الدولة اللبنانية كانت في السنوات السابقة تصدر ارقاما غير صحيحة عن العجز والدين بقصد تضليل المستثمرين وبقصد حدهم على الاستثمار في لبنان، ولكن قبل كل شيء ان هذا التصرف لا يليق بدولة تحترم نفسها، فالدولة استمرارية وتواصل، وهكذا تكتسب احترام الخارج لها ولؤؤسساتها ولاقتصادها ولان الوقت غير كاف للاستفاضة في هذا الموضوع سوف اكتفي فيما يلي بتكرار التأكيد على العمل بمبدأ الائتماء المتوازن وعلى المطالب الملحة لمنطقة البقاع والتي تلخص بالاتي:

- ١ - الاسراع في تأمين الشروط الضرورية لانجاز الاوتوستراد العربي - بيروت - المصنع.
- ٢ - العمل على توفير ما يلزم من اجل انجاز مشروع السوق الحرة في منطقة رياق.
- ٣ - الاسراع في وضع خطة تنفيذية لمشاريع السدود المائية لحل مشكلتي الري ومياه الشفة وتعلمون تماما الازمة الحادة في نقص المياه هذا العام.
- ٤ - العمل وباسرع وقت ممكن لوضع حلول جذرية لمعالجة مشكلة المياه المبتدلة التي باتت تهدد بالتلوث معظم انتاجنا الزراعي والحيواني وما يجره ذلك من اضرار فادحة على صحة المواطنين.
- ٥ - التشدد في تطبيق الرزنامة الزراعية لجهة وقف استيراد المنتجات الزراعية من الاصناف التي يحل موسم انتاجها المحلي وكذلك حماية المنتجات الحيوانية ومشتقاتها.

- ٦ - شراء محاصيل الدخان والقمح والشمندر السكري من المزارعين بأسعار تشجيعية.
- ٧ - دعم الانتاج الزراعي والمنتجات الصناعية والزراعية المصدرة الى الخارج، لتسهيل المنافسة مع السلع الشبيهة في الاسواق الخارجية.
- ٨ - احياء بنك التسليف الزراعي باسرع وقت ممكن.
- ٩ - وضع مخطط توجيهي لتصنيف الاراضي الزراعية في البقاع، وتنفيذ سياسة ارشاد زراعي ترشد المزارع الى نوع المزروعات الاكثر ملائمة لنوع التربة والاكثر قابلية للتسويق المحلي والخارجي وتجدر الاشارة الى ان هذه المنطقة التي تمثل المساحة الزراعية الاكبر في لبنان لا توجد فيها اي مدرسة زراعية ثانوية، علما بان وجود مثل هذه المدارس تمثل اولوية في اي خطة الارشاد الزراعي.
- مع الاشارة الى مشكلة العقارات المبنية السكنية التي باتت تشكل عبئا اقتصاديا واجتماعيا على الاكثرية الساحقة من ابناء البقاع وخاصة البقاعين الشمالي والوسط.
- ١٠ - التشجيع على التصنيع الزراعي من خلال الحماية الجمركية للمنتجات المصنعة محليا.
- ١١ - وضع تصور ملموس للزراعة البديلة ومطالبة الجهات المعنية بدعمها وتمويلها اسوة ببلدان اخرى كانت تواجه نفس مشكلة زراعية الممنوعات كالمغرب مثالا.
- ١٢ - العمل على تنظيم اتفاقيات للتعامل بالمثل مع البلدان التي تستورد منها وذلك عبر الزامها بشراء كميات معينة من منتجاتنا الزراعية.
- ١٣ - وضع خطة ملموسة للتكاملة والتبادل في مجالي الزراعة والمصنوعات الزراعية مع البلدان العربية الشقيقة، والمبادرة الى وضع تصور للسوق العربية المشتركة والعمل على تنفيذه.
- دولة الرئيس، الزملاء الكرام،
- مما لا شك فيه ان الوضع السياسي هو ايضا يلقي بثقله على الاوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد. ففي الايام القليلة الماضية تعرض لبنان لعدوان اسرائيلي غاشم طاول المدن والبلدات الامنة، وسقط ضحيته العديد من الشهداء والجرحى. واستهدف بشكل حاد العديد من المنشآت المدنية والبنى التحتية متجاوزا تفاهم نيسان، وساعيا الى خلق سابقة في التعاطي مع خياراته الامنية والسياسية والى ارباك الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية والمالية في لبنان بهدف استدراج تنازلات من الدولة اللبنانية لتغطية انسحاب جنوده وجنود عملائه من الاراضي المحتلة من جهة، وبهدف اضعاف الموقف التفاوضي للبنان وسوريا في حال استؤنفت المفاوضات.
- وكما نجح لبنان في تفويت الفرصة على العدو الاسرائيلي في النيل من الاستقرار الداخلي بعيد انسحاب عملائه من جزين وعلى اثر الجريمة النكراء التي سقط ضحيتها القضاة الشهداء، وذلك من خلال وحدة الموقف والتناغم في القرار بين الحكم والشعب وطييعته المقاومة الباسلة ومن خلال الدعم اللامحدود لسوريا وجيشها العربي لمسيرة السلم الاهلي ولقرار لبنان المتمسك بخيار المقاومة حتى فرض الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال

الاسرائيلي وعملائه من كافة الاراضي المحتلة دون قيد او شرط، فان الموقف الرسمي الذي عبر عنه الحكم والذي يمثل امتدادا للنهج الثابت للموقف اللبناني الرسمي في مواجهة العدوان الاسرائيلي الاخير واستمرار تناغمه مع المقاومة، قد لاقى دعما شعبيا واسعا سياسيا وماديا واطهر مرة اخرى حجم المناعة التي يتمتع بها الوضع الداخلي اللبناني في مواجهة كل محاولات الترغيب والترهيب الاسرائيلية للنيل من المقاومة ومن وحدة المسار والمصير بين لبنان وسوريا.

ونظرا لدقة المرحلة التي تمر فيها البلاد والتي من المتوقع ان تزداد خلالها الضغوط السياسية والعسكرية والامنية والاقتصادية على لبنان خاصة كلما ازداد الحديث عن اقتراب موعد المفاوضات وخلالها في حال حصولها. فان الموقف اللبناني الراسخ من تلازم المسارين اللبناني والسوري في مفاوضات السلام الخطاب الرسمي بالنسبة الى العدوان او الى العلاقة مع سوريا ووحدة المصير والمسار، لا يخفي ابدا الحاجة الملحة الى مناخ سياسي يسهم في تنفيس الاحتقان الداخلي، ويدعم الحوار ويؤسس لعلاقات سياسية داخلية انفتاحية بين كل القوى في السلطة وخارجها، الامر الذي يساعد على استمرار الجهوية الوطنية للتصدي بنجاح لما قد يحمله المستقبل من تطورات واحداث.

وفي هذا المجال لا ارى ابدا في الاداء السياسي للحكومة ما يساعد على ذلك. بل على العكس تماما. واسمح لي هذا يا دولة الرئيس ان اسوق بعض الامثلة الدالة بوضوح على الاداء السياسي المدمر للحكومة: اولاً: هل تدركون يا دولة الرئيس ان الحوار الوطني غائب او مغيب، في وقت نحن بأمس الحاجة اليه، خاصة عندما نكون نواجه استحقاقات خطيرة تمس في جوهرها مصير استقلالنا وسيادتنا؟

وانا افهم ان الحوار الوطني المجدي يبدأ داخل مؤسسات الدولة بشكل اساسي، وفي مقدمتها مجلس الوزراء، الذي جاء في تركيبته اصلاً متجاهلاً لوجود العديد من القوى السياسية المكونة للمجتمع اللبناني، وفوق ذلك راح ينيب دوره للأسف ودون اي مسوغ شرعي او دستوري الى مصادر وزارية «مجهولة الهوية». فصادرت «المصادر» كل الادوار في داخل مجلس الوزراء وفي خارجه وباتت بضوء ذلك الحياة السياسية بمجملها في البلاد في خبر كان.

وان استدراكك المتأخر للامر يا دولة الرئيس واعلان تنصلك من «المصادر» بعد تعرفك على هوية اصحابها، لا يعفبك ولا يعفي حكومتك من مسؤولية التغاضي عن استباحة دور المؤسسات. ورغم تعرفك الى هوية «المصادر الوزارية» وتعهد اصحابها لك بعدم تكرار ما حصل كما صرحت بذلك بالفم الملان، فانك لا تزال تؤثر عدم الافصاح عن هوية تلك المصادر، وكأن الامر يعينك شخصياً دون المؤسسات التي جرى مصادرة دورها.

فحرصاً على دور مجلس الوزراء، وعلى دور المجلس النيابي الذي تجاوزه بيان المصادر الوزارية واعتبره غير موجود اصلاً وحرصاً على الحياة الدستورية في البلاد، اطالبك باطلاع المجلس النيابي على هوية تلك

«المصادر» توكيدا على الخيار الذي اعلنت التزامك به دائما خيار دولة القانون والمؤسسات.

ثانيا: اين اصبح يا دولة الرئيس ملف الاصلاح الاداري الذي طوي بعد وقت قصير على فتحه؟ وهل الاصلاح الاداري يعني وضع عدد من المدراء العامين بالتصرف وتعيين بدائل لهم بصورة استثنائية متجاوزة المؤسسات ودورها، لا وتفتح منها رائحة المحاصصة التي طالما صرحتم بادانتها؟ وبعد كل ما حصل في هذا الملف كيف يمكن ان لا نقرأ بطريقة فتحه وبدوافع توقف البحث فيه عند حدود معينة، الكيدية السياسية، التي من شأنها سوى تصديق الجبهة الداخلية التي يجب ان نحرص جميعا على تماسكها للاسباب التي ذكرتها سابقا.

ثالثا: لقد استبشرنا خيرا يا دولة الرئيس بما تضمنه خطاب القسم حول دولة القانون والمؤسسات، واذا بنا بعد وقت قصير على تسلمكم زمام الحكم نشهد اكبر عملية تجاوز للمؤسسات وتغييب وتهديد للحريات.

بدءا من بيان «المصادر الوزارية»، وقبل ذلك الهجوم على وزير معين عبر وكالة الاعلام الى التعيينات الى التصريحات الشبيهة لعدد من الوزراء مرورا بدور وكالة الاعلام التي كانت تحمل محل كل المؤسسات، والتي راحت تستنسب نشر تصريحات وتجاهل اخرى، واكبر فضيحة سجلتها في هذا المضمار، هي تجاهلها للمؤتمر الصحفي للزميل النائب مصطفى سعد بذريعة انها لم تدع الى هذا المؤتمر، بالاعلام الغبي اذا كانت تنتظر الدعوة لماذا هؤلاء الموظفون بالمئات لا بل بالالاف.

رابعا: انني يا دولة الرئيس فيما اوردت من انتقادات اعبر صادقاً عن خوفي عليك، وليس خوفي منك ولا اقصد منها سوى الحرص على تصويب الاداء لما فيه مصلحة الوطن العليا، ومن اجل التأكيد على ضرورة تضافر جهود الجميع لبناء دولة القانون والمؤسسات، دولة الحرية والديمقراطية، دولة العدالة الاجتماعية الصامدة في مواجهة العدو الاسرائيلي وعملائه والحريصة على تطوير العلاقات والصداقة المميزة مع الشقيقة سوريا وهنا لا بد من ان اشير الى كلمة لكم يا دولة الرئيس، بعد ثلاثة اشهر من تشكيل حكومة الرئيس رفيق الحريري (اول حكومة) قلتم وقد مر على هذه الحكومة نحو ثلاثة اشهر اي نحو ثلث متوسط عمر الحكومات في لبنان من الاستقلال، «ولا خطة ممارسة انمائية متكاملة، ولا رؤية وطنية شاملة لاولويات الحاضر لمنظور المستقبل اقتصاديا واجتماعيا وبالتالي اعماريا وانمائيا»، هذا الكلام لكم يا دولة الرئيس. وهنا لا بد لي من اتوجه الى دولة رئيس مجلس النواب لاطالب بالدعوة لعقد جلسة خاصة لمناقشة وتفسير بعض المواد الدستورية التي يجري حاليا محاولة للاستباحة بها حتى نكون على بينة من الامور، وهنا لا بد لي وخاصة بما يتعلق بالحصانة على النواب والوزراء والموظفين، بالامس احيل موظف الى المحاكمة طبعا ان دولة رئيس الحكومة وافق على دعوته، ولكن اريد ان اسأل دولة رئيس الحكومة، هل درس هذا الملف واقتنع؟

هل احوال هذا الملف على الجهات المختصة لتبدي رأيها؟ ام اننا اصحبنا اليوم في ظل نظام (غب الطلب)

الدراسات والتوجيهات والآراء (غيب الطلب)؟ وهذا ما يجعل القضاء في خطر، وأخيراً أرجو أن لا يزعجك سؤالني يا دولة الرئيس، هل الحكومة تحكم أم أنها باقية لأنها مريحة؟

الرئيس: الكلمة للزميل إبراهيم بيان.

إبراهيم بيان: دولة الرئيس، السادة النواب،

إن أزمة المواطن في لبنان هي أزمة تربوية في الأساس. هذا المواطن الهائم على وجهه، المقلد للجار والشقيق والغريب والمشوه وأحياناً للعدو: شخصية معقدة لا يحمل فكراً منسقاً مستقلاً وأهدافاً واضحة فنحن إن سألنا أنفسنا أي وطن نريد وأي قدر نريد لتعدد الأجوبة واختلفت الاجتهادات والفلسفات. فكل واحد منا في هذه الفسيفساء السكانية يريد لنفسه وعائلته ووطنه لونا خاصاً وقدراً مختلفاً.

والقصة كل القصة أننا نعلم أولادنا في مدارس تختلف جذرياً في مناهجها وأهدافها ومستوى تعليمها وطريقة تجهيزها وخلفية إدارتها:

المشكلة يا دولة الرئيس هي أن مدارسنا أصبحت تشبه فنادقنا بعضها بنجمة وبعضها بنجمتين وبعضها بثلاثة نجوم وبعضها بخمسة نجوم والكثير منها يري أطفالنا وأجيالنا نجوم الظهر. مؤسساتنا التربوية هذه ومع الزمن أصبحت بؤراً تنشر الامتيازات والعنجهيات والعصبيات والامية والدونية.

هذه الآفات تتراكم مع الزمن وتتجذر مع الأيام والخاسر الوحيد في كل هذه المعادلة هو الوطن والمواطن فهذا وطن إن استمر على هذا المتوال وهذه الطريقة وطن لا هوية له ولا مستقبل لابنائه.

هذا وطن أصبح مع الزمن مصنعا للعنف والجريمة والقهر والنزاع والكذب والمهادنة والمهارات والحل الذي لا بديل عنه، الحل الاوحد وكل ما عداه اضغاث احلام هو تربية هادفة، برمجة في مدرسة واحدة وأهداف واحدة ولكل الوطن لأن المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص والحرية لا يمكن أن تضع الأمن على مقاعد الدراسة يختلط فيها الكبير والصغير والغني والفقير ضمن أهداف واضحة وظروف مادية واحدة.

المأساة كبيرة والخلاص منها مستحيل في الوقت الحاضر وإلى أن ترن ساعة الخلاص اكتفي بطرح المسائل التالية: وأتمنى على معالي وزير التربية أن يسمعني:

١ - إن قانون توحيد الوزارات الذي وعدنا به أبو يوسف لقد وزعت الحكومات السابقة وزارة التربية بعد أن جزأتها على الطوائف وجعلت منها وزارات ثلاث واحدة للثقافة والثانية للمهني والتقني والثالثة التربية والشباب والرياضة.

لا تنسيق، لا لقاءات فكانت النتيجة فاشلة وفخرية والخاسر الوحيد هو الطالب والإنسان في هذا البلد، المسكين.

توحيد الوزارات بوقف بعض الهدر وبضبط العملية التربوية التي يجب ان يكون لها رأس واحد مدير حكيم واسع الافق رحب الصدر تربوي حتى العظم.

تسعة اشهر ونحن ننتظر والحل لم يأت والوعود ما زالت حبرا على ورق وابو يوسف ما زال بين الوزارات الثلاث يمشي لعظام اقوى.

انا اعرف كثافة الهموم والمشاكل التربوية في لبنان.

اعرف ان وقت الوزير يذهب بين توقيع البريد المتعاضم كل يوم ورعاية الاحتفالات.

واستقبال الزائرين والزائرات.

اعرف بأن عمل الوزير لا يطال مني كل هذا الا الشكل والمعالجات الاتية: اما عمق العمل التربوي وعمق المعاناة فلا وقت لاحد للولوج اليها فهي تتراكم وتزداد تراكما والمسؤول في وزارة التربية اي مسؤول كان لم يعد فاعلا موجها بل اصبح يتلقى رداات الفعل (والنتيجة مأساوية) الى درجة ان وزارة التربية اصبحت لتصرف الاعمال فقط من هنا اقترح تأليف: مجلس اعلى للتربية في لبنان يتكون من خبراء تربويين يساعدون الوزير في عمله ويطلون عليه كل المراحل التربوية وعلى كل الاختصاصات وبالتالي يصبح الوزير في حل من الكثير من همومه التنظيمية.

٢ - يتقاعد المئات من المعلمين والمعلمات كل سنة ويخسر الجسم التعليمي افضل كوادره ولكن اين البديل في ظل الشلل العام الذي اصاب دور المعلمين والمعلمات وكلية التربية يذهب الاستاذ المتقاعد ويأتي الاستاذ المتقاعد الاف المتعاقدين يدخلون سنويا الى التعليم الابتدائي والمتوسط نصف عدد الاساتذة الثانويين اصبح من المتعاقدين ومن كافة الاختصاصات.

والطاقة الكبرى هي في بدعة صندوق تعاضد المدارس الذي يعمل بشكل غير قانوني، يجبي اموالا طائلة وينفقها بشكل لا رقابة عليه.

من هنا اطالب الحكومة:

أ - بتسوية اوضاع المتعاقدين الحاليين وانصافهم وصرف رواتبهم المستحقة لهم عن العام ١٩٩٩ ويعلم معالي الوزير يا دولة الرئيس انه وحتى الان المتعاقدين في كل انحاء لبنان في التعليم الابتدائي والمتوسط لم يقبضوا اي قرش. اني اسأل كيف يصمد اي انسان من دون راتب.

ب - اقامة عقود رسمية بين المعلمين المتعاقدين ووزارة التربية تتضمن تحديد ساعات التعاضد والاجر المحتسب من هذه الساعات.

ج - رفع بدل ساعة التعاقد اذ لا يجوز ان يتفاوت بدل سعر الساعة لمجاز في الثانوي ٢٧ او ٢٨ الف وعشرة الاف ليرة في المرحلة الابتدائية. ايضا يجب المعاملة بين الطلاب والاساتذة في نفس المعايير.

و - تثبيت الجديرين من الاساتذة المتعاقدين بعد اخضاعهم لامتحان ودورة تدريب اسوة بغيرهم من المعلمين الذين ثبتوا سابقا.

هـ - اقفال صيغة التعاقد وبشكل نهائي وفتح دور المعلمين والمعلمات وكلية التربية والعودة الى الاصول.

٣ - المناهج التربوية الجديدة لا يمكن ان تنطبق بدون ارشاد تربوي قانوني وفعال:

مصلحة الارشاد التربوي موجودة حاليا وتعمل بشكل غير قانوني ولكنها غير فعالة وغير شاملة: اطالب بتفعيلها وبقانونيتها.

٤ - قرار منع التوظيف بهدف التقشف يمكن ان يطال وان يطبق في كل الوزارات الا في التربية.

نحن بحاجة لكوادر تعليمية وفي كافة الاختصاصات.

٥ - بدعة مندوبي المناطق التربوية تتم بناء للمحسوبيات والمداخلات السياسية: رئيس المنطقة التربوية بدل ان يزور المدارس ويراقب عملها جند لنفسه جيشا في الموظفين يعملون بامرته.

٦ - الاساتذة الملتحقين بمكتب الوزير او بمكاتب الوزراء وتفرغ المدارس من كوادرها التعليمية. واسطاط وجو سياسي اي استاذ بأي مادة رياضيات او لغات اساسية يكفي توصية من سياسي فينقل هذا الاستاذ الى مكتب الوزير وبالتالي يتقاضى رواتب، لذلك اتمنى ان تنتهي من هذه الصيغة مهما كانت التغطية ومن اي جهة اتت. ايضا هناك سبب اساسي من اسباب الهدر، وقبل ان نناقش ارقام الموازنة هناك فوضى الايجارات، نحن بحاجة لعملية تدقيق في عمل لجنة الايجارات التي تستأجر ابنية مدرسية في لبنان، ولا يجوز ان تكون الارقام عرضة تفوح منها احيانا رائحة الفضيحة، يجب ان يكون هناك ارقاما حقيقية تستحقها المدرسة والابنية المدرسية.

دولة الرئيس، نطالب بتجميع المدارس والغاء المدارس الصغيرة، هل تعلمون انه عندنا مدارس تعمل لخمس طلاب: ومدارس بعشرة طلاب، تصورو ان هناك مدارس يوجد فيها عشرون تلميذا واربعون معلما، كيف نتكلم عن عملية اصلاح اداري ضمن هذا الجو؟

دولة الرئيس، المباني المدرسية يجب ان تتلاءم مع المناهج التربوية الجديدة وعندنا توجيهات باتجاه عمل المجموعات في الصفوف اريد ان اسأل ان اية مدرسة في قرانا واريافنا تستطيع ان تعمل بهذه المناهج، واين هي الغرف المؤهلة اساسا لعمل هذه الفرق؟ في موازنة وزارة التربية دولة الرئيس، قانون برنامج في قضية انشاء ابنية مدرسية، المبالغ تتراكم وتدور من سنة الى سنة وحتى الان لم نر اي شيء، والشيء الذي يحدث ان هناك قرارات تصدر عن وزراء سابقين كانت تتعدل دائما، يكفي ان مطلق اي نائب من النواب او اي سياسي من السياسيين يعدل اللائحة، يعني انني اطالب بمدرسة اساسية في بعلبك مثلا، فاجدها بعد اسبوع مشطوبة وموضوع مكانها قوية ليست بحاجة الى ان يكون فيها مدرسة.

٧ - دولة الرئيس، قد تعلم المعلم في لبنان على طريقة ان المطالب تؤخذ ولا تعطى فإلى متى تستمر هذه الطريقة في كل سنة اضراب ونتائج الشهادات لم تصدر بعد والعام الدراسي المقبل على الابواب.

للاساتذة حقوق وعلى الدولة ان تنصفهم لا يجوز ان يكون الحد الادنى لاساتذة التعليم الثانوي ٨٣ الف ليرة وراتب موظف في البنك المركزي ٤٥ مليون ليرة وما فوق .

اطالب الحكومة بوعد قاطع للاساتذة بانصافهم والاعتراف بخصوصية مهنة التعليم واعادة العلاوات التي استحقوها نتيجة لنضال طويل .

واتمنى على الزملاء الاساتذة انهاء اضراهم والعودة الى عملهم والعمل على تصحيح المسابقات واصدار النتائج ما ذنب الطالب ليدفع ثمن هذا الكباش الازلي الابدني ما بين الحكومة والاساتذة وفي كل عام؟

٨ - هناك اعتمادات خفضت للمركز التربوي للبحوث والنماء اطالب باعادتها لانها اعتمادات مخصصة اساسا للاعداد والتدريب ولا يجوز ترك الخطة التربوية بدون اعتمادات : التكشف يكون لصالح التربية وليس في التربية .

٩ - دولة الرئيس ، يقال بان الحكم استمرار وانا اسأل :

- لم التقصير في تطبيق قانون بيت المعلم؟
- لم التقصير والمماطلة في تطبيق قانون صندوق المعلم؟
- لم التهرب من تطبيق قانون الزامية التعليم ومجانيته .
- الاف الطلاب باتوا خارج المدارس في السنة الماضية .
- لم التهرب من انصاف مدرء المدارس وذلك باعادة علاوة الادارة التي بدونها لا تحصيل لدور مدارسنا الرسمية والخاصة ايضا .
- لم تنتظرون الحلول السلبية .

لم تدفعون بالاساتذة الى الاضراب والنظائر بادروا الى وضع الحلول .

دولة الرئيس ، نحن نعيش في عالم تحكمه القيم الفاسدة . عالم السيد او العنف والجريمة المنظمة والمخدرات والقتل والارهاب وتجارة الرقيق .

نحن نعيش في عالم بروج للشذوذ والاعتصاب والخيانة الزوجية وانتهاك حرمة الاسرة والعيش بالقيم الاخلاقية والدينية والتقاليد .

نحن نعيش في عالم يدخل الينا باعلام الماضي واعلانه الذي يحول المرأة الى ارخص من السلع المعروضة . من هنا اطالب :

اولا : بإلغاء التعليم الديني الدور الموجه والرسالي واعتبار سنة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ التربوية هي سنة عودة التعليم الديني الى المناهج : اطالب السادة العلماء بدرس منهجية هذه المادة منذ الان .

ثانيا : عدم تمويل المناهج التربوية وخاصة في مادة العلوم الى دروس للجنس . . .

ثالثا : المراقبة الفعالة لوسائل الاعلام التي تبث الخلاعة والمجون ويؤكد كذلك ما قيل للمفتي قباني ابان زيارته

للكويت. لقد زار مفتي الجمهورية اماره الكويت فقال له الكويتيون بان وسائل الاعلام المرئية اللبنانية هل هي كباريات ام وسائل للاعلام؟ واصدر بعض المشايخ في دولة الامارات فتوة حرموا فيها حضور التلفزيونات اللبنانية الخاصة والرسمية، بالاذن يا دولة الرئيس عمليات اغتصاب الطفولة وايداء الطفولة يتعلمها المواطن من وسائل التلفزة التي تنقل عدوانيته تجاه الطفولة.

التركيز على دور التلفزيون التربوي والتعليم عن بعد. نحن في قانون الاعلام هناك حصص للمناطق نشاطات المناطق التربوية والصحية والبيئية والثقافية والرياضية، كلت التلفزيونات لا تطبق هذا البند من القانون، نحن نطالب العودة الى هذا القانون وتطبيقه بحذافيره وانصاف هذه المناطق.

١٢ - الجامعة اللبنانية تحتضن ٦٠ الف طالب يمثلون ٧٠٪ من الطلاب الجامعيين في لبنان، الجامعة اللبنانية يجب ان تستعيد مكانتها المرموقة وذلك يجب ان يرفع مجلس الوزراء يده عن الجامعة اللبنانية. الرئيس: هذا قانون، ووجه الرئيس الحص بنفسه سؤالاً للحكومة السابقة في ذلك الوقت، ان التعاقد محصور وفقاً للقانون في مجلس الجامعة وليس لمجلس الوزراء اي علاقة به، لقد اقدمت الحكومة السابقة على هذا الامر فانتقده الرئيس الحص وتقدم بسؤال انذاك، وانا اطالب بتطبيق هذا الكلام.

ابراهيم بيان:

١ - رفع الاعتمادات المخصصة لها وتحديثها:

- في المباني الجامعة.

- والمناهج الجديدة المتطورة.

- المكتبات المميزة.

٢ - حسم موضوع الاساتذة الذين يستحقون الدخول الى الملاك وذلك بتطبيق معايير ثابتة وواضحة وانصاف كل المستحقين دفعة واحدة.

٣ - تأمين الاعتمادات لفرع العديد من الاساتذة المتعاقدين بالساعة للاستاذ الجامعي الحق بحياة مستقرة كريمة.

٤ - دولة الرئيس، نحن في بلد ارتضى لنفسه ان تكون عاصمته عاصمة ثقافية للعالم العربي فهل يجوز ان يبقى هذا البلد بدون مكتبة وطنية؟

نقدم للطلاب الكتاب والمعرفة ونحتضن الجميع ومن كل جامعات لبنان ما بالننا نفرق في الشكليات وننسى الجوهر.

دولة الرئيس، المشاكل التربوية تتراكم يوماً بعد يوم والمعالجات خجولة جداً وحالة البطالة المخيفة تدفع بكوادرننا ومفكرينا الى الهجرة للعمل خارج لبنان.

نحن نفهم حجم المشاكل التي ورثتها الحكومة الحالية عن سابقتها من ازدياد مخيف للدين العام وعجز الموازنة وملفات الفساد المتراكمة وفي كل المجالات.

لكن لقد آن لوزارة التربية ان تخطو خطوة واحدة باتجاه الحلول لان التلكؤ والارتباك بدأ يأكل من رصيد هذا العهد الذي نقدر له عاليا موقفه المشرف من المقاومة والمقاومين. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل وجيه البعريني.

وجيه البعريني: اصحاب الدولة، ايها الزملاء،

تأتي مناقشة الموازنة بعد ايام على عدوان وحشي اسرائيلي طال البشر والحجر والمؤسسات في بلدنا وقد جاء هذا العدوان ليضاف الى قائمة من اشكال العدوان الذي يمارسه العدو المغتصب لارضنا ومياهنا ومقدساتنا، ومن اشكال هذا العدوان تلك الجريمة النكراء التي مارسها عملاء للعدو في قصر العدل بصيدا والتي ذهب ضحيتها قضية شهداء رحمهم الله دفعوا حياتهم تأكيدا للتمسك بالعدل في لبنان وبالنهج المقاوم لكل عدوان اسرائيلي. واسجل هنا مع كل اللبنانيين بكل اعتزاز ذلك الموقف الرائع الذي قام على اساس الوحدة الوطنية بين الحكم والشعب والجيش والمقاومة، وهذا موقف راسخ يؤسس لمواجهة بشتى الوسائل حتى استعادة حقوقنا على قاعدة قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥.

كما نسجل ونثمن تلك الروح الاخوية من الشقاء العرب دولا وافرادا ومؤسسات التي برزت حيال لبنان ماديا ومعنويا وفي مقدمتها الموقف العربي السوري الشقيق الداعم بكل الامكانيات، وقد جاء ذلك كي نؤكد مجددا بأننا مع سوريا الاسد بشكل وحدة موقف ومسار في كافة المراحل، وكلا الاعيان والمؤامرات لفصل موقف البلدين ومسار المواجهة الواحد، الذي يخوضونه لن تغلح فلبنان متمسك بالتنسيق والتعاون الكاملين مع الشقيقة سوريا وفي ذلك مصلحة للبنان واسباب منعت وقوته في وجه العدو.

ونذكر هنا بالدعاء المشهور: «اللهم انا نعوذ بك من الكفر والفقر»، لان الفقر قد يقود الى الكفر بكل شيء والى اعمال نلاحظ بعض ظواهرها.

اما عن موضوع الاصلاح والذي تم بشأنه فتح بعض الملفات فإن الامر يحتاج الى العدل الذي وعد به فخامة رئيس الجمهورية في خطاب القسم وان لا يكون صيف وشتاء على سطح واحد وفتح ملفات كل الفاسدين يستلزم كذلك العمل لاسترداد الاموال المسروقة او المهدورة لنخفف من الاعباء والا ما معنى التحقيقات والمحاسبة ان لم تستعاد الاموال.

ايها السادة: اما بشأن الموازنة والتي حافظت على توازن معقول وعصرت النفقات منعا للمزيد من الاعباء على الخزينة فانها حوت بعض الايجابيات منها:

١ - الاعفاءات الضريبية لذوي الدخل المحدود والذي يبلغ ١١ مليون ليرة في السنة.

٢ - زيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية وبالمقابل تخفيض الرسوم على المواد الاولية للصناعة مع تجنب رفع الرسوم على الموارد الضرورية.

٣ - الدقة في الانفاق مع شفافية معقولة تولد الثقة.

اما السليبيات فيمكن ان نسجل منها ما يلي:

١ - ان رفع الرسوم على الكماليات كالسجائر والعطورات وسواها تفتح الباب لاسواق سوداء للتهريب ان لم يحصل ضبط وملاحقة من كافة المؤسسات والاجهزة المعنية وهذا ما نلفت اليه.

٢ - لم تفرض الموازنة ضرائب على المضاربات العقارية ولا على ربح سندات الخزينة.

٣ - والمستغرب تخفيض موازنة الزراعة الى نصف ما كانت عليه في العام الماضي بدل ان تتم زيادتها ليصار الى تخطيط وانفاق ينهض بالزراعة التي تشكل ركيزة اساسية في الاقتصاد اللبناني.

٤ - ابقت الموازنة الصناعة مهمشة فلا اظن النهوض الصناعي يمكن ان يحصل بموازنة مقدارها ملياران ومئتان وخمس وستون مليوناً فهذا اكثر من بسيط ولا يفي بالحاجة.

٥ - لقد خفضت الموازنة حصة وزارة التعليم العالي واظن ان تطوير الجامعة اللبنانية مع وضع الانشطة الثقافية كان يحتاج الى زيادة الحصة لا الى تخفيضها.

ايها السادة: انبه في كلمتي الى موضوع لفت اليه بعض المراجع انه موضوع الخلاعة التي تظهر في الاعلام والاعلانات سواء في التلفزيونات او في الملصقات على الطرقات واظن ذلك يتعارض مع القيم واسس التربية ولا بد من وضع حد له.

واطالب كذلك بالتجاوب مع المراجع الدينية لجهة اعادة مادة التعليم الديني لان ذلك يسهم في الضبط وزراعة القيم الخلقية في ابنائنا.

اطالب الحكومة بأن تولي مطالب اساتذة التعليم الثانوي العناية اللازمة وايجاد الحل السريع لها خصوصا وانها محقة وهي لا ترمي الى الحصول على حقوق جديدة بل الى اعادة حقوقهم التي كانت لهم وسقطت خطأ فحرموا منها في الوقت الذي لم تسقط فيه الواجبات التي فرضها عليهم القانون ٦٦/٥٣ زيادة في ساعات العمل مقابل تلك الحقوق.

ان الاساتذة يؤدون تلك الساعات المضافة منذ ١/١/١٩٩٦ من دون اي تعويض.

هذا المعنى تصبح حقوق الاساتذة دينا صريحا على الدولة بفارق انه لا تترتب عليه فوائد كباقي الدين.

اما على صعيد مطالب منطقتنا عكار ومثيلاتها من المناطق المحرومة في الشمال او سواء فإنني اذكر بضرورة تطبيق الانماء المتوازن التي كرستها النصوص واثار اليها خطاب القسم وبيان حكومة دولة الرئيس الدكتور سليم الحص.

ويؤسفني ان اسجل انني سأكون سلبيا هذه المرة بعد ان طال الانتظار فلقد دخلنا البرلمان ممثلين لقطاع واسع من شعبنا ولم نلمس اية روح مسؤولية من اهل الحكم سابقا وحاليا فعكار لم يكلف نفسه مسؤول بزيارتها للوقوف على حاجاتها ومعاناتها لقد عملنا على قاعدة وثيقة الطائف التي نصت على العدل والانماء المتوازن ولكن للأسف لا زال الخلل قائما. احذر باسم كل المحرومين والجائعين من استمرار هذا الاسلوب المستهتر بصراخ الناس وانينهم. واطالب بانصاف عكار وكافة المناطق المحرومة كما اطالب بانصاف كل مظلوم وباعتماد العدل دون انحياز مناطقي او طائفي كما اطالب بخلق مناخ سليم لحياة ديمقراطية وحريات عامة بعيدا عن سياسة كم الافواه وتعطيل الحياة الديمقراطية التي تشكل احدى ركائز لبنان. انبه الى هذه الامور وارجو ان يتم التعامل معنا من قبل اهل الحكم بكل روح مسؤولية.

ومن مطالبنا الملحة:

- ١ - الاسراع في تنفيذ مشروع مطار القليعات لما يعكسه من نشاط اقتصادي انمائي.
 - ٢ - استكمال تنفيذ او البدء بتنفيذ مشاريع مياه الشفة في اكرام وحرار وسواها.
 - ٣ - ايلاء اهتمام للموضوع البيئي لجهة معالجة موضوع النفايات او مياه الصرف الصحي يضاف الى ذلك التخطيط لحماية الثروة الحرجية.
 - ٤ - توجيه العناية الى مسألة شبكات الطرقات بالصيانة او التوسعة المقررة فوضعها لم يعد محمولا.
- هذه بعض الملاحظات اردت تسجيلها متمنيا ان يستجيب الحكم لها على قاعدة: وكلكم مسؤول عن رعيته.

مع تحياتي للجميع

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور جبران طوق.

جبران طوق: دولة الرئيس،

ليست المرة الاولى التي نقف هنا لمناقشة الموازنة العامة، فهذا من اولى واجباتنا كسلطة اشتراعية كون مناقشة الموازنة تشكل اساسا في العمل الرقابي الموكل الينا.

واذا كنا اعتدنا ان نسمع الكثير من اراء الزملاء النواب في المناقشات كما اعتدنا تماما ان نسمع ردود الحكومات على هذه الملاحظات، فان الالاف في هذه المرة، اننا في صدد مناقشة موازنة تأتي مختلفة عن اللواتي سبقتها، اذ انها تمثل في مضمونها واهدافها توجهها عاما جديدا يعطينا الفكرة الواضحة عن كيفية تعاطي الحكومة الماثلة ها هنا، مع الواقع المالي الراهن، ومن ضمن نمط جديد يختلف في جوهره عن الاسلوب الذي اتبعته الحكومات السابقة، حتى ليصح القول اننا امام نهج يختلف في فلسفته المالية عن النهج الذي سبق، فاذا كان ذلك اعتمد اسلوب علاج للواقع المالي والاقتصادي الصعب الذي تسببت به الازمات السابقة المتلاحقة والحادة، لم تؤد بسبب الهدر الذي عانينا منه وبسبب سياسة الاستدانة الى الرذوخ تحت ثقل مديونية عامة وضخمة، فان هذا النهج الحالي ينطلق من ان سبب المشكلة هو المديونية، التي امتصت مع خدمتها الجزء الاكبر من المدخرات الوطنية

بهدف سد العجز، فانحزمت القطاعات الانتاجية من الدعم المالي المطلوب. بل ويمكننا ان نقول بصراحة مطلقة، ان الموازنة التي نحن في صدها الان اثبتت بعد نقاش مستفيض بمضمونها في لجنة المال انها تحتوي ارقاماً صحيحة بحيث، لا ارقام خارجها، فأنت واقعية وواضحة تكشف للمواطن كل ما قد يسأل عنه، ما يؤكد انها ترجمة للموعد الذي ذهب اليه رئيس البلاد العماد اميل لحود في خطاب قسمه التاريخي.

في تفصيل لما سبق، اشير الى انه اذا كانت الحكومة السابقة رأت ان الخروج من حلقة العجز يكون من خلال الالتفات الى العامل الاعماري الذي يحفز على الاستثمار ويسمح بتعزيز التوظيف المالي، ويطلق العجلة الاقتصادية، فان حكومة الرئيس سليم الحص ترى كما اشرت ان تراكم الدين العام وحجم المديونية الى الناتج المحلي وتنامي العجز هو في صلب المشكلة الاقتصادية، ولذا فالمفروض معالجة الخلل المالي لكي يصار لاحقاً الى تحرير الاموال لسد العجز وبالتالي استخدام بعض هذه الاموال المحررة لضخها في الاقتصاد المنتج لا في اقتصاد الربيع.

والكل يعلم دولة الرئيس، حقيقة الوضع الذي نتخبط فيه: دورة اقتصادية جامدة، انكماش اقتصادي ضاغط، حيث المواطن يئن تحت ثقل الحاجات ووطأة الركود، فلا بد من تحريك القطاعات الانتاجية وازالة المقيدات من امام الاستثمار المنتهج بهدف السعي الى تصويب ما امكن من الاوضاع الاجتماعية بالاضافة الى التصحيح الضريبي الذي هو، كما يقول الوزير جورج قرم احد المؤنكرات الاساسية لبرنامج الحكومة الاقتصادي وكما تحمل خطة التصحيح المالي.

مفهوم الموازنة:

بعد هذه النظرة العامة، نعود الى الموازنة نفسها لتشير الى:

اولاً: انها المرة الاولى ترد الينا موازنة مرفقة ببرنامج خمسي للتصحيح المالي والاقتصادي، اثبتت مناقشته السريعة في لجنة المال انه واقعي ومقبول الى حد ما وهو ما نسجله للحكومة، لذلك فلا يمكن ان نفصل مناقشة الموازنة عن الخطة او اقله لا يمكن ان تغيب عنها...

الا ان هذه الخطة الهادفة الى تشجيع الاستثمار الصناعي وتحسين نوعيته وقدرته التنافسية، والتي افردت حيزاً كبيراً لهذا القطاع، لم تأت على ذكر الزراعة بأكثر من نصف صفحة، علماً ان القطاع الزراعي يؤثر مباشرة على جزء كبير من الشعب اللبناني ومناطق كبيرة تعول عليه، مثل الشمال وسواه والخطة لا تخصص كحل للمشكلة الا ما لا يتجاوز الاطار العمومي.

اما السياحة، التي يمكن ان تشكل اكثر من ٢٥٪ من الدخل القومي فلم يكن نصيبها اكثر من اسطر معدودة علماً ان الصناعة السياحية صارت اليوم من ابرز الابواب الاقتصادية في المنطقة والعالم...

ثانياً: ان نسبة المديونية، قياساً على الناتج المحلي الاجمالي بلغت ١١٩٪ تقريباً، اي انها جاوزت او تكاد الخط الاحمر، وتأمل الحكومة من خلال موازنتها هذه بتخفيض النسبة لهذا العام، مع الامل بايصالها الى ١٥٪

كما قال وزير المالية في احدى جلسات لجنة المال بعد سنوات خمس . وهذا الرقم يصح لان يكون مرتجى نطمح اليه كلنا .

ولكن يفترض بنا ان نلفت نظر الحكومة الى ان زيادة الواردات ليست بالضرورة سببا لزيادة حجم محتوى الصحن الضريبي ، لا بل ان بعضها قد ينعكس سلبا على الواردات التي اعلن الرئيس سليم الحص اخيرا ان لدى حكومته سلسلة خطوات وتدابير احتياطية لتدعيمها مثل رسوم الخليوي التي يبدو من خلال المفاوضات الجارية انها ستسهم في زيادة العائدات ، وبلاضافة الى الاملاك البحرية وسواها . ومن خلال كل ما سبق يمكن ان نخلص الى الملاحظات الاتية :

اولا : ان الهم الاساسي الذي ترافق مع اعداد هذه الموازنة تركز اولا على ضبط العجز السنوي في حدود ٤٠٪ تمهيدا لتقليص تدريجي املت به خطة التصحيح المالي ، كما تركز ايضا على السعي لتحقيق الدين العام المتراكم .

ومن الطبيعي ان تستلزم هذه الاهداف خفضا للانفاق وضبطا للهدر من جهة ثانية ، وهذا يتم من باب اولي عن طريق رفع معدلات الضرائب وتوسيع دائرة المكلفين وتحسين الجباية .

ثانيا : لم تتضمن الموازنة توجهها حقيقيا او تديبرا كفيلا باعادة النبض الى الاقتصاد الوطني يؤدي الى رفع معدل النمو وبالتالي الى امتصاص جزء يسير من البطالة وخفض كلفة الانتاج لدفع الدورة الاقتصادية الى حالتها الطبيعية .

واذا قالت الحكومة ان هذا هو هدفها في غضون خمس سنوات ، نجيبها بأن الانكماش الحاصل في البلاد لا يتحمل ابدا مثل هذه الفترة الزمنية الطويلة ما يستدعي خطوات اسرع .

ثالثا : لان اقتصادنا يتركز في جانب كبير على الخدمات ، فان رفع معدلات الضرائب والرسوم ، مع اننا لا نعارضها كلها ، قد لا يتناغم مع السياسة العامة بتشجيع السياحة ، التي كانت احد الاسباب لازدهار والبجوحة الاقتصادية في ما سبق .

واذا كانت الزيادات على بعض الرسوم مبررة ، كرسوم الاستيراد على بعض السلع الكمالية ورسوم التخابر الخليوي ورسوم عمل الاجانب . . . الخ ، الا انه لا يجب ان نغفل اثرها السلبي على الحركة الاقتصادية والسياحية ، خصوصا وان نسبة كبيرة من السياحة العربية تهدف الى الافادة من سعر السلع التي يبيع اللبناني في تسويقها .

رابعا : كما اشرنا سابقا فان بعض الضرائب قد ينعكس سلبا على الواردات ، ناهيك عن تسبب بعضها بالمزيد من الانكماش ، ودليلنا على ذلك رواج تهريب الدخان وما تسبب به من تراجع في الواردات المتوقعة للريجي باعتراف المسؤولين عنه وكان يفترض اخذ كل التدابير الكفيلة بمكافحة التهريب قبل رفع معدل الرسوم على الدخان .

من كل هذه الامور يمكن ان نشير الى انه وسط حال الركود الاقتصادي وتباطؤ النمو وارتفاع نسبة البطالة يفترض ان نأخذ ما امكن من مبادئ المدرسة الكثرية التي تؤمن بالتوازن في الاقتصاد وليس بالتوازن في الموازنة، مع ضرورة ضخ اكبر قدر ممكن من المال لتحقيق نتائج ملموسة على صعيد النمو الاقتصادي الذي يبقى في اعتقادي الوسيلة الفضلى لتحريك الاقتصاد وزيادة مداخل الموازنة.

ذلك ان مشروع الموازنة الذي امامنا، وان كان يتصف بالواقعية، الا انه لا يستجيب الى الحد المطلوب من الرؤى الاقتصادية والاجتماعية في بلد يعاني من انكماش اقتصادي خانق.

لكل ذلك يفترض بالحكومة وبنا جميعا ان نستنفذ الوسائل وكل الاسلحة المتاحة بين ايدينا لمعالجة الركود الاقتصادي والتغلب عليه، موافقين الحكومة في ان جزءا كبيرا من هذا الركود هو نتيجة مباشرة للعجز وللمديونية. لذلك يفترض بنا ان لا نفوت فرصة لتطويق حال العجز بكل ما اوتينا من وسائل وقدرة واذا كان الكلام على الخصخصة احد المرتكزات الاساسية للخطة الخمسية والتي تساعد على الوصول الى هذا الهدف فلماذا لا نفيد من مورد يدر علينا اموالا تسهم في تدعيم وضعنا المالي.

ان البلاد تعيش، دولة الرئيس، في جو عهد جديد وفي ظل كلام واضح عن خطة خمسية طموحة واسلوب جديد في التعاطي والشأن العام، عماده الوضوح والنظافة ويجب ان نستفيد من هذا المناخ ونقوم بنقلة نوعية لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي. لماذا لا نبحت جديا بتسجيل احتياطنا الذهبي الذي تراجعت قيمته بفعل تدهور سعر الذهب عالميا.

اتأمل من الزميل طلال المرعبي ان يكون معنا حتى يسمع الاسباب الموجبة التي تجلعلنا نقول هذا الشيء. يعني خرج من الجلسة في الوقت غير المناسب.

جبران طوق: سيدة نايلة لانه هو قد اشار الى هذا الموضوع وطلب عدم المس بهذا الموضوع.

نائب الرئيس: يا شيخ جبران لطفا، نعتبر هذا الموضوع جزءا من امننا السياسي، وغير خاضع لمسألة التخاطب التجاري فيه (مسألة الذهب) لذلك كأن هناك اتفاق عام على مستوى النظام السياسي بالنسبة لمسألة الذهب فإذا كنا سنقارنه فسنقارنه بمنطق اخر غير المنطق العلني.

من هنا كنا نتمنى على حاكم المصرف اليوم ان لا يطل بمثل هكذا عنوان بجريدة الانوار.

جبران طوق: دولة الرئيس، نحن نعرف ان اي حاكم مصرف لبنان له اهمية بالنسبة للاوضاع الاقتصادية والمالية والكل يقدر الملاحظة التي ادلى بها نهار امس في احدى وسائل الاعلام.

اذا يعتبر رأيه مهما وانا دولة الرئيس لا اوافقك على رايتك لاننا نحن اليوم عندما نبحت في خطة خمسية...

نائب الرئيس: سيد جبران هذا قرار سياسي، مسألة الذهب ليست قرارا ماليا ولا اقتصاديا، لا يحق حتى لحاكم مصرف لبنان ان يقاربه قبل ان يصدر قرار سياسي في هذا الشأن.

اذ المسألة ليست مسألة تجارية، كل واحد في لبنان يعرف ان سعر الذهب ارتفع وان السعر انخفض، المسألة تتعلق بقرار سياسي تعكس حالة نفسية عند الشعب اللبناني، وتجسد وحدة البلاد على المستوى المالي والاقتصادي.

جبران طوق: دولة الرئيس، لالفت نظرك اذا كان مصرف لبنان لا يحق له ان يتكلم بهذا الموضوع فمن المؤهل ان يتكلم؟

نائب الرئيس: هذا قرار سياسي.

والان تابع كلامك.

جبران طوق: اتأمل دولة الرئيس ان تسمعنا لاننا الان قد اتينا الى الاسباب الموجبة.

ايلى الفرزلي: تفضل.

جبران طوق:

ان العصر يعيش متغيرات مالية جديدة لافقة، وللبنان ٩٢٠٠٠٠٠٠ اونصة ذهبية، صدر قانون يحظر بيعها يوم كان هناك ما يبرر صدور مثل هذا القانون، اذ الدولة غائبة والمليشيات حاكمة والقانون مغيب، علما ان سعر الاونصة كان في حينه ما يفوق ٥٠٠ دولار تقريبا.

لقد سبق واقترح في الماضي تسهيل السبائك هذه واستعمال قيمتها الى شراء سلة سندات دولية يحظر بيعها ولتبقى غطاء لنقدنا لنستفيد من فوائد دون المساس به. اليوم نحن في اطار خطة خمسية لذلك يجب ان نستعمل كل الاصعدة وان نلجأ الى التفتيش عن موارد جديدة للدولة من كل الجهات، انا لا ارى اي وضع سياسي يحظر البحث في هكذا موضوع او نقوم بخطة بهذا الاتجاه ان غالبية المصارف المركزية تلجأ اليوم الى تسهيل ذهبها او جزء كبير منه، حتى بريطانيا رائدة نظرية Gold Standard بدأت بتسهيل ذهبها مؤخرا على مراحل مما يؤدي الى مزيد من تراجع سعر الذهب عالميا فهل هذا القرار المأخوذ هو قرار سياسي ام قرار اقتصادي مالي؟ وهنا من المفيد ان نشير الى ان سعر اونصة الذهب عام ١٩٨٨ تخطى ٥٠٠ دولار، وفي بداية ١٩٩٩ وكان ٢٩٣ دولار وهو اليوم اقل من ٢٦٠ دولار، اي تراجع بما قيمته ٣٠٠ مليون دولار بالنسبة الى لبنان في ستة شهور فقط، وبكلام اوضح كانت القيمة الفعلية لاحتياطنا ٥ مليارات دولار وهي اليوم اقل من نصف هذا المبلغ. وهذا دليل حسي على مدى الفائدة التي يمكن ان تجنى من الاقدام على هذه الخطوة.

ان الخطة الخمسية تدبير استثنائي تحتاج الى الافكار الاستثنائية وكل الوسائل المتاحة لتطويق العجز. ويمكن ان يهيء للواقع النفسي المتعلق بالذهب من خلال وسائل الاعلام وسواها ليتفهم الناس هذا الواقع ونخلع عنه الواقع السييكولوجي الذي زادت منه محنة الحرب مؤخرا.

واذا تخوف البعض من تزعزع الثقة، فان الجواب يكون بان الحركة الاقتصادية والميزان التجاري وميزان المدفوعات هو ما يخلق الثقة ويدعمها. لا بل ان جو الثقة تفرضه اولا واخيرا السياسة، نعم دولة الرئيس. وهنا كلمة وجيزة بهذا المعنى.

لبنان يستعد لاستقبال الالفية الثالثة الحاملة في مطلعها بمتغيرات وتحديات، ولعل ما ذهب اليه الاعتداء الاسرائيلي الاخير، لا بل المتكرر يوميا، جدير بان يكون جرس انذار يقرع في كل لحظة لينبها الى حجم الخطر المحدق بنا، المتربص بوضعنا وباقتصادنا وبكلمة بمصيرنا ومستقبلنا.

ان هذا الواقع يفرض علينا دولة الرئيس ترفعا فوق الحساسيات، تضافرا للجهود، وقناعة مطلقة من الجميع بوجود تغليب مصلحة الوطن فقط على ما عداها.

فلنتحل بالمسؤولية ولنُدفع الجميع الى الصفوف الامامية لنوجه الدعوة الى ابناء الوطن فنترفع عن التوصيفات والتسميات، ولننسى الاتهامات المتبادلة وتحميل الاخرين مسؤولية كل ما يجري وما يحدث، لنعتبر حقا ان الماضي صفحة انطوت، فنستفيد من دروسها ولا نقف فقط عند محاسبة مضامينها.

لنكن دولة الرئيس كلا واحدا، فريقا متراصا متضامنا لنكون قادرين على مواجهة المرحلة القريبة المقبلة. اعني بها مرحلة السلام التي تحدياته اكبر من تحديات الحرب. لنكن واحدا دولة الرئيس كي نكون جديرين بلبنان متعاونين حقا على ايصاله مقتدرا الى القرن المقبل. وشكرا.

نائب الرئيس: الكلمة الاخيرة في جلسة ما قبل الظهر هي للزميل اغوب جوخداريان.

اغوب جوخداريان: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

قبل ان ابدأ بمناقشة مشروع قانون الموازنة اود ان احيي صمود اللبنانيين عامة وموقفهم الشجاع المشرف الموحد تجاه الاعتداءات الاسرائيلية الاجرامية الغاشمة خاصة الاخيرة منها التي تستهدف الابرياء والمدنيين والبنى التحتية، واحيي تلاحم الشعب والجيش الوطني والمقاومة في مجابهة العدو الذي لن يستطيع النيل من صمودنا مهما حاول ومهما استعمل من وسائل حربه الاجرامية البشعة.

كما اود ان الفت الى موضوع هام هو موضوع التصريح المنسوب الى مصادر وزارية، الذي تناول شخص الرئيس السابق للحكومة. فان ما جاء في هذا التصريح لامر مؤسف، ونستكره اشد الاستنكار، خاصة انه ينسب الكلام الى مصدر لا يسميه او يحدد هويته او شخصيته، في الوقت الذي كان فيه فخامة الرئيس رفض ويرفض باستمرار التصريحات المنسوبة الى مصادر قريبة منه باعتبار انه لا يقبل اي كلام صادر عنه او منه الا مقرونا باسمه او معطى منه شخصيا ليتحمل مسؤولية كلامه وموقفه وذلك لما عرف عنه من جرأة الكلمة وشجاعة الموقف لا التلطي والاختباء وراء اسماء وهمية ومصادر مزعومة، وهذا ما كان يفترض بالحكومة استلهامه والتمثل به والتعاطي بروحه.

وهنا اود كذلك ان احيي هذا العهد ونهجه وفخامة الرئيس العماد اميل لحود - هذا الرجل الفعال - الذي اعاد الامور الوطنية الى نصابها، واصلح الخلل الذي كانت تعانيه بعض شؤوننا الاقتصادية والادارية والاجتماعية والسياسية. انه قائد وطني بكل ما تعنيه هذه الكلمة لما يتحلى به من صفات عالية تتطلبها القيادة الوطنية والسياسية، فكما كان لجيشنا رمزا وقدوة ومثالا، فهو لكل وطننا رمز وقدوة ومثال، يجب ان نحتذي به ونسير

على نهجه العامل على انتشار لبنان من ازماته المتنوعة والتي كانت حربنا الاهلية الطويلة وحروب الاخرين على ارضنا هي العوامل الاساسية في خلقها وفيما تفجر في بلدنا من محن ومصائب وويلات .

انه وضع يده على الجرح ووقف النزف ويعمل على تعويض ما خسرناه ليعيد البلد الى حالة الصحة والعافية والى اجواء الامن والاستقرار والاطمئنان .

وهنا نشكر الله على الانسجام القائم بين فخامة الرئيس والحكومة ، ان هذه الحكومة تتجاوب مع نهج رئيس البلاد وتعمل على تنفيذ توجيهاته وتوصياته وان لنا بين اعضائها اصدقاء اكفاء مخلصون لوطنهم وقضايا شعبيهم يعملون كل ما في وسعهم لتخليص الوطن من مشكلاته الكثيرة التي تراكمت مع الزمن .

واما فيما نحن نناقشه من بنود الموازنة وخلفياتها واهدافها القريبة والبعيدة ، فلا شك ، انها موازنة الامر الواقع والظروف الراهنة وقد فرضت ارقامها عوامل الوضع الاقتصادي المتدهور والازمة المالية وحالة العجز والمديونية وكلفة خدمتها .

اننا نقدر الظرف الذي وضعه فيه مشروع قانون الموازنة لضبط المديونة ولجم خدمة الدين العام والسيطرة على العجز ومنع تفاقمه حفاظا على استقرار النقد الوطني وصيانة للمالية العامة للدولة ووفقا للاهدار .

ونشمن عاليا الخطوات التي اتخذت لاكمال مسيرة البناء والاعمار التي كانت بدأت مع الحكومات السابقة ، والتي لا يمكن لاي كان انكار نتائجها الملموسة المفيدة للبلد .

ان مشروع الموازنة ، الذي يفرض حالة من التقشف وبعض الضرائب والرسوم ، والحمد لله ، انها لن تطل الفئات الفقيرة والمتوسطة لان مجلسنا اعاد النظر ببعض هذه الضرائب والرسوم التي تمس الفئات غير القادرة والتي تعاني حياتيا ومعيشيا من الازمة الاقتصادية القاتمة .

ان مشروع الموازنة لا شك يحاول انعاش الدورة الاقتصادية ومساعدة القوى والقطاعات الانتاجية وتأمين الضمانات الاجتماعية ومستلزمات العيش الكريم اللائق وتوفير فرص العمل للشباب اللبناني منعا للهجرة وتخفيفا منها . الا انه بالرغم من كل ذلك ، تشوبه شوائب وتنقصه امورا ضرورية جدا حياتية وانسانية .

فمن الرجوع الى فذلكة الموازنة نرى انها حددت النفقات بعد تخفيضها بمبلغ ٨٣٦٠ مليار ليرة لبنانية ، كما انها قدرت الواردات لعام ١٩٩٩ بمبلغ ٤٩٩٠ مليار ليرة لبنانية . وبالتالي سوف يكون العجز ٣٣٧٠ مليار ليرة لبنانية لعام ١٩٩٩ . هذه الارقام غير مقنعة ومنها على سبيل المثال ان مجموع المبالغ المحصلة حتى نهاية شهر حزيران ١٩٩٩ اي عن ستة اشهر بلغت ٢٠٤٥ مليار ليرة حسب ما افادنا به رئيس لجنة المال بعد اتصاله بوزير المال ، وبالتالي فان مجموع الواردات لن يتعدى ال ٤١٠٠ مليار ليرة في نهاية ١٩٩٩ . كما ان النفقات لن تتوقف عند سقف ٨٣٦٠ مليار ليرة بل ستفوق ال ٩٠٠٠ مليار ليرة . وهنا اطرح صراحة سؤالي على دولة رئيس مجلس الوزراء .

هل الحكومة واثقة انها ستنجح في تحصيل ٤٩٩٠ مليار ليرة؟

وهل الحكومة واثقة انها لن تنفق اكثر من ٨٣٦٠ مليار ليرة؟

انني واثق ان عجز الموازنة سيزيد عن ٥٠٪ ولن يتوقف عند حدود ٤٠٪ كما هو وارد في الفذلكة.

من جهة ثانية لقد اجمعت الهيئات الاقتصادية ونقابات المهن الحرة على معارضة هذه الموازنة بسبب الرسوم والضرائب الجديدة المفروضة. ونحن نعتقد ان مجموع الواردات لن يتعدى هذا العام مجموع واردات عام ١٩٩٨ لان زيادة بعض الرسوم سوف يسبب انخفاضاً في الاستيراد وبالتالي انخفاضاً في الواردات رغم زيادة الرسوم والضرائب مما سيلحق ضرراً اكيداً في الطبقة المتوسطة.

ومن جهة اخرى اين الاعتمادات المخصصة لمدينة بيروت، وهل لا يحق لعاصمة لبنان ان تستفيد من الانماء المتوازن؟ وهنا يمكننا القول ان الانماء اصبح متوازناً في لبنان بعد ان غاب بصورة متوازنة عن جميع مناطق لبنان. ومن ثم فروقات رواتب الموظفين والمتقاعدين وكل العاملين في خدمة الدولة عن الفترة بين اول كانون الثاني ١٩٩٦ و آخر كانون الاول ١٩٩٨؟ انهم عانوا الامرين في انتظارها. لماذا لم يلحظها مشروع الموازنة لتصل بالسرعة المرجوة الي جيوب مستحقيها خاصة انهم في امس الحاجة اليها وخاصة، انها حقوق ثابتة لهم بعد ان اقر مجلسنا الكريم القانون القاضي بصرفها؟

لماذا تؤجل هذه الفروقات الى مشروع الرؤية الاقتصادية الخمسية.

لماذا لا تدفع هذه الفروقات التي بالتأكيد ستساهم في تحريك العجلة الاقتصادية المجمدة منذ عدة سنوات. ان هذا الموضوع الحساس الخطير كان يجب ان يأتي على رأس اولويات مشروع الموازنة وان يدخل في صلبها وبما انه لم يحصل ذلك فاننا نطالب ونصر ونلح على ان يكون اولوية الاولويات في مشروع الرؤية الخمسية ودون ابطاء او تأخير او ممطالة او تسويق.

اننا على ثقة ويقين بان قلة قليلة من الموظفين ستبقى منحرفة بعد قبض هذه الفروقات. اما في ظل الوضع السائد فلن تنفع العصا ولا القانون ولا التأديب ولا التطهير.

دولة الرئيس، مع الجوع والحاجة والفقر والعوز والمرض لا توجد حرية، لا توجد ديمقراطية، تبقى هذه شعارات فارغة فقط لا تحتوي حقيقي لها.

وموضوع اخر لماذا لا تعطى تعاونية موظفي الدولة حقها من مشروع الموازنة؟ ان ملف التعاونية يجب ان يفتح على مصراعيه.

ان حالة التعاونية اليوم هي حالة طبيب «يوصف» الاسبرين او البانادول لمريض حالته ثقيلة. لذلك نتمنى ان يعالج موضوع التعاونية بجدية تامة في الرؤية الاقتصادية الخمسية.

دولة الرئيس، المأخذ الاول والاساسي على هذه الحكومة هو تفاقم الازمة المعيشية منذ توليها الحكم. المواطنون يجمعون على القول ان لازمة المعيشية في ظل الحكومات السابقة كانت اقل حدة من اليوم. فالضيقة الاجتماعية باعتراف الجميع قد تضاعفت الى درجة مخيفة ومرفوضة. غالبية الناس جياع. المحلات لا تستفتح.

المصانع تقفل ابوابها وتصرف موظفيها، الشركات تصرف العديد من العاملين لديها لتخفيف مصاريفها. ارباب العائلات المتوسطة وكيف بالاحرى الفقيرة منها لم يعد بإمكانهم تأمين حاجات الحياة الضرورية من مأكل وملبس وتدريب وتطبيب. اما الاستشفاء فاصبح رفاهية مستحيلة لقسم كبير من الشعب. وما القول عن البطالة فحدث ولا حرج. العاطلون عن العمل يزداد عددهم بسرعة صاروخية. والباحثون عن عمل، واي عمل كان، فكثيرون. يطلبون اي عمل لتأمين لقمة العيش لعيالهم. لا يتطلبون الوظيفة عملا بشهاداتهم او مؤهلاتهم. بل يطلبون فقط اي عمل للخروج من حالة الاستعطاء والمحافظة على كرامتهم. العديد من الشباب يهاجرون. البلد يفرغ من القوى المنتجة والتي هو بحاجة اليها. البلد يفرغ من الادمغة. كثير من الشبان المثقفين عادوا الى وطنهم، وبعد بحث طويل عن عمل بمنزلة علمهم بقوا عاطلين عن العمل ولمدة طويلة، فاضطروا مجددا الى الهجرة حفاظا على عزتهم وكرامتهم. ماذا فعلت الحكومة لجلب الاستثمارات؟ ماذا فعلت الحكومة لزيادة فرص العمل؟ ماذا فعلت الحكومة للحد من الهجرة؟ ماذا فعلت الحكومة للحد من تفاقم الازمة المعيشية؟ هذه اسئلة عن السنة جميع الناس وهي تبقى دون جواب. الشعب يتعذب، الشعب يتألم، الشعب يجوع، الشعب يصرخ، انما دون جدوى.

والله يعلم الى متى، صبر المواطن قنبلة موقوتة، على المسؤولين ايلاء كل وقتهم وجهدهم وعلمهم وخبرتهم لنشل المواطن من وضعه الاجتماعي اليأس قبل انفجار القنبلة الموقوتة. واخيرا لا بد لي من التطرق سريعا لبعض المواضيع المختلفة.

اولا: ان الادارة لا تزال فاسدة. والرشوة في الادارات الرسمية لا تزال مستشرية وشرسة اكثر واكثر، فاين الاصلاح الاداري؟ وما هي الخطوات التي تتوي الحكومة اتخاذها لوضع حد لهذا الفساد والرشوة.

ثانيا: اين قرارات السلطة بشأن منع استعمال الجهاز الخليوي من قبل سائق السيارة. الا تكفي حوادث السير التي تؤدي الى مزيد من الضحايا كل يوم؟

ثالثا: اين صارت قضية شراء طائرة لاطفاء الحرائق؟ ليست هذه الطائرة حاجة وطنية لاطفاء حرائق الاحراج والغابات ومؤخرا محطات الجمهور وبصاليم؟ واين اصبحت محطات تكرير المياه المبتذلة التي سوق تعطي للبنان وجهه الحضاري وتبلي بالتالي طلبات بلدان البحر الابيض المتوسط.

رابعا: اين اصبحت تعيينات الفئة الاولى في الادارات والمؤسسات العامة لكي نرى ان كانت الحكومة الحالية ستعطي الطائفة الارمنية حقها المشروع في التعيينات عملا بالوعود المعطاة واحتراما لدستور الطوائف.

خامسا: اين قانون الانتخاب الذي نتظره بفارغ الصبر والذي نطالب ان يحترم مبدأ المساواة بين المواطنين.

سادسا: اين نحن من فكرة دمج الوزارات. املنا ان يصار الى صرف النظر نهائيا عن فكرة دمج وزارة البيئة بوزارة اخرى، اذ بالعكس فاننا نطالب بتعزيز صلاحياتها نظرا لاهميتها في لبنان، ولاهمية وجودها بالنسبة للعالم.

سابعا: اين نحن في تعزيز دور التفتيش القضائي الذي عليه التحقيق واتخاذ الاجراءات التأديبية المناسبة وليس

الاكتفاء باستلام الشكوى والسكوت عنها فيما بعد.

ثامنا: اين نحن من انشاء وزارة للتصميم والتخطيط والانماء من اجل وضع حد للهدر القائم لانتفاء التنسيق بين الوزارات والمؤسسات العامة.

تاسعا: لماذا لا يكون ديوان المحاسبة مرتبطا مباشرة بمجلس النواب طالما ان دوره مراقبة الانفاق في ادارات الدولة، ودور مجلس النواب هو مراقبة اعمال السلطة التنفيذية وبربط ديوان المحاسبة بمجلس النواب نكون قد اعطينا لهذا الاخير دوره الكامل في المراقبة.

عاشرا: بالنسبة لخدمة العلم. اكثرية الناس تطالب بالغائها اسوة بفرنسا. وفي لبنان لم تعط النتائج المرجوة. ان كانت الفكرة الاساسية التوفير على خزينة الدولة فهل فكرنا كم هي مضرة لميزانية العائلة؟ وكم هي السبب لعدم عودة الكثير من الشبان الى وطنهم لبنان؟

دولة الرئيس، ختامنا اناشد الحكومة ايلاء هذه المطالب الاولوية القصوى لانها ضمان ديمومة لبنان، كما ارجو الا يستمر التقشف طويلا وان كان الوحيد الكفيل بانتشال البلد من ازمته الاقتصادية الراهنة، وان نعود الى ما كنا فيه من عز وبجوحة ورفاه.

اننا نعيش في جنة طبيعية نحسد عليها رغم ما يشوبها من بعض التلوث، انما نعيش ايضا في جحيم اقتصادي اجتماعي نغرق فيه، فعسى ان يوفقنا الله الى تحويل جحيمنا الى جنة ونعيم والسلام عليكم.

الرئيس: ارفع الجلسة الى الساعة السادسة من مساء اليوم.

ورفعت الجلسة الساعة الثالثة بعد الظهر.

جلسة ٩٩/٧/١٢ المسائية

الرئيس: تتابع الجلسة، الكلمة للزميل مروان حمادة

مروان حمادة: دولة الرئيس،

اننا نعود الى موعد جديد مع الحكومة بعد سبعة اشهر من لقائنا الاول والصاحب معنا نعود ونحن نهني بعضنا بعضا على سلامة البلد، نحن معارضو الامس واليوم ومعنا موالو الامس ومعارضو اليوم اذ تحولنا جميعا، مع ناخبينا، الى ضحايا في حقل التجارب الحكومية فبين جلسة الثقة وجلسة الموازنة لم تكذب الاحداث ومجراها مخاوفنا وتوقعاتنا مرت بنا وعلينا سبعة شهور لم يعيش شعبنا اقصى منها على اوضاعه المعيشية ولم يشهد اشد منها على معنوياته. اما نحن، فعند كل منعطف خطير وتقصير فادح وخطا جسيم كنا نواجه بحجة الوقت «بعد بكير لتحكوا على الحكومة» او بعامل الاستحقاقات الداهية «خلوها تقطع الاوضاع الصعبة» واذا بالوقت يسري وبالاستحقاقات تتوالى فيها الاداء يزداد سوءا الوعود تتبخر والامال تتعثر الى الحد الذي لم يعد الراي العام يرى في الموازنة التي نتاقش اليوم بوابة الفرج الاقتصادي والمالي الموعود بل ربما فرصة لطى الصفحة الحكومية قبل ان ترحل، هي، اخر فرص الانقاذ وحوافز النهوض.

طبعاً، يا دولة الرئيس، قد يكون للتخبط الحكومي اسباب تخفيفية كنا قد نبهنا اليها في جلسة الثقة، وعندما اشرنا الى طبيعة التشكيلة ومساحة التمثيل السياسي فيها الامر الذي يخالف روح ونص ميثاقنا الوطني المتجدد في الطائف ويؤدي الى ضياع السلطة الاجرائية الفعلية المناطة بها وقد حملتنا احداث الاشهر الماضية وما رافقها احيانا من اقرار حكومي بذلك الى الاقتناع بان السلطة الحقيقية أصبحت موجودة في غير المكان المحدد لها ميثاقنا وغير الايدي المسؤولة عنها دستوريا.

فلو اقتصرنا مناقشتنا على الموازنة لكان الامر واختصر السجال. لكننا مسؤولون، في مناسبة كهذه، كما هو كامن وراء الارقام بقدر مسؤوليتنا عن الارقام ذاتها. فجهة النضال الوطني شاركت، بكل موضوعية وإيجابية في مناقشات لجنة المال والموازنة وساهمت مع زملائنا في تدليل العقد وتخفيف الاحتقان لكنها لم تقتنع بالفلسفة المالية والاقتصادية التي بنيت عليها الموازنة والتي ترى فيها انتقالا من ازمة، نتعرف باننا كنا نتخبط فيها، الى كارثة شبه محققة، تلف بخناقها على المواطنين في فرص عملهم في مداخيلهم، في مدخراتهم وفي تاميناتهم الاجتماعية وقد زاد في خطورة الامر الضبابية السياسية التي اطاحت بوعود الشفافية وافسدت خطط الاصلاح الاداري واحبطت مناخات الاستثمار وحولت جو البلاد والعباد الى جو قاتم شارك بعض اعضاء الحكومة للاسف في تعميمه من خلال التبشير المتشائم بفقدان لبنان لادواره المميزة في المنطقة، اقتصاديا وماليا وثقافيا فبدل مقارعة التحديات بالاقدام، والجراة وبالمبادرة روجت الحكومة لفضائل الانكفاء والانكماش والتراجع. وبدل السير في مشاريع الاعمار، مع ترشيدها، رات في الشكل مكافحة للهدر، فاهدرت اموالا وفرصا وما هو اهم في هذه وتلك في الحساب الاقتصادي الا وهو توقعات النمو وامال الازدهار.

خلاف ما وعدنا به، يا دولة الرئيس، فإن كل شق قد تراجع نتيجة السياسات المتبعة من ميزان المدفوعات الى الاستثمارات الجديدة الى نشاط قطاع البناء، الى حركة البضائع في المرفأ والمطار الى الايرادات الجمركية، الى حركة المسافرين القادمين بينما لا ترى في تحسين الميزان التجاري سوى الدليل الاضافي على جمود الحركة الاقتصادية وقدرات المواطنين الشرائية. لقد تغنوا بتخفيف العجز حيث لا انفاق، وبتقليص النفقات حيث لا خدمات وبتوفية الاعتمادات حيث لا اعمار، ثم برروا ذلك كله بالتركة الثقيلة متناسين ان حصيلة السنوات التسع الماضية لا تختصر بعجز مالي فحسب. وان كان هذا العجز واقعا وثقيلا فيما هي سلم اهلي بعد حرب ضروس، وبني عسكرية متعافية بعد عجز وتشتت واعمار واسع بعد دمار كامل، وخدمات اجتماعية لم تتوفر لشعبنا في اي عهد اخر.

دولة الرئيس، ان جبهة النضال الوطني ترى، كما بدا ذلك واضحا من الدراسة التفصيلية لمشروع الموازنة التي وضعها واعلنها الحزب التقدمي الاشتراكي، ان الارقام والخيارات المقترحة لن تؤدي الى احتواء العجز، والى وقف نمو الدين عند نسبه محددة من الناتج المحلي في نهاية عام ١٩٩٩ بل من الواضح ان الدين العام سيرتفع الى مستويات اعلى من المقرر لها، نتيجة تراجع الايرادات بفعل هبوط الاستثمار والخيارات الضريبية العشوائية وانقلاب اسعار النفط على توقعات زيادات البنزين والقرار اللامدروس بالنسبة للتبغ لا الاربعة الان وتسعمائة مليار ايرادات سوف تحقق، ولا النفقات ستوقف بنظرها عن ثمانية الاف وثلاثمئة مليار. واذا كانت الموازنة الابن اللقيط لتصور التصحيح المالي، فاسمحوا لنا ان نتحفظ على صوابية الخيارات التي اعتمدتها الحكومة لجهة مردودها المالي ومساهمتها في تخفيف العجز ووفق نمو الدين العام كذلك بالنسبة الى ملاءمتها لمستوجبات التحضير للانضمام الى منظمة التجارة العالمية والشراكة الاوروبية. وقرار الموازنة كما وضعتها الحكومة، وحتى بعد محاولات الترميم والتجميل التي قامت بها لجنة المال، سينتج عنه عجز قد يزيد على خمسين بالمئة وتباطؤ اكثر في الحركة الاقتصادية وزيادة اضافية في حجم الدين العام، وتراجع ملحوظ في الخدمات الاجتماعية كافة وتوقف شبه كامل لحركة اكمال البنى التحتية.

كما توقع تقوقعا للنمو عند نقطة الصفر تقريبا لهذا العام فبعد ان سجلنا في لجنة المال كل هذه الاخطاء على الحكومة كما نسجل عليها الاثارة الخطيرة التي سوف تترتب على المواد الضريبية في الموازنة التي لا نزال نطالب بالغائها او تخفيفها من نص القانون وهي التالية:

المادة الثانية والثلاثون: المتعلقة بتعديل ورفع معدلات الضريبة على الاجور والرواتب.

المادة الثالثة والثلاثون: المتعلقة برفع المعدلات على الاجور المقطوعة.

المادة الخامسة والثلاثون: على ارباح المهن

المادة الثامنة والثلاثون: على الضرائب على الاملاك المبنية.

المادة الثانية والاربعون: على رسم الانتقال، مع التمسك بنص المادة الرابعة والثلاثون الايلة الى زيادة حدود

اعفاء من ضريبة الدخل على ذوي المداخل الصغيرة والمحدودة.

اننا نطالب بالغاء هذه المواد حماية للاقتصاد الوطني وتعزيزا لفرص نموه في المستقبل وحماية وتعزيزا لذوي المداخل المحددة والمتوسطة.

دولة الرئيس، اننا لا نقول ذلك من باب التشفي او من زاوية الشماتة. فالمصير مشترك وحرصنا عليه وعلى الحريات الديمقراطية هو الذي يدفعنا الى ربط التعثر الاقتصادي بالمناخات السياسية المستجدة والتي لا يجوز ان نسكت عنها ولا يجوز ان تستمر.

فاسمحوا لنا يا دولة الرئيس ان نتساءل ونسال، لماذا وكيف ومن قرر تحويل لبنان من جنة ضريبية الى جحيم ضريبي، حتى بالنسبة الى الافراد واصحاب المهن الحرة.

لماذا وكيف ومن ارتأى ان تحاصر القطاعات الانتاجية المزدهرة في التجارة والسياحة والخدمات من دون ان تطرح اية بدائل مع استمرار تجاهل القطاعات المهمة تاريخيا كالصناعة والزراعة.

لماذا وكيف ومن اعاد ملف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى ادراج النسيان بعد الضجة المصطنعة والحماس المفتعل حول تحديد الهيئات الاكثر تمثيلا فيه، لماذا وكيف احبطت امال الاصلاح الاداري بعد بدايات اتسمت بالطابع الثاري الكيدي ونهايات ارتدت شكل المحاصصة المفضوحة؟ واين يا دولة الرئيس مشروع دمج الوزارات.

لماذا وكيف اطلق عنان شتامي الاعلام تحت تسميات مختلفة كلهم مجهولون مبدئيا كلهم معروفون فعليا، تستروا بالمصادر الوزارية حيناً وبالمحررين السياسيين احيانا اخرى لينالوا من كرامات الناس ويعتدوا على ابسط القواعد القانونية والاخلاقية وقد خرقوا الدستور بانتزاعهم صلاحية التحدث باسم الحكومة التي لا ينطق باسمها حسب الدستور الا رئيس الحكومة. لماذا وكيف زجت بعض الاجهزة المحصور اختصاصها منذ الطائف بالامن العسكري، في السياسة والادارة والثقافة وحتى في الحياة الاقتصادية. فهل كانت هذه الحكومة على علم بالغارات الاستخباراتية على النوادي والاستقصاءات الامنية لدى الصحف ودور النشر وشركات توزيع المطبوعات والاعلان.

لماذا وكيف ضرب الاستثمار في لبنان بواسطة الاجراءات التعسفية.

لماذا التشهير او لا بروبير معوض، لماذا الحصار المستمر على مشروع انماء وسط بيروت، لماذا مطاردة بشارة نمور، وكأن المبادرة في لبنان جنحة وكأن النجاح في لبنان جريمة، وهل اختصرت مخالفات الاملاك البحرية من النهر الكبير الى الناقورة برصيف كسر الموج في محترف عين المريسة. وهل يجوز ان يسجن موظف معروف بنزاهته لمجرد مخالفة ادارية. هل ان هذا المناخ يساعد يا دولة الرئيس على استمالة المستثمرين واطلاق مشاريع الخصخصة التي تعتبرها الحكومة احد المخارج الاساسية لمعضلة نمو الدين العام.

دولة الرئيس، اننا نسال دولة رئيس الحكومة وفريقه الاختصاصي عن فائدة ضرب الاستقرار التشريعي

والضريبي وعن وقع هذه التقلبات على إيرادات الخزينة وعلى حصيلة الضرائب المفروضة على قطاعات أصبحت اعجز من ان تستمر فكيف بتبليتها تمنياتكم الرقمية . وماذا عن تعاميمكم المرسلة الى سفاراتنا في الخارج لتوزيعها على المؤسسات العربية والعالمية، هذه التعاميم التي تؤكدون فيها على ثبات التشريع الضريبي وعلى استقرار القوانين المالية ثم ماذا عن التصريحات اما مؤتمرات المستثمرين واثناء الجولات الخليجية حول التمسك بالنسب الضريبية بينما نحن نناقش اليوم موازنة تناقض كل هذه التأكيدات وتضرب مصداقية لبنان وحكومته في الصميم .

هل يشجع هذا المناخ على دفع الرساميل في الخارج وزيادة الفائض في ميزان المدفوعات هل سيساعد على متابعة برنامج الانماء والاعمار الذي من دونه لن تكتمل البنى التحتية لنواجه بها تحديات الالفية الثالثة . هل ان هذا المناخ يساعد على تجاوز ازمة البطالة الخائفة حيث معظم المؤسسات تضطر الى صرف مستخدميها بحجة الازمة الاقتصادية؟ هل يشجع هذا المناخ انتاجية القطاع العام ويعيد الثقة الى القطاع الخاص .

يا دولة الرئيس، انت تعلم ان لا تغلب على العجز في اقتصاد منكمش وجو سياسي مضغوط . ان الاقتصاد على ابواب القرن الواحد والعشرين يحتاج الى مزيد من الحرية فاين هي، ومزيد من الابتكار فاين هو، ويحتاج الى مزيد من الشجاعة فاين هي ايضا . لا يجوز ان يصبح الجدل حول المديونية مدخلا فقط لقمع الحريات والسجل حول العجز مقدمة للتشهير بالنظام البرلماني والنيل من الحياة السياسية واركائها .

دولة الرئيس، ان التجاوزات التي سردها في سياق تعداد الأخطاء الحكومية تحملني الى اثاره لغط خطير حول فهم وتفسير بعض المواد الدستورية وخصوصا تلك المتعلقة بالحصانات الضامنة بفضل السلطات وتعاونها . وحيث لا يجوز لاحد سوى المجلس النيابي تفسير الدستور، ولكي لا نقع في فخ الصدام بين السلطات نتوجه اليك يا دولة الرئيس والى موقعك كضمان لاصول التشريع ولدور المجلس النيابي الممثل للشعب مصدر كل السلطات، متمنين على دولتك دعوة المجلس فور الانتهاء من مناقشة مشروع الموازنة الى البحث تفسير المواد ٣٩، ٤٠، ٦٦، ٧٠، ٧١، ٨٠، من الدستور .

دولة الرئيس، اننا معك ومع المقاومة الباسلة ومع كل لبنان ومع سوريا الاسد في معركة التحرير لاستعادة الجنوب والبقاع العربي والجولان وكامل الارض والحقوق العربية من خلال المسار الواحد بين بيروت ودمشق وحده الكفيل بفرض حل عادل وشامل للنزاع العربي الاسرائيلي .

اننا معك يا دولة الرئيس ومع كل لبنان في معركة النهوض الاقتصادي والانماء المتوازن اننا معك ومع كل لبنان في مكافحة الفساد وحماية الوحدة الوطنية والنظام الديمقراطي البرلماني وفق مسلمات الطائف ومبدأ فصل السلطات مع تعاونها وتوازنها .

لكننا لن نكون ابداء، يا دولة الرئيس، مع سياسات الكيد الاحباط والانكماش والتيئيس المعتمدة من قبل الحكومة وبعضها متمثل في الموازنة التي امامنا فليبقى الحلم اللبناني الواعد، اسمحوا للبنانيين ان يستيقظوا من الكبوة الحالية وان يرفضوا نهجا وبرنامجا يصور الواقع الاسود دون ان يتصور اي ضوء في نهاية النفق المظلم .

الرئيس: الكلمة للزميل نسيب لحود

نسيب لحود: دولة الرئيس، ايها الزملاء المحترمون.

امل اللبنانيون ان تكون ١٩٩٩ سنة التغيير. امل اللبنانيون، لا بل راهنوا، ان تكون هذه السنة نقطة انعطاف من منزلقات الانكماش والعجز والمديونية الى افاق النمو واحتواء العجز وتثبيت الدين، وخشبة عبور من ضفة الضائقة المعيشية والبطالة والهجرة الى ضفة الاكتفاء وفرص العمل الشريف والعدالة الاجتماعية. نقول هذا وكلنا يعلم ان المشاكل التي نواجهها كثيرة ومعقدة. وكلنا يعلم ان درب الاصلاح ليس قصيرا، وان لا اوهم حول حلول سحرية وفورية.

دولة الرئيس، في مسعى التغيير والانعطاف، هناك امران ايجابيان يسجلان للحكومة من خلال مشروع الموازنة، وعلى هامش هذا المشروع: اولاً، فتح الطريق اما اصلاح ضريبي شامل طالما دعينا اليه في السنوات الاخيرة بعدما اصبح حاجة ماسة للبلاد، من اجل تحديث وسائل تمويل الخزينة، من اجل الاستجابة للتطورات العالمية التي لا مفر منها، ومن اجل احقاق قسط من العدالة الاجتماعية المفقودة بين طبقات الشعب اللبناني. ان تعزيز دور الضرائب المباشرة، وخصوصا الضريبة على الارباح والشرائح العليا من المداخيل، كما التوجه نحو احلال ضريبة القيمة المضافة مكان الرسوم الجمركية، هما لا شك خطوتان في الاتجاه الصحيح.

يبقى ان هذا التوجه السليم الذي لن نقطف ثمارة في المدى المباشر، ترافق بشكل متناقض وغير مفهوم مع زيادة فورية للرسوم الجمركية، تدفع ثمنها كما هو معلوم الفئات الشعبية، وكنا رفضناها تكرارا للحكومات السابقة.

ثانياً: محاولة التعاطي مع مشروع الموازنة، ليس من زاوية ضيقة محصورة بنسبة واحدة، بل عبر رؤية اوسع تسعى الى تحليل مظاهر ازمة المالية العامة والمديونية، والوقوف على اسبابها الظرفية والبنوية، واقتراح الافكار الممكنة حول المخارج، مشفوعة ببرنامج زمنية ممتدة على خمس سنوات.

ايها الزملاء، ان هذا البرنامج يطرح تحليلاً جيداً وتشخيصاً غنياً لمظاهر وابعاد الازمة المالية في لبنان.

اما في الشق التنفيذي، فيسجل على هذا البرنامج عدد من الملاحظات. منها، تبنيه بعض الاجراءات الضريبية الصعبة التنفيذ وذات الوقع الاجتماعي السيء. اذكر منها الرسم المهني، الذي يصيب اساساً وبشكل غير عادل المؤسسات الافرازية والصغيرة وصغار اصحاب الحرف والمهن الحرة.

كما يسجل على هذا البرنامج تقليصه قيمة العائدات المرتقبة من تغريم المخالفات والتعديلات على الاملاك العامة يسجل عليه كذلك تضخيم للعائدات المرتقبة من الخصخصة (٤ مليارات دولار عائدات المبيع، ومليار دولار عائدات المبيع، ومليار دولار سندات خصخصة قابلة للتحويل الى اسهم). ويسجل عليه ايضاً اقتراحه فرض ضريبة على الارباح والمداخيل المحققة خارج لبنان. هذا تطرف في السياسة الضريبية لا يطبقه في العالم سوى عدد قليل من الدول، ولا طاقة ولا مصلحة للبنان في تبنيه في الضريبة، كما في اي شيء اخر، لا يمكن

للسياسة في لبنان ان تقوم على التطرف. اننا نرفض هذا التوجه غير العقلاني، كما نرفض التطرف المعاكس الذي ينادي بجعل لبنان جنة ضريبية. ايها الزملاء ان اخطر ما نسجله على البرنامج وعلى مشروع الموازنة معا، هي تلك النزعة المتزايدة الى مضاعفة الدين بالعملات الاجنبية. ففي السنة الاولى من البرنامج، يتوقع ان تففز الديون بالعملات من ٤ مليارات دولار (اي ٢٢٪ من اجمالي الدين)، الى ٨ مليارات دولار (اي ٣٥٪ من اجمالي الدين). وفي السنة الخامسة والاخيرة، تصل الديون بالعملة الاجنبية الى ١٠ مليارات دولار (اي ٤٢٪ من اجمالي الدين). اي مصلحة وطنية، ايها الزملاء، تقضي بذلك؟ الحجة السهلة الجاهزة، والموروثة عن الحكومة السابقة، هي ان الفائدة على العملات الاجنبية من الفائدة على الليرة. لا بأس. لكننا نردد للحكومة الحالية ما سبق وقلناه للحكومة السابقة: ان سعر الفائدة ليس العنصر الوحيد في صنع سياسة ادارة الدين. ان الادارة السليمة للدين تقضي بتخصيص الديون الاجنبية للاستثمار في البنى التحتية وفي المرافق الانتاجية. وليس لتمويل الانفاق الجاري ان الادارة السليمة للدين العام تقضي بالاستدانة بالعملات الاجنبية لفترات طويلة تفوق السبع السنوات وليس لفترات قصيرة ومتوسطة كما كانت تخطط له الحكومة السابقة وكما تتبناه الحكومة الحالية.

دولة الرئيس ان ما رفضناه للحكومة السابقة نرفضه لحكومة اليوم.

دولة الرئيس اذا كان تفاقم الدين العام هو المعضلة، واذا كان حسن ادارة الدين العام هو الهدف الاساس، فان التحدي الاكبر امام صدقية برنامج الحكومة للتصحيح المالي، هو قدرة ارقامه وتوقعاته على التحقق، خصوصا في ما يتعلق بتخفيض نسبة الدين العام الى ٩٦٪ من الناتج المحلي في نهاية العام الخامس للبرنامج نقول ذلك ايها الزملاء، والتوقعات تشير الى ضعف النمو الاقتصادي وتسجيله معدلات متواضعة جدا. ان بعض التقديرات الموثوقة تشير الى المعادلة التالية: اذا جاء النمو الاقتصادي المحقق اقل بنقطة مئوية واحدة من النمو المتوقع، فان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي سوف تزيد خمس نقاط مئوية عما هو متوقع. وهذا امر خطير ولا يجوز استبعاده على ضوء تبني البرنامج الحكومي توقعات للنمو الفعلي تصل الى ٥٪ وتوقعات للنمو الاسمي تصل الى ١٠٪ لب القضية إذا يا دولة الرئيس هو النمو وتفعيل النمو. ان تحدي التحديات يا دولة الرئيس، هو تحفيز الاستثمارات من اجل تحقيق النمو وتفعيل الاقتصاد. كيف يتحقق النمو؟ كيف تاتي الاستثمارات في اقتصاد حر كما في لبنان، لا تاتي الاستثمارات، هكذا، بالصدفة او بقرار بسيط، تاتي الاستثمارات عندما يكون هناك فرص مربحة للاستثمار. تاتي الاستثمارات الى قطاعات محددة ومن ضمن مشاريع محددة تنتج سلعا وخدمات محددة تكون قابلة للتسويق والتصدير والمنافسة. ينشط الاستثمار ويتحقق النمو عندما يكون سعر الفائدة معقولا وعندما ينخفض التضخم وتتوفر اليد العاملة الماهرة والمكتفية ينشط الاستثمار عندما تقدم الدولة الحوافز الاقتصادية، والاعفاءات والتسهيلات المدروسة. ياتي الاستثمار نحو بنية اكلاف واسعار طبيعية غير مشوهة ولا مضخمة ينشط الاستثمار وعندما تضعف فرص الربح السهل والسريع.

تلك بدييات الادارة الاقتصادية، التي استعصى فهمها في المراحل السابقة، او تم التغاضي عنها. تلك هي السياسات الاقتصادية المطلوب التعلق بها اليوم لتحقيق النمو وجذب الاستثمارات.

دولة الرئيس، على اهمية ما سبق وذكرت من عناصر، ليس هذا كل شيء. في اقتصاد حر وتنافسي مثل لبنان، لا يتحقق النمو ولا ينشط الاستثمار الا في بيئة عامة تتميز بالعدالة والحرية والفاعلية والحدثة.

فالنمو يتحقق والاستثمارات تاتي عندما يتكرس التلازم المطلق بين القضاء والعدالة، عندما يصبح القضاء والعدالة صنوان متلازمان. تاتي الاستثمارات عندما يكون القضاء سلطة قائمة بذاتها، مستقلة عن السلطتين الاخرين، سلطة لا تخضع لاي من السلطتين الاخرين، ولا تحاول اخضاع اي منهما. تاتي الاستثمارات، عندما تكون العدالة شاملة، تتحرك من تلقاء نفسها، وليس بدافع الانتقائية او الاستسباب تاتي الاستثمارات، عندما تحترم حقوق المتقاضين، كل المتقاضين، ومدعى عليهم ومتهمين. فلا يخلط بين شاهد ومستمع اليه وظيفين. تاتي الاستثمارات.

دولة الرئيس، عندما يكون القضاء فعالا في بت النزاعات، سريعا من دون تسرع، ومدركا لاهمية الوقت وقيمة الوقت وكلفته الاقتصادية. فاي قيمة للاحكام العادلة، اذا صدرت بعد فوات الاوان؟ ايها الزملاء، وعندما يثق المستثمر ان امواله ومصالحه المشروعة هي في عهدة القضاء، وان القضاء هو في عهدة العدالة والحدثة تاتي الاستثمارات ويتحقق النمو.

دولة الرئيس تاتي الاستثمارات ويتحقق النمو، عندما تنهض الدولة والحكومة والادارة كجسم حديث متكامل، يضطلع كل بمسؤولياته ضمن نطاق اختصاصه، فلا يقتصر الاصلاح الاداري على الاعفاء والتعيين، ولا يكون اعداد الموازنة ذريعة لتاجيل الاصلاح، ولا حجة لتأخير اصلاح ما فسد من تعيينات واعفاءات.

تاتي الاستثمارات عندما تتأكد صدقية الوزراء النافذين في التعيين والاعفاء، عندما يتأكد خلو تاريخهم وسيرتهم من الشراكة الكاملة والفاعلة في الانتهاكات. فالمستثمرون الجديون في حاجة ماسة الى معرفة من يحاسب من في هذه الدولة، ومن يعين من في هذه الدولة تاتي الاستثمارات في ظل ادارة ديناميكية، يؤدي موظفوها مهامهم من دون تلكؤ او تقصير ومن دون سيف راعب مصلت فوق رقابهم سوى ما يفرضه نظام الخدمة العامة. تاتي الاستثمارات بالانكباب مليا على تحديد دور الدولة في الاقتصاد، وتحديد حجمها وهيكلية ادارتها.

دولة الرئيس، تاتي الاستثمارات نحو بيئة مفعمة بالحريات، لا قيد شخصي او سياسي على اي فرد الا ما تفرضه القوانين بالتساوي وحرية تاسيس الجمعيات والاحزاب وحرية اطلاق المبادرات المدنية. تاتي الاستثمارات، عندما تحترم الاستقلالية الاعلام، واستقلالية الهيئات المولجة الاشراف على الاعلام، عندما تحترم تعددية الاعلام، عندما تعود الحرية والموضوعية الى نشرات الاخبار وتزول عنها تلك الرتابة المعلبة المملة. تاتي الاستثمارات، عندما ينطلق الحوار السياسي الحر، الهادف والمباشر والمسؤول. دولة الرئيس، تاتي الاستثمارات، عندما يكون التحضير للانتخابات النيابية حثيثا وديمقراطيا. فيطمأن المواطنون باكرا الى ما يرجون من تلك الانتخابات، من قانون عادل وصحة تمثيل وحرية اقتراع وترشيح وتاليف لوائح، وحياد تام للسلطة والاعلام والمال.

تأتي الاستثمارات، عندما يتضح ان القانون الذي سيرعى انتخابات عام ٢٠٠٠ وكل انتخابات بعدها، لن ياتي مسلوفا وظالما واستنسابيا كما في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦، وعندما يتأكد ان هذا القانون سيكون عادلا وواحدا فوق كل الاراضي اللبنانية، عندما تحترم ضرورة التناسب بين حجم الدوائر والنظام الانتخابي، فلا يعتمد النظام الاكثري الا في الدوائر صغيرة او متوسطة. ولا تعتمد الدوائر الكبرى، كالمحافظة، الا مع نظام اقتراع نسبي. تأتي الاستثمارات عندما يتأكد ان انتخابات عام ٢٠٠٠ ستسهم بحرية الاقتراع والترشيح والتحالف والتنافس، عندما يتأكد ان دور السلطة والحكومة في الانتخابات يقتصر على التنظيم الحيادي والتسيير الحيادي، عندما يتأكد ان الوزراء المشرفين على الانتخابات مشهود لهم بحياده المطلق، ومشهود لهم بالترفع عن استخدام السلطة لمارب شخصية وانتخابية. عندما يتأكد ان انتخابات عام ٢٠٠٠ لن تشهد الانتهكات والتجاوزات التي دمغت انتخابات عام ١٩٩٦.

دولة الرئيس، تأتي الاستثمارات ويتحقق النمو وتلمس نهاية الازمة ونبصر بداية الحل، كلما اقتربنا من خلق مناخ صحي اقتصادي وسياسي متكامل، مناخ جاذب للاستثمارات ومشجع للنمو. وكلما تقدمنا على هذا الطريق، كلما اقتربنا من ضفة الرجاء.

ايها الزملاء ليس هذا كل شيء. نحن جميعا نعلم اننا ما زلنا نخوض صراعا مريرا مع عدو ظالم محتل، نقاومه مقاومة مشروعة وباسلة فيمعلن فينا قتلا وتدميرا وتشريدا. كما ندرك جميعا ان اقتصادنا مرتبط باقتصاد المنطقة، ينتعش بانتعاشها وينكمش بانكماشها. لكن هذه الابعاد الاقليمية، على اهميتها القصوى، لا نتحكم نحن وحدنا بالياتها ومفاعيلها، ولا نمسك بزمامها. الا بقدر محدود وهي، ان كانت تشكل فعلا عذرا مشروعا لتفسير بعض جوانب ازمتنا، فهي لا يجب ان تكون ابدا ذريعة للتبرير او مطية للتقاعس، بل حافزا اضافيا لنا لمضاعفة جهدنا وتعويض خسائرنا.

دولة الرئيس، من الضرورة الفائقة ان يتمسك لبنان بكل ميزة من ميزاته التنافسية. نحن لا نملك سوى الطاقات البشرية الرفيعة التواقفة الى الحرية والعدالة والحدثة والمشاركة والديمقراطية. نحن نملك قدرة اقامة مناخ جاذب قائم على دولة القانون وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والبيئة والملائمة للمستثمرين المنتجين.

التحدي اذا هو في تحقيق النمو وجذب الاستثمار. التحدي هو في المحافظة على ثقة المواطنين والمستثمرين معا. فالمستثمرون لا يثقون الا بسلطات تحظى جميعها بثقة المواطنين. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل سامي الخطيب

سامي الخطيب: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

ان ميزانية الدول والمؤسسات هي المرآة الحقيقية لسياسة الدولة او المؤسسة، وهي الاطار الذي توضع من خلاله الخطط والبرامج والتوجيهات، وفي بلدان النظم الديمقراطية والبرلمانية، يفترض بالموازنات ان تعكس دائما خطوط البيان الوزاري للحكومة، وفي حالنا نحن كان بيان الحكومة على اقتضابه، يحوي مجموعة كبيرة من

الوعود ومجموعة طموحة من الوعود بدءا بالاصلاح المالي، وتخفيض عجز الموازنة ومعالجة الدين العام، والاصلاح الاداري، ووفق الهدر وبناء لبنان الجديد. الخ.

ومن قراءتنا لهذه الميزانية واعتمادا منا على سعة صدر الحكومة وخاصة بعد تصريح الرئيس الحص بهذا المعنى، وانسجاما مع ما قاله فخامة رئيس البلاد عشية جلسات مناقشة الموازنة، وجدنا ان ما يمكن ان يقال عن هذه الميزانية انها ميزانية الضرورة، او ميزانية الممكن، لانها تعكس الكثير مما ورد في البيان الوزاري للحكومة لانها لم تشكل المنعطف الاساسي والرسالة الواضحة التي تؤكد ان التوجه في الانفاق والاستثمار قد تغير فعلا، وهنا نقول المنعطف تبعا لما قاله وزير المالية اللهم الا بعض الايجابيات التي لن نبخس الحكومة حقها في سردها في هذا المقام وهي:

١ - تحمل الموازنة في متنها رؤية جدية لتخفيض العجز وتقليص حجم الدين العام، وذلك بوضع منهجية لترشيد الانفاق من جهة ولوضع نظام ضريبي صحيح وعادل من جهة اخرى واعادة النظر في بنية القطاع العام برمته.

٢ - من الواضح ايضا في هذه الموازنة توجه الحكومة لزيادة الايرادات وتقليص النفقات بغية اعادة التوازن الى الموازنة وذلك من خلال تحميل الطبقات الميسورة من الشعب عبئا اكبر عن طريق زيادة الضرائب المباشرة، واعادة هيكلة الضرائب، خاصة وان التجربة قد اثبتت ان سياسة تخفيض الضرائب لم تؤد الى جعل لبنان «جنة ضريبية» تجتذب المستثمرين، بل ان الاستقرار السياسي والامني ياتيان في راس سلم اولويات حوافز الاستثمار.

وجدنا ايضا في قراءة هذه الموازنة بعض السلبيات، نوردها هنا لتدارك نتائجها على الوضع العام وهي:

أ - لم يكن التخفيض التقشفي بغية تقليص ارقام الموازنة، مدروسا بعمق، بل كان تقديريا لم يأخذ بعين الاعتبار ضرورة كل نفقة او اعتماد في الوزارات المعنية تبعا لوضع المواطن وحجم الحاجات.

ب - سوف تعتمد الحكومة الى اصدار سندات دين بالدولار الاميركي لتسديد المستحقات المترتبة للمستشفيات والمتعهدين عن الاعوام السابقة والبالغة قيمتها ١١٣٠ مليار ليرة لبنانية، واني اسال الحكومة هنا لماذا تريد اصدار سندات دين بالعملات الاجنبية لتسديد التزامات ترتبت في ذمتها بالعملة المحلية؟

ج - جرى نقل مبلغ ٢٢٣ مليار ل.ل. من بند مساهمات ذات طابع اداري للمؤسسات العامة «الوارد في الجزء الاول من الموازنة الى الجزء الثاني، مما ساهم في رفع نسبة النفقات الانشائية من مجموع النفقات.

ان اعادة تنسيب هذا البند لا تعكس زيادة حقيقية في الجزء الثاني من الموازنة لانها عبارة عن مبالغ انفقت فعلا ولكنها سجلت خطأ في الجزء الاول، ومن هنا اسجل ملاحظتي على تواضع المبالغ التي خصصت لنفقات الانشاء والتجهيز في الموازنة، وليس كما هو وارد في فذلقة الموازنة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، وفي سياق تحليلنا الموضوعي لهذه الموازنة، بعيدا عن تعداد الايجابيات او

السلبات استوفقتنا الامور التالية :

١ - جرى تعديل الايرادات الضريبية بحيث اصبحت تشكل ٧٥٪ من مجمل إيرادات الموازنة (كما ورد في الصفحة ٢٨ من الفدلكة)، ولكن هل يعتقد معالي وزير المال ان هذا التعديل يكفي لمعالجة عجز الموازنة. طبعاً اجاب وزير المال مشكوراً في مطالعته على هذا السؤال ولكننا نورد الان لاننا كتبناه قبل ان يلقي معالي الوزير كلمته « المتفاهم منذ سنتين والذي اصبحت بالحجم الذي نعرفه جميعاً في العام ٩٨؟ حتى ضمن الرؤية الخمسية، هل تكفي مثل هذه المعالجات؟ في هذا السياق استوفقتني دراسة قيمة للاستاذ الدكتور نجيب عيسى، استاذ الاقتصاد في الجامعة الاميركية، اقتطف منها البند التالي :

١ - تبلغ نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي في لبنان اقل من ١٥٪ بينما تبلغ في الدول المشابهة للبنان ما بين ٢٢٪ و ٣٠٪ مثل : الاردن ٢٣٪، تونس ٢٥٪ المغرب ومصر ٧٢٪، وتفوق ٣٠٪ في الدول المتقدمة، وتقل عن ١٥٪ في الدول الفقيرة.

٢ - تشكل الضرائب غير المباشرة ٧٥٪ من مجموع الايرادات الضريبية في لبنان، بينما تبلغ ٥٠٪ في الدول المشابهة، وتفوق ال ٧٠٪ في الدول الفقيرة، وهذا يعني اننا في لبنان، اقل حتى من الدول الفقيرة.

٣ - لا تتجاوز نسبة الضرائب المباشرة في لبنان الا ٢٥٪ من مجموع الايرادات الضريبية في حين تبلغ ٥٠٪ في الدول المشابهة، وتفوق ال ٧٠٪ في الدول المتقدمة، وتقل عن ال ٣٥٪ في الدول الفقيرة، وهذا يعني اننا في لبنان، اقل حتى من الدول الفقيرة.

وهذا كله يعني ان النظام الضريبي في لبنان مازال متخلفاً جداً حتى عن مثيلات لبنان من الدول النامية وهو ينطوي على تشوهات خطيرة لا تخدم النمو الاقتصادي ولا الاستقرار السياسي، ولا بد لنا اذا كنا نريد جميعنا انقاذ هذا الواقع من البدء فوراً بعملية اصلاح جذرية لهذا النظام، وهنا ايضا اتوجه الى الوزير القرم شاكرًا لانه اشار الى هذا الموضوع، كيف نصلح النظام الضريبي بعناوين ثلاثة.

أ - اصلاح مالي يركز على اعادة نظر شاملة وجذرية للنظام الضريبي في لبنان، وهذا يشكل مدخلا لاصلاح اقتصادي شامل.

ب - اصلاح اقتصادي شامل ومتكامل يكون هو العلاج الحقيقي للمشكلة القائمة، يبدأ بدراسة عميقة وشاملة للواقع الحالي لكافة القطاعات الاقتصادية، وتحديد مكامن الضعف والخلل فيها، والمعوقات، اخذة بعين الاعتبار كل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية التي طرأت على المنطقة، والقت بكلامها ونماذجها على واقعنا الاقتصادي الحالي، وهنا اقترح الاستعانة الجدية بمجموعة من الخبراء الاقتصاديين وهذا الكلام موجه للحكومة ومع البنك الدولي لاستكمال مثل هذه الدراسة ووضع برنامج التصحيح المناسب بين يدي الحكومة والمجلس.

ج - اصلاح اداري شامل، موضوعي وغير متسرع، يعاد من خلاله النظر الهيكلية الادارية العامة للقطاع

العام في ويوضع ايضا في سياقه برنامج متكامل لتنمية الموارد البشرية لخدمة القطاع العام بالتاهيل والاعداد المتقدمين، وتأمين الظروف والشروط المتقدمة لعمل اداري عصري، يساعد الموظف على الاداء الافضل لدوره ومهمته، مع تفعيل اجهزة الرقابة الادارية لمحاسبة المخطئين والمهملين والمتجاوزين للقانون.

٢ - وفي قراءتنا لارقام الموازنة وتوزيعها على الوزارات، لاحظنا ان الحكومة زادت موازنات الوزارات التالية: الدفاع بنسبة ١٩,٥٪ المالية بنسبة ١٨,٣٪، رئاسة الوزراء بنسبة ١٤,٥٪ والتربية بنسبة ١٠٪ والداخلية بنسبة ٨,٢٪ بينما رفعت ميزانتي الصحة والاشغال على اهميتهم بنسب جد متواضعة: ٦,٥٪ الاولى و ٣,٢٪ الثانية، فيما جمدت تقريبا موازنات الوزارات ذات الطابع الانتاجي والتي تهم مباشرة حياة المواطن اليومية مثل، الزراعة والاقتصاد والبريد والمواصلات والموارد، والشؤون البلدية والاسكان والتعليم المهني، فهل للحكومة ان تفسر لنا سبب هذا التوجه في الموازنة العامة؟ علما باننا ومنذ جلسة الثقة لهذه الحكومة ونحن نرفع الصوت تلو الاخر مناشدين من يرفع معنا كابوس الحاجة والاهمال عن المزارع اللبناني اكان في البقاع او الشمال او الجنوب اوفي اي مكان من ارض لبنان، فهذا القطاع الذي يعتاش منه ٤٥٪ من سكان لبنان يشكو بمرارة اهماله، ونسيانه وعدم الاكتراث به فلا مساعدات ولا قروض ولا حماية للانتاج، ولا مساعدة في تأمين الاسواق فالعنب مثل البطاطا والتفاح وغيرها كلها تتلف على اشجارها او على وجه الارض، هذا عدا عما يصيب هذه المواسم، وسنويا تقريبا من غضب الطبيعة والتغيرات المناخية، ولا من يعوض او يساعد، وهذا كله يساهم في تفاقم هجرة الشباب من الوطن لانعدام فرص العمل للاسباب التي نعرفها جميعا.

وفي وزارة التربية التي نقدر للوزير بيضون حمله الثقيل، نرى ان شريحة من الاساتذة، وبالتحدي اساتذة التعليم الثانوي يشكون من عدم تحقيق مطالبهم المحقة، لذا نطلب من الحكومة ومنك يا معالي الوزير بالذات انصاف هذه الشريحة من مربي اجيالنا لاكمال رسالتهم السامية في تنشئة اجيال المستقبل.

٣ - من عناوين الاصلاح المالي العام الهادف الى تخفيض عجز الموازنة وتقليص حجم الدين العام، وعدا عن العناوين الثلاثة التي مر ذكرها اعلاه، تبقى الخصخصة عنونا رئيسيا لعملية خفض عجز الموازنة، وهي كما وردت في الخطة الخمسية واعدة وطموحة لكن شريطه ان تترافق مع برنامج الاصلاح الضريبي والمالي والاقتصادي، وان ياتي تنفيذها ضامنا لاستمرار تقديم الخدمة والسلعة للمواطن بافضل الشروط.

ايها السادة الزملاء، انتظرنا معا الخطة الخمسية لاننا نتوسم فيها الرؤية الواقعية والمستقبلية للواقع الاقتصادي - المالي للدولة في هذه المرحلة التي ما زالت ضبابية ومحفوفة بشتى المخاطر والاحتمالات، ولا اجدني بحاجة لوصف الواقع الحياتي للمواطن اللبناني هذه الايام نتيجة الاوضاع المالية والاقتصادية، المتردية منذ بضع سنوات، ونتيجة للواقع السياسي المتردي بسبب التطبيق المجتزأ لاتفاق الطائف، وعدم استقامة دور السلطات وادائها لادوارها الدستورية الصحيحة بسبب نشوء «الترويك» وانتشار المذهبية وفساد الادارة، وعدم نهوض المؤسسات لتقوم بادوارها في بناء دولة القانون كل ذلك بات عشية انتخاب الرئيس لحد رئيسا للبلاد، مدعاة لعملية انقاذية

تتطلب قبل اي شيء، عملا تغييريا وجديا وهكذا كان لانتخاب الرئيس لحود بسبب نظافة كفه ووطنية نهجه، وقدرته على اتخاذ القرار، هذا الصدى وهذا الاجماع، وخاصة بعد خطاب القسم، ثم جاءت حكومة العهد الاولى، ولو غير سياسية ولا تزخر بالزخم السياسي الضروري جدا لانطلاقه العهد التغييرية، انما برئاسة رجل على شاكلة رئيس الجمهورية نظافة ووطنية وعلميا وبواجه جديدة لها تاريخها في الوطنية والخبرة فزادت نسبة تفاؤل اللبنانيين بغدهم والمصير، ولا بد لنا في هذه العجالة من ان نسجل للحكومة نجاحها في اعادة الاعتبار لمعنى سلطة القانون. ولمفهوم المال العام والمحافظة عليه، ولضبط الهدر ووقف التسبب في التعاطي بالشان العام، ناهيك عن تصديها الجيد لنتائج الهجوم الجوي على البنية التحتية اللبنانية خلال الشهر الماضي، وطبعاً تأكيد على وحدة المسارين ومشروعية المقاومة عشية احتمال استئناف المفاوضات مع العدو الاسرائيلي، وطبعاً على الخطة الخمسية التي تضمنت مجموعة الرؤى والخطط والبرامج التي تراها الحكومة ناجعة في محاولة معالجة الوضع المالي - الاقتصادي في البلاد، فان جل ما نتمناه ان لا يكون هذا الكلام نظرياً فقط، لاننا ومن موقع حرصنا على هذا العهد وحكومته، وعلى مناخ التغيير والاصلاح المنشودين ومن موقعنا كأه الصبي نقول بان لا الموازنات ولا الخطط الخمسية او السادسة او غيرها يمكن ان تحل الازمة في لبنان اذا لم يرافقها اداء دستوري صحيح لكل السلطات المسؤولة يحفظ للديمقراطية وللحريات العامة مكانتهما في ضمير المواطن ويعمق ثقته بالحكم ويلتف حوله الناس وتبدأ عملية تناغم حقيقة تؤكد الاستقرار السياسي الذي يفتح الباب واسعا للاستثمارات والنمو الاقتصادي، خاصة واننا على ابواب مرحلة اقليمية شديدة الخطورة والتعقيد، ومن بديياتها رص الصفوف وتوحيد الكلمة وتحاشي السقوط في الشطط او الغرور او الجهل،

وهنا من الضروري جدا ان نستعرض بعض الثغرات في الاداء الحكومي لتلافي تكرارها مستقبلاً:

- فملف الاصلاح الاداري: من المعروف جدا ان هذا الملف رغم مقارنة الحكومة الشجاعة له في بداية عهدها، من حيث اهمية الاعفاءات الادارية، ورغم الجراة غير المألوفة في حياتنا السياسية لرئيس الحكومة عندما اعترف ببيان رسمي وبعد شهرين من الحكم بان حكومته خسرت الكثير من رصيدها السياسي الذي بدأت به، ووقعت في الثغرة الاولى في التسرع بعملية الاعفاءات، والثانية في بعض التعيينات التي جاءت باهتة، وباختصار، فقد كان من الواضح ان الملف الاداري، لم يستوف حقه بالطريقة التي انجز بها، رغم انه احدث الصدمة اللازمة والمحسوبة لردع الطامعين بالاموال العامة عن غيهم انى كانت مواقعهم في السلطة.
- اما الارتباك في معالجة ملف الاثار واللغظ الذي تناول اسماء المسؤولين عن هذه القضية، فقد كان له نتائج واثار سلبية على الاداء الحكومي بصورة خاصة، وما يقال عن ملف الاثار يقال ايضا على ملف الدواء وما استتبع من اقاويل ومواقف لم تكن كلها في صالح الحكومة بالاجمال، رغم تدارك بعض النتائج بكثير من الحكمة والمسؤولية.
- وتأتي مقارنة موضوع القضاء ورفع الحصانة عن القضاة بعملية تطهير مشابهة لعملية الاصلاح الاداري

تقريبا تاتي لتزيد الوضع الحكومي ارباكا مما كان سيؤدي الى الاساءة البالغة للجسم القضائي برمته وبالتالي للمس باستقلالية هذه السلطة التي نعتبرها كلنا صمام الامان والضامن الاول لنظامنا الديموقراطي وللحريات العامة كلها، وللانتظام العام، ولا شك ان اناطة مهمة تنقية الجسم القضائي، حفاظا على ما يجب ان يتحلى به القاضي دائما من مصداقيته ونزاهته وهيئته، بمجلس القضاء الاعلى هو التاكيد العملي لاستقلالية القضاء، وتعزيز رسالته في تامين سيادة القانون والحكم بالعدل بين الناس.

- وعلى الصعيد السياسي العام وبعيدا عن ارقام الموازنة، لا بد لنا ان نسجل على الحكم الحالي رغم توارى صيغة «الترويكا» عن ساحة الممارسة اليومية في السياسة العامة، غير انه لم ينجح بعد في تحويل مجلس الوزراء الى «مؤسسة دستورية» تمارس دورها ومهامها كمؤسسة صلاحيات السلطة الاجرائية كاملة، وما بيان «المصادر الوزارية» الا دليل ساطع على ما نقول.

- ثم تاتي قضية حصانة النائب، ووضع القضاء في مواجهة السلطة التشريعية، مما كان سيؤدي الى حالة من الفوضى وإرباكا للجميع في وقت نحن بامس الحاجة فيه الى استقرار وتعزيز التشريع والى تعزيز وتمتين استقلالية القضاء، لانه من الخطر على القضاء اليوم، وبعدها بدا يستعيد دوره في المحاسبة المطلوبة، ان نطلب منه ما يتجاوز وظيفته من رغبات ولو مشروعة، في اصلاح الحياة العامة وتفعيل المحاسبة السياسية، وهي بالتاكيد غير المحاسبة القضائية على عدم احترام السياسيين لاحكام القانون، والتي هي من قضايا الاصلاح السياسي، ولا يجوز زج القضاء فيها.

لذلك، واستنادا لكل ما تقدم، وحرصا على فرصة التغيير النادرة التي توفرت للبنان مع هذا العهد الجيد، وحكومته رغم ما اضاعت من فرص وانسجاما مع دعوتنا ونضالاتنا المستمرة لبناء دولة القانون والمؤسسات، وتقديرا لاهمية التحديات والاحتمالات التي قد تواجهنا باستئناف مفاوضات السلام مع العدو الاسرائيلي، والتي تتطلب منا تركيزا واصرارا على اعادة النظر في البناء السياسي المتكامل والمحصل، تدعيما لمواقفنا على الصعد كافة، وابعد من الموازنة الجديدة التي سنوافق عليها مع خطتها الخمسية، نرى انه لا بد للدولة لاكمال الاصلاح ومعالجة الازمات والتصدي للاستحقاقات وتاكيد الدور والهوية، من العمل على ما يلي:

١ - ان يتحول مجلس الوزراء الى مؤسسة تمارس صلاحيات السلطة الاجرائية كاملة كمؤسسة، اي بما يتجاوز الاهمية الرمزية لانشاء المقر الخاص بها.

٢ - الاسراع في اقرار قانون للانتخاب، يؤمن صحة التمثيل وعدالته، ويسمح بجديد الحياة السياسية في البلاد، مع تاكيد الحرص الشديد على صيانة الحريات العامة التي من دونها لا انتخابات ولا ديمقراطية.

٣ - التاكيد على استقلالية القضاء كسلطة وتخصيصه ضد التدخل في شؤون او اساليب عمله.

٤ - تصحيح مسيرة الاصلاح الاداري، واستكمالها ليس فقط على صعيدي الاعفاءات والتعيينات، بل بما يؤمن للبلاد ادارة عصرية حديثة وفعالة بعيدة عن الطائفية والمحسوبية وقادرة على ملاقة القرن الواحد

والعشرين والتكلم بلغته ومواجهة تحدياته.

٥ - تشكيل المجلس الاقتصادي - الاجتماعي، تنفيذًا لأحد بنود الطائف التي لم تنفذ، وإشراكا لقوى البلاد الحية في المسيرة الوطنية الشاملة للنهوض والتغيير في مستهل القرن الواحد والعشرين.

٦ - البدء الجدي والعملي بدراسة واقتراح المناهج والأساليب الناجعة لإلغاء الطائفية السياسية في البلاد، عن طريق تأليف الهيئة الوطنية، المشار إليها في اتفاق الطائف.

٧ - إعطاء دور أساسي للشباب في مسيرة النهوض والتغيير وذلك عن طريق تخفيض سن الاقتراع إلى الثمانية عشرة سنة، لأنه يمثل هذا التدبير نشر كل شرائح مجتمعنا في قيامة لبنان.

الرئيس: الكلمة للزميل عبده بجاني.

عبده بجاني: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

إن الموازنة هي أهم عمل تقوم به الحكومة، إذ تحدد عبرها أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية والاعمارية. ألم يقل الوزير المهتم بشؤون الإصلاح الإداري أن إنجاز الموازنة هو أفضل عمل أصلاحي تقوم به الحكومة؟ ربما لأن الإصلاح الإداري الحقيقي عصا عليه وعليها وإن ما سنحاول معالجته هو معرفة ما إذا كان مشروع الموازنة لهذه السنة - أو ما تبقى منها - فيه الصلاح والإصلاح.

إن جبهة النضال الوطني حريصة على القيام بواجبها تجاه الشعب اللبناني. كما هي حريصة على إبداء الرأي الواقعي والمجرد في الموازنة لكونها تعتقد أن النقد الصادق يصبو إلى الخطى ويقي من العثرات.

إن الموازنة تبنى على تقرير الواردات ثم النفقات. ونسعى أن تحقق التوازن بينهما. وبخلاصة ذلك يظهر العجز أو الفائض، مع هدف واضح للتخفيف من حدة العجز وتخفيض كلفة خدمة الدين.

كما أن الموازنة تعتبر الأداة الرئيسية للتنمية، خاصة في لبنان الذي لا يزال يداوي آثار الأحداث.

إن ما سنحاول مناقشته هو هل إن تقديرات الموازنة هي واقعية وتؤدي إلى تخفيض العجز وهل ستكون أداة تنمية حقيقية؟

كان الوعد باعتماد الضرائب المباشرة وبالتقليل من الضرائب غير المباشرة، فأنت الموازنة سيفاً ذا حدين وانزلت بالناس الضريبتين، بل الضريبتين معاً.

ولنبدا برسوم الجمارك:

زادت الرسوم الجمركية على حوالي ٣٠ سلعة. وتراوحت الزيادات في الرسوم من ١٦٪ إلى ٢١ و ٢٦٪ حتى بلغت الزيادة على السجائر ٨٤٪. كما زادت الرسوم الجمركية على البنزين لكي يرتفع سعر التنكة بمعدل ألفي ليرة. إن رأينا بهذا العمل هو التالي:

حصلت الزيادات بقرارات من المجلس الأعلى للجمارك مسندة إلى التفويض التشريعي المعطى من مجلس

النواب الى الحكومة ثم الى المجلس الاعلى المذكور. ان ممارسة الحق التشريعي كما حصل هو اساءة استعمال للسلطة، لان مجلس النواب لم يكن يقصد اعطاء الحكومة حق فرض الضرائب التعسفية وغير المدروسة على المواطنين عبر الرسوم الجمركية، بل كان قصده تمكين الحكومة من اجراء تعديلات في الرسوم الجمركية لاسباب تقنية وبعد دراسات علمية ومالية مستفيضة ولتحسين اوضاع التجارة ولحماية الصناعة وليس العكس.

ولذلك فاني الفت نظر المجلس النيابي الكريم الى وجوب التمعن بموضوع منح الحكومة حق التشريع في الحقل الجمركي الذي سيحين موعد تجديده في تشرين الاول المقبل، وان تحدد ضوابط لهذا التفويض - اذا تقرر منحه - لكي ينحصر بتعديل الرسوم الجمركية ضمن قواعد معينة ولكي لا يتحول الى اداة ضرائبية يسلب مجلس النواب حقوقه الاساسية في فرض الضرائب.

دولة الرئيس، ان زيادة الرسوم الجمركية بنسب مرتفعة جدا لا يعني بالواقع ان الايرادات التي تحقق توازي حسابيا نسبة الزيادة التي فرضت. بل ان ذلك يؤدي الى عكس ما هو متوقع، اذ ان الاستيراد يتدنى بسبب عدم مقدرة المواطن على استهلاك السلع المرتفعة رسومها، كما ان اعمال التهريب تنشط، وتكون النتيجة ارتفاعا في الاسعار وغلاء للمعيشة وتضخما ماليا وشحا في الواردات.

ومن العودة الى الاحصاءات الجمركية نجد ان حجم البضائع المستوردة اخذت في التمدد، وبلغت نسب التمدد في شهر ايار ٢١ بالمائة، مما يدل على ان زيادة الرسوم شكلت كابحا للاستيراد واثرت للاستهلاك وزادت بالتالي في حدة الركود الاقتصادي، واذا استمرت الامور كذلك فان الواردات الجمركية المرتقبة سوف تتدنى هي ايضا.

واننا نورد، فيما يلي، ارقاما حسابية واقعية على التأثير السلبي للزيادات التي فرضتها الحكومة على الرسوم الجمركية لبعض الاصناف. هنا اتمنى على معالي وزير المالية، لاني سمعته البارحة في مقابلة على التلفزيون حين ساله احد الصحفيين: ان المعارضة تقول ان الارقام غير حقيقية وغير واقعية، واقعية فاجاب وبانفعال: ان هذا تهجم من قبل المعارضة، لذلك اتمنى يا معالي الوزير ان تسمع الارقام، لكي ارى اذ كنا فعلا نتهجم او نقول الواقع: حسب الدراسات التي اجريت، قدرتم حسب تقديرات الحكومة مجموع الواردات الجمركية المرتقبة من التعديلات هي ٦١٠ مليارات ليرة، ودخلت في حساب الواردات وهي مبنية على ٣٦٧ مليار من التبغ فقط، ثم ٦٣ ملياراً هي الواحد بالمائة على بعض اصناف البضائع، ثم ١٨٠ ملياراً التي هي الزيادة على تنكة البنزين، هذا المجموع يساوي ٦١٠ مليارات ليرة.

اذ عدنا بالواقع الى الواردات الجمركية منذ بداية السنة حتى اليوم، ماذا نلاحظ؟ انه في شهر كانون الثاني كانت ١٦٤ مليار ليرة، شهر شباط ١٥٧ مليار ليرة، شهر اذار ١٨٧ مليار ليرة، شهر نيسان وفي الثامن منه صدر قرار الحكومة بزيادة الرسوم الجمركية فكان ١٦٥ مليار اي اننا تراجعنا.

شهر ايار ١٧٥ مليار، شهر حزيران ١٦٣ مليار فان حساب الحكومة بهذه الزيادة البالغة ٦٠٠ مليار كان يجب ان يؤدي الى زيادة رسوم شهرية قيمتها ٥٠ مليار عن المبلغ العادي، وفي الواقع لم نر ال ٥٠ مليار، وما

رايناه هو تدهور في الرسوم الجمركية اقل من المعدلات كما لو كانت الرسوم الجمركية لم تزد.

ان لبنان يشكل سوقا هاما لاعادة تصدير البضائع الاجنبية المشتراة محليا والتي تكون استوردت واستوفت عنها الرسوم الجمركية خاصة السجائر والعطورات والمجوهرات وغيرها من الكماليات، بسبب ان الرسوم الجمركية كانت معتدلة. وذلك جعل من السوق اللبنانية منطقة حرة مزدهرة. اما حاليا، وبعد زيادة الرسوم الجمركية بنسب غير معقولة، فان هذه السوق توقفت وتعثرت الحركة التجارية وخسرت الخزينة المبالغ التي كانت تربحها.

ونود ان نعطي مثالا على ما يحصل لدى ادارة حصر التبغ كانت ادارة الحصر تصرف شهريا ١٠٠ الف صندوق دخان، منهم ٣٥٪ استهلاك داخلي و ٦٥٪ للخارج بعد دفع الرسوم الجمركية عنهم، ولكن في الواقع حاليا الاستهلاك الداخلي للدخان رجع كما كان مع تعديل بنوعية المصروف، ولكن بسبب ارتفاع الاسعار توقف تماما اعادة التصدير للخارج ويوجد اليوم في ادارة حصر التبغ حوالي ٣٠٠ الف صندوق موجودين في جمرک المرفأ، دون ان تدفع عنها الرسوم، وكلفة الريجي شهريا حوالي ٥٠ مليون دولار، والان تدفع الريجي بدل تخزين الدخان الموجود ونوع من تعويضات مما سيلحق بالفعل ضررا بادارة الحصر وموظفيها وبمزارعي التبغ في لبنان لان الادارة ستعجز عن شراء محاصيلهم.

البنزين: ونتطرق دولة الرئيس الى ما حصل بسعر البنزين، ان زيادة سعر البنزين ألحقت ضررا كبيرا بسائقي السيارات العاملة على البنزين، وخاصة ما هو معروف «بالسرفيس والتاكسي». فهم يقتطعون مبلغا من حق عيالهم واطفالهم ويدفعونه للدولة. علما ان الدولة كانت قد باعتهم لوحات عمومية حمراء بالتقسيط ويكادون يعجزون عن دفع ثمنها، وهم يلقون مزاحمة كبيرة من الباصات الصغيرة والكبيرة العاملة على المازوت.

وبمطلق الاحوال فان الزيادة التي اقترحتها الدولة لن تعطى الواردات المالية المقدرة لانها ابتداءت تتاكل بسبب ارتفاع اسعار النفط. وقد ارتفع سعر البرميل من ١٢ الى ١٧ دولار اميركي، ثم اكثر مستقبلا وهذا الشيء يعرف وزير الموارد سيؤدي الى التاكل من خزينة البنزين الا اذا كانت الحكومة ستعد المواطنين بزيادة جديدة على اسعار البنزين لكي «تضبط» حساباتها.

ضرائب الارباح: لقد تم رفع مختلف الضرائب المباشرة الى نسب تصل الى ٥٠ او حتى اكثر من ١٠٠ بالمائة على الدخل وارباح الشركات والمهن الحرة التجارية والصناعية هنا احب ان اذكر دولة الرئيس بري بضرائب الارباح، انه لما كنا في تونس دولتك طرحت السؤال على وزير الاستثمار الخارجي، كيف خرجت تونس من ديونها الكبيرة عندما حصل بالتحويل، فقال لك: فقمنا بكل شيء ما عدا زيادة الضرائب، اتبعوا اساليب متعددة وذلك دون ان يزيديوا الضرائب.

ان لبنان يمر اليوم بركود اقتصادي خطير. وان ما يفرضه مشروع الموازنة سيزيد في هذه الازمة، ففي الحالات المماثلة تلجأ الحكومات الى تخفيض الضرائب والفوائد وتمنح الاعفاءات والمساعدات لتحريك الدورة

الاقتصادية، ولا شك ان زيادة الضرائب تعيق الاستثمار، على قلته، لانها تقلل من ربح المستثمرين، وتؤدي الى الغاء فرص العمل وبالتالي تفشي البطالة خاصة عند الشباب الجامعي المؤهل الذي لن يجد مجالا امامه سوى الهجرة.

فضلا عن ذلك فان تعديل الضرائب كل فترة هو علامة عدم استقرار ضرائبي ومالي، ويؤدي إلى تنفير المستثمرين ويزعزع اسس الجدوى المالية والاقتصادية التي يكونون قد اعتمدوها وبالتالي يضعف الثقة في الانظمة، ان الاستثمار يركز على الاستقرار.

كان من الاجدى ان تعتمد الحكومة على توسيع قاعدة المكلفين وتحسين اساليب الجباية عبر اصلاح اداري ومالي حقيقي. ومن دون ذلك ستزداد محاولات التهرب من التصريح عن الارباح والمداخيل، ولن تتمكن الادارة المالية من ضبط الوضع بامكاناتها الحاضرة، وبالتالي ستكون واردات الضريبة اقل مما هو متطور.

ولا بد من الاشارة الى الارتفاع غير المنطقي وغير العادل في رسم الانتقال العقاري، بالرغم من التخفيض الذي اقرته لجنة المال والموازنة. فان وراثة شقة عادية في مدينة بيروت مثلا او منزلا متواضعا في قرية، يؤدي الى جعل الحكومة شركة المواطن في ملكه.

التنمية: دولة الرئيس،

ان للموازنة دورا اساسيا في التنمية، ومن المفروض ان يظهر ذلك في الجزء الثاني منها. ومن المسلم به ان التنمية تتحقق بتقوية المرافق الانتاجية التي تختص، بصورة خاصة في الصناعة والزراعة والسياحة.

الصناعة: الصناعة هي القطاع الانتاجي الاساسي، والارقام التي تضمنتها الموازنة تدل على اهمال هذا القطاع، اذ بلغت حصة وزارة الصناعة من الموازنة ٠,٠٥ بالمائة، علما ان حماية الصناعة بفرض رسوم جمركية مرتفعة على ان المنتجات الاجنبية المثيلة لم تعد مجدية، وذلك بسبب انضمام لبنان الى العديد من الاتفاقيات العربية والعالمية التي تفرض تخفيضا سنويا تدريجيا في الرسوم الجمركية.

ان تشجيع الصناعة يكون بخفض كلفة انتاج البضائع المصنوعة في لبنان لكي تتمكن من المنافسة في الداخل وفي اسواق العالم الخارجية. وللوصول الى هذه الغاية يتوجب تحقيق مايلي:

- اعفاء المواد الاولية الخامية والالات الصناعية من كامل الرسوم الجمركية، وان التخفيض الذي اقره مجلس الوزراء مؤخرا وبعد جهد جهيد، غير كاف.

- تامين قروض مالية للصناعيين طويلة الاجل وبفوائد متدنية.

- اقرار تعريفات كهربائية مخفضة للمصانع.

- انشاء مناطق صناعية على ارض تملكها الدولة لتوفير قطع الارض التي تشاد المصانع عليها باسعار متهاودة او حتى رمزية.

يضاف الى ذلك وجوب تطوير القوانين والانظمة التي تشكل عنصر جذب للاستثمارات الخارجية وهنا لا بد

من ذكر ما قامت به المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار (ايدال) التي انشئت لتكون المرجع والمحرك في هذا الحقل، وقد قامت المؤسسة بواجباتها على افضل وجه ولكن التدابير المشجعة للاستثمار التي انجزتها لم تبصر النور بل نامت في ادراج الوزارات المختصة.

وسنعطي بعض الامثلة

١ - مشروع قانون لاعفاء المصانع الجديدة المرخص لها والتي تقام في المناطق الصناعية النائية من الضريبة على الارباح لمدة عشر سنوات: نائم في وزارة المالية.

٢ - مشروع قانون لاعفاء المؤسسات التي تنشأ وتعمل في المناطق الجمركية الحرة من الضريبة على الارباح لمدة عشر سنوات: نائم في وزارة المالية.

٣ - انجاز دراسة مع كبرى المؤسسات الاستشارية العالمية وبلاشتراك مع جمعية الصناعيين لتحديد انواع الصناعات التي يكون من المناسب اعتمادها في لبنان في المستقبل، التي تلازم مهارات الشعب اللبناني وخصوصياته وحاجات المنطقة والتي تمكن من الصمود والازدهار بالرغم من الغاء الحماية الجمركية. ولكن هذه الدراسة المفيدة جدا لم تستثمر لغاية اليوم.

وبغية تشجيع اقامة الصناعات وازالة العقبات الادارية المنفرة القاتلة من وجهها ولضبط الوضع ضمن المناطق الصناعية كانت هنالك تدابير ضمن قانون وزارة الصناعة، ولكن مع الاسف، فان التدابير التي تضمنها القانون لم تزل حبرا على ورق ولم تنفذ بعد ونطلب من وزير الصناعة الاهتمام بها وهي:

١ - انشاء هيئة لدى وزارة الصناعة لدرس طلبات الترخيص لاقامة صناعات جديدة، مؤلفة من مندوبين عن الوزارات المختصة، يتوجب عليها البت بطلب الترخيص او التجديد خلال مهلة اقصاها شهران، وعند انقضاء المهلة يصبح ايصال طلب الترخيص بمثابة ترخيص نظامي. لانه اليوم اي مرجع يريد الحصول على رخصة صناعية يحتاج الى سنة على الاقل ليحصل عليها.

٢ - انشاء هيئة في كل منطقة صناعية من اصحاب المؤسسات الصناعية القائمة فيها، تتولى ادارة المنطقة الصناعية وتأمين الخدمات فيها وتعنى بالشؤون البيئية والتنظيمية وغيرها.

٣ - تصنيف المناطق الصناعية وتصنيف فئات الصناعات على اساس علمية وبيئية حديثة، بحيث تحصر الصناعات الملوثة للهواء او الماء او التي ينتج عنها ضجيج وروائح، في مناطق صناعية نائية.

ان هذه المشاريع الهامة لا تزال راقدة رقاد اهل الكهف، مع الاسف، في ادراج وزارة الصناعة.

ونلفت نظر الحكومة الى مشروعين هامين تمت دراستهما، وهما المدينة الصناعية النموذجية في الروابي (اي الرفيعة) ومطار الرئيس رنيه معوض في القليعات. هذان المشروعان متقدمان جدا بالنسبة للبنان، والمنطقة ومردودهما الاستثماري هائل.

ان ايلاء الاهتمام لهذه النصوص والمشاريع التي ذكرنا، ووضعها في التنفيذ، يشكل عناصر اساسية لتشجيع

الاستثمار ولجعل لبنان موضع ثقة في حقل الاستثمار الصناعي. علما ان الدول التي تبغى جذب الاستثمارات تعتمد مثل هذه التدابير واكثر منها:

- الزراعة: الزراعة هي القطاع الانتاجي التالي الاهمية بعد الصناعة ولكن حصتها من الموازنة بلغت ٠,٣٦ بالمائة. ان الوزراء بحاجة الى موازنة كريمة لكي تتمكن من انهاض الزراعة وتحقيق ما يلي:
- ترشيد المزارعين لكي يعتمدوا الزراعات المجزية خاصة تلك التي يمكن اعتمادها في الصناعات الغذائية المعلبة او المجلدة. تحسين نوعية الانتاج الزراعي باعتماد المختبرات الزراعية الحديثة لتاصيل البذور ومكافحة الامراض الزراعية.
- تشجيع اقامة مصانع تعليب وتجليد المنتجات الزراعية، واعفاؤها من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات.
- دعم كلفة الاسمدة والبذور الزراعية
- اعفاء معدات الزراعة من جرارات والات فلاحة بذور واسمدة من الرسوم الجمركية. وهي تدفع حاليا ٣٪.

وكنا نحلم. ان نرى عبر الموازنة، ما يبشر مزارعي البقاع الشمالي بانسياب حصة لبنان من مياه نهر العاصي باتجاه السهل اليابس لترويه وتجعله اخضر.

ان المبالغ المخصصة للوزارة في الموازنة لا تمكنها من تحقيق الاهداف المذكورة، وبالتالي لا تحقق التنمية. السياحة: السياحة هي الركيزة الثالثة للتنمية. وبلغت حصتها في الموازنة ١٥،. بالمائة. ان لبنان سياحي بتكوينه وتاريخه وفطرة مواطنيه. وهو مصيف العرب بالفضلية. والسياحة اليوم اصبحت شعبية. وهذا هو حال الخمسين مليون سائح الذين يزورون فرنسا او اسبانيا سنويا.

من واجب الدولة ان تؤمن السلع التي يستهلكها السائح بارخص الاسعار. الا ان الرسوم الجمركية التي فرضت والضرائب واسعار الفنادق لا تشجع الكثيرين على ارتياد جبال او شواطئ لبنان، وليكن لنا مثال ما هو محقق في سوريا الشقيقة في هذا النطاق. لم نسمع الاعلان الذي يقول للسائح ان بإمكانه قضاء «الويك اند» في افخم الفنادق في سوريا لقاء ثمن عشاء في مطعم متواضع في لبنان.

ولا بد من الإشارة الى ان وزارات الخدمات كالصحة والموارد المائية والكهربائية والتعليم المهني والتقني والبيئة لم تكن حصتها افضل من وزارات الانتاج.

ان ما ذكرناه في هذه المداخلات والمسند الى الارقام والنتائج الواقعية والاحصاءات الرسمية، يدل على ان معطيات الموازنة غير جدية وان تقديرات الواردات وهمية وغير صحيحة، وبالتالي فان نسبة العجز التي قدرتها الحكومة ستكون اكبر بكثير مما ورد في الموازنة، وسيكون اللجوء الى الاستدانة مجددا هو الطريق الوحيد السالك امامها، وهي على كل حال سارت فيه لغاية اليوم، وستستمر، وستزداد المديونية، الا اذا اوقفت الحكومة كل انفاق مجد، واصبحت تأخذ دون ان تعطي، كما تفعل حاليا، فتزداد الازمة الاقتصادية وتقف المصانع ويسرح

العمال وعلى الاقتصاد السلام.

ولذلك سوف نمتنع عن الموافقة على هذه الموازنة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل عبد الرحيم مراد

عبد الرحيم مراد: السادة الزملاء

لقد دخلت كلمة «الشفافية» قاموسنا السياسي، وكادت تستهلك لكثرة استخدامها في غير مكانها المناسب، ثم جاءت ممارسات كثيرة تحت اسمها، فاذا بنا نراها تبعد كثيرا عن المعنى الصحيح المراد منها، وقد شكلت عائقا لعدد كبير من الوزراء والمدراء بحيث انهم حرصوا على عدم التوقيع على اي قرار لكي لا يخطئوا، وعدم صرف اي مبلغ لكي لا يتهموا، علما بان المسميات ليس لها قيمة الا بما تدل عليه بالفعل الا ما تقود اليه من عمل، فالعبرة بالممارسة لا برفع الشعار قولا.

وقد مضى على هذه الحكومة اكثر من سبعة اشهر، وما زالت اللازمة التي تحاطب بها المواطنين، تتمثل بالتركة الثقيلة، واعباء الحكومة السابقة، وكان ذلك جزء من الغذاء اليومي الذي لا تستقيم الحياة بدونه. علما بان العبرة ليست بالوقوف اما الماضي الى درجة العجز، وعدم القدرة على تجاوزه بمشروع مغاير، تجعل للمقارنة دورا بين ما كنا فيه وبين ما نتطلع اليه، والاكتفاء بوضع اليد على هذا الملف او ذاك، على قاعدة الانتقاء والاستنساق، واعتماد اساليب الاثارة والتهويل لالهاء المواطنين عن مشاكلهم الحياتية وتبرير الازمة المعيشية المتفاقمة، واستباق اي مساءلة عن الانكماش الاقتصادي والاضاع الحياتية الاخرى الاجتماعية، والتربوية، والصحية، والبيئية، وغيرها.

ان الاصلاح سواء كان اداريا او اقتصاديا، او اي نوع من الانواع الاصلاحية، انما يكون مشروعا بديلا ويتم عرضه، وتثار الحوارات بشأنه، ويتبين الناس اوجه الفاضلة بينه وبين غيره، دون ضجيج، ودون تلك الحملات الفجائية، التي تجهل القاتل والفاعل، لمجرد ان تحدث فرقة اعلامية، على غرار ما حدث مع البيان الشهير، بيان المصادر الوزارية.

واذا كنا اليوم بصدد مناقشة الموازنة، فانما ننظر اليها بعين الوطن كله ونرى ما يلي:

١ - ان الوضع الاقتصادي لغالبية المواطنين، اصبح دون مستوى الفقر، وان الازمة المعيشية الخانقة، تكاد تحرمهم احيانا من رغيف الخبز الذي هو اساس الغذاء وعماده، وان انكماش الدورة الاقتصادية وركودها، اقفل فرص العمل الجديدة اما الكثيرين، فضلا عن انه ادى الى استغناء كثير من المؤسسات، عن عدد لا يستهان به موظفيها واجرائها، دون ان يبدو ما يؤكد امكان الخروج بسهولة من هذه الدائرة الحرجة.

٢ - ان التوازن الذي يجب ان يسود توزيع الموازنة على مختلف الوزارات - لم نلاحظه فيها، ففي حين لوحظ تخفيض موازنات في وزارات تمس حياة المواطن، وتقدم الخدمات له كانت هناك زيادات من نصيب وزارات اخرى.

٣ - ان الطريق الدولية، او ما يعرف بالاتوستراد العربي، والذي يمثل الشريان الالهم للحياة الاقتصادية، يتحول يوما بعد يوم الى حكم مبرم على المواطنين، ان يحتاجوا الى الساعات لقطع بضعة كيلومترات، وان يكون الخطر داهما بان تحتاج شاحنة ما هذه السيارة او تلك، علما بان المشروع الخاص بانجاز هذه الطريق، لا يحتاج لاكثر من اعطائه الاولوية للبدء بالتنفيذ، والى ان يتم ذلك يمكن ان نلجا لبدائل مرحلية منها تعبيد طريق السكة الحديد ليكون خاصا بمرور الشاحنات وهو حل مقترح منذ سنوات او ان يتم بايسر الامكانيات، ثم ان هذا الاتوستراد ليس فقط ذا اهمية اقتصادية، وانما هو ذو اهمية سياسية، بين بيروت ودمشق والعواصم العربية الاخرى.

٤ - ان البيئة في لبنان مهددة بالتلوث العام والشامل، واذا ما اخذنا محافظة البقاع نموذجا، فان مجرى نهر الليطاني، تحول الى مصب للمجاري، دون ان تكون هناك مصفاة تكرير واحدة، تخفف من التلوث، وتمنع من تفشي الوبئة، اضافة الى ما شمل الثورة السمكية في بحيرة القرعون من ضرر واضح، وإذا كان المطر في فصل الشتاء، يحجب بعض الاثار السلبية لهذه الظاهرة، فان فصل الصيف يمثل عقوبة يومية للمواطنين، في القرى التي على مقربة من هذا المجرى.

٥ - ان لبنان يكاد يضيق ببنيه على مستوى البناء والعمران، فالتوسع في هذا القطاع، يقضي على مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية، لغياب السياسة الاسكانية، ولغياب التشريعات التي تسمح باستغلال مساحة قليلة من الاراضي لبناء عدد مقبل من المساكن، وبخاصة قرى البقاع. حيث يؤدي غياب تصنيف الاراضي، الى تناثر المنازل، كجزر على مساحات كبيرة، ثم ان غياب الخطط الرسمية عن الاستفادة من الجبال الجرداء، كمكان افضل للسكن، يجعل الناس تستهلك الجور على الارض الزراعية.

٦ - ان ازمة تنتظرنا هي ازمة المياه، فلبنان من الدول الغنية بمواردها المائية، لكن ليس هنا ما يشير الى اننا نولي هذا المورد الاهتمام الكافي، سواء على صعيد طرق الاستفادة به، او على صعيد عدم الهدر في استخدامه.

٧ - ان اسئلة تثار حول سياسة الاقتراض بشكل عام ومن البنك الدولي تحديدا وهنا اشير الى القرض الخاص بالتعليم المهني والتقني، فشروط هذه المؤسسة الدولية تقضي بذهاب حوالي نصف قيمة القرض، دراسات واستشارات، يقوم بها البنك الدولي نفسه، ويوظف لاجلها خبراءه ومستشاريه،

وقد وعدنا من معالي وزير التربية المختص بالنظر بهذا الموضوع لجهة اعادة توزيع المبالغ حسب اهمية البنود التي ينص عليها القرض.

ان اهمية التعليم المهني والتقني، لا تكمن فقط في نوع الاختصاص الذي يمكن ان يتزود به الذين يرتادونه، وانما ايضا، باصدار التشريعات التي تجعل للشهادة قيمة وظيفية، فشهادة الالتمياز الفني TS حتى الان، ليس لها تصنيف، يسمح لحاملها بتقديم نفسه لاي وظيفة رسمية، فضلا عن ان هذه المشكلة تضيف من فرص الحصول على عمل، لذلك فالضرورة ملحة لحلها. وبالمناسبة هنا، فاننا نامل ان يصل

الحوار الدائر بين وزارة التربية والاساتذة بالتعليم الثانوي وحل مرضي، اخذين بعين الاعتبار العطاء المميز والنجاح المستمر لهؤلاء الاساتذة، كذلك نامل ايضا بسرعة البت بموضوع اساتذة الملاك والتفرغ بالجامعة اللبنانية وفقا للمعايير الموضوعية من وزارة التعليم العالي.

٨ - ان الانجاز المهم الذي تم باجراء الانتخابات البلدية، ما زال يحتاج الى تعزيز وتحسين، باعطاء صلاحيات للبلديات، لتتمكن من تقديم المزيد من الخدمات، لانه ان الاوان لتشريعات تعزز دور الادارة المحلية، وتتيح لها امكان الانطلاق المسؤول في المجالات التي انشئت لاجلها.

- اننا نامل بان يظل عجز الموازنة في اطار التقدير الذي هي عليه الان، كما نامل، بان يكون الوضع الاقتصادي الى تحسن، اعتمادا على تخطيط انمائي، وتشجع على الاستثمار في شتى المجالات بخاصة ان المرحلة المقبلة، قد تشهد محطات صعبة، يكون فيها لبنان، عرضة لاختبارات اقليمية، في رهانات وهمية، لفصله عن المسار السوري، وربما لاحظنا اخيرا تغييرا في الموقف الاميركي لجهة تفاهم نيسان و لجهة مواقف مشبوهة كثيرة كان اخرها الهجوم الموجه لمدينة صيدا وكل ذلك من المؤشرات السلبية، التي قد يكون لها ما يتبعها من مواقف مشابهة.

- ان لبنان، هو في وحدة المسار السوري، وليس فقط مرتبطا به وقد تم تدارك كثير من المخاطر بحكم هذه الوحدة، وهو ما يجب التمسك به والرهان عليه وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور مروان فارس

مروان فارس: دولة الرئيس، ايتها الزميلات والزملاء،

خارج الرتبة التي قد تلم بالخطاب السياسي مواليا كان ام معارضا، تضع الكتلة القومية الاجتماعية كلمتها امامكم، في سياق مناقشة مشروع الموازنة العامة، في اطار المنطق الذي يغلب مصلحة الدولة دون اية مصالح اخرى مهما كانت ومهما تمايزت، فذلك يرسم لنا اتجاها خاصا في الرؤية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن التصنيفات السهلة التي قد تضر ضررا بالغاً بالعلاقة بين اصحاب التفويض ومن يفوض لهم حق النطق باسم الشعب والتعبير عن ارادته.

انطلاقا من هذا المعطى المبدئي في اتخاذ المواقف والتي نتمسك بها في مسيرة انتمائنا التاريخية منذ ابتدائها عام ١٩٣٢ نرى أمورا عدة تهمنا ان نؤكد عليها مستويات الحكم وممارسته في مختلف المجالات.

اولا: ان الاعتداء التاريخي الذي يتواصل على لبنان من قبل الدولة الاسرائيلية وحلفائها العلنيين يقع في سياق الاعتداء على الامة احتلالا للارض وتدميرا للبنى التحتية وقتلا للانسان وتهديدا مستمرا للمستقبل ولمفهوم السلام الذي تبشر به رسالاتنا السماوية والشرائع الانسانية العادلة. ما رتب على الدولة جملة من المواقف التي اوضحت تشكل اداء متميزا في المسائل الاساسية تحظى بتأييد الكتلة القومية الاجتماعية وتثمينها على المستويات التالية.

أ - في الموقف الثابت حيال تحرير الجنوب والبقاع الغربي بكل الوسائل المتاحة امام الدولة سياسيا وعسكريا. فالتصدي للعدوان اصبح نهجا تاخذ به الدولة، مما يشكل حاجة وطنية ومطلبا لجميع اللبنانيين دون تمايز فيما بينهم.

ب - ان الجيش اللبناني اصبح جيشا يأخذ بنهج القتال ضد العدو وينفذ سياسة رسمية تحظى من جهتها بمساندة لبنانية شاملة.

ج - اما الموقف الرسمي المؤيد للمقاومة بمختلف فصائلها وتشكيلاتها يعبر عن ارادة الشعب اللبناني في سعيه لتحرير ارضه وتحقيق السيادة الوطنية الكاملة فوقها.

و - وان اعتماد نهج الوحدة في المسار السوري واللبناني واعتباره النهج الذي يحرر الارض ويصنع قوة لبنان في مواجهة تحديات المستقبل في سياق الصراع مع العدو الصهيوني ليس تعبيرا عن الوفاء لما قدمته الجمهورية العربية السورية بقيادة السيد الرئيس حافظ الاسد للبنان لجهة مساعدته في استعادة السلام الداخلي فيه واعادة اعمارهم فحسب بل انما هو دلالة على ان لبنان الرسمي هو في الموقع القومي ذاته الذي تضع سوريا ذاتها فيه في المعركة القومية الكبيرة التي تتواجه فيها مع العدو الصهيوني.

ثانيا: في سياق بناء الدولة، والنقاش لاقرار الموازنة مناسبة تفسح المجال لابداء الراي في هذا المجال ويهمننا التاكيد على ان الاصلاح في الادارة شرط من شروط الانماء والنهوض والتوازن والشفافية. الا اننا ونحن نلاحظ التعثرات التي تمر بها هذه العملية ان لجة اقتضارها على ما هو دون الحاجة الماسة وان لجهة الظلامة التي قد لحقت بالبعض باعتراف القيمين على كامل العملية وان لجهة عدم اجراء المناقلات على القواعد الموضوعية في المداورة وما الى ذلك من مبادئ وضعت الا انها للأسف ما تزال تظهر حبرا على الورق بدلالة الشلل الذي اعترى العمل الإداري فتوقف الهدر دون ان يقدم عمل انشائي بناء.

ثالثا: الا ان الاصلاح الإداري وهو على هذه الحال لا يستقيم امره إذا لم يسبقه اصلاح سياسي شامل ففي بنية النظام السياسي الطائفي القائم في لبنان، صحيح ان اتفاق الطائف قد شكل قفزة الى الامام باتجاه بناء نظام سياسي حديث. وقد اعتبرناه انذاك محطة من محطات التقدم الا اننا نلاحظ مقدمات لتراجعات عما تم انجازه بفعل النضال الوطني العام الذي سقط فيه الوف الشهداء والضحايا والدلالات على ذلك كثيرة جدا ان لجهة التصريجات التي تصدر حقوق المجلس النيابي وحتى حقوق الوزراء فنسمع حديثا عن عمر الحكومة، وعمر الحكومة بيد المجلس النيابي بحسب ما يامر به الدستور، فالاصلاح السياسي لا بد له وان يبدأ.

أ - باصلاح النظام الذي يجب ان يتحول بسرعة الى نظام وطني غير طائفي. فالطائفية كانت عاملا في تفجير النظام الذي نشأ عام ١٩٤٣ وتكون هي ذاتها التي قد تفجر نظام الطائف الذي لم نستطع الى الان تطبيق المادة ٩٥ من الدستور المنبثق عنه.

ب - اذ تمت محاسبة الاحزاب وبشكل خاص الوطنية والقومية منها في تشكيل الحكومة الراهنة فانه لا يسعنا الا ان نعترض على ذلك لان الذين قدموا الوفاء الشهداء من اجل لبنان وحرية وسيادته في اطار المقاومة وفي اطار محاربة اعداء لبنان، هؤلاء لا ترفع بوجههم نظرية استبعاد الاحزاب عن الحكومة وهم الذين افسحوا في المجال لتقوم هذه الحكومة وغيرها من الحكومات، لذلك فاننا ندعو دعوة صادقة لوضع حد نهائي لهذا الاتجاه، نقول هذا دفاعا عن انتمائنا ودفاعا عن دماء الشهداء وندعو الاحزاب الوطنية للتوحيد والنضال معا في هذا الاتجاه، ان الحياة السياسية في لبنان لن تستقيم بغير قواعد الانتماء الحزبي اللاتنافي وبغير قانون جديد للاحزاب تضع الحكومة مشروعه لتقدمه الى المجلس النيابي.

فلقد حان الوقت لقيام قانون جديد متقدم للحياة الحزبية يكون على الاقل متقدما على القانون العثماني للجمعيات والذي ما تزال تعمل بموجبه الاحزاب السياسية في لبنان الى الان.

ج - ولا شك ان وضع قانون جديد للانتخابات النيابية غير طائفي يعتمد مبادئ المساواة بين المناطق في الاخذ بلبنان كدائرة انتخابية واحدة واعتماد مبدأ النسبية في التمثيل وسن ١٨ في الاقتراع، وذلك سوف يساعد مساعدة فعلية في تخطي الانقسامات الطائفية وبناء لبنان الذي تقوم العلاقات فيه بين المواطن والمواطن دون العبور بالانتماءات الطائفية المجزئة لوحدة المجتمع وابطائه. ان دعوتنا هذه واقتراح القانون الذي تقدمت به الكتلة القومية الاجتماعية للمجلس النيابي الكريم تشكل اساسا لحوار نريده بين الجميع لسن القانون العادل والوطني والشفاف للانتخابات النيابية في لبنان.

د - ان الاصلاح السياسي هذا هو المدخل الاساسي لاصلاح النظام الاقتصادي - المالي، ففي نهاية هذا القرن الذي تتهاوى فيه الحدود بين الدول والشعوب اننا نرى الاقتصاد السوي هو الاقتصاد الذي يعتمد على مبادئ التعاون عربيا و دوليا. فاقامة السوق العربية المشتركة قد اوضحت حاجة ماسة للداخل الوطني، والتعاون الدولي اضحى حاجة ماسة على ان تؤخذ المصالح الوطنية بعين الاعتبار، فمقاومة النظام العالمي الاقتصادي الاحادي الجانب المتوحش ليس مهمة لبنانية فحسب، انه مهمة عربية عامة من ضمنها تقوم المصالح الوطنية الخاصة.

هـ - في هذا السياق الاقتصادي لا يسع الكتلة القومية الاجتماعية الا وان تساند الجهد المبذول لتخفيف العجز في الموازنة، غير انها بحسب قراءة الارقام المتوفرة الى الان لا ترى ان انجازات كبيرة قد تحققت في هذا المجال. مما يدعو الى النظر الخاص بالسياسة الاقتصادية لتوفير هذه الاولوية التي لم تخدمها بعض السياسات الضرائبية كتلك التي وضعت على التبغ والكحول على وجه المثال.

و - لن نخدم في ذلك ايضا سياسة الخصخصة المتوقعة. ونحن اذ نعترض على الخصخصة هذه في القطاعات الحيوية مثل الماء والهاتف والكهرباء نرى ان هذه الطريقة ليست هي الفضلى في مواجهة الركود الاقتصادي والهجرة الخارجية والداخلية في المقابل نرى ان الاهتمام بقضايا الناس في الصحة والتربية وانماء المناطق ولا سيما المحرومة منها مسألة اساسية يجب الا يطالها مبدأ التقشف الذي وضعته الحكومة

عنوانا من عناوين تخفيف عجز الموازنة.

نرفع الصوت عاليا من اجل حقوق العمال والاساتذة في الجامعة الوطنية التي تسعى الى تثبيت اساتذتها المتعاقدين والى استقلاليتها وفي مراحل التعليم كافة التعليم الثانوي والابتدائي والمتوسط والمتعاقدين من هؤلاء جميعا نرفع الصوت من اجل الوقاية الصحية وتوفير الدواء للضعفاء، نرفع الصوت عاليا من اجل الحرية والعيش الكريم للناس، جميع الناس، ان مصالح هؤلاء هي التي لدينا في البلديات من سلم الاولويات فمعالجة قضايا المهجرين وتحديد المهل لانجاز المخططات الموضوعية لذلك مسألة تستحق العناية وفي هذا المجال ان مسح المشاكل الحقيقية يجب الا يتم فيه اي استثناء اذ نلاحظ ذلك في بعض المناطق اللبنانية. كما ان القطاعات الانتاجية وبشكل خاص الزراعية لا تحظى بالعناية الكافية الضرورية، فالفلاحون يمرون في الشمال والبقاع والجنوب في ظروف صعبة للغاية. ومقابل ذلك تتراجع موازنة وزارة الزراعة ولا تأخذ الصناعات الحقيقة الاهتمام الضروري مثل انشاء المصانع للشمندر السكري وعصير العنب وغيرها.

لقد تمت اكبر عملية في تاريخ لبنان لجهة الغاء زراعة المخدرات في المناطق المحروقة في البقاع ولم يوضع برنامج للزراعات البديلة وبقي مشروع فرز الاراضي في لبنان عامة وفي القرى القاعية خاصة لفترة طويلة عرضة للتجاذلات الحادة بين اركان وزارة الاشغال العامة في الحكومة السابقة غير ان التاجيل في العملية سنة بعد سنة يكاد يطيح بها خاصة وان قانون البرنامج الذي يُخصّص عشرين مليار ليرة لبنانية يكاد ان يفقد في ادراج ديوان المحاسبة. ان مقاومة الهدر لا تعادل الاطاحة بمصالح الناس خاصة وان الانتقال الارثي تشوبه الف شائبة ويكلف اكثر من ثمن الارض موضوع الانتقال. هنا اننا ندعو لتعديل القوانين الخاصة بالانتقال والارث الى جانب مسح الاراضي.

ايها السيدات والزميلات والسادة الزملاء،
اننا في الكتلة القومية الاجتماعية قد منحنا منذ بداية العهد الثقة للعهد خاصة وان خطاب القسم وضع برنامجا للاصلاح عناوينه الاساسية تثبت في ايقاف الهدر والشفافية واعادة بناء الادارة. ومن ثم منحنا الثقة للحكومة بالرغم من اعتراضنا على طريقة تشكيلها التي تأخذ بالاستشارات النيابية، فاستبعدت الاحزاب السياسية لحجج مختلفة لم تقنعنا واحدة منها. فاستثناء القوى الممثلة الحقيقية للمجتمع الاهلي لا يصلح في الانظمة الديمقراطية عامة وليس اساسا للديموقراطية في لبنان لان الاستثناء هذا يحمل المسؤولية للذين صنعوا تاريخ البلاد ومجدها واتى بعدد من الذين شاهدوا هذا التاريخ من بعيد.

لقد اعطينا الثقة للحكومة الحالية على اساس البيان الوزاري الذي تقدمت به وهو مليء بالوعود الاصلاحية في مختلف المجالات. اننا ندرك بان الاوضاع صعبة للغاية. الا ان طريق الخروج من الصعوبة يتم عبر رؤية شاملة واذا تقدمت الحكومة برؤيتها هذه فاننا نرى تجديدا للوعد. لذلك فاننا واذ نغلب مصلحة الدولة العليا في تعزيز السلم الاهلي والنهوض بلبنان على جميع المصالح الاخرى ولان الوضع الوطني يدعونا للمساهمة في تعزيز الاستقرار وبثبيت اركانه الحكومية، نضع اعتراضاتنا هذه امام المجلس النيابي والحكومة، نضع اعتراضاتنا هذه

امام المجلس النيابي والحكومة ونمنح فرصة جديدة للمضي بלבنا الى ما يستحق اهله من عزة واطمئنان . وشكرا سيدي الرئيس .

نائب الرئيس : الكلمة للزميل عمر مسقاوي

عمر مسقاوي : دولة الرئيس ،

اود اولاً ان احيي دوركم الثابت والحازم في رعاية الحدود الدستورية بين السلطات الثلاث وما يقتضيه هذا الاستقلال من حماية المجلس النيابي من امتدادات السلطات الاخرى .

ذلك اننا اذ ناقش مشروع الموازنة لعام ١٩٩٩ في شهر تموز والعام في منتصفه فذلك لاننا مدعوون الى اكثر من تحديد الواردات والنفقات واجازة تحصيلها وانفاقها .

وفذلك الموازنة مشبعة بخطة الاصلاح المالي تضعنا امام رحلة جديدة ذات مدى واستحقاق وتجميع للطاقت جميعا وفي ظل ورشة كهذه لا بد ان تتوفر الوسائل وتحفز الهم وتتواتر الجهود والدستور اذ يضع الحدود بين السلطات ويؤكد استقلالها فذلك لكي تستقيم وحدة الاداء في سيرة الدولة ، فالاستقلال سلطة بقدر ما هو استقلال دور نمحه اقصى فعاليته .

واذا كان اتفاق الطائف قد وضع ضوابط لدور الدولة فليس لان الدستور في الاساس هو وليد اتفاقات وليس لان المجتمعين ذلك الزمن فقهاء القانون الدستوري ، اتفاق الطائف كان جهدا لاطفاء حريق الفتنة التي هي في بعض مظاهرها نتيجة تداخل السلطات وهي في قبضة العهود المتعاقبة .

واهمية المحافظة على اتفاق الطائف ليس فحسب في اعتماد نصوصه بل في الاعتماد على روحه ودواعيه في حكم البلاد حتى لا تقع مرة اخرى في محذور ما استدرج العواصف الخارجية الى منخفض الفوضى الداخلية للوطن .

ان هذه مسؤولية وامانة وهي نذر لم تغب عن تحذيراتكم دولة الرئيس في حادث صيدا الذي اودى بحياة القضاء الاربعة وهم في محراب العدالة والذي هو نتيجة اولاً واخيراً هزيمة لوعي الامن في اجهزته المختلفة . دولة الرئيس ، تضعنا الموازنة في فذلكتها ضمن هدفين اساسيين :

١ - اقامة ادارة اقتصادية ومالية حديثة تساهم في اطلاق النمو الاقتصادي بحيث ينعكس ايجاباً على مستوى معيشة المواطنين .

٢ - تحقيق ادارة حازمة للمالية العامة تقلص العجز بترشيد الاتفاق وتحسين الواردات وتفعيل الجباية وخفض الدين العام والحفاظ على استقرار النقد .

وتضع الحكومة على هذا الاساس مشروع الموازنة هذه كبداية لاتجاه يثمر في المدى المنظور خطة اقتصادية يجري الاعداد لها في ظل اصلاح مالي رسمت الحكومة معالمه وخطاه .

تلك اهداف لا بد من حيث المبدأ من تأييدها ويبقى لنا وهذا هو الالم ان ننظر في دقيق التوصيف لمسيرتنا ومشكلاتنا.

ولكي لا نقع في وعد غير دروس فاننا نحذر اليوم ان تصبح العناوين المطروحة وليجة افق بغير مركب اقلاع.

فالزيادة والنقصان في الارقام والاحصاء هما سواء اذا كنا نجعل مقومات الزيادة ومعوقات النقصان وهذا يتطلب مكاشفة صارمة لخطئة استحقاق تتوسل الخيارات الاقتصادية وتبني خطاها وهي تدرك مدى الانفاق. لذا لا بد ان يكون لروزنامة الايام حيز من التعاطي اليومي والتعاون الانتاجي في صعيد الادارة والخيارات. ان برنامج الاصلاح «الطموح والواقعي» كما تصفه فذلكلة الموازنة يتصل بالمحاور الرئيسية الاربعة التي اشارت اليها:

- ١ - النظام الضريبي.
 - ٢ - تنظيم القطاع العام والاصلاح الاداري المؤدي الى ترشيد الانفاق.
 - ٣ - اشراك القطاع الخاص في بعض مشاريع البنية التحتية وخصخصة المرافق العامة.
 - ٤ - اعادة هيكلة الدين العام وتحسين ادارته عبر انشاء وحدة في وزارة المالية تتولى ادارة الدين العام.
- من الطبيعي ان هذه العناوين التي استدعاهما بدهاء العجز في الموازنة تستدعى هي الاخرى عناوين الحلول. فهل حين يفشل القطاع العام في نتائجه يصبح القطاع الخاص هو الحل؟ وهل حين يتعاطم الدين العام لكثرة الاستدانة والعجز عن ادارته يصبح الحل في اعتماد الخصخصة؟
- تلك حلول استجابت لمنطق العصر الحديث في نماذجه المقتبسة من مختلف الدول ولذا بدت تحليلات الاصلاح المالي الذي اعدته الحكومة تميحنا مقارنة بين النسب التي تفاوتت بين الدول المزدهرة اقتصاديا وتلك المتخلفة في تراتب احصائي يضعنا في مختلف الاحصائيات في مؤخرة الصفوف.
- هكذا نحن اذن امام مقارنات غير متفائلة تحاكم اداء الماضي وهي تحتكم لمجتمع مختلف ونموذج مختلف من مقدماته وهو لذلك مختلف في نتائجه والمقارنة بين واقعنا وذلك الواقع تكتفه مخاطر التشخيص تفاؤلا او تشاؤما.
- لا اريد ان ادخل في مناقشة علمية استفاض بها الكثير من الزملاء وانا اؤيد الكثير مما قالوه في هذا الاطار وحتى لا نطيل.

لكن تلك الاوراق المليئة بالاحصاء والتي تدين سياسة الماضي في نتائجها المفضية الى الركود العام وثقل الدين واعباء استحقاقه تطرح عناوين الخروج من الازمة لها حيزها في بنية الراسمال الاجتماعي الناظم لحركة الحياة اليومية اذ بدون ذلك تصبح المؤشرات الاحصائية بغير صعيد من الموضوعية.

فكلمة تشخيص لا تحدد اطار الداء بل بنية المريض والاشتركاكات التي تتداعى حول المرض، وبقدر ما تضمن

تقرير الاصلاح المالي من دقة وجهه فانه قد اغفل المناخ الذي لا بد منه لفعالية الطاقة الاجتماعية.

بمعنى اخر اغفل بنية المريض، وهكذا يصبح التشخيص عملا احصائيا مجردا ومحايذا.

لقد قرأت تقرير الاصلاح المالي والذي انتسب الى خطاه كافة بنود الموازنة خصوصا في مجال توسيع حقل الواردات لكن لمسات الاختصاصي لا تكفي في اطار برنامج مستقبلي اذا لم يصاحبها صعيد وطني يستجيب لتطلعاتها في تضحية يتطلبها جهد الطريق.

لقد استمعت في هذه القاعة الى مناقشات اساسية تعبر عن اهمية التعاطي الحكومي مع مكونات النمو اكثر من مدونات الاحصاءات المقارنة.

لكن الاهمية الكبرى هي في عمق الرابط الاساسي الذي يوفر الثقة بالحكم والاقناع بالمبادرة وتفعيل معطيات النمو الكامنة في الطاقة الاجتماعية استنادا الى المدى الاقتصادي الفاعل.

فالعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا لا بد ان تستعيد تاريخيتها في وحدة الاقتصاد لتصبح تكاليف الانتاج واحدة والسوق واحدة. ليصبح كما قال الزميل، من يريد ان يقضي «الويك اند» في لبنان كمن يريد ان يقضي «الويك اند» في سوريا مثالا. اضافة الى الاهتمام بوسائل هذا النمو وبالخصوص وسائل النقل الجوي والبري ومطار رينيه معوض ومطار رياق وربط سكك الحديد بسوريا سواء في شمال لبنان او في البقاع يوفر للبقاع ازدهار كبيرا. وقد كنت مهتما بصورة اساسية بهذا الاطار في اعادة تاهيل شبكة سكك الحديد في البقاع وفي محطة رياق وصولا الى دمشق ربطا بحمص ايضا.

وهذا يفعل المنطقة بصورة اساسية ويعيد الازدهار الى منطقة الهرمل بالامس كان هناك اجتماع من اجل تفعيلها عبر بعض الصداقات التي تاتي من الخارج فيما نحن نعيش بامكانيات يمكن تطويرها في هذا الاطار. فالاقتصادي لا بد ان يكون رجل سياسة اذا ما تولى مسؤولية تسير الدولة اذ عليه وهو يحمل الة الحساب ان يضمن الية الاداء الاجتماعي اعني ان يدرك قواعد توظيف الطاقة الاجتماعية.

ان لدينا مثالا بسيطا اضر به تاريخنا في طرابلس هو جر مياه نبع رشعين الى طرابلس في الثلاثينات وفي ظل الانتداب الفرنسي وهو مثال يدل على ما في روح الشعب من العطاء حين تحركة البواعث والمسؤولية المشتركة في مواجهة مستقبله.

لم يكن الذين تولوا ادارة العمل علماء اقتصاد لكنهم في حضورهم الاجتماعي كانوا خبراء سياسة في مفهومها القيادي.

لقد تداعى وجهاء المدينة ذلك الزمن في الثلاثينات وبغير تدخل حكومي لتأسيس شركة تقوم بجر المياه الى المدينة عن طريق الاشتراك والمساهمة في بيع الامتار لتأمين نفقات الجر وهكذا تراحم القادرون وكل باستطاعته لشراء امتار المياه لاغراض التمويل وليس لاغراض الحاجة.

فهذه مباداة «خصخصة» بنيت على راس مال اجتماعي لحمته المناخ الوطني وحينما اصبحت هذه المصلحة

جزء من القطاع العام كانت قد اوضحت تغييرا عن تاريخ جيل ومصادقية قيادات لا تزال في الذاكرة رغم محاولات طمسها والامر كذلك في كهرباء قاديشا.

فان عندنا شخصية في طرابلس في الثلاثينات هو الدكتور عبد اللطيف اليسار الذي قام بهذا العمل . له اسم طويل وعريض في الشارع في طرابلس الذي يسمونه شارع (المتين) لكن اذا دخلت الى طرابلس يقولون لك هذا شارع (المتين) ولا يقولون هذا شارع عبد اللطيف اليسار، هذا مثل .

فالموضوع انه عندنا قيادات، ودائما في كل مرحلة وكل زمان لا بد من قيادات سياسية تقود دون حسابات احصائية من اجل ان تاتي الحسابات الاحصائية بعد ذلك وتفعل الامور .

نحن نحتاج بهذا المنعطف الذي تحدث عنه وزير المالية نحتاج الى منعطف يدخل في اطار الروحية الشعبية والروحية الوطنية والمناخ الوطني لنستعيد النمو في لبنان .

واذا كان لهذا المثل من دلالة فان النماذج المستمدة من الاطار العالمي في خياراته تسيير الدولة لا تسبق البواعث الاجتماعية بل انها تاتي نتيجة لها والحكومات السابقة أوغلت في الحديث عن الاصلاح الاداري واستعانت بالخبرات الدولية ولدينا من التقارير التي اعدتها وزارة الاصلاح في عهد الوزير انور الخليل ثم الوزير بشارة مرهج ما يملأ المكاتب لكن ذلك كله قد بقى في حظيرة الرؤية التي افتقدت شراعتها في محيط البنية الادارية .

فمشكلة المياه التي تعاني منها مدينة طرابلس اليوم رغم المشروع الجديد ومع ذلك في ترهل بنية مصلحة المياه وافتقاد تنظيم الشبكة رغم توفر مصادر المياه لا يدخل في حساب الرقم او التكنولوجيا فحسب بل يدخل ايضا في حساب المشكلات الاساسية الناشئة عن الربط الموضوعي بين اداء الحكم وتوظيف راس المال الاجتماعي والذي هو اليوم الهدر الاكبر في اداء الدولة .

وانني اليوم وبكل احترام وتقدير لرئيس الحكومة الذي يعبر عن مصداقية مطلقة والوزراء الاصدقاء، وبعد سبعة اشهر، اشعر بان الحكومة لم تقدم شيئا في هذا السبيل فلاشارات الواردة في فدلكة الموازنة من توسيع قاعدة الضرائب والتخفيف عن ذوي الدخل المحدود وتظل مجرد وعود لها مثيلاتها في البيانات الوزارية في الحكومات السابقة لانها تفتقد الشروط الموضوعية في ارض الواقع .

ففي ظل ركود اقتصادي يشمل القطاعات كلها، فالقرارات الضريبية وكما تحدث الكثير من الزملاء وانا وافقهم على ذلك لا تصنع النمو لانها نتيجته وهي في اساسها سياسة تفعيل الاقتصاد .

ففي ظل اتجاه الخطة نحو سياسة خصخصة القطاع العام بدافع التقشف او منع الهدر او التراخي الوظيفي فان الهدر والتقشف ليسا رقما نختصره في ساعة العسرة او تحاسب عليه انما هي ميزان فعالية في كل خطوة نزن عبرها النتائج فالهدر ممنوع في عسرنا ويسرنا لكن التقشف موضوع خطة واعدة في مدارج الرخاء الوطني والا يصبح هو الاخر هدرًا للطاقة في غير موضعها .

لذا فان الامر يتطلب نظرة جديدة لدور الدولة يضع المؤشرات الاحصائية المالية في مرمى الخيار المستقبلي للاقتصاد والانتاج. وانني في هذا الجانب اؤيد الكثير مما اورده الزميل نسيب لحود.

واذا كانت الحكومة تريد ان تخرج فعلا من ادارة الواقع الى بناء التوقع الفاعل في مستقبل البلاد فان اداءها السياسي منذ اول لحظة قد سار عكس الاتجاه حين اعتمد على بيارق الملفات اكثر من بوارق التوجهات.

ان ميزانية الاشهر السبعة الماضية قد اورثت مناخا ضاغطا على الحياة السياسية والادارية، فالسلطة التنفيذية شغلتها «المصادر الوزارية» عن اهم مسؤولياتها في تجميع الطاقات وترسيخ حضور الدولة في كل صعيد.

اما السلطة القضائية المستقلة فهي اليوم في ظل قانون رفع الحصانة تتداخل فيها الكثير من الاعتبارات فالسلطة القضائية مستقلة بالقانون نعم والقانون هو الذي ينظم مراتبها وتراتبها فلا يمكن لشان من اختصاص المجلس شورى الدولة او القضاء المدني ان يصبح من اختصاص القضاء الجزائي.

ان تعبير فتح الملفات هو بحد ذاته تعبير سياسي، فالقضاء لا يستاذن في استغلاله الدستوري في اي عهد وفي اي مناخ، لكن قناعات القضاة ليست ملكهم وحدهم بل هي ملك الراي العام والمنطق وكلنا نعلم ان القانون يفرض على القاضي وهذا ما تعلمناه في المدارس ان يعلل قراره حكما او ادانة او ظنا او ادعاء امام الجمهور وامام الناس وبخط مكتوب فذلك ليكون على مرأى من المراقبة والوضوح.

انني لا اريد ان اتحدث عن مشكلة مخالفات الاملاك البحرية ومرفا بيروت في تفاصيلهما فذلك ما اودعته دولة رئيس المجلس النيابي ودولة رئيس مجلس الوزراء ورئيس لجنة الادارة والعدل ومعالي وزير العدل.

وفذلك الموازنة بين ايديكم وعدت بقانون حل مشكلة حقوق الدولة في تلك المخالفات بعد ان سحبت الحكومة القانون الذي احالته الحكومات السابقة.

فلماذا اذا تصبح قضية الاجازات الصادرة عن وزارة الاشغال العامة والنقل والتي ابطلت بالمادة ٣٨ من موازنة ١٩٩٠، موضوع ملفات يحاسب عليها موظفون لمجرد نص في ملحق رقم ٩ لا علاقة له في هذا الموضوع وقد شرحت ذلك مفصلا امام المراجع المختصة.

وانا بكل حال مع رجال البيئة اذرف الدمع على شاطئ جميل اسس لذكريات جبلي واجيال سابقة وقد كتبت في ذلك مقالا نشرته احدى الصحف منذ اكثر من عام، ولي من المواقف الحازمة في شاطئ جبيل ونهر الكلب ونهر ابراهيم ما استحق تنويه اهل البيئة.

انني اطلب من معالي وزير العدلية ولديه سائر معطيات ما قدمناه ان يدلي بالموقف الملائم فهذه مسؤولية في الاسراف والتوجيه وان تحدد الحكومة بالنسبة لسائر موظفيها ان تحدد موقفا من ادعائها عليهم اما القضاء فهذه نقطة تتصل باداء الحكومة وبرؤيتها. هذا بما يتعلق بماضي الحكومات السابقة.

فالقضاء يخيف المريب لكنه لا يورث الريبة والمرارة، ولكي نمهد لورشة اقلاع جديدة ولحكم تؤيده والحكومة

نريد دائما ان نؤيدها لا بد ان تستقيم الحياة السياسية في اطار من الثقة وتعاون الماضي والحاضر عبر زمالة العمل الوطني .

فعهد فخامة الرئيس اميل لحود هو مسؤوليتنا جميعا هو عهد القانون والانفتاح والتعاون المثمر واملي كبير في مصداقية وزير العدل جوزف شاوول ودولة الرئيس سليم الحص .

دولة الرئيس ، انني اذ اصوت لصالح الموازنة من اجل تمكين الحكومة من القيام بمسؤولياتها لا اخفي قلق اباء طرابلس والشمال عموما من ضعف الاهتمام الحكومي في الاطار الانمائي .

فالاحصائيات التي اوردها برنامج الاصلاح المالي يعترف بان شمال لبنان هو الاشد فقرا والاقبل اهتماما به من قبل الدولة ومن سائر المناطق ، فطرابلس تعاني رغم وفر المصادر نقصا وشحا في المياه في مناطق ابي سمراء والقبة والتبانة اي المناطق الاكثر كثافة ، ناهيك عن افتقاد برامج توفير مقاعد في المناطق الشعبية للتعليم الابتدائي ومعالي الوزير عبيد يعرف هذه الموضوعات تماما بالنسبة لمنطقة باب التبانة والقبة وسواها .

اما النفايات والبيئة فتلك مشكلة يومية ، فطرابلس التي كانت فيحاء بزهر الليمون اصبحت اليوم رهينة ما يفوح عليها من التلوث والرائحة تحملها رياح الاهمال . وشكرا .

الرئيس : الكلمة للزميل نقولا فتوش

نقولا فتوش : دولة الرئيس ،

ان جلسة مناقشة الموازنة واقرارها ، هي تماما كجلسات الثقة . فالمسالة من الناحية العلمية والفلسفية ، مسألة علاقات اكثر مما هي مسألة تسوية كلمات بارقام .

والثقة بالحكومة ليست في تعداد الاصوات ، بقدر ما هي في ارتباط السلطة بالتنفيذ وطوعية المواطن في الطاعة للسلطة عبر القوانين النافذة .

دعونا اولا نعبر عن ثقتنا بفخامة العماد اميل لحود ، رمز وحدة السلطات وتآلفها وانطلاقها في حركية التقدم والتطور المنشودين على كافة الصعد ، وهي الثقة التي تتنامى لتبلغ درجة الايمان ، وتتراقى لتبلغ درجة المحبة ، وتتفاعل لتبلغ درجة الرجاء .

من هذا البدء الواثق الذي يحدد نوعية العلاقة ، دعونا يا دولة الرئيس الى مناقشة الموازنة عبر المحاور التالية : المحور الاول هو المستقبل ، والمحور الثاني هو الثقافة والمحور الثالث هو البجوحة ، والمحور الرابع هو القضاء ، وعبر محور خامس وسادس تبين وتنجلي بقية المحاور .

ان دينامية الاتجاه نحو المستقبل ، لا تحددها خطب وكلمات شعرية ، مع احترامنا للخطب التي تحدد الاتجاهات ، وللشعر الذي يستجلي الرؤى والاهداف .

اما الدينامية فهي مسألة موقوفة على ارادة وارقام .

فنحن نريد فنفع ، ونضع الرقم فتنجلي مسيرة الايام ،

ان طبيعة الكثير من الارقام الواردة في هذه الصفحات، تستنطق المستقبل بل هي مرتدة الى الماضي. لقد وقعنا نحن بين «شاقوفين» اذا صح التعبير، فلا يجوز من ناحية اهمال الرقم الماضوي، كما لا يجوز من ناحية ثانية اهماله في ما يتعلق بامور المستقبل. فالدنيا لا ترجع الى الوراء، كما انها لا يجوز ان تبقى واقفة فلا تتقدم. وفي الموازنة، امثلة كثيرة على ذلك.

اما المحور الثاني، الذي تقدم به لهذا العرض، فهو المحور الثقافي.

فالثقافة، لا احصرها هنا بشؤونها مع وزارة الثقافة، بل بالشؤون التي تشمل نواحي التربية والتعليم والمناهج والفنون والانشطة الرياضية والتقنية، والابحاث والسياحة. وما يهمني في هذا المحور هو ايضا نوعية العلاقات. لقد ان لنا ان نثق بالثقافة، وبكل عناصرها، اذا اردنا للبنان نهضة وقياما من عزلة ووقفا في ازمة الناس المعاصرة والمتقدمة. وما علينا الا ان نثق ويعني ذلك، ان نعطي الفرصة للبشر، لا للارقام والحجز. والامثلة في هذا الصدد سنوردها في امكتتها من هذا البحث.

والمحور الثالث هو البجوحة. عندها يكون الانسان الراقي، لان الانسان الخائف هو عالة على مجتمعه. الم يقل الامام علي عليه السلام من ان الجوع امهر الطباخين.

المحور الرابع: هو القضاء، لن ادخل في الحديث عن فصل السلطات لكن صدرت في المرحلة الاخيرة احكام لا يمكن ان نمر عليها مرور الكرام. احكام تعرضت لمؤسسة مجلس النواب تعرضت لمؤسسة مجلس الوزراء لذا فالساكت عن الحق شيطان اخرس.

انا ساتناول في مناقشتي النقطة هذه ليس دفاعا عن احد انا اعرف انني احب سقراط لكن الحقيقة احب الي. اتوقف عند الحكم الذي صدر في قضية الوزير برصوميان وانا لا ادافع عن احد فالقضية تدافع عن نفسها. اما في القانون فدعوني الى مقطع من هذا الكلام اورده كما قالت محكمة التمييز بحرفتيه:

«وحيث ان هذا القول لا يتعارض مع مبدا فصل السلطات، وبالتالي لا يؤدي الى طغيان السلطة القضائية على السلطات التنفيذية كون الدستور يعطي مجلس النواب بالافضلية الحق في مباشرة الدعوى العامة وفقا للمادة ٧٠ منه.

ولكنه اي الدستور لا يحصر ذلك بالمجلس ما لم يستعمل المجلس هذا الحق ويباشره، فان العدالة تقضي بقيام النيابة العامة باستعمال هذا الحق وليس في ذلك تعارض مع مبدا فصل السلطات.

«وحيث ان مجلس النواب لم يستعمل في الدعوى الحاضرة الحق المعطى له»

يعطينا القضاء وتعطينا السلطة القضائية درسا في الواجبات مجلس يراسه دولة الرئيس بري قدم وما يزال يقدم بدل ان يستحق التهنئة يصار الى ان هذا المجلس قصر في القيام بواجباته. من هنا كانت مداخلتي هذه لادلي بالنقاط القانونية التي تحافظ على المؤسسة الكبيرة التي هي ام المؤسسات اعني مجلس النواب الذي يراسه كبير في هذا البلد وهو الرئيس بري.

يقول الحكم «حيث ان مجلس النواب لم يستعمل في الدعوى الحاضرة الحق المعطى له بموجب المادة ٧٠». دولة الرئيس، الحكم بحد ذاته اكد ان الصلاحية هي للمجلس النيابي حتى محكمة التمييز قالت وبصورة مطلقة وقاطعة بان الصلاحية تعود لمجلس النواب.

دعونا الى تسلسل المواد.

المادة ٢٨ من الدستور: تقول

«يجوز الجمع بين النيابة والوزارة»

اذا، الحصانة النيابية تتعلق بالنظام العام. ومن يكون نائبا ووزيرا يكون لديه مؤسستان احدهما مؤسسة الحصانة التي ينالها كنائب، لان النص الدستوري يقول: يجوز الجمع بين النيابة والوزارة». المادة ٦٦ من الدستور: ويتحمل الوزراء اجماليا تجاه مجلس النواب تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملون افرادياً تبعة افعالهم الشخصية».

وبما ان المقصود بتحمل الافعال الشخصية امام مجلس النواب هي الافعال المناطة بالوزير في ادارة مصالح الدولة في الامور العائدة الى ادارته وبما خص به تحت طائلة حجب الثقة وفقا للمادة ٣٧ من الدستور او محاكمته وفقا للاصول المنصوص عنها في قانون اصول محاكمة الرؤساء والوزراء.

المادة ٧٠: «لمجلس النواب ان يتهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى او باخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ولا يجوز ان يصدر قرار الاتهام الا بغالبية الثلثين من مجموع اعضاء المجلس. ويحدد قانون خاص شروط مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء الحقوقية».

وهذا يعني انه قد حدد المسؤولية الجزائية كما سنرى الان، وحصرها بمحاكمة المجلس الاعلى، وعندما يقول انه سيصدر قانون يحدد المسؤولية الحقوقية فهذا يعني المسؤولية المدنية، ان المسؤولية الجزائية موجودة، والا لم يكن الدستور ليقول «سيصدر قانون يحدد المسؤولية الحقوقية» ولا يجوز في الدستور ان يكون هناك خفة في التفسير، «يحاكم النص اتى مطلقا والمطلق يؤخذ على اطلاقه».

هذا ما ورد في المادة ٧١/ التي تقول:

المادة ٧١: «يحاكم رئيس مجلس الوزراء والوزير المتهم امام المجلس الاعلى»

اما بالنسبة لاصول محاكمة رئيس الوزراء والوزراء، فقد حددت هذه الاصول في المادة ١٨ من قانون المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء في ٢٤/٧/١٩٩٠ ونشر في الجريدة الرسمية في ١٩/٨/١٩٩٠.

وبما ان الدستور اللبناني والاصول المتبعة في هذا الخصوص، وهي مماثلة تماما كما هو العمل عليه في الدستور الفرنسي لذلك نرى من المفيد ان نشير الى ان قرارات حديثة صادرة سنة ١٩٩٥ وموجودة في مؤلف

حديث صادر سنة ١٩٩٨، يعني انه جديد. هذا المؤلف الجديد للعلامة Hugues portelli

Hugues portelli - 2ème édition 1998 - Dalloz - Droit Constitutionnel - p 160 N 252

«La responsabilité individuelle du ministre est d'abord d'ordre comptable dans la mesure où il est ordonnateur des dépenses de son ministère. En cas d'ingérence dans la gestion de ces derniers publics, la cour des comptes peut déclarer le ministre comptable de fait...

«Par ailleurs, le ministre est responsable pénalement des actes accomplis dans l'exercice de ses fonctions, si ces actes sont qualifiés de crimes ou délits au moment où ils ont été commis (art. 68 al. 1 C.. Il est jugé dans ce cas par la Cour de justice de la République.

المحكمة العليا في فرنسا لمحكمة الرؤساء والوزراء اصدرت حكما قالت فيه:

Les juridictions de droit commun sont

«Compétentes lorsque les faits poursuivis sont sans rapport avec la fonction ministérielle (Cass. Crim. 27 juin 1995, Alain Carignon).

وهذا يعني ان القضاء العادي صالح فقط عندما تكون الافعال المتبعة لا علاقة لها بالاداء الحكومي وهذا حكم «طازج» صادر عن محكمة التمييز الفرنسية سنة ١٩٩٥.

هذه قصة «Alain carignon» هذا الحكم قال: عندما يخرج الوزير عن نطاق عمله الوزاري فانه يذهب الى القضاء العادي. واما أي شيء يفعله وهو ضمن عمله الوزاري فانه يبقى من صلاحية:

«Le cour de la justice de la republique»

ويكمل Hugues portelli فيقول:

«Ces dispositions sont récentes et consécutives au scandale

«du sang contaminé jusqu'à la révision constitutionnelle de juillet 1995

وكلنا نعلم انه في فرنسا وفي ايام الرئيس مitteran، جرى تعديل للدستور عام ١٩٩٣.

«c'était la Haute cour de justice, compétent également pour juger de la haute trahison du chef de L 'Etat qui était saisi à la suite de la mise en accusation du ministre votée en termes identiques et à la majorité absolue par les deux Chambres. Outre L'inégalité devant la loi, cette procédure n'aboutissait jamais..

اذا محكمة التمييز الفرنسية، المحكمة العليا جاءت واضحة باحكام خبرها لم يجب بعد. ونكمل فنقول بان المادة /٢١/ وعادة عندما نفسر قانونا، نفسره على ضوء الاصول. فعندما نتكلم بالقضايا المدنية والتجارية وغيرها... فهذا يعني انه يجب اتباع اصول المحاكمات المدنية.

في العقد بحد ذاته او العمل اذا كان مدنيا تطبق عليه الاصول المدنية. واذا كان جزائيا تطبق عليه الاصول الجزائية، او اداريا وفقا لاحكام المادة ٦١ و ٦٥ من نظام مجلس شورى الدولة يجب تطبيق اختصاص القضاء الاداري.

ماذا قالت المادة ٢١ من قانون اصول محاكمات الرؤساء والوزراء:

يعتبر كل ما يتعلق بطلب الاتهام سرىا (mise) اي on accusation انه لا يوجد قرار اتهامي الا في الجناية ولا

يوجد قرار ظني الا في الجنحة. فلا نستطيع القول بوجود قرار اتهام في قضية مدنية.

«يعتبر كل ما يتعلق بطلب الاتهام سرى» ويحظر نشره تحت طائلة الاحكام المنصوص عنها في القوانين المرعية الاجراء، ترفع السرية اذا اقر المجلس النيابي الاقتراح واصدر قرار الاتهام»

ولهذا السبب فان كل محاكمة علنية يوجد فيها مخالفة لقانون اصول محاكمة الوزراء والرؤساء

انا لا اقول ذلك يا دولة الرئيس من باب الكلام. لانني سأرجو من دولتكم فيما بعد، وبعد ان نبين النقاط القانونية. ان يصار الى عقد جلسة بعد هذه الجلسة لانه من غير المسموح ان يصار الى التصويت الا على بنود الموازنة عملاً باحكام القانون. انما القضية تستوجب تدخلاً سريعاً واضحاً بعد ثمانية اشهر.

مما يعني ان الملاحقة امام المجلس الاعلى هو ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة ٣٥ التي تنص على ما حرفيته: «تتضمن الاحالة الى المجلس الاعلى نص قرار الاتهام الذي اتخذته المجلس النيابي وملف التحقيق».

فقرار الاتهام لا يصدر ولا يسمى الا في الجنائية. وهذا ما يؤكد ان الملاحقة امام المجلس الاعلى هي جزائية اي انه لا يوجد في الصلاحية «مين سبق شم الحبق يا دولة الرئيس» اي انه لا توجد مسألة ان المجلس لم يتصد للامر فاتصدى له انا. لا يا دولة الرئيس فاما ان تكون هناك صلاحية واما ان لا تكون بدليل المادة ٤٢ من قانون محاكمة الرؤساء التي تقول:

«باستثناء خرق الدستور والخيانة العظمى والاخلال بالواجبات المترتبة على رئيس الحكومة والوزير، يكون المجلس الاعلى مقيداً بالقانون في وصف الجنايات والجنح وفي العقوبات الممكن فرضها ويحق له تعديل الوصف القانوني الوارد في قرار الاتهام».

ماذا تريد اكثر من هذه الصراحة الواردة في نص كهذا على ان الملاحقة الجزائية محصورة امام المجلس الاعلى وامام المجلس النيابي.

نص صريح واضح بان الملاحقة أمام المجلس الاعلى هي ملاحقة جزائية.

المادة ٣٩ اكدت ان الاصول المتبعة هي اصول المحاكمات لدى محكمة الجنايات وهذا ما قالته بالحرف الواحد:

«المحاكمة لدى المجلس علنية الا اذا قرر المجلس سريتها، وتتبع فيها اصول المحاكمات لدى محكمة الجنايات مع مراعاة احكام هذا القانون والاحكام المبينة فيه، ويبقى المتهم طليقاً حتى صدور القرار النهائي».

لا يجوز توقيفه سيقاً طليقاً حتى صدور القرار النهائي وليس القرار الاتهامي. وانا كما قال تشيكوف اصور هذه القصص واوضحها بالشكل التي هي تحمل بذاتها عملية التوضيح.

المادة ٤٥: «لا تقبل قرارات المجلس الاعلى الاستئناف، ولا التمييز غير انها تقبل اعادة المحاكمة وفقاً لاصول قانون المحاكمات الجزائية».

لا يوجد ما هو اكثر صراحة من هذا النص، ان تطبيق اصول المحاكمات الجزائية يكون امام المجلس الاعلى.

المادة ٤٦: «تطبق امام المجلس الاعلى الاصول المتعلقة بمحاكمة المتهم الفار من وجه العدالة». انتم تعرفون يا دولة الرئيس انه لا يمكن ان يصار الى القول عن متهم فار الا في الجناية وتطبق قرارات المهمل والاصول المتبعة.

المادة ٤٧: وهنا نصل الى الذروة في عملية التوضيح.

تقول هذه المادة: «التعويض الناجم عن الجرائم هو من صلاحية المحاكم العادية».

عندما تقول المادة ٤٧ ان التعويض عن الجرائم هو من صلاحية المحاكم العادية فهذا يعني انها لو كانت تعتبر ان الجرم الجزائي من صلاحية القضاء العادي كما قالت محكمة التمييز لما جاءت المادة ٤٧ لتقول: انه بعد صدور الحكم عن المجلس الاعلى الذي يحاكم الانسان المتهم، بعدها يتم الذهاب للقضاء العادي للمطالبة بالعدل والضرر.

بهذا التفريق يكون كل قول بصلاحية القضاء العادي لمحاكمة رئيس الوزراء والوزير المتهم هو قول مخالف للقانون ويشكل خطأ جسيماً من قبل القضاء، عملاً بأحكام المادة ٧٤١/ من قانون اصول المحاكمات المدنية التي تنص على مداعة الدولة بشأن المسؤولية الناجمة عن اعمال القضاة العدليين.

اكثر من ذلك، ممنوع على القضاء العادي يا دولة الرئيس ايها السادة الزملاء مراقبة دستورية القوانين او تفسيرها باي شكل عملاً بأحكام المادة ١٨ من القانون رقم ٢٥٠ الصادر في ١٤ تموز ١٩٩٣ (انشاء المجلس الدستوري) التي نص على ما حرفيته:

المادة ١٨: «يتولى المجلس الدستوري الرقابة على دستورية القوانين وسائر النصوص التي لها قوة القانون».

خلافاً لاي نص مغاير لا يجوز لاي مرجع قضائي ان يقوم بهذه الرقابة مباشرة عن طريق الطعن او بصورة غير مباشرة عن طريق الدفع بمخالفة الدستور او مخالفة مبدأ تسلسل القواعد والاختصاص».

هذا ووثيقة الطائف قالت بان تفسير القوانين الدستورية تعود للمجلس الدستوري ولكن عند صياغة الدستور اسقطت صلاحية المجلس الدستوري بتفسير النصوص الدستورية وبقي للمجلس النيابي وحدة حق تفسير القوانين الدستورية.

لا يحق لاحد ان يفسر، لان المشرع لم يرد ذلك وقد جاء في وثيقة الطائف، ان الذي سيفسر ويراقب القوانين الدستورية هو المجلس الدستوري، عندها تمت الصياغة.

وهنا اتمنى على دولة الرئيس الحسيني ان يعود في مداخلته الى هذا الموضوع هذا يعني ان كل تفسير خارج البرلمان هو تعد على صلاحية السلطة التشريعية وبالتالي يعتبر خطأ جسيماً من قبل القضاء.

السؤال هل يجوز المقارنة، نقول ان نص المادة ٧٠ من الدستور اللبناني يختلف كلياً مع مفهوم نص المادة ٦٨ من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية قبل تعديله.

كلكم تعلمون ان رئيس جمهورية فرنسا السابق فرنسوا ميتران قرر التعديل ولجأ الى تشكيل لجنة من كبار

الفقهاء برئاسة جورج فيديل «لجنة الحكماء» وطلب اليها تعديل المادتين ٦٧ و ٦٨ من الدستور الفرنسي وبالحقيقة بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٩٣ صدر قانون دستوري وعدل الفقرة الاولى من المادة ٦٨ بحيث اصبح النص الجديد بما حريفته :

اما نحن فلم يعدل عندنا، فماذا قالوا في فرنسا عام ١٩٩٣ جاء النص واضحا .

«les membres du gouvernement sont penalement responsables des actes accomplis dans l'exercice de leur fonction et qualifiés crimes et delits au moment ou ils ont commis. Ils sont jugés par la cour de justice de la republique. La cour de la republique est liée par la définition des crimes et delits, ainsi que par la détermination des peines tel qu'elles resultent de la loi.

كما ان الدكتور رباط يقول بأن الدستور اللبناني اخذ باتجاهات كل من الدستور البلجيكي والدستور المصري من حيث «حصر» حق الملاحقة بمجلس النواب .

هذا ولما كانت المادة ٦٦ من الدستور قالت بان الوزراء يتحملون افراديا تبعة افعالهم الشخصية امام المجلس النيابي يعني الافعال التي قاموا بها بمناسبة قيامهم بالوظيفة ، والاخلاق بالواجبات مهما كان نوعها ومهما كانت طبيعتها . هي من اختصاص المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

والاجتهاد اللبناني العادي قبل صدور هذه الاحكام كان واضحا . كان واضحا على يد قاض نشهد له بالعدالة هو الاستاذ احمد تقي الدين الذي كان مدعيا عاما للمالية . وهناك سوابق في قضية الوزير جوزف الهاشم ، وقضية الوزير الراحل جميل كبي .

على كل الصلاحية تتعلق بالنظام العام . ولا يمكن القول بان المجلس النيابي مختص والقضاء العادي مختص ، ومن سبق شم الحبق . ان هذا القول مخالف لاجدية احكام القانون الدستوري لانه اما هناك صلاحية او عدم صلاحية وكل ملاحقة او تفسير خارج اطار المجلس النيابي والمجلس الاعلى يشكل خطأ جسيما .

واخيرا ما نريد ان نقوله يا دولة الرئيس انه يجب ان نراعي دستور الطائف .

نحن علينا ان نبتعد عن المشاريع الفوضوية ، بعد دستور الطائف اصبح الوزير جزءا من الحكم وليس موظفا .

المادة ١٧٨ : القديمة من الدستور قالت ما حريفته :

«تتأط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفقا لاحكام هذا الدستور» .

اما المادة الجديدة ولا مجال للاجتهاد . عند وضوح النص قالت :

«تتأط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء ، وهو يتولاها وفقا لاحكام الدستور» .

عندما صار مجلس الوزراء مؤسسة فهذا يعني ان الوزير اصبح جزءا من الحكم وليس معاونا .

بدليل اننا لا نستطيع اقالة الوزير الا بنسبة الثلثين اما من قبل فقد كان بامكان رئيس الجمهورية ان يقول للوزير تفضل للخارج واحمل بيدك مكتوب استقالتك ، في الوقت الذي نقول فيه هذا الكلام نسجل التقدير الكبير

لخامة رئيس الجمهورية، عندها ومنذ فترة وجيزة قام بتطبيق احكام المادة ٥٧ من الدستور اللبناني - عندما اصدر قانونا مر على صدوره عن المجلس النيابي شهر فاعتبره نافذه حكما فنشره فالتحية الى الرجل الكبير فخامة الرئيس العماد اميل لحود. كما نريد ان نقول ملاحظته اخيرة وجوهريّة في هذا الموضوع. هو ان الدستور الجديد تضمن نصوصا واضحة يسألون دائما عن الاجتهادات. نقول: المادة ٥٦ لا مثيل لها، لا في فرنسا ولا في اي بلد من بلدان العالم.

جاء النص ان القرارات والمراسيم الي يصدرها مجلس الوزراء تعتبر نافذة حكما ووجب نشرها. هذه المادة لا مثيل لها في الدستور اللبناني.

جاءت ضمن الدستور في الطائف وضمن التوافق اللبناني لان للمجتمع اللبناني صيغة معينة فضمن التوافق جاء هذا النص: والقاعدة التي تقول

«La loi est dure mais c' est la loi»

وهنا سنقول كما قال سقراط. عندما حكم القاضي عليه وشعر باذى ففتح له الباب طالبا منه الخروج. قال سقراط: هذا غير معقول، فالناس لن يؤمنوا بي بعد ذلك.

قال له القاضي اخرج فانت تريد تغيير القوانين هذا في كتاب «بولوجي» سقراط.

فقال سقراط: «احارب هذه القوانين انما ابقى خاضعا حتى تغييرها وفقا للاصول».

واكثر من ذاك، الحكومة الجليلة المحترمة تقدمت في جلستها بتاريخ ١٩٩٩/٦/٣٠ وطالبت بتعديل اصول محاكمة الرؤساء والوزراء.

وطالما لم يعدل يبقى القانون الاول نافذا وعلينا ان نستعرضه. لذا يا دولة الرئيس ارجو منكم، ارجو من الزملاء الكرام حفاظا على المؤسسة الام ان يكون لهذا المجلس الوقفة وقد تعود الوقفات التاريخية برئاسة الاستاذ نبيه بري.

دعوني انتقل الى موضوع اخر هو الحصانة النيابية سأتطرق الى هذا الموضوع الكبير بكل محبة. كثرت في الاونة الاخيرة كلمة مصادر قضائية، انت تعرف يا دولة الرئيس يوم كنت محاميا وبارزا وممارسا. هل كنا نعرف نتيجة قرار قبل ان يصدر القاضي حكمه؟

كل قول عن وجود مصادر قضائية هو تجن على القضاء، هو القول بان القضاء يعطي الاراء المسبقة وهذا امر لا تقبله الحكومة ولا نقبله نحن ولا يقبله اي شخص اخر.

لذا رحمة بالقضاء ابعادوا كلمة المصادر عن القضاء يا دولة الرئيس.

وهناك قضية اخرى تتعلق بالحصانة النيابية صدر حكم فيما يتعلق بالزميل الذي نكن له الاحترام الاستاذ نجاح واكيم.

صدر الحكم عن محكمة التمييز. وكانهم يريدون ان يضعوا النائب في الصف قائلين له: هذه لا يحق لك ان

تحكيها، وهذه يحق لك ان تحكيها.

اقتطف لمجلسكم الموقر ما ورد في حكم محكمة التمييز انا عندما قرأته كاستاذ جامعي وقانوني بت اتساءل.
فماذا قالت محكمة التمييز:

«حيث انه استنادا الى ما تقدم فان حصانة النائب بسبب الاراء والافكار التي يبيها مدة نيابته والمنصوص عليها في المادة ٣٩ من الدستور ليست مطلقة ولا تشمل جميع الاراء والافكار التي يبيها بل ينحصر بالاراء والافكار التي تصدر عنه وتكون متصلة بعمله النيابي ومتعلقة بالمواضيع والمصالح الوطنية العامة المكلف بمعالجتها بحكم وكالته النيابية بدون تجاوز».

هذه هي وحدها دون غيرها التي تشملها حصانة المادة ٣٩ والا لما كان هناك من حاجة لوضع المادة ٤٠ من الدستور التي تجيز ملاحقة النائب جزائيا عند اقترافه الجريمة.

وتضيف محكمة التمييز قائلة: «حيث ان الحصانة النيابية المستندة الى المادة ٣٩ من الدستور تشمل الاراء والافكار التي يبيها النائب حول القضايا العامة المحددة في كل قضية باطرافها واشخاصها ومواضيعها ولا تمتد الى الاراء والافكار التي تتصل باطراف واشخاص اخرين لا علاقة لهم بتلك المواضيع. لان وكالة النائب وتمثيله الشعبي يوليان حق الرقابة بالوسائل القانونية والاصولية ولكن يفرض عليه الحرص على كرامة الاخرين وسمعتهم ممن لا دخل لهم بالمواضيع المطروحة، وهو ان لم يفعل يفقد حقه بالافادة من احكام المادة ٣٩ من الدستور».

دولة الرئيس،

الحرمة اللبنانية حددها «اوجين بيار» منذ زمن طويل بقوله:

«ان هذه الحرمة التي تحمي اعضاء المجالس النيابية لا تشكل امتيازاً انشئ لمصلحة فئة من الافراد، وانما تديبرا مرتبطا بالنظام العام، ومقررا في سبيل جعل السلطة التشريعية بعيدة عن تعديات السلطة الاجرائية عليها. من العودة الى الاصول التاريخية المناقشة مضمون المادتين ٣٩ و ٤٠ من الدستور فيبين ان الفصل الاول في نشأة حصانة ولا مسؤولية النائب يعود الى القرن السابع عشر. والاصول التاريخية للمادتين ٣٩ و ٤٠ تعود الى Bill of Rights الموضوع سنة ١٦٨٨ للحد من السلطة الملكية في بريطانيا وقد جاء في نص هذا القانون:

«ان حرية الكلام والمناقشة في المجلس لا يمكن الاعتراض عليها امام المحاكم او اي مكان اخر سوى امام المجلس نفسه».

فالحصانة المعطاة للنائب هي لحماية السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية هدف الحصانة هو منع الحكومة سيدة الملاحقة الجزائية - وزير العدلية يحرك النيابات العامة - من ان تاخذ حجة وهمية لتزج في السجن او تبعد عن البرلمان النائب المعارض.

(لطفا يراجع القانون الدستور جورج فيدل - باريس ١٩٤٩ ص ٤٠٣).

اكثر من ذلك ان نص المادة ٣٩ من الدستور اللبناني تختلف عن نص المادة ١٣ من الدستور الفرنسي ١٨٧٥.

فالمادة ٣٩ من الدستور تنص على ما حرفيته:

«لا يجوز اقامة دعوى جزائية على اي عضو من اعضاء المجلس بسبب الاراء والافكار التي يبديها مدة نيابته»
المطلق يؤخذ باطلاقه.

وتنص المادة ١٣٥ من الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٨٧٥: «لا يجوز توقيف او ملاحقة اي عضو من المجلسين اثناء دورة الانعقاد في مواد جرمية الا باذن من المجلس الذي ينتمي اليه». اي ولو خارج الانعقاد لا يستطيعون القول، انه عندما تنتهي المهلة، نحن نستطيع ان نقول لهم تفضلوا، لا فمدة الحصانة النيابية هي طوال الاربع سنوات.

هذا ومن العودة الى محاضر مناقشة الدستور في سنة ١٩٢٦ والاقوال التي تبودلت وفق محاضر جلسة المناقشة وقد جاء فيها:

- النائب يوسف الخازن: ماذا يقصد اثناء قيامه بالوظيفة؟
 - النائب شبل دموس: مثالا لو راى شركة مضررة بمصالح البلاد وقال انها مغارة لصوص فلا يجوز لها مقاضاته.
 - النائب يوسف الخازن: هل ذلك موجود في المجلس او في خارجه؟
 - مندوب الحكومة الفرنسية سوشية: المقصود مدة ولايته. ايما كان المطلوب يا دولة الرئيس توضيحا نهائيا في جلسة تخصص لهذا الامر ليبقى حقيقة المجلس سيد نفسه، وخصوصا في عهد رئاستكم.
- نصت المادة ٦٣ من الدستور على ما حرفيته:
- «للمجلس ان يضع نظامه الداخلي».

وهنا نريد ان نشير الى المداخلة المهمة التي قدمها دولة الرئيس الحسيني والتي تتضمن مراجعات من الدكتور ادمون رباط ومواقفه التي كانت حول ان الحصانة مطلقة طوال مدة الاربع سنوات هذا اجتهاد مستمر عليه المجلس النيابي، ولست ادري لماذا يتم الالتفاف عليه في هذا الوقت. هذا والمادة ٨٩ من النظام الداخلي لمجلس النواب نصت على ما حرفيته:

«مبدأ الحصانة النيابية متعلق بالانتظام العام».

والمادة ٩١ نصت على ما حرفيته:

«يقدم طلب الاذن بالملاحقة وزير العدل مرفقا بمذكرة من النائب العام لدى محكمة التمييز تشتمل على نوع الجرم وزمان ومكان ارتكابه وعلى خلاصة عن الادلة التي تستلزم اتخاذ اجراءات عاجلة».

المادة ٩٦: اكدت على انه لا احد يستطيع ان ينتزع منا الصلاحية وجاء في حرفيتها:

«يتخذ قرار رفع الحصانة بالاكثرية النسبية».

عندما يرد مثل هذا النص فلا احد يستطيع ان يرفع الحصانة عنا الا المجلس النيابي.
فالدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب جزما بشكل قاطع لا يرقى اليه اي شك من ان الحصانة هي ملك المجلس وملك النائب ولا يمكن لاحد ان يتعرض لها او يرفعها باي شكل كان.

ان ما ذهبت اليه محكمة التمييز في شان قضية الزميل الذي نحب ونحترم الاستاذ نجاح واكيم، هذا القرار يذكرنا بحكم كانه اعطانا الاساور والحلي واخذ منا الحب والمصادقية. ان محكمة التمييز خالفت احكام المادة ٣٩ التي جاء نصها مطلقا والمطلق يؤخذ على اطلاقه. ان محكمة التمييز حددت اطرا للحصانة وهذا امر لا يعود لها بل للمجلس النيابي.

اننا نحرص على احترام السلطة القضائية ونقدر معالي وزير العدل الدكتور شاوول لما يتحلى به من علم واخلاق شرط ان تبقى السلطة القضائية خاضعة هي ايضا لاحكام القانون، ومحترمة للمؤسسات، ولا سيما مؤسسة مجلس النواب مصدر السلطات الم يقل سبينوزا ان القوانين التي تلجم الافواه وتحطم الاقلام تهدم نفسها بنفسها.

يقول تولستوي: في الحكم علينا ان لا نكون كالاطفال، نفك اجزاء الساعة، ونجعل منها العوبة ثم ندهش بعد هذا، لان الساعة لا تدور.

فعندما تمس مؤسسة كمجلس النواب يعني ان كافة المؤسسات في هذا البلد في خطر. ادق هذا الناقوس لا قول ايضا، المطلوب جلسة لمناقشة هذا الامر يا دولة الرئيس.

وما يقلقني ان المحافظ السابق لمدينة بيروت اقبل أمام القضاء. اطلعت على هذا الملف من بعيد، فوجدت ان هذا الموظف النظيف نفذ مرسوما صادرا عن مجلس الوزراء والتهمة الموجهة اليه مخالفة ادارية.

اذا كانت مخالفة ادارية، فالصلاحية لأجهزة الرقابة وللأجهزة الادارية عملاً باحكام المادة ٦١ و ٦٥ ولا يجوز للقضاء الجزائي ان يتعرض لانسان في مخالفة ادارية.

النصوص صريحة واضحة ولن اعود الى التكرار. دولة الرئيس دعونا الى محور خامس نناقش فيه السياسة التي املت هذه الموازنة.

في جلسة الثقة قلت متوجها للحكومة بما حرفيته:

«انتم الخيار الاول لهذا العهد، اتمنى ان لا تصرفوا كثيرا من رصيد سيد العهد» اطرح هذا السؤال وادع الحكومة تحجب ساعة تشاء. واليوم بمحبة اصارحكم ان الحياة السياسية في لبنان هي علامة استفهام. ان المواطن قلق على المستقبل والحال ان الجمود هو المسيطر وهنا اريد ان اذكر بما قاله السيد المسيح:

«من يضع يده على المحراث ويستمر في النظر الى الخلف لا يستحقني».

عندما كنا في الوزارة السابقة اقترحنا وقلنا بتشريع ضمان للشيخوخة شكلت لجنة ولم يبق الا اللجنة. ماذا فعلنا بالشباب سوى الرشوة الكلامية، البلد الذي شبابه لا يعيش في علم واستقرار وضمان المستقبل،

هو بلد مستقبله على كف عفريت .

الحكومة الكريمة التي نحب يسيطر عليها الخوف والتردد، هنا اريد ان اذكر بقضية للجنرال «ماك ارثر» يوم كان مطروحا لتولي رئاسة الجمهورية في اميركا ودعي الى الاكاديمية الحربية للقاء خطبته، قال:

«عندما دخلنا الى المدرسة الحربية كنا نقول الى الذين سبقونا انهم ذاهبون الى مدرسة النسيان واليوم وانا ذاهب الى مدرسة النسيان». اقول لكم ان التردد والخوف يولد الحروب والانفجار. الخوف من الحكومة، في عدم توقعها، هذا امر مرفوض، كما انه يروى عند العرب عن الوباء، «يروى ان الوباء لقي قافلة في طريقها الى بغداد فسالة شيخ القافلة: «وفيم انت تسرع الى بغداد؟»

فقال الوباء: لاحصد الف نسمة .

فلما قفل الوباء راجعا من بغداد، لقي القافلة مرة ثانية، فقال الشيخ ساخطا:

انك خدعتني فقد حصدت الفا بدلا من الف. فقال الوباء: كلا لم احصد سوء الف نسمة، اما الخوف فهو الذي قتل البقية .

ويقول برناردشو: «الاكثر خوفا في السجن هو مدير السجن» .

بعد هذا نعود الى الموازنة، ان قانون الموازنة كما يدل عليه اسمه هو قانون للموازنة، وليس مناسبة لتمرير مشاريع وقوانين لا علاقة لها بالموازنة كما يتبين من مواد كثيرة منها تعليق العمل بالمادة ٧ من القرار ٣٣٣٩. لا يجوز ان يقدم قانون ونقول فيه علقوا نص المادة، ماذا تريد ان تطبق بـ المفروض ان نحول مشروع قانون مع الاسباب الموجبة ونقول نريد ان نعدل المادة ٧ من القرار ٣٣٣٩ لهذه الاسباب فهذا نقبل به. اما في قانون الموازنة التي لها عملية سنوية فلا يجوز ان تتضمن نصوصا، نقول لا لهذا الامر.

ايضا الملحق رقم ٩، انا لي ملاحظة عليه، فهو يجب ان يقدم بقانون خاص، لانه يتعلق بضرائب غير مباشرة على الناس. فلا يجوز ان ياتي كجزء من الموازنة.

ان الاوان لجعل وعاء الضريبة موحدا في لبنان، فان المواطن يدفع ضريبة دخل ١٢٪ وضريبة املاك مبنية ١٣٪ او ١٢٪ بالاضافة الى تصاعديتها وضريبة انتقال واكثر اذا لم يكن الوريث الاصول والفروع فاذا جمعنا هذه الضرائب في وعاء، يتبين عبء الضريبة على المواطن رغم ادعاء الحكومة ان معدلات الضرائب في العالم هي اكثر من النسب المعتمدة في لبنان بكثير.

بالاضافة الى ضياع المواطن تجاه عدة قوانين متباينة. واذا جمعنا الضرائب الثلاثة يتبين ان مجموعها ٤٣٪.

دولة الرئيس، جاء رجل الى معاوية في زمن الخلافة مع سيدنا علي (ع) فقال معاوية: يا فلان لماذا لا تكون معنا، وفلان معنا، وفلان معنا، وسمى له عددا من رجال العرب، فقال له الرجل في لهجة تليق بالذين يحترمون انفسهم: «يا معاوية، نحن لا نعرف الحق بالرجال، بل نعرف الرجال بالحق، ارفع علم الحق يتبعك اهله». يقول ميرابو: «ان جميع مشاكل السياسة تتخرج من حبة القمح».

«اقترب احدهم من امير المؤمنين وقال له: اتق الله يا عمر، فاعترضه احد الصحابة زاجرا اياه وقائلا له: اتقلها لامير المؤمنين؟»

هنا قال عمر: «دعه.. فالويل لكم اذا لم تقولوها والويل لنا اذا لم نسمعها».

يقول طاغور: «ان الزمن هو اقوى النقاد جميعا، فهو الذي يسقط الباطل ويعلي الحق».

سال احد الامراء كونفوشيوس: ما هي العناصر الثلاثة التي تراها ضرورية للحكم؟ فاجاب: كفاية من الغذاء وكفاية من الجنود وشعب واثق.

فقال الامير: هب ان هذه العوامل لم تتسن معا، فايهما يمكن الاستغناء عنه؟ فاجاب الجنود اولاً، ثم الطعام، ولكني لا انصح قط بالاستغناء عن ثقة الشعب، فبدونها لا تستطيع حكومة ان تتقدم».

دولة الرئيس، شكرا، واسمح لي في كلمة اخيرة، قديما قيل ان مذاكرة الرجال تلقيح الالباب، والمقصود بالمذاكرة هنا، ذكر ايات الذكر الحكيم، فهي تلقيح القلوب على المجالات الكريمة.

واذا قيل ايضا ان المحبة ترجو كل شيء وتثق بكل شيء وتصدق كل شيء، وهي لا تطلب لذاتها، وهي تفعل كل ذلك لأن الخير مضمون والمستقبل، لا بد ان للبشر بالسعادات وهناءات الحياة.

اننا من منطلق هذه المحبة التي نكنها للبنان وللحكومة كان علينا ان نذكر هذه الحثيات وشكرا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل خالد الضاهر

خالد الضاهر: بسم الله الرحمن الرحيم، دولة الرئيس،

لقد كرم الله تعالى الانسان وسخر له الكون، وارسل الرسل والانبياء لتحريره من العبودية والاستغلال، ولرفع الظلم عنه على كافة المستويات السياسية والاقتصادية الاجتماعية..

من هنا فاننا نؤكد اليوم، على ضرورة الالتزام بالقواعد والمفاهيم الدينية القائمة على تكريم الانسان لانسانيته، بغض النظر عن انتمائه الطائفي او السياسي او الحزبي.. والمطلوب عمل دؤوب لتوفير اجواء الحرية وضمان حقوق المواطن الاساسية في التعبير والاختيار والحفاظ على كرامته وحقوقه، مشددين على اعتماد سياسة الشفافية واقامة دولة القانون التي تم التشديد عليها في خطاب القسم وفي البيان الوزاري للحكومة العتيدة.

ان القراءة السريعة لمشروع الموازنة يظهر انها عملية قطع حساب بين الواردات والنفقات، لكن كل الدلائل تشير الى ان الواردات المتوقعة غير قابلة للتحصيل بنسبة عالية، اضافة الى كون النفقات لن تضبط عند السقف المقترح، حيث ان حجم الانفاق خارج الموازنة اكبر بكثير مما سينعكس حتما على حجم العجز الذي يتردد انه سيتجاوز الخمسين بالمائة (٥٠٪). كما ان الشكوى تتعاظم من الضرائب المحققة والمضافة والرسوم والتعريب، اضافة الى اغفال العديد من المداخل وخاصة موضوع تسوية الاملاك البحرية وغيرها، ثم ان التعثر الحاصل في عملية الاصلاح الاداري، الذي توقف امام بعض الخطوط الحمراء والمواقع المحمية مما دفع اللبنانيين جميعا الى

التساؤل: اين مشروع الاصلاح الاداري ؟ واين شعارات الشفافية ودولة القانون والمؤسسات؟ اصف ان الحريات العامة وسياسة المصادر المجهولة المعروفة ونفيها ثم تبنيها بالمضمون شكلت هموما جديدة الى جانب الهم الاقتصادي والاجتماعي. والكل ينتظر ان تنطلق الحكومة في موازنتها ورؤيتها الاقتصادية على امل ان تدفع الوضع الاقتصادي من ركوده الخطير نحو الافضل.

ان وحدة الصف الداخلي وتعزيزها لا تستوي الا بالاصلاح السياسي الذي هو المقدمة الحقيقية والفعالية لاي اصلاح، وهذا يعيدنا للحديث عن اهمية شعور اللبناني بانتمائه للبنان من خلال احساسه بحرص الحكم والحكومة على حضوره القوي في استحقاقات الوطن الكبيرة، ومن اهمها وصول ممثلين حقيقيين له الى مجلس النواب من خلال قانون انتخابي عصري مفصل على قياس الوطن لا الاشخاص.

وانطلاقا من مبدأ صون القيم والاخلاق والحريات، نطالب باعادة الاعتبار الى التعليم الديني حفاظا على اخلاق اجيالنا وابرازا لشخصيتها وهويتها والرجوع عن القرار السابق، ودعونا في هذا السياق نقولها بصراحة: المشكلة في لبنان ليست في الدين بل انها تكمن في السياسة الطائفية التي استخدمت الطوائف لمصالحها، علينا اذا ان نواجه هذه السياسة لا ان نخشى التعليم الديني في مدارسنا الرسمية والخاصة.

كما اننا نطالب وانسجما مع المراجع الدينية كلها بضبط الفلتان الاعلامي لدى بعض وسائل الاعلام ومواجهة موجة الاباحية التي تخدش الحياء وتدمر الاخلاق وهذا يستدعي من الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة والسريعة للحد من هذا الفلتان الخطير. وهنا لا بد من التاكيد على ضرورة الاسراع ايضا في فتح الملف الاعلامي ومنح التراخيص لمستحقيها.

وانسجما مع الحقوق القانونية والانسانية للمواطن على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فان الامانة تفرض علينا ان نصارحكم بوجود ازمة خانقة تطال لقمة العيش لدى اكثرية اللبنانيين، حيث الضرائب الباهظة والغلاء الفاحش والبطالة المتفشية بين شبابنا وعمالنا.

من هنا نطالب الحكومة باجراءات سريعة لتلبية حاجات الناس ويجاد فرص العمل وحماية الطاقات والكفاءات من الهجرة.

على صعيد القطاع الزراعي:

اننا نطالب بالعناية بهذا القطاع، الذي يعتمد عليه اكثر من ٤٠٪ من اللبنانيين. وهنا نسال: اين السياسة الزراعية التي تحمي الانتاج الوطني من المنافسة الاجنبية وتمنع استيراد ما يزاحم الانتاج الوطني، ونطالب بتامين البذار والاسمدة والمبيدات بالاسعار الطبيعية وحماية المزارعين من الاحتكار الذي يزيد الاسعار ضعفين او ثلاثة وهذا يستدعي اعادة النظر بالبرنامج الزراعي الحالية لتلائم مصلحة المزارع وتعديل كل الاتفاقات الظالمة التي تمت على حساب مزارعي عكار والبقاع ومزارعي البطاطا والبيوت البلاستيكية). والتعويض عليهم وعلى مزارعي التبغ والتبناك والتفاح والحمضيات ودعم زراعة القمح كزراعة بديلة ذات مردود اقتصادي واجتماعي في لبنان.

كما اننا نطالب بدعم قطاع مهم ايضا، هو قطاع صيادي الاسماك في ظل غياب اي نوع من انواع المساعدة وفي هذا المجال نطالب الحكومة بالاسراع بتطبيق مرفا الصيادين في بنين - العبدية وتوسعته ليتلاءم والدور الذي يلعبه في عكار، وهو بحاجة الى تنظيف منذ اكثر من اربعة اعوام.

- ثم اننا على صعيد الصناعة نريد سياسة تدعم الصناعة اللبنانية وتحميها من المنافسة الاجنبية مع حماية اليد العاملة اللبنانية وتوفير فرص العمل لها وزيادة كفاءتها وقدراتها.

على صعيد البيئة والمياه:

هناك حاجة ماسة الى حماية البيئة ومصادر المياه من التلوث والاهمال، ونرفع الصوت في هذا المجال لايصال المياه اللبنانية الى مدينة طرابلس العطشى التي عانت من تلوث المياه وانقطاعها منذ اشهر في بعض احيائها، ولابعد الروائح المسيئة والضارة عن طرابلس ايضا، والتي تعاني منذ اشهر سواء على صعيد التلوث ومياه الشفة، او على صعيد احراق النفايات قرب احيائها ومناطقها.

- هناك مشكلة كبيرة في عكار والضنية والمنية هي مشكلة البناء، حيث المعاناة كبيرة والناس غير قادرين على دفع المتوجبات لبناء البيوت حيث المشكلات التنظيمية والادارية لا حصر لها والناس هناك في ضائقة، لم يعد باستطاعة الكثيرين منهم، ان يبنوا مسكنا لاولادهم يقيهم الحر والبرد لذلك نطالب بالسماح بالبناء في المناطق النائية بناء على موافقة البلدية عندما تجد ذلك لا يضر بالغير مع اخذ رسوم لصالح البلدية تراعي اوضاع تلك المناطق.

على صعيد التربية والتعليم

لا يخفي على احد ما يعانيه التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية من حرمان ومن حاجة الى التطوير والعناية. فالمنهجية التي اسموها جديدة وهي فاشلة فشلا ذريعا وخاصة بالنسبة للمدارس الرسمية والمناطق النائية وهي متخلفة بالمفهوم العالمي واسالوا رئيس مركز البحوث الدكتور نمر فريجة والخبراء في المجال التربوي عنها، ولذلك نطالب معالي الوزير بمؤتمر تربوي وطني في اسرع وقت لدراسة هذا الامر وتلافي الاخطاء والمعوقات.

نطالب الحكومة بانصاف المعلمين الثانويين، وذلك عبر اعادة حقوقهم التي سلبت منهم من خلال سلسلة الرتب والرواتب من ١٩٩٦/١/١ وحقوقهم هي قديمة وليست مستجدة، لذلك رحمة بالمعلمين وبالطلاب نطالب بانصافهم باسرع وقت.

وامام زيادة عدد الطلاب في المدارس الرسمية نطالب ايضا بتثبيت المعلمين المتعاقدين وفتح دور المعلمين لتأمين المعلمين للمدارس حيث هناك حاجة ملحة امام النقص الكبير في عددهم في المناطق النائية.

ناهيك عن الحاجة الى الابنية المدرسية لكثير من المناطق. كذلك نطالب بتأمين الابنية المدرسية لكثير من المناطق التي ينقصها البناء المدرسي، ونطالب ايضا بالاسراع في تأمين الفروقات لموظفي القطاع العام والمتقاعدين

المستحقة لهم من ١/١/١٩٩٦، وكذلك مراعاة ظروف المتقاعدين والاسراع بتطبيق ضمان الشيوخوخة الذي يحتاج اليه شيوخنا وكبراء السن في بلادنا.

معاناة المواطنين في عكار والمنية:

لا يخفى على احد ما يعانيه المواطنون في عكار والمنية بسبب التأخير في انجاز اوتوستراد المنية حيث تتضرر المحلات اضرارا فادحة اضافة الى ازمة السير الخائقة عليه. وهناك معوقات بسيطة، المتلزم طلب من الوزارة ازالة بعض الاعمدة عن الاوتوستراد، والاعمدة ما تزال حتى الان في مكانها منذ اكثر من عدة اشهر وهو تقدم بطلب في هذا المجال، وفي حال استمرار التأخير وبعد المهلة القانونية فانه سيطلب الدولة بالتعويض والمواطنون يتضررون في هذا المجال.

وفي عكار يعاني المواطنون في سراي حلبا في قلم النفوس ودائرة الاحوال الشخصية، حيث التدافع والتزاحم، وتعطيل مصالح الناس بسبب ضخامة العبء في هذا المجال وقلة الموظفين، ورفعنا للمعانة نطالب بالاسراع بانجاز واستئجار مركز لقلم النفوس في ببنين الذي مضى على تاريخه اكثر من عشر سنوات.

في الختام ايها السادة الزملاء في ظل تسارع التطورات الاقليمية، يدخل لبنان مرحلة حاسمة من تاريخه، تتداخل فيها التحديات الخارجية مع الاستحقاقات الداخلية. . بعد ان اتضحت صورة السياسة الاسرائيلية في ظل حكومة باراك، وانكشفت سوءات دعاوى السلام الزائف التي يرفعها، مع تراجعها عن الانسحاب من لبنان وربطه بمصير العملاء، ومع تأكيد الاحتلال الصهيوني للقدس وعدم الانسحاب الكامل من الجولان ولاءاته المتعلقة بعدم ازالة المستوطنات حيث تريد ابقاء سيطرة كيان على مصادر المياه والمواقع الاستراتيجية.

كما اننا نستغرب الهرولة والتسرع باتجاه باراك حيث يجري استقباله وكان الاراضي المحتلة قد تحررت والحقوق والمقدسات قد عادت الى اهلها.

انا اذ نؤكد على اهمية ترابط المسارين اللبناني والسوري في مواجهة التحديات الصهيونية نؤكد ان خيارنا الامثل هو المقاومة والجهد حتى تحرير كامل ترابنا ومقدساتنا. وفي هذا المجال نوجه التحية الى المقاومة الباسلة وابطالها.

ونطالب الدول العربية بتحقيق التضامن العربي والتعاون فيما بينها لحل الخلافات العربية ومواجهة المشروع الصهيوني الذي يريد النيل من امتنا جميعا وشكرا لكم جميعا.

الرئيس: الكلمة للزميل صلاح حركة

صلاح حركة: دولة الرئيس،

يجب ان نعترف اولاً، بان الحكومة في وضع لا تحسد عليه، اذ ان المشكلة التي تتصدى لعلاجها، في موازنة ١٩٩٩ مشكلة معقدة وكبيرة جداً، لم تستطع الحكومات السابقة ايجاد الحلول النهائية لها، خاصة وانها وقعت في حلقة مفرغة من الاستدانة المفرطة التي رفعت خدمة الدين مما اضطرها الى الاستدانة من جديد.

دولة الرئيس، ان واقع الازمة الحالية يتخطى النظرة الضيقة التي تقول ان زيادة الضرائب وعصر النفقات كافيان لمحاربة عجز الموازنة. ذلك ان ركود الاقتصاد اللبناني ناتج عن مشاكل متعددة سياسية ومالية واقتصادية واجتماعية ولقد اصبح الكثير من الشركات والمؤسسات الخاصة غير قادر على الاستمرار. انها تفقر تدريجيا مما يضعف الانتاج ويزيد البطالة والهجرة. ان النظرة العلمية للامور تدلنا ان هناك عدة مواقع للاصلاح يجب العمل عليها بشكل متوازن ومتواز ابتداء من اصلاح مالية الدولة وانعاش الاقتصاد كي يصبح بإمكانه تحمل عبء المديونية الكبيرة التي نزرع تحتها.

وبما ان ادارة الدولة، هي المكلفة اصلا بالواردات والانفاق، فانه من الاهمية بمكان تفعيل العمل الحكومي واصلاح الادارة.

ولعل هذا من اهم البنود التي لحظها البيان الوزاري الذي نص صراحة على: «تصحيح البنية الهيكلية بما في ذلك دمج بعض الوزارات والمؤسسات والهيئات والصناديق المتماثلة وازالة الازدواجية فيما بينها الى جانب التدريب والتأهيل وتحقيق التوازن بين «الثواب والعقاب في محاربة الفساد». وفي المناسبة اذكر ما سمي في حينه بالورقة الاصلاحية التي تبنتها الحكومة السابقة وقد كانت اكثر تحديدا اذ ذكرت:

«اعادة النظر في الهيكلية العامة للدولة، باتجاه اختصار حجمها من خلال دمج الوزارات والمؤسسات العامة والمؤسسات الامنية».

لماذا نطرح هذا الموضوع الان؟ لان الموازنة المقترحة فيها بندان رئيسيان وهما:

اولا خدمة الدين وتشكل ٤٧٪ من اجمالي النفقات.

وثانيا الرواتب والاجور وتشكل ٣٧٪ من اجمالي النفقات.

لذلك ان اي حل لا يؤمن تخفيض او على الاقل تثبيت الانفاق على الرواتب والاجور ضمن الحدود الحالية اي ٢٨٢٠ مليار ليرة يصبح مشكلة بدل ان يكون حلا، ان زيادة الانفاق على القطاع العام من شأنه ان يلتهم اية واردات اضافية من الضرائب الجديدة التي تفرضها الحكومة.

واخشى ان يصبح غول القطاع العام بعجزه وتحجره وضخامته السبب الرئيسي والاول في الازمة التي نعيش.

ان الادارة المسؤولة عن تحصيل واردات الدولة مثلا لا تستطيع ان تحصل سوى جزء بسيط منها بسبب عدم تنظيمها والنقص البشري الذي تعانيه. ان اصلاحها ضروري وان ما قامت به الحكومة الى الان في موضوع الاصلاح اتسم بالارتجال والتردد وعدم الوضوح مما افقدنا اية ايجابيات كانت متوقعة. فما زلنا نسمع ان ادارة مهمة ليس عندها خبر او ليس لديها مولد كهربائي... فاذا كانت هذه الادارة سوف تكون مسؤولة عن الخصخصة. فكيف السبيل الى التخصيص؟

دولة الرئيس، لقد فتحت الحكومة ملفات الفساد وتولى القضاء بعضها والهيئات الرقابية بعضها الآخر ولكن الى الان لم اجد من يدلني الى اين اصبح مثالا التحقيق والتحقيق في موضوع مخالفات شركتي الخليوي على ما فيها من تجاوز لحدود العقد دون دفع اية بدلات اضافية هل اصبحت زيادة ٤ سنتات على دقيقة التخابر اسهل من ولوج مغارة الاستفادة من امتيازات الدولة؟ ولماذا لا ندع الاصلاح في ايدي اجهزة الرقابة اليس من الافضل اعطاء الخبز للخباز وندعه يعمل؟ اليس هذا هو عمل المؤسسات، وتفعيل دورها وتركها تلعب الدور الذي يرسمه لها القانون؟ فلندعها تعمل بحرية واستقلالية ولنحاسبها بعد ذلك على ما تفعل.

دولة الرئيس، لقد تعاون مجلس النواب مع الحكومة والى اقصى الحدود في المواضيع التي من شأنها زيادة الانفاق الاستثماري واذكر على سبيل المثال الموافقة على القروض المعقودة والتي تناهز الستمئة مليون دولار واعطاء الحكومة الحق باصدار سندات بحوالي ثمانمئة وخمسون مليون دولار لدفع المتأخرات.

ولكننا نتفاجا انه والى الان، لم يتم انزال اية مبالغ الى السوق لتحريك عجلة الاقتصاد. فهل مجلس النواب هو من يعطل عمل الحكومة؟ او هل ان من يمنعها من تحريك عجلة الاقتصاد؟ ولماذا ربط كل شيء لحين اقرار الموازنة؟ هل الحكومة عاجزة عن تناول عدة مواضيع في فترة زمنية واحدة؟ وهل ان تراكم عدة وزارات في يد وزير واحد هو السبب؟

ودعوني اعطي امثلة على الاداء الحكومي والاداري من تجربتي الخاصة:

لقد قدمت اقتراح قانون منذ حوالي ثلاثة اشهر واحاله رئيس مجلس النواب الى الحكومة لابداء الرأي والى الان لم نتلق اي جواب.

ثم قدمت سؤالا الى الحكومة منذ حوالي الشهرين والى الان لم اتلق اي جواب.

وقدمت سؤالا الى مدير عام في الدولة منذ ثلاثة اشهر والى الان لم اتلق اي جواب.

وطالبت بتنفيذ مشاريع ملحّة وغير مكلفة بخصوص تأمين مياه شرب للسكان في منطقة بعبدا وعددهم يفوق خمس الشعب اللبناني، والى الان لم يبدأ التنفيذ رغم ان رئيس الحكومة اعطى تعليماته بذلك. ان منطقنا عطشى الى مياه الشرب وهذه الحاجة ملحّة ولا نفهم اي مبرر لتأخير الحلول السريعة. اليوم وانا اكلمكم هناك احياء في وادي شحور، وفي الحدث، في عين الرمانة، في فرن الشباك في برج البراجنة في الغبيري لم تصلها مياه الشرب منذ حوالي الاسبوع. اذا كان هذا ما يحصل على صعيد التجاوب مع عضو في مجلس النواب، فماذا يمكننا ان نقول بالنسبة الى تعامل المواطنين مع الدولة والادارة؟

دولة الرئيس، انا اتكلم وكتلتي ممثلة في الحكومة، اتكلم من قبل المواولة لاحاول تصحيح الامور لكي تنجح هذه الحكومة وامل ان لا يضيق صدرها بما قلت وانا اعرف ان رئيس الحكومة كان دوما رمزا للمحاسبة والمساءلة ومن ينتصح ينجح.

دولة الرئيس، اننا نامل ان تنجح الحكومة في مجال معالجة الازمة الحالية كما نجحت في مجال عصر النفقات

والقروض الاسكانية وفتح ملف الادارة. ولكن يتبقى امامها عمل كبير وكثير.
ان اعادة لبنان سويسرا الشرق يتطلب قرارات صائبة ودينامية سريعة في اتخاذ القرار. وهذا لا يفرق بين سياسي وتكنوقراط. السياسي ينجح او يخطىء. وكذلك التكنوقراط.

ان اولى هذه القرارات ضخ السيولة في السوق وبدء الانفاق الاستثماري وتحفيز النمو. ان تصوير الازمة المالية كنتيجة لعجز الموازنة هو تبسيط غير مبرر. ان انعدام النمو وسوء الادارة والاداء وحجم القطاع العام اسباب لا تقل اهمية عن عجز الموازنة لذلك يجب المحاذرة دوما في فرض الضرائب الجديدة لانها تقتل النمو. فبدلا من تنمية مؤسسة رابحة كالريجي بتوسيع مجال عملها في تصنيع التبغ المنتج محليا على شاكلة سجائر او هباك نجد الحكومة تضاعف الضرائب والرسوم على التبغ بحيث تقل الواردات وتتعرثر المؤسسة الناجحة.
ان تفعيل الادارة وتحديثها وتبسيط معاملاتها وتسهيل علاقة المواطنين بها وتشجيع الاستثمار بكل الوسائل تؤدي الى زيادة واردات الدولة وتقليص العجز ومعالجة ازمة المديونية.

كذلك فان اعادة تنظيم وزارة المالية وتطعيمها بالمواد البشرية الضرورية كفيل لوحدته بتحقيق موارد اضافية للدولة تفوق ماهو متوقع من زيادة الضرائب التي تطلبها الحكومة.

واخيرا اننا نامل ان تعي الحكومة اهمية تلازم هذين المسارين: معالجة اوضاع القطاع العام من جهة وتحفيز النمو الاقتصادي من جهة ثانية، مجلس النواب، المؤسسة الام في النظام اللبناني، جاهز للمساعدة والموافقة على كل السياسات التي تصب في هذا الاطار. ولعل الحكومة لاحظت من خلال مناقشات اللجان واقتراحات القوانين والمناقشات العامة ان مجلس النواب ليس عقبة في طريق اي تطوير وهو بالتأكيد ليس حائط مبكى. نحن جاهزون للتعاون ولكننا لا نتحمل تبعات فشل الحكومات.

ان هذا المجلس الذي اعطى الثقة للحكومة السابقة كما للحكومة الحالية استطاع بين هذين الاستحقاقين انتخاب رئيس جديد للجمهورية كان خطاب قسمه تجسيدا حقيقيا لامال وطموحات الشعب اللبناني. وقد تنتهت هذه الحكومة واني امل ان تستطيع تحقيق اهدافه وشكرا.

الرئيس: ارفع الجلسة الى تمام العاشرة والنصف من صباح الغد. ورفعت الجلسة الساعة العاشرة والنصف ليلا.

جلسة ١٣/٧/١٩٩٩ قبل الظهر

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للزميلة بهية الحريري.

بهية الحريري: بسم الله الرحمن الرحيم. دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ان لبنان المنتصر بكم وبمجلسكم الكريم، على تحديات... الوجود والحدود والوحدة والعمران، من خلال تجسيدكم لايمانكم القاطع بقدسية العيش المشترك، وبقيام الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية وبتمسككم بالنظام البرلماني الديمقراطي واحتضانكم للمقاومة الباسلة التي تزود عن حدود الوطن وتحرر ارضه.

نعم، كبيرة وتاريخية هي انجازاتكم. ولا استغرب ان يئن البعض من ثقلها وحجمها، فبايمانكم بوطنكم وبارادتكم الصلبة وبسماعدة كريمة من الشقيقة سوريا برعاية قائدها الحكيم سيادة الرئيس حافظ الاسد، ودولة شقيقة وصديقة، عاد لبنان الى دائرة الضوء والحياة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

يعيش لبنان مرحلة من اخطر مراحل وجوده في ظل الاستعدادات القائمة لاحياء مفاوضات العملية السلمية التي تفرض تحديات تبدو اكثر قساوة احيانا من التحديات التي تفرضها المواجهة المباشرة مع العدو، بدليل العدوان الاخير الذي هدف اسرائيل من ورائه، في جملة ما هدفت اليه، ان يخوض لبنان المرحلة المقبلة، وهو خارج اطر التوازن والوعي ومقومات الصمود الوطني والاقتصادي والاجتماعي، منهك ومنهمك في معالجة مشاكله الداخلية، الخوف يشل حركته وقدرته على التفكير مسؤولوه ومواطنوه اسرى للقلق على المصير والقصور عن التخطيط والعجز عن مواجهة المستقبل.

ما الذي اعدته الحكومة لمواجهة تحديات المستقبل؟

وقبل ذلك، اين نحن من الشروط والمقومات التي تفرضها علينا تحديات المرحلة المقبلة؟

اية عناوين وضعناها اطارا لموازنة مرحلة التحديات التي نحن بصدد مناقشتها اليوم؟

- هل بالحوار السياسي المقطوع بين مختلف الاطراف السياسية، والمغلف بمحاولات فاشلة لكسر الجليد فكيف لاذابته؟

- هل بلقاءات المجاملة والمصورة بين اركان الحكم؟

- هل بالمناخ السائد من الضيق بحرية التعبير والتضييق على الحريات العامة والحياة المدنية عموما؟

- ام بنسف مسيرة ست سنوات ماضية كان عمادها اعادة بناء مقومات الدولة في لبنان، على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والعسكرية والامنية، ام بنشر الياس والاحباط في صفوف

الناس، عبر الادعاء بان كل ما انجزته الحكومات السابقة كان خطأ، ما عدا طبعا العسكرية والامنية، وان كل ما يجري تنفيذه اليوم هو الصواب.

- ام بتوريط القضاء، السلطة الثالثة في البلاد، بفتح ملفات بشكل استنسابي، وتسخير القضاء لتحقيق الاغراض السياسية للسلطة، واستباق نتائج التحقيقات اعلاميا واقران الشك باليقين؟
- ام بخلق اجواء نتيجة هذه المحاكمات السياسية التي تنعكس سلبا على كبار الموظفين وتجعلهم اسرى الخوف من الوقوع في الخطأ، مما اصاب ويصيب الادارة اللبنانية بالشلل؟.
- دولة الرئيس، لقد كان حادث الاغتيال الذي استهدف في صيدا مؤخرا اربعة من خيرة قضاة لبنان، امتحانا قاسيا للقوى الامنية الشرعية، وقد كنا نتمنى ان تشهد البلاد في اعقابه خطة امنية متماسكة تضع حدا لكل من تسول له نفسه العبث بامن لبنان، وتنشر الطمانينة في صفوف الناس، الا ان النتيجة جاءت للأسف معاكسة لتمنياتنا، وكانت ردة الفعل الرسمية بقرارات حاصرت المواطنين في حركتهم وسعيهم وراء لقمة عيشهم، وزادت من هواجسهم ومخاوفهم وتساؤلاتهم.
- اي جرم ارتكبه صيدا حتى ياتي الحظر الاميركي ليضفي على عزلتها الرسمية عزلة جديدة؟
- وهل تحاسبها الدولة على مواقفها الوطنية والقومية بمفعول رجعي؟
- ام لانها تقاسمت احلامها في الانماء والاعمار مع سائر المناطق اللبنانية، جاء من يفرض عليها ان تبقى خارج الزمن؟
- ولكن صيدا باقية قطعة من الوطن على الرغم من العزلة والحظر، وهي، كما دائما، تعرف كيف تواجه المستقبل بتحدياته، وبتمسكها بالانماء المتوازن مهما كثرت الصعوبات والعقبات.
- ومن صيدا الى جزين التي احتفلت كل الدولة بعودتها الى حضن الوطن كما شهدنا على شاشات التلفزة، فهل بالعودة الرسمية التي تبقى وعودا يتحقق الانماء المتوازن؟
- هل بهذا الموقف البارد من جزين تكافئ الدولة المقاومة على تحريرها، ومن ثم على حمايتها لتفويت اي فرصة على المحتل للعودة الى استهدافها؟.
- وهل بتطبيق المرسوم ١١٨ الخاص بالبلديات يمكن تحقيق الانماء المتوازن، مع كل ما يسعى اليه لارباك عمل البلديات وتعطيل قدرتها على المبادرة والتصرف، عبر الية الصرف المعقدة التي يفرضها؟
- حضرة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،
- لا يمكن للدولة ان تساس بالخوف وبكبت الحريات وبالقفز فوق مرتكزات الحياة الديمقراطية.
- ولا يمكن للقلق ان يؤسس للوحدة الوطنية، وان يرسى القواعد لقيام دولة القانون والمؤسسات، وان يعزز الاستقرار الاقتصادي والمعيشي.

فهل يكفي الاعلان ان لا عسكرة للنظام حتى يقتنع الناس ويصدقون ان البلاد لا تسير نحو العسكرة؟
ابهذه الروح، وبهذا النهج السياسي الامني يمكن ان نواجه اسرائيل حربا او سلما، وان نتهياً للمرحلة
المقبلة، مرحلة بناء لبنان المستقبل الموعد والدور المنشود؟

ايها الزملاء، لا يمكن للدولة ان تقوم من دون حوار ديمقراطي بناء بين جميع الفئات الوطنية.
لا يمكن لها ان تبني المستقبل من دون حرية التعبير، ومن دون اشراك الشعب بجميع فئاته وقطاعاته في
عملية البناء، وفي تقرير المصير.

ايها الكرام، لا يمكن للخوف والتردد والقلق ان يؤسس للمشاركة في انجاح تنفيذ موازنة عامة مهما علا
شأنها، فكيف اذا كانت هذه الموازنة تستند في العديد من بنودها الى عناوين اقل ما يقال في شأنها انها وهمية.
نبدأ طبعاً من كلام مهندس الموازنة الوزير جورج قرم في حضرة الصناعيين وكذلك في مداخلته في المجلس
النيابي والذي بدا اسير ثلاثة ادوار متناقضة، هي:

اولاً: دور الحامل المتحامل على السياسة المالية والاقتصادية للحكومات السابقة لانها اتبعت الانفتاح والتفاؤل
تعزيزاً لمناخات الانتاج والاستثمار.

ثانياً: هو دور العاجز عن الخروج على تلك السياسة للتغلب على عوامل اقتصادية سلبية يعترف بها، وهي الجمود
وتراجع معدلات النمو والازمة العقارية وعجز الموازنة وتراكم الدين.

ثالثاً: هو دور المتحفظ على وظيفة اساسية من وظائف وزارتي الاقتصاد والمالية في اطلاق دورة الانتاج والاستثمار
الاقتصادي في البلاد الى اقصاها، عبر التعاون بين القطاعين العام والخاص، وهو تحفظ وصل الى درجة
وصف وزارة الاقتصاد بـ «حائط المبكى».

ويبدو التناقض والتضارب في ادوار الوزير قرم عبر اعترافه بوجود متاعب اقتصادية مالية تهدد بوقف الانتاج
والاستثمار، ثم عبر عدم ثباته على راي، فهو طوراً يدافع عن الانفتاح واهمية التكيف مع اقتصاد العولمة مرحباً
بعروض المصارف العالمية لتمويل الاصدارات الدولية، وطوراً اخر يدعو الى الانغلاق الاقتصادي باشكال مختلفة
بما في ذلك التاكيد على الابقاء على الزيادات الضريبية.

نخلص من كل ذلك، ايها الزملاء الكرام، الى مطالبة وزير المالية باتخاذ الموقف الواضح والسياسة الاقتصادية
والمالية الواضحة، والى تحديد دور وزارة المالية بشكل واضح.

يبقى الجانب الاهم الذي يعبر عنه كلام الوزير، وهو يكمن في الاعتراف بتراجع مستوى الخدمات على
صعيد القطاعات الانتاجية، بل ان هذا التراجع يطال، قبل ذلك، واكثر من ذلك، المواطن في حياته اليومية،
وقد جاء العدوان الاسرائيلي الاخير، بكل ما حمله من تدمير لبنى تحتية ليزيد في الطين بلة، وليعطي الوزير قرم
تبريرات اضافية، للاستمرار في سياسة ضربية عشوائية ومرتبلة تمثلت في الزيادات الضريبية الاخيرة ومنها ما
طال التبغ المستورد فافقد ادارة حصر التبغ والتبناك القدرة على المنافسة تجاه الاسواق المجاورة وحولها من ادارة

داعمة للخزينة الى ادارة تطالب الخزينة بسلفات لدفع رواتب موظفيها، وصولا الى خصخصتها مما يهدد بتشريد الاف العائلات من المزارعين والعاملين في هذا القطاع الذي هو قطاع الصمود في وجه اسرائيل والصمود في الارض.

ايها الكرام، يكاد الاسلوب الحكومي في معالجة المشاكل يسحب نفسه على جميع القطاعات، والعنوان واحد: التجاهل وادارة الاذن الصماء، ويبدو هذا واضحا في التعامل مع القطاع التربوي ومطالب المعلمين باستثناء محاولات يائسة من زميلنا معالي الوزير بيضون لحوار مبتور معهم. وهذا لا يمنعنا من الاعتراف بان هذا القطاع يتطلب في معالجة قضاياها المزمنة طول اناة، ومن التاكيد على المضي قدما في تنفيذ خطة النهوض التربوي وعدم بترها او اجهاضها.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام

يقول الوزير قرم في مداخلته امام مجلسكم الكريم، ان على لبنان ان يعمل بكل قدراته على تطوير نظامه التربوي وتحديثه، وكذلك البنية الصناعية والزراعية والخدماتية، ويؤكد كذلك على ضرورة تحقيق اسلوب تنموي فعال وعادل، فهل بالتخفيض غير المدروس الذي جرى على موازنات وزارات الزراعة والسياحة والاسكان والشؤون الاجتماعية والثقافة والتعليم العالي، يتحقق ما يطمح اليه الوزير قرم؟

هذا غيظ من فيض المواقف والقرارات الوهمية الحكومية التي بات السؤال حول صدقيتها يكبر يوما بعد يوم، ليزيد من حجم مخاوفنا على الحياة المدنية في لبنان، ومن تعظم القلق على مستقبل الاوضاع الحياتية والمعيشية، وصولا الى تعطيل قدرة الموظف والتاجر ورب العمل وصاحب راس المال على المبادرة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء

لقد وعدتنا الحكومة في بيانها الوزاري بتقديم خطة اقتصادية تعالج الاوضاع المالية والاجتماعية تكون الموازنة منبثقة عنه، ثم ما لبثت ان تراخعت عن وعدها وابدلته بتقديم رؤية اقتصادية جديدة ثم تخلت عن ذلك بتقديم برنامج للتصحيح المالي، الذي يفترض ان يكون متضمنا تحديدا واضحا للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تريد الحكومة اعتمادها. هذا البرنامج جرى نشره على مراحل وبطباعات مختلفة بسبب الخلافات التي ذرت قرنبا في اوساط الذين احتكروا لانفسهم مسؤولية الانقاذ الاقتصادي بحيث كادت اخبار الخلاف حول البرنامج تطفئ على الاخبار عن مضمون البرنامج نفسه. هذا البرنامج جاء قاصرا عن ما حاولت الحكومة الترويج له على مدى الاشهر السبعة الماضية.

اننا في موضوع برنامج التصحيح المالي على مدى خمس سنوات، نسجل بادئ ذي مبادرة الحكومة الى القيام بهذا المسعى وهي خطوة نهتها عليها ولكننا لا نهني الحكومة على محتواها.

كما نهيتها على اعتراف اعضائها بضرورة الخروج من فكرة وضع خطة، التي لم تكن ولم تعد لتتلاءم مع طبيعة الاقتصاد اللبناني ومع طبيعة التطورات الاقتصادية في هذه المرحلة.

لقد كان الاجدر بالحكومة، قبل وضع البرنامج في صيغته النهائية ان تطلق حوارا جديا مع الهيئات الاقتصادية والمعنيين بالشأن العام يسهم في تعميق ادراك جميع المعنيين بالشؤون الاقتصادية والمالية، الا اننا وعلى الرغم من عدم حصول هذا الحوار، نسجل للحكومة من خلال برنامجها، وخلافا لخطابها السياسي المعتاد، اعترافها باهمية الخطوات التي اتخذتها الحكومات السابقة في مجال اصلاح الادارة المالية والمالية العامة.

ولقد انعكس هذا التناقض في الرأي في مقدمة البرنامج كما في متنه بحيث جاء البرنامج مليئا بالتناقضات اسيرا للتعبير الانشائية المنمقة، فاقدا للرؤية الواضحة مثقلا بالتصورات العامة التي قد تعني الشيء وعكسه عند وضعها موضع التطبيق.

فقد جاء مشوها سواء لجهة عرض صورة الوضع ام لجهة تحديد عوامل تطوره.

وجاء فاضحا في الاخطاء الكثيرة بالارقام التي تضمنها، والتي تتطلب تصحيحات متعددة، قبل ان يمكن لاصحابها ادراجها تحت عنوان الشفافية، او البناء عليها في اي تحليل، او الاستناد اليها في اي توجه. وجاء جاهلا و او متجاهلا لواقع الاقتصاد اللبناني بمكوناته، وبعلاقاته وبنص ابنائه وبافاق تطوره وانمائه. ولذلك كله جاء قاصرا، عن اعتماد حلول واقعية لما يواجهه من تحديات، في مرحلة اعادة البناء والصمود والمقاومة.

بل جاء عاجزا ايضا عن تصور معالجات تطبيقية للمسائل الوضعية العادية، التي تواجه الحياة اليومية للافراد وللمؤسسات وللقطاعات.

ولذلك كله سقط البرنامج، في التنظير وسوء التقدير.

يكرر البرنامج الاتهام غير المبني على اساس، فيقول «ان نهج ومضمون خطط اعادة الاعمار كانت محكومة بالمراهنة على استعادة دور لبنان التقليدي»، ويتجاهل اصحاب هذا الاتهام، ان انشاءات الطرقات والجسور والانفاق والمياه والكهرباء والهاتف والمدارس والمستشفيات والصرف الصحي واعمال البيئة والنظافة ضرورية واولوية واساس الاساس، في اي اقتصاد وفي شروط متابعة الحياة واطلاق النمو.

يعتبر واضعوا البرنامج ان تركز وظائف التخطيط والتمويل والتنفيذ في مؤسسة واحدة عمل ناقص، متجاهلين ان قانون مجلس الانماء والاعمار بهذه الصيغة، كان احد المراسيم الاشتراعية التي اصدرتها حكومة الرئيس سليم الحص في شباط ١٩٧٧، عندما كان يشدد على ان مجلس الانماء والاعمار كمؤسسة تشكل «عقل الدولة وقلبها وعينها وذراعها».

ويعتبر واضعوا البرنامج ان هذا التمرکز للوظائف في مؤسسة واحدة والامساك بزمام المواقع المكملة في وزارة المالية، وفي مصرف لبنان، قد ساهم في جعل نهج الادارة المجتزأ للاعمار ممكنا ومستمر طوال هذه الفترة.

اولا: ايا كان النقص او الخطأ في المشروع الاعماري للحكومات السابقة، فمن الظلم الكلام عن «اجتزاء» في

مشروع شمل كل القطاعات والمرافق في كل المناطق. وإذا كان هناك من نقص، فلان الحاجات اكثر من الامكانيات وتتطلب وقتا يعرفه المنتقدون الذين كانوا دائما يتهمون المشروع الاعماري بانه يجري بسرعة اكبر من طاقة البلد.

ثانيا: يعني هذا الكلام منهم، انهم كانوا يريدون ان يتوقف المشروع الاعماري... وبالفعل ها هي بعض المشاريع توقف وتتاخر... وها هم لم يبدأوا بعد مشروعاً واحداً جديداً حتى من القروض التي ابرمها مجلس النواب مؤخراً.

ثالثاً: كيف يسمح اصحاب البرنامج بان يقولوا ان بعض ما نفذ كان اكثر مما هو مطلوب. اين: في الكهرباء؟ ام في المياه؟ ام في الهاتف؟ ام في الطرقات والانفاق والجسور؟ ام في الصرف الصحي؟ ام في المستشفيات والمدارس؟ ام في المنشآت الرياضية؟ الخ. اذا كان صحيحاً ما يقوله البعض انه كان من الممكن ان يمتد مشروع تطوير المطار على فترة اطول، فهل يكفي هذا لتوجيه اتهامات جزافاً، علماً بان اطالة عمر التطوير ينطوي على اكاليف اكبر...

رابعاً: طبعاً هناك اشياء مطلوب تنفيذها ولم تنفذ... فلبنان يحتاج الى اشياء كثيرة كان يحتاجها قبل الحرب، وصار بحاجة الى اكثر منها بعد الحرب. لكن هل كان من الممكن انتاج وانجاز اكثر مما حصل خلال ست سنوات؟ لعلّ الجواب حول هذا الموضوع يكتمل من خلال ما يعرفه الناس عن التنفيذ الحاصل الان.

خامساً: فالحكم الذي ينتهج التخطيط والقرار والتنفيذ على قاعدة وحدة الرؤية والسبيل والوسائل والهدف يجب ان يمتلك اولاً واخيراً التنسيق بين كافة الاجهزة والمؤسسات المعنية بالبناء (مجلس الانماء والاعمار، مصرف لبنان، ووزارة المالية). اما غياب التنسيق فيخضعه للمشاكسات والتجاذبات التي خضع لمثلها الحكم السابق ويخضع لمثلها اليوم الحكم الحالي وان بصوت اخفض من نتائجه البرنامج الموضوع امامنا اليوم. ان الحديث في «البرنامج» عن ضرورة خفض الاستهلاك، يكشف عن توجه يتجاهل مصادر تمويل الاستهلاك، ولذلك ان الاستهلاك الخاص الذي نما في لبنان بفعل الدفق الراسمالي، قد اسهم من جهة في تحسين معيشة اللبنانيين، ومن جهة ثانية في تنمية عدة قطاعات اقتصادية، واسهم من جهة ثالثة في زيادة إيرادات الدولة من الرسوم غير المباشرة، جمركية وغير جمركية، ومن الضرائب المباشرة على الارباح والمداخيل...

ان هذه النظرة التي تتبع من «مدرسة اقتصادية قديمة»، تتبع ايضاً من «نظرة حسابية باردة» في الموازنة وحجم ونسبة العجز، ولا تتبع من نظرة واقعية الى حركة الاقتصاد، ولا من نظرة نابضة الى المجتمع وحركة قواه. يعترف واضعوا البرنامج بالارتباط بين «الانفاق العام» وبين ان يكون «فرصة لاعادة توزيع المداخيل»، وذلك كوظيفة من وظائف الدولة لاعادة تصحيح التشوهات التي قد تفرزها قوى السوق.

لكن اعترافهم هذا لا يمنعهم من الوقوع في كلام عشوائي يظهر جهلهم بواقع لبنان المحتل من قسم منه، وبالوضع السياسي والاجتماعي في لبنان ككل.

فواضعو البرنامج يقولون «ان معظم الانفاق الجاري في لبنان تحول الى انفاق توزيعي»، وانه «اتخذ منحى وحجما غير معهودين تحت وطأة اعتبارات جلها فئوية».

هكذا وبكل بساطة.

ما الذي يقصدونه بذلك :

- هل يقصدون ما انفق على اعادة المهجرين من كل الفئات في كل المناطق؟ وقد شارك في جزء من هذا الانفاق القطاع الخاص، خاصة الشركة اللبنانية لاعادة اعمار وسط بيروت. هل يريدون ان نتجاهل بان الانفاق على اعادة المهجرين قد اسهم من جهة في اعادة الاعداد وفي اعادة ترتيب اوضاع عمرانية واقتصادية واجتماعية في العاصمة وفي بيروت الكبرى وفي الجبل وفي مناطق عديدة.
- صحيح ان الانفاق على اعادة المهجرين قد شابته اخطاء. لكنها اخطاء مرتبطة بطبيعة المرحلة بكل ما فيها من اشكالات يعرفها القاصي والداني.

- ام يقصدون بذلك، ما انفق على الصحة والتعليم لذوي المداخل المحدودة والمنخفضة؟

- ام يقصدون بذلك، ما انفق وينفق على الاسلاك الامنية لتوسيعها ولإعادة تجهيزها ولتمكينها من القيام بدورها الذي لا بد منه في اي مجتمع امن لاي اقتصاد متطور؟

- ام يقصدون بذلك، ما انفق وينفق على اهلنا في الشريط المحتل عبر مجلس الجنوب او عبر الاعفاء من بعض الرسوم او عبر شراء محصول التبغ، والقمح... الخ، الذي شمل المزارعين في مناطق عديدة في الجنوب والشمال والجبل والبقاع...

لقد فات البعض ان قسما من هذا الانفاق الجاري، خاصة لاهل المناطق المحتلة، لا يمكن ان يتوقف الا اذا تغيرت استراتيجية الدولة، وتراجعت عن دعم المقاومة والصمود فهل هذا ما يريدون؟

هل يكفي «للاقتصاديين المعاصرين» عندما يطرحون «برنامجا» ان يرسموا ما هو حاصل على «السطح»؟ ام ان عليهم قبل كل شيء ان يتبينوا اسباب ما حصل، فلا ينظرون الى الرقم بعين من زجاج وبلسان من خشب وبقلب من جليد، بل ينظرون اليه ضمن المعطيات الوطنية العامة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

يمضي واضعو البرنامج الى القول بوعي، انهم يريدون «تحميل المكلفين المسؤولية عن صحة المعلومات التي يصرحون عنها مع الحفاظ على السرية المصرفية التي تبقى سارية المفعول تجاه ادارة الضرائب (كما هو قائم في سويسرا)».

هل تناهى الى واضعي البرنامج الحديث عن «ان السرية المصرفية في سويسرا رفعت عمليا وانها تخرق في اي وقت».

وهل تناهى الى واضعي البرنامج القلق اثاره كلامهم في نفوس الذين اطلعوا على البرنامج.

وكيف سمحت الحكومة بهذه الفقرة التي تلوح برفع السرية المصرفية؟ وصولا الى مراجعة مداخل اللبنانيين

العاملين في الخارج وتحويلاتهم المالية لفرض الضرائب عليها؟.

وهل نتخلى اليوم عن السرية المصرفية بعد ان شهدنا اوركسترا منظمة بدأت بالعزف منذ بضعة اسابيع للترويج لبيع الذهب، حيث تطالعنا الصحف يوميا بتنظيرات عن الغاء القانون الخاص بالذهب تمهيدا لبيعه. وعلى الرغم من نفي رئيس الحكومة لذلك، الا اننا تعودنا من هذه الحكومة على النفي والعمل بعكسه كما حصل في موضوع الضرائب؟

وهنا نسأل هل وراء هذا الكلام «برنامج» خفي يتجاوب مع «دعوات وتحركات دولية» نجحت الحكومات السابقة بالتعاون مع جمعية مصارف لبنان ومع المصرف المركزي في تجنبها؟

هل ان لهذه «النية الخفية»، علاقة بالفكر الثابت لدى الوزير القرم لالغاء السرية المصرفية وبيع الذهب الذي رفع شعارهما ثم تراجع عنهما وها هو يعود اليوم لتنفيذهما بطريقة ملتوية.

ان قراءة متأنية لبرنامج عمل الحكومة اللبنانية للتصحيح المالي في صيغته النهائية تظهر ما يسمى برنامج لم يعد يتعدى سوى مجموعة من الاقتراحات لزيادة الاقتطاع الضريبي والحد من الاستهلاك العام والخاص والذي سيؤدي الى تحجيم او تصغير الاقتصاد اللبناني.

انني اذا اسجل هذه الملاحظات على الحكومة اود اسجل عليها ايضا الاثارة الخطيرة التي سوف تترتب على المواد الضريبية في الموازنة التي اطالب بالغائها من نص القانون وهي التالية:

المادة الثانية والثلاثون، المادة الثالثة والثلاثون، المادة الخامسة والثلاثون:

مع التمسك بالتعديل الجاري على رفع نسبة الضريبة على ارباح شركات الاموال الى ١٥٪ بدلا من ١٠٪. المادة الثامنة والثلاثون، المادة الثانية والاربعون:

اننا نتمسك بتعديل المادة الرابعة والثلاثين الايلة الى زيادة حدود الاعفاء من ضريبة الدخل على ذوي المداخل الصغيرة والمحدودة كما اتى في نص مواد الموازنة.

التصحيح المالي جاء برؤية، على حد قول الحكومة من اجل خمس سنوات قادمة:

من اجل ماذا؟

من اجل ان تدبر المالية العامة.

وان توجه الاستثمارات.

وان تتدخل في الاستهلاك.

وان تنتقد كل من عداها.

وان تشتم كل من سبقها.

لتوصلنا الى ماذا؟

لتوصل في نهاية الخمس سنوات، الى «انجازاتها» في تطوير نسبة الدين العام الى الناتج المحلي، الى معدل، يبقى (لو تحقق) اعلى بكثير من نسبة الخطر الذي اندرنا به في الطبعة الاخيرة من برنامجها.

كنا نامل، وكان اللبنانيون يرغبون، ان تاتي بيانات الحكومة، ومنها المسمى «برنامج التصحيح المالي»، واعية لكل ما حصل، ومقدرة له، ومدركة للنواقص، وكنا نتمنى ان تلتزم الحكومة بمتابعة ما يجب متابعته، وباستكمال ما يمكن استكماله، وبمعالجة الثغرات والاشياء التي لا يمكن ان تنتج الا عن عمل، بمؤازاة محاسبة شفافة شاملة، عادلة... فيتم التواصل بين الحقبات والمراحل، وتتكامل الطاقات والجهود، وتتراكم الانجازات.

لكن هل هذا تبني المجتمعات؟

وهل هذا تبني الدول؟

وهل هكذا تساس الاوطان؟

واي «تركة ثقيلة» سيعاني منها الوطن والشعب والمؤسسات، اذا طال العمل بهذا الذي ليس برنامجا.

دولة الرئيس، ايها الزملاء

يبدو ان مخاطر الخطة الخمسية للحكومة لا تقتصر على تهديدها للحياة الاقتصادية والعامية في البلاد، بل هي تتمادي لتطال الحياة الدستورية عبر تهديدها بتدمير الخصوصيات اللبنانية، فهل بغطاء القانون يمكن تحويل الحصانة النيابية الى عنوان من دون مضمون، فيقدم القضاء بامر من السلطة التنفيذية على تجاوز ركن اساسي من اركان النظام الديموقراطي يتمثل بحصانة النائب؟

وبعد المطالعة القيمة التي استمعنا اليها امس من الزميل الدكتور نقولا فتوش، فاني اضم صوتي الى صوته مطالبة بعقد جلسة خاصة فور الانتهاء من اقرار الموازنة تخصص لتفسير المواد الدستورية بما يؤكد فصل السلطات احتراماً للدستور.

دولة الرئيس، على الرغم من اهتزاز الصورة وجنوحها نحو القاتم، فان لبنان باق للبنانية وهم رواد ابداع وحضارة ولن يستسلموا في مواجهة التحديات التي يفرضها عليهم الانتقال الى القرن المقبل، وهو باذن الله قادرون على تصحيح المسيرة وبناء مستقبلهم الزاهر بكل ما يملكونه من ارادة وطاقات وقدرة على مواجهة التحديات. والسلام.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص.

رئيس الحكومة: تردد على لسان بعض الزملاء في بعض وسائل الاعلام اشارات الى احتمال بيع الذهب، كما جاء ايضا في بعض وسائل الاعلام اشارة الى امكانية التعرض للسرية المصرفية.

اود ان اغتنم هذه المناسبة لاؤكد للسادة النواب وللملأ ان الحكومة تعتبر الذهب ركيزة من ركائز الثقة بالاقتصاد الوطني اللبناني وبعملته، وليس من الوارد على الاطلاق المساس بموجودات

الذهب لا من قريب ولا من بعيد. كما واننا نعتبر ان السرية المصرفية هي من عناصر القوة للقطاع المصرفي الناشط في لبنان وليس في نية الحكومة على الاطلاق لا حاضرا ولا مستقبلا التعرض للسرية المصرفية من قريب او بعيد.

الرئيس: الكلمة للزميل فريد مكاري.

فريد مكاري: دولة الرئيس،

يكفيكم فخرا انكم جنوبيون..

ويكفينا عزاء اننا من وطن له مثل هذا الجنوب..

هذا الجنوب الشامخ، الصامد، الذي يتحدى العدوان.. ويهزأ بالدمار ويعانق الموت بابتسامة من له حق..

نحيي من على هذا المنبر شعبنا الصامد في كل مكان مؤكدين على وحدة المصير وتماسك الصف الداخلي وتلاحم المسارين بين سوريا ولبنان.

كما لا يسعنا الا ان نضم صوتنا الى صوت الحكومة (حين امتدحت نفسها) فنهنتها على سرعة التحرك في اعادة تاهيل ما تهدم من الجسور والكهرباء والبنى التحتية.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

نجتمع اليوم للمرة الاولى بعد ان نالت الحكومة الثقة من هذا المجلس الكريم لنبحث في موضوع الموازنة ولنقيم معا الاداء الحكومي... لا في سبيل النقد كغاية بحد ذاتها وانما من اجل تقييم الاداء والارتقاء الى الافضل.

اهمية الموازنة انها تعبر عن سياسة الحكومة وتوجهاتها واولوياتها في الحقول المالية والاقتصادية والانمائية والاجتماعية، فنعطى صورة عن نهج الحكومة... هذا النهج الذي عودتنا عليه حتى الان وطوال الاشهر الستة الماضية مما يؤكد القول المأثور: «اني اسمع جعجعة ولا ارى طحينا».

دولة الرئيس،

تقييم عمل الحكومة الحالية صعب وهين في ان واحد. هو صعب لانه اقرب الى السراب، تحسب انك ترى انجازات اعمالها من بعيد فاذا اقتربت منه لم تجد الا الوهم.

سيحدث الكثير من الزملاء عن تفاصيل عديدة ولنا عليها ماخذ كثيرة، ولكنني سوف احصر مداخلتي في الامور الثلاثة التالية:

اولا: في النفقات:

ان دراسة متأنية لموضوع النفقات كما وردت في مشروع الموازنة تبين لنا الحقائق التالية:

١ - ان مجموع نفقات مشروع موازنة عام ١٩٩٩ بلغ ٨٣٦٠ مليار ليرة. هذا الرقم يزيد عن مجموع نفقات

قانون موازنة عام ١٩٩٨ بمبلغ ١٠٤٠ مليار ليرة اي بحوالي ١٤٪.

٢ - لقد اغفلت الحكومة احتساب النفقات من خارج الموازنة ومنها حصة البلديات والامانات لدى الخزينة والاعتمادات المدورة من موازنات سابقة مما يرفع مجموع الانفاق بحوالي ٦٠٠ مليار ليرة، الامر الذي يعني عمليا ان اجمالي الانفاق لسنة ١٩٩٩ لن يقل عن تسعة الاف مليار ليرة لبنانية في حده الأدنى.

٣ - ان الزيادة الملحوظة في الجزء الثاني من مشروع موازنة عام ١٩٩٩ بالمقارنة مع موازنة ١٩٩٨، ناتجة في حقيقة الامر عن اعادة تنسيب بعض الاعتمادات ونقل تنسيبها من الجزء الاول الى الجزء الثاني مثل التحويلات الى مجلس والاعمار والمبالغ المخصصة لمجلس الجنوب وصندوق المهجرين. ولذلك فان حقيقة الانفاق الاستثماري لم ترتفع نسبته عما كان عليه في عام ١٩٩٨ كما يبدو للوهلة الاولى عند مقارنة ارقام هذين العامين.

٤ - ان التخفيض الذي حصل على مبالغ اعتمادات بعض الوزارات بالمقارنة مع ما كان ملحوظا في العام ١٩٩٨ سيكون له تاثير كبير على الاهداف المعلنة للسياسة الحكومية. فقد جاءت الموازنة بصورة لا تحقق الاهداف المعلنة. مثال على ذلك:

- تخفيض: موازنة وزارة الزراعة.

- موازنة وزارة السياحة.

- وموازنة وزارة الاسكان.

- وموازنة مجلس الجنوب.

- وموازنة وزارة الشؤون الاجتماعية.

- وموازنة وزارة الثقافة والتعليم العالي.

٥ - ومن الملاحظ انه مع كل هذه التخفيضات في الموازنات فان الزيادة الكبيرة كانت من نصيب وزارة الدفاع (من ٧٥٠ مليارا الى ٨٤٥ مليارا) ووزارة الداخلية (من ٣٣٣ مليارا الى ٣٨٤ مليارا).

٦ - ان الزيادة الكبيرة التي طرأت على معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة رفعت مبالغها الاجمالية الى ٧٤٤ مليارا في مشروع الموازنة بعد ان كان من المفترض ان لا تتعدى ٦٦٠ مليارا. ولكن نخشى ان يكون الانفاق اكثر من ذلك في ضوء مستلزمات القرار رقم ٢ تاريخ ٢٠/٢/١٩٩٩ وما نص عليه من اضافات في تعويضات الصرف.

ثانيا: في الواردات:

ان واردات الموازنة المتوقعة عن عام ١٩٩٩ تبلغ ٤٩٩٠ مليار ليرة اي ما يعادل حوالي ٢٥٠٠ مليار ليرة عن الاشهر الستة الاولى من هذا العام. غير ان ما حصلت الدولة عليه خلال هذه الاشهر الستة من واردات الخزينة

بلغ ٢١٢٦ مليار ليرة فقط وذلك رغم الزيادات الجديدة التي بدأ العمل بها، وهي:

أ - زيادة رسم واحد بالمئة على مجمل المواد المستوردة.

ب - زيادة الفتي ليرة على سعر صفيحة البنزين.

ان الفرق بين ما كان يجب تحصيله من واردات وما تم تحصيله فعلا هو اكثر من اربعمائة مليار ليرة.

ومن هنا اتوجه الى دولة رئيس مجلس الوزراء بالسؤال التالي:

دولة الرئيس،

- هل برأيكم ستتطابق الارقام الواردة في الموازنة مع الواقع بعد الاخذ بعين الاعتبار ما تم تحصيله فعلا.

وهل ما زلتم على قناعتكم بان نسبة العجز ستبلغ فقط ٤٠،٥٪؟ ان الوقائع تبين ان نسبة العجز ستزيد عن ٥٠٪.

دولة الرئيس، لقد تقدمت الحكومة بحزمة من الاجراءات الضريبية التي لن تنال الخزينة ايا من وارداتها بينما

يتحمل الاقتصاد والمواطنون كل مساوئها.

- في ضرائب الدخل:

ان التعديل الذي يفرض زيادة على ضرائب الدخل سيطل ذوي الراتب العالية واصحاب رؤوس الاموال

مما سيحمل هؤلاء على التهرب من دفع الضريبة كما سيؤدي الى احجام هذه الشريحة من المواطنين ذوي الادخارات

العالية من استثمار مدخراتهم في المشاريع الانمائية في لبنان مما سينعكس على خلق فرص العمل الجديدة ويؤدي

ايضا الى مزيد من البطالة.

- في رسم الانتقال:

ان زيادة رسم الانتقال على التركات سيؤدي باصحاب الثروات الكبيرة الى سلوك طرق التفاية من ضمن

القانون للتهرب من دفع الرسوم المقترحة وذلك من خلال قيامهم بتسجيل تركاتهم لورثتهم على حياتهم، او قد

يعمدون الى تسجيل عقاراتهم باسم شركات مساهمة ومن ثم يفرغون اسهمهم للورثة.

- في الاملاك المبنية:

ان الزيادة المقترحة على الاملاك المبنية ستزيد العبء الضريبي على اصحاب الاملاك المبنية المعروضة للايجار

وستقلص ارباحهم وبالتالي ستحرمهم من اي حافز للاستثمار في قطاع التاجير. علما بان الاقتصاد الوطني

بحاجة الى تشجيع هذا النوع من الاستثمارات. فقطاع البناء يشكو من ازدياد في العرض وقلة في الطلب على

الشراء. ويشكو في الوقت نفسه من قلة العرض ومن كثرة الطلب على الابنية المعدة للتاجير.

ان التعديلات المقترحة على السياسة الضريبية في مشروع الموازنة من زيادة الضرائب المباشرة على الدخل،

ومن تعديل رسم الانتقال، ورسم الاملاك المبنية سيؤدي الى اخلال باستقرار التشريع الضريبي، والى تقليص

الواردات الضريبية، لان حجم الاستيراد سوف يتراجع نتيجة تراجع الاستهلاك الداخلي. ولان السياسة الضريبية

المتبعة من شأنها ان تخفف من ايرادات الدولة لا العكس . وقضية انخفاض مبيعات السجائر الاجنبية دليل على ذلك .

اننا نسجل كل هذه الاخطاء على الحكومة كما نسجل عليها الاثار الخطيرة التي سوف تترتب على المواد الضريبية في الموازنة التي نطالب بالغائها من نص القانون وهي التالية :

المادة الثانية والثلاثون : المتعلقة بتعديل ورفع معدلات الضريبة على الاجور والرواتب .

المادة الثالثة والثلاثون : المتعلقة برفع المعدلات على الاجور المقطوعة .

المادة الخامسة والثلاثون : على ارباح المهن .

المادة الثامن والثلاثون : على الضرائب على الاملاك المبنية .

المادة الثانية والاربعون : على رسم الانتقال ، مع التمسك بنص المادة الرابعة والثلاثين الايلة الى زيادة حدود الاعفاء من ضريبة الدخل على ذوي المداخل الصغيرة والمحدودة .

اننا نطالب بالغاء هذه المواد حماية للاقتصاد الوطني وتعزيزا لفرص نموه في المستقبل وحمايته . ودعما لذوي المداخل المحدودة والمتوسطة .

دولة الرئيس ، تعتمد الحكومة الحالية الكثير من السياسات التي كان الرئيس الحص ينتقدها باستمرار . ولولا ذلك لكان الوضع اكثر سوءا . فهو يعتمد الورقة الاصلاحية التي اعدها الرؤساء في تشرين الثاني ١٩٩٧ وخاصة في موضوع الاستدانة الخارجية . ففي الخطاب الذي القاه الرئيس الحص اثناء مناقشة مشروع الموازنة الذي اعدته حكومة الرئيس الحريري الثالثة ، انتقد بشدة الاستدانة الخارجية بخطورتها ، فاذا بحكومته الحالية تعتمد وتستند اليها ، وها نحن في الامس القريب نسمع بعزم الحكومة على استدانة ٧٠٠ مليون دولار من الاسواق الخارجية وبالعملات الاجنبية .

دولة الرئيس ، ايها الزملاء الكرام ،

ان الحكومة الحالية ورثت دولة اعادت بناء مؤسساتها بعد سنوات الحرب والقتل والدمار ، واطلقت مسيرة السلم الاهلي وورشة الانماء والاعمار . فحري بالحكومة الحالية ان تدفع هذه الانجازات الى المزيد من الحضور والتفاعل ، لا ان تنفن في دك الصروح التي علت ، وتحطيم ما انجز .

ان مشروع الموازنة الذي بين ايدينا يطرح موازنة مشوشة متناقضة ترفضها جميع القطاعات العاملة من اطباء ومحامين ومهندسين وتجار . وتبشر بانكماش اقتصادي بدلا من الانتعاش الاقتصادي الذي نصبو اليه .

والخطة التي تطرحها الحكومة لا تبشر بانماء متوازن ، بل على العكس تماما ، لان جميع المناطق تتساوى بنتيجتها بالركود الاقتصادي والضائقة التي تهدد الجميع بدون استثناء .

يقول الرئيس الحص : ان هذه الموازنة «هي افضل الممكن» .

نحن نقول: هي ليست موازنة «افضل الممكن» اطلاقا، بل على العكس «فالممكن افضل» وافضل بكثير. والسلام عليكم. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل بهاء الدين عيتاني.

بهاء الدين عيتاني: دولة الرئيس،

بعد فترة من الوعود الوردية، التي اطلقتها الحكومة بشأن الموازنة، من انها ستكون موازنة غير عادية، اذا بنا نرى اليوم انها لم تكن سوى موازنة عادية، كلاسيكية، لا جديد فيها ولا تجديد، خلافا للاوصاف التي اعطتها الحكومة لها. فهي دون المرتجى، ولا تسهم في تفريغ الازمة المالية، ولا تستنهض الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والمعيشية المتردية، وبالتالي فانها لا تترجم شعارات الحكومة، ولا وعودها، ولا تلبي حاجات الناس.

دولة الرئيس، لقد ركزت الحكومة في رؤيتها المالية والاقتصادية، سواء من خلال الميزانية، او من خلال برنامج التصحيح المالي، على نقطتين: الاولى تخفيض عجز الموازنة، والثانية تخفيض حجم المديونية، ونحن اذ نوافقها على ضرورة معالجة هذين الامرين، لا نوافقها على الوسائل المعتمدة لمعالجتها، فهي قد انحصرت تقريبا، في رفع الضرائب، وزيادة الرسوم، دون طرح رؤى او مشاريع، لتحريك عجلة الاقتصاد، اذ لا يجوز، بحال من الاحوال، ان تتركز سياسة الدولة على معالجة اوضاع الخزينة، دون الالتفات الجدي الى اهمية تحريك عجلة الاقتصاد.

ان السياسة التي اعتمدتها الحكومة بشأن الحد من العجز في الموازنة، والتركيز على التقشف اضافة الى جملة المواقف والاجراءات المعطلة للمبادرات، فضلا عن السياسة والاجراءات الضريبية، التي حفلت بها الموازنة وبرنامج التصحيح المالي، لم تؤد سوى الى تراجع الحركة الاقتصادية، وتعميق حالة الركود، وتردي الاوضاع المعيشية للبنانيين، وتفشي موجة البطالة، واحجام المستثمرين عن الاستثمار. وبالتالي عدم خلق فرص العمل الجديدة. انه من الثابت اقتصاديا، انه عندما تتحرك عجلة الاقتصاد، تتحسن اوضاع الناس الاقتصادية، وتتعزز واردات الخزينة، ومن الخطا الفاضح العمل على زيادة حصة الخزينة، في ظل وضع اقتصادي منكمش. وهو النهج الذي نهجته الحكومة في موازنتها وفي برنامجها للتصحيح المالي، والذي عمق حالة الركود، بحيث يصبح من المستصعب على البلاد الخروج من هذه الحالة، بسرعة معقولة.

دولة الرئيس، ان ما يلفت انتباهنا لدى دراسة الموازنة وبرنامج التصحيح المالي العام، ذلك التضارب والتناقض، الذي ظهر جليا فيما كتب وفيما نشر من تصريحات وما اتخذ من اجراءات واعتمد من سياسات، هذا بين افتقار الحكومة الى سياسة اقتصادية واضحة، فهي كما قرأنا وسمعنا على مدى الاشهر الماضية، قامت بطرح عدد من الافكار، وعادت الى التراجع عنها، واقتصرت المعالجات في محصلة الامر، وبشكل اساسي على تعديل النظام الضريبي مما سيعمق حالة الانكماش. ولت هذه التعديلات تؤدي في زيادة واردات الخزينة، بل على

العكس سوف تقلصها. وبالتالي سوف يتأثر الاقتصاد واللبنانيون، بكل سلبيات الزيادات الضريبية، ولن تستفيد الخزينة، بأي زيادة على الواردات على الإطلاق. ومما سيزيد الطين بلة، ان الادارة الضريبية، غير قادرة على الاطلاق التعامل بفعالية مع الزيادة المقترحة. وانها سوف تؤدي الى التشجيع على التهرب من دفع الضرائب وعدم الشفافية. وينتهي بنا المطاف، الى ان يحمل العبء الاكبر من الابعاء الضريبية اصحاب المداخل من الطبقة الوسطى، وهو الامر الذي يتناقض مع الشعارات التي رفعتها الحكومة، لجهة تعزيز العدالة الضريبية، الى جانب كونه يؤدي الى احداث تغيير جوهري، في بنية المجتمع اللبناني.

اننا عندما ننظر، الى برنامج التصحيح المالي للحكومة، نرى انه يتطرق الى تدني نسبة الصادرات الى الواردات الى حدود الـ ١٠٪، ويقرر ان ذلك مرده الى ارتفاع التكاليف، مهما تطور اقتصاديات المنطقة، وتحولها في بعض الحالات، من مستوردة الى مصدرة منافسة، وهروب العديد من المستثمرين اللبنانيين، بسبب الحرب، ومتناسيا انه لا يمكن زيادة الانتاج الداخلي، بدون بني تحتية، وهي التي بات معظمها متوافرا الان، متجاهلا دور العلاقات الاساسية مع الدول، والاتفاقات المالية والتجارية، وقد خطت الحكومات السابقة خطوة اساسية مع سوريا ومصر لتوسيع السوق، وهي الامور التي لو جرى البناء عليها واطلاقها والاستفادة من زخمها، لساهمت في تحريك عجلة الاقتصاد.

ويتحدث البرنامج عن القطاع العقاري، الذي يستقطب استثمارات ضخمة، وصلت كما يقول واضعوا البرنامج، الى حدود التشبع والتأزم، دون ان يذكر الاسباب، التي دعت الى ذلك، مما جعل العرض يفوق الطلب، وبالتالي ادى الى تدني الاسعار، علما ان هذا القطاع ما زال والى الان، يستقطب رساميل محلية وعربية. سؤالنا ماذا كان بإمكان الحكومات السابق ان تفعل؟! هل تقول للمستثمرين توقفوا عن الاستثمار في العقار وتوجهوا نحو قطاع اخر؟ وماذا اذا كانوا، لا يتفهمون سوى هذه الصنعة؟ لذلك نتساءل ماذا وراء كل هذا الكلام السلبي والتشاؤمي من قبل بعض وزراء الحكومة ومستشاريهم ضد الحكومات السابقة في موضوع ازمة القطاع العقاري الى جانب الكلام عن فقدان لبنان لدوره، دون ان يقدم السادة الوزراء، اي فكرة بديلة، يمكن ان تساعد على انارة طريق المستقبل. هل ما نراه ونسمعه هو مجرد رغبة في وضع قيود على الاقتصاد اللبناني، اثبتت الايام على عدم ملاءمتها للبنان بل خطرنا على اقتصاده، وكيف يلتقي الاقتصاد الحر، الذي يعلنون التزامهم به، والتدخل القسري في الاقتصاد، من خلال منع المستثمرين، الاستثمار في قطاع البناء؟ وكيف يستقيم الاقتصاد الحر، مع كلام حكومي، على ضرورة التوجيه القسري لخفض الاستهلاك، وفي ثنايا البرنامج رغبة خفية، في كسر سعر صرف الليرة، والتراجع عن سياسة الاستقرار النقدي، وهم الذين وجهوا كل انواع الانتقاد لهذه السياسة، عندما كانوا خارج الحكم. هذه الرغبة، تكشف عن ذاتها في الصفحة العشرين من البرنامج تحت عنوان «ارتفاع التكاليف الداخلية مقارنة مع الخارج» بالقول: «ان القدرة الشرائية للسلع المستوردة، ازدادت الى حدود الـ ٦٠٪، فيما تدنت قدرة الخارج الشرائية للسلع اللبنانية بالنسبة ذاتها».

ان هذا الكلام، على صحته من الوجهة التقنية، يهمل العوامل الموضوعية لحركة الانتاج اللبناني، لجهة ان

الصناعة اللبنانية، تعمل بمواد وبالات مستوردة يدفع ثمنها بالعملات الاجنبية، وفي الصناعات اللبنانية يد عاملة اجنبية تقبض اجورها بالعملات الاجنبية ايضا!!!...

وفي البرنامج كلام عن «تحميل المكلفين المسؤولية وهو ما اجاب عليه دولة الرئيس بالنسبة للسرية المصرفية ونحن نشكره على هذا الجواب.

في الحقيقة، اذا قلنا ان لا جديد مفيد، ولا اصلاح واعد، لا في الموازنة ولا في الخطة - الرؤية - وهذا الكلام قالته مختلف الهيئات الاقتصادية والمالية والمهنية، بل اكثر من هذا، فانها ابدت خشيتها من ان يتحول الجمود الى كساد. وهي قد عبرت عن اعتراضها على التعديلات الضريبية، التي نشاركها الراي في انها تعمق حالة الركود، وتحمل الطبقة الوسطى، اعباء اضافية ولا تحمل معها، اي حل حقيقي لاوضاعنا المالية والاقتصادية.

نقول هذا الكلام، ونحن على دراية تامة، بالاوضاع الصعبة والامراض المزمنة، التي تعاني منها البلاد، ولكننا غير مقتنعين بنجاعة الوسائل، وسلامة التدابير، فحسب معلوماتنا، ان الضرائب التي رفعت، والرسوم التي زيدت، لن تؤدي الى زيادة دخل الخزينة، ومثال على ذلك قرارات الحكومة رفع الرسوم الجمركية على العديد من السلع، بما في ذلك التبغ، اننا نعارض، لجوء الحكومة الى اعادة النظر، غير المدروسة، في السياسة الضريبية، وانعكاسها السلبي على ثقة المستثمرين.

لقد سبق وطالبنا، بالعدالة الضريبية، كونها الطريق الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولتصحيح الاوضاع المالية والاقتصادية، ولايجاد الاستقرار الاجتماعي، الذي هو شرط اساسي، للانتعاش والازدهار. وفي هذا المضمار، اننا وفي زمن العولة الاقتصادية، اصبح محتملا علينا ان نؤكد، على ضرورة الاخذ في الاعتبار، التسهيلات الضريبية، التي تقدمها دول المنطقة التي تسعى جاهدة، جذب المستثمرين وترحب بهم.

اننا نطالب الحكومة، ان يستقر راياها، على سياسة اقتصادية - مالية - اجتماعية، ثابتة، بعيدة المدى وطويلة النفس، واقعية، تاخذ في الاعتبار، وضع المواطنين، وحقائق السياسية والاقتصاد، والتطورات الجارية في المنطقة، اذ ذلك نناقش خطة متكاملة، وبرنامجا مدروسا، وروزنامة زمنية، بحيث نصل جميعا، حكومة ومجلسا، معارضة وموالة، دولة وشعبا الى توافق وضاح شفاف، يضع حدا للبلبله، القائمة، وللتجاذبات الجارية.

كفى الكلام عن التركة الثقيلة، كفى التفتيش عن اسباب الازمة وتحميلها للماضي سواء اكان الماضي فترة الحرب، او فترة ما بعد الحرب. تفضلوا يا سادة وعالجوا الازمة، واطرحوا الحلول، وتطلعوا الى المستقبل، وواجهوا التحديات، وتحسبوا للاحتتمالات، ونحن معكم في كل ما يعود الى خير البلاد وراحة العباد فالحكم خيار وقرار ومنجزات، وليس صراعا اعلاميا مع المعارضة، وتبادل اتهامات، وشكوى من الحملات، وغمز من القناة، دون طائل سوى الاختلاف، في مرحلة نحن اشد ما نكون فيها بحاجة الى التضامن، والعمل الجدي والمجدي والخلاق، لمواجهة تحديات المرحلة الصعبة، على كل الصعد الوطنية والاقليمية والاقتصادية والتكنولوجية والعلمية.

ونعود الى الموازنة، فانه يخامرنا الشك، بان تاتي الجبايات بالمستوى المقدّر، وان ترتفع النفقات الى ما فوق المقرر، وان يتصاعد الدين العام بدل ان ينخفض.

فانه حسب ما صرح به وزير المال، ونشر في الصحف فان مبالغ واردات الخزينة المحصلة، لغاية نهاية حزيران ٩٩، حسب تصريح وزير المال لرئيس اللجنة المالية، لا يتعدى ٢١٢٦ مليار ليرة ونسبته ٣٩٪ من ما يلحظه البرنامج المالي فيما المحصل في نهاية حزيران ٩٨، كان ٢٢٨٠ مليار اي ٤٩،٥٪ من المبالغ المرتقبة.

ان هذا يعني، ان الحكومة لن تكون قادرة، على تحقيق ما وعدت فيه، في الموازنة وفي برنامج التصحيح المالي، الذي تطلب الحكومة من المواطنين، الايمان به ولمدة خمس سنوات، وهي لم تستطع التقيد، بما وضعت في هذا الشأن في الاشهر الاولى من هذا البرنامج.

وهنا نتوقف لنسأل الحكومة: هل تتعهد الحكومة امام المجلس والرأي العام بضمان تحصيل المبالغ المدرجة في الموازنة.

لقد اخطأت الحكومة، بتقديرها لطبيعة الاقتصاد اللبناني، وتبرعت بالاعلان، عن تقديم الحلول، لكل ما يشكو منه الناس، في السياسة والاقتصاد، والادارة، دافعة كل القضايا، دفعة واحدة الى الواجهة، «الموازنة، والمديونية وقانون الانتخاب، والجنسية، واللامركزية، وسلطات القانون، والقضاء المستقل» الخ... وهي حتى الان لم تنجح في اي من هذه الطروحات. ما جعلها تعجز عن تحديد الاولويات.

مع ذلك، وتقديرا منا لظروف البلاد، ودقة المرحلة، والمصلحة الوطنية العليا، فاننا ندعو الى توافق يبني على قواعد ثابتة، يشارك الجميع في وضع اسسه والقواعد، بحيث لا يبقى التوافق ظرفيا عابرا، كلما واجه البلاد اعتداء غاشم، كالذي حدث ليل ٢٤/٢٥ حزيران الماضي.

دولة الرئيس، لا بد لنا في هذه السياق، الا ان نبدي اعتزازنا بالموقف الرسمي والوطني، الذي تجلّى بعد انسحاب الميليشيات من جزين، وبعد الغارة الاسرائيلية الاثمة، نسجل تقديرنا للتجاوب الشعبي، من خلال التبرعات السخية، وان نسجل للمقاومة بطولاتها ودورها في دفع الميليشيات الى الانسحاب، وحكمة قيادتها للمواقف التي اتخذتها من موضوع جزين، وفي اعقاب الغارة الاثمة، مؤكدين مرة جديدة رفضنا لكل ما يمس وحدة المسارين السوري واللبناني، والتنسيق الكامل مع الشقيقة سوريا مع الاشادة بموقفها الاخوي النبيل خلال ما قدمته من معونات لاصلاح محطات الكهرباء وترميم الجسور، ناهيك عن دعمها السياسي، الذي مكن لبنان من الصمود في وجه مخططات اسرائيل وضغوطاتها.

الا اننا قبل الختام لا بد لنا من ان نسجل استغرابنا واعتراضنا، على حرمان بيروت، وخلو الموازنة، من اي اعتماد خاص بالعاصمة، وهي التي دفعت الثمن، الاعلى للحرب المشؤومة، وما زالت الى اليوم تحمل العبء المالي الاكبر لتغذية الخزينة، فهل كتب على بيروت، ان تدفع الرسوم والضرائب كاملة غير منقوصة، وفي مواعيدها، وهذا واجبها، وهي لا تتهرب منه، لتبقى القدوة والمثال، دون ان يحق لها ان تنال نصيبها من رعاية الدولة.

كنت اتمنى لو ان الوزير محمد يوسف بيضون حاضرا لاذكره بالازمة المتكررة سنويا، وبانه في بداية العام الدراسي سيجد معالي الوزير بان المئات من عائلات بيروت لا امكنة لابنائهم في المدارس الرسمية والابتدائية والثانوية.

معالي الوزير الا تستحق بيروت عناء ايجاد مدرستين او ثلاثة مدارس للاستئجار وذلك لاستيعاب جميع الطلاب.

بينما هنالك مدارس خارج بيروت، فيها المعلمون اكثر من الطلاب. فمن غير الجائز في بلد راسمالة الانسان، وميزته كثرة المتعلمين وعصبه الشباب المتعلم، ان يبقى تلميذ واحد في الشارع، لا يجوز ان تترك عاصمة الثقافة بدون مدارس.

وهنا اسال الحكومة هل يجوز ان تبقى قضية التعويض على المتضررين في بيروت لحوالي خمسة الاف عائلة معلقة حتى الان منذ سنين على الرغم من ان الحكومة السابقة كانت قد رصدت مبلغا للتعويض عليهم لترميم بيوتهم المدمرة كلياً او جزئياً. اليسوا مواطنين لبنانيين.

دولة الرئيس، هناك لغط حول فهم وتفسير بعض المواد الدستورية نطالب كما طالب زملائي بعقد جلسة لمناقشة هذا الموضوع.

اننا نسجل كل هذا على الحكومة كما نسجل عليها الاثار الخطيرة التي سوف تترتب على المواد الضريبية في الموازنة التي نطالب بالغائها من نص القانون وهي التالية:

المادة الثانية والثلاثون: المتعلقة بتعديل ورفع معدلات الضريبة على الاجور والرواتب.

المادة الثالثة والثلاثون: المتعلقة برفع المعدلات على الاجور المقطوعة.

المادة الخامسة والثلاثون: على ارباح المهن.

المادة الثامنة والثلاثون: على الضرائب على الاملاك المبنية.

المادة الثانية والاربعون: على رسم الانتقال، مع التمسك بنص المادة الرابعة والثلاثين الايلة الى زيادة حدود الاعفاء من ضريبة الدخل على ذوي المداخل الصغيرة والمحدودة.

اننا نطالب بالغاء هذه المواد لحماية للاقتصاد الوطني وتعزيزا لفرص نموه في المستقبل وحماية وتعزيزا لذوي المداخل المحدودة والمتوسطة.

دولة الرئيس، نحن المؤمنون بمستقبل لبنان، وقدرته على التغلب على المصاعب والازمات، مهما كبرت، لاننا اساسا نثق بحيوية شعبه، ووعي مواطنيه في مواجهة التحديات، بكل عزيمة صادقة.

نحن والشعب الذي نمثل، باعتزاز واخلاص، لا يمكننا ان نعتبر، مثل هذه الميزانية تعبر عن رؤية شفافة حقاً، لانقاذ الوضع المتردي وتحريك الجمود المسيطر على واقعنا الاقتصادي والمالي.

ولعل الحكومة وهي تسمع الى ملاحظات الزملاء، تلهمها روح المسؤولية، بتصحيح ما يمكن تصحيحه، من بعد هذه الولادة القيصرية، لميزانية طال انتظار ولادتها ولم تفرج كربا، من بعد طول انتظار.

والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة للزميل انطوان اندراوس.

انطوان اندراوس: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

دائما وابدا قضية المهجرين راسخة في ذهني كما في قلوبكم وعقولكم جميعا، انها القضية المركزية والانسانية التي ما برحنا نعمل لها ومن اجلها.

وما قامت به الحكومة السابقة ليس ارقاما وتصريحات وخطابات واستهلاكات... انها انجازات ماثلة للعيان على الارض وليس من مجال للشك بما تحقق، بل انها حقيقة يقر بها الجميع وان تعامى البعض عن الحقيقة.

فهل غابت ذاكرة البعض عن الوضع الذي كان سائدا في مرحلة ما بعد الطائف حيث تقطعت اوصال القرى والبلدات في الجبل بسبب الظروف الامنية التي كانت سائدة؟ وهل ننسى كيف كانت بيروت وما عانته المناطق المختلفة من اثار التهجير؟

هذا اسال وكلكم يعلم من اعداد ربط هذه المناطق بعضها ببعض؟

فهل الذي حصل هو هدر ام ان المعالجة السياسية والظروف الاجتماعية اوجبت حل هذه المعضلة والجميع ان تلك الخطوات انجزت دون ضربة كف.

اننا نسمع اليوم عن برامج وشفافية وخطط للعودة دون تدخل السياسة كما نسمع ان معيار الملف هو فقط مالي تقني... فكيف اذا تكون العودة دون مصالحات سياسية؟

كيف تكون العودة دون توزيع متوازن للتقديرات بين العائلات الروحية تسهيلا للعيش المشترك وحسن الجوار؟ اليس هذا جوهره سياسي؟ كيف تكون العودة دون الاخذ بالفروع تحسبا مع الوضع الاجتماعي الذي طغى على الاسر المهجرة ودون التعويض على المقيم الذي دفع ضريبة الحرب ودمرت ممتلكاته؟

فهل يعقل ان يحرم من رمم منزله من الاستفادة من صندوق المهجرين وهل المطلوب ان يسكن رب المنزل دون سقف حتى ينال حقه؟

كيف تكون العودة دون التنسيق والتعاون مع القوى السياسية المحلية والمؤثرة من احزاب وغيرها؟

ان العودة ليست بهبة مالية او مبلغ معين، انها علاقة حسن جوار وتوازن في التقديرات وعودة الى الجذور والاصالة.

ان التوازن في التقديرات هو بداية العودة ولو كان ظاهرة في تحديد الاولويات محفزا لمن لا يدركون ما جرى في الجبل من احداث دامية.

وهنا اعود واسأل هل كان يأمل احد ان تجري مصالحات في المعاصر والباروك والمزرعة وكفرنبرخ في اجواء هادئة وبعيدة عن المزايدات؟

اين الية ملفات المصالحات في بمریم، صالیمما والشحار والغابون، واين عودة دفون ورمحالا وعین كسور والمريجة؟ فهل يتم ذلك دون الاخذ بقوى لها حضورها السياسي؟ وكان هذا التجاهل لهذه القوى او للبعض منها ينم عن حقد او كبد سياسي.

ان البدء بالتعاون والتنسيق مع هذه القوى قبل المبادرة الى اي تنفيذ على الارض اجدى بكثير من التراجع كما حصل في محيط المستشفى الحكومي. ان مواقف من هذا النوع ارتجالية دفعت ثمنها هيبة القوى الامنية والعودة عنها يضعف الحكومة ويؤسس لمزيد من المزايدات والتعنت.

ثم هل حرمان الفروع من الاستفادة من تقديرات الوزارة والصندوق يساهم في ارساء العودة ام انه لغم اخر لوقفها؟ والشباب هم عصب العودة واساسها ودونهم لا عودة حقيقية.

ان التخطيط الحكومي والارتجال في هذه القضية هو سيد الموقف. فكل يوم قرارات مناقضة لما سبقها عن الخلافات بين الوزارة والصندوق كما حصل اخيرا في تعويضات اهالي الحبي الغربي في عاليه، هذه البلدة التي تشكل المنطلق الاساسي للعيش المشترك في الجبل.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

نحن اليوم امام كلام قديم جديد وهو البدء في مرحلة جديدة من الاصلاح الاداري. فهل هذا عمل جدي وجذري ام فقط تصحيح للمسار السابق ام عملية تصفية حسابات لان المحسوبيات تفوح كما الاستثنائية في الوضع بالتصرف في الملاحقات والمحاكمات؟

ان الظروف التي احاطت بالعملية الاصلاحية كانت ممتازة بالنسبة للحكومة التي اطلقت يدها الا انها اصررت على اعتماد السياسة الكيدية والانتقام والانتقاء فخرست الكثير من رصيدها وانكشفت غايات الاصلاح امام الرأي العام اللبناني كله.

ان الاصلاح ليس في تبديل الاشخاص انما هو عمل شامل وجذري يبدأ اولاً باعادة النظر في الانظمة التي ترعى المؤسسات وخاصة التنفيذية منها. وهي اليوم تكبل العمل في غابة من الاجراءات وسيل من الروتين الاداري فاهيك عن الخوف من انجاز القرارات.

اما بيان المصادر الوزارية الشهير بيان الاشباح، فاين الحكومة منه اليوم بعد ان تكرر تسلل الاشباح الى الوكالة الوطنية للاعلام يقول البعض ان رئيس الحكومة هو ضمير لبنان فاين الضمير يا دولة الرئيس في هذا البيان، هل ستقبل بيانا مثل هذا يوم ستكون خارج السلطة؟ اين الحريات بعد سبعة اشهر من الممارسات الانتقامية الحاقدة؟

نعرف جميعا انه ليس من الضروري التدخل المباشر في شؤون القضاء بل يكفي توجيهه الى الاعلام بمعلومات من المصادر المقربة والمصادر المجهولة وغيرها من المصادر، والامثلة كثيرة منها:

- ان لا حصانة للنواب خارج الدورات.
- ثم ان هناك اخبارات كثيرة لدى القضاء تنتظر الحكومة الظروف المناسبة للتحقيق بها واخرها ما صدر اليوم في الصحف.
- ثم معلومات اعلامية مسبقة عن توقيفات حتمية لهذا الوزير او ذاك.
- ثم ايجاد للقضاء بان الاصلاح سيطل من لا يحكم وفق ارادة الحكومة. هل كل هذا المناخ يحصن الديمقراطية ويعزز استقلالية القضاء.

ايها الزملاء، اين المواطن العادي من هذه الموازنة وما هي تأثيراتها عليه سوى دفع مزيد من الضرائب؟ فقد اوحى للشعب وكان الموازنة هي سر الخلاص من الازمة الاقتصادية كما اوحى للشعب بان هذه الموازنة هي نتيجة التركة، فاصبحت الموازنة مسألة سياسية لا غير. وسياسية الحكومة افقدتها الكثير من دورها المالي والاقتصادي ومن صدقيتها الاصلاحية وقدرتها على تحمل المسؤولية.

لقد جاءت الموازنة ورقة تعوة افقدت الثقة عن المواطنين والمستثمرين فاشتد الانكماش الاقتصادي خوفا من المستقبل وهنا دخلنا في حلقة مفرغة (عدم ثقة) خوف، تكشف ورعود اقتصادي. واخر حلقات الخوف الكلام اليوم عن تسهيل الذهب ورفع السرية المصرفية فاني اسال دولة الرئيس هل السرية المصرفية مقفلة في وجه الاشباح؟

الرئيس: زميلنا الكريم منذ مساء يوم امس هذا الموضوع استرعى انتباهنا الشديد جميعا وحصلت عدلا اتصالات، وفعلا حاكم مصرف لبنان المركزي اكد بان هذا الكلام ليس دقيقا وطلبنا منه بان يصدر بيانا لتكذيب هذا الامر والان دولة رئيس الحكومة قام بهذا الموضوع، لذلك لم يعد لنا مصلحة بهذا الموضوع بان يطرح لا من بابنا ولا من باب غيرنا.

انطوان اندراوس: فلتذكر ما قاله وزير المالية في احدى الندوات: انه وهم ان نقول ان لبنان سيعود كما كان ولحسن الحظ جاءنا كلام فخامة الرئيس ليقول ان لبنان سيكون سويسرا الشرق الاوسط وسيعود الى دوره المالي في المنطقة. فاني اسال في اية حكومة هو وزير المال؟

واخيرا اين الحكومة من خطاب القسم والبيان الوزاري بعد سبعة اشهر من الممارسات الارتجالية؟.

وشكرا

الرئيس: الكلمة للزميل فوزي حبيش.

فوزي حبيش: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

في هذه المرحلة المصيرية من تاريخ الوطن، نجد لزاما علينا ان ننتهج اسلوب الكلمة الطيبة فيما بيننا لان الوطن الذي عانى ما عاناه من الاحقاد والضغائن ومن مناهج التفرقة والتشردم اصبح اليوم مدعوا الى الانتصار على ذاته بحيث تتشابك الايدي وتتعانق القلوب والعقول للبحث عن منافذ الضوء في ظلمة الليل الطويل. ومن هنا، نبادر الى تثمين الجهود الطيبة المبذولة من جانب فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء لاجل التخفيف من الاثار المترتبة على الوضع الاقتصادي الذي نتخبط فيه، وهو ما نلمسه بصورة مستمرة من خلال الجلسات المتعاقبة لمجلس الوزراء التي يتجلى فيها التعاون والانسجام والتكامل لما فيه تحقيق مصلحة البلاد واقالتها من العثرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها سائر فئات الشعب اللبناني.

وما دمنا في سياق مناقشة مشروع الموازنة العامة، فنحن نرى ان المشروع الذي بين ايدينا قد حرص في حدود الامكان على ان ياتي منسجما مع السياسة العامة المعلنة ومع منهج الشفافية وهو في جميع الاحوال مشروع موازنة الامر الواقع ولا بديل منه في ظل الظروف الراهنة.

واذا كانت لنا ملاحظات سريعة وعامة حول مشروع الموازنة وحول السياسة الاقتصادية والمالية والضريبية التي املت وصوله بهذه الصيغة المعروضة علينا، فذلك من قبيل التقييم والتقويم معا، لا من قبيل الانتقاد لاجل الانتقاد.

دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء،

لقد مرت بلدان كثيرة بظروف مماثلة للظروف التي مررنا بها في لبنان، وكان من نتيجة تلك الظروف اعتماد سياسة التقشف في الانفاق فضلا عن استحداث ضرائب ورسوم جديدة ولا سيما متى كانت الايرادات العامة غير كافية لسداد النفقات المقدرة، وذلك بهدف البحث عن توازن الموازنة او على الاقل بهدف التخفيف من عدم التوازن بين النفقات والواردات. وقد احسنت الحكومة صنعا عندما خفضت من عدم التوازن بحيث تدنت نسبة العجز ٦٪ عن العام الماضي بالرغم من زيادة النفقات الاستثمارية بمعدل ثلاثة مليارات ليرة عن العام الماضي. ولكننا نحس ان نلفتها الى ضرورة رسم الحدود بين مجالات الانفاق التي ينبغي ان يجري فيها التقشف وتلك التي لا ينبغي المساس بها فلا يجوز تخفيض موازنة وزارات الخدمات والانتاج كوزارة الزراعة التي انخفضت موازنتها من ٨٣ مليارا في العام الماضي الى ٦١ مليارا في هذا العام ووزارة السياحة انخفضت موازنتها الى ٦،٨ مليار ولا يجوز في جميع الاحوال تخفيض موازنة وزارة الصحة خاصة في حقل التطبيب والدواء والاستشفاء وكذلك موازنة وزارة الاشغال العامة وموازنة الجامعة اللبنانية. اننا ندعو الحكومة الى وضع خطة انمائية متكاملة تنهي مظاهر الحرمان وتعطي هذه الوزارات حقها من الموازنة.

كما ندعو الحكومة الى انتهاج سياسة ضريبية لا تتحمل اعباءها الفئات الشعبية والمحدودة الدخل لا سيما اصحاب المهن الحرة خاصة في هذه الظروف الصعبة فضلا عن تذكيرها بضرورة التخفيف بصورة خاصة من الضرائب غير المباشرة التي تطاول الفئات الاجتماعية بشكل لا ياتلف مع القدرة التكليفية. وقد احسنت الحكومة صنعا برفع نسبة الضريبة على شركات الاموال من ١٠ الى ١٥٪ لانها لا تصيب سوى المصارف والشركات

الكبرى، وكذلك حسنا فعلت باقرارها اعفاءات ضريبية على ذوي الدخل المحدود وباعادة النظر في الضريبة على الاملاك المبنية.

ايها السادة، كلنا يعلم ان ثروة الاوطان تقسم الى قسمين:

- القسم الاول «الاموال المنقولة» والتي هي في عهدة وباشراف وزارات ومؤسسات ومصارف وافراد... والتي بنظرنا لا تكون القسم الاهم من ثروة لبنان.
- القسم الثاني «الاموال غير المنقولة» اي العقارات المبنية وغير المبنية وهي التي تكون القسم الاهم من ثروة لبنان.

ايها السادة، هل تعلمون انه لغاية الان لم يسمح من لبنان مسحاً عقارياً كاملاً الا نصفه وان ربع المساحة الباقية محددة فقط والربع الاخير غير محدد ممسوح ويحتوي على مساحات لا يستهان بها للدولة من مشاعات واراض اميرية وشيوع، وانه اذا مسحنا عقارياً كاملاً بالطرق والاساليب الحديثة والمطورة يمكن عندئذ للدولة احصاء اموالها غير المنقولة احصاء دقيقاً وصيانتها ومن ثم استثمارها بالطرق العلمية الفضلى التي ولا شك تؤمن دخلاً اضافياً للدولة يسهم في تخفيض عجز الموازنة وزيادة وارداتها.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

اننا نلاحظ يوماً بعد يوم زيادة نسب البطالة وانسداد ابواب العمل امام الشباب الذي يحمل من الكفاءات ما يؤهله لارفع المناصب، بحيث باتت الهجرة هاجساً وطنياً جاداً يتسبب بخسارة الادمغة وبتعطيل الدورة الاقتصادية على امتداد الوطن. وفي هذا المجال يبدو ان القطاع الرسمي والقطاع الخاص مدعوان معا للتعاون على تجنيب لبنان خسارة كفاءاته الشابة عن طريق انشاء المؤسسات في مختلف المجالات واسمي منها على سبيل المثال مصانع تصنيع الانتاج الزراعي. فهذه المصانع من شأنها ان تحقق الغايتين معا:

- توفير فرص العمل للشباب اللبناني.
- تصريف انتاج المزارعين الذين يعيشون ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة تستلزم العناية والرعاية والاهتمام. فالمزارع اصبح في قبضة التاجر والسمسار. فلا بد من ضبط الاستيراد ويجاد اسواق لتصريف الانتاج الزراعي وخفض كلفة الانتاج عبر تخفيض بعد اسعار البذور والاسمدة والادوية وغير ذلك من الاجراءات التي تدعم المزارع خاصة وان ٤٠٪ من الشعب اللبناني يعيش من الزراعة.

ولن يفوتني في هذا الصدد ان اوجه شكراً خاصاً لفخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الحكومة والوزراء على القرار المتخذ بتخصيص ثلاثة مليارات ليرة لدعم مزارعي البطاطا في لبنان ولا سيما في عكار ومنطقة الشمال وكم نتمنى ان يتمادى هذا الدعم ليشمل سائر المزروعات الحيوية في لبنان ومنها زراعة التبغ والتبناك. كما اوجه شكري لفخامة الرئيس والحكومة الذين استجابوا لمطالباتنا المتعددة بتخصيص مصلحة مياه القبيات سلفة قيمتها ٦٠٠ مليون ليرة لدفع رواتب العاملين في هذه المصلحة، واتمنى على معالي وزير المالية الاسراع في صرف

هذه السلفة خاصة وان هؤلاء العاملين لم يقبضوا رواتبهم منذ اكثر من سنة .

كما انني اغتنم المناسبة للتذكير بضرورة تلزيم مشاريع مياه الشفه في بلدة اكرام التي ترتقب منذ ثلاثين سنة تحقيق مشروع نبع السبع وهي البلدة التي تعاني الحرمان الكبير في الوقت الذي قدمت مئات الشهداء العسكريين في الجنوب وفي كافة المناطق اللبنانية .

ثمة مشاريع اخرى لمياه الشفه تنتظرها قرى عكار ولا سيما مياه نبع الصفا في وادي خالد وتنفيذ شبكة مياه الشفه في قرية عكار العتيقة التي درست منذ عهد الرئيس فؤاد شهاب ولا تزال في الادراج وكذلك مياه بلدة حرار وغيرها من القرى العكارية بالاضافة الى اقامة السدود لمياه الري وتاهيل بحيرة الكواشرة .

ونلفت الحكومة ونلفت وزارة الاشغال العامة الى ضرورة تبني تنفيذ الاقتراحات التي سبق ان قدمناها لها في نطاق المشروع الوطني لتاهيل وتعبيد الطرق في قضاء عكار وسائر المناطق الشمالية ونلج الحاحا خاصا على ضرورة الاسراع في حل مشكلة تلوث المياه في مدينة طرابلس وسائر المناطق اللبنانية .

كما نلفت الحكومة الى تسريع تلزيم مهنيات القبيات وحلبا ووادي خالد وكذلك بناء مدرسة رسمية في بلدة عندقت التي قدمت العقار الصالح لبناء هذه المدرسة منذ اكثر من عشر سنوات . ونطالب الحكومة بانصاف اساتذة التعليم الثانوي الذين لحق غبن فاحش برواتبهم منذ اقرار سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام واصبح الفرق بين رواتبهم ورواتب الاساتذة الجامعيين كبيرا جدا مما يحالف ابسط قواعد تصنيف الوظائف وتحديد الرواتب عملا بالمبدأ القائل : «الاجر على قدر المشقة» . كما نطالب الحكومة بالاسراع في ادخال اساتذة الجامعة اللبنانية في الملاك وتسوية اوضاع الاساتذة المتفرغين وحل سائر مشاكل الجامعة الوطنية التي باتت تستوعب اكثر من ستين بالمئة من طلاب لبنان الجامعيين .

دولة الرئيس ، حضرة الزملاء ،

ثمة مطلب وطني لا يختلف عليه اثنان في لبنان وهو مطلب الاصلاح الاداري : اصلاح الانظمة واصلاح الموارد البشرية وذلك في اطار منهج «ادارة التغيير» المعتمد في البلدان المتقدمة والنامية بما لا يزهق حقاً ولا يحق باطلا بل يحفظ كرامة الفرد وكرامة المجتمع وكرامة الدولة التي يجب في جميع الاحوال الا يصيب العاملين فيها الجمود او الخوف فتصاب الادارة بالشلل وتصبح غير قادرة على تقديم الخدمة الى المواطن . واذا كانت الادارة المتطورة بفضل السياسة الاصلاحية الرشيدة تهدف فيما تهدف اليه الى الخلاص من تزمّت المركزية فان مشروع اللامركزية الادارية الذي نترقب وصوله الى المجلس النيابي هو موضع ترحيب وتأييد من جانبنا لانه يدفع مسيرة الاصلاح قدما الى الامام .

يبقى ان نركز تركيزا مطلقا على ضرورة استقلال السلطات وتعاونها فيما بينها . وفي هذا المجال ننحني باجلال واكبار امام شهداء السلطة القضائية وهم شهداء لبنان الذين شهدوا للحق على اقواس العدالة فشرفوا بدماهم الطاهرة لبنان والقضاء .

دولة الرئيس، حضرة الزملاء، فيما نحن نشجب العدوان الاسرائيلي المتماذي الذي تجلّى مؤخراً في الحقد الاعمى الذي دفع الالة العسكرية الاسرائيلية بقرار سياسي غاشم الى تهديم البنى التحتية والاساسية لبعض مرافق الدولة فاننا ننحني امام التضحيات الكبرى التي تقدمها المقاومة في الجنوب والبقاع الغربي ونطالب الحكومة بان تستمر في مساعيها لاطلاق سراح ابطالنا المقاومين المعتقلين في السجون الاسرائيلية والاجنبية وهم جميعا نماذج في النضال والتضحية الوطنية واخص منهم بالذكر المناضل جورج عبد الله ابن بلدة القبيات البار المعتقل في السجون الفرنسية منذ اكثر من عشر سنوات لتصديه للارهاب الاسرائيلي وكذلك يحيى سكاف ابن بلدة المنية البار وهما اللذان اكدا التلاحم المصيري بين ابناء الشمال والجنوب من اجل التحرر والتحرير.

كما نشمن تسميناً عالياً النخوة والمروءة والاخوة الصادقة التي تجلت في ما تلقيناه من مساعدات معنوية ومادية اثر العدوان الاخير واخص بالذكر منها مساعدات سيادة الرئيس حافظ الاسد الذي كعادته ما انفك يوماً من الوقوف الى جانب لبنان ودعمه مادياً ومعنوياً.

وفي هذا المجال فاننا نؤكد على وحدة المسارين اللبناني والسوري في اية مفاوضات سلمية في المنطقة ونتمسك بهذه الوحدة لما فيها من تدعيم متبادل وقوة مشتركة لكل من سوريا ولبنان في وجه المفاوضات الاسرائيلي. اننا شعب يشهد له تاريخه بانه كان وما يزال وسيبقى في طليعة العاملين لاجل السلام العادل والشامل فلم نكن يوماً من هوة الحروب لكننا لم نكن يوماً الا في طليعة المدافعين عن السيادة والكرامة الوطنية.

وفقكم الله، عشتم وعاش لبنان

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور اسماعيل سكرية.

اسماعيل سكرية: دولة الرئيس،

تحت مظلة العهد الذي نؤيد، ومن رحم خطاب القسم ولدت هذه الحكومة في اجواء مثيرة نالت على اساسها ثقة المجلس النيابي... وبالفعل لقد اطلت الحكومة اطلالة واعدة، وطرحت عناوين رئيسيين في بيانها الوزاري احدهما مالي واقتصادي ويهدف الى تحقيق العجز وتقليص الدين العام... والاخر اصلاحي اداري... اضيف اليهما لاحقاً عنوان الملفات القضائية...

- وقد عزز البيان الوزاري في جلسة الثقة، عناوينه ووعوده بنفس واضح من العدالة الاجتماعية والامن الاجتماعي... وهذا ما لقي بدوره احر الترحيب وفيما يتعلق بالشق المالي، لامست الحكومة برنامجاً للاصلاح المالي، ارتكز على مبدئين اساسيين.

اولاً: تطوير وتحديث النظام الضريبي بجعله نظاماً معتدلاً وعادلاً... كما جاء في بيان وزير المالية البارحة... ثانياً: اعادة النظر في دور الدولة وحجمها في الاقتصاد باتجاه الخصخصة...

- في باب الاصلاح الضريبي، اشارت الحكومة الى ضعف ايرادات الدولة مما ساهم في تعميق العجز وتضخم الدين...

ولكنها تقاعست عن تنفيذ اصلاح ضريبي عادل كما وعدت... فالمستثمر وصاحب المهنة الحرة يسددان ضريبة على ارباحهما... والموظف او العامل تسددان عن اجورهما... والمزارع والصناعي يتحملان وقع الرسوم الجمركية على معظم المدخلات التي يستخدمانها... واما المودع والمضارب العقاري وصاحب الثروة الضخمة، فتفلت ارباحهم الهائلة وثرواتهم من اي تكليف...!!

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

- ان مصادر الربح الريعي تشكل ما يقارب ثلثي الارباح في لبنان... واعفاؤها من الضريبة يحرم الخزينة من مداخيل، هي في اشد الحاجة اليها، ويؤدي الى تحميل الثقل الضريبي، الى الفئات الشعبية والمتوسطة والمتجين...!! فاي عدالة ضريبية، هي تلك التي تستبيح اجور الناس ولقمتهم، وتحرم المساس بارباح المضاربين والمودعين؟

في باب الخصخصة: في الاساس، قدمت الحكومة الخصخصة، كوسيلة لا غنى عنها لتخفيض الدين العام... وتوقعنا ان تقوم الحكومة بتحديد مفهوم الخدمة العامة والمنفعة العامة، وان تبدأ بشركة المؤسسات العامة لتفعيل ادائها، وخفض كلفتها عن الدولة...

- لكن قانون الخصخصة الذي تم تداوله، يطالب بتفويض الحكومة لكي تقوم بخصخصة ما تشاء وحين تشاء...! ومن ناحية ثانية، او ليس في طرح الخصخصة بشكل مطلق هروبا من الاصلاح الاداري؟

اذا كان فشل القطاع العام ناتجا عن سوء ادارته فلماذا تقفز الحكومة فوق الاصلاح الاداري، مباشرة الى الخصخصة؟

ولماذا بيع مؤسسات عامة بابخس الاثمان ولاي هدف؟

- ومن هنا، انتقل الى باب الاصلاح الاداري العنوان الرئيسي الثاني في وعود الحكومة... لاقول باختصار، انه جاء مبتورا... انتقائيا... متسرعا احيانا انتقائيا وبطيئا احيانا اخرى وغائبا بالمطلق حيث كان يجب ان يكون البداية... عنيت وزارة الصحة... ومغاورها...! وهذا بين مرة اخرى معيار نظرتنا للصحة العامة وحرصنا على صحة المواطن...!

ولنا في هذا الشأن حديث لاحق اما فيما يتعلق بالامن الاجتماعي الذي عبر عنه الرئيس لحود، عندما قال:

«من غير الجائز ان يكون الفقر مانعا من التعليم ومن الحصول على العلاج الطبي والسكني... فقد تبنت الحكومة هذا الشعار مشددة على اهمية التكافل الاجتماعي والانماء المتوازن واعتبرتهما عاملين اساسيين في تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية وهنا نسال... اين اهتمام الحكومة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهو العمود الفقري لنظرية التكافل الاجتماعي القائمة بين العامل، ورب العمل، والدولة...؟

- الضمان يا دولة الرئيس، يحتل مركزا هاما في لبنان، على العديد من الاصعدة... فاشتراكات الضمان،

تشكل اقتطاعا سنويا، يقارب ضعفي ايراد ضريبة الدخل... اما تقديماته الاجتماعية التي تطل ١,٢٠٠,٠٠٠

مواطن لبناني (٣/١ الشعب اللبناني)، فقد ارتفعت بمعدل وسطي بلغ ٣٣٪ سنويا خلال السنوات الست الماضية... في حين لم يتخط المعدل الوسطي (الاسمي) لاتفاق الناتج المحلي ١٣،٥٪ للفترة ذاتها...!!

كما يشكل احتياطي الضمان كتلة نقدية هامة تفوق الـ ١٧٠٠ مليار ل.ل. عدا ٤٠٠ مليار ديون مستحقة على الدولة مما بات يتطلب اجراء مراجعة جدية لدور الضمان وفلسفة على ضوء التطورات الحاصلة لبنانيا وعالميا...

فهل يعقل ان لا يعالج لبنان بعد، ضمان الشيخوخة ويبقى نظام نهاية الخدمة معمولاً به منذ تاسيس الضمان عام ١٩٦٥... ان ضمان الشيخوخة يشعر المواطن بان كرامة في سنيه الاخيرة محفوظة حتى من قبل الدولة التي ترعاها وتسهر عليه وجميعنا نعلم ان وجبة استشفائية واحدة لمتقاعد كفيفة لاستهلاك معظم تقاعده...

- كما ان البلد يفتقر لاي تغطية للعاطلين عن العمل والمزارعين... ولهذا مضاعفات اجتماعية مأساوية في كثير من الحالات... فلماذا لا يعمم الضمان الصحي على جميع اللبنانيين واولهم المزارعون؟ لماذا لا تتوسع قاعدة المشاركين في الضمان، ولكن ليس على غرار خطوة ضمان السائقين العموميين، حيث الدولة تسدد القسم الاكبر من اشتراكاتهم مما يشكل عبئا سنويا على الخزينة يناهز الـ ٦٠ مليار ل.ل.؟

- واين العدالة الاجتماعية من تقرير الاسكوا وفيه ان ١٪ من المودعين يوظفون ٤٠٪ من ودائع المصارف...

وان البطالة الفعلية، غير المقنعة ٢٢٪ اما في مجال التنمية الناطقية، تطبيقا لشعار الانماء المتوازن... المتكرر دائما وابدا مع كل العهود والحكومات...!

اعتقد ان التنمية، يجب ان تركز على الاستفادة من خصائص المنطقة بشكل كامل، مع اشراك القطاع الخاص وتوظيف السكان المحليين واستثمار امكاناتهم... وذلك لا يتم الا ضمن سياسة واضحة من قبل الدولة... تؤدي الى خلق الظروف المواتية لجلب الرساميل الى المناطق...!

- مثلا، ما المانع من انشاء منطقة صناعية خاصة بين لبنان وسوريا، في مثلث الهرمل - القاع - حمص حيث يكون لها نظام خاص يعزز التقاء اليد العاملة اللبنانية - السوري والمواد الاولية السورية، مع الرساميل اللبنانية الخاصة والخبرات اللبنانية... للقيام بنشاطات مشتركة تناسب حاجات البلدين وتفتح فرص العمل في منطقة تنام وتصحى على غباب فرص العمل ان مبادرة لهذه تؤدي الى اطلاق ديناميكية التنمية في المناطق... وهنا نذكر الحكومة ونحثها على تسريع عمليات المسح والفرز والضم في هذه المناطق اذ ان الوضع الحالي للعقارات يشكل عائقا جديا امام الاستثمارات والانشطة الاقتصادية فيها ويساهم في تاخرها...!

دولة الرئيس،

- ان من يرفع شعار الانماء المتوازن، عليه ان يبدأ بزيارة المناطق المسماة نائية كمنطقة الهرمل وجرودها... ليتعرف على الارض على ضرورات الانماء المتوازن... واني باسم اهالي منطقة بعلبك - الهرمل اوجه دعوة

للحكومة رئيسا واعضاء (عدا وزير الدفاع طبعا) لزيارة المنطقة وجرودها... ليشهدوا ارادة العيش بالقوة... ويشاهدوا في طريقهم الى مناطق الجرد غياب اثر الدولة وانمائها... حيث الصمت المطلق يكاد يغتالك وانت في الطريق، لولا حراسة شجر اللزاب والسنديان والشربين تؤنس الرحلة، مخففة وحشة الجغرافيا... تفوح منها اطيب الروائح... عبر هواء نقي خال من اي تلوث... كنقاء وصفاء قلوب اهلها المحترمين الطيبين...!

ادعو الحكومة، للتأكد من الظلم الكبير الذي لحق بهذه المنطقة بعد الغاء زراعة الممنوعات منذ ثماني سنوات دون تقديم البديل... وما اعمال برنامج الامم المتحدة، الا كمن يخفض حرارة المريض ولا يداوي الداء فإين وعود الزراعات البديلة. واين مصارف التسليف الزراعي، واين التصنيع الزراعي؟ واين الاهتمام بمصادر المياه وخاصة مع جفاف هذا العام... اين تصريف الانتاج الزراعي... وعلى اي طريق تسلك... على طريق مقنه البقاع الشمالي الذي استثني في الخطط الوطني للطرق علما بانها طريق دولية...!

اين مستحقات البلديات من اموال، مع شكرنا لمبلغ ال ٦٠ مليار ل.ل. الذي وزع على بعضها...

- ان البلديات، اذا ما توفر لها التمويل المناسب وسددت لها مستحقاتها، قادرة على الاطلاع بدور تنموي هام وخاصة في هذه المناطق المسماة نائية.

- والا... فكيف نطبق شعار انماء المناطق؟ لماذا لا تنصف الحكومة الاساتذة المتعاقدين بالساعة ومعظمهم من المناطق النائية الى انصاف الاساتذة الثانويين طبعا وقبل الانتقال الى موضوع اخر، لا بد من تسجيل ايجابية كبيرة للحكومة، لمجرد وضعها خطة رؤية خمسية بصرف النظر عن التفاصيل.

دولة الرئيس،

- وحتى الان، لا اعرف فعلا ما الذي تحقق من وعود الحكومة في مجال الصحة، حيث رفعت الحكومة الشعارات الامنية الكبيرة، كالامن الصحي، والامن الدوائي، ماذا فعلت الحكومة، لايقاف او لنقل تخفيف الهدر الحاصل في هذا الميدان...؟؟

- ما زال النظام الصحي حتى اليوم، يسير على معادلة استهلاكية، قوامها طبيب ومريض ومستشفى يساوي مزرابا ماليا يتوسع يوما بعد يوم بسبب غياب الرعاية والرقابة والضبط والتدخل عند الضرورة مما يشكل عبئا ماليا غير قابل للاحتمال تخطى ال ١٠٪ وقارب احيانا ال ١٢٪ من مجمل الناتج القومي... وهي نسبة مرتفعة عالميا...!!

- ماذا فعلت الحكومة لكسر الحلقة المفرغة التي يدور فيها النظام الصحي، حيث التمويل غير المراقب وغير المدروس للقطاع الصحي من قبل الحكومة يؤدي الى الافراط في الانفاق والاستهلاك والتجهيز، والهدر...! ولن اكرر على مسمعكم ما ذكرت به مرارا من الافراط في العديد من الاعمال الصعبة، وعلى راسها عمليات القلب المفتوح...

- جعلت لبنان في المرتبة الاولى عالميا...

كذلك في كثافة اقتناء الاجهزة الطبية المكلفة والتي تحولت في العديد من المستشفيات الى افخاخ مالية، لا ترحم، كل ذلك بغياب اي تدخل لوزارة الصحة بحجة عدم المس بمبدأ الاقتصاد الحر، وكأن امريكا واوروبا الغربية، دولة اشتراكية وتاميم، حين تطلب اذنا مسبقا يبرر استخدام اي جهاز طبي مكلف كالرنين المغناطيسي M.R.I. فماذا فعلت الحكومة؟

- ان في لبنان قرابة ال ١٩٠ مركزا صحيا، ٣٠٪ منها للوزارة و ٧٠٪ خاص ...
- القطاع الحكومي يعمل بطاقة ٥ - ١٠٪ وفي حالات اخرى ٢٠٪ وفي اخرى لا يعمل ابدا؟ بل يعمل سمسارا في خدمة القطاع الخاص؟
- اما القطاع الخاص فمعدل اشغاله ٥٦٪ فعليا واكثر من ذلك ويرتفع الرقم عند رفع الفواتير للوزارة.
- في لبنان ٩٥٠٠ طبيب اي لكل ٤٠٠ مواطن وتخرج الجامعات اللبنانية ٢٥٠ طبيبا سنويا.
- سجلت نقابة الاطباء نموا ٩٪ سنويا من ٩٣ - ٩٨ بينما اقتصر النمو السكاني للفترة ذاتها على ٢،٥٪. في لبنان نقص حاد بالتمريض ...
- هناك ٣٥٠٠ ممرضة ومساعدة منهن ١٢٠٠ مجازة والباقي تدرين اي هناك ممرضة مجازة لكل ثلاثة الاف لبناني وممرضة مساعدة لكل ١٥٠٠ يعني هوة كبيرة بين نسبة الاطباء والمرضين.
- ازاء هذا الواقع كيف ترجمت الحكومة، خطواتها ولا اقول سياسة الصحة، اذ لا سياسة واضحة لديها حتى الان كيف ترجمت خطواتها رغم حشد المستشارين ... (والله يديم قرض البنك الدولي)! ترجمت الحكومة خطواتها، بمزيد من التوسع في انشاء المستشفيات الرسمية، وبالمقابل تعزيز سياسة التعاقد مع المستشفيات الخاصة علما بان ٨٠٪ من موازنة وزارة الصحة، يتم صرفها على المستشفيات الخاصة ...
- ان المشاريع قيد التنفيذ او المرتقبة في القطاع الخاص قد رفع عدد اسرة المستشفيات الخاصة الى ٢٠٪، اضافة مما يشكل عبئا ماليا اضافيا، يتطلب زيادة وربما مضاعفة موازنة وزارة الصحة في السنوات المقبلة القادمة، هذا علما بان عدد الاسرة المتوفرة حاليا في لبنان يفوق حاجات السكان بنسبة ٢٥٪ حاليا (١٢٠٠٠ سرير)!. لقد رفعت الحكومة شعار التحول من الصرف على الصحة الى رعاية الصحة وهذا ما نؤيده، ولكن لمن سيتم هذا التحول؟ لن احكموا قبضتهم على مفاصل النظام الصحي، وحولوه الى رهينة، يمارسون من خلالها الابتزاز والفساد والافساد؟
- ابهؤلاء سينقل معالي وزير الصحة الوزارة الى شبهها في حوار الريفيرا الاسبوع الماضي، مع غرفة التجارة والصناعة، بمستوصف خدماتي او صيدلية مبيعات (وانا معه) يحولها هؤلاء الى مؤسسة ترعى النظام الصحي في لبنان؟

- لماذا لم يطل الاصلاح الاداري وزارة الصحة حتى الان؟
- لماذا لم تتكرم حكومة الاصلاح الاداري يا دولة الرئيس وتلمس وزارة الصحة بشيء من حنان اصلاحها؟

- قررت الحكومة اعادة النظر في خطط الاستثمار العام في المستشفيات الرسمية والمراكز الصحية دون توضيح مخططاتها، فهل للخصخصة دور في هذا المخطط - وخاصة في مستشفى بئر حسن الحكومي الذي يشمل (٥٣٦ سريرا)، تحتاج لاكثر من الف وخمسمائة ممرضة وممرض لا يوجد منهم احد؟

- قررت الحكومة تقليص تعامل وزارة الصحة مع المستشفيات الخاصة التي لا تتوافر فيها الشروط وهذا قرار صائب والتعامل مع المستشفيات على اساس عقود سنوية تحدد الحصة المرصودة لكل مستشفى خلال سنة (مبلغ مقطوع).

اني اسال الحكومة... من صنف هذه المستشفيات غير المتممة الشروط؟ اليسوا هم انفسهم الذين لم تطالهم صحة الاصلاح الاداري؟

الاتحاف الوزارة من ان تتحول نظرية المبلغ المقطوع الى شراسة اكبر لدى المستشفيات الخاصة في ربح اقصى ما امكن من هذا المبلغ المقطوع؟ وماذا يفعل المواطن عندئذ عندما يستهلك المبلغ المقطوع في شهور عدة؟ - ان توجه الوزارة لتطوير الطب الوقائي، وتوحيد المؤسسات الضامنة، عمل قد تؤيدها فيه ونشجعها عليه، ولكن بعد الاصلاح الاداري.

- ماذا فعلت الحكومة حتى اليوم في ضبط الهدر الكبير الحاصل في المجال الصحي وفي وزارة الصحة بالتحديد؟

- اين هي من مستشفيات، تجري عمليات قلب مفتوح مزورة، يعني اذا ما ظهرت نتيجة تميل القلب طبيعية، فان اسم الشخص يوضع على شريط فيديو تميل فيه مسببات اجراء عملية جراحية، وتجري وتصرف اموالها من قبل الوزارة.

- اين هي من اخراجات القيد المكدسة في العديد من المستشفيات، ترفع باسم اصحابها فواتير استشفاء وهمية؟

- اين هي من المستشفيات التي ترفض استقبال الحالات المرضية الطارئة... بدون دفع مسبق؟ واين هو شعار الامن الصحي؟

- اين اصبح تفعيل الاستشفاء الحكومي، ولماذا لم تنطلق اعمال المراكز الصحية التي انشئت بهبات وقروض الكويت والسعودية مع انه تم التعاقد مع كوادرها البشرية المطلوبة من خلال برنامج التنمية التابع للامم المتحدة، منذ ستة شهور؟ لماذا لا تذكر الحقيقة هل هي بفعل الضغط السياسي كما نسمع؟ ومن هو هذا السياسي الذي تسعى الوزارة لكسب رضاه على حساب صحة الناس؟ اين الحكومة من كل ذلك؟ اين هي من تلوث يلحق بالغ الضرر بالصحة العامة، ولماذا لا تقوم وزارة الصحة المدججة بالمستشارين، لحملة توعية فيما يتعلق مثلاً بالامراض الناجمة عن تلوث هواء بيروت من الغازات المتصاعدة من وسائل النقل وخاصة مادة الرصاص... والتي وصل مستواها الى ضعف المستوى المسموح به عالمياً وهو ٢،٤ ميكرو غرام ووصل الى ٤ او ٥ اضعاف في مناطق مثل جل الديب ونهر الموت.

- ان تاثير مادة الرصاص على الصحة العامة خطير . . .

فهو يخترق الحوامل، ويدخل اغشية دماغ الجنين والطفل المولود، تاركا اثاره على جهازه العصبي من اعاقه في الاستيعاب، وتصرفات غريبة، وتعب عام مع النمو وضعف في التركيز في المدرسة والى اخره . . .

- والام بالعضلات والبطن، واحيانا وامساك شديدين، اين الحكومة ووزارة الصحة من كل هذا، بل اين هي من مشكلة الدواء في لبنان، واين اضحى شعار الامن الدوائي الذي اطلقتها الحكومة؟

الدواء: ملف الدواء يا دولة الرئيس، والزملاء الكرام، من اخطر الملفات في لبنان من ناحيتين: الاولى لما يحمله من مخاطر على صحة المواطن والسلامة العامة والامن الاجتماعي . . .

والثانية: لما تحتزنه في تشابك مصالح قادرة على تهديد قرار الدولة بل تجميده وشله اذا اقتضى الامر . . . !

- يوم فتحت هذا الملف من خلال استجواب للحكومة السابقة بتاريخ ٩٧/١٢/١٩ بخصوص المكتب الوطني للدواء تلاه مؤتمر صحفي، كنت اعلم ان طريق هذا الملف مليئة بالمخاطر والكمائن، فهو مفتوح على اوسع مساحة من التماس والتقاطع مع مختلف المواقع والفئات من مؤسسات صحية، ونقابات مهنية، وجمعيات خيرية، ومرافق . . . واجهزة رقابة، وتجار دواء وبعض احزاب وبعض سياسيين لكن ايماني بالله اولا واخيرا وبالمواطن اللبناني وبمبادئي وبقسم ابو قراط الطبي، كانت الدافع والوقود المعنوي . . .

لم يكن هناك اي دافع خاص، او استهداف لاحد ممن ذكرت، حماية صحة المواطن كانت الهدف والحمد لله ان الدواء يطال الجميع، وغير قابل للتصنيف الطائفي او المذهبي، او المناطقي، او الطبقي الاجتماعي، وبالتالي من غير الممكن محاصرته بهكذا تهم، ثم صرعه على طريقتنا اللبنانية جل ما استطاعه المتضررون والمخرجون من فتح، هذا الملف ان يرموني بتهمة حب الظهور الاعلامي طمعا بالكسب السياسي والشعبي!

- وهنا، اقول ان اعتماد الاسلوب الاعلامي المباشر كان لا بد منه، لان الناس يجب ان يعرفوا الحقيقة وخاصة ان صحتهم وسلامتهم في الميزان . . .

- وهنا اتوجه بجزيل الشكر لوسائل الاعلام المرئي والمقروء والمسموع للاهتمام المسؤول الذي واكبوا به هذا الملف منذ ذاك التاريخ وحتى اليوم اي منذ ١٩ شهرا، تحملت مسؤولية ما جاء في الملف من مستندات ووثائق وارقاما ولغة علم وما زلت مسؤولا عن صحة كل ما ورد او جاء فيه . . . فالموضوع علمي اولا واخيرا ولا يحتمل الاجتهادات .

- توجهت بعشرات الاسئلة الى الحكومة السابقة والحالية والى التفتيش المركزي تحول بعضها استجابات، ايمانا مني بواجب النائب ودوره، وهادفا الى مساعدة السلطة التنفيذية في ايجاد الحلول لهذه المعضلة الخطيرة . . .

- سجل الملف صدى رائعا لدى المواطنين، وبعض المؤسسات الاهلية، والدينية، وبعض السياسيين، كما تسجل صمما منيعا ومدويا بدلالاته لدى البعض الاخر . . . !

تفادت النقابات المهنية المعنى من طب وصيدلة، والزملاء الكرام في اللجنة الصحية لدراسة الموضوع

ومعالجتهن ولو ببعض التأخير غير المقصود، لكن اطلالة الحكومة الحالية، وضعتنا امام خيار اعطائها الفرصة الكافية، لتصحيح ما يجري في سوق الدواء، وخاصة ان وزير الصحة، طبيب عريق، وصديق، وزميل العمل في المؤسسة الجامعية الواحدة واعرف امكانيته وكان دائما على راس المشجعين لاستمرار متابعة ملف الدواء وبالطريق التي اثبتت قبل وصوله للوزارة...!

- ولكن مواقف الحكومة من ملف الدواء، يا دولة الرئيس ومن خلال وزير الصحة، سلكت طريق الغموض، والضبابية، والاضطراب، تراوحت بين تأييد مطلق لما ذكرناه في ملف الدواء وتأييد نسبي معتبرا ان ما ورد فيه تضخيم... واخيرا في حوار فندق الريفييرا مع غرفة التجارة والصناعة اعتبر ان اثاره ملف الدواء من بعض السياسيين - لم يسمه - هدفها الكسب السياسي والشعبي وان الامن في سوق الدواء مستتب كامن قصر العدل في صيدا دولة الرئيس. يعني تم توقيف رئيس المكتب الوطني للدواء فماذا تريد اكثر؟ من ذلك مما ضطرنى ازاء هذه المواقف (البورصة) بورصة المواقف الى توجيه مجموعة اسئلة الى الحكومة، والى التفتيش المركزي، والعديد من هذه الاسئلة، بل معظمها لم يرد عليه حتى الان وتحولت الى استجابات...!

وبعدما تولدت القناعة لدي، بان هذه الحكومة غير جدية بمعالجة مشكلة الدواء، وازاء تمنيات وزارة الصحة المتكررة، على اللجنة الصحة بتأجيل الاجتماعات...

وازاء استمرار دخول الادوية الممنوعة والمزورة، والفاصلة بالنهاية صلاحيتها، والمجهولة المصدر الى السوق اللبنانية حتى اليوم لم يبق امامي الا القضاء اللبناني...

وهنا اريد ان اوضح، ان ملف الدواء فنفسه عن سائر الملفات القضائية ليس له لون سياسي ولا يستهدف اشخاص محددين فارسلت جزءا بسيطا من الملف في ٣/٥/٩٩ (وهو ملف المختبر المركزي فقط) الى النيابة العامة لتلعب دورها ومنذ ٣ ايار وحتى اليوم التزمت الصمت، لا خوفا ولا تراجعا... بل لاعطاء القضاء والتفتيش المركزي الوقت الكافي... وخاصة بعدما حصل في ٢٧ ايار في قصر العدل في بيروت... واني لاتساءل دائما اذا كان ملف المختبر المركزي سبب ما حصل فما الذي كان يحدث، لو كان الملف بكامله في قصر العدل...؟

- اني اسال الحكومة، ماذا فعلت ازاء ملف الدواء؟

- تسألها عن المكتب الوطني للدواء... فيجيبك الوزير بان المكتب ضروري، وفي معظم الاحيان يجيبك بان جدوى المكتب ما زالت قيد الدرس... ومن منا لا يعرف اهمية وجدوى المكتب الوطني للدواء؟

دولة الرئيس، لا يزال تحت الدرس الا يوجد به قانون منذ ٥ سنوات؟ هذا الشعب اللبناني الا يعرف ان مافيا الدواء لم تستطع اية حكومة تجاوزها على الاطلاق ليت باستطاعة هذه الحكومة ان تتجاوز هذا الامر.

تسال الحكومة عن اسباب استمراره شلل اعمال المخبر المركزي، وهو المحطة الرقابية الالهة والاساس على الدواء، فتسمع اجوبة متناقضة لا تقنعك بشيء...

- تسأل الحكومة عن عدد الادوية في السوق اللبناني، فيجيبك بعدد الادوية المسجلة في وزارة الصحة،

ومنها ادوية مسجلة منذ الستينات (تغير مضمونها وما زالت مسجلة بذات المواصفات...!) لأنها حق مكتسب للتاجر.

- تسال الحكومة، لماذا اسعار الدواء في لبنان هي الاعلى في العالم، وشهادة نقيب الصيادلة (ليلي خوري)، فلا تجد جوابا مقنعا...

- تسأل الحكومة، كيف لا زالت الادوية السيئة والفايدة تدخل لبنان، فتقلب الشفاه استغرابا (والوثائق موجودة لكن التزامنا بالهدنة القضائية حال دون ابرازه...

- التفتيش المركزي اصدر قرارا ايد فيه ما ذكرناه حول لا قانونية المرسوم ١١٧١٠ المتعلق باستيراد الاعشاب دون تسجيل وطالب بسحبها من الاسواق واعادة تسجيلها حسب الاصول القانونية ولم ينفذ شيء من ذلك؟

- هل تكرم الوزير، بزيارة لمستودع لحفظ الادوية التي توزع على المستوصفات وشاهد العلب السوداء من جراء فعل الرطوبة وادوية المضادات الحيوية التي تحجر مضمونها فاصبحت البودرة مثل الحجر لا تذوب ولا تتكسر؟

يا معالي الصديق الوزير،

ان امن الدواء ما زال يتحرك في دائرة الشعار والاهتزاز اليومي... امن مهدد باسماء القرش...

- واذا كنت، تعتبر كما بعض المحرجين والمتضررين ان في كلامي تضخيما... فما عليك الا ان تطلب ملف التفتيش المركزي رقم ١٩٩٨/٦/٦ وعنوان (التحقيق في ارتفاع اسعار الادوية) والذي بدأ العمل به بتاريخ ١٩/١١/١٩٩٨، وانتهى منذ ستة شهور في اواخر نيسان ٩٩ وشكل ١٢٠٠ صفحة من المعلقات الدوائية والصحية التي ستخجل من ان تقرأها... هذا الملف، الذي لم تستطع رئاسة الحكومة استلامه بعد مرور اكثر من شهرين ونصف على طلبنا اياه...

ولم تستطع لجنة الادارة والعدل استلامه بعد مضي شهر ونصف على طلبها اياه...! وعندئذ ستنصفني وتنصف نفسك وسلام على ما ذكرته في الريفييرا من ان اثاره ملف الدواء هو بهدف الكسب السياسي والشعب مع انك لم تسمني بالاسم...

ان لم يجدوا لي سوى تهمة الظهور الاعلامي والسعي للكسب السياسي، يعلمون انهم يضحكون على انفسهم، وليسوا من اصحاب العفة الاعلامية او السياسية او يجهلون عظمة وطعمة العلاقة الصحية مع الناس.

- دولة الرئيس،

ان الصمت الذي مارسه طوال شهرين، لا يعني التوقف فالقانون المقترح لتعديل بعض مواد قانون مزاولة مهنة الصيدلة بدأنا دراسته في لجنتي الصحة والادارة والعدل واني لوائق بان هذا المجلس، سيكون الحصن المنيع، والحامي لصحة الناس وسيؤكد كرامتها.

والى من اطمأنوا الى صمت الشهرين الماضيين... ابشرهم بان الملف سيتابع ايضا من خارج المجلس عبر

هيئة وطنية، اعضاؤها يؤمنون بصدق التلازم بين الشعار والممارسة اليومية... وبلغة العلم في موضوع علمي
اولا واخيرا.

وبقيمة الانسان هذا ما عاهدنا شعبنا عليه وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل باسم السبع.

باسم السبع: دولة الرئيس، اريد في البداية ان اسجل غياب ثلاثة ارباع الحكومة، فاين هو وزير الداخلية،
واين هو وزير المصادر الوزارية، واين هو وزير البلاط؟

الرئيس: حضرة الزميل، هذا الموضوع «مش ظابط معك» لان هذه الحكومة تحضر اكثر مما كانت تحضر
حكومتكم السابقة، باربع مرات. بهذا الموضوع تظل هذه الحكومة افضل.

باسم السبع: نحن نريد ان نناقش الحاكم الفعلي.

الرئيس: تفضل حضرة الزميل.

باسم السبع: دولة الرئيس،

اذا رايت معركة يجبن فيها الجسور، ويجسر فيها الجبان، ويكر فيها خسيس المحتد على كريم المحتد، ففر
وانأي بفرسك الى رابية وراقب، ترى في الامر خيانة.

كاني بقس بن ساعدة الايادي قبل الف وخمسمائة سنة بجهن بصيرته في اعماق التاريخ لينقلنا من الجاهلية
القديمة التي توأد فيها البنات الى الجاهلية السياسية الجديدة التي توأد فيها الكرامات.

ولاننا من ذوي الكرامات التي تستعصي على الؤاد، مهما ابتدع الودون وحفار القبور الى ذلك سبيلا، فاننا
ناينا بكراماتنا، الى زاوية الصمت وراقبنا الموقف لاكثر من اربعة اشهر، ووجدنا كما وجد قس بن ساعدة الايادي
ان في الامر خيانة.

فالطعن في الظهر خيانة، والتجسس على صديق خيانة، والانقلاب على حليف خيانة، ونقل البندقية من
كتف الى كتف خيانة، والبراعة في تبديل الالوان والمواقع خيانة، والدرس الرخيص خيانة، وتلفيق الاتهامات
الاخيارات خيانة، وانتهاك الدستور والتلاعب به خيانة ما بعدها خيانة. والاشهر الاربعة يا دولة الرئيس لم تكن
قاسية علينا وحدنا بالصمت، انما هي كانت قاسية على البلد كله، وعلى الاجماع الوطني الذي تداعت اليه البلاد،
وكنا في طليعة المشاركين فيه والمتحمسين له والمروجين لبلوغه وقد اتينا الى هنا قبل تسعة اشهر، الى صندوق
الاجماع الوطني وبكامل القناعة باننا سنبدلي باصواتنا للخط السياسي الذي اخترناه منذ اتفاق الطائف، والذي
وجدنا فيه الباب العريض لخروج لبنان من المحنة، او نريده ان يبقى حجر الزاوية في مسيرة الوحدة والوفاق
والعلاقات المميزة مع الشقيقة سوريا.

هذا الاجماع يا دولة الرئيس، يتعرض لخطر حقيقي، ولعملية تفكيك منظمة، منذ تشكيل هذه الحكومة،
تستهدف اضعاف الخط السياسي الذي تحقق على اساسه الاجماع.

نعم، وبكل بساطة، نحن اقترحنا لخط سياسي هو نفسه الخط السياسي الذي يتعرض اصحابه هذه الايام لاعنف انواع العقوبات السياسية والمطاردات التي تنظمها، في معظم الاحيان، جهات هي مدانة اصلا من الراي العام اللبناني، وهي محل الشبهة والاثهام وخرق القوانين اينما حلت في الحكومة او خارج الحكومة.

ما كدنا نهي الاحتفال بالانتقال من ولاية الى ولاية، وما كادت هذه الحكومة ان تطل علينا بالصيغة التي اطلت بها، حتى بدأ شحذ السكاكين لعمليات الذبح السياسي، وبدأت الطعنات تنهال فلا تميز بين الشريف وغير الشريف، بين المرتكب وغير المرتكب، بين من افنى عمره في سبيل الدولة وعمرانها وحقوقها وبين من يفتني الدولة في سبيل عمرانها ومجده وفرعته. منذ ذلك الوقت، اكتشفنا يا دولة الرئيس، ان في الامر خيانة خيانة للوفاء، وخيانة للاجماع الوطني، وخيانة للخط السياسي الذي تحقق من خلاله هذا الاجماع. واكتشفنا ايضا ان الذين تطوعوا لفرض العقوبات السياسية قد تمسوا على هذه الاساليب واحترفوا وسائلها من عهد الى عهد ومن حكومة الى حكومة.

انها سكرة السلطة، انها السلطة المرة. وكائنة ما كانت هذه السكرة، فان الضربة لن تسكرنا عن حقنا وحق الاكثرية من اللبنانيين في مقارعة الجاهلية السياسية التي تتغلغل في بعض خلايا هذه الحكومة. وسنبقى على التزامنا بالخط السياسي للاجماع الوطني، وسنكافح من هنا، من المجلس النيابي وسائر المنابر الديموقراطية، في البلاد كل المحاولات الجارية لتفكيك هذا الخط.

ان هذه الايام، هي ايام تاريخية في حياة المجلس النيابي، لانها تشهد على ما يشبه الانتفاضة النيابية، التي تقوم بنفض الغبار عن الحياة السياسية ومؤسساتها. خلال الاشهر الاخيرة، تراكت طبقة كثيفة من الغبار فوق واجهة الحياة السياسية التي كادت ان تغطس من وطأة الصمت.

والان ياخذ المجلس النيابي زمام المبادرة في نفخ الغبار، غبار الصمت، غبار التنصت غبار المصادر، وغبار الركود السياسي الذي يضاهي في اضراره كل اشكال الركود الاقتصادي.

الركود السياسي، هو جوهر المشكلة يا دولة الرئيس، وهو الترجمة لواقع يستحدث في حياتنا الوطنية، يتدع اساليب غريبة في الاداء السياسي، تجعل من الحكومة الدستورية حكومة ظل لحكومة خفية، ومن الموالاة جوقة زجلية من الدرجة «الترسو»، ومن المعارضة مجموعة مطاردة في قوائم مذكرات الجلب، ومن المجلس النيابي ناديا للاخبارات القضائية، ومن الاعلام وسيلة لاعلان الاحكام القضائية المسبقة، ومن الوزارات ديوانيات يوزع فيها «علي بابا» غرف السجون على الوزراء والنواب السابقين واللاحقين وكل من يجروء على خرق جدار الصمت او الحديث عن مهازل المرحلة.

كانما المطلوب، حياة سياسية صامتة تلبس «طاقية الاخفاء». الكلمة الفصل فيها للمصادر، والمصادر تعمل من خلف دولته، سواء اعترض او لم يعترض ارضي او لم يرضى.

لم يسبق للبنان في تاريخه السياسي والاعلامي، ان عرف هذا الكم من الافراط في استخدام كلمة «المصادر»، سياسية النسب كانت ام وزارية ام قضائية.

ولم يسبق للبنان ان شهد ضبابية سياسية على صورة الضباب الذي يحجب الوجوه الحقيقية للسلطة، ويكشف عن ادارات رديفة تتولى اصدار الاوامر والتعاميم واغراق السوق الاعلامي بشتى انواع البيانات والتوجهات، اخشى، يا دولة الرئيس، ان نكون امام شكل من اشكال الرقابة اللاحقة، التي تمارس على معظم وسائل الاعلام، واستطيع ان اجزم في هذا الشأن، انه ما من مؤسسة اعلامية في لبنان حاليا، معفاة من «ضريبة» التوجيه السياسي او «ضريبة» الملاحظة على عملها اليومي.

وليس سرا ان نذيع، ان بعض وسائل يخضع لرقابات يومية مسبقة، على غرار الرقابة المفروضة على احدى نشرات الاخبار التلفزيونية، التي لا يؤذن ببثها الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من جهة لا علاقة ادارية لها بهذا التلفزيون من قريب او من بعيد.

من زمن «الدكتيلو» الى زمن «الفاكس» - رزق الله على ايامكم يا ابا بديع - والفاكس السياسي لا يتوقف عن البخ، حتى ليكاد ان يتحول الى رئيس للتحريير «المضارب» في عدد من المؤسسات الاعلامية.

والشيء بالشيء يذكر، يا دولة الرئيس، انا اعلم والكل يعلم ان خطوط هاتفية العادية والخليوية مراقبة وخاضعة للتنصت، انا اعلم والكل يعلم، ان خطوط الهاتف العائدة لدولتك، ولدولة رئيس مجلس الوزراء، ولسائر الوزراء والنواب خاضعة للتنصت ايضا هذا الامر لا يشكل سرا في البلاد.

ما من سياسي واحد في هذا البلد، وفي هذه القاعة تحديدا، ينجو من التنصت، وما من سياسي واحد يجرؤ على ان يدلي بمكونات صدره السياسية او حتى العاطفية على الهاتف.

صرنا نحاذر الحديث، حتى مع نساءنا.

اننا نشعر بهم، يشاركوننا اراءنا وافكارنا وعواطفنا، ويخدشون اسماعنا بالذبذبات والخرمشات، الذبذبة هي السمة الطاغية لزمن الهمس السياسي. كلما اجتمع اثنان، نسمع همسنا، ولا ندري من يتكلم مع من زمن يتكلم عن من، انها ديمقراطية الهمس والخوف، يمارسها الجميع بمن فيهم السادة الوزراء.

على كل حال، الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه، ان تاتي هذه الجلسة لتكسر جليد الصمت وتخرق جدار الخوف الديمقراطية، وتسهم في اطلاق حوار سياسي واسع النطاق، نعبر عن شوقنا العميق له.

اما اولئك الذين يستسهلون حكم لبنان فانهم لا يعرفون لبنان جيدا، ولا يعرفون ان اشياء كثيرة كثيرة قد تغيرت خلال خمسين عاما، الا شيئا واحدا كا اقوى من كل الحروب والسياسات والحكومات هو النظام الديموقراطي. لا نقول ذلك، بهدف التاثير على لا ديموقراطية الوضع الراهن، ليس هذا هو المقصود على الاطلاق، لانني مؤمن اصلا بمناعة النظام الديموقراطي وبدور المجلس النيابي والمجتمع السياسي اللبناني، في الدفاع عن هذا النظام ورفض الانتقاص من حيويته الديموقراطية، انما نقول ذلك من باب التنمية الى ضرورة

قراءة التاريخ اللبناني، الحديث على الأقل جيدا والاستغراق قليلا في تجارب العهود التي تعاقبت وما انجزته من انجازات والكسارات.

ان المجلس النيابي، الذي لم يتاخر طوال السنوات الماضية عن استخدام حقه الدستوري في جلد الحكومات السابقة، ومطاردتها بشتى اشكال المحاسبة السياسية، هذا المجلس مدعو الان للمحافظة على حقوقه الدستورية وعلى حصانته العامة في وجه بعض الرغبات والكراهيات.

وقد لا اكون في غنى عن التاكيد، على ما اكد عليه الزميل نقولا فتوش في هذا المجال، على اهمية مبادرة دولة الرئيس، دعوة المجلس بعد الانتهاء من اقرار الموازنة، الى عقد جلسة خاصة تعنى بتفسير بعض المواد الدستورية التي وضعت في محل لغط وابهام وسوء تفسير في الفترة الاخيرة، ودائما في ما يؤكد فصل السلطات وتعاونها.

ان الحكومة، اية حكومة، سابقة كانت ام حالية ام لاحقة، لا تستطيع ان تقيس المواد الدستورية بمعدلاتها السياسية، وان الشعور الذي ينتاب الكثير من اللبنانيين الان، ان الحكومة تستخدم الدستور والقوانين وسيلة للقمع السياسي ولما رب خاصة تصل احيانا الى مستوى الاخلال بالمبادئ الدستورية ونصوصها القاطعة.

دولة الرئيس، اذا كان عجز الموازنة هو وجه من وجوه الخلل في النظام المالي، فان العجز السياسي هو وجه من وجوه الخلل في الانتظام العام، وهذه الحكومة تصلح لان تكون صورة طبق الاصل عن العجز السياسي في البلاد، وعن حالة الاكتئاب التي اصابت الحياة السياسية، وكان من الطبيعي جدا ان ترمي بظلالها على سائر الانشطة الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

والموازنة بهذا المعنى، هي الابن الشرعي لهذا العجز، الذي ما زال يعمل على استنباط الافكار المثبتة والحلول التي تشكل تهديدا لجوهر النظام الاقتصادي في لبنان.

واننا اذ نرحب بما اعلنه دولة رئيس مجلس النواب ودولة رئيس مجلس الوزراء من موضوع السرية المصرفية وبيع الذهب، ونطوي الحديث عن التوايا المبيتة في هذا الشأن، ندعو الحكومة الى التفرغ، لمعالجة ديول السياسات التي اتبعتها حتى الان والنظر الى ارتال العاطلين عن العمل الذين يتزايدون يوما بعد يوم، وعشرات المؤسسات التي تعلن عن اقفال ابوابها وتسريح العاملين فيها.

اننا ندعو الحكومة الى قراءة متأنية لبيان معالي وزير المال وما تضمنه من توجهات تشير الريبة، وندعو دولة رئيس الحكومة تحديدا الى اعادة قراءة البيان واطلاعنا على موقفه من التوجهات التي اعلن عنها الوزير القرم عنها امس امام المجلس النيابي.

اولا - يقول معالي وزير المال القرم في مستهل بيانه: «لبنان اليوم ومجددا هو على منعطف... منعطف القرن الجديد... ومنعطف للسياسات التي اتبعت سابقا». فهل يا دولة الرئيس نحن امام المنعطف الضريبي الذي بنيت عليه الموازنة واحكام البرنامج الحكومي؟ وهل نحن امام منعطف اعادة النظر بكل التوجهات الاقتصادية السائدة

منذ الخمسينات والستينات؟ هل نحن امام منعطف العودة عن سياسة النمو الاقتصادي ومسيرة الانماء والاعمار؟ هل نحن امام منعطف العودة عن استكمال بناء المؤسسات والادارات الرسمية؟ هل نحن امام منعطف العودة عن بناء الثقة ببلبنان واقتصاده وترسيخ مكانته في محيطه والعالم؟ هل نحن امام منعطف التخلي عن سياسات التكامل الاقتصادي مع سوريا وسائر البلدان العربية؟ ثم هل نحن امام منعطف التسوية في المنطقة ومنعطف التطبيع، وما يمكن ان ينشأ عن السلام الاقليمي من اليات اقتصادية جديدة؟ نريد ان نفهم بوضوح، امام اي منعطف نحن، وعن اي منعطف يتحدثون؟

ثانيا - يقول الوزير القرم في الصفحة الثانية من بيانه «ما زاد في الطين بله، عدم الاهتمام بتأمين الاموال الكافية لمثل هذا المستوى من الانفاق، وتخفيض نسبة الضرائب المباشرة للفقير وللغني على حد سواء... وكانت نتيجة هذه السياسات وقوع الدولة في عجز مالي متعظم، جعل الدين العام الداخلي يقفز من ٤٠٣١ مليار ليرة في نهاية ١٩٩٢ الى ٢١٦٨٦ مليار ليرة في نهاية ١٩٩٨، اما الدين الخارجي فارتفع من ٣٢٧،٥ مليون دولار الى ٤١٢٧ مليون دولار... ومهما كان هناك من اعذار لتبرير ضخامة هذه الارقام، فان افكار الواقع الاليم لا يفيد لبنان المستقبل». (انتهى كلام الوزير القرم).

وتسأل رئيس الحكومة ووزير المال معا: هل تحاسب المرحلة الماضية على انها لم تفرض الضرائب كفاية على اللبنانيين وهي لم تؤمن من خلال هذه الضرائب الاموال اللازمة للانفاق؟

هل يعتبر وزير المال ان بناء القوى العسكرية والامنية من جيش وقوى امن داخلي وامن عام وامن دولة لم يكن ضروريا يقع في خانة الاعذار، وهل يعلم صاحب المعالي ان كلفة بناء هذه القوى خلال السنوات الست الماضية قد بلغ ٥٠٠١ مليون دولار اميركي من مجموع الانفاق العام، بما فيها نفقات التقاعد وتعويض الصرف.

وهل يعتبر السيد وزير المال السيد القرم ان الانفاق على الصحة والتربية والتعليم المهني والتقني والجامعة اللبنانية والاسكان والمهجرين وسائر القطاعات الاجتماعية هي من الكماليات التي لا توجب الانفاق وتقع ايضا في خانة الاعذار؟ وهل يعلم بصفته وزيرا للمال ان كلفة هذه الامور الشؤون قد بلغت ٥٤٢٨ مليون دولار، ثم هل يعتبر وزير المال ان الانفاق على مشاريع الانماء والاعمار والسياحة والصناعة والزراعة يعد انفاقا لم يكن لبنان بحاجة اليه وتقع ايضا في خانة الاعذار، وهل يعلم كلفة الانفاق على هذه الامور؟

الانفاق على الاعمار قد بلغ ٥٤٣٢ مليون دولار بخلال ست سنوات؟ نعم يا دولة الرئيس، ان حقيقة هذه الارقام واهدافها ستكون مرة على معالي وزير المال.

ثالثا - يقول معالي وزير المال في الصفحة الرابعة: «فالحالة الاقتصادية الجامدة لا تساعد على الخروج من حالة المديونية، لان ضعف النشاط الاقتصادي يؤدي الى وقف نمو الواردات الضريبية الامر الذي يعرقل بدوره عملية تخفيض عجز الموازنة».

ان فلسفة الموازنة وبرنامج التصحيح المالي، يعتمدان يا دولة الرئيس على زيادة الضرائب والاقتطاع الضريبي

من اجل تخفيض العجز ومعالجة المديونية، وجميع الاقتصاديين يتفقون على ان زيادة الضرائب تحد من النمو الاقتصادي، وها هو معالي الوزير، يعترف ايضا بان الحالة الاقتصادية الجامدة لا تساعد على الخروج من المديونية، فما الجدوى اذا من زيادة الضرائب اذا كانت تؤدي الى تفاقم الجمود، وبالتالي الى انخفاض الواردات الضريبية فهل الهدف يا دولة الرئيس هو رفع الضرائب لتخفيض الواردات؟ واية سياسة اقتصادية نريد ان نتعلمها اخر هذا الزمن؟

رابعا - يقول الوزير القرم في الفقرة الثانية من الصفحة الرابعة «ايضا ان الوصول الى هذا الشاطئ... يتطلب جهدا مضاعفا وتوضيحات كبيرة وتغييرا جذريا في تصرفات اقتصادية واجتماعية جامدة ان الاوان لتعديلها». ما المقصود من هذا الكلام العام والخطير يا دولة الرئيس؟ وهل يحق لوزير المال ان يفرض باسم الحكومة نهجا جديدا للتصرفات الاجتماعية على الشعب اللبناني، في الوقت الذي يتكلم فيه عن الانفتاح والعولمة؟ وهل المطلوب ان ينحدر المستوى الاجتماعي للبنانيين عن المستويات القائمة حاليا كي يطمئن معالي وزير المال؟ ام المطلوب ان يتخلى اللبنانيون عن انماط حياتية ومعيشية هي جزء لا يجزأ من تمايزهم الاجتماعي والاقتصادي؟ نريد ان نعرف ماذا يعني الوزير القرم بتغيير جذري في التصرفات الاقتصادية والاجتماعية الجامدة؟ واذا سألنا اعضاء الحكومة فردا فردا عما يتحدث وزير المال، هل يعرف السادة الوزراء ماذا يقصد وزير القرم بالتصرفات الاقتصادية والاجتماعية؟

خامسا - يطالب الوزير القرم ب «تحقيق اسلوب تنموي فعال وعادل... هذا الاسلوب يفترض الحرص على المال العام وتحقيق الشفافية وتطبيق مبدأ المساءلة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص؟

يبدو هذا الكلام شفاف للوهلة الاولى، ولكنه ما يلبث ان يكشف عن خفايا خطيرة للسياسات المبررة للوزير القرم، واريد هنا ان اسأل دولة رئيس مجلس الوزراء كيف يفهم كلام وزير المال عن مبدأ مساءلة القطاع الخاص؟ المعروف ان المساءلة في القطاع العام هي من شروط السلامة العامة للنظام الديمقراطي، والمعروف ايضا ان عدم المساس بالحريات الاقتصادية، هي من شروط السلامة العامة لنظامنا الاقتصادي فمن اين اتي الينا الوزير القرم بنظرية مساءلة القطاع الخاص؟ وهل يعبر هذا الكلام عن المنعطف الذي تكلم عنه الوزير القرم في بداية كلامه؟ ومن هي الجهة التي ستقوم بمساءلة القطاع الخاص؟ اليس هذا الكلام يا دولة الرئيس، هو اقصر الطرق لتهرب الاستثمارات وتوسع نطاق الحلقة المفرغة التي تعانيها الحكومة؟

سادسا - يقول الوزير القرم في الصفحة الخامسة: «ان الاوان للتفكير جديا بضرورة استنباط دور جديد للبنان نظرا لزوال معظم المعطيات والظروف التي امنت نجاحه في دور الدولة الوسيطة... ويتعين على لبنان ان يعمل على تحديث نظامه التربوي، وكذلك البنية الصناعية والزراعية والخدمات عبر تشجيع الاستثمارات في هذه المجالات».

بداية، اين هي الاعتمادات التي وضعت في الموازنة لتشجيع القطاعات الانتاجية من زراعية وصناعية

وخدماتية؟ ثم ما هي الغاية لاطلاق افكار ضبابية حول وجوب التفكير في استنباط دور جديد للبنان؟ وبماذا يفكر معالي وزير المال لمستقبل لبنان المالي والاقتصادي، واية هوية اقتصادية يريد هذا البلد؟ وماذا يقصد بالتحدث عن دور جديد في المجالات الاقتصادية والمالية والانتاجية «لها علاقة بحركة العولمة»؟

ثم ماذا يعني، ان هذا الدور اصبح من مخلفات الماضي؟ هكذا بشحطة فلم يريد ان يغير الادوار، ويدعو الى نظام اقتصادي قرمي جديد.

هل المطلوب يا دولة الرئيس اعتبارا من الان ان ندعو المصارف الى البحث عن مجالات عمل اخرى؟ هل المطلوب ان يلغى اللبنانيون من رؤوسهم اية امكانية للتفكير في تجديد السياحة وتنشيطها؟ وهل المطلوب ان يتخلوا عن التجارة كاداة من ادوات الانتاج ويتحولوا الى حقوق الاستثمار في الزراعة والصناعة فقط؟ وهل المطلوب ان نخالف رأي فخامة رئيس الجمهورية بالمرهنة على استعادة لبنان كمركز مالي مهم في المنطقة والعالم؟ وهل المطلوب ان تطوي صفحة النجاح اللبناني على مدى اكثر من خمسة عقود، وكفاءة اللبناني في استنباط الحلول لمشكلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية على رغم الاهوال التي نزلت به؟

اننا ندعو المستثمرين العرب والاجانب الى المجئ للبنان، ثم نبشرهم بعد ذلك بان الدور الاقتصادي للبنان قد تراجع ولا بد من ان يتغير حتما. اية وليمة هذه، يا دولة الرئيس، هي التي يدعو معالي الوزير المال المستثمرين اليها؟

فهل هناك سياسة اشد وطأة على الاستثمار من هذه السياسة؟ وهل هناك عجز عن استنباط الحلول اقوى من هذا العجز؟

اذا كانت هذه الروح هي التي تحكم المستقبل الاقتصادي للبنان، فاننا نعلن منذ الان الخوف على روح لبنان وشكرا.

الرئيس: حضرة الزميل، ورد خلال كلامك، كلام يفهم منه انك بمثابة العارف جدا بموضوع يتعلق بالتنصت، انا لا علاقة لي بهذا الامر، هذا شأن الحكومة وموضوع التنصت على الرؤساء يفهم منه ان تلفوني ولفوني الرئيس الحص والوزراء هو موضوع تنصت، الرئاسة استدعو لجنة الاعلام والمواصلات والبرق والبريد الى عقد جلسة وتاليف لجنة تقصي حقائق، طبعا ستحضر اجتماع اللجنة بما انك العارف جدا بهذا الموضوع لتضع كل المعطيات التي تملكها بتصرف اللجنة.

الكلمة للزميل الدكتور حسين الحاج حسن.

حسين الحاج حسن: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

الجلسة جلسة مناقشة الموازنة، الموازنة هي الصورة المعبرة عن سياسات الحكومة المالية والنقدية والاقتصادية والانمائية، واللبنانيون الذين ينتظرون صدور الموازنة التي اتت متقشفة بانفاقها مع زيادات في وارداتها الضريبية يعلقون عليها بعض الامال في تحقيق عجلة الاقتصاد، وتحفيز معدلات النمو وهم يدركون ايضا حجم الاءاء

التي تراكمت ايضا في السنوات الماضية، والتي تمثلت في النمو الكبير للدين العام الخارجي والداخلي، والذي قارب عتبة العشرين مليار دولار، وادى الى عجز في الموازنة تجاوز في السنة الماضية رقما يضاهي ٥٦٪.

وقد يجاوز في السنة الحالية ٤٠٪ وهي النسبة التي تقدرها هذه الحكومة، لكن فئة من اللبنانيين، ما تزال تنتظر منذ ٧ سنوات كل الامل والوعود التي سمعوها من المسؤولين اللبنانيين كافة، مرات ومرات اعني بهم المواطنين في قضائي بعلبك الهرمل الذين يعانون بالاضافة الى معاناة جميع اللبنانيين من الغياب الكلي لاي بيئة اقتصادية او انمائية، ويعانون ايضا من الضائقة الاقتصادية والركود البطالة وضعف الخدمات في المناطق لكن اهالي منطقة بعلبك الهرمل تخطوا مرحلة المعاناة التي يعانيها سائر اللبنانيين، الى مرحلة الغربة في ربوع الوطن، حيث الفقر والظلم والالم والجوع والشعور بالقهر والغبن والغضب، لانهم يتساءلون عن الذنب الذي ارتكبه، والجرم الذي ادينوا بسببه حتى صاروا في سجنهم الكبير مخيرين بين اراضيهم البور وقراهم العطشى ومحاصيلهم الكاسدة، ومدارسهم البائدة وبين الاكواخ المظلمة والاحياء المكتظة والبطالة القاتلة في ضاحية بيروت.

كل هذا، لان المصلحة السياسية للبنان، اقتضت في بداية التسعينات القضاء على زراعة المخدرات وهي محرمة في ديننا، والمرفوضة قانونا من قبلنا، ولكنها كانت تشكل العمود الفقري لاقتصاد المنطقة طيلة السنوات الماضية.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

ان اهالي منطقة بعلبك - الهرمل تجاوبوا طوعا مع منطق الدولة ومطلبها، واقلعوا عن زراعتها، وصدقوا وعود المسؤولين الدوليين، واللبنانيين في تامين زراعة بديلة، واقتصاد بديل، لكن هؤلاء الاهالي الذين يبلغ عددهم حوالي ٣٠٠ الف نسمة مقيمون هناك، اغلبهم من المزارعين لم يجدوا لكل تلك الوعود، اي واقع حتى الان، بل على العكس لمسوا النقيض الكامل طيلة السنوات الماضية، لقد انفقت الدولة اللبنانية في الاعوام الممتدة من العام ٩٢ الى اواخر ١٩٩٨ الاف المليارات على البنى التحتية من كهرباء وطرق وهاتف وسوى ذلك، لكن هذه الدولة لم تنفذ سدا بديلا او بحيرة واحدة لاستخدام مياهها في الري والشفة، وكأن المياه ليست اولوية، حتى وصلنا اليوم الى ازمة مياه خانقة في كل البلد، خاصة في بعلبك - الهرمل ويترك اليوم المزارعون محاصيلهم للياس، بعدما تركوها في السنوات الماضية للكساد ومن ناحية اخرى، لم يكن للدولة حتى الان سياسة زراعية واضحة، فهي حائرة بين دعم الانتاج اللبناني، او اطلاق حرية التجارة، فكيف يمكن ان نجتمع بين حرية الاستيراد وكثافة الانتاج وتحديثه، للمحاصيل المختلفة، مثل الحليب والبطاطا والموز والحمضيات، ناهيك عن غياب التسليف الزراعي، والارشاد والبحث في ظل موازنة هزيلة لوزارة الزراعة، وجل ما فعلته الدولة في بعلبك - الهرمل، انها قررت ان تدعم بشكل جزئي محصول زراعة التبغ، مع التنويه، انه في كل عام يعاني المزارعون من تسليم محاصيلهم ومن الفوضى في توزيع الرخص بشكل عادل واذا انتقلنا الى لغة الارقام، نجد ان منطقة بعلبك - الهرمل لم تنل من الانفاق العام نسبة ١٪ من مجموع القروض الخارجية المخصصة للاعمار، بما

فيها المشاريع والبرامج و٢٪ من مجموع القروض المخصصة للمناطق ولم يحالفها الحظ في تجاوز ٤٪ من مجموع الانفاق طيلة الاعوام ١٩٩٢ الى العام ١٩٩٨ .

لماذا؟ لان اولويات الدولة في الحكومات الماضية وخياراتها السياسية كانت تتجاهلها لالف سبب وسبب .

اما على خط برنامج الامم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة لمنطقة بعلبك الهرمل ، فلم يصل الى المنطقة من قبل الدولة المانحة ، طيلة الاعوام ١٩٩٤ الى اخر العام ١٩٩٩ ، سوى ٩ ملايين دولار من اصل المبالغ اللازمة التي تحدثت عنها التقارير المعدة في مؤتمر باريس ومؤتمر اصدقاء لبنان والتي تراوحت بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مليون دولار . والحكومة اللبنانية لا تزال تتحدث عن الانماء المتوازن ، وتنشيط القطاعات الانتاجية ودعم الاستثمارات ولكن من دون رؤية او برنامج ومن دون خطة تحرك .

اطفالنا يا دولة الرئيس ، لا تشبعهم الاحلام ، مدارسنا لا تعمرها الوعود مقابل الاقساط ، المحاصيل لا تباع من خلال زيارات المسؤولين المحليين او الدوليين ، ارباب العائلات لا يستطيعون ان يصرفوا مبادئ الدستور والقانون في الانماء المتوازن ، ليحصلوا على المال اللازم للقوت والتعليم ، والطبابة والسكن واللباس .

جل ما يعرفه المواطن في منطقة بعلبك - الهرمل ، من الدولة والحكومة ان القوى الامنية تاتي لتمنعه من بناء منزل متواضع فيما هي مسؤولة عن الضم والفرز ، وهي لم تقم بهذه المهمة منذ سنوات رغم فرز الاموال اللازمة لذلك ، او تاتي لتمنعه من حفر بئر ليروي زراعة او يسقي عياله فيما هي نسيت مهامها في تامين مياه الشفه والري او ان تاتي لتحصي القتلى على الطرقات ، فيما نسيت لسنوات ان مسؤوليتها هي توفير الامان ، بالوسائل العلمية الحديثة ، او ان ياتي الجباة لتحصيل الفواتير ، والضرائب والرسوم ، فيما لا توفر لهم الدولة فرصة العمل لا في ارضهم مزارعا ، ولا في ضواحي المدن عاملا .

دولة الرئيس ، صحيح ان الاصلاح المالي والاقتصاد يحتاج لسنوات ، لكن هل ينتظر جوع الاطفال ، او ينتظر العام الدراسي ، او ينتظر المرض او بدء الشتاء؟ ان منطقة بعلبك - الهرمل ، خزان المقاومة ، ومقلع الرجال فاض الكرامة ، لم تبخل على الوطن بالانتظار كما لم تبخل عليه بالشهداء ، فلماذا يبخل الوطن عليها بالاموال اللازمة لتنميتها حتى تصبح جزءا ككل اجزاء الوطن لها ماله وعليها ما عليه؟ فهل تصل الرسالة الى القلوب والعقول ، وتتجاوز الاسماع يا دولة الرئيس؟ وشكرا .

الرئيس : الكلمة للزميل جورج قصارجي .

جورج قصارجي : دولة الرئيس ،

نشاطركم الراي بانها موازنة الامر الواقع والتي لا نطمح جميعا اليها ، وباننا جميعا اصبحنا اسرى للسياسة الماضية التي اورثتنا ميزانية مقتصرة على عمليات الجمع والطرح ليس الا ، وبان ادارة الميزانية اشبه بادارة التفليس «فمن ضرب ، ضرب ، ومن هرب ، هرب» وبان ٤٧٪ من الميزانية تذهب لخدمة الدين ، و ٣٧٪ من الميزانية تغطي الرواتب والاجور ، اي نسبة ٨٤٪ من الميزانية هي امر واقع لا يمكننا تعديلها والمس بها . لكنه لم يفت الاوان

لايقاف تدحرج كرة الثلج وتنامي الازمة، فما زال امامنا الكثير من الخطوات الضرورية لاتخاذها، لكن ذلك يتطلب السرعة في التحرك، وامتلاك الرؤية، ومن هذه الخطوات:

تكريس القرار الجريء المتخذ بتعديل ضريبة الدخل:

الذي له اهمية خاصة، وعدم الاكتفاء بالعائدات المتواضعة الراهنة لضريبة الدخل والعمل على زيادتها، لان الضريبة على المداخل والارباح تشكل مصدرا مهما لتمويل الدولة في كل بلدان العالم، بينما حصة هذه الضريبة من اليرادات الاجمالية في لبنان متواضعة وهامشية، وزيادة عائدات ضريبة الدخل لا تعني بالضرورة رفع سقف الضريبة مرة اخرى، وفي المستقبل القريب، بل توسيع قاعدة المكلفين بحيث تشمل كل انواع المداخل التي يحققها اللبنانيون والمقيمون سنويا، بعد دمجها وتوحيدها.

فالمبالغ الاضافية التي ستتحقق لن تتجاوز ٢٠٠ مليار ليرة ولن تقلب الوضع المالي رأسا على عقب، خاصة بمقابل عجز متوقع في حدود ٣٤٠٠ مليار، ولكن المهم في القرار هو تحرر الدولة من عقدة العشرة بالمئة التي اعتبرت في السنوات الاخيرة حدا مقدسا لا يمكن تجاوزه دون التسبب في هروب الرساميل وخراب الاقتصاد، بينما فعليا المستثمر لا يفتش عن البلد الذي يقدم له اعلى الارباح وادنى الضرائب، بل هو اكثر عمقا من ذلك، انه يحلل الاوضاع في اسواق الاستثمار تحليلا شاملا ومن زوايا عدة، واولها من دون شك متانة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والمستثمر يعرف حجم المشكلة المالية التي تعانيها الدولة اللبنانية وهو يتخوف من نتائجها نظرا لما تشكله من مخاطر على استثماراته، فالمستثمر بالنتيجة هو شريك في اقتصاد البلد، وكل خطر على مستقبل النقد والاقتصاد هو خطر ايضا على امواله.

فاهمية القرار الجريء بتعديل ضريبة الدخل لا تقاس بالخوف المصطنع انما تقاس بمردودها.

لكن تكريسها الفعلي يتخلى بتوسيع قاعدة المكلفين لتصبح وسيلة «لاعادة توزيع الثروة الوطنية» وتخفيف الفوارق الشاسعة بين طبقات المجتمع، لان النظام الضريبي اللبناني لا يعبر التضامن الاجتماعي اي عبء.

لان النظام الضريبي اللبناني ما زال وفيا للمنطقات القديمة و متمسكا بها، وغير عابئ لما تفرزه من ظلم اجتماعي، والحصة الكبيرة للضرائب والرسوم غير المباشرة التي لا تراعي قواعد العدالة الضريبية لانها لا تأخذ بعين الاعتبار قدرات المكلفين بل المبالغ التي انفقوها على الاستهلاك وبالتالي فهي تصيب كامل دخل العائلات المتوسطة والفقيرة وجزءا متواضعا من مداخل الاغنياء، بينما نحن في لبنان نتلظى بنار الاغنياء الذين ازدادوا غنى ونعاني مع الفقراء الذين ازدادوا فقرا، فالمطلوب التخفيف من الاعتماد على الضرائب غير المباشرة وزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة لان عبء الضرائب غير المباشرة على الطبقات الوسطى والفقيرة اصبح من الضخامة بحيث ان القدرة على تحملها اصبحت قليلة جدا.

تحريك النمو:

تحريك النمو هدف اساسي يجب ان يكون في قلب الميزانية وفي قلب الخطة الخمسية المالية والاقتصادية،

والا تبقى الموازنة وملحقاتها في صورتها الحسابية التي لا تخرج عن اطار تعزيز اليرادات وتقليص النفقات لمعالجة المالية العامة فقط، وليس لمعالجة الازمة الاقتصادية والاجتماعية، فاساس المشكلة هو اقتصادي قبل ان يكون ماليا، وليس من خطة مالية مهما بلغت فعاليتها ان تحل المشكلة، فالمطلوب خطة اقتصادية وليس خطة مالية وتتطلب هذه الخطة الاقتصادية اعادة هيكلة النشاطات الانتاجية على اسس جديدة، تاخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقليمية والدولية.

وتستطيع هذه الخطة النهوض بالصناعة والزراعة والاعمال الحرفية، فلبنان الذي يستورد ١٠ اضعاف ما يصدر، لا يستطيع لعب اي دور اقتصادي اقليمي اذا لم نضع خطة خاصة بالنمو تهدف الى تحديد صناعات معينة قادرة على خلق مزايا للسلع المنتجة في لبنان وتستطيع هذه الصناعة ان تنتج قيمة مضافة عالية بعد ان نعمل على ربطها بزراعة ملائمة مع هذه الصناعة ومع متطلبات المنطقة، والنمو ليس ترفا فكريا انما حاجة اقتصادية ماسة، لا يمكننا ان نكون جديدين الا بوضع خطة متكاملة لنمو قائم على تطوير للصناعة والزراعة وللأعمال الحرفية ولتحسين وضع العمالة والحد من البطالة.

والنمو المضطرب والدائم، هو العلاج الحقيقي لمشاكلنا الاقتصادية، فالنمو هو الذي سيرفع دخل الفرد، وهذا الدخل سيكون ادخارا، وهذا الادخار سيمنح الفرصة لاستثمارات اضافية، وهذه الاستثمارات الاضافية ستزود النمو مجددا وبذلك نكسر هذه الحلقة المفرغة التي ندور ضمنها وعنوانها العجز العام الذي اسفر عن تراكم كبير للدين، الذي تطلب خدمة مرتفعة ادت بدورها لشح الرساميل وفقدانها من الاسواق وانعكاسها على الوضع المعيشي للشعب اللبناني.

فالحلقة المفرغة يمكن مواجهتها بحلقة مليئة وفعالة عنوانها النمو، وحسبنا ان نلفت نظر الحكومة ان ارقام النمو المطروحة من قبلها والتي تدعي انها ستصل الى ٥٪ خلال ٣ سنوات هي ارقام طموحة لكنها مضخمة وغير قابلة للتحقيق بغياب خطة النمو، وكل الحسابات القائمة على هذا الاساس الخاطئ ستوصل الى نتائج اقتصادية مغايرة لتطورات الحكومة، لذلك علينا الدفع بخطة النمو متوقعين اسوأ الارقام وليس المضخم منها. فالمشكلة ليست فقط بالدين المرتفع وبخدمة الدين المتفاقمة انما اساس المشكلة هو التباطؤ الاقتصادي وتراجع النمو ولا يكون الحل الا باعادة تصاعد النمو العام.

تخفيض معدلات الفائدة:

لا نمو بدون استثمارات جديدة، ولا استثمار بدون مال، ولا مال بكلفة عالية، والكلفة العالية متأية من الفوائد المرتفعة ومن السياسة المالية التي اتبعت سابقا، وما زالت، الا وهي سياسة تقوية سعر صرف الليرة بدلا من سياسة تثبيت سعر صرف الليرة، فسياسة التقوية هذه، دفعنا وما زلنا، وستدفع الاجيال القادمة ثمنها من عرقنا، ومن دمنا، ومن لقمة عيشنا ومن رغدنا، ومن سعادتنا، لذلك على الحكومة ان تقطع ونهايا مع سياسة تقوية سعر صرف الليرة وان تستبدلها بسياسة تثبيت سعر الصرف. بين التقوية والتثبيت فوارق كبيرة واحدى

طرق المعالجة تخفيض معدلات الفائدة، وتقليل كلفة راس المال، وبذلك يتاح المجال الاستقراض امام الاستثمار وامام كلفة انتاجية متدنية .

دولة الرئيس، ساضطر بغياب جلسات المناقشة العامة، وبغياب الردود على الاسئلة والاستجابات النيابية ان اتطرق الى المواضيع التالية التي لم نكن لنردها لولا غياب جلسات المناقشة العامة والتي اصبحت مطلبا نيابيا عاما، والتي من الواضح انها لن تعقد قبل العام ٢٠٠٠ .

الرئيس: حضرة الزميل الحكومة لا يطيل عمرها عن ٧ اشهر، عادة وبالنظام الداخلي كل ٤ جلسات تشريعية تعقد جلسة مناقشة عامة، فقبل هذه الجلسة الاخيرة اتت جلستنا هذه . فادع جلسة استجواب فألييك . او تكلم الان .

جورج قصارجي: هل الحكومة سمعت وفكرت بما قاله وصرحه مدير عام شركة سيليس صلاح بو رعد؟ ام انها راضية عما قاله؟

هل الوزير النجيب والموعد برئاسة الحكومة المقبلة يرضى عما قاله موظف عنده في شركته الخاصة؟

ام ان هذا الوزير هو المحامي لهذا الموظف ولهذه الشركة الخاصة؟ هل يسمح بدولة القانون ان يصرح بو رعد وعلى باب الوزارة بانه يتلقى قصفا داخليا بعد القصف الاسرائيلي؟

الرئيس: ما هذا القول وضح من فضلك!!!
جورج قصارجي:

هل يجوز ان ينعت القضاء ويشبه ديوان المحاسبة بالقصف الاسرائيلي؟ وان يكون لدى اسرائيل بنيامين نتنياهو ولدى ديوان المحاسبة رئيس مماثلا؟ هل اصبح القاضي عفيف المقدم جزارا يقصف قصفا داخليا؟ ام ان صلاح بو رعد هو من يقصف سمومه الداخلية ويقصف جباب المواطنين والمشاركين بالهاتف الخليوي؟ الم يكن يجدر به التقيد بالمخالفات التي ذكرها ديوان المحاسبة بدل التهجم على الديوان ورئيسه؟ كيف استقبله الوزير بعد ان اهان شخصيا ومن على بابه اهان السلطة القضائية وديوان المحاسبة؟ لماذا لم يخرج اي وزير عن صمته للرد على مدير شركة السيليس الذي اهان الجميع الدولة والحكومة والقضاء والوزراء، واستقبل بالاحضان، بينما لو تكلم نائب لكانت قامت القيامة مطالبة برفع الحصانة عنه لمسه السلطات كما حصل بزميلنا نجاح واكيم .

دولة الرئيس، نريد ان نعرف من يحمي صلاح بو رعد ليسمح هذا الاخير لنفسه وعند كل شاردة وواردة ان يتطاول على من يشاء دون رادع ودون حياء؟

هل يمكننا اعتبار شركات الخليوي كانت وما زالت وتستمر محمية بارادة عليّة؟ كيف يمكن للحكومة ان تفتش عن الملايين ومن جهة ثانية تترك المليارات؟ الم نتوجس بكم خيرا يوم اتيم

للمحاسبة واعتبرنا انكم ستصيبون الهدف، فقمتم بترك شركات الخليوي دون حساب وتركتم ملياراتها ومخالفاتها وتعدياتها ورحتم تبحثون عن الملايين لاهئين لعلمكم تجدونها ولن تجدوها.

دولة الرئيس، صرح الوزير ولعدة مرات بان شركتي الخليوي تجاوزنا عدد الخطوط المسموح لها وتجاوزنا ال ٢٥٠ الف خط، نسالكم وانتم الذين لا تجيبون على اسئلتنا واستجواباتنا النيابية، لماذا لم تضعوا لغاية الان هذه المخالفة الفادحة للعقد بيد القضاء؟ ولماذا لا تحصل الوزارة ايرادات الخطوط الاضافية بكاملها؟ ولماذا لا تجبي كامل ايرادات هذه الخطوط من قبل الوزارة ولمصلحتها ولماذا التأخير بفتح ملف الخليوي؟ ولماذا لا نفرض على الشركات تخفيض الاشتراك الشهري لغاية ال ١٢ الف ليرة ليتوازي مع اشتراكات الهاتف الثابت؟ هل الخليوي مسموح له بمص دماء وتعب الناس بينما على الهاتف الثابت ان يتحمل هذا العبء؟

في جميع بلدان العالم المشترك يدفع اما التخابر واما الاشتراك، بينما لبنان عليه ان يدفع الاشتراك الشهري والذي يصل الى ٢٧,٥ \$ وايضا فاتورة التخابر المثقلة بارباح الشركات وضرائب الوزارة، انني اطالبكم بالغاء الاشتراك الشهري الخليوي او كحد ادنى تخفيضه ليصبح فقط ١٢ الف ليرة لبنانية.

شركات الخليوي فقط من الاشتراك الشهري ومن خدمة معرفة الرقم المتصل تحصل من كل مشترك شهريا ٣١ دولار اي من ٥٥٠ الف مشترك (دون البطاقات) تحصل فقط كاشتراكات سنوية ما مقداره ٢٠٥ ملايين دولار، دون الخدمات الاخرى والبطاقات - البدعة التي اخترعتها لتتجاوز التجاوز، ولتتعدى المتعدى به، ومن هذا المبلغ لا شيء يدخل خزينة الدولة.

ناهيك عن خطوط المسابقات التي تقدم وحدة الاتصال ب ٢٥ سنتس لا يدخل منها اي سنتس الى خزينة الدولة، وهذه التعرفة مخالفة لجميع العقود والاتفاقيات وهي مثال صارخ عن كيفية تصرف شركات الخليوي بما يحلو لها دون اعتبار لاي رقيب وحسيب وكأنها دولة ضمن الدولة لا بل انها اقوى من الدولة.

الرئيس: معالي الوزير هذا الكلام الوحيد الذي يجب ان يسمع ونحن دائما نقول هناك هدر في اموال الدولة، نامل خيرا من الحكومة ان تضع حلا فهناك لجنة وزارية تالفت ولم تجتمع حتى الان.

جورج قصارجي: دولة الرئيس،

انا وجهت سؤالا وحولته الى استجواب منذ ٣ اشهر بحسب الاصول ولم يجاوبني عليه احد هل لديكم فكرة عن تسعيرة وتعرفة خدمات الخليوي التي لا تحصل منها الخزينة اي سنتس؟

ساورد لكم بعض الخدمات:

- خدمة ال Clip والتي تصل نسبة المشتركين فيها لغاية ٩٧٪ تعرفتها ٦ دولارات لكل مشترك.
- خدمة ال Clear والتي تصل نسبة المشتركين فيها الى ٣١٪ تعرفتها ٢٥ دولارا فقط.
- خدمة تحويل الخط Divert والتي تصل نسبة المشتركين فيها لغاية ٥٥٪ تعرفتها دولاران.

- خدمة الـ Roaming والتي تصل نسبة المشتركين فيها لغاية ٢٣٪ تعرفتها ١١٦٠ دولارا اضافة الى سعر المخابرة بالتعرفة الدولية.

- خدمة تفصيل الفاتورة والتي تصل نسبة المشتركين فيها لغاية ٦٥٪ تعرفتها ٧ دولارات.

المصارف قامت وبعد العدوان الاخير بالتبرع بما قيمته لغاية الان بحوالي ٦ ملايين دولار لحساب الخزينة، لكن المصارف لوحدها ومن عمولة فواتير الهاتف الخليوي تربح ٢٠ مليون دولار، فهل تدرون كم ان هذه العمليات وهذا الخليوي مربح؟

دولة الرئيس، هل القدر ان يلعب الحريري دور الحص، وان يتبادل الحص الدور مع الحريري؟ هل القدر ان يعارض الحص الحريري يوما ممانعا الخصخصة، فياتي يوم يصبح الحص مع الخصخصة المطلقة والحريري ضد الخصخصة بالمطلق؟

هل القدر ان يخصص الحريري البريد ويومها يرتفع صوت الحص منددا، فيصبح الحريري اليوم اكثر المنددين بتثبيت حكومة الحص خصخصة الحريري المشوهة للبريد؟

ايها السادة، الامتياز المعطى لـ Liban post مخالف للدستور؟

هل فكرتم للحظة ان تلائموا الدستور مع ما قمتم بتثبيته مع شركة البريد؟

هل قرأتم بتمعن المادة ٨٩ من الدستور؟

اذا كانت الحكومة السابقة قد خالفت الدستور وخاصة منه المادة ٨٩ وضمنت العقد مع الـ Liban post جملة تفيد على ما يلي في البند رقم ١٢ :

«ان القوانين المرعية الاجراء لا تتضارب او تمنع تطبيق هذا العقد».

فلماذا لا يتم تحويل الوزير السابق والمدير العام وكل من شارك وساهم وخطط ووقع هكذا عقد الى المحاكمة؟

هل سنبقى اسرى لمحاكمات معزولة تفتش عن السمك الصغير وتغض النظر عن الحيتان الكبيرة ام سنصبح عن حق في دولة المؤسسات التي العدل فيها بالتساوي على الجميع، يجوز ترك من وقع هكذا عقد حرا طليقا بينما يقبع بعض الموظفين في السجون لانهم تلقوا الاوامر؟

لماذا البديل وليس الاصيل؟

لماذا البديل عن المسؤول والمسؤول معروف ومعلوم من الجميع؟

لماذا دائما نواجه بالتهديد بالتحكيم في جنيف وبالغرامات المرتقبة بينما الحكومة لا تهدد من وقع هكذا اتفاقيات باية ملاحقة ولا تلزمهم بدفع الغرامات من اموالهم الخاصة؟

هل ما زلت يا دولة الرئيس الحص تفتش لتقع بين ايديك ملفات لتحولها الى القضاء ام انكم تعملون

جاهدين على تثبيت ما اتى به سلفكم، خوفا من اشاعة هنا، وحديث هناك وربما مسaire، سلفة للعام ٢٠٠٠؟ دولة الرئيس، ما الفارق بين حكومة اليوم وحكومة الامس. بالامس القريب رفعنا الصوت مطالبين بوضع حد لتمادي شركات الخليوي لكن لم يكن من مجيب لانتفاء المصلحة الشخصية، اما اليوم وبعد مرور هذه الفترة الطويلة نسبيا على توليكم الحكم، نسالكم التحرك بهذا الخصوص، ونطالبكم بتحويل ملف الخليوي وملف البريد الى النيابة العامة المالية والا سنضطر بسبب هذا التقاعس الى طرح الثقة بهذه الحكومة، ولنفس الاسباب، ونحن كنا قد طرحنا حجب الثقة بشخص رفيق الحريري يوم كان وزير للاتصالات الهاتفية لما قام من دور يومها في تغطية شركات الخليوي ولما كان يخططه للبريد.

دولة الرئيس، تاليف الحكومات في البلد والانتخابات النيابية والحياة السياسية العامة مواضيع سقطت من وجدان وتفكير المواطن واصبحت لا تمت للديمقراطية بصلة، فكما سقطت جدية المجلس الدستوري باعادة انتخاب من طعن بهم، وسقطت مقولة المجلس سيد نفسه، نشهد على التوالي ولسنوات عدة سقوط امكانية التأثير في تشكيل الحكومات، وتلاشي امكانية المحاسبة البرلمانية، وقدرة المجلس على محاسبة ومراقبة الحكومة، فكما بقي الحريري لسبع سنوات بسحر ساحر نواجه حكومة باقية كالقدر، لا قدرة على تغييرها مهما طال الكلام، ومهما تعمقنا بالنقاش والمحاسبة.

والله كان يجب الحكومات وعليكم السلام.

الرئيس: ارفع الجلسة الى تمام الساعة السادسة مساء.
رفعت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين من بعد الظهر.

جلسة ١٣/٧/٩٩ - بعد الظهر -

الرئيس: تتابع الجلسة

الكلمة للزميل نجاح واكيم

نجاح واكيم: دولة الرئيس، حضرات النواب،

منذ ان تولت الحكومة مسؤولياتها قبل حوالي الثمانية اشهر والمسؤولون فيها يكررون الحديث عن «التركة الثقيلة» التي خلفها فريق الحكم السابق. واذا كانت الحكومة قد ابرزت جانبا من التركة تلك، وهو المتعلق بالدين العام وتصاعده وتزايد العجز، فان الجوانب الاخرى لا تقل خطورة، اذ انه خلال المرحلة السابقة:

- عم الفساد في السلطة والادارة والاجهزة والمؤسسات العامة والقضاء استقر ورسخ حتى صار نهجا واسلوب حكم وصار صفة لصيقة باداء الوظيفة العامة.

- اهدر الدستور وتعطل حكم القانون، او انه سخر لخدمة مصالح المتنفذين والمحظيين.

- اعيد انتاج العصبية الطائفية والمذهبية بما لا يقل حدة وشراسة عن تلك التي شهدناها في اشد فترات الحرب فتكا وتدميرا. ضمرت الحياة واختنقت، فلم تعد تجد متنفسا لها الا في خلافات اهل السلطة وتصالحاتهم وفي عظات الاحاد وخطب الجمعة.

٢ - وتورمت الاداة بالمحاسب والازلام. زادت كلفتها وقلت انتاجيتها.

- وبسبب السياسات المالية والاقتصادية تفكك نسيج المجتمع وتفسخ. فلقد تقلصت رقعة الشرائح الوسطى فيه الى حدود ضيقة جدا لا تزال تنحسر وتضيق.

واتسعت دائرة الفقر حتى بات اكثر من ٧٠٪ من الشعب يعيشون على خط الفقر وما دون هذا الخط. وتركزت الثروة في ايدي حفنة رأسمالية مضاربة لا تتجاوز نسبتها ال ٣٪، تستحوذ على حوالي ٨٠٪ من الودائع ومثلها من القروض التي تستخدم في مجالات المضاربة ليس الا.

- وانخفضت بسرعة كبيرة معدلات النمو، ثم تلاشت بالكامل ابتداء من العام ١٩٩٧. وتبددت قوى الانتاج بالهجرة والبطالة. شلت عناصره وضمرت قطاعاته وانهارت.

ان مقارنة سريعة بين ما كنا عليه في العام ١٩٩٢ - بعد الحرب - وما صرنا اليه في العام ١٩٩٨، بعد ست سنوات من حكومات «النهوض الاقتصادي»، تبين بوضوح حقائق مفعجة، هي وجه من وجوه: «التركة الثقيلة» تلك.

- كان الدين العام اقل من ٢٠٠٠ مليون دولار، وارتفع الى اكثر من ٢٠٠٠٠ مليون دولار اي انه ارتفع بنسبة تفوق ال ١٠٠٠٪ خلال ست سنوات فقط.

- كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي القائم في حدود ٤٥٪، وارتفعت الى ١٢٣٪. هذا بحسب الارقام

المبالغ فيها للنتائج المحلي، وإذا اعتمدنا ارقاما اقرب الى الواقع فان النسبة ترتفع الى اكثر من ١٥٠٪. - وبسبب السياسة النقدية التي نفذها البنك المركزي بما يتلاءم والسياسات المالية والاقتصادية، فقد تم ضخ حوالي ٨٠٠٠ مليون دولار من شرايين الاقتصاد الوطني صناديق رأس المال المضارب في الداخل والخارج. وفي نهاية العام ١٩٩٨ كانت نسبة ٢٦٪ من الدين العام حوالي مليار ليرة - تعود الى هذه السياسة النقدية التي جعلت كبار المودعين يستأثرون بحوالي ربع الناتج المحلي على شكل فوائد.

وانخفضت التغطية على الليرة بالعملات الاجنبية والذهب من ١٥٠٪ الى اقل من ٤٠٪. وارتفع الدين العام بالعملات الاجنبية من حوالي ٣٥٠ مليون دولار الى ما يقارب ال ٥٠٠٠ مليون دولار. وبلغت الارقام ايضا، ولتبيان فداحة «التركة الموروثة» يكفي ان نذكر ما يلي: - بلغت كلفة خدمة الدين الى مجمل واردات الخزينة في العام الفائت ٩٣٪. هذا بارقامهم الملوغمة وبالارقام الصحيحة فان النسبة ترتفع الى ما فوق ال ١٠٠٪.

- باتت الاسرة اللبنانية تدفع اكثر من ٥٠٠٠ دولار سنويا فوائد على الدين العام اي اكثر من ٦٠٠,٠٠٠ ليرة شهريا اي اكثر من ضعفي الحد الادنى للاجور.

- عمت البطالة، وتضاعدت وتيرة الهجرة، من ٢٤٠٠٠ مغادر في العام ١٩٩٢ الى ١٨٠,٠٠٠ في العام ١٩٩٨. باختصار ان ما حصل خلال المرحلة الماضية وبكل المعايير جريمة مروعة بحق شعب وبحق وطن، نفذت بوعي وبرودة واصرار وترصد على مدى ست سنوات.

ان السؤال الذي يجب ان يطرح بداية هو كيف تراكمت كل تلك التركة، ولماذا تراكمت؟ كيف نفذت تلك الجريمة المتمادية، ولماذا نفذت؟

ان جهل الاسباب والغايات، او تجاهلها، لا يشكلان المدخل الصحيح الى العلاج. ولا يمكن ان تنحصر اسباب هذا الذي بات يشكل ازمة وطنية شاملة في سوء الاداء وفي عدم ترتيب الاولويات. ان حصرها في هذا وذاك تجهيل بالاسباب الاكثر خطورة، وتعمية على العناصر الاساسية وعلى الاطار العام للسياسة المالية واهدافها.

واخشى ان تكون العناصر تلك هي بالضبط «الثوابت» عينها التي تركز عليها السياسة المالية للحكومة الحاضرة. وللأسف فان كل الدلائل تؤكد خشيئنا. فماذا كانت تلك العناصر - الثوابت - وماذا كانت الاهداف؟ اسلافكم، صانعو التركة الثقيلة، وكانوا اكثر صراحة منكم، اشاروا الى عدد منها، تندرج كلها تحت عنوانين عريضين:

١ - العولمة: كمعطى عالمي جديد. لكأنها قانون طبيعي اكتشف حديثا، لا يمكن مقاومته، ولا تكييفه بما يخدم مصالحنا الوطنية. ولا حتى التكيف الواعي والارادي معه بما يقلقل من انعكاساته الضارة، بل المدمرة علينا. بل وكأنها منزل الهي ليس علينا الا الاستسلام لقدره والخضوع لمشيئته. وتحت هذا العنوان العريض تندرج

العناصر «الثابت»، وأولها الخصخصة. وهي ما كان يلح بها رئيس الحكومة السابق، والتي شرحها رئيس الجمهورية السابق عندما قال ان دور الدولة يجب ان يقتصر على تولي امر الجيش وبعض مهمات الامن الداخلي. . ٢ - «السلام» وتحت هذا العنوان ايضا تندرج عناصر كثيرة يأتي في طليعتها «التطبيع»، كما جاء صراحة في دراسة وضعها الدكتور ثم نائب الحاكم ثم الوزير الاستاذ ناصر السعيد. اي تطبيع وكيف؟ سوف نرى. . ايها السادة: لا يتسع المجال لمناقشة المراكز الاساسية للسياسة العامة خلال المرحلة السابقة وما كنت لاتناول بعضها بملاحظات مختصرة لولا انها لا تزال تشكل المراكز الاساسية لسياسة الحكومة الحاضرة كمقدمات منزلة «وثابت».

١ - ان العولمة، في جانبها الاقتصادي، ما هي الا طفرة وبداية مرحلة جديدة في الرأسمالية - الاستعمارية، من حيث ادواتها وآلياتها ومجالات فعلها وتأثيرها. وهي بذلك: - تعيد انتاج آليات الاستقطاب الحاد على الصعيد العالمي، وتعمق الهوة بين البلدان الرأسمالية الغنية وشعوب الاطراف.

- وهي ايضا تعمق الفوارق وتزيد من حدة الاستقطاب الطبقي في البلدان التابعة، وتعيد تشكيل بنى المجتمعات هنا بما يفقم من عوامل التشوه والتبعية لخدمة حاجات «المركز» الرأسمالي العالمي، والاقليمي. وعلى ارض الواقع نلاحظ ما يلي:

- تزايد ازمة المديونية في بلدان العالم الثالث لمصلحة الدولة والمؤسسات المالية العالمية. ويلعب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الكبرى دورا خطيرا في هذا المجال لجهة انخفاض معدلات النمو، بل وانعدامها بالكامل ولجهة تمكين اواصر التبعية والارتهان.

ان ما «تنصح» به، بل وتفرضه هذه المؤسسات على البلدان المدينة عبر سياسات التكيف واعادة الهيكلة يؤدي الى رفع كل اشكال الدعم عن السلع الضرورية، وعن التعليم والطبابة، ويزيد من بؤس الاغلبية الساحقة من المواطنين.

ان تعميم مبدأ «اقتصاد السوق» وفرضه قسرا عن طريق ٤ الاتفاقات الدولية - منظمة التجارة العالمية والشراكة الاوروبية - مثلا وعن طريق القوانين التي يجري استصدارها عنوة وبالاكراه «قانون المايكروسوفت» تؤدي الى ضرب قوى الانتاج في البلدان النامية والى منعها اسباب التقدم العلمي والتكنولوجي، وفرض التخلف عليها.

اما في بعدها السياسي فان «العولمة» هذه تستبدل الحلف الاطلسي بالامم المتحدة كمرجع للشرعية الدولية، وتستبدل القرارات الصاروخية الفتاكة للحلف بنصوص ميثاق المنظمة الدولية وقرارات مجلس الامن، فانها تسقط شرعية الكيانات والحدود، وتعيد رسم الجغرافيا السياسية في العالم بالقوة والعنف. هذا ما جرى في بعض بلدان اوروبا الشرقية كان آخرها يوغوسلافيا - وهذا ما يجري في عدد من مناطق افريقيا.

وهذا بالضبط ما يخطط له ويعد في البلاد العربية كافة، من العراق في الشرق الى المغرب والجزائر في الغرب تحت شعار «السلام» ولبنان يقع في قلب هذه المنطقة، وفي قلب هذا «السلام»

٢ - الخصخصة:

بداية اسأل: هل ان مشكلة القطاع هي في من يملك هذا القطاع او في من يديره، وكيف يدارو بالتالي هل يكون العلاج بتغيير الملكية ام بتطوير وسائل جديدة للإدارة؟

ايها السادة انكم كمن يعالج وجع الرأس بقطع العنق. هل يعرف المتحمسون للخصخصة شيئاً عن تطور دور الدولة في الانظمة الرأسمالية؟ ولا اتحدث عن الدولة الاشتراكية.

كانت الخطوة الاولى في هذا التطور عن طريق البعد الاجتماعي لدور الدولة، متدخلة في اليات النظام الرأسمالي التي تقسم المجتمع، ثم تزيد في تقسيمه وتعميق الهوة فيه بين الفقراء والاغنياء. وبالتالي فقد تدفع الرأسمالية باتجاه الاضطرابات الداخلية والحروب الاهلية والعنف. كان تدخل الدولة هنا من اجل توفير المناخ الملائم للسلم الاهلي، وتوفير ارضية للتجانس الاجتماعي والتعايش بين الطبقات - لا بين الطوائف - كان تدخل الدولة من اجل ادارة الصراع الاجتماعي وفق قواعد الديمقراطية السياسية. ولا يفوتني في هذا المجال الرد على ضلال شائع، وهو ان ثمة تلازماً أصلياً وطبيعياً بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية.

لا ايها السادة الحقيقة هي ان الليبرالية الاقتصادية كانت في الاصل ضد الليبرالية السياسية وترفضها. وكانت ترفضها. وكانت ترفض الديمقراطية. لم تنشأ الدولة الديمقراطية بسبب «انسانية» الرأسمالية، ولكن بفعل تطور الشرائح الدنيا من المجتمع عبر تجمعاتها ونقاباتها العمالية والحرفية والمهنية والفلاحية والمثقفين بفعل اولئك الذين يملكون قوة العمل، ويعلمون قيمة على قيمة رأس المال وقيمه.

ولا ادعوكم هنا الى موقف ايدئولوجي مجرد، ولكن الى خيارات عاقلة وواقعية وذات افق وشجاعة، في وطن صغير يفتقر الى الموارد والرساميل، لكنه يملك الامكانيات. . يستطيع ان يمتلك الامكانيات البشرية وان يطورها لتشكيل العنصر الاساسي في زيادة الانتاج وتحقيق النمو.

في البلدان الحديثة الاستقلال كانت مشكلات التخلف الاقتصادي ومصاعب التنمية من اولى المشكلات والمصاعب التي واجهتها هذه البلدان. وبسبب ضعف الرأسمالية المحلية او بسبب تبعيتها لرأس المال الاجنبي فقد كان ضرورياً تدخل الدولة مالكة لاهم مرافق الخدمات وقطاعات الانتاج الاستراتيجية ولا اتحدث هنا عن تلك التي انتهجت سياسة اشتراكية، بل عن تلك التي انتهجت منحى اخر عرف «برأسمالية الدولة».

ان تجريد الدولة من ادوات سيطرتها على عوامل التشوه الاجتماعي التي يحدثها اطلاق الرأسمالية بلا ضوابط، وتجريدها من ادوات قيادتها لعملية التنمية، اذ يشرعان كل الابواب للعنف الداخلي بمخاطرة القاتلة على لبنان بالذات. . على السلم الاهلي في لبنان بالذات على الديمقراطية في لبنان فانهما يشرعان الابواب للسيطرة

رأس المال الاجنبي ومصادره لكل فرص التنمية الاقتصادية.

وبعد ايها السادة مرة اخرى انني لا ادعو الى موقف ايديولوجي من «العولة» ومن العناوين التي تدرج تحتها. لكنني بالمقابل استنكر هذا التسليم الدوغماتي الاعمى بكل فرضياتها، واملاءاتها بلا وعي وبلا ارادة. واذ ندرك حجم مشكلة الدين العام، نعتبر بعض التخصيص في هذا الاطار علاجاً غير مستحب ولكن ربما ضروري في اطار اعادة هيكليّة شاملة للمالية العامة للمؤسسات العامة مع تحديد اطفاء الدين العام كهدف واضح للعملية ككل.

على فكرة يا معالي الوزير اذا نجحتم في الخصخصة فان كل الذي ستجلبونه سيكون اقل من الكلفة التي وضعناها لترميم هذه المرافق اي انكم ستبيعون بسعر اقل من الترميم، وقد توهمنا لفترة ان الحكومة تنظر الى الموضوع من هذا المنظار عندما اطلعنا على النسختين الاولى والثانية من الخطة الخمسية للاصلاح المالي. ولكن النسخة التي اقرها مجلس الوزراء، بعدما امعنت فيها اللجنة الوزارية تشطيباً وتحويراً، اعادتنا الى الحقيقة المفجعة. ان ما يتم التحضير له هو عملية بيع للقطاع العام كمن يبيع نفايات منزله لا ضوابط لها ولا اهداف، فشركة المؤسسات العامة لم تعد سوى عملية ثانوية ترتبط بالتخصيص اما اعادة هيكلة المالية العامة واطفاء الدين فلن يخصص لها الا جزء من عائدات التخصيص...

ان التخصيص اخطر بكثير من عقود الامتياز. اذ انه ينقل الملكية الى الابد. اما عقود الامتياز فهي تنقل الادارة الى اجل وبذلك فان مشروع القانون، حتى ذلك الذي عدل بعد اللقاء بين رئيسي الحكومة ومجلس النواب مخالف جدا للدستور وخطير وهذا المشروع بسيط جدا يمكن اختصاره بسطرين: «تمنح الحكومة الحق بان تبيع كليا او جزئياً بمراسيم اي مشروع ذي طبيعة اقتصادية تعود ملكيته للدولة ولمؤسسات او اشخاص معنويين ذوي صفة عامة.

الرئيس: لم اسمعك جيداً.

نجاح واكيم: عندما اجتمعتم بدولة رئيس الحكومة بعدما جاء المشروع الذي كما فهمت فصله الاستاذ ناصر السعيد، للخصخصة، كان هناك اعتراض على انه مخالف للدستور، وقيل انكم اتفقت على بعض التغييرات.

الرئيس: ابداً

نجاح واكيم: طمأنتنا.

الرئيس: كان هناك فكرة لدى الحكومة، بان يرسل قانون مبدئي للخصخصة، بمعنى ان مبادئ الخصخصة كلها توضع في هذا القانون فتوافق على القانون او نصدق عليه، وبعد ذلك تنتقي الحكومة القطاعات التي تطرحها للخصخصة. اجتمعت انا مع دولة رئيس الحكومة على اساس ان هذا الامر يعتبر كتفويض من المجلس اي بمثابة صلاحيات استثنائية، وقلت له ليس هناك

مانع من اي قانون ترسلونه ولكننا نريد ان يأتي كل قانون على حدة بمعنى ان يحدد القطاع الذي ستشمله الخصخصة فيناقشه المجلس على حدة، هذا ما تم الاتفاق عليه.

نجاح واكيم:

ما هي «المشاريع ذات الطبيعة الاقتصادية» لا يقدمون حتى مجرد لائحة بها واما الاسعار والتقييم فلا ذكر لها ولا الية لتحديدتها. لا ذكر حتى لمن يملك المشروع ولا لما يترتب عليه من اعباء وديون عقدتها الدولة لتجهيزه وتشغيله. ان تفويضها كهذا لا يقدم على طلبه مجلس ادارة مؤسسة تجارية من مساهميتها، كيف اذا كان الامر يتعلق بدولة حكومة ومجلس نواب؟

٣ - السلام:

هو في الحقيقة اعادة تشكيل النظام الاقليمي للشرق الاوسط بما يتلائم والعولمة او النظام العالمي الجديد، وعلى صورته وذلك في بعديه الاقتصادي والجيوستراتيجي.

في الجانب الاقتصادي يكفي ان تقرأوا كتاب شيمون بيريز «الشرق الاوسط الجديد» ومشروع «الاندماج الاقليمي» الذي قدمته اسرائيل في قمة الدار البيضاء او الرباط في ايلول ١٩٩٤ على ما اظن. ربما يساعدنا هذا في فهم حقيقة السياسة المالية - الاقتصادية عندنا منذ العام ١٩٩٢ الى الآن. الى النهاية؟ وفي فهم اهداف هذه السياسة.

مركز واطراف... هل نفهم الان مغزى ذلك الدفع الرهيب نحو الاستدانة و... اعادة هيكلة الدين و... الخصخصة و...

لم يكن الامر اذن مجرد اخطاء في ترتيب الاولويات وفي الاداء. كان استجابة واعية وخبيثة لكل «املاءات» العولمة «والشرق اوسطية». ان اعتمادكم العناصر والاملاءات عينها في سياستكم المالية والاقتصادية، يجعلكم استمرارا لذلك الماضي الذي خلف «التركة الثقيلة» تلك لا انقاذا منه ولا تغييرا له.

ان الذين برروا في السابق، والذين يبررون اليوم كل هذه السياسة المالية الاقتصادية بوهم استعادة دور لبنان في الخمسينات والستينات، انما يضحكون علينا. كأنما هم يديرون وجوهنا الى الخلف ويدفعون بنا الهاوية التي تقع في الامام.

وفي جانبه السياسي فان هذا السلام ليس مجرد وقف للكاثوشا او وقف للحرب هو في الحقيقة الحرب كل الحرب...

هو اعادة رسم الخارطة السياسية «للشرق الاوسط» كيانات ووظائف... وربما يفيدنا في هذا المجال اللسان التركي، فهو اكثر صراحة في هذا المجال من اللسانين العبري والاميركي...

راجعوا كلام تورغوت اوزال وحكمت تشنيتين وغيرهما بصراحة اليها السادة ان السلام الذي تراهنون عليه يفترض - بكل بساطة - تقسيم الكيانات العربية كلها ولبنان من ضمنها. هذا هو الاساس الذي يقوم عليه مفهوم

«الامن» الاستراتيجي لاسرائيل وليس وقف الكاتيوشا وليس وقف الحرب. وعلى هذا النحو من الضعف والهزال.. افلاس مالي، جهود اقتصادي، ارتهان تفكك اجتماعي، تمزق طائفي ومذهبي.. على هذا النحو ارادوا ان يلجوا بلبنان غمار هذه التحولات ليصبح، وهو على هذه الحالة الضفة الشمالية لاسرائيل. فهل هذا ما توافقون عليه انتم وهل هذا ما ستنفذوه انتم؟

ايها السادة: لا اظنكم تلجأون الى الالاعيب اللفظية والشطارات التي كان اسلافكم يلجأون اليها عندما كانوا يطرحون السؤال وما البديل؟

انتم تعرفون ان لدينا البدائل في الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي والاداري.. لا يتسع المجال لعرضها الان.

نحن في هذه البدائل لا ندعو الى سياسات انعزالية يائسة بل الى سياسات واعية وواضحة وشجاعة تركز اساسا على استنفار طاقات الشعب ووعيه وروح المسؤولية فيه لكي يتمكن من مواجهة المتغيرات التي تعصف من حولنا، في كل هذه المنطقة وفي كل هذا العالم.

كيف نواجه كل هذا بوطن ضعيف، ومواطن ملغى اجتماعيا وسياسيا ويشعب مصادر؟
الا ترون ان كل تلك التركة من الضعف والافلاس تراكمت بسبب انعدام المحاسبة السياسية اولا وغياب المعرفة؟

اي ان مرد هذا كله يعود الى السياسة فاين اصبح الاصلاح السياسي واي اصلاح وكيف؟ واين تكمن العلة؟
ايها السادة:

لا قيمة للانتماء الاجتماعي للمواطن عندما تضرب النقابات او تصدر او تدجن وعندما تكبل مؤسسات المجتمع الاهلي.

ولا اعتراف بالمواطن عندنا سياسيا الا من خلال ما هو مفروض عليه في هويته الطائفية والمذهبية، لا بما يختاره هو من انتماء فكري وسياسي.

هل يمكن مواجهة كل هذه المتغيرات بشعب متناثر اجتماعيا مقسم سلفا ومفروز على المذاهب والطوائف وملغى سياسيا؟

ان اصلاح قانون الانتخاب يشكل المدخل الصحيح الى الاصلاح السياسي.

لكنكم، مرة اخرى وكما اسلافكم تفصلونه في الظلام، على مقاسات الطبقة السياسية عينها.. على مقاساتكم انتم، وتقررون نتائج الانتخابات الديمقراطية سلفا انتم وانتم ايضا تعدون بالتغيير. اي تغيير؟

اي تغيير وانتم تسدون كل ثغرة يمكن ان يمر عبرها شعاع ضوء لجيل جديد يحمل هم التغيير وهم التغيير؟
سن ال ١٨ تامروا عليه، طارت فكرة لبنان دائرة انتخابية واحدة بنسبة معينة وطارت فكرة الانتهاء من الطائفية

والمذهبية، كل الشطارة منصبة على كيفية تقسم الخارطة ليقرروا النتائج سلفا. بديموقراطية لشعب ملغى يواجه احتمالات السلام؟

بربكم قولوا بأي شيء انتم مختلفون عن اسلافكم فيه لكي نصدق مرة اخرى وعدكم بالانقاذ والتغيير والاصلاح؟

اي اصلاح؟

حتى الخطة الخمسية للاصلاح المالي التي وعدتم بها، ثم كلفتم عددا من الخبراء بوضعها، تقزمت على ايديكم. كي لا نطيل، لم يشطبوا فقط بعض الاجراءات العلاجية، شطبوا التشخيص كي لا يلتزموا بالعلاج، هكذا صار «زمها» من ال ٢٠ الى ٦٠ صفحة في اللجنة الوزارية حتى هذه الخطة المتواضعة جدا، هكذا فعلوا بها. ويقولون اصلاح...

ويشهد على ذلك، لا اريد ان اذكر اشخاصا، ولكن من يستطيع ان يفسر. عندما يعاد تكليف الدكتور رياض سلامة «انا لا تحدث عن الرجل رأيي فيه ليس جيدا، ولكن ليس هذا الموضوع ولكن هذه اشارة الى انهم يتبنون السياسة النقدية التي كانت متبعة والتي وضعت في ضوء السياسة المالية فاذا انتم تتبنون السياسة المالية عينها.

ماذا يعني اعادة هذا التعيين، وفي جلسة ليس فيها ضوء قمر من خارج جدول اعمال مجلس الوزراء، انا اعرف من طلبها اذا كانت تتم التعيينات في لبنان وفي مراكز على هذا المستوى من الخطورة بهذا الشكل فكيف تقولون تغيير؟

وبعد تبقى لنا ملاحظات ثلاث:

١ - الموازنة المطروحة علينا اليوم لا تختلف في شيء عن الموازنات السابقة. حتى في مجال المخالفات الدستورية - المادة ٦ مثلا - وفي مجال التلاعب بالارقام والنسب. واطنكم تعرفون مثلما نعرف واكثر ان نسبة العجز سوف تزيد عن ال ٥٥٪ ولنا في هذا حديث. وفي موضوع الاستدانة بالعملات الاجنبية اذكر بمداخلة الرئيس الحص نفسه في العام الماضي عندما شرح بعض مخاطر هذه الاستدانة. وها هي حكومته اليوم تتبنى بالكامل كل ما كان ينتقده رئيسها بالامس ويحذر منه. اصدقكم القول ايها السادة ان الناس يعيشون في بؤس مرعب وفاقة وعوز وانتم تعرفون ذلك وقد اخذوا يترحمون على اسلافكم لانهم لا يعرفون الحقيقة. وغدا عندما يتولى آخرون، حتى ولو كانوا اولئك الاسلاف، فانهم سوف يترحمون عليكم، ايضا لانهم لا يعرفون الحقيقة.

المشكلة هي السياسة التي انتهجوها، والتي تشبثون «بثوابتها» تؤدي الى مزيد من الانهيار.

فمتى تتغير السياسة ويتغير النهج؟ متى يتغير الرهان والارتهان؟

٢ - لقد تعثر الاصلاح الاداري، ثم توقف عندما انحرقت به بقدر كبير - تطهيرا وتعيينات - عن ما اعلتتم والتزمت به من مبادئ واصول.

هل يصدق احد ان كل هذا الفساد هي الادارة والمؤسسات ينحصر في بضعة عشر موظفا؟ والآخرين، على كثرتهم، لا يزالون في مواقعهم، واخشى انهم سوف يبقون بالرغم من اعلانكم عن استئناف الاصلاح بعد اقرار الموازنة، تحميمهم الحصانات الطائفية والسياسية.

وقبل هذا تحميمهم ايضا وتحمي الفساد القواعد التي اعتمدت في التعيينات - معظم التعيينات - في الادارة والمجالس والمؤسسات العامة. تلك القائمة على اعتبارات المحاصصة والمحسوبية والمنفعة الشخصية الضيقة. اي الاعتبار القديمة عينها التي ادت الى كل هذا الفساد في الادارة، والترهل والانحرافات. هل نعد؟..

٣ - دولة القانون التي وعدم باقامتها، اين صارت؟ كيف يستقيم حديثكم عن دولة القانون، والحكومة نفسها تتحايل على القانون حينما وتستغفله حينما وتغفله احيانا؟ «على الدولة ان تحترم توافيعها» تقولون. اية توافيع وعقود والتزامات وتلزيقات وصفقات؟... وهل يقضي الواجب عليكم والمسؤولية احترام التوافيع اول ام احترام القانون اولاً واخيراً، وفرض احترامه على الجميع؟ اعرف وتعرفون ويعرف الناس انه ما من صفقة اجريت خلال تلك الحقبة التي تصرون على احترام توافيعها، الا وكانت مخالفة للقانون، او انها جرت بالتحايل على القانون، وكان رائدها المنفعة الخاصة على حساب المصلحة العامة للشعب والدولة.

يشهد على ذلك ما تبادلته المسؤولون آنذاك من اتهامات لبعضهم البعض بالهدر والفساد. بالهدر المتعدد المجالات وبالفساد المتعدد الاشكال. غرقت البلاد في الديون وتجمدت دورة الاقتصاد، واتسعت دائرة البؤس.

ولا تفعلون شيئاً لانقاذ الشعب بحجة ان «الدولة تحترم توافيعها»، او بحجة ان اعادة النظر في تلك العقود والالتزامات سوف يكبد الدولة تعويضات باهظة لا تقدر عليها هذا تحايل ايها السادة.. تحايل على القانون وتحايل على الحقيقة وهو استغفال للشعب... هل تريدون ان نذكركم بالقانون؟ بسيطة نذكركم.

ثمة مبدأ قانوني معروف يقول ان احدا لا يمكن ان يحتج بجهل القانون. لذلك فان الشركات والمقاولين والموردين وخلافهم لا يمكنهم ان يحتجوا بجهلهم القانون اذ هم وقعوا مع من كان يمثل الدولة عقوداً والتزامات مخالفة للقانون واعتقد انكم لا تجهلون حقيقة ان الذين وقعوا باسم الدولة على تلك العقود.

كفريق اول هم انفسهم وقعوا باسم شركاتهم كفريق ثان. واذ تتذكرون جيداً مسألتي المهل والصفة للاحتجاج بعدم امكانية الابطال الاداري للمراسيم التي صدرت فاننا نذكركم بان مسألتي المهل والصفة لا تعطلان احكام قانون العقوبات (المواد ٣٥١ - وما يليها). ولا احكام قانون الاثراء غير المشروع.. كذلك فان مسألتي المهل والصفة لا تعطلان مفعول المواد المتعلقة بالغبن الفاحش والغش في قانون الموجبات والعقود، لان الدولة في هذا ذات صفة.

وتقولون: ليقدم من يملك اية معلومات اخبارا الى النيابة العامة والقضاء يتكفل بالباقي.

من هم هؤلاء الدين يملكون المعلومات والمستندات ليتقدموا بها الى النيابة العامة؟

وهل ثمة من هو اقدر من الدولة على امتلاك المعلومات والمستندات من خلال اجهزتها ومؤسساتها؟

لماذا اذن لم تبادر الحكومة الى نبش كل تلك العقود والصفقات من سجلات ديوان المحاسبة ومجلس الانماء والاعمار والوزارات والادارات ومحاضر مجلس الوزراء.. فننظر في صحتها وقانونيتها. في كلفتها المدفوعة وكلفتها الحقيقية، فتبطلها وتحمل المتواطئين فيها التعويض العادل الذي يسترد للدولة والشعب ما قد جرى منهبه وتناهبه؟

لماذا يدفع الشعب الضرائب ما دتم لا تستردون للدولة ما قد تم منهبه من الثروة الوطنية، وهو بآلاف المليارات؟ يمكنكم استرداده، اذا اردتم، وهذه هي البداية الصحيحة لاطفاء قسم كبير من الدين العام.

واذ نسجل لكم ايجابية بدايات اولية في المحاسبة، اراها تنعثر واسال لماذا؟ لماذا؟ ولا يغنيكم التلهي في الحواشي عن التصدي لاصول الفساد واركانه. هل ثمة «خطوط حمراء» تغل ايديكم عن الكبار؟ يعني ان الدولة، على ايديكم باتت مجرد مخفر صغير، تقبض على الادوات الجرمية وتفض عن المجرمين؟

وفي النهاية، اذ اذكر بموضوع الحريات، الذي اراه على غير ما يرام، اقول: ان حصانة القول والتعبير يجب ان تشمل الجميع عند تناولهم قضايا تتصل بالشأن العام مواطنين قبل النواب كل النواب ولكن الحصانة يجب ان ترتفع عن الجميع عندما تمتد ايديهم الى المال العام من اصغر موظف الى رئيس الجمهورية ومن دون استثناء احد. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش

محمد فنيش: بسم الله الرحمن الرحيم. دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

ان ما يضفي اهمية على مناقشة موازنة العام ١٩٩٩ هو تقديمها (من قبل الحكومة) في سياق رؤية جديدة من حيث المنهجية والمضمون كخطوة اولى على طريق تطبيق برنامج للتصحيح المالي.

فلا الوقت متأخر لاحالة الموازنة ومناقشتها ولا بنيتها شبه الثابتة تسمح بمقارنة وتوقعات مختلفة عما سبقها من موازنات سوى الجهد الملحوظ في طريقة اعدادها وتحضيرها لتنسجم مع مبادئ التقشف وترشيد الانفاق ووضوح كافة النفقات ولو لم تدرج جميعها في الموازنة. وكذلك الاقتراحات الضريبية التي وردت كتمهيد لاصلاح ضريبي شامل تضمنته رؤية الاصلاح المالي، بهدف زيادة الواردات وتقليص العجز وتحقيق التوازن والعدالة الضريبية.

فالبند شبه الثابتة تصاعديا من خدمة الدين العام الى الرواتب والاجور وملحقاتها والعطاءات الاخرى للعاملين في القطاع العام تبلغ حوالي ٨٠٪ من الموازنة وهي نسبة ملزمة لاي حكومة قبل بلورة سياسات معالجة ملائمة لتعديلها وتخفيضها.

اما باقي النفقات الجارية في الجزء الاول من الموازنة فقد شهدت تخفيضا واضحا بعدما حافظت على نسبة ٨٪ رغم ارتفاع كلفة خدمة الدين العام وادرج كلفة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة وما نجم عنها من زيادة في المعاشات التقاعدية وتعويضات الصرف وارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية الى حوالي ١٠٪ من الموازنة مرده في الحقيقة الى تحويل حصة الدولة من كلفة المشاريع الاستثمارية الممولة عن طريق قروض خارجية واعتمادات مجلس الجنوب وصندوق المهجرين من الجزء الاول الى الجزء الثاني بعدما تم زيادة مبلغ مائتين وخمسة وعشرين مليار ليرة خصصت لمتابعة معالجة مشكلة المهجرين .

ان توقع عجز بنسبة ٤٠٪ من الموازنة مستند الى تقدير لضبط النفقات وزيادة في الواردات تنتج عن التعديلات الضريبية المقترحة وزيادة بعض الرسوم التي تبدو اتجاهات الحكومة الاجتماعية فيها لجهة زيادة الاعفاءات التي تطل الاسر ذات الدخل المحدود والمتوسط .

مع اعتماد نسبة تصاعدية على الشطور العالية من الدخل والارباح التي لا تزال مع التعديلات التي ادخلتها لجنة المال والموازنة عليها مقبولة في معدلها الوسطي ، ولا تؤثر الى تغيرات هامة في الاتجاهات الضريبية المتبعة لجهة زيادة مساهمة الفئات الميسورة او اصحاب المداخيل العالية في تحمل الاعباء الضريبية .

ولا اظن ان يكون لهذه التعديلات تأثيرات سلبية على الاستثمارات لانها لا تزال مقارنة مع الدول الاخرى المشابهة لادعائنا مشجعة وصالحة لجذب الاستثمارات ان توقفت هذه على المعدلات الضريبية فقط .

وكما نعلم جميعا فان تشجيع الاستثمار لا يتوقف على زيادة نقطتين او ثلاثة من المعدل الوسطي للضرائب على المداخيل والارباح والاجور بل يحتاج الى عوامل وعناصر اخرى سياسية وادارية وغيرها ولو كان الامر غير ذلك لشهدنا تدفقات استثمارية هائلة بعدما اعتبر لبنان بأنه جنة ضريبية في المرحلة الماضية ومع ذلك فان اتجاه الاستثمارات تركز في المرحلة السابقة على الربحية السريعة والعالية في سندات الخزينة ولم تنل القطاعات الانتاجية منه الشيء الكثير الذي يزيد النمو الاقتصادي وفرص العمل .

ان اعتماد فذلكة الموازنة على مقارنة النفقات والايادات المحققة عام ١٩٩٨ بالنفقات والايادات المترتبة للعام ١٩٩٩ ليست واقعية ولا علمية لان المقارنة العلمية والواقعية تكون بين امرين محققين ولذلك فان توقع انخفاض العجز في الموازنة الحالية عنه في الموازنة الماضية يتوقف على تحقق الايرادات من الرسوم والضرائب وغيرها وضبط النفقات ضمن السقف المرسوم لها .

وتبدو مؤشرات الايرادات الفصلية الماضية والنفقات المقابلة لها رغم اعتماد القاعدة الاثني عشرية في الانفاق بعيدة عن ابقاء العجز في نسبته المتوقعة .

فالرسوم المضافة على بعض السلع (الرسوم الجمركية، زيادة رسوم الهاتف الخليوي، زيادة الرسم على صفيحة البنزين) لا تعني زيادة في الايرادات المحصلة لان التناسب بين زيادة الرسوم وزيادة الايرادات ليس طرديا ما لم تسمح بذلك مرونة الطلب وعوامل اخرى . زيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع قد تؤدي الى انخفاض

الطلب عليها وتقلص استهلاكها عدا عن زيادة مسارب التهريب واحتمال خسارة سوق مواز في الدول المجاورة. وزيادة رسم التكلم على الهاتف الخليوي قد تؤدي الى انخفاض في عدد الدقائق المستهلكة حسب ما تدل بعض الاحصاءات الى انخفاض معدل كلام المستهلك في شهر حزيران عنه في شهر ايار.

وارتفاع اسعار النفط خارجيا يقلص الايرادات المتوقعة من زيادة الرسم على صفيحة البنزين مع بقاء الاسعار دون تغيير.

ان احتمال عدم تحقيق نسبة العجز المتوقعة يعكس تفاقم ازمة مالية العامة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية ويثير التساؤل عن دقة تحقق نتائج التصحيح المرتقبة في الرؤية والبرنامج المالي باعتبار ان موازنة العام ٩٩ هي اولى حلقاته السنوية التي تفترض مع التعديلات الضريبية والاجراءات المالية الفورية امكانية ترقب فائض في الرصيد الاولي الناتج بداية ارتفاع نسبة الايرادات الضريبية والاجمالية من الناتج المحلي القائم.

ويقودنا ذلك الى مناقشة برنامج التصحيح المالي الذي نعتبره بداية منهجية سليمة للسير في معالجة ازمة الاقتصاد المالي العامة ضمن رؤية محددة تدرج الموازنات في سياقها وتساعد بعد متابعة تنفيذها على تطوير وتعديل وتصحيح الرؤية بدل الاستمرار في تقديم موازنات تستبطن رؤية ما دون اعلان يسهم في اطلاق حوار ومناقشة علمية شاملة تشارك فيها كل القطاعات والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والسياسية وتدخل تطورا على الحياة السياسية يبلور مفهوما للمعارضة والمواولة على اساس الموقف من السياسات والرؤى بدل استمرار التراشق السياسي وبقاء التباين في الرؤى ضمن سقف ومعادلة لا تغير فيها بين معارض وموال سوى الطموحات الذاتية والمصالح الفئوية انما اذ نسجل للحكومة اقدامها على طرح رؤية ومنهجية مختلفة لما كان سائدا في السابق ندعوها للاصغاء والتعامل مع الاراء والانتقادات الموجهة بافتتاح عقلي وسياسي لتستطيع تصويب السياسات ومعالجة الاخطاء والثغرات. والمجلس النيابي معني بمراقبة الحكومة ومحاسبتها ومناقشتها على ضوء ما قدمته في رؤيتها حتى لو لم تكن الرؤية قانونا يحتاج الى تصديق المجلس، لانها اساس في تصديقه او رفضه لما تقترحه الحكومة من مشاريع وقوانين لتطبيق وتنفيذ رؤيتها وخصوصا منها الموازنات السنوية.

والكلام عن اختلاف في الاراء بين او الوزراء انفسهم حول الرؤية دليل ديمقراطي يعزز دور مجلس الوزراء كمؤسسة ويؤكد حق الاختلاف بين اعضائه ويعطي الرؤية اهمية اضافية كونها حصيلة اراء مختلفة تم تصويبها في اطار المؤسسة التنفيذية.

دولة الرئيس، اعتمدت الرؤية على تشخيص دقيق لازمة المالية العامة ولخطورة مؤشرات العجز في الموازنة وارتفاع خدمة الدين العام وتنامي حجمه بالنسبة الى الناتج المحلي القائم وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي وفرص العمل واستثمارات القطاع الخاص.

اننا اذ نقدر عمق التحليل ودقته واستناده لمعطيات ومؤشرات احصائية مالية واقتصادية مالية واستنتاجاته للآثار المترتبة عن مخاطر الاستمرار في المسار المالي القائم ونؤكد اتفاقنا مع الحكومة في الاهداف التي تتوخى

تحقيقها من رؤيتها ماليا واقتصاديا واجتماعيا تتساءل عن عدم اقتران برنامج التصحيح المالي مع خطة اقتصادية مبنية على تشخيص مشابه من حيث الدقة والتحليل التفصيلية لازمة القطاعات الاقتصادية وتحديد سبل المعالجة وتزامن خطوات الاصلاح المالي وانعكاساته مع تحريك الاقتصاد ونموه مما ورد في الرؤية المالية من تحديد لدور الدولة في الاقتصاد والمجتمع .

هل يمكن للاصلاحات المالية بذاتها ان تعيد عملية النشاط الاقتصادي وتحريكه لتحقيق النمو المطلوب وتطويرة بما يتناسب مع ميزات لبنان التفاضلية وقدراته التنافسية في ظل التحديات والتحويلات الاقليمية والدولية التي اشارت اليها الرؤية؟ ان الاكتفاء بسرد عناوين اقتصادية وتعداد بعض مشكلات القطاعات الاقتصادية بشكل كلي لا يكفي لرسم سياسات خاصة بكل قطاع انتاجي واقسامه المختلفة ما لم يجر تشخيص تفصيلي لواقع ومشكلات كل قطاع وتحديد رؤية مستقبلية خاصة به ضمن استراتيجية اقتصادية علمية واضحة الاولويات والاهداف والمسائل ومترافقة في مراحلها التنفيذية والياتها مع مراحل وآليات التصحيح المالي التي تبقى على اهميتها عن وسائل ضرورية لغايات اقتصادية وانمائية واجتماعية .

كما اننا نسجل على برنامج التصحيح المالي الملاحظات الاولى والاجمالية التالية :

اولا : ان التعديلات المقترحة على النظام للوصول الى اعتماد الضريبة على الدخل الاجمالي للأسرة بدل النظام المجزأ الحالي خطوة سليمة لعدالة ضريبية تتفق مع هدف زيادة الضرائب المباشرة من الايرادات الضريبية وتتلاءم مع الحاجة الى تعزيز الايرادات نسبة الى الناتج المحلي لكنها تحتاج الى مستلزمات نأمل ان تتمكن الحكومة من توفيرها في الفترة الزمنية اللازمة للتصحيح المالي .

نتساءل ايضا عن القدرة على تطبيقها على المداخل المكونة خارج لبنان وعن الاثار السلبية التي ستولدها على ارتباط المغتربين بارض الوطن وتواصلهم مع اهلهم وتحديد معايير الإقامة في التطبيق، واثارها على تحويلات الرساميل والاستثمارات الوافدة من المغتربين . كما ان العمل لاعتماد ضريبة القيمة المضافة بديلا عن الرسوم الجمركية ينسجم مع الاستعداد لموجبات الالتزام باتفاقيات اقامة المناطق الحرة مع بعض الدول العربية ومع اتفاقيات التجارة الدولية .

ولكن حيادية هذه الضريبة وشموليتها تثير التساؤل عن دورها وكيفية استخدامها لايجاد حوافز لتنشيط وتشجيع الاستثمار في القطاعات الانتاجية اسوة بما ذكر عن تشجيع شركات الاموال وتلك التي يتم انشاؤها لغاية تملك العقارات والمتاجرة بها .

وفي الحديث عن ازمة قطاع البناء والعقارات لم نلاحظ تحديدا لخيارات واضحة ترسم سبل معالجة ازمة قطاع العقارات وما ينجم عنها سوى الحديث عن ورشة ضريبية وتعداد التقنيات المتبعة والثغرات التشريعية والضريبية القائمة في هذا المجال رغم ادراك الحكومة للسلبية الكبيرة الناجمة عن جمود هذا القطاع وعدم تسهيل ما يقارب ال ٤ مليارات المجمدة في قطاع البناء . ان التدرج في تطبيق القيمة المضافة سينعكس في

البداية تقلصا للواردات الجمركية التي تقدر بنصف إيرادات الموازنة الامر الذي يقلص من حجم الواردات ويفرض معالجة تعوض عن ذلك بما لا يحيد الخطة عن اهدافها ومراحلها الزمنية.

اما اقتراح رسم مهني مقطوع فيحتاج الى توضيح وشرح لمعرفة امكانية ونطاق تطبيقه ومردوده المالي والاقتصادي. والاجراءات الضريبية الفورية الاخرى المقترحة ندعو الى المسارعة في انجازها والاستفادة من مردودها في موازنة العام الحالي والعام القادم.

ونعلن تأييدنا وتعاوننا مع الحكومة في توجيهها الى تحديث قانون المحاسبة العمومية والتزام مبادئ الشمولية والشفافية في اعداد الموازنة العامة والاجراءات الرامية الى تطوير واصلاح المالية العامة واستعادة دورها في ادارة المال والدين العام.

ثانيا: فيما يتعلق الخصخصة فإننا نترك النقاش حولها حين احالة مشاريع القوانين اللازمة لمعرفة تفاصيل واحكام واطر واشكال واهداف وجدوى ما تقترحه الحكومة.

ولكننا نسجل صحة التمييز بين القطاعات التي تتعلق بمفهوم الخدمة العامة وتلك التي تعود الى اصول واملاك تعود للقطاع العام ولا تمت بصلة الخدمة العامة. ونسجل اعلان الحكومة التزامها مسؤولية تأمين الخدمات الاساسية في قطاعات الخدمة العامة لكافة المواطنين وفي كافة المناطق ومراقبة تسعيرها ونوعيتها. ونتساءل عن امكانية التوفيق بين فكرة ادخال مستثمر استراتيجي وافساح المجال للمواطنين للمشاركة في الملكية في اطار ما سمي بتشريكات المؤسسات العامة التجارية وبين الحرص على المنافسة وضمن تحسن النوعية وعدم استبدال احتكار الدولة باحتكارات خاصة.

ثالثا: ان وسائل تحقيق اهداف برنامج التصحيح المالي تبدو قاصرة عن ادراك طموحه. فالادارة العامة عصب هذه الوسائل تثقل الموازنة باعبائها غير المتناسبة مع انتاجيتها.

وخطوات الحكومة في مجال الاصلاح الاداري شهدت تعثرا لم يتم بعد تداركه لجهة شمولية الاصلاح وارسائه لقواعد ثابتة وواضحة في التعيين والصرف والوضع بالتصرف.

والايجابية التي تشهدها الادارة العامة لجهة التقيد بالانظمة والقوانين وشعور الموظفين بالرقابة والمحاسبة قابليتها سلبية بشكو منها المواطن واصحاب المصالح الاقتصادية لجهة الجمود والعراقيل في تنفيذ المعاملات. وهذا يفترض اعادة نظر وتطوير في مختلف الانظمة والقوانين المعمول بها لتحديث عمل الادارة ورفع انتاجيتها وتخفيض تكاليفها.

ونسهل مصالح المواطنين، كما يقتضي تفعيل وتطوير دور اجهزة الرقابة ووسائل عملها لتواكب التطورات التكنولوجية وعلم الادارة.

ونأمل ان تبني الحكومة على ما تم اعداده من دراسات ومشاريع سابقة في هذا المجال للجهد والتكاليف للوصول الى اعادة هيكلة الادارة ودمج الوزارات وتصنيف وتوصيف الوظائف ووضع انظمة للتقييم

والثواب والعقاب تحرير للادارة من المحسوبيات والاعتبارات السياسية وغيرها.

رابعاً: ان جدولة اجراءات برنامج الاصلاح وتقسيمها على مرحلتين:

تأسيسية تمتد الى العام الفين وتطويرية تبدأ من العام ٢٠٠١ الى العام ٢٠٠٣ تقدير طموح يحتاج الى برجة تنفيذية تفصيلية ودقة في تحقيق التوقعات المرتقبة بدءاً من موازنة هذا العام ويقتضي جهداً خاصاً في الاصلاح الاداري وخصوصاً منها الادارة المالية لتفعيل وتطوير انظمة الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين وانهاء الورش الضريبية المقترحة.

كما يقتضي توفر العائدات المناسبة من الخصخصة غيرها للمساعدة على تخفيض حجم الدين العام والعجز في الموازنة.

وكل ذلك مشكوك تحققه ما لم يقرن بالخطة الاقتصادية الملائمة التي تساعد على تحقيق نسب النمو المأمولة طيلة السنوات الخمس، وهي نسب تبدو واقعية قياساً الى المبالغة في التوقعات الماضية.

ان النموذج المالي والاقتراضات العامة بحاجة الى مرونة وبدائل للتعامل مع النتائج في حال مخالفتها للتوقعات، كما ان كل ذلك وقبله وبعده بحاجة لتوفر ارادة سياسية جامعة وتعاون تام بين السلطات قائم على احترام دور كل منها في اطار الدستور، لارساء قواعد ثابتة للحوار السياسي واحترام الرأي الاخر، وعدم الاكتفاء بالرؤى الاحادية الاتجاه المعبرة عن مدرسة او وجهة نظر اقتصادية او مالية او ادارية او سياسية، افساحاً في المجال لاوسع مشاركة في الحوار والنقاش من سائر قوى المجتمع وفعالياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية لان العبء اثقل من ان يدعي احد بمفرده القدرة على معالجته، ولان تعدد الاراء يضع امام اصحاب القرار الخيارات المتعددة والضرورية لاختيار بعضها او التوفيق بينها ولان المشاركة في تقرير المصير الوطني من اهم مبادئ الديمقراطية.

يكفي الاثمان الباهظة التي دفعها الوطن والمواطن جراء السياسات الاحادية النظرة.

نأمل ان تحقق الحكومة توقعاتها وان تأتي موازنة العام القادم اكثر وضوحاً وترسيخاً للمبادئ الاصلاحية.

وشكراً

الرئيس: الكلمة للزميل مصباح الاحدب

مصباح الاحدب: دولة الرئيس، حضرات الزملاء

اجد نفسي اليوم مضطراً ان اتمنى عليكم ان تتوقفوا معي بعض لحظات، لكي نعود سوياً الى الوراء الى منتصف الستينات، لتتذكر معاً ازمة بنك انترا، والاحقاد التي انطوت عليها والخطاء التي ارتكبت في معالجتها، والنتائج السلبية التي دفعها لبنان واللبنانيون ثمنها لخطاء المعالجة اقله كي لا نكرر اليوم اخطاء الامس.

يمكن للمخضرمين منكم يا حضرات الزملاء، ويمكن لمن يراجع الادبيات المختلفة الموضوعية حول ازمة بنك انترا وتداعياتها، ان يلخصوا الازمة السابقة بالعبارات التالية:

ان الرغبة في القضاء على شخص والخلص منه قادت النظام انذاك الى تضخيم الازمة بدلا من الانكباب الفوري والموضوعي على معالجتها، بل والى افتعال بعض جوانب الازمة، بشكل ادى الى القضاء على مؤسسة اقتصادية مصرفية وصناعية وتجارية وعقارية والى تعطيل شركاتها، وادى الى ايقاع البلاد في افلاسات وركود اقتصادي كان يمكن تجنبها او تداركها.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

لقد حفلت السنوات الست الماضية، بعملية بناء كبيرة اطلق خلالها مشروع وطني انمائي واعمالي وتجهيزي، وجرى فتح نوافذ كبيرة من الامل امام اللبنانيين عامة والشباب منهم خاصة، وتم نقل البلاد من حالة التردّي والدمار والموروث من ايام الحرب الى حالة المعاصرة من خلال التجيز المتكامل لقسم كبير من البنية التحتية. ولقد ترافق ذلك مع اعادة وضع لبنان على الخارطة الدولية واستعادة ثقة العالم ومنظّماته سياسيا واقتصاديا بحاضر ومستقبل لبنان ويبقى عمل الكثير بحيث استطاع لبنان اجتذاب الاستثمارات التي اسهمت في اعادة بناء وتطوير قطاعات كثيرة واساسية في الاقتصاد وتحقيق نمو اساسي فيه وتحسن كبير في مستوى ونوعية عيش اللبنانيين كما يشهد بذلك تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي نشر في صحف هذا الصباح.

ايها السادة، لقد تم ذلك من خلال ثلاث حكومات متتالية حظيت دائما بثقة المجلس النيابي السابق، وقد تعاون في هذه العملية رئيس الحكومة السابق السيد رفيق الحريري ورئيس المجلس النيابي الاستاذ نبيه بري مع رئيس الجمهورية السابق، ومع القوى النيابية والسياسية والاجتماعية المختلفة وذلك ضمن اساليب الاداء المعروف في نظامنا الديمقراطي البرلماني بما فيه من نواقص او ثغرات.

لقد تحققت في تلك الفترة انجازات كبيرة كما ارتكبت في تلك العملية ولا شك اخطاء، كبيرة او صغيرة، يمكن ان نتفق او ان نختلف على حجمها، كما يمكن ان نتفق او ان نختلف على تحديد نوع وحجم مسؤولية كل من ساهم فيها.

لا يمكن لاحد ان يعترض على اهمية تدارك هذه الاخطاء ولا يجوز لاحد ان يعترض على مساءلة ومحاسبة اي مسؤول عن اي خطأ ارتكبه اذا كان ضمن ما ينص عليه الدستور وما تسمح به القوانين.

لكن علينا، ونحن نراجع التجربة السابقة ان نكون موضوعيين اولاً، وان نعترف بما حقق من انجازات وان نبني عليها ثانياً، وان نكون مقدرين ثالثاً، لكل الظروف والاضاع التي ارتكبت فيها بعض الاخطاء. وان نكون رابعاً عادلين في المساءلة والمحاسبة.

ان الموضوعية والاعتراف والتقدير والعدالة تفترض ان نضع الاخطاء في قلب النظام الذي انطوى عليها، وفي قلب المعادلات والتجاذبات والظروف التي كانت تحكم تلك الحكومات وتتحكم بها.

ان الموضوعية والاعتراف والتقدير والعدالة، تفرض علينا ان لا نحصر مسؤولية المحاسبة والمساءلة عن

الاجطاء في اشخاص معينين فتبدو المساءلة كيدية، وتبدو المحاسبة تصفية حسابات سياسية، بدلا من ان تكون موضوعية وعادلة ومنصفة كما ينص عليها الدستور لا لبس في قانونيتها وفي عهدة من يجب ان يتولاها حسب الدستور والقوانين المرعية، وقضائية لا شك في انتظامها.

ان الموضوعية والاعتراف والتقدير والعدالة، تفترض علينا قبل كل شيء، وهذا هو الالم ان لا نرتكب (ونحن ندعي معالجة الاجطاء) اجطاء اكبر لاينتج عنها سوى الضرر الاكيد وطينا وسياسيا واقتصاديا.

ان الاسلوب الحالي الذي يدعي معالجة الاجطاء ومحاسبة المسؤولين عنها، لا يكتفي بالتناول احيانا على سمعة قيادات، ولا يكتفي بالحق الاذى باناس يتسرع باتهامهم بل يتعداه الى اكثر من ذلك فالحكومة، وهي في حماة رغبتها الدفينة في التجريح والتشهير والادانة المسبقة لا تدري، او انها تدري والله اعلم في الواقع تلحق الاذى بالبلاد وبسمعتها وبالاقتصاد وبأدائه وهذه الممارسة لا ينتج عنها سوى هروب من قبل رجال الاعمال وتراجع من قبل المستثمرين، وجمود في الاسواق في كل القطاعات وانكماش اقتصادي وبطالة متزايدة وهجرة دائمة مقلقة للراسمىل وكذلك لاصحاب الكفاءات العالية من الشباب وهو ما يشعر به ويتالم له المواطنون ويخشون من نتائجه.

ان ما يجري الان، (في سنة ١٩٩٩) هو تكرار من نوع اخر لمأساة قديمة. فها هي الحكومة تتلهى عن متابعة البناء ومعالجة النواقص والثغرات وهي لا هم لها الا محاولة الحق الاذى بقيادة اجتهدت وعملت وبنت فأصابت نجاحات كبيرة وهي ربما اخطأت ايضا.

لذلك اذكر معكم يا دولة الرئيس، ايها الزملاء ما جرى سنة ١٩٦٦ عندما امتنع النظام عن القيام بمعالجة موضوعية وهادئة كانت ممكنة لاجطاء ارتكبت في ادارة انثرا، وركز جهده واهتمامه على ضرب شخص، فنجح في ذلك، ولكن بعد ان قضى وهو في طريقه لتحقيق ذلك على مؤسسة حققت الكثير للبنان حتى سنة ١٩٦٦، وكان يمكن ان تحقق له الكثير عدا ذلك، فهاذا حصل في عملية تنفيذ الاحقاد تلك؟ لقد نال لبنان واقتصاده من ذلك الشلل والتراجع الاكيد على مدى سنوات طويلة.

نتذكر معا تلك الوقائع وايدى اسفي على هذا التشابه بين تلك الوقائع وما نراه اليوم. فها هي الحكومة تمضي دون رادع في تكرار خطيئة ارتكبت في الماضي. من المؤسف انه وعلى مدى الاشهر السبعة الماضية لم يكن لدى الحكومة من عمل بنظر المواطنين سوى ما سعت اليه من كيل التهم بحق شخص ولا هم لها سوى ازاحته من طريقها. فهل هذا ما يطلبه المواطنون وهل هذه هي مصلحة البلاد والعباد؟

وهل سياسة الحكومة تقتصر على محاسبة العهد القديم فقط؟

دولة الرئيس، حضرات الزملاء

ولادة سباعية لمشروع موازنة متناقضة ورؤية اقتصادية ناقصة فبعد سبعة اشهر من الكلام المعسول، نجد انفسنا في موقع القبول بما هو مطروح حفاظا على الحلم او نقد ما هو خطأ حفاظا على امانة التمثيل ومن الطبيعي ان نكون في الموقع الاخر انطلاقا من تحسن بدورنا الرقابي.

ففي موضوع الموازنة تبنت الحكومة مبدأ تثبيت الانفاق العام.

المواطنون ومعهم الاقتصاديون ادركوا وشهدوا بام العين ان محاولة تثبيت الانفاق العام لم تعد مجدية بدليل ان سياسات الحكومة المتبعة حاليا ادت الى تراجع ملموس في الحركة الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة، مما ضخم مشكلة العجز والمديونية وقلص امكانيات زيادة واردات الخزينة، وادى الى تخفيض دخل اللبنانيين وتراجع مستوى معيشتهم.

ان العمل على زيادة مداخيل الدولة هو هدف مشروع ومحق وهو كما يعلم العالمون في الامور الاقتصادية، يمكن ان يتم اما باحداث نمو مضطرد في حجم الاقتصاد ينتج عنه نمو طبيعي في دخل الدولة تزداد حصيلته بازياد حجم الاقتصاد. واما بزيادة حصة الدولة من اقتصاد لا يشهد في احسن الاحوال سوى الثبات في حجمه وفي اسوائها تناقصا. ان الانعكاسات السلبية لهذا الخيار الثاني كبيرة جدا، وفي مقدمتها ما يمكن ان يترتب من اضرار تصيب الطبقة الوسطى وهي ركيزة الاستقرار السياسي وضمانته باعتبار ان زيادة دخل الدولة من اقتصاد منكش او متراجع سيكون على حساب العمال والمستخدمين اي على هذه الشريحة من المواطنين التي تشكل غالبية الشعب اللبناني.

ان الخيار الثاني هو خيار لاستنزاف طاقة الطبقة الوسطى على الادخار والاستثمار والاستهلاك والحد من سرعة ارتفاع الطبقات الافقر اليها.

ان مشروع الموازنة للعام ٩٩، يتمحور حول زيادة الواردات الضريبية والتكشف في الانفاق العام. وهو يهدف الى تخفيض عجز الموازنة الا ان هذه السياسة مضافا اليها التوجيهات والتصرّيات والاجراءات المختلفة والمتناقضة التي اتخذتها الحكومة ووزراؤها، اسهمت وستسهم في تراجع ملموس في حركة الاقتصاد الوطني وفي تحقيق نمو سلبي فيه يلمسه اي مواطن في حياته اليومية، وتبينه المؤشرات الاقتصادية المختلفة مما سيؤدي الى ان تكون الزيادة في الايرادات اقل مما ترتقبه الموازنة.

ويكفي هنا النظر الى ما حققته الحكومة لتاريخه على الصعيد المالي. فلقد بلغت واردات الخزينة خلال الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٩٩ حوالي ٢١٢٦ مليار وذلك بالمقارنة مع ٢٢١٨ مليار لنفس الفترة من العام ١٩٩٨ اي اقل بحوالي سبعة بالمائة مما جرى تحصيله في نفس الفترة من السنة الماضية. هذا على الرغم من الزيادة التي اقترتها هذه الحكومة بنسبة ١٪ على مجمل المستوردات ومبلغ ٢٠٠٠ ل.ل. على صفيحة البنزين والالذان اقرا في نيسان ١٩٩٩. هذه الارقام تبين ان ما حصلته الحكومة لتاريخه من واردات الخزينة لا يتعدى ٤٠٪ من ما تتوقع هي تحصيله في كامل العام ١٩٩٩ وهو ما يعني ان الواردات لن تكون كما تتوقعها الحكومة من جهة. من جهة اخرى فان حجم الانفاق الذي سيتحقق حتى نهاية العام سيكون اكثر مما ارتقبته الحكومة ايضا مما سوف يعني وبالتالي ان مبلغ العجز سيكون اكبر وان نسب العجز المرتقبة ستكون حتما اكثر من ٥٠٪ خلافا لما روجت له الحكومة من انها ستخفض عجز الموازنة وتثبت حجم الدين العام.

وفي معرض حديثنا عن الموازنة لا بد لنا من ان نسأل عن سبب غياب المشروع الاصلاحى الاجتماعى وعدم ترجمته فى الموازنة نتساءل عن سبب غياب الاهتمام الوزارى بالمشكلات المناطقية، وليس آخرها غياب الوزير الطرابلسى بقضية تلوث مياه الشفة فى طرابلس، عن الرد على الاتصالات وبينها ثلاثة اتصالات منى شخصيا لابلغه عن حالات تيفوئيد جديدة فى التبانة!! كيف نعالج التلوث فى المياه اذا لم ننفذ شبكة الصرف الصحى فى الكورة؟؟

كذلك فاننا نرى غيابا فاضحا لسياسة صحية، واننا نكرر ما وجهناه من اسئلة خلال اجتماعات لجنة المال والموازنة بشأن ماهية السياسة الصحية للحكومة حيث لم تتلق اجوبة واضحة ولذا فاننا نتساءل ويتساءل معنا المواطنون ما تريد ان تعتمد الحكومة فى هذا الشأن.

ماذا تريد ان تفعل الحكومة بالمستشفى الحكومة فى طرابلس؟

وماذا عن تعيين مجلس ادارة جديد للمستشفى؟ هل سيكون هدفه فقط ارضاءات سياسية؟ ام تفعيل المستشفى واي امكانات ستخصص لتفعيل الاستشفاء الحكومى فى ظل غياب اعتمادات فى موازنة وزارة الصحة بسبب التقشف؟

كذلك لقد عمدت الحكومة الى محاولة عرقلة مشاريع انمائية فى طرابلس وذلك لاسباب سياسية بحتة. كي لا ينجز ما خطط له سابقا وهل الانماء المناطقى هو فقط لارضاء السياسيين الموالين للحكومة ولو كان ذلك حساب المصلحة العامة فى المنطقة؟

ماذا تحضر الحكومة للشمال وطرابلس؟

ماذا عن ايقاف المشاريع فى الشمال عامة؟ هل يمنعنا التقشف من المطالبة بطرقات البترون التى طالبنا بها سابقا ومياه اكروم التى كانت اصبحت رهنا التنفيذ؟ وهل بسبب اعتماد سياسة التقشف تذهب حقوق منطقة الضنية ادراج الرياح؟

لقد انتظرنا سبعة اشهر لنعرف ما هى تفاصيل السياسة الاقتصادية للحكومة ولنكتشف طبيعة الخطط التى ستعتمدها الحكومة لمعالجة التردى الاقتصادى، وبالتالى معالجة الوضع المعيشى الضاغط الذى يكاد ان يوصل المواطنين الى حافة اليأس بعدما اوصلهم الى حافة الفقرة.

كانت الثقة كبيرة والآمال اكبر.

لكننا فوجئنا فقط ببرنامج للتصحيح المالى بمعزل عن معالجة الوضع الاقتصادى والمعيشى والانمائى.

ان هى خطة الحكومة الاقتصادية؟ وهل يمكن معالجة وضع مالى بمعزل عن الوضع الاقتصادى؟.

لقد سمعنا وقرأنا كما قرأ كل اللبنانيين عن وعد الحكومة بتقديم خطة اقتصادية ومالية ولكن الخطاب السياسى تحول بعد ذلك الى استعمال كلمة اقتصادية جديدة ثم لتتحفنا الحكومة بعد ذلك ببرنامج عن التصحيح المالى خال من تحديد واضح ودقيق للسياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية التى تريد الحكومة اعتمادها. وليت

الامر اقتصر على ذلك، فقد خرجت الحكومة بطبعات مختلفة لبرنامج التصحيح المالي.

ان هذه الحقيقة تعكس حالة التضارب والتجاذب بين الوزراء ومستشاريهم وتدحض فكرة المحافظة على صدقية الدولة وتجهض مبدأ الشفافية التي ما انفكت الحكومة بكامل اعضائها تتحدث عنه وهي تجعل النظريات المختلفة التي حفلت بها الفذلكة وبرنامج التصحيح المالي غير قابلة للتنفيذ.

هذا يفسر بعض اسباب سقوط البرنامج احيانا في التناقض، وحيانا اخرى في البقاء ضمن دائرة العناوين والتعبير الانشائية المنمقة، والضبابية في الرؤية، والافكار العامة التي قد تعني الشيء وعكسه عند تطبيقها.

ان الواضح من البرنامج الذي وضعته الحكومة انها تريد ان تجني الكثير من اقتصاد يتضاءل حجمه وذلك عن طريق فرض الرسوم والضرائب. فالى اي حد يستطيع المواطن ان يتحمل؟ وهل صدق المواطن ان هذه الرسوم والضرائب بمجملها لن تطل الا اليسورين والاغنياء؟ الا يعرف المواطن ان تخفيض ضريبة الدخل على ذوي الدخل المحدود هي خطوات ظاهرها ايجابي. ولكن للتعويض عن ذلك تضطر الحكومة ان تأخذ حصتها من الواردات بسبل اخرى تطل المواطن مباشرة. فهل يعفى المواطن من الرسوم التي تطل الجميع عندما يتقدم بشهادة فقر حال من عند المختار؟

دولة الرئيس، اني اود ان اسأل دولة رئيس الحكومة:

هل تأكدت الحكومة في برنامجها من نتائج تشخيصها للخلل؟ فبعدها كانت الحكومة تقول ان من اسباب الخلل المالي هو سياسة التثبيت النقدي المتبعة سابقا (وسمعتنا حتى ارقام متضاربة عن كلفة التثبيت على الاقتصاد اللبناني) نفاجا بتصريحات لدولتكم تناقض ما كنتم تقولونه في الماضي واصبحت تعترفون بصوابية سياسة الثبات النقدي وتقولون ايضا ان عدم اتباع هكذا سياسة كان يمكن ان يكلف الاقتصاد اللبناني اكثر بكثير.

دولة الرئيس، كلنا يتذكر ما كان يقول دولة رئيس الحكومة في ما يخص سياسة الاقتراض بالعملات الاجنبية وذلك في مداخلات قيمة جدا كان يبدي فيها خوفه على خطر ارتهان اجيال المستقبل نتيجة لسياسة الاستدانة هذه. في ظروف سبعة اشهر التزمت الحكومة بما يزيد عن مليار ونصف مليار دولار اميركي كدين جديد بالعملات الاجنبية وها هي تطلب اليوم من مجلسنا الموافقة على اصدار سندات خزينة بالعملات الاجنبية بمبلغ مليار دولار اميركي. فما الذي جعل رئيس الحكومة يبدل قناعاته ومواقفه من هذا الامر. ما الذي طرأ من جديد جعله يغير رأيه؟ ام هل ان روما من فوق هي غير روما من تحت؟

واما عن الاستقرار التشريعي بما يخص السياسة الضريبية فاننا نذكر بما قرأناه في الحصف من رسائل ارسلها دولته والطمينات التي اغدقها على سفاراتنا والمستثمرين بشأن استقرار التشريع الضريبي وها نحن نرى اليوم انه قد عاد عنها كلها وها هو قد وضع سياسة ضريبية مختلفة تماما لن اتناولها وكرر ما قد سبق وقيل من قبل الزملاء. ان هذا التناقض في الآراء والضبابية في الرؤية والتضارب في السياسات ابعدت الكثير من المستثمرين ومعهم الكثير من فرص العمل الموعودة.

هناك مثال آخر على الاسلوب الارتجالي الذي اعتمدته الحكومة في اعداد برنامج التصحيح المالي على مدى خمس سنوات وهو تلك الافتراضات بشأن انجاز عملية التخصيص في فترة قصيرة. سأعطي مثالا على ذلك: في بلدين عريقين في انظمتهم وفي استعداد اسواقهم المالية وتشريعاتهم وانظمتهم وهما: انكلترا، والمانيا، حيث احتاجت كل منهما لفترة ثلاث سنوات ونصف قبل ان تتمكن من انجاز خصخصة جزئية وبسيطة لمؤسسة الهاتف.

شيء آخر طالعنا به من اعد برنامج التصحيح المالي، وهو موضوع الشركة، اي انشاء شركات جديدة يملكها القطاع العام بحيث يصار الى نقل جزء من الدين العام ليصبح دينا على الشركات المؤسسة، وبالتالي يظهر وكأن الدين العام قد انخفض من مبلغ الدين العام الاجمالي، ان هذا الامر يا دولة الرئيس لا يعدو كونه نوعا من الالعب البلهوانية المالية (Financial Acrobacy) ولا يؤدي الى اي تخفيض حقيقي في مجموع الدين العام. دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

لقد وعدتنا الحكومة بالاصلاح الاداري. . فنفذت تصفية حسابات سياسية. وجاءت بتعيينات اقل ما يقال بها انها محاصصة وخدمة لبعض النافذين في هذه الحكومة ممن كان لهم دور كبير في اخطاء الحكومات الماضية. وهذا باعتراف وزراء من الحكومة. وان المحسوبية في التعيينات بدأت تحل محل الكفاءة والجدارة وتكافؤ الفرص. وعدتنا الحكومة بالعمل على تخفيض الدين العام ومعالجة العجز في الموازنة ونرى انه سيظهر مع نهاية هذا العام عجز اكبر في حساب الخزينة يتخطى ثلاثة مليارات دولار ليقف الدين العام الصافي الواحد والعشرين مليار دولار. . .

ولقد وعدتنا الحكومة بالمحافظة على استقلال القضاء، فاذا بنا نكتشف ونأسف لما نسمع ونشهد ان هناك بلبله في القضاء نتيجة لاستعمال الحكومة سيف تطهير القضاء ورفع الحصانة عن القضاة. مما يجعل القضاء يقع تحت الضغوط السياسية، واصبحنا نقرأ في الصحف القرية من السلطة عمن سيصار الى توقيفه. . قبل حتى الاستماع الى شهادته وحتى دون ابداء الاسباب.

وعدتنا الحكومة باحترام مبدأ فصل السلطات فاذا هي ايضا تقوم بتخطي هذه القاعدة الاساسية في نظامنا الديموقراطي.

وعدتنا الحكومة باحترام دستور لطائف فاذا هي تحرق هذا الدستور.

دولة الرئيس، وعدتنا الحكومة بالشفافية، فاذا بنا نراها تكيل بمكيالين وتقيس بمقياسين. . . فهي من جهة توقف محافظا سابقا لبيروت لكونه نفذ قرارات مجلس الوزراء. وهي من جهة اخرى ترفع محافظا سابقا للشمال الى منصب مستشار لوزير الداخلية رغم كل التجاوزات والارتكابات والخالفات التي قام بها، والتي أثرتها انا شخصيا اكثر من مرة عبر وسائل الاعلام، وحتى من على هذا المنبر بالذات.

دولة الرئيس، ما ترى نتوقع من هذه الحكومة ومن قدراتها؟ ان اقل ما يقال فيها انها حكومة الامل الضائع والخيبة المتجددة. .

ان الانجاز الوحيد لهذه الحكومة هو انها نجحت كما لم تنجح حكومة اخرى وبسرعة قياسية في فقد صدقيتها وثقة المواطنين بها وشكرا.

الرئيس: الكلمة الان للزميل شاكرا ابو سليمان.

شاكرا ابو سليمان: دولة الرئيس، الزملاء الكرام:

الشأن العام لا يستقيم عادة لا بالمديح ولا بالتجريح، والتجريح انما هو حجة الضعيف يرتد سلبا على صاحبه لانه لا يكون صاحب حجة قوية.

بالاستناد الى هذا المبدأ وضمن موضوعية سأحاول ان ابدى بعض الملاحظات فيما يتعلق الموازنة وبالسياسة العامة. اننا نعترف للحكومة بشفافية ادائها على رغم بعض التعثر ومن يعمل يتعثر وهذا امر طبيعي. كما نعترف لها بشفافية الموازنة لانه ولاول مرة يعرف اللبناني ما له وما عليه وما هي قيمة الدين الحقيقي، كما نعترف لها ان الموازنة انما هي مدخل الى اصلاح ضريبي شامل ولكن على الرغم من هذا هناك بعض المحطات التي نسوقها ليس حبا بالانتقاد بل لتصويب الامور مرفقة بوجهة نظر معينة.

ان لنا على مضاعفة الضريبة على المهن الحرة والمؤسسات وشركات الاشخاص مآخذ ان مضاعفة الضريبة هو امر دقيق وصعب لان المهن الحرة المؤلفة من مهندسين ومحامين واطباء ورجال اعمال ومستشارين وفنيين، كل هؤلاء يشكلون معظمهم الطبقة الوسطى في المجتمع. التي هي عامل الاستقرار في كل مجتمع في العالم فاذا ما ضعفت هذه الطبقة او تراجعت او تلاشت حصل ارتباك وحصل عدم استقرار في المجتمع. ان هذه الضريبة سيعجز عن دفعها الكثيرون منهم واننا نتساءل ونسأل معالي وزير المال هل يمكن ان ترتفع الضريبة من حد اقصاه ١٠٪ الى حد اقصاه ٢٥٪ هل يعقل ان لا تصيب الضريبة الشركات التجارية التي تعمل وتربح اكثر من المهن الحرة انني اتقدم بتواضع، دولة الرئيس، باقتراح وهو الاتي ان تعود الضريبة على الارباح على المهن الحرة وشركات الاشخاص والمؤسسات الى مبلغ مقطوع ليس ١٠٪ كما كان ولكن ١٥٪ فتكون الزيادة ٥٠٪ وبذلك نكون على يقين بان صندوق الخزينة سيدخل عليه اموال اكثر بكثير من ضريبة كهذه سيعجز فريق كبير عن تسديدها وستلزم اصحاب المهن والمستشارين الفنيين والقضائيين الى الهجرة من لبنان بدون فائدة.

الامر الثاني هو ضريبة الارث. فلسفة الضريبة هي ان تكون الضريبة عادة على الارباح فالارث ليس عملا تجاريا بل هو نتيجة عامل طبيعي يرث به الانسان اقرباءه شاء ام ابى وليس له بذلك اي خيار.

نتائج هذه الضريبة المرتفعة سيكون لها اثر سيء جدا على مردود الخزينة لانها ستكون لها النتائج السلبية الاتية:

اولا: هنالك فريق كبير من لبنانيين وغير لبنانيين سيتمنع عن الاستثمار في القضايا العقارية تهربا من هذه الضريبة مستقبلا بعد وفاته.

ثانيا: سنتظم وتنشأ شركات متعددة، وتوزع عندئذ اسهمها على افراد العائلات وهذه الاسهم يمكن تداولها وتحرم الخزينة من ايراداتها.

ثالثاً: سيعمد فريق كبير من الناس والمتمولين الى بيع عقاراتهم لان البيع يسدد عنه مقدار ٦٪ من الثمن وهو يوفر الكثير عليهم مستقبلاً يدفع ورثتهم مبالغ كبيرة على بدل انتقال. اذا اني اتقدم حول هذا الموضوع، دولة الرئيس باقتراح وهو ان يعفى المتأخرون من الغرامات المتعلقة بضريبة الانتقال لان الحكومة اذا قامت باحصاء جديد تجدد خاصة خارج المدن معظم الناس في الارياف من شمال لبنان الى جنوبه وبقاعه معظمهم لم يحصلوا ولم يقوموا بمعاملات الانتقال من الفقير الى المتوسط الى ذوي الدخل المحدود ان هذه الضريبة ستعرق الناس ولا تفيد الحكومة بشيء. ان هذه الضريبة ستعامل الناس معاملة الغريب فاني اقترح على الحكومة ان تصدر عفواً تسامح فيه جميع المتأخرين عن دفع رسوم الانتقال وان تبقي رسم الانتقال كما كان، وبهذه الطريقة يمكن لصندوق الحكومة ان يتعدى مرات ومرات اكثر من مضاعفة الضريبة.

الضريبة حق للدولة على المواطن ولكن الغرامة انما هي قصاص للمواطن لانه يتأخر عن تسديد الضريبة في حينها، كل ما نطلبه ان تعفي الدولة المواطن من هذا القصاص وتترك له مهلة معقولة لنهاية السنة وتترك هذا الرسم كما كان وبذلك يتمكن المواطن من تسديد ما عليه.

دولة الرئيس، اليوم وعند بدء الحر وهبوب الرياح الساخنة وارتفاع الحرارة ابتدأت الحرائق في لبنان الحرائق الموسمية، انني بهذه المناسبة ابعث ما اكون عن الانتقاد لا بل أحبي رجال الاطفاء والدفاع المدني واحيي الشهداء الذين سقطوا من بينهم وهم يقومون بواجباتهم حق قيام، ولكن هنالك حرائق قد تحصل في قاع او ضمن الغابات او على القمم ولا يمكن لا لرجال الاطفاء ولا للدفاع المدني ان يصلوا اليها. لبنان يحترق اماناً وفي هذه الحالات الاستثنائية نقف مكتوفي الايدي ولا حول ولا قوة الا بالله. منذ سنتين اثرتنا هذا الموضوع وقلنا لما لا تشتري الدولة اللبنانية او تستأجر طائرة حتى تتمكن هذه الطائرة على الاقل من اطفاء الحرائق ولم تعط الحكومة اي اعتمادات لها. ان هذه الاعتمادات توفر الكثير على لبنان توفر ثروته الحرجية توفر جمال طبيعته لان الذي يحترق ليس لبنان النفايات ولا لبنان الفساد، الذي يحترق لبنان الجمال لبنان الاخضر لبنان الطبيعة، نأمل من الحكومة ان نغير هذا الموضوع الاهتمام اللازم لان كل حضارة في الثروة الحرجية للبنان انما هي خسارة لا تعوض حتى بعد عشرات السنين.

موضوع اخر دولة الرئيس، هو موضوع الكهرباء، مع احترامي وتقديري لنشاط معالي الوزير منذ سنتين اصدر مجلس النواب قانوناً يمنع فيه الدعم على الكهرباء، كما اصدر المجلس الكريم قانوناً تشدد فيه الاحكام والرقابة سارقي او معلقى التيارات الكهربائية واذا الحكومة كانت تأمل في حينه ان تجمع المليارات من الليرات بعد هذا القانون، واذا بها تعود في السنة التالية الى المجلس لتطلب دعماً لشركة الكهرباء.

السؤال الذي يطرح الان والذي يطرحه المواطنون ويتساءلون حوله الى متى سيستمر فريق من اللبنانيين يدفع فواتير كهرباء مرتفعة جداً عنه وعن فريق اخر. لا يسدد في كل المناطق اللبنانية. وهذا الفريق الذي لا يسدد فواتير الكهرباء انما هو فريق لا يلاحق ولا يهتم بهذا الموضوع السؤال موجه الى معالي الوزير: اين اصبحت الجباية؟ هل هناك ملاحقات بالاستناد الى القانون الجديد؟ والام ادت هذه الملاحقات وماذا كانت نتيجتها؟ هذه

معلومات يطلبها الشعب ومن حقه ان يطلبها قبل اقرار الدعم او عدم اقراره.

قضية اخيرة دولة الرئيس وهي الاتية اثارها بعض الزملاء البارحة، قضية الاشكال الدستوري الذي حصل بعد ان اصدرت محكمة التمييز قرار اعطت نفسها بموجبه حق تفسير الدستور ان تفسير الدستور. دولة الرئيس امر منوط حصرا بمجلس النواب ويذكر السادة النواب انه في اتفاق الطائف كان هنالك بحث بأن يعطي المجلس الدستوري حق تفسير الدستور الا ان المجلس النيابي لم يقر هذا الامر وحصر بنفسه حق تفسير الدستور، وهذا امر طبيعي جدا فالشعب اللبناني هو مصدر السلطات والشعب يعطي هذه السلطات وكالة الى المجلس النيابي عن طريق الانتخاب، فالمجلس النيابي هو اساس السلطات ولذلك لا سلطة لتفسير الدستور فوق سلطته.

ان هذه البلبلة نتمنى ان تضع رئاستكم لها حدا فتعود الامور الى نصابها وتتوضح هذه المشاكل فيستقر الاجتهاد وتوضح الامور وهذا ما نتمناه جميعا لمصلحة الدستور والقانون ولمصلحة لبنان واشكر لكم اصغاءكم.

الرئيس: زميلنا الكريم للتذكير عندما صدر اجتهاد محكمة التمييز، اثير هذا الموضوع من احد الزملاء هنا في القاعة العامة وكان الجواب ان هذا اجتهاد محاكم ولا يقيدنا بشيء على الاطلاق لان تفسير الدستور يعود الى المجلس النيابي. وقد قلنا هذا الكلام من ذلك التاريخ، واعتبرنا ان هذا الاجتهاد اجتهاد من الاجتهادات يحق للمحكمة ان تجتهد ما ترى ولكن هذا لا يعني انه ينطبق على المجلس لا من قريب ولا من بعيد ابدا.

شاكر ابو سليمان: دولة الرئيس اسمح لي بسؤال صغير، ما رأيك اذا اتى قاضي من اقاصي لبنان وقرر ملاحقة احد النواب بفعل جزائي ما لان لا حصانة عليه بحسب تفسيره او تفسير المحكمة، فما هو قرار المجلس النيابي مع احترامي للرئاسة التي تغار على كرامة المجلس وكرامة النواب اكثر من المجتمع وما هو التفسير؟

الرئيس: هذا الامر لن يحصل لا برئاستي ولا برئاسة غيري ويجد طريقة واريد ان انبه الى امر، يعتقدن احد ان النائب او الوزير اذا ما ارتكب يكون معصوما، لا، ولكن توجد اصول وآلية معينة هذه الاصول محصورة بتقديم طلب يضم الى ملف يخاطب به وزير العدل المجلس النيابي لطلب رفع الحصانة وقد حصل ذلك في المجلس النيابي وقد لبي المجلس السابق هذا الامر.

اذا هناك طريقة للدخول الى البيوت من ابوابها وهذا الكلام يجب ان يكون واضحا فلا يدخل الى اي نائب باية اجراءات جزائية او اجراءات قانونية بمعنى الملاحقة، الا من باب رفع الحصانة فيقدم الطلب الى المجلس النيابي.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمود عواد

محمود عواد: دولة الرئيس، حضرة الزملاء النواب، السادة الوزراء،

نجتمع اليوم لمناقشة مشروع الموازنة، ولكن اية موازنة، ولاية سنة، هل هي موازنة العام القادم، ام هي

موازنة شهور قليلة من العام الذي سينتهي .

وفي كلا الحالين، ومهما اجتهد السادة الوزراء في تبرير اسباب التأخير بالموازنة، ومهما اهتموا مجلس النواب بتأخيرها، فان المواطن قبل النواب بات يدرك انه قد سبق السيف العزل، وان الحكومة عبثاً تحاول ان تخفي ارتباكها وتخبطها عشوائيا، وان الفائدة باتت محدودة من اصدار الموازنة في وقت متأخر .

ايها الزملاء، ان الغاية الاهم من الموازنة، هي تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال المشاريع التي تنفذها الحكومة في مختلف القطاعات، فتتنشط معها الحركة الصناعية والتجارية والعمرانية حيث تنعكس ايجابا على كافة المواطنين سواء كانوا تجارا ام صناعيين ام موظفين وعمالا .

فأين نحن من هذه الاهداف، والبلاد ترزح تحت كاهل الجمود الاقتصادي والبطالة المتزايدة يوما بعد يوم، وانعدام الاستثمار الذي هرب بفعل التصريحات العنترية بشأن ما يقال عن السرقة والهدر والتركة الثقيلة وانعدام الثقة بمؤسسات الدولة .

هل يعقل ان يستغرق اعداد مشروع الموازنة سبعة اشهر ولا يبقى فعليا للانفاق على تكملة المشاريع من بنى تحتية وطرق وماء وكهرباء وما شابه سوى شهرين او اكثر بقليل . وهذا ما قامت به حكومات الاعداد السابقة، ولن نشرح وكيف كانت مرافقنا واللبنانيون يعرفون هذا فلنحافظ على اكمال هذه المرافق الحيوية المهمة .

وما كان يضير الحكومة لو انها عاجلت على خط متوازن مع اعداد الموازنة عوائق المرافق الصناعية والتجارية والزراعية والسياسية . ولا سيما المؤسسات المتعثرة التي صرفت الوف العمال صرفا تعسفا، وما زال سيف الصرف فوق رؤوس البقية الباقية من العمال، حتى باتت محاكم العمل تضيق بالشكاوى وما من عامل يملك حتى تكاليف رسوم اقامة الدعوى او بدل اتعاب المحامي، الم يكن بالامكان استكمال المشاريع التي وعدت الحكومة بعدم تطبيق مبدأ التشقف عليها؟ هل ان فتح الملفات يبدد القلق عند مئات الالوف من العائلات من صرف معياليهم من العمل . وماذا ينفع المواطن ان يفتح ملف فلان، وهو يعلم علم اليقين بأن هذا الملف سوف يغلق عند اول تغيير حكومي مع الاعتذار من صاحبه والتعويض عليه معنويا وماديا، وقد يعين وزيرا، اليس معنى ذلك اننا ضد فتح الملفات بل نحن ضد التلهي السياسي بالملفات وتصفية الحسابات السياسية بدلا من الاهتمام عن مصالح المواطنين الملحة ولا سيما المتعلقة بلقمة العيش .

وبالمناسبة، بات المواطن يتساءل معنا، لماذا لا تفتح كل الملفات وخاصة بعض الوزارات وبالتحديد، التي هي موضع اتهام باختلاس وتبديد المليارات من المال العام، وتفوح منها رائحة الصفقات المشبوهة لصالح المحاسيب والازلام .

وهل تساؤل المواطنين لا يعتبر اخبارا برسم النيابة العامة يستوجب التحقيق والملاحقة؟

وبالمناسبة نذكر انه سبق ان تقدمنا باخبار مع ملف كامل الى وزير الاتصالات والى رئيس الحكومة في اوائل العام بخصوص فضيحة التخابر الدولي مع تليكوب كندا فلم نلق اي اهتمام ولم نشعر بان الموضوع قد اخذ طريقه

امام المراجع المسؤولة. بعد ذلك ارسلنا اخبارا الى المدعي العام المالي بالموضوع ذاته ولا نزال ننتظر نأمل خيراً. اعطينا هذا المثل لنطل على وضع اكثرية الوزارات المصابة بالشلل شبه الكلي اذ يشعر المواطن صاحب المصلحة ان الموظف صغيرا كان ام كبيراً، مديراً او وزيراً يده مغلولة تمنعه من اتخاذ القرارات المناسبة لا سيما المتعلقة بمصالح الناس لذلك نقول لهؤلاء الوزراء ابسطوا ايديكم ولا تتركوها مغلولة الى اعناقكم وليقم كل وزير بصلاحياته كاملة دون تنازل عنها او تردد ولعل افضل الامثلة على ذلك ما نطلبه من وزير الاعلام في وزارته ولوزير المواصلات مع مديره العام ولغيرهما من الوزراء، وما يمكن ان نقول عن ذلك البيان الشهير المنسوب الى «مصادر وزارية» والذي اريد من نشره الاساءة الى الاستقرار السياسي الذي يحتاجه البلد ومصادرة صلاحيات رئاسة الحكومة وتكريس الضبابية بدل الشفافية التي يتغنون بها، اننا اذ نطالب دولة الرئيس الحص وزير الاعلام بكشف هوية هذه المصادر نؤكد على اهمية الحياة الديمقراطية وصلاحيات المؤسسات الدستورية كما نؤكد على اهمية الشفافية التي جعلها الرئيس العماد اميل لحود عنواناً كبيراً لعهد.

دولة الرئيس، هذا الوطن بما فيه، هو ملك للشعب وليس لامراء السياسة الكيدية، وعشائر التارات والغايات الشخصية. ان مناقشتنا في العناوين الفرعية ذات المضامين الشاملة تبقى قاصرة عن الاحاطة بكل الوضع الاقتصادي والحياتي والخدماتي الا اننا نتطرق الى العناوين التي تمت بصلة مباشرة بالانماء المناطقي.

اولاً: مخصصات النواب:

لقد اثبتت التجربة ان مخصصات النواب التي كانت تصرف على بعض المشاريع الحيوية، وان محدودة، كانت تؤمن حداً ادنى من التنمية المحلية خصوصاً ان معظم البلديات والقرى اللبنانية لا بلديات فيها تقوم بمثل هذه المهمات، وبالتالي فان تقليص مخصصات النواب من ١٥٠ مليار ليرة الى ٧٠ مليار ليرة في وقت غابت فيه عن الموازنة اية بدائل للتنمية المنطقية يعني ان المناطق المحرومة سوف تحرم على وجهين: الاول وجه التعويض عليها ضمن برنامج غائب عنوانه الانماء المتوازن والثاني حرمانها من مخصصات النواب في وقت لم تضع وزارة الداخلية حتى الان خطة لتعميم البلديات على القرى اللبنانية، او الاستعجال في وضع قانون انتخاب عصري للوطن. وهنا نستدرك لنسأل الحكومة ماذا حل بالمئة والخمسين مليار ليرة التي كانت الحكومة السابقة قد وصدتها بمرسوم وقررها المجلس النيابي بقانون لتصرف على المناطق المحرومة ومنها جبيل؟

نحن نعرف ان الحكومة الحالية وضعت نصب عينيها اعادة النظر في جميع المشاريع والمراسيم التي سبق ان اقرتها الحكومات السابقة وذلك على خلفية: التغيير نحو الافضل، وهذا مشروع لها، الا اننا نعرف ايضاً ان الحكم استمراراً، خصوصاً اذا كانت المصلحة الوطنية تقتضي صرف ١٥٠ مليار ليرة تعويضاً للمناطق المحرومة كجزء من سد الفراغ الكبير في الانماء المتوازن.

لذا نسأل الحكومة لماذا لم تنفذ هذا التعهد، وماذا تريد ان تقدم لهذه المناطق وما هي البدائل، واريد جواباً واضحاً عن مصير حصة جبيل من ضمن المائة والخمسين مليار ليرة، مذكراً ان هذا المبلغ سبق وان اصدر المجلس النيابي قانوناً بشأنه وتم صرف جزء منه لم يصب منطقة جبيل حصة منها.

ثانيا: في الزراعة:

ان موازنة لا تلحظ لوزارة الزراعة اكثر من ٠,٠٢ بالمئة في بلد ما زال اكثر من حوالي ٤٠٪ من مواطنيه يعتمدون في معيشتهم على القطاع الزراعي يعني ان الموازنة اتت ضد مصلحة الناس بنسبة ١٠٠٠ في المئة، وهنا اذكر انه سبق ان تقدمنا بتاريخ ١٩٩٩/٢/٨ بسؤال للحكومة حول السياسة الزراعية والمبالغ التي ستخصصها لتشجيع القطاع الزراعي وللأسف حتى الان لم نتلق اي رد من الحكومة. وقد وصلنا مشروع الموازنة قبل رؤية الرد على سؤالنا؟؟؟

نحن نعرف ان لبنان يشكو من هجرة الريف ومن احزمة البؤس المحيطة بالمدن وخصوصا بيروت. ونعرف ايضا ان المواطن الذي يتأمن له من باب الزراعة مدخول يساوي نصف الحد الادنى للاجور او اقل، يفضل ان يبقى في ارضه بدلا من العيش في اكواخ الصفيح حول بيروت.

نسمع كلاما جميلا عن النية في دعم القطاع الزراعي الذي يحمل ابعادا اجتماعية واسكانية وبيئية الا اننا في الواقع نرى ارقام الموازنة تحمل مضامين لا تخدم هذا التوجه بالطلق.

وقد اثبتت الارقام صحة ما كنا نتخوف منه حيث كانت موازنة وزارة الزراعة ٣٨ مليار ليرة في العام ٩٨ بينما نجدها في موازنة هذا العام ١٦ مليار ليرة فقط.

ان رفع شعار دعم المزارع يتطلب الكثير من الاهتمام والشمولية، لان للقطاع الزراعي تأثيرات وتشيكيات مع قطاعات اخرى ومع نواح اخرى واهمها:

- ان تنشيط القطاع الزراعي بشكل مدروس يمكن ان يساهم في الحد من البطالة وتخفيف الضغط عن المدينة وبالتالي يؤدي الى تنمية الريف واستغلال الامكانيات الزراعية التي تتميز بها الطبيعة اللبنانية من تربة ومناخ ومياه.

- هذا من جهة، ومن جهة ثانية نعتقد ان القطاع الزراعي يشكل حوافز اساسية تشجع في الحفاظ على الارض وتراثها وما تمثل من معان اجتماعية ووطنية من خلال مجتمع منتج ونظيف وهذا بدوره يفتح على بيئة نظيفة يجري توظيفها سياحيا. كما يجري توظيفها في التنمية والمواصلات كما في الصناعة والنقل.

ولعلنا لا نستطيع ان نحيط كليا بالفوائد القريبة والبعيدة الحياتية والثقافية لتنشيط القطاع الزراعي الا اننا نستطيع ان نؤكد ان هناك غيابا كليا لدعم الزراعة او بمعنى اخر تؤكد ان هناك تضيقا حادا على المزارع في شتى المستويات فالمزارع غير مضمون لا في صحته ولا في تعبته ولا في انتاجه ولا في حمايته من المزاومة بكل ابعادها.

ان المجتمع الزراعي الذي نقر ونؤكد على اهميته له شروط ومتطلبات وله تقنيات خاصة على الدولة ان تأخذها بعين الاعتبار ومنها دعم المزارع عبر التسليقات الزراعية والتوجيه الفني وتقديم البذور والشتول والادوية بأسعار تشجيعية وتصريف الانتاج وحمايته وتأمين الضمان الصحي الكامل للمزارع وافراد عائلته.

ونسأل اين الضرر في تجذير وتحشيل احراج قادرة على النمو كشجر السنديان والعفص شرط ان يأتي القطع

ضمن الشروط المطلوبة، فلا يجوز ان تتخذ السلطة اجراء بمنع القطع كليا بحجة عدم امكانية ضبط الشروط وعدم مخالفتها كما لا يجوز منع الصيد بالطلق بحجة عدم امكانية ضبط الصيد للطيور العابرة فقط .

نفقات الموازنة :

مجموع نفقات الموازنة لعام ١٩٩٩ هي ١٣٩٥ مليارا اي انه زاد بحوالي ١٠٧٥ مليارا عن سنة ١٩٩٨ اي بنسبة ١٤٪. علما ان اجمالي النفقات في هذه الموازنة لا يأخذ بعين الاعتبار الاعتمادات المدورة والودائع وحساب البلديات وغيرها . . .

وعليه فاني ارى ان اجمالي الانفاق سيتعدى رقم ٩٠٠٠ مليار ليرة .

كنا نتمنى ان لا يحدث هذا التخفيض في موازنات الوزارات الخدماتية فالاسكان اصبح ٣ مليارات بدلا من ٢٥٣ والزراعة اصبحت ١٦ مليارا بدلا من ٣٨ مليارا، الشؤون الاجتماعية ٦٤ مليارا بدلا من ٩٤ مليارا واخيرا مجلس الجنوب خفضت موازنته الى اربعة مليارات فقط من اصل ٦٤ مليارا . كيف يجوز لنا ان نسأل هذا الجنوبي الصامد بمثل هكذا موازنة هزيلة ورمزية ان يستمر في صموده، ولا ننسى هنا ان هذه الحكومة ضيقت الخناق على مزارعي التبغ فهي لا تستلم محاصيلهم علما ان هذه الشتلة اطلقت عليها يا دولة الرئيس اسم شتلة الصمود وشتلة المقاومة .

هذه حكومة تضيق الخناق على المزارع وعلى المقاوم وعلى المستثمر وعلى العامل وعلى كل قطاعات الدولة ولكنها مع ذلك تستمر في الادعاء بانها حكومة الانقاذ والتغيير .

دولة الرئيس، ايضا نعود الى الموازنة :

الايرادات :

تقديرات الحكومة للايرادات هذا العام هي ٤٩٩٠ مليارا وتقول ان نسبة العجز هي ٤٠,٣٪ ولكن هذه الحكومة الشفافة تناست وتعامت عن نفقات الخزينة الاضافية التي يجب ان لا تغفل عنها اذا كانت الشفافية عنوانا لها، لان ذلك سيرفع العجز الى ٤٤,٥٪ هذا اذا استطاعت الحكومة جباية ٤٩٩٠ مليارا ولكنني اشكك انهم سيتمكنون من ذلك!!! وكلمة معالي الوزير المالية البارحة اعادت لنا شكوكنا وبالتالي اكدت لنا ان نسبة العجز سوف تتعدى ٥٠٪.

ارى انه من واجبي التنبيه الى السياسة الضريبية التي تنتهجها الحكومة في مشروعها من ضرائب مباشرة على الدخل - وتعديل رسم الانتقال والاملاك المبنية لان هذا سيؤدي الى :

١ - تقليص في الواردات الضريبية مما سيضر بالموازنة .

٢ - هروب المستثمرين من البلد .

٣ - خلل في التشريع الضريبي للبلد .

٤ - تشجيع الناس على التهرب من دفع الضريبة.

٥ - تحميل الطبقة الوسطى اعباء لا يمكن تحملها.

احد زملائي الاطباء اتصل بي البارحة وقال: اريد ان تحمل رأيي هذا الى معالي وزير المالية ليتسلم عيادتي فيدفع كل شيء ويعطيني ٢٠٪ من المدخول العام واكون له شاكرا.

ضريبة الدخل:

تكونها تطل اصحاب الرواتب العالية واصحاب رؤوس الاموال سيؤدي ذلك الى التهرب اولا والحد من استثماراتهم في المشاريع الانمائية ويؤدي الى الهجرة من لبنان.

- تعديل رسم الانتقال مثلا، من يسجل في حياته لابنائه يدفع ٦,٧٪ اما وان يدفع ١٦٪ سيؤدي هذا الى استحداث شركات مساهمة فيتم التسجيل باسم الشركة ثم يتم التفرغ فيما بعد للابناء.

الاملاك المبنية:

سيحد هذا المشروع من الاستثمارات في قطاع البناء المعد للتأجير ونحن نعلم ان عدد المهن الحرة التي تستفيد من قطاع البناء يتعدى الاربعين مهنة تعمل في هذا القطاع وعندما ينتعش هذا القطاع ينتعش الاقتصاد والعكس هو الصحيح.

لذلك ان الزيادة المقترحة ستزيد العبء الضريبي على اصحاب الاملاك المبنية المعروضة للايجار مما سيقصص ارباحهم ولن يكون لاي مستثمر في هذا القطاع اي حافز للاستثمار في قطاع التأجير علما اننا بحاجة ماسة لهذا القطاع. لذلك هذه الزيادات ستشجع على التهرب وتعكس سلبا على حركة القطاع التجاري مما سيؤدي الى زيادة كبيرة باسعار السلع. كما يؤثر ايضا في الحركة السياحية للمواطنين العرب والاجانب ونحن نعلم الفرق بالاسعار بين لبنان والدول العربية. فهذه القرارات العشوائية اللامدروسة كرفع الرسم الجمركي على التبغ المستورد هي خير دليل على تخفيض العائدات وخفض المبيعات.

ان هذه الموازنة المجملية التي يروجون لها سوف تظهر حقيقتها بعد فترة وسيصل العجز الحقيقي الفصلي الى ٥٠٪ لان الحكومة اوقعت نفسها بارقام وردت في نفس الجدول ونفس الصفحة وكانت الشعارات غير واقعية ولا تمت للواقع والشفافية بآية صفة.

رابعا: الوفاق السياسي وضرورات المرحلة.

ان لبنان الذي لم يخرج بعد من تأثيرات الحرب على مجمل اوضاعه السياسية والاقتصادية والعمرانية، ما زال بحاجة الى الاستقرار السياسي والوفاق الوطني. ليس فقط من اجل توفير المناخ الصالح لدعم جهود تحرير الارض بدءا من المقاومة البطلة التي كان لها التأثير المباشر على التوجهات الحالية في اسرائيل واستعدادها للانسحاب من لبنان، بل وايضا من اجل ملاقة الجهود الدولية والاقليمية التي تعمل على استئناف مفاوضات السلام على المسارات العربية والاسرائيلية.

ان الخلافات والتناقضات مهما تبادت واتسعت الا انها محكومة بالوفاق لضرورات داخلية واقليمية. كما ان العمل الجاد من اجل سلام عادل وشامل، مشرف للبنان وللعرب يقتضي ليس فقط وحدة المسارين بين لبنان والشقيقة سوريا بل يقتضي رفع مستوى التنسيق الى ان يوفر لهم مصلحة مشتركة لمصير واحد.

وفي هذا الاطار، نرى ان حدثا في مستوى التغييرات التاريخية في لبنان والمنطقة لا بد وان يستوجب وحدة الصف الوطني ومواجهة هذا الاستحقاق بحكومة قوية تؤكد هذه الوحدة لتشمل جميع القوى السياسية والحزبية وتضم فعاليات سياسية واقتصادية على مستوى المرحلة.

وهنا لا بد من السؤال: هل سيقدم لبنان على الاشتراك في مفاوضات السلام من دون وجود وزير متفرغ لرأس الدبلوماسية اللبنانية في هذه المرحلة التي تتطلب جهودا ومتابعة للعلاقات الاقليمية والدولية والتي تلعب دورا هاما في توجيه سياسات الدول. وتأکید مواقفها وانتزاع حقوقها والخروج بسلام عادل ومشرف ام ان الحكومة قد وافقت راي باراك ان مسارنا هو نصف مسار ولا يستوجب وزيرا متفرغا للخارجية.

وهل نعتقد ان الحكومة الحالية تجيب على اسئلتنا العديدة من ناحية تمثيلها لوحدة الصف الوطني المطلوبة. اننا اذ نؤكد على اهمية الثقة والجماهيرية التي يتمتع بها سيد العهد الرئيس العماد اميل لحود نجد ان الوضعين الداخلي والاقليمي يتطلبان جهودا مميزة لمواجهة مختلف التحديات والاستحقاقات مما يستوجب اما تطعيم هذه الحكومة واما تشكيل حكومة جديدة تلي طموحاتنا السياسية داخليا وتكون على مستوى الحدث اقليميا ودوليا.

وقبل ان نقفل هذا الملف نؤكد على ان مسار السلام الذي ارادته اسرائيل انفراديا واستسلاما لم يكن ليتصحح ويستقيم لولا القيادة التاريخية والحكيمة للرئيس السوري حافظ الاسد في اعادة التوازن الاقليمي وفي توجيه المسار العربي لحفظ كرامة الامة وحقوقها، ونطالب الدول العربية الشقيقة في دعم المسار السوري اللبناني المشترك.

ايها الزملاء. اذا كنا نقف عاجزين امام الحقوق المكتسبة لبعض المواطنين، فكيف لنا ان نعوض مناطقنا المحرومة من ابسط الخدمات الانمائية.

ان قصة بلاد جبيل مع هذه الحكومة ومع الحكومات السابقة، هي عجيبة غريبة وكأن هذه المنطقة ليست من لبنان، لا هي مدينة الحرف، ولا هي ام حضارة هذا الوطن، ولا أهلها لبنانيون منذ اكثر من عشر سنوات. كنا فيما مضى نتقدم بلائحة طويلة من المطالب، لعلنا نعوض على هذه المنطقة بعض الحرمان المزمّن الذي بات عنوانا، وكنا بعد جهد جهيد، وبعد الحاح طويل، نحصل على بعض هذه المطالب، كانارة بعض القرى، وتزفيت ساحات المعابد الدينية، وشق بعض الطرقات الزراعية.

اما اليوم فقد اصبحت منطقة جبيل في غربة مع هذه الحكومة، وصرنا نترحم على الماضي، واصبحنا لا نسمع من الوزراء كل الوزراء، الا معزوفة واحدة، الا وهي التقشف وكأن هذه العبارة قد حشرت منذ بضعة اشهر في البيان الوزاري مخرجا لائقا لتهرب الوزراء من تنفيذ المشاريع الانمائية والعمرانية.

واذا كانت هذه العبارة قد جنبت الوزراء شر النواب الذين يلحون لتنفيذ المطالب، فماذا بقي للحكومة ووزرائها من مهام يقومون بها.

حبذا لو اقتصر برنامج الحكومة على تفعيل دور المؤسسات الرقابية وتصويب الاداء الحكومي والاداري، وترشيد الانفاق حيث يقتضي الترشيح لا ان يتحول الوزراء الى نماذج من بخلاء الجاحظ، لا عمل لهم سوى التفتن في اختراع ضروب التقشف عشوائيا وتحويل البلاد الى ثلاجة للمشاريع ولا يبقى للوزراء من هم سوى تلقي الاخبارات ونبش الماضي، والنواح على اطلال التركة الثقيلة. وهل اسهل من عمل الذين لا عمل لهم؟ ولكن لا بأس، سأكرر على مسامع السادة الوزراء بعض مطالب بلاد جبيل الملحة، مراعيًا مبدأ التقشف الذي يطيب لهم مذاقه فلعلهم يتذكرون ان منطقة جبيل هي جزء من لبنان، ويتذكرون بان شعار العهد هو الانماء المتوازن ولا تقشف حيث يستوجب الانفاق.

اولا: البنى التحتية لمدينة جبيل، اسوة بمعظم المدن، وهل يعقل بان مدينة من اعرق مدن العالم، تضج بحضارتها اندية الشرق والغرب، ان تبقى بدون مصارف صحية، وبدون ارصافة وحدائق عامة.

ثانيا: طالبنا مرات عديدة بانشاء جسور للمشاة على معابر الموت عند مدخل جبيل الجنوبي مقابل مستشفى سيدة مارتين، ومقابل مفرق عمشيت، والتي يكاد لا يمر اسبوع واحد دون حوادث يذهب ضحيتها ابرياء جريمتهم ان الدولة لم تلحظ لهم جسورا تسهل انتقالهم من ناحية الى ناحية وتجنبهم شر السيارات المسرعة.

ثالثا: توسيع طريق نهر ابراهيم - قرطبا - العاقورة، وطريق جبيل، مار شربل، اهمج، اللفلوق. وطريق عمشيت، لحفد، جاج، ترتج. وخاصة ان كلا من هذه الطرق ينتهي بمعلم سياحي مهم: مغارة افقا، منتزه اللفلوق وارز جاج.

رابعا: مشروع جر مياه الشفة، والمسمى بمشروع افقا العويني، وقد كلف حتى الان مليارات الليرات، علما انه لم يبقى لانجازه سوى انشاء بعض الخزانات الفرعية، وانجازه يعود بفائدة كبيرة على منطقة جبيل بكاملها. تجهيز ابار حصريل، اللفلوق وحبوب وهي محفورة منذ عدة سنوات.

خامسا: الحاجة الملحة الى انشاء مركز صحي في المنطقة الوسطى بين بلدي فرحت وطورزيا، حيث ان الارض جاهزة. ومسجلة على اسم الدولة اللبنانية، وقد وعدنا وزير الصحة السابق بتنفيذ هذا المشروع وامل ان يكون الوزير فرنجية على السمع لعلنا نحظى منه الدعم الكامل عند الوزير كرم لان المنطقة الوسطى تفتقر حتى للمستوصفات البدائية الصغيرة.

سادسا: هناك عدة مشاريع بدأ العمل فيها منذ سوات، نطالب الحكومة ان ترصد في موازنتها هذا العام المال الذي يكفي كي تقفل هذه المشاريع وتكتمل ومنها في جبيل... طرق نهر ابراهيم - قرطبا وتعبيد طريق بركة حجولا - حجولا التي بدأ العمل بها منذ خمس سنوات وشكرا يا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل السيد ابراهيم السيد

ابراهيم السيد: بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، السادة الزملاء الاكارم

انني في البداية اشارك الاخوة الاعزاء ملاحظاتهم حول السياسة المالية والرؤية الاقتصادية التي قدمتها الحكومة وانا بدوري سأناقش الحكومة في موازنتها من حيث علاقتها وتأثيراتها وتأثرها بالتطورات السياسية ومن حيث علاقتها مع الملفات السياسية الكبرى التي تضمنها بيانها الوزاري. اولا المقامة، واني في الوقت الذي احيي شهداء المقاومة وعوائلهم والمقاومين واسرهم والاسرى والمعتقلين والجرحى وعوائلهم، اعبر عن تقديري الكبير للمواقف الوطنية الشجاعة التي اعلنها كل من فخامة الرئيس ودولة رئيس الحكومة والوزراء وما رافقه من اداء سياسي حكيم ودقيق حقق للبنان مصالح كبرى وفوت على العدو مصالح كبرى. ايضا وفي السياق ذاته اعبر عن تقديري الكبير والافتخار للموقف اللبناني العظيم الذي تلاحم فيه الشعب مع المقاومة والمقاومة مع الدولة كأفضل رد على عدوان يهدف الى ايقاف المقاومة واسقاط ارادة الشعب وتغيير في اداء الدولة ازاء المقاومة، وبالتالي لم يتمكن العدو من اجراء اي تعديل في قواعد الحرب فستبقى المقاومة هي خيار التحرير وستبقى الكاتوشيا هي خيار حماية بل استباحة المدنيين بل كل المؤسسات المدنية ومنها مؤسسات الدولة، ان المقاومة هي خيار التحرير وهي خيار المعركة وهي خيار الصراع مع العدو الصهيوني حتى تحرير كامل الارض المحتلة المقدسة. واسست هذه المقاومة لخيار نهضوي ابعد من لبنان وابعده من العرب حتى يصل الى كل المجاهدين والمناضلين من اجل الحرية والاستقلال في كل العالم وهي النموذج والقوة والمثال.

ولقد اثبتت المقاومة تفوقها العسكري والامني واثبتت صدقها ومصداقيتها وجدواها وجدارتها وادخلت اليقين بالنصر الى قلوب الكثيرين من المترددين والمشكلين الا اولئك الذي ترتبط مصالحهم ومواقفهم مع مشروع العدو الصهيوني بخلفياته الثقافية والسياسية والامنية والاقتصادية فأولئك جزء من العدو فاحذروهم.

ولقد كشفت المقاومة عن مكان من الخير والقوة والصبر والتضحية التي يحملها شعبنا وامتنا وازاحت ستارا مصطنعا وغبارا اسود متراكما صنعه الاعلام المعادي والحساسيات الطائفية والمذهبية والمصالح السياسية الضيقة ووضعت لبنان في مصاف الدول الكبرى ووضعت الشعب اللبناني من اشرف واقوى شعوب العالم. ولقد ثبت للجميع ان الوحدة الوطنية والاندماج الوطني والتضامن الوطني ليس قرارا اداريا يأخذه المسؤول السياسي ساعة تشاء مصالحه ذلك والعكس كذلك وانما الالتزام بقضايا الوطن الكبرى ووعيها هو السبيل الوحيد لذلك. وهذا ما حصل في مراحل العدوان في نيسان وتموز وما تجلى في ارقى مضامينه في العدوان الاخير. ولقد كشفت المقاومة ايضا عن مكان من ضعف العدو وحقيقة ما هو عليه فيها هو يتهاوى في كل موقع هو وعملاؤه امام ضربات المقاومة ويعجز امام رجل واحد هو وكل تقنياته العسكرية. ها هي الاسطورة غدت وهما وسرابا واثبتت المقاومة ان الحرب لا تقاس بالعدو ولكن النصر يقاس بالايمن ومن ثم الثبات والصبر والارادة.

من هنا فان مقارنة بسيطة تجربها للوصول الى النتائج التالية:

١ - ان لبنان اليوم يفتخر بمقاومته والعدو يهان بالاحتلال.

- ٢ - ان لبنان يحتفل بالنصر والعدو يحتفل بالهزيمة.
 - ٣ - ان لبنان يفرح بالتحرير والعدو يندحر بالانسحاب.
 - ٤ - ان لبنان ينحني رئيسه اجلال لدماء الشهداء ويطرح رئيس حكومته والحكومة الالتزام بالمقاومة.
 - ٥ - وبدعمها في سبيل التحرير ويطرح المقاومة في برنامج الحكومة والعدو يطرح الانسحاب في برنامجه الانتخابي.
 - ٦ - لبنان يتوحد بالمقاومة وبالشهداء وبالمجازر والعدو يتشردم ويربك ويتمزق.
- وقبل ان انهي الحديث في هذا الملف لا بد ان اضع الملاحظات التالية بعضها للحكومة وبعضها عليها.
- ١ - انني اسجل تقديرا للتطور في الموقف والاداء الرئاسي والحكومي على هذا الصعيد.
 - ٢ - اسجل ملاحظة اشعر بانه لم تكن هناك حركة فعالة وواسعة ومبرجة لتحريك قضية الاسرى المعتقلين في سجون العدو وعملائه. سواء في الاعلام او الدبلوماسية او المؤتمرات الداخلية والخارجية او مع الجاليات اللبنانية الاغترابية. انني في الوقت الذي اسجل نقطة ايجابية للدولة في مواجهة العدوان الاخير الفت النظر الى ان تحركات السفير الاميركي في لبنان التي سبقت العدوان او اثناءه او بعده تدل بوضوح على الدور الاميركي في هذا العدوان والاسوأ من ذلك هو الاجراءات الاميركية التي حظرت او حذرت من الذهاب الى صيدا علما بان الادارة الاميركية مع العدو الصهيوني قد يكون لها الدور الاساسي في هذه الاحداث ومثيلاتها مما وقع او سيقع. والذي ازعجني هو طلب رئيس الحكومة من الادارة الاميركية العودة عن هذا الاجراء في الوقت الذي نعتقد فيه ان البصمات الاميركية في العدوان الاخير تعني ان اميركا نفسها هي التي تقف وراء عدم الاستقرار السياسي والامن في لبنان.
- وفي السياق ذاته اطلب من دولة رئيس الحكومة وبصفته ايضا وزيرا للخارجية ان يضع حدا لتحركات هذا السفير وتنقلاته التي تسيء الى كرامة اللبنانيين وسيادتهم واستقلالهم ودولتهم.
- ٣ - وفي السياق ذاته اتوجه الى الدول الاوروبية التي امتنعت عن التصويت في الامم المتحدة لادانة اسرائيل وفرض عقوبات عليها في مجزرة قانا او التعويض واقول اننا في الوقت الذي نحترم مشاعر شعوب هذه الدول ومصالحها، عليهم ان يحترموا مصالحنا في وطننا وليس طبعيا ابدا ان تكون هذه المصالح عندنا وان تكون لهذه الدول مصالح سياسية واقتصادية وثقافية ولا يحترمون هذا الشعب ولا يعيرون اية اهمية لمصالحه ومشاعره.
 - ٤ - اني اسجل تقديرا لما قرره الحكومة واصدرته في مرسوم لاعتبار شهداء المقاومة بمثابة شهداء الجيش.
- ثانيا: الملف السياسي
- فانني اسجل ايجابيا ما قرره الحكومة في الغاء قرار منع التظاهر بغض النظر عن تفصيلات وشروط الترخيص التي تعود في وقت ما للالتفاف على مضمون هذا القرار.

واسجل ايجابيا ايضا اجراء الانتخابات البلدية مؤخرا واضع بعض الملاحظات السياسية في هذا الاطار .
الكل يعلم ان المدخل الرئيسي لتفعيل الديمقراطية وتحقيق المشاركة في الحياة السياسية وضع التحولات الاساسية
في العلاقة مع الدولة والوطن ، ويتحقق ذلك من خلال جملة امور .

الاول :

تشكيل الهيئة العليا لالغاء الطائفية السياسية .

وهذا الامر لا يزال عالقا حتى الان ، لم تتحرك فيه الحكومة ولم تتقدم باي خطوة بهذا الاتجاه .

ثانيا : قانون الانتخاب . . . وقد سمعنا كلاما كثيرا حول هذا الموضوع ولا اريد الان ان اناقشه قبل ان يصبح
مشروع الحكومة جاهزا . لكن التجربة الماضية كانت غير مشجعة لذا المطلوب من الحكومة تصحيح الرؤية
في هذا السبيل لجهة تقسيمات الدوائر ولجهة المساواة بين الجميع ولجهة سلامة التمثيل ولجهة الحرية
واتوقف عند نقطة هامة في هذا الموضوع وهو سن الانتخاب وسن الترشيح وقد علمت ان الحكومة قد
تجاوزت على الاقل في انتخابات الالفين اجراء تعديل دستوري في هذا الاطار ولا اريد ان اناقش الدوافع
والخلفيات لكن اقول ان هذا التوجه لا يعكس رؤية مناسبة ولا متناسبة مع الحق الطبيعي للشبيبة في لبنان
ولا يتناسب مع التوجهات التي جاءت في خطاب القسم او في البيان الوزاري .

يا دولة الرئيس ، ان هذا الامر الذي يتعلق بموضوع الشبيبة لا يمت الى العدالة والى الانصاف باي وجه من
الوجوه ، لان الشاب الذي بلغ الثامنة عشرة يتحمل كامل المسؤولية امام القانون تجاه اي فعل من افعاله سواء
كانت جنحة او كانت جريمة من واجب الشاب ان يتحمل مسؤولية ما فعل مسؤولية كاملة . ولكن لماذا يتحمل
المسؤولية كاملة ونمنعه من حقه في الانتخاب او في الترشيح انطلاقا من مبدأ ال ٢١ سنة او ال ١٨ سنة ؟

حينما نطالب بان يكون سن ال ١٨ هو الاساس نكون منسجمين بين الحق والمسؤولية واجاد توازن ما بين
الواجب وما بين الحق واذا لم نفعل ذلك نكون قد منعنا جيلا كبيرا وواسعا هو جيل يتمتع بوعي كبير وبطموح
وبكفاءة وقدرة وباستعداد للمشاركة في الحياة السياسية سواء على صعيد الترشيح او الانتخاب باي حق من
الحقوق وبأي شكل من الاشكال يمنع هذا المستوى من الشباب من ممارسة هذا الحق وتحمل المسؤولية السياسية .
هذا يعني ان هناك دوافع اخرى لا اريد ان اناقشها الان بكل الاحوال . انا ادعو الحكومة الى اخذ هذا الامر بعين
الاعتبار لان الشباب ينتظرون اجراءات قرارات تتناسب مع طموحات هذا الجيل الواسع في لبنان ويجب ان نأخذ
درسا واضحا لان الامور في كل العالم تتجه نحو اعطاء المزيد من الفعالية السياسية من الشباب ونحن لا نستطيع
ان نصمد طويلا ونضع سدودا امام هذا الطموح الحق للشباب ، خصوصا ان بلدانا عديدة اعطت هذا الحق
للشباب عن طريق جعل السن ١٧ سنة وليس ٢١ سنة . في ايران ١٧ سنة او نهاية ال ١٦ سنة .

في موضوع ، الاصلاح الاداري والفساد المالي والهدر ، لا شك ان الحكومة قد اتخذت قرارا سياسيا كبيرا
وكبيرا جدا واستطيع ان اصفه بالقرار الشجاع في ان تفتح ملف الاصلاحات الادارية بما فيها التعيينات

والمناقشات والتفتيش والمحاسبة المثل امام القضاء والمحاكم.

هذا الامر نحن نسجله للحكومة ونشجعها ونقدرها عليه، ولكن يجب ان نكون واضحين ونحن نبدي الالجابية مع الحكومة، ويجب ان نكون واضحين وناصحين لهذه الحكومة، هنا انطباع في لبنان ان هذا الاصلاح هو استنسابي او اصلاح جزئي او اصلاح يتناول بعض الاعتبارات السياسية وتصفية حسابات سياسية. هناك انطباعات من هذا النوع، وهنا انطباع في ان هذا الاصلاح لم يكن شاملا وان هذا الاصلاح لم يشمل كبار المسؤولين في الدولة، وانما فقط ارتبط ببعض المسؤولين حتى في التعيينات التي اعلنت الحكومة انها قد اخطأت فيها، هذا الخطأ هو مؤشر في هذا الاصلاح الذي لم يكن بالشكل الطموح وبالشكل الذي يريده الناس.

بعد ذلك في موضوع الفساد وفي موضوع الهدر، ربح الناس وايدوا الحكومة في موقفها من استرداد المال العام وايقاف الهدر والسارقين والذين اساءوا التصرف بالمال العام لكن الى الان لم يحصل اي تقدم ملموس بهذا الاتجاه على مستوى استرداد المال العام ولم تتم اي خطوة فعالة باتجاه وضع الضوابط الفعالة. هناك ضبط ادارة، هناك خوف من الادارة، وهناك انضباط قسري في الادارة ولكننا لا نستطيع ان نقول ان هناك ادارة فعالة الى الان خصوصا وان الاوضاع القانونية المتمثلة او الناتجة عن فتح الملفات قد جعلت اعضاء الحكومة مترددين كثيرا في معاملات المواطن المتعلقة بموضوع المال العام.

ان الناس في لبنان صبروا وقدموا التضحيات من اجل هذا الوطن بالدم وقدموا التضحيات بالمال وقدموا التضحيات بالصبر. نستطيع ان نفرض على اللبنانيين ان يضحوا بالدم، ونستطيع ان نتوقع من اللبنانيين ان يضحوا بالمال كما ضحوا في السابق، وهنا اتطرق الى اشارة صغيرة فاقول كم هو حجم الاراضي التي بنت عليها الدولة مدارس حكومية منذ فترة طويلة، هل هي ارض الدولة، معظم الاراضي التي بنت عليها المدارس الرسمية هي مقدمة من المواطنين، المواطنون لا يترددون ابدا في التضحية من اجل الدولة والوطن وقد فعلوا ذلك في مناسبات دقيقة وحساسة وهم مستعدون ايضا اليوم لذلك، والدليل على ما حصل في العدوان الاخير من التعاون ومن التبرعات ومن التضحيات التي قدمها اللبنانيون. هذا مؤشر يدل على طيب الانسان اللبناني وعلى الخير الموجود في قلبه.

يستطيع ان يصبر هذا المواطن من اجل الوطن ومن اجل لبنان ومن اجل الدولة ولكن لا نستطيع ولا يستطيع المواطن ان يصبر على فقره من اجل ان يثري رجلا في الحكومة او رجلا من المسؤولين، لا يستطيع ان يصبر اي مواطن على جوعه اذا رأى مال الدولة يسرق او يهدر. لقد عجزت كثيرا من اللبنانيين حينما تبرعوا بعد العدوان الاخير، عجزت لانني لن اكن اتوقع من اللبنانيين ان يفعلوا ذلك فهذا مؤشر الى ان التطور الذي حصل في لبنان منذ انتخاب فخامة الرئيس الى الان مؤشر ايجابي، وعلى هذا الصعيد يعني ان الثقة قد عادت ولو نسبيا بين المواطن والدولة، هذه الثقة هي التي نحتاجها واكبر الانتصارات ان تعود هذه الثقة بين المواطن والوطن وان يشعر المواطن بالحنان وبالاحتضان وبمشاركة وبفعالية في بلده ووطنه.

انا لا اقول ان الامور قد انتهت ولا اريد من الحكومة شيئا ولا اريد من اي وزير اي شيء ولا نريد مصالح،

لا اقول ان مسألة الفساد ومسألة الرشوة والهدر في لبنان قد انتهت. هذا الامر ما يزال مستمرا لكن هناك ازمة يجب ان نأخذها بالاعتبار وهناك مشاكل يجب ان نأخذها بعين الاعتبار، هناك ازمة معيشية واقتصادية، وهناك متطلبات في هذا المجتمع ولهذا المواطن يجب ان نأخذها بالاعتبار. بكل صراحة لم اشعر لا في البيان الوزاري ولا حتى في الموازنة ولا في اي مكان اخر بان الحكومة وضعت برنامجا امام اللبنانيين وقالت للبنانيين، اصبروا على الجوع واصبروا على الفقر، بعد عشر سنوات سنصل الى الازدهار، والى الاستقرار الاقتصادي، والى العيش الكريم، هذا الامر لم يحصل. واللبنانيون ما زالوا امام مصير مجهول على الصعيد الاقتصادي والمعيشي الذي فعلته الحكومة في الموازنة هو انجاز بمعنى من المعاني صحيح لكن اي حكومة اخرى تستطيع ان تحقق هذا الانجاز خفضت الحكومة العجز ١٪ ٢٪ ٣٪ ٤٪ عبر ماذا؟

عبر تفعيل الجباية؟ حتى الان لم يعملوا على تفعيل الجباية، عبر استرداد المال العام؟ لم يحصل استرداد للمال العام؟ عبر ضبط الهدر؟ لم يحصل ذلك الان، الحكومة حصلت على سلفات خزينة كي تدفع للمتعهدين الذين اخذوا كلفة التعهدات وهي كلفة خيالية ولم ينفذوا نسبة ٣٠٪ من كلفة هذه المشاريع، الان سوف تدفع لهم الدولة، على ماذا، لقد خفضت في الانفاق خصوصا في المسائل الاجتماعية، على صعيد الزراعة، وعلى صعيد الصناعة، او ما اشبه ذلك هذا التخفيض ليس انجازا حقيقيا، هذا بداية لمؤشر معين لكنه ليس انجازا، الذي حصل هو فرض الضرائب، بغض النظر عن الرؤية للضرائب وما قدمه الاخوة حول موضوع الضرائب. ليس الموضوع موضوع اعتراض على الضرائب، الموضوع اكبر من الضرائب، يجب ان تترافق الضرائب يا دولة الرئيس مع التقديمات الاجتماعية وتترافق مع تقديمات الدولة للمواطنين نحن نسعى الى ان تكون كباقي الدول في النظام الضريبي ولا نسعى الى ان نكون كباقي الدول في التقديمات الاجتماعية، ليس هناك ضمان صحي لكل اللبنانيين كما ليس هناك ضمان شيخوخة ليس هناك ضمانات اجتماعية الى الان ليس هناك الزامية في موضوع التعليم حتى الابتدائي، هل راقبت الدولة في لبنان كم هو عدد الطلاب الذين لم يتمكنوا من ان يدخلوا الى المدارس الحكومية، لم تفعل ذلك، اذا الطلب غير ملزم، والحكومة لم تتحرك لادخاله الى المدرسة ولو مجانا، في فرنسا الدولة الضريبية التعليم فيها مجاني حتى الجامعي ويوجد الزامية في التعليم، انا اسأل كم هي الكلفة التي تقدم الى وزارة التربية على صعيد التعليم وهل تستطيع المدرسة الرسمية بالاعتمادات التي رصدت في الموازنة ان تنافس بنسبة ٤٠٪ المدارس الخاصة؟ هذا يعني ان الحكومة تدفع الامور باتجاه المدارس الخاصة وباتجاه تدني مستويات المدارس الرسمية. سوف اتكلم بكلام واضح للحكومة الموقرة، نحن نتكلم من باب الحرص، الحكومة قدمت نفسها لاول مرة ليس فقط الى المجلس النيابي وانما قدمت نفسها الى الشعب مباشرة لان خطاب الرئيس في هذا المجلس كان خطابا الى الناس، قدمت نفسها الى الناس ببرنامج معين قوام هذا البرنامج الاصلاح المالي اولا الاصلاح الاداري ثانيا، وثالثا مواجهة الفساد والهدر والاصلاحات السياسية.

موضوع المقاومة تكلمنا عنه موضوع الاصلاح الاداري هذا الموضوع حساس الكلام فيه للحكومة واتمنى ان لا يغشكم احد في هذا الموضوع، فاذا لم تتمكن الحكومة من انجاز ملف الفساد والهدر بشموليته حينئذ ما هو

مبرر بقاء الحكومة؟ لم يدفعكم احد الى طرح هذه الملفات، انتم طرحتم هذه الملفات التي عجزت حكومات سابقة عن طرحها واعتبرت ان هذه الملفات هي ملفات سياسية تحتاج الى قرار سياسي كبير. انتم اخذتم على عاتقكم هذا القرار، نحن نسمع من جملة الناس الذين يسمعون ان هناك عرقلة بدا ان هناك حدودا وان هناك تدمرا وان هناك بعض الاعتبارات وبعض الحسابات، من هنا او هناك حتى لا يكتمل هذا الملف اذا اكتمل فهو انجاز وطني، واذا لم يكتمل فهو كارثة سياسية في لبنان بصدق اقول لكم ان المطلوب كما كان وكما قد حققتم في الانجاز المتعلق بالموقف في مواجهة العدو الصهيوني ان تحققوا الانجاز على مستوى مواجهة الفساد والهدر، وان اللبنانيين يبحثون عن فرصة عمل لهم في وطنهم ان الكفاءات اللبنانية تنتظروا وتنتظر الحكومة، هذا الامر مرهون بالعقلية التي ستدار فيها الامور في التعيينات الادارية. وانا اسجل بان هناك تطورا ايجابيا في هذا الاتجاه حصل مع هذه الحكومة، لكن يجب ان نكمل هذا الامر بهذا الاتجاه.

اخيرا اريد ان اخاطب السادة النواب ودولة الرئيس والحكومة الموقرة في موضوع كلفة خدمات الدولة للمواطنين من كهرباء وهاتف ومياه ورسوم جمركية وبعدها رسوم المعاملات ورسوم الانتقال والضرائب الالية الان. هل تمت اي دراسة معينة، اريد ان اعرف فوزير المال اذا كان لديه اي دراسة احصائية تقريبية كم هو المعدل الذي يدفعه المواطن للدولة في الشهر للمقارنة بين معدل ما يدفعه المواطن من كهرباء وهاتف ومياه ورسوم مع مستوى الدخل للمواطن. هل لخص هذا الموضوع او لم يلخص هذا الموضوع؟ نحن نريد ان نصدق؟ يا دولة الرئيس انا لا اقبل ان تأتي القروض ويوضع مبالغ هائلة في لبنان باسعار خيالية وبكلفة خيالية وبالالتزامات خيالية ونقول بعدها ان السلام آت سوف يساحونا بالاموال وسوف يقدمون الينا مساعدات. تفاجأنا بان لا احد عنده النية لاعطائنا المساعدات، ولا احد يريد ان يعفينا من اي شيء، ذهبنا بعدها الى المواطن، هل من المعقول ان كلفة الكهرباء بهذا الحجم؟ هل من المعقول ان نصدق بان المواطن يستطيع ان يتحمل كلفة الكهرباء. هناك حكومة ويوجد ايضا مجلس نيابي ويجب معالجة هذا الموضوع، انا لا اريد تحميل هذا الموضوع الى احد بسبب او غير سبب؟ لا يستطيعون ان تقوموا بجباية صحيحة من الناس ما دامت كلفة الخدمات بهذا الشكل، سوف تحولون المواطنين من مواطنين صالحين الى مواطنين مجرمين بالقوة، هكذا صدر القانون.

لقد وضعتم قانونا ينص على ان من يتعدى ويمد يده على الكهرباء ندفعه غرامه مالية ونضعه في السجن. ماذا يعني ذلك بحولون الشعب اللبناني الى شعب مجرم؟ المطلوب منكم ان تعيدوا النظر في موضوع كلفة الخدمات، لماذا استبحتم المواطنين؟ هناك استباحة للمواطن في الوقت الذي اعطيت الحكومة السابقة للشركات هذية سميت بالهاتف الخليوي، راقبوا كم هي الارباح والمبالغ التي تنتجها هذه الشركات، لماذا تقف الدولة متفرجة؟ لماذا لا يكون الخوف الا من المواطنين فنزيد عليهم الضرائب والرسوم. لا يجوز ان نزيد الرسوم كل سنة على المواطنين فهذا ليس مؤثر خير ابدنا وانا اطالب اولاً يا دولة رئيس مجلس النواب، اطالب الحكومة بدراسة دقيقة لموضوع كلفة تقديمات الدولة لان المواطنين لا يتحملون ذلك، والدليل على ذلك يا دولة الرئيس منطقة بعلبك هل تعرف كم نسمة يوجد فيها؟ في موضوع الهاتف (قلوا ما مت بس ما شفت مين مات) الادارة تطرق

على ابواب الناس تعالوا خذوا خطأ لا يوجد احد ليأخذ خطأ، انظروا الى النسبة نسبة الناس التي تأخذ خطوطا مدنية وليس خطوطا خليوية لان الناس ليسوا قديرين على ذلك.

جاءنا مدير عام الهاتف بترتيبات وفذلكات وفلسفات ادارية تصور ان الذي يريد ان يتصل ضمن بعلبك يفرض عليه رسم معين والذي يريد ان يتصل من بعلبك الى بيروت يفرض عليه رسم اخر.

هناك موضوع يتعلب ببعض المسائل المطلوبة الصغيرة في موضوع الزراعات البديلة يا دولة الرئيس، انا احبب الاخ السيد عمار بالامس كان هناك لقاء في بعلبك وكان موجودا نائب رئيس مجلس الامم المتحدة والسفير الايطالي جاء للبحث في الزراعات البديلة، لقد اصطحبا معهما مدير عام قوى الامن الداخلي وجالا على منطقة بعلبك ورئيس المنطقة موجود ايضا في بعلبك. ذهبوا جميعا للاطمئنان على تلف المخدرات. والمسؤولون اللبنانيون الذين ذهبوا معهم كانوا متشجعين كثيرا ومتحمسين جدا ليعرضوا الانجاز. مع الاسف لا تزال روحية الضعف امام الاجنبي موجودة، ذهبوا بمهمة امنية ولم يذهبوا في مهمة انمائية. نحن ذكرنا بموضوع الزراعات البديلة وحضرتك تعرف انه يوجد دول لا تزال تزرع حتى الان واخذت مبالغ من الامم المتحدة ومن مؤسسات دولية مبالغ هائلة وكبيرة جدا لا يزالون يزرعون حتى الان.

لم تحصل ازمة، انا لا ادعو الى زراعة المخدرات فهي على المستوى الشرعي والقانوني والاخلاقي والادبي والانساني ممنوعة، لكن المطلوب ان لا تكون الحكومة في لبنان شرطيا للاجنبي في مواجهة المواطنين اللبنانيين ومطلوب من الحكومة ان تكون راعية لمصالح المواطنين، لذلك انا اسأل ما هي الزراعات البديلة التي اعتمدت بدلا من المخدرات سواء كان في البقاع او في عكار؟ ما هي الزراعات التي اعتمدت والتي على اساسها تقوم باتصالات مع الدول ومع المؤسسات الانسانية؟ ما هي هذه الزراعات؟ حتى الان لم نفهم ما هي الزراعات البديلة.

ما وصلنا من برنامج الامم المتحدة ١٦ مليون دولار وقد مضى اربع او خمس سنوات والمشاريع التي تنفذها الامم المتحدة هناك لا تتعدى كونها ساقية هنا او حائط هناك او بئر مياه او سدا صغيرا...

لقد ذهبت الاموال، فيما هي قيمة هذا المبلغ. منطقة بعلبك الهرمل ومنطقة عكار ليستا منطقتين صناعيتين هما بالاساس منطقتان زراعتان فالزراعة هي المصدر الوحيد لحياة الناس، فلا وجود لزراعات بديلة ولا مساعدات بديلة من الدولة ولا حتى حماية ولا رعاية من الدولة، مدير عام قوى الامن الداخلي للمرة الاولى اراه في البقاع يا دولة الرئيس، انا ارفض ان يتم التعاطي مع منطقة البقاع او منطقة الشمال او اي منطقة في لبنان على قاعدة الاعتبار الامني.

هذا الامر مرفوض ولن نستطيع تقبله، المطلوب ان يتم العمل بذهنية ثانية ونحن نقبل من الحكومة ونحترمها ان تقوم بالتعاطي مع هذا الموضوع بشكل آخر. المؤسسات الانسانية موجودة والمؤسسات الدولية ايضا موجودة، والدول المانحة موجودة وعلى الحكومة ان تأخذ كل الفرصة المطلوبة لايجاد الزراعات البديلة في منطقة

البقاع وعكار، اما بالنسبة لموضوع المياه في الضاحية الجنوبية فجميعكم تعرفون كم يبلغ عدد سكان الضاحية في لبنان. في مشروع انماء الضواحي، وضع عشرة ملايين دولار لشبكة المياه انتهت الشبكة والمياه حتى الان لم تأت، والمفروض ان يتم جر المياه من مياه بسري الى الضاحية، اذا لم تجر المياه الى الضاحية فان العشرة ملايين لن يكون لها اي معنى حتى تأتي المياه لتشرب الناس او تستعملها.

الان نسبة قليلة من المياه يتم استعمالها هي نسبة مألحة غير صالحة للاستعمال في هذا الموضوع - معالي الوزير ليس موجودا هنا - فهمنا من بعض الاوساط ان بعض المصالح للمياه هي التي تعرقل بعض المسائل الخلفية تتعلق بالتلزيقات او غيرها، لو كان هنا معالي الوزير كنت اريد جوابا منه على هذا السؤال او الموضوع.

معالي وزير التربية ابو يوسف اريد جوابا على موضوع المدينة الرياضية في منطقة بعلبك، لماذا لم تبدأوا حتى الان، بعد مرور هذا الوقت الطويل من القانون الذي صدر؟ هناك موضوع اخيرا ايضا معالي وزير الدفاع لا اعرف اين هو؟ يا دولة الرئيس هذا المجلس المطلوب ان ينصف اصحاب الحق، المتقاعدون في الجيش اللبناني، يوجد لهم صندوق تعاضد هم يساهمون في اشتراكات صندوق التعاضد، سرحوا من الجيش وكأن لا علاقة لهم بصندوق التعاضد، هذه اموال تخص المشتركين في صندوق التعاضد، اخذت الاموال وتم شراء ابنية وارض وهؤلاء الناس لم يستفيدوا من صندوق التعاضد بالنسبة للجيش، اريد جوابا بالنسبة لهؤلاء الناس وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل علي حسن خليل.

علي حسن خليل: دولة الرئيس، السادة الزملاء

تكمن اهمية مناقشة الموازنة العامة في اعتبارها فرصة تعكس تصور الحكومة ونظرتها للسياسة الاجتماعية والمالية والاقتصادية في وقت تصل فيه الازمات المعيشية للمواطنين الى حدود لا تطاق. لان الموازنة ليست جردة ارقام لتحقيق توازن في الحسابات، بل هي انعكاس لمنط تعاطي الحكومة ومشروعها، وتبرز اهميتها اكثر عند وضعها في سياق رؤية للاصلاح المالي والاقتصادي لان الدور الاساسي لها هو تأدية وظيفة اجتماعية تدفع باتجاه تحقيق العدالة المرجوة التي هي اساس استقرار الوطن ونموه وليقاس عليها مدى القدرة على ان تفتح الافاق على امال واقعية تتجاوز الازمة المستفحلة على غير صعيد.

بداية لقد عرضت الموازنة رغم تواضعها لتطورات الازمة في مراحلها السابقة وسمحت بالاعلان عن ارقام ومؤشرات فعلية حول حجم الدين العام والعجز وحقيقة الاوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية واشارت الى وضع الهجرة وخطورتها، الى مستوى البطالة، الى ارتباط عامل الاستهلاك بالادخار، الى تطور الحساب الجاري وغيرها من الامور التي كانت موضوع تشكيك في المرحلة السابقة.

ان الازمة التي نعيشها اليوم بما هي ليست ازمة مالية ومديونية فقط بل هي ايضا ازمة اقتصادية ومشكلة نمو واختلالات في البنية الاقتصادية وتفاوت كبير في النمو بين المناطق وارتفاع نسبة التضخم وزيادة مستوى البطالة ومشكلات الادارة غير القادرة على مواكبة عملية التغيير والمعالجة. كل هذه الامور تجعل من المتعذر قيام تحول

ايجابي في تباطؤ النمو الاقتصادي.

ان هذه الازمة والواقع اللذان يجعلان الدين العام يتنامى بوتيرة اسرع من وتيرة نمو الاقتصاد ليتجاوز الحدود الخطرة على الاستقرار الاقتصادي باوجهه المختلفة يجعلنا ننظر الى مبدأ التقشف والاصلاح المالي والضريبي التي اعتمدتها الحكومة في مشروع الموازنة والرؤية الاقتصادية من المفاتيح الاساسية لمعالجة هذه الازمة.

وتأسيسا عليه وانطلاقا من قراءة نتائج الموازنة فان آلية وقف تصاعد الدين العام قياسا الى الناتج المحلي المقدر في نهاية العام ٩٩ تقتضي ان تحقق المالية العامة فائضا اوليا لا يقل عن ١٦٢٠ مليارا ليرة اي ما نسبته ٦٪ من الناتج المحلي المقدر ب ٢٧ الف مليار وبهذه الحالة سيبلغ اجمالي الدين العام ٣٠٢٦٥ مليارا اي حوالي ٢٠ مليار دولار وسيشكل الى الناتج المحلي ١١٢٪ في نهاية العام ٩٩.

ان مهمة تخفيض العجز هذا من الصعب تحقيقها لانها تتطلب ان يبلغ النمو الاسمي ٨٪ عام ١٩٩٩ كما تتطلب خفضا كبيرا في النفقات وزيادة في الايرادات ويبدو حسب الاجراءات الاخيرة التي طبقت والايرادات المحققة خلال هذا الشطر من السنة صعوبة كبيرة في تحقيقها مع ما تعانيه القطاعات الاقتصادية من جمود، خاصة وان تخفيف النفقات ليس بالضرورة عملاً صحيحاً اذا كان ينعكس خفضاً لموازنات تؤثر في الاستقرار والتنمية الاجتماعية وتحد من عملية تحريك عجلة الاقتصاد.

اننا نرى ان تصحيح الخلل هذا وتقليص عجز المالية العامة وحجم الدين بالنسبة للناتج المحلي يتطلب تصويب ادارة المالية العامة والدين وتنظيم احدى للادارة المالية واجراءات يمكن ان تشكل بعض عناوين رؤية الاصلاح التي بين ايدينا مدخلا لها.

ونشير الى انه في تقديرنا ان الحكومة ستجد صعوبة في تحقيق الارقام المقدرة لهذا العام ومنها نسبة العجز الى النفقات حيث ان كل المؤشرات تشير الى تجاوز نسبته ٣٨,٥٪، حيث وزير المالية بالذات عبر عن هذا الامر في لقاء تلفزيوني اخير، حيث اشار الى امكانية ان تصل نسبة هذا العجز الى ٤١٪، وفي تقديرنا يمكن ان تصل الى حدود ٤٨٪.

ان الاصلاح المالي في الرؤية والذي سنناقش بنوده بالتفصيل عند احالته كمشاريع قوانين الى المجلس النيابي لاحقا يشير الى عنوانين رئيسيين هما: اصلاح النظام الضريبي واصلاح المالية العامة للدولة.

اننا اذ نؤيد اصلاح النظام الضريبي وتطويره بما يحقق عدالة ضريبية حقيقية ليصبح هيكل الايرادات الضريبية في لبنان اكثر توازنا لجهة حصة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة من اجل تخفيف العبء الضريبي على الطبقات الشعبية والمتوسطة، لكننا نسجل في الوقت عينه ملاحظة اساسية لها علاقة بطبيعة قطاعات كبيرة من الاقتصاد اللبناني وباوضاع المستثمرين الذي يجب تقديم حوافز لاجتذابهم وتطمينات على المستوى التشريعي والضريبي، وهنا ندعو الحكومة الى مزيد من الجهد لاعطاء رسائل التطمين الواضحة خصوصا للبنانيين المغتربين لزيادة نشاطهم واستثماراتهم.

ان هذه الرؤية التي عرضت لاصلاحيات في المجال الضريبي ينقصها رسما للسياسة الانمائية وخاصة ما يتعلق بتوجهات التنمية في المناطق المحرومة منها خاصة، وفي تنمية القطاعات المختلفة.

اننا نؤكد في الاصلاح ايضا على العمل الفوري لتحديث قانون المحاسبة العمومية وتحديد مسؤوليات اجهزة الادارة المالية، وتحديث ادارة مالية البلديات وترشيد ادارة الاملاك العمومية وتوسيع حقيقي لقاعدة المكلفين وتشديد الجباية وتعميمها بشكل يعكس مدى الجدية في تحمل متوازن للضرائب من قبل الجميع.

اما ما يتعلق بالخصخصة فان طرحها في سياق الرؤية لم يجب على كثير من النقاط الاساسية التي تشكل حاجسا امام اوسع شريحة من اللبنانيين الذين ينظرون بحذر كبير الى تصريحات بعض الوزراء ومفهومهم حول خصخصة القطاعات التي تعني بتأمين الخدمة العامة. اننا نعبر بوضوح عن رفضنا لاقرار اي صيغة موحدة لعملية خصخصة شاملة بل ان المطلوب هو تدقيق تفصيلي بكل مشروع على حدة مستثنين بذلك تخصيص كل ما يتعلق بالقطاعات المتصلة بالخدمة العامة.

اما ما يتعلق بالاصلاح الاقتصادي فان عناوين تهدف الى ازالة العقبات من امام الاستثمار المنتج والنمو الاقتصادي. اذا فالرؤية يجب ان تلحظ خططا فعلية لمعالجة دور الدولة في العملية الاقتصادية ومعالجة وضع الادارة العامة ومشاكل السكن والعمل والهجرة التي تتزايد كل يوم والبطالة التي تتسع في صفوف الشباب. كما انه من الضروري وضع قواعد لتوسيع هذا السوق وتطوير قدراته التنافسية بتطوير التعاون وتنمية العلاقات الاقتصادية مع الدولة العربية وغيرها.

دولة الرئيس، اننا اذ ابدينا كثيرا من الملاحظات على الموازنة في جلسات لجنة المال وعرضنا لهذه الملاحظات الاولى المتعلقة ببعض عناوين وبنود الرؤية التي ارسلتها الحكومة، فإننا نستفيد من فرصة المناقشة هذه لنطرح على مواضع نراها على درجة من الاهمية:

لقد مر لبنان في الايام الاخيرة بعدوان خطير استهدف انسانيته وبناءه التحتية، واستهدف اكثر ارادة اللبنانيين الموحدة في مواجهة هذا العدو والتمسك بالمقاومة بكل اشكالها كمشروع وحدة وطنية اثبتت الايام اهميتها كمشروع السلام الاقوى وكصلاح السلام الاقوى مع اسرائيل واستهدف ايضا هذا العدوان تماسك لبنان الداخلي وتلازم موقفه ومساره مع الشقيقة سوريا.

لقد اثبت اللبنانيون جميعا ومعهم العهد والحكومة عند هذا التحدي القدرة على استيعاب النتائج السياسية والميدانية لهذا الاعتداء واكدوا على عمق الموقف اللبناني الموحد والنظرة الثابتة للمقاومة كخيار اول واكيد. النظرة الثابتة لهذه المقاومة كخيار يجب ان يستمر بالتلازم مع صلابة الموقف وتماسكه مصيرا وموقفا واحدا مع الشقيقة سوريا.

اننا في هذا المجال لا بد الا ان نشير باعتزاز الى المبادرة السورية الكريمة التي اتت بتوجيه من سيادة الرئيس حافظ الاسد هذه المساهمة باصلاح ما هدمته الاعتداءات الاسرائيلية الاخيرة لتعيد النور في وجه الظلام

الاسرائيلي والاسراع السوري في وضع كل الامكانيات المتوفرة في كل المجالات التي اصابها الاعتداء الاسرائيلي ووضعتها في خدمة تعزيز الصمود اللبناني ودعم الجنوب والبقاع الغربي خاصة.

هذا الموقف المشرف الذي يأتي استكمالا للتضحيات الجسام التي قدمتها سوريا وجيش سوريا وللمبادرات الدائمة المستمرة من قبلها لمواجهة منطق الدمار التي تخلفه الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة، هذا الدمار الذي تشيعه اسرائيل في مقابل البناء والاعمار الذي رعاه ويرعاه سيادة الرئيس حافظ الاسد في لبنان، والذي ترجم باصدق تعبير خلال انشاء جسر التموين الغذائي للصامدين ولاستيعاب المهجرين وفتح باب التبرع في سوريا امام الشعب ابان اعتداء نيسان ١٩٩٦ وقبله ابان اعتداء ١٩٩٣.

ان كلمات الشكر تبقى مقصورة في التعبير عن مدى امتنان اللبنانيين عموما واهالي الجنوب خصوصا الذين يتطلعون الى ان يكون هذا النموذج في التضامن حافزا امام جميع الاشقاء والاصدقاء للمبادرة في دعم صمود لبنان.

وهنا نطالب الحكومة بالسعي لدى الدول العربية لتضع موضع التنفيذ ما قرره القمم العربية المختلفة منذ مؤتمر تونس وحتى اليوم.

دولة الرئيس، في اجواء الاعتداء الاسرائيلي الاخير وقبله انتصار لبنان، كل لبنان، في جزين، وفي اجواء انتفاضة المعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي في الخيام الذين يكتبون بدمهم وصبرهم وصمودهم حريتنا من خلف اسلاكهم الشائكة، هؤلاء الذين علينا جميعا المساهمة من اجل اطلاق حملة وطنية وعالمية من اجل اطلاق سراحهم، ومن اجل تأمين مقومات البقاء والعيش الكريم للمحررين منهم في اجواء هذه الانتفاضة واجواء المقاومة واجواء التحرير يهنا الاشارة الى ضرورة اعطاء الاولوية في سياسة الحكومة للتنمية للجنوب عموما والمنطقة المحتلة خصوصا لان تناول هموم هذه المنطقة ليس طرعا لموضوع مناطقي بقدر ما هو تناول لعنوان من عناوين وحدتنا وقوتنا الداخلية، اعطاها الاهتمام والمباشرة سريعا بانجاز ملف شامل لواقع هذه المنطقة المحتلة تركز عليه خطة تنمية لها تكون اساسا للمواجهة المفتوحة مع هذا العدو في رفض التطبيع والتسليم له وتلقي مع حالة الالتفاف الشعبي لاهلنا حول الدولة. وهنا اشير بشكل سريع الى النتائج السلبية لقرار اقفال مراكز الشؤون الاجتماعية في جزين والمناطق المحتلة وسائر المناطق النائية والتي تؤدي خدمات اساسية في عملية التنمية البشرية والاجتماعية في هذه المناطق، هذا الاقفال الناتج عن صرف حوالي ٣٠٠ موظف يغطون عمل المراكز على الاراضي اللبنانية كافة، اجراء تم من دون وجه قانوني يتوجب على الحكومة اعادة النظر به تطبيقا للاصول الدستورية من جهة وحفاظا على استمرارية عمل هذه المراكز من جهة اخرى.

دولة الرئيس، ما دما نتحدث عن الجنوب وهمومه وفي سياق النقاش حول واردات الموازنة اود التفصيل في مسألة بالغة الاهمية تتعلق برمز صمود هذه المنطقة وهي زراعة التبغ ودور مؤسسة الريجي.

دولة الرئيس، لم تكن زراعة التبغ يوما كما هي عليه اليوم حيث تحولت بعرق المزارعين الى احد ابرز اشكال

المقاومة ورفض التسليم للعدو، لقد تحولت هذه الزراعة الى سلعة مقاومة حقيقية يتمسك بها الجنوبيون وابناء المنطقة المحتلة خصوصا بديلا عن استسلامهم لضرورات المعيشة والعمل في كيان العدو الاسرائيلي، لقد تحولت هذه الزراعة التي كانت حكرا على بعض الملاكين يستغلون برخصهم عرق المزارعين وتعبهم والتي كانت عائدات الاحتكار الخاصة بها من قبل الشركة المحتكرة على حساب الدولة فكانت الشركة تربح والدولة تخسر، فتحولت هذه الزراعة مع الادارة الوطنية سنة ١٩٩٢ لتعطي الخزينة وخلال خمس سنوات بحدود ٤٥٥ مليون دولار ما بين مدفوعات نقدية مباشرة ورسوم جمركية، ولتستطيع هذه الادارة تحويل هذه الزراعة بعد ايقاف زراعة الممنوعات في البقاع وتمنع الجميع عن تحمل مسؤولياتهم في تأمين فرص الزراعات البديلة في هذه المنطقة وقد تحولت هذه الزراعة الى زراعة اساسية على مستوى الوطن كل الوطن، يعتاش منها الكثير من ابناء البقاع وعكار والبترون اضافة الى مناطق الجنوب اللبناني.

هل لهذا كله تعالج شؤونها وخاصة التجارية منها بالتسرع واللامسؤولية لتأتي الرسوم الجمركية الأخيوة والتي وصلت الى ١٣٨٪ وما هي الغاية من ذلك، هل هو رفع عائدات الفاتورة التبعية كما قيل او علم لاحقا لانه من المستحيل وصولها الى ٣٠٠ مليار ليرة، وهل هي للمحافظة على صحة المواطن كما جاء في التعليل، ام ان الغاية ايصال هذه المؤسسة الوطنية الرائدة بتكون مؤسسة خاسرة.

ان اخر دراسة متفائلة لوزارة المالية ورغم التحفظ على مضمونها تظهر ان عائدات الجمارك ستزيد وهذا صحيح وبالمقابل ستخفص عائدات الريجي والدولة معها ليصبح هذا الانخفاض بمجمله بحدود ٣٠ مليار ليرة لبنانية.

ان قراءة سريعة لحجم عمليات التهريب والتي تصل الى اكثر المراكز المحمية امنيا في السجون والادارات الرسمية تظهر مدى تفاقم هذه الظاهرة لتصبح مربكة ليس فقط على الصعيد المادي، بل لتضع هيبة الاجهزة ودورها على المحك، بالاضافة الى الاثار غير المباشرة على هذا القرار التي خسرت لبنان فرصة اتفاق مع حكومة كوبا على انشاء مصنع للسيكار وخسرت ايضا فرصة ان يكون لبنان مركز التوزيع الاقليمي للشرق الاوسط لهذه السلعة. في هذا السياق لا بد ان نشير الى التحرك الاخير الذي بدأه مزارعو التبغ في بعض المناطق وتجلي في التحرك الذي قاده المزارعون في البقاع واقدموا فيه على حرق محصولهم، اننا اذ نعبر عن تضامننا معهم ندعو الحكومة الى استلام هذه المحاصيل بالاسعار المعتمدة للسنة الماضية ومن جهة اخرى ندعوها الى اعتبار زراعة التبغ زراعة مفتوحة في المنطقة المحتلة وخطوط التماس تعطى فيها الرخص للراغبين طالما ان العدو الاسرائيلي يحتل جزءا من ارضنا لان هذا المجال هو السبيل الوحيد وهو الذي جعل على سبيل المثال بلدة مثل رميش المحتلة في قضاء بنت جبيل يتحول اهلها الى عنوان صمود في ارضهم نتيجة مداخيل التبغ عندهم حيث بلغت في السنة الماضية ٤,٤ مليار ليرة لبنانية. في مقابل انموذج اخر لبلدة مقاومة على خطوط التماس وهي قبريخا، حيث وصل عدد مزارعي التبغ الى ٢٣٦ مزارعا من اصل ٢٣٨ عائلة مقيمة وصامدة على خط النار، لقد تحولت هذه الزراعة الى مصدر اساسي لمعيشة هؤلاء.

اننا اذ نعرض لهذا الموضوع برمته وحفاظا على المؤسسة نعيد التأكيد على ضرورة اعادة النظر بالاجراءات التي اتخذت بموضوعية وبعيدا عن المكابرة لنحفظ هذه المؤسسة التي يتأثر بها معيشيا اكثر من ٤٠٠ الف مواطن لبناني .

دولة الرئيس ، موضوع اخر اشار اليه بعض الزملاء وهو موضوع الهاتف الخليوي الذي لن اكرر الكثير من الحديث الذي تناوله حول مخالفة الشركات لبنود العقد وتجاوزها للحدود في عدد الخطوط والرسوم المحصلة والموضوعية على خدماتها لكنني اشير ونحن في اجواء الاصلاح المالي والتفتيش عن واردات نبحث عنها بالملايين القليلة ونهمل فرصة كبيرة يمثلها هذا القطاع الذي يعتبر نفط لبنان ابرز موارده المالية .

لقد سمعنا دولة الرئيس ، عن دراسة قدمها دولة رئيس مجلس النواب لفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية سبق ان عرضت اباه عهد الحكومة السابقة واهملت لغايات لا نعرفها . دراسة تؤكد امكانية حصول لبنان على مبالغ كبيرة لقاء تسديد عائدات الدولة من هذا القطاع تصل في اسوأ التقديرات الى ملياري دولار وفي الدراسة تصل الى حدود ٤ مليارات وهي في كل الاحوال لن تكون بمواردها اقل مما قاله وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية عن لسانه من ان مصر قد حصلت قبل توقيع اي عقد مع اي من شركات الخليوي .

اننا نتوجه للحكومة وهي التي شكلت لجنة وزارية منذ ٤ اشهر لدراسة اوضاع هذا القطاع ولم تجتمع لتاريخه . نهيب بها وبالرئيس الحصص شخصيا ان يضع يده مباشرة على هذا الملف الذي يستحق ان تشكل له لجنة طوارئ وزارية لتحديد سبل الاستفادة منه بدلا من الانفعال والرد العفوي من قبل الوزير المعني .

دولة الرئيس ، واضح ان موضوع الدواء ما زالت المافيا المتحكمة فيه قادرة على ابعاد اي من الحكومات عن الدخول اليه . فبعد صدور قانون انشاء المكتب الوطني للدواء ، والذي انشئ لتخفيض تكلفة الفاتورة الدوائية على المواطن ، ولتخفيض كلفة ومدفوعات الدولة من اجل تغطية هذه الفاتورة ، والتي انشئ ايضا لضمان سلامة الدواء . لقد اوقف هذا المكتب قبل ان يبدأ عمله ، وعرقل كثيرا ، وحصل لرئيسه ما حصل قبل ان يباشر مهماته حتى ، لتستمر معه عرقلة عملية اطلاق هذا المكتب وهذه المؤسسة الحيوية في حياة المواطنين .

ان امتحان اطلاق مكتب الدواء هو مقياس لقدرة الحكومة على كسر الاحتكارات وعلى حماية المواطن في قطاع من اكثر القطاعات حساسية ونحن انما ننتظر نتائج سريعة في هذا المجال .

ان عمق الازمة المعيشية التي يشكل تأمين الدواء احد تجلياتها يوجب على الحكومة فورا اطلاق العمل بهذا المكتب ليقوم بدوره المطلوب في تخفيف فاتورة المعيشة على المواطنين وليخفف على الدولة ومؤسساتها اعباء كثيرة .

دولة الرئيس ، لقد قرأنا قبل اسبوعين ان مجلس الوزراء قد جدد عقد الاستثمار للشركة الكندية للبريد «ليبانون بوست» خلافا لكون هذا المرفق من القطاعات العامة التي يجب ان يحصل اذن تخصيصها على موافقة

المجلس النيابي . اننا اذ نتساءل عن كيفية تمرير هذا الامر وشروط هذا العقد نطالب المجلس النيابي بوضع يده على هذا الملف الذي يجب ان يعالج من ضمن ما ورد في رؤية الحكومة ونظرتها للقطاعات المختلفة وحسب الاصول القانونية .

دولة الرئيس ، اننا نطالب الحكومة بالعمل على استكمال المشاريع التي بدأ العمل بها وانجازها مراعية قواعد المراجعة الصحيحة بمخالفاتها اذا وجدت لان ايقافها او تأخرها ينعكس سلبا على الوضع العام في البلد .

دولة الرئيس ، كثيرة هي العناوين التي نشعر بحاجة الى تناولها فالجامعة اللبنانية ام المؤسسات التربوية ترفع الصوت لاستعادة مجلسها لدوره المسلوب وتراهن على الحكومة لدعمها لتكون الركيزة في صناعة لبنان المستقبل .

والتعليم الرسمي وازمته التي تتجلى بعدم القدرة على استيعاب عدد الطلاب والتي تأخذ وجهها الحاد في الضاحية الجنوبية من بيروت حيث يوجد حوالي ١٣٠ الف طالب تعليم عال في مقابل ٢٠ الف مقعد رسمي ، حيث يتبين ان الخلل في تأمين المقاعد يتجاوز ١١٠ الاف مقعد دراسي بحاجة لها ابناء هذه المنطقة المتاخمة لبيروت . ان هذا الامر يجعل من الضرورة بمكان على الحكومة اعلان حالة طوارئ تربوية لهذه المنطقة قبل بداية العام الدراسي والوضع موضع التنفيذ الخطوات التي اتفق على المباشرة بها استئجارا للابنية للعام الدراسي القادم ومباشرة ببناء المجمع التربوي التعليمي في منطقتي العمروسية وشاتيلا .

دولة الرئيس ، لن نكرر ما قيل في موضوع الحصانة النيابية ولدينا كلام كثير وحتى لا نقع في التكرار فإننا نتبنى ما ورد على لسان الزميل نقولا فتوش في هذا الموضوع ليس دفاعا عن المجلس النيابي واعضائه بل لان في هذا الامر ضمانا للمؤسسات واستقلاليتها وتعاونها . مع تأكيدنا ان هذا الموقف ليس موجها لابعاد المحاسبة عن المتورطين اذا وجدوا بل ان المطلوب هو اعتماد الاصول الدستورية والقانونية التي ترعى معالجة مثل هذه القضايا .

واخيرا عود الى الاساس يبقى الجنوب ومقاومته التي يزيدها قوة موقف فخامة الرئيس والحكومة ، وهذه المقاومة ووحدة الموقف الوطني والالتزام بالمصير الواحد والمسار الواحد مع سوريا عنصر قوتنا الذي يجب ان نحمله بمزيد من الوعي والمسؤولية وتكامل ادوار المؤسسات ليبقى لبنان قادرا على مواجهة استحقاقات المستقبل ، وشكرا .

الرئيس : الكلمة للزميل احمد كرامي

احمد كرامي : دولة الرئيس ، حضرة الزملاء المحترمين ،

ليست الموازنة جزءا مستقلا من سياسة الحكومة ، بل هي في حقيقتها سياسة الحكومة برمتها معبرا عنها بالارقام .

وانني في هذه المناسبة التي تأخرت عن مواعدها زمانا طويلا ، اجد لزاما علي ان ابين النقاط التالية :

اولا: ان الموازنة ليست عملا محاسبيا باي حال من الاحوال، ولا يعده او ينظمه المحاسبون، بل هو عمل سياسي بالدرجة الاولى، بين خطة الحكومة الانمائية من خلال موارد الدولة ومصاريفها وما يمكن ان تقدمه الحكومة من حلول للمستعصي من المشاكل وما يمكن ان تعتمده من معادلات صعبة هي الفيصل في نجاح او فشل اي حكم.

ثانيا: ان التردد والتأخر الذي اعترى مشروع الموازنة قد اصاب الحركة الاقتصادية في البلاد بشلل خطير اضعف الدورة الاقتصادية وزاد بمفاقمة الازمة الاجتماعية التي طال مداها.

ثالثا: ان انشغال البلاد بملاحقة قضايا الفساد لم يكن الغرض منه املاء الوقت الضائع بانتظار اعداد الموازنة، كما نحب ان نعتقد، ولكن احتلال صفحات الجرائد وموجات الاثير، وشاشات التلفزيون بامور الملاحقات قد ادى الى حال من الحذر والترقب اثر سلبا على الاستثمارات الداخلية والخارجية الى السواء.

رابعا: على الحكومة ان تضع نصب اعينها امر لا مفر منه وهو اعتماد بنود خاصة للطوارئ في هذا الظرف العصيب حيث ان الاحتلال الاسرائيلي الذي ضاق ذرعا بضربات المقاومة، وبالموقف السياسي المشرف لرئيس البلاد والحكومة، يريد للشعب اللبناني ان يدفع غالبا ثمن انسحابه طالما اننا نرفض اعطاء اية ضمانات امنية تذكرنا بالسابع عشر من ايار المشؤوم، ونرفض التراجع عن القرار ٤٢٥. ولكن وفي الوقت عينه نذكر ان الصمود بوجه الاعتداءات الاسرائيلية، ومحاولة العدو اختراق القرار السياسي الوطني، يستلزم اولا وقبل كل شيء وحدة الصف الوطني، وهذا ما اشار اليه فخامة العماد لحود، فليس بيننا من هو مارق او خارج عن الصف، وكلنا امام الخطر جنود تدود عن بلادنا بالصدور وبما ملكت الايمان. وعليه، فاني اسجل بكثير من الالم ان السجلات التي يجري اطلاقها بين حين وحين ومن دون مناسبة مبررة لا تحدم صمودنا ولا تعزز وقفتنا بوجه ما يحاك ضدنا من مؤامرات. ان العدو الاسرائيلي قد وضع نصب عينيه هدف تفكيك المسارين اللبناني والسوري تحت طائلة تدمير بنانا الاساسية واغراق شعبنا بالظلام، وتعطيشه الامر الذي يتوجب علينا ان ندرك ان التصدي للعدوان لا يكون فقط بتأمين الموارد اللازمة لاعادة البناء، بل يستلزم ايضا كل الطاقات والموارد السياسية في البلاد لتشكيل الدرع الحصين والملاذ الامين.

خامسا: ان مناقشة الموازنة بهذه الصورة العلنية تعبر بالدرجة الاولى، عن سيادة النظام الديموقراطي فلا يجوز بعد ذلك تعطيل الديمقراطية اللجوء الى البيانات المغفلة او ذات المصادر الملتبسة، كما لا يجوز ان يشعر النواب ان سيفا خفيا يسلط عليهم من خلال تسريب اخبار الملاحقات الى الصحف، قبل ان يتبلغها المعنيون بها الامر الذي يثير الريبة بان الادانة تسبق التحقيق.

وبهذه المثابة، فلقد نشر النقيب رينيه غنطوس نقيب محامي طرابلس السابق في جريدة النهار عدد الجمعة ١٩٩٩/٧/٢ دراسة قيمة استشهد فيها بعلماء القانون الدستوري عن الحصانة النيابية، واكد ان الحصانة اذا

لم تكن مطلقة، تكون عديمة الجدوى، وانها يجب ان تبقى مستمرة حتى بعد زوال الصفة النيابية. وانني اذ اثير هذه النقطة الان فلكي اطلب من رئاسة المجلس ودولة الرئيس بري حيال الاجتهادات القضائية التي صدرت تفسيراً لما اعتبره البعض غموضاً في النص الدستوري ان تصدى بالوسائل التشريعية لحسم هذه الامور، فالمجلس سيد نفسه، وهو المولج بامور التشريع وليس النواب او الوزراء عراة من سقف الحصانة بحسب الظروف والاجتهادات.

سادساً: ان النظام الديمقراطي البرلماني لا يحتزل ببعض العناوين رقم صحتها، بل هو ورشة دائمة من العمل التشريعي والتنفيذي والقضائي، بانسجام كامل بحيث لا تطفئ مؤسسة على اخرى، ولا تحمي سلطة امام اخرى.

ولا اظن ورشة التشريع قد هدأت يوماً منذ اتفاق الطائف وحتى الان وعليه فان المجلس النيابي طالما ابدى حرصه على مؤازرة السلطة التنفيذية، ولكنه لا يألو جهداً في المراقبة والتصويت والمحاسبة، وهذا من اولى واجباته، ولا يجوز على الاطلاق ان يحصل اي استقطاب بين السلطات والمؤسسات.

سابعاً: ان سياسة التقشف المعتمدة في هذه الموازنة تعبر عن العجز اكثر مما تعبر عن الابداع، هذا الابداع الذي نحن بأمس الحاجة اليه في ظروفنا الاقتصادية الصعبة وخاصة في المناطق المحرومة، مما يجعل الحديث عن انماء متوازن اثراً بعد عين، علماً ان اجماعاً وطنياً قد اكد ان الحل الفادح في التوازن كان احد اهم اسباب الحرب، بل الحاضنة الاقتصادية والاجتماعية، لاسباب الحرب الاخرى، خارجية كانت ام داخلية ولم نلاحظ في الموازنة المحالة اليها ان الحكومة قد اولت الشأن الاجتماعي اهتمامها ولا الشأن التربوي، ان الاستثمار الحقيقي يجب ان ينصب على هذين الشأين معاً لان رأسمال لبنان الفعلي هو شعبه، بطبقته كافة لا سيما الطبقات الفقيرة والطبقة الوسطى التي تكاد ان تندثر علماً ان في هذه الطبقة يتشكل الرأي العام، وبواسطتها يشعر المجتمع بوجود صمام الامان السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وكذلك فاننا لم نلمس وجود خطة لدعم الزراعة وتشجيعها، وتقديم برامج للتسليف الزراعي والصناعي مع تصور لحماية الانتاج الوطني، الامر الذي يدعوني الى التصور اننا امام مؤسسة اعيت الحيلة اصحابها فغرقوا في لغة الارقام، ولغة الارقام، لغة خداعة اذا ابتعدت عن تصور الخريطة السياسية والاجتماعية.

اما عن حرمان الشمال واهمال مدينة طرابلس المجاهدة التي قدمت الى شهدائها على مذبح وحدة لبنان وعروبتها، فهو تعبير صارخ عن مركزية الدورة الاقتصادية وضعف دوراتها في الاطراف، واكتفي بالاستشهاد بقول فخامة الرئيس العماد لحود، الذي يعرف الشمال وعاصمته جيداً بان الوضع الاقتصادي لن يتحرك الا اذا تحرك معرض الشهيد كرامي والمرفأ ومطار الشهيد رينيه معوض واعيد تشغيل المصفاة، التي تتساءل عن سبب الاعمان في تعطيلها طالما ان الاسباب التي ادت الى ذلك زالت على حد ما نسمع من الاوساط الحكومية، هل يعقل ان تعطل هذه المؤسسة التي كانت ركناً كبيراً للاقتصاد الوطني لكي تستفيد حفنة من تجار المحروقات، علماً

انها في اسوأ الظروف، وعندما كانت تقصف خزاناتها، بقيت تعمل بواسطة عمالها المدربين الذين تدفع لهم اجورهم دون اي انتاج يقدمونه.

دولة الرئيس، اننا نطالب الحكومة بأنصاف العاملين الثانويين كما نطلب تدخل الرئيس سليم الحص مباشرة بما يتعلق بالاموال المرصدة في ميزانية وزارة السياحة من اجل دعم لجنة مدينة طرابلس للجان السياحية التي تقوم بها مدينة طرابلس الان كما نطالب دولة الرئيس الحص ان يتدخل بشكل جازم لان طرابلس يا دولة الرئيس عطشى لا يوجد فيها ماء كفاية كل النساء والاطفال يعبثون الماء ليلا من مصادر مياه يعبثون خزانت المياه ويصعدون السلام فرجاء يا دولة الرئيس ان تهتموا مباشرة في موضوع مياه طرابلس وفي الختام، هذه ملاحظات نابعة من صميم المعاناة، اسوقها اليكم راجيا ان القى عندكم قبولا حسنا وشكرا.

الرئيس: ارفع الجلسة الى غد في الساعة العاشرة والنصف صباحا.

ورفعت الجلسة الساعة العاشرة والربع ليلا.

جلسة ١٤/٧/١٩٩٩ الصباحية

الرئيس: نتابع الجلسة.

الكلمة للزميل نديم سالم.

نديم سالم: دولة الرئيس، ايها السادة،

هناك ترابط وثيق بين السياسة والاقتصاد وتأثير هذه على تلك والعكس. ومن هذا المنطلق، نرى ان الاستقرار الاقتصادي في اي بلد يتطلب استقرارا سياسيا، وبالتالي فان معالجة الازمة الاقتصادية القائمة تتطلب تضافر جهود الجميع والسعي الى ايجاد الحلول الناجعة لها في ظل اجواء سياسية هادئة ومواتية. ان الاستقرار السياسي يتحقق اذا تسنى للحكومة تنفيذ ما جاء في خطاب القسم. وهنا لا بد من ان نستعرض معا بعض ما جاء في هذا الخطاب وما نفذ منه ولما لم ينفذ لان هذا الخطاب هو برنامج الحكم. لقد جاء في خطاب القسم ان لا مستقبل لاحد في هذا البلد الا بقيام دولة القانون والمؤسسات في ظل النظم الديموقراطي البرلماني.

وهنا اسأل ماذا فعلت الحكومة لتحقيق قيام دولة القانون والمؤسسات وهي التي لا تنفك اوساطها تسرب انها باقية حتى الالفين وانها ستشرف على الانتخابات، وكأن لا وجود للمجلس النيابي، او لا دور له. فكيف التوفيق بين مثل هذه الاقوال التي تتناقضها وسائل الاعلام عن لسان كبار المسؤولين وبين ما ورد في خطاب القسم عن قيام دولة المؤسسات.

ورد في الخطاب ايضا ان الناس يريدون ان نحترم تمثيلهم في كل ما نقول.

وهنا اسأل: هل الحكومة طبقت هذا القول واحترمته؟ وهل هي في ممارستها احترمت من تمثيل؟ وهل في ما قامت به اخذت بعين الاعتبار المصلحة العليا ومصلحة من تمثل؟.

جاء في خطاب القسم ايضا ان الناس يريدون قضاء منزها ومستقلا عن كل انواع التدخلات والتأثيرات. وهذا ما نرحب ونطالب به جميعا ونعتبره الركيزة الاساس لقيام الدولة، فلا دولة بلا قانون ولا قانون من دون قضاء نزيه ومستقل واتساءل عن كيفية تحقيق ذلك وقد عازمت الحكومة على رفع الحصانة عن القضاء لتطهير القضاء الذي سبق وقال كلمته في عدد من الملفات، وهناك ملفات لا تزال قيد التحقيق، وكان حري بالحكومة ان تفتح ملف القضاء قبل ان تبدأ بفتح الملفات.

ولا يسعنا هنا الا ان نسأل عن المقياس المعتمد في فتح بعض الملفات وتجاهل بعضها الاخر او طمسه.

جاء في خطاب القسم ان الناس يريدون ادارة يديرها مسؤولون يكتسبون الحصانة من حسن الممارسة لا من قوة الحماية السياسية والطائفية.

وهنا اسأل هل هذا ما طبق وقد شاهدنا في حملة اصلاح العشوائية التي اقدمت عليها الحكومة في انطلاقتها

ان سيف النعمة اقتص من بعض الموظفين في حين لم يقرب جانب المحسوبين والذين يتمتعون بالحماية السياسية والطائفية، وكان المفروض في التعيينات الادارية التي اقدمت عليها الحكومة ان تأتي هذه على اسس ومعايير الكفاءة والعلم، وقد تبين ان اكثرية الذين عينوا كانوا من الازلام والاصدقاء. والجميع يعلمون ذلك، فلماذا لم تعتمد الحكومة الى تطبيق ما ورد في خطاب القسم، ولماذا تجاهلت هذا الامر، وكيف تفسر ما اقدمت عليه؟ واين أصبحت مسيرة الاصلاح الاداري، وماذا حل بها؟

في الخطاب ايضا «ان الناس يريدون الامن».

وهنا اسأل: هل ان الامن مستتب؟ لقد حصلت حوادث لافتة اكدت وجود جزر امنية لم تقدم الحكومة على اتخاذ اي تدابير او اجراءات لتلافيها. ومثال على ذلك ما حصل في صيدا والرميلة، والقرية وغيرها من المناطق في السنوات الاخيرة، من قتل واصابات لمدنيين وعسكريين ورجال امن، واخيرا الجريمة البشعة التي اودت بحياة اربعة من كبار القضاة كانوا يمارسون عملهم المقدس بكل تفان واخلاص دون ان تتمكن الدولة من معرفة الفاعلين واكتشافهم لكل الحوادث التي حصلت، مما خلق جوا من التوتر والاحتقان في هذه المناطق ادى الى ضرب الاستقرار الامني الذي ينشده الجميع، وقد تخوف بعض سكان هذه المناطق من عودة الاجواء الطائفية اليها وهي التي خيمت عليها في خلال الحرب.

ان ابناء هذه المناطق لا يرغبون في عودة مناخات الاحتقان الطائفي ويعملون على رفضها ومحاربتها لانهم يسعون الى قيام حال من الاستقرار الامني تعززه صيغة العيش الواحد بين ابناء هذه المناطق.

نسأل ايضا ان اصبح قانون الانتخاب الموعود، وقد مضى على تأليف الحكومة اشهر ولم توحّد موقفها من هذا القانون الذي وعدت باصداره في شباط ٩٩. والواضح ان التباين القائم بين اعضاء الحكومة والخلاف حول بعض المفاهيم والنقاط العالقة، وعدم وجود قواسم مشتركة واضحة حال حتى الان دون صدور قانون جديد للانتخابات، علما ان كبار المسؤولين يعلنون باستمرار الاسس التي ستعتمد لقانون الانتخابات الجديد واهمها تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل متوازن تعكس صحة التمثيل، والاهم من كل ذلك تأمين حياد السلطة من كل ذلك، واصدار القانون سريعا.

ولا بد هنا من الاشارة الى مشروع قانون الجنسية الذي اعدته الحكومة، والذي سنناقشه بدقة عندما تحيله الى المجلس، وقد تبين وفق المعلومات الاولى انه ينطوي على مغالطات تتناقض واحكام الدستور، وكذلك تتناقض وقرارات الحكومة في رفض التوطين ومنعه ومحاربه سواء مباشرة او بطريقة ملتوية، فيما تبين ان مشروع القانون يجيز في بعض مواده حصول الفلسطينيين على الجنسية.

واسأل الحكومة هنا: هل هي جادة في رفض التوطين، ومتى سيعاد اقرار مشروع قانون الجنسية بعد اصلاح الثغرات والبنود الخلافية الموجودة فيه، ومتى سيبت امر الطعن بمرسوم الجنسية الموجود لدى مجلس شورى الدولة، والى متى ستبقي الحكومة هذا الملف عرضة للتكهنات والتأويلات.

لا اريد هنا الاسترسال في تنفيذ تقصير الحكومة عن تنفيذ روحية ومضمون خطاب القسم لانتقل الى موضوع السلام في المنطقة، واسأل عن التحضيرات التي اعددناها له، وعن الجهوزية للمرحلة المقبلة، وهل شكلت الحكومة فريق عمل للمفاوضات وبدأ درس الملفات حتى لا نفاجأ عند عرضها للنقاش على طاولة المفاوضات.

اني افكر علانية في هذه النقاط بعدما تبين تقصير الحكومة عن مواجهة الاحتمالات كافة. وهنا اسمحوا لي ان اتحدث عما حصل في جزين مؤخرا بعد تحررها وعودة الشرعية اليها، بانتظار تحرير كل الاراضي اللبنانية المحتلة.

لقد استمر الوضع في هذه المنطقة على ما كان عليه قبل التحرير لجهة غياب الاهتمام الرسمي على المستويات كافة، على رغم الوعود التي سمعناها من كبار المسؤولين. تخفيف الاجراءات الامنية لابقاء هذه المنطقة ورفع القيود تسهيلا للعبور، خصوصا في هذه المرحلة، لنعيد الى المنطقة طابعها الاصطلافي في جو ملائم.

وهنا لا بد من التذكير بابقاء المنطقة الذين هجروا اثناء الاحتلال والذين ينتظرون حصولهم على التعويضات اسوة بغيرهم من الذين هجروا ليعودوا الى مناطقهم. واننا نأمل من الحكومة تسريع هذه الخطوة ودفع التعويضات لمستحقها كي تتم عملية العودة بسرعة.

ولا بد من التوقف عند موضوع الشباب الذين سلموا انفسهم الى القضاء لاقول ان الوضع الشخصي لهؤلاء يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار. فهؤلاء الشباب انخرطوا في عداد قوات الامر الواقع منذ عام ١٩٨٥ نتيجة غياب الدولة عن المنطقة وتقصيرها في الدفاع عن امنها وابقائها، فبعضهم اجبر على الانخراط في قوات الامر الواقع قسرا، والبعض الاخر عوزا وهذا ما يجب اخذه بعين الاعتبار، خصوصا ان هؤلاء الشباب بادروا للعودة الى احضان السلطة عندما توافرت الظروف لذلك.

ونطالب باصدار قانون عفو عن هؤلاء، وقد سبق للزميل محمد رعد ان تقدم باقتراح قانون في هذا الصدد، واليوم تقدم الزميل بطرس حرب باقتراح قانون معجل مكرر للعفو ونحن نؤيد هذه الخطوة ونطالب رئاسة المجلس بالاسراع في درس هذا الاقتراح ليصار الى الافراج سريعا عن هؤلاء الشباب، ليعودوا الى منطقتهم لاعالة عيالهم حتى لا يبقى المسنون وحدهم فيها خصوصا وان قانون العفو لن يقتصر على شباب جزين بل يطاول جميع المتعاملين مع قوات الامر الواقع في المناطق. المحتلة من بنت جبيل الى حاصبيا وشبعا.

ولا بد لي من تأكيد دعم مسيرة العهد والوقوف الى جانبه في كل خطوة تعزز دولة القانون والمؤسسات التي ننشدها جميعا غير ان هذا الموقف لا يمنعنا من لفت نظر المسؤولين الى بعض الامور تصويبا للمسيرة والمسار لئلا يبقى الخطأ شائعا والتقصير مستمرا.

ولا بد من طرح بعض المخاوف التي نشعر بها، مثل محاولة تهميش الطبقة السياسية والطغيان غير المدني على بعض المؤسسات الذي اشار اليه بعض اهل الحكم، لافتا الى وجوب وضع حد له ولتدخل الاجهزة الامنية بامور

تمس الحريات العامة. فلا يجوز اختصار المؤسسات والمس بالحريات العامة. المفترض ان تعمل الحكومة على صونها وعدم تجاوزها. بل يجب العمل على تطبيق شعار الذي رفعه العهد، وهو قيام دولة القانون والمؤسسات قولاً وفعلاً.

دولة الرئيس، ايها السادة هذه بعض الملاحظات السريعة على اداء الحكومة وعلى تقصيرها في تحمل المسؤولية. وسيكون لنا موقف من الحكومة في جلسات المناقشة العامة، حيث سيكون متسعا لمحاسبة الحكومة، الا ان الوقت الان هو لمناقشة مشروع الموازنة العامة المطروحة امامنا والخطة الخمسية التي تشكل برنامجاً وخطة مستقبلية لهذا العهد، مما يحتم علينا مناقشتها بكل موضوعية. لذلك سأتطرق في مداخلتني الى الوضع الاقتصادي ومضمون مشروع الموازنة، بعد التأكيد على الترابط الوثيق بين السياسة والاقتصاد.

اذا ارادت الدولة معالجة الوضع الاقتصادي المتردي، فعليها اعادة النظر بدورها التقليدي وتكوين رؤية جديدة في اطار معالجة العجز واعادة القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية من صناعية وزراعية وخدمية لتتلاءم مع التطورات الحاصلة في اواخر هذا القرن.

- في معالجة العجز: نرى من خلال قراءتنا لمشروع الموازنة ان النفقات قدرت ب ٨٣٦٠ مليار ليرة، والواردات ب ٤٩٩٠ مليار ليرة، فاصبح العجز ٣٣٧٠ مليار ليرة اي بنسبة ٤١ في المئة. ولكن اذا اخذنا في الاعتبار نفقات الخزينة الاضافية زائد المبالغ التي ستصرف لتسديد الديون المتوجبة على الدولة للمستشفيات وللمقاولين وللاستثمارات، تصل النفقات الى اكثر من ١٠,٠٠٠ مليار ليرة، اي بعجز ٥٠ في المئة.

نستنتج من ذلك ان هناك استحالة ان يبقى العجز كما حدد، اي ٤١ في المئة، وفي احسن الاحوال سيكون العجز حوالي ٥٠ في المئة وذلك اذا افترضنا انه سيصار الى جباية المبالغ الملحوظة في الموازنة، والبالغة ٤٩٩٠ مليار ليرة كليا، وهذا موضوع شك لدينا لان تفاقم الوضع الاقتصادي سيجبر المواطنين الى شد الاحزمة مما سينعكس سلباً على واردات الدولة.

اننا نرى ان الجباية لن تتعدى ٤٣٠٠ مليار ليرة، بذلك فان العجز سيصبح اقرب الى ٥٧٪ او ٤١٪. لذلك علينا ان نبحث عن حلول سريعة لتقليص العجز من خلال التركيز على تنمية القطاعات الانتاجية فعلاً لا قولاً.

في السنوات الماضية كان الاستثمار في القطاع العقاري يشكل اكثر من ٦٠ في المئة من مجمل التوظيفات الرأسمالية، مما ادى الى تهميش القطاعات الانتاجية. هذا هو من الاسباب الاساسية التي ادت الى تجميد الوضع الاقتصادي.

دولة الرئيس، ايها السادة، ان الاقتصاد الحر لا يعفي الدولة من مهامها تجاه القطاعات الانتاجية. وغياب الالتزام الرسمي والقناعة باهمية دور هذه القطاعات يسهم في تخفيف المناخ الاستثماري. ولعل من مؤشرات انعدام القناعة والالتزام الرسميين في هذا المجال هو تهميش وزارتي الصناعة والزراعة، والدليل على ذلك انخفاض حصتهما من مجمل الانفاق الاستثماري للدولة، بينما نرى ان موازنتي الداخلي والدفاع ارتفعت بنحو

١٥٠ مليار ليرة عن ما كانت عليه سنة ١٩٩٨ ، وكأنما الدولة تتجهز لخوض حروب ضارية، مع العلم اننا متجهون نحو السلام. كما وانه في اكثرية دول العالم تنخفض موازنة وزارة الدفاع لصالح الوزارات الانتاجية. من هنا نرى لزما على الدولة التركيز: على تنمية القطاعات الانتاجية، وخصوصا القطاعين الصناعي والزراعي، والذي يمكننا من خلالهما تحسين ميزاننا التجاري.

وسأركز على القطاع الصناعي الذي يعيش اخطر ازمة مرت عليه. المؤشرات الاقتصادية تدل على ان صادراتنا الصناعية تدنت كثيرا وتكاد تشكل ٨ في المئة من الواردات. ايها السادة، ان القطاع الصناعي يعيش ازمة اقفال عدد من المصانع وصرف عدد كبير من العمال. كما تدنت الانتاجية، فاذ بالمؤسسات الصناعية تعمل اليوم بنسبة ٢٥ الى ٣٠ في المئة من طاقتها لعدم توافر الاسواق. ويعاني القطاع الصناعي من ارتفاع اكاليف الانتاج نتيجة نظام تحويلي غال ووسائل انتاج ومواد اولية مكلفة واعباء اجتماعية متزايدة، بالاضافة الى اكاليف الخدمات العامة من كهرباء وفيول ونقل الخ... .
دولة الرئيس، ايها السادة.

نسجل للحكومة في برنامجها للتصحيح المالي اي الخطة الخمسية اهتمامها بالصناعة الذي يعتبر قطاعا اساسيا في النمو الاقتصادي. وكم كنا نتمنى ان يبدأ العمل في دعم الصناعة في بداية هذا العهد كسبا للوقت، خاصة ان هناك مشاريع جاهزة تفي بالغرض وتنتظر التنفيذ.

وتسهيلا لتنفيذ ما جاء في الخطة الخمسية في موضوع الصناعة اقترح تأليف لجنة عليا للتخطيط الصناعي تكون برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء المال والاقتصاد والصناعة وممثلين عن الهيئات الاقتصادية تكون مهامها:

١ - التخطيط الصناعي ورسم سياسة صناعة الغد.

٢ - درس الميزان التفاضلي للصناعة اللبنانية.

٣ - تحديد البنى التحتية الضرورية لتطوير الصناعة.

٤ - انشاء مجلس اعلى للمصادرات.

٥ - الاستفادة من فرص التكامل مع الاسواق المجاورة.

دولة الرئيس، ايها السادة، ان ترسيخ دور لبنان الاقتصادي الاقليمي لا يمكن ان يتحقق الا بالتزام الدولة الحفاظ على الاستقرار السياسي من جهة، وبتفعيل دورها لحماية ضمان التوظيفات من ناحية اخرى.

دولة الرئيس، ايها السادة، نتمنى على الحكومة ان يكون قد اتسع صدرها للملاحظات التي ابديناها انطلاقا من حرصنا على حسن مسيرتها، كما نتمنى عليها ان تعمل على معالجة الخلل واصلاح الاخطاء وان تضع الاسس السليمة لانقاذ الوضع الاقتصادي بحيث لا يبقى في اطار التمنيات. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل عدنان عرقجي.

عدنان عرقجي: دولة الرئيس،

اننا نستنكر الهجمة الشرسة التي قامت بها اسرائيل ضد المدنيين العزل وضد الاهداف المدنية من كهرباء وجسور ومراكز اتصالات. لقد عودتنا اسرائيل كل سنة بهجمة ضد اهداف مدنية وفي اول موسم الاصطياف لتحرمننا من الاستفادة منه. ان تفاهم نيسان وجد لحماية المدنيين واسرائيل تريده ان يكون مدخلا لمفاوضات منفردة مع لبنان وفك المسارين اللبناني والسوري. اننا نؤكد بان وحدة المسارين لا نقاش بخصوصه لا مع اسرائيل ولا مع غير اسرائيل انه بمثابة وحدة المصير للبلدين معا. اننا نحیی الشهداء المقاومين الذين سقطوا في ساحة الشرف وكذلك الشهداء الضحايا الذين سقطوا في الغارات الاسرائيلية الاخيرة وخصوصا رجال الاطفاء.

ان سقوط ٩ شهداء و ٦٠ جريحا وضرب جسور السعديات والاولي والدامور والنبطية وبعلمك لن تخيفنا ولن ترهبنا ولن تحيدنا عن المسارين فالتلاحم ابدى ومصيري.

ومن هنا نؤكد على حقنا في المقاومة طالما الاحتلال على ارضنا وكل التأييد من المقاومة وصمودها.

هنا لا يسعنا الا ان نشكر ما قام به وزير الاشغال العامة من جهد وبلا مكانات المتوفرة لديه انذاك للتخفيف من عناء المواطنين كذلك الشكر للجيش اللبناني ودوره الفعال لاعادة وصل الوطن باقامة الجسور وازالة الركام.

دولة الرئيس، اسمحوا لنا ان نسأل دولة رئيس مجلس الوزراء اين مخصصات بيروت في الموازنة الجديدة. لم نر اي اثر لاي مشروع لا في مجلس الانماء والاعمار ولا في مجلس تنفيذ المشاريع لمدينة بيروت حتى في صندوق المهجرين. اين نحن يا دولة الرئيس من اخلاء بقية الشقق المحتلة في بيروت. اين هي حصص الترميم وهي تزيد عن ستة الاف طلب مسجلة لدى صندوق المهجرين. اين ترميم واجهات منطقة راس النبع؟ هذه المنطقة التي عانت ويلات الحرب اصابها الكثير وهي بحاجة الى رعايتنا ومساعدتنا. دولة الرئيس نود من حضرة وزير الموارد المائية والكهربائية وضعنا بصورة دقيقة عن حالة الكهرباء بكل تفاصيلها العملائية ومتى الانتهاء من التصليحات واعادة التيار الكهربائي لبيروت وضواحيها.

كما نطلب اعادة درس ملف سد نهر الدامور الذي بالامكان تخزين اكثر من ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه تستعمل للعاصمة وضواحيها وتترك مياه الليطاني الى منطقة البقاع الاوسط وحتى بعلمك حيث يوجد اكثر من ١٠٠ الف دونم من الجود الاراضي الزراعية المحرومة من المياه.

دولة الرئيس، بيروت تدفع وتدفع الكثير من الضرائب والرسوم فهي تستحق ولو القليل من الخدمات والاعتناء فهذا حقها.

دولة الرئيس، عندما القت الحكومة بيانها الوزاري الشهير الذي وعدت فيه الناس بالشفافية وتحسين الاوضاع الاقتصادية، وصورت لهم ان سياستها الاقتصادية سوف تؤتي اكلها خلال وقت قريب، فاذا بنا نرى اننا ننزل من ترد الى اخر في مستوى الحركة الاقتصادية وفي فرص العمل المتاحة امام عشرات الالوف من الشباب وخصوصا المتخرجون منهم حديثا.

فالساسة التي اعتمدتها الحكومة بالتركيز فقط على تخفيض العجز والتناقضات التي وقعت فيها من خلال تصريحات رئيسها واعضاءها، ادت الى نمو سلبي الى احجام الاستثمارات الجديدة والى نمو اضافي في البطالة ينعكس على المستوى المعيشي للبنانيين.

ومن المستغرب انه بدأنا نلاحظ بطالة متزايدة لدى خريجي الجامعات في مختلف الاختصاصات، وهذا ما اتخفتنا به الحكومة من خلال سياستها الالية على تعميق حالة الركود مما يدفع بهم الى الهجرة ولا سيما الى الهجرة الدائمة بحيث يخسر لبنان تلك الاستثمارات الهامة التي قام بها اللبنانيون تجاه ابنائهم لصالح اقتصاديات اخرى. ان مجتمعنا الفتى الذي يشكل الشباب منه نسبة تفوق الخمسين بالمئة، تلقى ضربة قاسمة من جراء السياسة التي تتبعها الحكومة والتي سدت في وجههم منافذ الامل في المستقبل، وتركت امامهم بابا وحيدا الا وهو الهجرة، اذا تيسر لهم ذلك.

اذا كان هناك من قاسم مشترك بين الموازنة وفذلكتها وبرنامج التصحيح المالي اي الخطة الخمسية الموعودة فهو ان جميعها تنطلق من ارقام غير صحيحة وامال وردية لا تستند الى اي واقع على الاطلاق بحيث تطلب الحكومة من المواطنين اللبنانيين ان يناموا على وسادتها ويطمئنوا الى وعودها وهي ليست سوى «كمن يشتري سمكا في البحر».

من جهة ثانية، فان ضبابية الرؤية التي تميزت بها سياسات الحكومة والتناقضات ما بين اعضائها اديا الى المزيد من حالة الضياع لدى المواطنين ولدى اعضاء الحكومة الذين انشغلوا في مواضيع تتعلق بالماضي متناسين ان من واجب الحكومة اية حكومة هو النظر الى المستقبل ومحاولة تغيير الواقع مع الاستفادة من تجارب الماضي لا ان يقتصر التفكير على النظر الى الماضي وليت ذلك يتم ضمن الاصول القانونية وبالشفافية التي يتوق اليها اللبنانيون.

انه مما لا شك فيه بان المواطن واللبنانيين جميعا يطمحون الى التعاون لاحداث تغيير ايجابي ينعكس على الازواضع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى مستوى ونوعية عيش اللبنانيين. كما ان اللبنانيين الذين لا يرغبون في التغاضي عن اساء الى استعمال المال العام لا يرغبون ايضا وبنفس المقدار ان تجري الامور على اساس التشهير والتجريم والصاق الادانة قبل ان تتوالى الادارة التحقيق فيها وقبل ان تتولى السلطات القضائية العادلة ودورها كما ان اللبنانيين لا يقبلون ابدا ان يجري النظر في امور ويتم التغاضي عن امور اخرى انطلاقا من مبدأ تصفية الحساب السياسي وليس من مبدأ المحاسبة الحققة والموضوعية. واكثر من هذا وذاك فإن اللبنانيين يرفضون كل الرفض ان يجري ابتداء التهم بتلطيح سمعة شرفاء على كل المستويات كان لهم دور كبير في خدمة لبنان والشعب اللبناني فقط لتصفية الحسابات.

من المؤسف دولة الرئيس انه لا يسعنا الا ان نقول انه بعد توقيف المحافظ السابق نقولا سابا وقبلها مهيب عيتاني الا ان الدولة قد حافظت على سياسة ٦ و ٦ مكرر وتشكر الحكومة على هذه السياسة.

اننا نجل ونحترم القضاء الا انه من المريب ان كل هؤلاء الاشخاص يستدعون الى التحقيق نهار الجمعة بعد الظهر للتأكيد على ادخالهم السجن نهار السبت والاحد وهذا الاجراء لا يشرف القضاء لانه من المعروف انه

ليس من قضاء في نهاية الاسبوع وبذلك لا يستطيع الموقوف ان يطلب اخلاء سبيله الا نهار الاثنين، وبذلك يكون قد امضى ثلاث ليال في ضيافة الحكومة وفي فنادقها ذات النجوم الخمسة.

اما فيما يخص الاستباق بنشر الامور التي تتعلق بالتوقيفات واسبابها من قبل الاعلام المرئي والمسموع فانه امر كذلك لا يشرف القضاء. ومن المؤسف ايضا انه اصبح المواطنين يلجأون لنشر قضاياهم عبر الاعلام لعلهم يحصلون على حكم مسبق.

هل توقيف المحافظ سابا كان من اجل موضوع بيت المحترف اللبناني وهو الذي نفذ في هذا الشأن قرارات مجلس الوزراء ام من اجل ما قام به لوقف التعديلات على الاملاك البحرية في امكنة اخرى.

لقد سبق ووجهت سؤالاً الى دولة رئيس مجلس الوزراء وبالطريقة القانونية عن موضوع مهيب عيتاني ومضت مدة العشرة ايام ولم اتلق جواباً حتى تاريخه لذلك سوف نقوم بحالته عبر المجلس النيابي الى الاستجواب لعلنا نسمع جواباً.

دولة الرئيس، لقد صرح الوزير عصام نعمان على اثر اغتيال القضاء الاربع في صيدا بما يلي: «ليست الجريمة النكراء التي وقعت في صيدا تعبيراً عن خلل امني بقدر ما هي تعبير عن مخطط سياسي يستخدم اساليب وادوات اجرامية لتحقيق جملة اغراض دفعة واحدة». وهذا الكلام نقلته عن الجريدة رأساً. كذلك الكلام لمعالي الوزير...

ولعلنا لا نذهب بعيداً اذا قلنا ان الطبقة السياسية والاقتصادية الفاسدة التي ما فتئت تعيد انتاج نفسها منذ ١٩٤٣ قد احست بوطأة المجهود الاصلاحى وخطره على مصالحها وامتيازاتها فأشركت مباشرة او مداورة في المخطط الاجرامى لاحباط الاصلاح وتعطيله.

كذلك للوزير نعمان ارى ان يواجه العهد الهجوم عليه بتصلب مجهوده الاصلاحى الديمقراطى والانتقال بته الى الهجوم في اطار المؤسسات الدستورية والسياسية والاقتصادية ذات الصلة، لذلك ان افضل طريقة للدفاع هي الهجوم.

نعم يا معالي الوزير - الهجوم على اسرائيل وعملائها، الذين قاموا باغتيال القضاة الشهداء الاربعة وعدم تبرئتهم وليس اتهام طبقة سياسية واقتصادية باتهامات عشوائية في وطنيتها.

نعم يا معالي الوزير الهجوم لتأمين لقمة العيش والرغيف للمواطن الفقير، وليس محاولة الطعن بالمبادرات التي تجدد صورة العاصمة وتستعيد مقومات تألقها.

نعم يا معالي الوزير الهجوم لتأمين الطبابة والدواء للمريض اللبناني وليس محاولة النيل من بناء تم ومن اعمار انجر.

نعم يا معالي الوزير الهجوم لايجاد فرص عمل للشباب اللبناني وخريجي الجامعات وليس استغلال المنابر الاعلامية للتنظير.

نعم يا معالي الوزير الهجوم بالشفافية ومحاسبة المذنب والمسيئ وليس بالتجني والافتراء.

نعم يا معالي الوزير الهجوم على من كتب ووزع مقال «المصادر الوزارية» الذي تسبب في توسيع الازمة الوطنية وبدلا من ان يحاسبوا على فعلتهم كما وعد دولة رئيس الحكومة تفاجأ بالتستر عليهم وبحمايتهم من قبل رؤسائهم.

نعم يا معالي الوزير الهجوم على الفساد في الادارة وعلى المرتشين منهم وليس بالاعتصاف من الكفاءات الادارية الجيدة بهدف تصفية الحسابات السياسية.

هكذا نفهم الهجوم الذي يؤدي الى نتيجة وليس استغلال الاجرام الاسرائيلي، للقيام بمعارك دون كيشوتية ضد قادة وطنيين يعرف اللبنانيون دورهم الكبير والمستمر في بناء وطنهم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاعمارية والاجتماعية.

اما فيما يخص الموازنة فلنا فيها الكثير من المواقف. ان المواد المتعلقة برفع معدلات الضريبة على الاجور والرواتب والاجور المقطوعة وارباح اصحاب المهن الحرة وضرائب الاملاك المبنية رسم الانتقال جميعها تشكل عبئا على ذوي الدخل المحدود والمتوسط وحاجزا لنمو الاقتصاد الوطني وتعزيزه في المستقبل لذلك نطالب بالغاءها مع التمسك بزيادة حدود الاعفاء من ضريبة الدخل على ذوي المداخل الصغيرة والمحدودة.

دولة الرئيس ان التخفيض الذي حصل على مبالغ اعتمادات بعض الوزارات سيكون له تأثير كبير على الاهداف المعلنة للسياسة الحكومية والتي تقول بتشجيع بعض القطاعات الانتاجية مثال ذلك التخفيض الجاري على موازنة وزارة الزراعة ووزارة السياحة ووزارة الاسكان ومجلس الجنوب ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الثقافة والتعليم العالي.

دولة الرئيس ان التعديلات المقترحة على السياسة الضريبية سوف تؤدي حتما الى احجام استثمار رؤوس الاموال في لبنان كذلك التشجيع على الهرب وعدم الشفافية مع العلم بان هذه السياسة لن تعود على الخزينة بزيادة في الواردات لا بل الى تقليصها.

ان هذا التضارب يبين حال التخبط في المفهوم والرؤية لدى الذين عمدوا الى تحضير الموازنة وفذلكتها والخطوة الاقتصادية حيث اتت الحصيلة هجينا غير متآلف ولا متناسق ومن كل واد عصا.

لقد بلغت واردات الموازنة خلال الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٩٩ حوالي ١٩٥٤ مليار وذلك بالمقارنة مع ٢٠٣٩ مليار لنفس الفترة من العام ١٩٩٨ على الرغم من ان فترة الاشهر الستة الماضية في عام ١٩٩٩ استفادت من نسبة ٢٪ كزيادة على معدل الرسم الجمركي على مجمل المستوردات والتي كانت قد اقرت في نيسان من العام ١٩٩٨ كما استفادت ايضا من الزيادة الحاصلة بنسبة ١٪ على مجمل الواردات ومبلغ ٢٠٠٠ ل.ل. على صفيحة البنزين والتي تم اقرارها في نيسان.

ان هذه الارقام يا دولة الرئيس لا تبشر بالخير وما زلنا نعتقد ان العجز في الموازنة سوف يفوق ال ٥٠٪.

دولة الرئيس، لقد اثار زميلنا الوزير محسن دلول موضوع بعض المواد الدستورية ثم اكد الوزير فتوش بمطالعة قانونية نؤيده فيها مع ان هناك الكثير من الكلام يقال عن تفسير وفهم بعض هذه المواد. ان من حق هذا المجلس الكريم ان يكون على علم بها لذلك اتوجه الى دولتكم بعد اقرار مشروع الموازنة لتخصيص جلسة عاجلة لمجلس النواب لتفسير المواد الدستورية ذات الارقام ٣٩ - ٤٠ - ٦٦ - ٧٠ - ٧١ - ٨٠ بما يؤكد فصل السلطات وتعاونها.

دولة الرئيس، واخيرا بعد كل الذي قيل اسمح لي بان افسر لدولتكم وللمجلس الكريم وللشعب اللبناني رأي بما يجري اليوم. لقد كان العرب الاقدمون عندما يحصل عندهم الم في الرأس او البطن او الظهر ولمعرفتهم القليلة بالطب انذاك كانوا يلجأون الى اخر الدواء الا وهو الكي. وكان المريض يصرخ من الم الكي وينسى الم الرأس والبطن والظهر ويظن انه شفي.

دولة الرئيس، هذا ما يحصل عندنا الان من فتح ملفات وتوقيفات سياسية ومصادر وزارية انه الكي بعينه كي ننسى ما نحن به من اوجاع. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور سليمان كنعان.

سليمان كنعان: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

لا شك بان الازمة الازمة المعيشية التي يعيشها المواطن في هذه الايام تنذر بعواقب وخيمة. بسبب الاستحقاقات الاقتصادية الداهية. فالازمة التي يمر فيها لبنان وفي هذه المرحلة المملوءة بتحديات السلام وتحديات العولة التي بدأت تطل برأسها مع بداية الالفية التالية حيث ستكون الكلمة الفصل فيها للتكتلات الاقتصادية والمالية الكبيرة وللأسواق المشتركة «وهنا نكمن اهمية العمل الجدي على انجاز مشروع السوق العربية المشتركة» ليست فقد ازمة مالية عامة ومديونية مرتفعة بل هي ايضا مشكلة نمو واختلالات في البنية الاقتصادية وتفاوت كبيرة في النمو بين المناطق.

فمنطقة جزين التي عادت حديثا الى قلب الوطن بعد غربة دامت اكثر من خمسة عشر عاما لم تكن بعد ثمار هذه العودة لاعتبارات انمائية واقتصادية عديدة ولعقم المعالجات التي انتهجتها الحكومة تجاه هذه المنطقة.

فمنطقة جزين المنكوبة كما تبين من المسح الذي اجراه مجلس الجنوب، وكذلك من قبل الوزارات المعنية لم يتم حتى الان التعويض عن الاضرار الجسيمة التي لحقت بها بفعل العدوان الاسرائيلي، على الرغم من ان الاجهزة الادارية المعنية قامت بواجباتها على اكمل وجه، اكان من الناحية الميدانية عبر المسح الشامل للاضرار او الفنية من خلال الكشف الهندسي الذي اثبت وبين ان هناك الكثير من المنازل غير الصالحة للسكن بفعل الاعمال العسكرية، خصوصا في بلدي كفرحونة وروم مع العلم ان جميعنا يعلم ماهية هذا الامر فلا عودة ولا انماء ولا من امن اجتماعي الا بدفع هذه التعويضات المحقة، والتي تشكل بحد ذاتها العمود الفقري للعودة التي ندعونا وندعو اليها، وللتجذر في الارض الذي نعي جميعا اهميته في ترسيخ الوحدة الوطنية فلا يجوز ان ندعو الى العودة

دون تأمين سبل الحياة الكريمة مع تعذر اقامة العائدين في منازلهم لحاجتها الى الترميم او اعادة البناء. ان منطقة جزين يا دولة الرئيس تحتاج اليوم اكثر من اي وقت مضى الى خطة انماء سريعة تعيدها الى خريطة الوطن.

وبما ان خسارتها البشرية الفادحة لن تعوض، علينا الاسراع في تعويضها معنويا وما امكن من خسارتها المادية وذلك يكون عبر اقرار مشروع قانون يسمح البناء المناطق المحررة حديثا بالحصول على قروض ميسرة وطويلة الاجال وبفوائد متدنية، وذلك اسهاما في اعادة تكوين بنية اقتصادية متينة يستطيع من خلالها ابناء هذه المناطق تكوين كفاية ذاتية تشيهم عن التفكير في الهجرة او النزوح الى العاصمة التي اصبحت مكتظة بشكل يهدد البنية الديموغرافية للوطن وتشجيعهم على العودة الى مناطقهم.

ان انماء منطقة جزين يا دولة الرئيس يقضي بالاسراع في تنفيذ اعمال الصيانة على طرقاتها الرئيسية التي تصلها بعاصمة الجنوب وبالتالي العاصمة بيروت او بالشوف.

فجميع طرقاتها العامة والداخلية اصبحت اقرب الى طرقات زراعية منها الى طرقات رئيسية.

فمنطقة جزين تبني اقتصادها بشكل اساسي على موسم الاصطياف الذي يشكل دخلا وفيرا لها وعلى بعض الحرف اليدوية التي اصبحت مهددة بالزوال بفعل الاحتلال المزمّن، والاهمال المتماذي وعلى بعض الزراعات التي انقرضت للأسباب الالفة الذكر.

واذا كان اعادة منطقة جزين الى الخريطة الاقتصادية عبر احياء الصناعة والتجارة والزراعة يحتاج الى خطة خمسية، فان تفعيل موسم السياحة والاصطياف لا يحتاج سوى لتزفيت طريقتها الرئيسي الذي يعتبر شريانها الوحيد والى اعادة النظر في الاجراءات الامنية على الحاجز الذي يفصلها عن صيدا والى لفئة تساهم في تصريف ما تبقى من انتاجها الزراعي كالتفاح والكرمة والتبغ.

دولة الرئيس، لا ابوح بسر اذا قلت ان منطقة جزين التي تحررت حديثا تمتد من كفرالوس الى مثلث كفرحونة تضم اكثر من عشرين قرية تحتاج الى تعزيز قدرات قوى الامن الداخلي الموجة بالحفاظ على امنها عددا وعتادا ولا سيما ان هذه البقعة الممتدة على مسافة اكثر من عشرين كيلومترا ويقطنها زهاء عشرة الاف مواطن تحتاج الى امكانيات امنية اكبر بكثير من الامكانيات المتوفرة حاليا لحفظ الامن والنظام فلا يجوز ان نطمئن الى ان جزين ومنطقتها لم يسجل فيها ضربة كف بعد زوال الاحتلال بل علينا العمل على منع حصول اي حادث امني مفاجئ يعكر صفو عودتها الى حضن الوطن وهذا ما لا يمكن تحقيقه سوى عن طريق الشرعية وتعزيز قدراتها الامنية العاملة هناك، فالجميع يعرف ان المصطادين بالماء العكر ما زالوا يتربصون شرا بלבنا عموما وجنوبه خصوصا.

الرئيس: الكلمة للزميل اكرم شهيب.

اكرم شهيب: دولة الرئيس،

ماذا بقي من هذه السنة، للموازنة، ولبرنامج التصحيح الذي يرسم مرحلة تأسيس اصلاحية تنتهي في العام

٢٠٠٠ تمهيدا لمرحلة التطوير التي تمتد حتى العام ٢٠٠٣.

تأخرت ثم جاءت اهلا بها.. اما الحكومة فهذا واجبها، وهي التي تأخرت، وهي التي اطلقت وعودا لانجازات لم تحققها، ولم تلتزم بمقتضياتها فاطاحت بالشفافية التي تحدثت عنها، وفشلت في الاصلاحات الادارية، فتوقفت، وتوقفت عجلة الادارة، وتركت المشكلات الاقتصادية الاجتماعية الراهنة فتفاقت، ثم قدمت الاعتذار تلو الاعتذار، قبل ان تأتي الى المجلس النيابي لمناقشة مشروع الموازنة، وبات الرأي العام اللبناني يعرف، ان ما قالته الحكومة عن اسباب تخبطها وتأخرها، لم يكن دقيقا ولا منطقيا، وان المجلي النيابي، لم يكن هو الذي اخرها او عرقلها، كما شاء بعضهم ان يقول حينها، وان يوحى احيانا، وان المشكلات المالية، والاقتصادية العامة لم تكن هي سبب التأخير الفعلي، بقدر ما كان ضياع الرؤيا، والتخبط في القرارات، وفقدان لغة الحوار، فالمشكلات، - وهي موجودة فعلا لا تمنع من مباشرة العمل، ومن التخطيط، ولا يجوز التسبب الاداري، وبالركود الاقتصادي، بذريعة الانتظار واخذ الوقت اكثر من اللازم، ثم تأتي النتيجة التي نراها في هذا المشروع، اقل بكثير من قيمة الوقت المصروف عليها؟ الامر الذي يجعلنا نطرح هواجسنا واسئلتنا عما اذا كانت الحكومة ستحاول في المرحلة المقبلة، ان تصحح، وان تصوب مهما تكن مدة استمرارها وفقا للظروف،

وتزداد هذه الاسئلة، عندما ندقق في بنود مشروع الموازنة وارقامها، ربطا بمشروع الحكومة للاصلاح المالي، واذا كنا لا ننكر ضرورة هذا الاصلاح، وخصوصا الاصلاح الضريبي القائم على مبدأ التكافل والتناسب الذي يؤمن العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، فاننا نلاحظ في الوقت نفسه، ان برنامج الحكومة للتصحيح المالي، يطرح على الناس تفاؤلا ليس في مكانه ابدا، فهو تحت عقدة التخلص من العجز وتخفيض الدين، يقع في مبالغاة كثيرة بتقدير الايرادات، ويبين نظريته على لحم مستمر للانفاق في السنوات الخمس المقبلة وكأن الحكومة تضمن منذ الان ان الانفاق سيكون محسوبا بمعادلات ثابتة، لا تتأثر بالطوارئ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مع العلم انه لا يمكن، لها او لغيرها ان يتجاهل معاناة الفئات الشعبية ومخاطر انهيار الطبقة الوسطى، وبالتالي ضرورة الانتباه الى التنمية، اي الى الانتاج طريقا للتخلص من العجز، بدلا من التركيز على نظرية لحم الانفاق وحدها، وكأن ارقام الموازنة هي مجرد حسابات رياضية لا علاقة لها بالشأن الاجتماعي والانساني، او بشأن، الاصلاح الاداري الحقيقي الذي نطالب به منذ سنوات، ومع كل الحكومات التي تعاقبت بعد اتفاق الطائف.

ان المنهج الذي يحكم ارقام الموازنة، وبرنامج التصحيح المالي، هو منهج لا يأخذ بعين الاعتبار المعاني والاثار الاجتماعية والاقتصادية على الفئات الشعبية ولا سميا انه بتكوينه وبنظريته، يفتح الطريق سريعا وواسعا امام الخصخصة، وهي عندنا حل خطير ومرفوض، نحذر من التمهيد له، ومن الوصول اليه، ونشدد على حماية المرافق والمؤسسات العامة، كما نؤكد اهمية الاصلاح الاداري ليس مجرد تعيينات، برهنت فيما بعد وباعتراف الحكومة انها كانت مثقلة بالاطفاء فضلا عن كونها جاءت من دون مشروع شامل، فتوقفت، واكتفت باثارة الرأي العام، اثارة اعلامية لا اكثر ولا اقل.

ويبدو ان اسلوب الاثارة الاعلامية يستهوي الحكومة، الامر الذي قادها الى اخطاء جسيمة في حقل الاعلام

الرسمي مما جعلنا ننظر الى هذا الاعلام على انه اعلام للسلطة، بينما هو وفقا للدستور الذي يكفل الحريات هو الاعلام للدولة اي لكل اللبنانيين، لكن الحكومة لم تتعامل معه على هذه القاعدة، ولذا رأينا هذا الاعلام محتكرا لوجهة نظرها يبجل بها، وتستخدمه هي، سواء في التلفزيون او في الوكالة الوطنية، لخدمة اغراضها السياسية، وحيانا بأسلوب مرفوض ديمقراطيا ومغلوط قانونيا، على شاكلة البيانات الشهيرة التي لا نريد العودة اليها الان، غير اننا نريد ان نؤكد ان تلفزيون لبنان، والوكالة الوطنية، والاذاعة اللبنانية، هي مؤسسات وطنية عامة، يمكن لها ان تمثل وجهة نظر الحكومة وغيرها بصدق واتزان، بدون ترويج لاجد، وبدون تغييب لاجد، ويمكن ان يعمل فيها الجميع وفقا للكفاءات فقط، وبعيدا عن الحسابات الذاتية. والطائفية والسياسية، وكنا نتمنى لو ان الحكومة لم تقع في هذا الخطأ الفادح، ونتمنى الان ان تكون قد استوعبت الدرس، كي لا يتكرر هذا الخطأ الذي لا تبرير له، لا في القانون، ولا في ايسر مبادئ الديمقراطية.

وقد يقول قائل، ان المناقشة تتناول سياسة الحكومة العامة، وليس الموازنة فقط، ونحن نقول، ان هذا هو الامر الطبيعي، فكيف يمكن الفصل بين سياسة الحكومة ومشروع الموازنة.

وكيف يمكن ان نتجاهل هذه المبالغة في الحديث عن زيادة الايرادات من دون اعادة الانتباه للمشكلات الاجتماعية. لقد قررت الحكومة زيادات على استخدام الهاتف الخليوي، فرفع المواطن صاعرا، لكنه في المقابل، لم يسمع عن خطة فعلية مقنعة لتحسين وتوسيع شبكة الاتصالات العادية في مختلف مناطق لبنان، بل حلت محل هذه الخطة، لعبة الانتقاء السياسي في تجهيز الستراتالات وتشغيلها، وفي الاستئناس في الاعفاءات كما في قرار اصدره الوزير ينص على اعفاءات هاتفية بنسبة مئة في المئة من اجور المخابرات المحلية والداخلية والدولية وبمفعول رجعي. انه الانتقاء تكرارا وكأن الاتصالات السلكية، تسلك طريقا لاسلكية كي تصل سريعا الى اهداف الاختيار العشوائي والتميز المناطق، وكأن التنمية هي منة تتحكم بها بعض الاهواء الذاتية، بينما هي حق، وحق فقط، والناس تحاسب من يسيء الى هذا الحق.

ان سياسة لجم الانفاق يجب ان تكون مدروسة اجتماعيا ووطنيا، فوق درسها اقتصادية. كي لا يتحول التقشف الى وسيلة تضر بالولويات وطنية كبيرة. وفي طليعتها، استكمال عودة المهجرين. فالخطة التي اعتمدها الحكومة لم تلامس بها حقيقة القضية واسسها ونتائجها، بل جاءت سطحية طغت عليها الارقام الجامدة والشكليات القانونية الضيقة والتقشف المفرط في غير محله.

ان عودة المهجرين تستوجب معالجة واقعية على الارض من خلال رؤية سياسية موضوعية لطبيعة التهجير وظروفه وما نتج عنه، ولمشاكل المهجرين واحتياجاتهم وللمناطق المتضررة وحقوقها. فهي ليست قضية عادية توضع لها خطط ادارية منمقة واليات ميكانيكية ذاتية الحركة، وميزانيات مالية محدودة ومتقشفة، بل انها قضية سياسية بكل ابعادها الاجتماعية والاقتصادية والاعمارية والامنية، يجب انجازها باسرع وقت دون تردد او تخوف من الثمن المرتفع لحلها.

«فالجرح الملتهب يصبح عصيا» على المعالجة اذا طال به الزمن، وعامل الوقت في موضوع المهجرين يتطلب

السرعة في المعالجة والعمق في المواجهة كما جاء في نص الخطة التي سرعان ما جاءت وسائل التنفيذ والارقام لتناقض هذا الكلام.

فالخطة الحقيقية بنظرنا مهما كانت مبالغها المالية وارقامها واشكالها تبقى ناقصة وغير قابلة للحياة اذا لم ترتبط عودة المهجرين بالمفهوم السياسي الوطني واذا لم تعتمد التنمية الشاملة والخدمات المتوازنة التي تزول فيها الفوارق بين المناطق والمواطنين فالفروع كما الاصول لهم الحق بالعودة والحياة والمقيم كما العائد له الحق بالترميم والاعمار ليس فقط بمناطق تماس الحرب بل ايضا بكل المناطق التي اصابتها اثار الحرب.

اننا ندعو الحكومة الى مراجعة نهجها وحساباتها، ووسائل عملها، واثار قراراتها، خصوصا بعد ما تبين على ارض الواقع الكثير من النتائج السلبية لكثير من هذه القرارات.

نعود فنؤكد ان الموازنة في المشروع المطروح امامنا، تدور في فلك التفكير في التخلص من العجز، وتقتصر بذلك على فرضية التقشف ولجم الانفاق، وتتوقع في برنامجها التصحيحي ايرادات مبالغ فيها، بينما كان يجب ان تلتفت الى تنمية الانتاج، او على الاقل ان توازن بين لجم الانفاق، وتنمية الانتاج اي ان ترشد الانفاق. ونسأله الحكومة.. هل تدرك حجم ما ندفع على الصحة نتيجة التلوث، وماذا فعلت لمكافحة التلوث وتخفيف فاتورة الطبابة والاستشفاء.

واين الانفاق على سلامة البيئة، اللهم الا اذا كان الانفاق على السلامة هذرا.

اما فيما يتعلق بمطالب المعلمين، فاننا نستغرب هذا التجاهل من الحكومة لحقوق هذه الشريحة من العاملين في حقل بناء ثروتنا الحقيقة، اي بناء عقل المواطن. لقد اعطى القانون الاساتذة الثانويين تعويضا شهريا لقاء الزيادة في ساعات عملهم فلماذا يجرمون من هذا التعويض.

ثم لماذا يترك طلاب لبنان الذين تقدموا الى الامتحانات الرسمية معلقين في حبال الهواء.

اننا ندعو الحكومة باقصى سرعة الى تلبية مطالب الاساتذة المضربين، والذين من حقهم الديمقراطي ان يضربوا عندما لا يحصلون على حقوقهم بالحوار وعسى ان لا يكون صحيحا ما سمعناه من كلام عن قمع المضربين وصرفهم من الخدمة، وهم الذين عززوا التعليم الثانوي الرسمي ورفعوا من شأنه.

كما اننا ندعو الى انصاف المعلمين الابتدائيين حملة الاجازات والمديرين باعطائهم تعويض الادارة.

من جهة ثانية ندعو الحكومة الى تعزيز اوضاع الموظفين الاداريين ليكون الاصلاح الاداري اصلاحا حقيقيا ونستغرب كيف لحظت الموازنة حقوق كل الناس من متعهدين ومستثمرين ومستشفيات هذا حق لهم - ولم تلحظ حق الموظفين الاداريين بالمفعول الرجعي لسلسلة الرتب والرواتب والذي اجل دفعة دون وجه حق.

تأخرتم حتى جئتم بالموازنة، ثم تمينتم في بعض تصريحاتكم ان تمر الموازنة بهدوء في المجلس النيابي فماذا يعني ذلك.. لا يحتاج هذا التساؤل الى جواب، فالامر واضح، وهو انكم تعرفون ان المحاسبة هي على السياسة

العامة، والموازنة جزء اساسي منها، فلا يستغرين احد منكم ما اثاره النواب الكرام من قضايا، وما وجهناه من دعوة الى استمراركم في النقد الذاتي، لم يفعل ذلك رئيس الحكومة في بيانه الشهير علنا وكثير من الوزراء في مجالسهم الخاصة سرا واذا كنا نمتنع عن اعطاء ال «نعم» لهذه الموازنة فلاننا نريد ان نؤكد لهذه الحكومة، ان اخطاءها بدأت في سياستها العامة، ثم تركزت في مشروع الموازنة، ونحن في جبهة النضال لا نفصل بين الاثنين.

ونسأل الحكومة،

هل لنا كنواب بأن نعرف مسوغ قضية «الخمسين مليار» وما هي ميادين انفاقها وهل صحيح ما يشاع انها تغطية لتطويع عناصر تم او سيتم. وهل الحكومة مقتنعة، واذا كانت مقتنعة، فلماذا وافقت على تخفيض المبلغ. وختاما،

باسم التقشف وتخفيض الانفاق وتقليص حجم الدين وزيادة الواردات جاءت الموازنة.

فازداد الناس تقشفا وازدادت نسبة من هم على خط الفقر وما دون، وانخفض الطلب على الكفاءات وشحت فرص العمل وتنامت الهجرة وتقلصت التقديمات للمهجرين العائدين، وحرمت الفروع وازدادت ديون المرممين المحرومين من نعمة المخصصات وباسم الاصلاح الاداري عطلت الادارة وعطلت انتاجية الموظف، وتم التحديث وضبط الادارة بالبصم صباحا وعند الظهر وعدنا مع الناس بفرج يأتي مع اقرار الموازنة. . ام العجائب تطل بكل ارقامها. .

فلنتنظر.

الرئيس:

الكلمة للزميل ابراهيم دده يان.

ابراهيم دده يان: دولة الرئيس،

الوطن اكبر من القيادات والاشخاص، والمصلحة الوطنية العليا هي فوق كل مصلحة، وعلى مذبح الوطن ترخص تضحيات المواطنين ومن هذا المنطلق، يهمني ان اشير الى بعض الثوابت التي اراها مبدئية واساسية، ومنها ما يلي:

اولا: ان لبنان هو لجميع ابناؤه، ويجب ان يكون جميع ابناء لبنان للبنان، وان تحصين الجبهة الداخلية، والوحدة الوطنية، واجب وطني كبير يجب تأديته في وجه الاخطار المحدقة بلبنان.

ثانيا: ان الاحتلال الاسرائيلي للجنوب والبقاع الغربي هو احتلال للارض والانسان، لذلك فإن مقاومة الانسان للاحتلال هي مقاومة مشروعة لاعادة السيادة للارض والكرامة لانسانها.

حيث ان اول حق من حقوق الشعوب في ظل الاحتلال هو مقاومة الاحتلال ودحره، وقد اثبتت المقاومة الوطنية للاحتلال الاسرائيلي فعلها، بشرف وكرامة وفداء، فاستحققت التقدير والاحترام من اهل الاحترام والتقدير، في الوقت الذي اصبحت فيه كابوسا مخيفا وهاجسا مقلقا لاعداء لبنان والعرب والانسانية،

واصبح رأسها مطلوباً كبند اول في رأس اللائحة الاسرائيلية المألئ بالاهداف المطلوب ضربها وتصفيها.
ثالثا: ان وحدة المسار والمصير بين سوريا ولبنان هي احد الثوابت الوطنية والقومية والاخوية التي يستحيل التفريط بها، والفصل بينها باعتبارنا من المؤمنين بان السلام العادل والشامل هو الهدف المرجو الذي نسعى له جميعا.

رابعا: يجب التحضير واعداد العدة، بحكمة وتعقل وكفاءة وصبر في الامتحان المرتقب ازاء سياسة ايود باراك الذي يعمل على تتويج حياته العسكرية والسياسية بوسام السلام الاسرائيلي كوريث شرعي لكل رؤساء الحكومة الاسرائيلية منذ تأسيس الكيان حتى اليوم.

خامسا: لا دولة حقيقية بدون شعب معافي، والشعب المرهق ضرائبيا ومعيشيا وصحيا يفقد اي دولة مبرر وجودها وبقائها. فلنبن المواطن الصحيح لكي تكون صحة الدولة سليمة. ولطمئنه على حياته ومستقبله ليكون مثالا للمواطن الصالح.

سادسا: بما ان موضوع الموازنة، في اية دولة من دول العالم، ومنها لبنان بالطبع، ليس ارقاما فحسب، ولا عملية حسابية فقط، بل هو حاضر الوطن ومستقبل الشعب ومصيره في الوقت نفسه، فانه يصبح في هذه الحالة قضية شعبية ووطنية وانسانية، باعتبارها تتعلق بالانسان المواطن اولا وقبل كل شيء. لذلك فانا احبذ الموازنة بما يخدم هذا التوجه والهدف.

وبالنظر الى ارتباط الدولة بمواطنيها، وارتباط المواطنين بدولتهم، فان الدولة بحاجة الى واردات، وليس الى ديون وهبات، وعلى هذا الاساس فاني ارى في مناقشة موضوع الموازنة ما يلي:

١ - ان ارضنا اللبنانية حبل بالثروات والخيرات التي تنتظر «القابلة القانونية» لولادتها لان هذه الثروات الدفينة تمثل اهم الموارد لدعم الموازنة، وسد العجز والديون والفوائد المترتبة على خزانة الدولة.

فكما في اعماق النفوس البشرية تكمن الكنوز والقيم، كذلك في اعماق الارض والبحار والمحيطات تكمن الثروات النفطية والمعدنية التي تفقد قيمتها الحقة اذا بقيت مدفونة في هذه الاعماق، دون اكتشافها من قبل الانسان، واستخراجها وتحويلها لصالح المجتمع الذي يعيش فيه، او لخدمة الانسانية جمعاء. وبما ان «الانسان عدو لما يجهل» فان انساننا اللبناني سيبقى عدوا لاعماق ارضه ومياهه طالما هو جاهل لما في باطنها من ثروات دفينه.

٢ - اذا كان معروفا بان لبنان هو «خزان ماء» بالنسبة الى الدول العربية فلماذا الاستغراب في ان يكون لبنان «خزانا نفطيا ومعدنيا» ايضا؟ اليس البقاع اللبناني امتدادا للارض السورية مثلا؟ وقد وجدت فيها حقول نفطية وغازية ومعدنية هائلة شكلت موردا هاما لسوريا اقتصاديا وتجاريا وسياسيا وتنمويا كما شكلت سلاحا فعالا بيدها ازاء كل الضغوط والابتزازات والتهديدات التي تعرضت لها ولا تزال، ومهما يكن من امر فان الحدود السياسية والفواصل الجغرافية بين البلدين الشقيقين فوق الارض، تعجز عن ان تفصل

الثروات الدفينة تحت الارض الواحدة وتغلزها، لان «قانون الجاذبية الطبيعي» يختلف عن «قانون الجاذبية السياسي». . لذلك يجب ان تتوفر الارادة المصممة على الاستفادة من هذه الثروات الدفينة في ارضنا، خصوصا وان سوريا الاسد ابدت استعدادها مرات عديدة لمساعدتنا في هذا المجال عبر خبرتها وخبرائها. . وقد اكد ذلك ايضا وزير النفط السوري السيد ماهر جمال اثناء لقائه وزير النفط اللبناني السيد سليمان طرابلسي في ١٣ نيسان ١٩٩٩ (النهار ١٤/٤/١٩٩٩).

٣ - ان التقارير الجيولوجية التي قدمها خبراء دوليون من امثال: اوتوهاس وجورج صباغ وبالدلفورد عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ (ومن قبلهم شركات وخبراء كثيرون) اكدت وجود النفط في مناطق كثيرة من لبنان (وهذا ما يؤكده تقرير السيد ريتشارد شاهين (صاحب الامتياز عام ١٩٦٦) الى مديرية الاستثمار في وزارة الموارد المائية والكهربائية). وهذا ما يتوافق بشكل اساسي مع تقرير الخبير الدولي في الامم المتحدة، مسيو برجييه (BERGER) في ١٠ نيسان ١٩٦١، الذي ذكر في صفحات ان «البترول هو امل لبنان» كما اكد في تقريره هذا وجود المعادن في مختلف الاراضي اللبنانية تشكل ثروة هامة من ثروات لبنان في حال استخراجها، والاستفادة منها.

٤ - يؤكد النابغة اللبناني الدكتور غسان قانصوه (الذي فاز بلقب رجل العام ١٩٩٨ من معهد كامبردج البريطاني، ورجل العام ١٩٩٩ من معهد نورث كارولينا في الولايات المتحدة، كما حاز على اوسمة ذهبية وشهادات تقدير عالمية من اميركا وبريطانيا وروسيا ويوغوسلافيا بان في لبنان حقولا بترولية واسعة، وثروة هائلة من الغاز والمعادن، في مختلف المناطق اللبنانية، تساهم في حال استخدامها في دعم الموازنة وتسديد الديون المترتبة على الخزينة وتحريك عجلة الاقتصاد اللبناني والاستثمار، والقضاء على الفقر والبطالة، وتخفيض الضرائب عن كاهل الشعب الذي لم يعد قادرا على تحمل اية ضريبة مهما كانت. . لا كما تنشط التنمية والاعمار. .

على ضوء ذلك، فاني اجد نفسي امام بعض الاقتراحات والحلول، ومنها مثلا:

اولا: بما اننا نعيش ازمة ديون خانقة، والمشاكل كثيرة على اساسها، ولكن لا مشكلة بلا حل كما يقال لذلك فاني ارى ان عملية استخراج الثروة النفطية والمعدنية من باطن الارض اللبنانية والمياه الاقليمية، هي من اهم الحلول المتوفرة حاليا، كما انها تشكل بارقة امل الكبيرة في هذا المجال لدعم الموازنة وتسديد الديون. .

ثانيا: هناك شركات بترولية دولية ذات شهرة وخبرة ورأسمال تنافست فيما بينها عام ١٩٧٤ (اي قبل اندلاع الحرب في لبنان عام ١٩٧٥ بسنة واحدة) للحصول على امتياز البحث والتنقيب عن البترول في المياه الاقليمية اللبنانية، وفي البر اللبناني، وكان من بين هذه الشركات، شركتا AGIP و TOTAL

ثالثا: ان الدولة لا تحتل اعباء مالية او تكاليف كبيرة او خسائر في مضمار البحث والتنقيب عن النفط والثروة

المعدنية في البر اللبناني ومياهنا الاقليمية، وكل ذلك يقع على عاتق الشركات التي تمنح الامتياز. .
فلتصدر الحكومة قرارها بهذا الشأن، وعقد العزم، وتتوكل على الله. . ومن يتكل على الله غير الذي يتكل
على ديون الدول الكبرى. فلا تضيعوا الفرصة، ولا تفقدوا الامل. . وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد علي الميس.

محمد علي الميس: دولة الرئيس، السادة الزملاء النواب.

تضعنا مناقشة مشروع الموازنة العامة للعام الحالي، امام خطب اقتصادي، ليست مبالغاً بنعته بـ «الجلل»، ولا
اريد من هذه الاستعارة الوصفية الدخيلة على الاقتصاد، ان استشير قرائح النواحين لينظموا قصائد الرثاء لمستقبلنا
المعيشي والحياتي، كما لا اريد منها ان تطفئ جذوة الجهود المخلصة والموضوعية الساعية الى اخراج البلاد من
ظلمات المديونية والعجز الى انوار النمو والبعث والازدهار.

ما اريده، هو التوصيف الصادق ولو اني اعلم ثقل الصديق على مسؤوليتنا للارزاق التي وجدنا انفسنا دولة
وشعباً في وسطها واحاطتنا بزنا من المعادلات المرة المغرية لنا بالاستسلام لها والاذعان لاحد اطرافها، والتسليم
بشروطها التي تجعلنا في اسفل سلم الامم.

من هذه البوابة، اود الدخول الى مناقشة مشروع الموازنة للعام ١٩٩٩، وقد اشبعها الزملاء الكرام درسا
وتحليلاً وتعليقاً فتعمقوا في مضمونها وفي تشريحها وتوسعوا في كل بنودها ولا داعي لاعادة ما طرح. ولكن من
خلالها تتوضح بجلاء خطوط الجبهة المشتعلة ما بين الكارثة الاقتصادية الزاحفة باتجاهنا وبين الدولة ومؤسساتها
ومقدراتها، هذه الجبهة بالذات تجعلنا ندرك باننا جميعاً في الخطوط الامامية، موالين ومعارضين، شعباً وحكماً،
عهداً وحكومة، افراداً ومؤسسات فلا وجود فيها لخطوط خلفية ولا مجال للتراجع، ليس هناك سوى مفر واحد
لا غير هو المواجهة.

نعم، كلنا علينا ان نواجه مع الحكومة بدون منة او فضل، وليس بالضرورة حبا وموالاتة لها لان الواقعة
الاقتصادية التي هي حيالها، منها ما هو جني يديها ومنها ما هو موروث عن أب ومنها ما هو موروث عن جد،
فنحن امام تراكم من الازمات، اكتمل عقد استحقاقها حالياً ولا مجال الا بدفع الاثمان مهما كان هذا الثمن
صغيراً ام كبيراً.

دولة الرئيس، لا اريد ان يفهم كلامي هذا بمثابة دعوة للتسليم بكل الاجراءات والحلول والعلاجات التي
تبنتها الحكومة من خلال مشروع موازنتها لمواجهة الازمة الاقتصادية، اطلاقاً ليس هذا بمرادي، فكما ان الوقوف
معها في هذه المواجهة، لمساندتها في انجاح هذه الاجراءات وهذه الحلول وهذه العلاجات، افهم ايضاً الوقوف
معها في الازمة بالتصويب والتنبيه والتحذير وخلاف ذلك ما اذا كان هناك ضرورة، لانه من شأن ذلك المساعدة
على انجاح الانجازات التي تتوخاها الحكومة من هذه الحكومة.

على الرغم من ان ريشة الازمة الاقتصادية، خطت الوانها الباهتة على امتداد البلاد طولاً وعرضاً، ولم تسلم

من حلكتها منطقة او مدينة او قرية او دسكرة، فالكل في الهوا سوا مع استثناءات تكاد لا تذكر، فان اللوحة البقاعية تحتزن مشهدا اشد قتامة من غيرها، حتى الازمة في السوية لم تعدلها بالرعية.

دولة الرئيس، ان منطقة البقاع، تجاوزت خط الفقر بامتياز وتوغلت بعيدا ما تحت الفقر والفاقة، وان السهل الاخضر الذي كانت تقتات منه بطون روما، ابناءه هجره، وتجاوزوا روما ذاتها بحثا عما يعيلهم ويؤمن مستقبلهم. فقد هجروا ارضهم ومنهم من نرح الى العاصمة ومنهم من هاجر الى بلاد الاغتراب ومنهم من يقف مستجديا على ابواب السفارات ومنهم من ينتظر الموت المحتم.

فالمواسم الزراعية لا تجد لها سوقا فالمحصول الزراعي يتلف في الارض وترعاه الماشية والمزارع يئن تحت وطأة الديون ليجد نفسه اخيرا بلا ارض وبدون منزل. ومن لا ارض له ولا منزل له، لا وطن له.

دولة الرئيس، على الدولة ان تدرك، وبالتحديد الحكومة ان لا انفكاك لها من تنفيذ الالتزامات والوعود التي قطعتها لمزارعي البقاع لقاء تخليهم طوعا او قصرا عنه زراعات المخدرات، وعلى الدولة ان تبدل كل ما في وسعها لحمل الدول المانحة على ايفاء ما تعهدت به، ووضع برنامج الزراعات البديلة موضع التنفيذ الفعلي. فاذا كانت المخدرات من الكبائر الفقر او الكبائر، ولا يجوز ان يبقى البقاع على مدى السنين رهينة العوز والفقر والحرمان.

اضافة الى ما تقدم، فان الموضوع البيئي يطرح نفسه بقوة في البقاع، وقد اصبح عبئا لا يقل ثقلا عن العبء المعيشي، فمجرى نهر الليطاني بات مجرى للصرف الصحي، وتعلمون حالة الذي انتهت اليها بحيرة القرعون بفعل التلوث، اصف الى ذلك الموت الرابض على الطريق الدولية بين العاصمة بيروت والبقاع، والذي يخطف ارواح المواطنين وبالاخص البقاعيين ويقوض عائلاتهم. وقد تجاوز عدد الموتى الماية هذه السنة.

اللائحة المطلوبة البقاعية طويلة، يا دولة الرئيس وما يؤسف له، ان حرمان مناطق البقاع باتت تلازم كل الخطب والمقالات، ورغم ذلك نرى الحكومات ومنها الحاضرة لا تحرك ساكنا، علما انه لو تم اعادة تأهيل واستغلال مرافق البقاع الحيوية كمطار رياق وسكة الحديد والطريق الدولي لعاد نفعها ليس على البقاع وحده فحسب بل على الدورة الاقتصادية للبلاد كلها.

اما بالنسبة الى الاستشفاء فقد اصبح هذا الاستشفاء ضرورة حتمية وملحة للمواطن. لا يمكن للحكومة ان تتكشف فيه او تعممه على محافظة وتحرمه في محافظة اخرى.

نظرا للظروف المعيشية القاسية التي يمر بها المواطن. واننا نتوق الى اليوم الذي تكون فيه الدولة قادرة على ضمان جميع المواطنين على السواء بدون تمييز مهما كانت الاسباب والمسببات صحيا ومعيشيا ووظيفيا. تؤمن لهم الحياة الكريمة والعيش الرغيد في طفولتهم وفي شبابهم وفي كهولتهم.

فتقوم المستشفيات الحكومية وتتعاوى لتبدأ بالتخلص تدريجيا من الاستشفاء الخاص وتحويل كليا الى الاستشفاء العام والى ان يتحقق ذلك لا بد ان تعمل على معالجة المواطنين في المستشفيات الخاصة المتعاقدة مع وزارة الصحة العامة على قاعدة ١٠٠٪ مئة بالمئة ولكن ليس على طريقة المثل الدارج «شم ولا تذوق».

فما ان يكون هناك استشفاء لجميع المواطنين على السواء وتحمل الدولة تبعته ونفقاته والا لا يكون هناك استشفاء وعندئذ ندخل الاستشفاء الى خانة التقشف والتوفير لخفض عجز الموازنة، ويموت المواطنون على ابواب المستشفيات ونرجع بالبلاد الى الواء، وما حصل في محافظة البقاع منذ اسبوعين بالتوقف عن معالجة المواطنين على نفقة وزارة الصحة العامة لاسباب مادية وضعت سابقا بطريقة تقديرية، غير مستندة على قواعد علمية مدروسة مما تسبب بكارثة صحية نرجو من الحكومة ومعالى وزير الصحة العامة ان لا تتكرر مثل هذه الاجراءات.

دولة الرئيس، ليس في مشروع الموازنة الحالي، ما يبدد او يخفف قلق المواطن اللبناني والبقاعي الذي يتصاعد درجة تلو الاخرى بل العكس هناك ما يجده ويستزيده، خصوصا بعد تخفيض موازنات بعض الوزارات (كالزراعة، والاسكان، الشؤون الاجتماعية)، مع الاشارة الى انه لم يكن اساسا هناك تعويل كبير لدى البقاعين على خدمات هذه الوزارات، لكن هذا التخفيض يؤثر على سياسات الحكومة المقبلة الغير الالهة بحاجات واحتياجات مواطنيها.

دولة الرئيس، انطلاقا من ايماني الكبير، بضرورة تضافر كل الجهود وتشابك كل الايدي والوقوف صفا واحدا، خلف رؤية اقتصادية علمية وموضوعية قادرة على استشراف الخارج السليمة للخلاص من المحنة الاقتصادية، ارى من نوافل الوطنية المساهمة مع الحكومة في السعي لتأمين مناخ يمكن من تحقيق الاهداف التي ترمي اليها من وراء مشروع الموازنة الحالي لجهة خفض العجز والدين العام، الا انه هناك اسئلة ان لم تطرحها الحكومة على نفسها عاجلا فسوف تجد نفسها اجلا ترزح تحت وطأة اجوبتها التي لا ترحم، خصوصا لجهة ما يتعلق بتحسين وارداتها وتحديد ابر الضرائب، ومن هذه الاسئلة: هل تمتلك الادارة الضريبية القدرة على تحسين الجباية ومنع التهرب من الضرائب، وهل بنت ارقامها التقديرية في الجباية على احصاءات علمية وموضوعية، كتلك المعتمدة في الدول التي تبني الاساليب العلمية في مواجهة الحقائق، وهل اخذت بعين الاعتبار القدرة الشرائية لدى السواد الاعظم من الناس الالحدة بالتراجع... وهل وهل واسئلة كثيرة من الضروري طرحها.. امل ان تطرحها الحكومة على نفسها لاني في النهاية، وكما سبق وعبرت في البداية، ان الحكومة مقبلة على تحديات واستحقاقات كبيرة.

دولة الرئيس، كنت اود او اقول هذا الكلام في البداية، لكن احببت ان يلي دعوتي للتعاون والتضامن ومشاركة الجميع لمواجهة ما نحن مقبلون عليه، وهو ان لنا مثلا معبرا في الجدوى والفعالية التغلب على الشدائد، ذلك من خلال ما بدا من تضامن وحدة وانشداد نحو المحافظة على مسيرة الدولة اثر العدوان الجوي الغاشم على منشآتنا الحيوية، والتلبية الحماسية من قبل اللبنانيين لنداء فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد اميل لحود في نجدة دولتهم منها للعودة الى الورا ليتوج بالمبادرة الكبيرة والكرامة لسيادة الرئيس حافظ الاسد والمليية بدورها لنداء التاريخ والروابط المصيرية التي تجمع بين شعبنا وبين دولتنا، هذه المبادرة ان دلت على شيء فانما تدل على عمق الاخوة وعظم التضحية التي قدمتها سوريا الشقيقة ولا زالت لشعبنا ولدولتنا في اصعب الظروف واحلكها. فكانت الرائدة في تحصين لبنان وصون حريته ووحدته الوطنية والحفاظة لامن مؤسساته.

وهذا ما يجعل من الامل انوارا تشع لتضيء سبيلنا وتخرجنا من نفق ظلماتنا وتدفعنا لتحقيق طموحاتنا في تحرير ارضنا من العدو الاسرائيلي والعمل على تقوية اقتصادنا ليزدهر لبنان وينعم بالبحبوحة والرفي والتقدم.

اننا نطالب الحكومة ومعالي الوزير ابو يوسف ان ينصف اساتذة التعليم الثانوي وان يضع حدا لمعاناتهم باعطائهم ما يتوجب لهم من حقوق شرعية اخذين بعين الاعتبار عطاءهم المميز وتضحياتهم لرفع مستوى التعليم الرسمي. وما نشاهده اليوم في المدارس الرسمية من نسبة نجاح عالية خير دليل على ذلك.

كما انني اضم صوتي الى الزملاء النواب الذين طالبوا دولة رئيس مجلس النواب بدعوة المجلس للاعتقاد لتفسير بعض المواد الدستورية التي كثر اللغط حولها واصبحت في كل فم على كل لسان لتستقيم المؤسسات ونصل الى دولة القانون والمؤسسات.

دولة الرئيس، نتمنى للحكومة التوفيق في مهماتها وان تكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها لاننا بنينا الامل العريضة والكبيرة عليها وكونها تتكون من اعضاء يتمتعون بالكفاءة والنزاهة وان لا تنزع وتنظر الى الماضي لسلبياته بل لاجبياته. فلكل زمان رجاله ولكل حكم سلبياته واجبياته وان تحكم بالدستور وضمن ما يحولها هذا الدستور من صلاحيات وقوانين اجرائية مرعية كون الدستور كرس فصل السلطات وتعاونها. وان تكون صمام امان. فهي صلة الوصل بين هذه السلطات. وان لا تقع في المحذور وينطبق بها المثل العربي المصري الذي يقول: «جنباك يا عبد المعين لتعين لقائناك عايز تتعان» وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بشارة مرهج.

بشارة مرهج: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام.

بالامس سألت الصحافة اللبنانية وزيرا نافذا عن رأيه بكلمات النواب وخطاباتهم، فماذا اجاب؟ قال انها فشة خلق، فليفشوا خلقهم.

اهكذا ننظر الى جلسة الموازنة؟ اهكذا نواكب هذه العملية البرلمانية اهكذا نفهم جلسة المناقشة التي ننظر في النفقات والايادات التي تقدرها الحكومة خلال هذه السنة المالية؟

ان اربأ يا دولة الرئيس بالوزراء ان يقولوا مثل هذا القول وانني انتظر من دولة رئيس الحكومة ان يعالج هذه النظرة التي تأخذ ابعادها في مختلف النشاطات وفي مختلف المواقف وهي نظرة يجب اعادة النظر بها لاننا مسؤولون هنا امام الشعب وقد انتخبنا الشعب من اجل مناقشة قضايا المهمة وفي الطليعة منها مسألة الموازنة.

دولة الرئيس، بعد العدوان الاسرائيلي الاخير، الذي خرق تفاهم نيسان وضرب البنية التحتية واغتال المواطنين ورجال الاطفاء وبالاخص رجال اطفاء بيروت استوعبت الحكومة العدوان بسلسلة مواقف سياسية مسؤولة مستندة الى صمود المقاومة والجيش والتفاف اللبنانيين وقواهم السياسية حول الثوابت الوطنية والقومية. كما تحركت الحكومة بصورة فاعلة فرمت بمساعدة الجيش والقطاع الخاص بعض الجسور التي اصيبت باضرار بالغة.

ولكن على الرغم من مرور عشرين يوما على هذا العدوان لا زالت مناطق عديدة من بيروت غارقة في الظلام.

فاذا كانت الحجة نقص في الاعتمادات فلقد تتدفقت التبرعات حتى تجاوزت قيمتها الاكلاف المقدرة. اما اذا كانت الحجة نقص في القرارات فلقد اتخذ مجلس الوزراء قرارا فرض بموجبه مجلس الانماء والاعمار عقد الاتفاقات بالتراضي واعادة بناء محطة التحويل في الجمهور.

ومع ذلك لا زالت بيروت تعاني الامرين. فهل تتحمل الادارة المترددة الخائفة مسؤولية التأخير والناس في عز الصيف وموسم الاصطياف في بدايته. ام ان الحكومة استهواها التقنين الذي بدأ محدودا واصبح اليوم مقلقا فباتت تخشى متابعة المواطنين في بيروت جلسات مناقشة الموازنة على شاشات التلفزيون؟ ايا كان الجواب في بيروت هي التي تتألم من هذا التأخير ولبنان هو الذي يدفع الثمن.

فالقادم الى لبنان مغتربا كان ام مصطفىا او سائحا تتملكه الدهشة من هذه الصورة القائمة بعدما كان مشدودا الى المنجزات التي حققتها بيروت في وقت قياسي فاقتصرت المسافات بين مناطقها واتصلت بالمطار والجنوب والشمال عبر طرقات حديثة واستعادت رونقها ونظافتها وسارت قدما على طريق العمران والتنظيم.

لقد بدأت بهذه المقدمة يا دولة الرئيس لان بيروت بأهلها وسكانها وهيئاتها حملتني مهمة طرح الموضوع بعد ان خاب املاها في مبادرة سريعة تقوم بها الحكومة والادارات المعنية لاعادة التيار الكهربائي الى بيوتها ومؤسساتها. وكان اصرار ان اطرح الموضوع لان بيروت اليوم يجري تضيق الخناق عليها باجراءات مختلفة واساليب بدائية وكأنها ارتكبت معصية وهي المدينة الوفية الابية التي عاشت الحرب بكل احوالها واوزارها ومعاركها. وهي المدينة التي صمدت في وجه الجيش الاسرائيلي وهي المدينة التي ترعرت فيها وانطلقت منها المقاومة البطلة ان بيروت التي لا تعرف حدودا للعطاء تستغرب اليوم التسلط على مجلسها البلدي ومصادرة صلاحياته وتستنكر تجفيف امكانياته وشل قدراته وتوقيف معاملاته وهو المجلس المنتخب والمفوض باسم الشعب.

نسأل يا دولة الرئيس، لماذا تحتجز معاملات المجلس البلدي، لماذا تحتجز في ادراج بعض الوزارات وخصوصا في ادراج وزارة البلديات ووزارة الداخلية؟

الناس يسألون، لماذا تحرم بيروت من حقوقها المشروعة في الصندوق البلدي المستقل؟ (٢٨ مليار) لم يصلها قرش واحد ولماذا لا تأتي الى خزيتها الرسوم المجبية لحسابها. (٢٥ مليار كهربيا و٢٤ مليار رسوم هاتف).

قرأت اليوم ان وزير الاتصالات حول مليار وثمانمائة مليون من حصة بيروت الى المجلس البلدي واتمنى الا يتوقف هذا القرار عند معالي وزير المالية او عند معالي وزير الداخلية.

بل لماذا خلت الموازنة كلها من مشروع واحد لبيروت وهي التي تحتضن المؤسسات والادارات وتفتح ذراعيها للجميع.

لقد استمعنا بالامس الى تقرير لجنة المال والموازنة فكان غنيا بنقده للمرحلة السابقة وكان موضوعا في

مناقشته لمشروع الموازنة والمهمات الدقيقة التي تنتظرها وكان دقيقا في تحفظه ازاء النظريات التي حفلت بها الموازنة وبرنامج التصحيح المالي.

وكنا نتوقع من وزير المالية القادم من ميادين الاستشارات والتعليم ان يزداد علما من خلال الاجتماعات التي عقدها طيلة شهرين مع لجنة المال والموازنة فيختبر ابعاد المسؤولية التي يتحمل ويفهم الية عمل الدولة من داخل فيدرك الارتباط العضوي بين النهوض الاقتصادي من جهة وثقة اللبنانيين بمؤسساتهم من جهة اخرى فيتوازن في نظره ويعتدل في خطابه فاذا به يعود الى اعتماد الافكار التي تثير الهواجس ويطرح نفس الاجراءات التي تحمل الاقتصاد ويكرر نفس الاقوال التي تهز الثقة، والثقة غالية يا دولة الرئيس في دولة كدولتنا.

ولو كلف مهندس الموازنة نفسه فاعطى للدرس والتشاور وقتا موازيا للذي اعطاه للقدرح والدم ربما كان استفاد قليلا ليأتي بمشروع متوازن ومعقول. ولكن عندما ينطلق الانسان في افعاله واقواله من الاحقاد والضغائن، فمن الطبيعي الا يجد بارقة خير واحدة في الماضي ومن الطبيعي الا يرى خيرا الا في نفسه.

ولقد فات وزير المال كما فات الحكومة ان الثقة تبنى ولا تستجدي تستحق ولا تعطى. ومتى وجدت الثقة سرت بين الناس نسمة خير. ومتى غابت لا معنى لكل الشعارات والرؤى ولا جدوى لكل البرامج والاجراءات.

الثقة هي الاساس في اقتصادنا وفي وطننا وفي مجتمعنا، وواجب الحكومة ان تبنى هذه الثقة لا ان تهزها في كل يوم.

والثقة تستعاد عندما يستقيم الاصلاح فيصبح عادلا وشاملا متطلعا نحو التطوير والمكننة والتحديث، بعيد عن الفوقية والاستنساب والمحاصصة، تلك الافات التي طبعت عملية الاصلاح الاداري التي قامت بها الدولة والتي كانت ينتظرها الشعب بفارغ الصبر فللاصلاح امرين:

- الاصلاح المباشر الذي تقوم به هيئات الرقابة.
- والاصلاح الحقيقي الذي يتطلب على عملية شاملة متكاملة تنمو نحو التحديث عبر المكننة وتطوير الموارد البشرية، وتطوير الموارد البشرية هو العنوان الاساسي في عملية الاصلاح الاداري.
- ماذا كانت حيلة تلك العملية؟ في التعيينات، لا يستطيع احد ان ينكر ان تلك التعيينات كانت تعاني من مشكلة المحاصصة وكانت متسرعة تماما كما كانت عملية الصرف منم الخدمة التي سموها الوضع بالتصرف، حيث كان الاستنساب وكان التجني هو الطاغى على تلك العملية حتى اضطر دولة رئيس الحكومة الى ضرب ناقوس الخطر الى القول بأن تلك العملية ليست هي العملية الاصلاحية المنشودة. وطلب تقريراً من اجل تصحيح هذه العملية وطلب بأن يقوم هذا التقرير خلال ثلاثة اسابيع وما زلنا حتى هذه اللحظة، نتظر المجيء بهذا التقرير.

والثقة ايها الاخوة، دولة الرئيس، الثقة مفقودة تستعاد عندما تهب الحكومة لحماية الحريات وحفظ الكرامات

بعيدا عن الاستئثار والكبت والاكراه.

والثقة تستعاد عندما تمارس كل سلطة صلاحياتها على قاعدة الاستقلالية فتتعاون فيما بينها على قاعدة التكامل بعيدا عن ذهنية الالغاء او الاحتواء.

فلا مجال في لبنان لهذه النظرية ولهذا النهج فإن لم يكن رائدنا الوحدة الوطنية والوفاق الوطني وتكامل عون الدولة وعملها، فعبثا نبني.

تستعاد الثقة عندما يتوقف خرق الدستور ويقف الاجتهاد عند حدود النص.

فالمرجع الوحيد المخول تفسير الدستور هو مجلس النواب ولو اراد المسترعى تخلي مجلس النواب عن هذا الحق لقال ذلك صراحة.

تستعاد الثقة حيث تتبع الاصول الدستورية في محاكمة الرؤساء والوزراء والنواب فلا يجري ابتداء اصول جديدة مع كل طلعة شمس. اننا نقدر يا دولة الرئيس وقفك بالامس عندما اكدت على دور وهيبة مجلس النواب.

تستعاد الثقة عندما تتوقف المصادر الوزارية عن مصادرة دور الحكومة وتتمسك الحكومة بصلاحياتها فيأمن الناس على انفسهم واموالهم وحقوقهم ومستقبلهم وتفتح الطريق امام الاستثمار وتنشيط الاقتصاد.

تستعاد الثقة عندما تخضع الاجراءات الادارية لاحكام القضائية وتصبح السلطة بخدمة المواطن فلا تستخدم مواقعها لاذلاله.

واجب الادارة التقيد بالقانون وتنفيذ احكامه واقول لكم صراحة ان هناك احكاما قضائية يتم وقفها بقرارات ادارية. وهذه الممارسة اللادستورية واللاشرعية واللاقانونية.

الرئيس: كيف ذلك؟ كيف؟

بشارة مرهج: نعم يا دولة الرئيس وانا اعني ما اقول.

الرئيس: قل لي ما هو؟

بشارة مرهج: انا اعطي مثالا عانيته بنفسه، الدكتورة سميرة ابي نادر استاذة جامعية، تبني منزلا من تعبها

وعرق جبينها، نالت رخصة من كل الاجهزة المعنية ووصل البيت الى مشارف الاكتمال، ومع

ذلك يصدر كل يوم قرار اداري بتوقيف العمل ويقال لها راجعي هذه المراجع، راجعي الوزير

الفلاني او المسؤول الفلاني.

الرئيس: اين هو القرار القضائي؟

بشارة مرهج: انا مستعد ان اجلب كل هذه المعلومات الى المجلس النيابي.

الرئيس: اين هو القرار القضائي في الموضوع؟

يا معالي الوزير، اين القرار القضائي الذي تتكلم عنه في القضية.

بشارة مرهج:

اصدرت المحكمة ثلاثة احكام قضائية ثبت حق هذه اللبنانية في بناء منزلها، ومع ذلك تصدر قرارات ادارية بوقف العمل بهذا المنزل لماذا؟ لانهم يريدونها ان تأتي وتطلب هذا الطلب من بعض المراجع وان تقدم الولاء والخضوع حتى تحصل على حقها.

هذا الامر مرفوض على الارض اللبنانية، وبيتها في بلدة المتن، هذه البلدة التي عانت الامرين من الحرب التي عشناها في لبنان، من بلدة شاكرا ابو سليمان زميلنا المحترم.

ليس هذا هو الاسلوب الحضارية في التعامل مع المواطنين، واجب الادارة وواجب الدولة خدمة المواطن. نحن في موقع المسؤولية لخدمة المواطن لا لاذلاله، ونحن نرفض هذا الاسلوب الذي يمتنن المواطنون الذين ذاقوا الامرين في السنوات الماضية والذين عايشوا الحرب بكل احوالها وهم بذلك يستحقون من الدولة العناية والاحتضان والمساعدة هذا هو واجب المسؤول بان يجعل اللبنانيين يشعرون بقيمتهم وان يقدم لهم ايات الاحترام لاننا مفوضون بتمثيلهم لا بالتمثيل عليهم. تبنى الثقة عندما تتعزز الشفافية التي رفعتها الحكومة كشعار لها وتتعزيز سلطة القانون.

وهنا اود ان اسأل دولة رئيس الحكومة عندما اعطى الاذن بملاحقة موظفين كبار في الدولة مثل مهيب عيتاني ونقولا سابا وغيرهم. هل درس الملف المرفق وهل طلب من هيئات الرقابة ونحن ندرك دورها ان تعطي رأيا في الموضوع وهل طلب من الدائرة القانونية في رئاسة الوزارة دراسة هذا الامر.

ان القانون قد منح الموظف حصانة تمكنه من ممارسة صلاحياته والقيام بواجباته دون خوف من ردود الفعل السياسية والادارية الظالمة، ولذلك لا يمكن ان يحال الموظف الى القضاء الا بعد ان تحقق ادارته ورئيسه في الموضوع، كذلك هيئة التفتيش المركزي. نحن نعرف يا دولة الرئيس ان المختار اذا استدعي للتحقيق يجب ان يوافق على ذلك وزير الداخلية. الموظف اذا استدعي للتحقيق يجب ان يوافق رئيسه على ذلك ووزيره فللادارة حصانة، هذا الامر حيوي وضروري في عمل الادارة من اجل ان تأخذ القرارات الحاسمة دون وجل ودون خوف من ردة الفعل.

فاذا كانت المخالفة ادارية احيل للمجلس التأديبي العام، طبعا ان الذي يحقق بالدرجة الاولى هو الادارة نفسها ثم الرئيس ثم يستعان بالتفتيش المركزي وفقا للمعطيات، اما اذا كانت مالية فيحال الى ديوان المحاسبة واذا كانت جزائية فيحال الى القضاء شرط ان يجري كل ذلك في نطاق من السرية الكاملة حتى يصل المحال الى المحاكمة فالتحقيق لا يتم دون اعلان ودون اعلام. المحاكمة علنية ولكن التحقيق سري.

وكلنا نعرف، والذين تحملوا المسؤولية يعرفون ان هناك العديد من العقوبات تؤخذ بحق الاداريين والامينين وبحق العسكريين دون ان يعلم بها الرأي العام. فعندما تكون المخالفة غير جزائية يتم التحقيق فيها ضمن الادارة المختصة، وهي التي تتحمل المسؤولية فلماذا اصبح التحقيق علنيا والمحاكمة علنية، الا يشكل ذلك خرقا حقيقيا

للاصول الاجرائية التي نلتزم بها قانونيا في دولتنا الديموقراطية .

كما اود ان اسأل دولة الرئيس عندما تسلم تقرير ديوان المحاسبة الشهير ، هل طلب من الدائرة القانونية لديه دراسته وافادته عن حقيقة الامر؟ تقرير دسم بحاجة الى تحقيق وتمحيص ودراسة .

هل قام بالتأكد من ان ديوان المحاسبة سأل كل الفرقاء عما لديهم من معلومات اريد ان اسأل زملائي اغوب دمرجيان وفؤاد السنيورة وباسم السبع ، هل طلب منكم ديوان المحاسبة رأيكم؟ هل طلب منكم معلومات؟ كيف يصدر ديوان المحاسبة تقريره دون النظر ودون الاستماع الى وجهات نظر جميع الافرقاء .

اننا نسأل يا دولة الرئيس ، هل اكتفى ديوان المحاسبة بالاستماع الى وجهة نظر فريق واحد ام لا؟ وفي مطلق الاحوال هل تم التقيد بأي من الاصول المنصوص عليها في قانون تنظيم ديوان المحاسبة والمتعلقة بممارسة الرقابة القضائية حسب نص المادة الا من قانون ديوان المحاسبة .

وهل قام دولة الرئيس بحالة هذا التقرير الى وزير العدل للاستماع الى رأيه . وعلى افتراض انه قام بهذه الاجراءات فهل طرح الموضوع على مجلس الوزراء باعتباره المرجع المختص قانونا الذي يبت في الامر حين ينشأ خلاف او نزاع بين اي وزير وديوان المحاسبة؟ .

فاعتمادا على اي نص دستوري احال رئيس مجلس الوزراء التقرير على النيابة العامة التمييزية . ووفقا لاي اصول اجرائية تم ذلك؟

اهكذا نستسهل الامر؟ اننا نعتقد ان ممارسات من هذا النوع من شأنها ان تهز الثقة بالاقتصاد الوطني وان تهز الثقة بنظامنا الديموقراطي .

لذلك اقول يا دولة الرئيس ان الثقة تبني عندما يكون لدى الحكومة رؤية واضحة وسلطة حاسمة وليس عندما يؤكد رئيس الحكومة امام المستثمرين وفي رحلاته الخارجية وفي خطابه الموجه الى السفارات اللبنانية ان الضريبة هي عشرة في المئة وان لبنان ملتزم باستقرار التشريع الضريبي واذا بنا نراه بعد اسابيع يرسل الى المجلس موازنة تناقض ذلك .

تبني الثقة عندما يحدد لنا وزير المال دور لبنان الجديد ، بعدما بشرنا او نعاننا بأن دور لبنان القديم قد انتهى . تبني الثقة عندما يتوقف وزير المال عن طروحاته الالية الى وضع اليد على القطاع الخاص ونحن ندرك معنى ذلك بالنسبة للحركة الاقتصادية في لبنان واهمية الدور المميز يلعبه القطاع الخاص في النمو الاقتصادي . ايريد تطبيق مبدأ المساءلة في القطاع الخاص؟ ايريد التخلي عن نظرياته التي درسها في الكتب .

تبني الثقة يا دولة الرئيس عندما يطمئن الناس ان الاعلام يتصرف تجاه الجميع وتجاه كل القوى السياسية بتوازن وتوازي وتساوي فلا يحجب رأي هذا السياسي ولا يقدم رأي ذاك السياسي .

تبني الثقة عندما يطمئن الناس قولاً وفعلاً على ان السرية المصرفية مصانة وبالدرجة الاولى لدى الحكومة ، وانا ادرك موقف مجلس النواب القاطع في هذا المجال .

تبنى الثقة عندما نؤكد فعلا وقولا على السرية المصرفية لا عندما نطلق التصريحات الجوفاء وحولها ثم تظهر نيتنا اتخاذ مجموعة من الاجراءات تؤدي الى تفرغها من محتواها، كما ورد في برنامج التصحيح المالي، الذي فرض الضرائب على مداخيل المقيمين. (سواء المحققة منها في لبنان او الخارج).

ما معنى ذلك، معنى ذلك اننا نشجع المقيمين المقتردين على النزوح ونحن لا نقدم الحوافز المطلوبة من اجل اجتذاب المستثمرين اللبنانيين بالدرجة الاولى من الخارج.

دولة الرئيس، ان ما ذكره دولة رئيس الوزارة في مداخلته التوضيحية البارحة بشأن السرية المصرفية فاننا ننتظر من دولة الرئيس ان يعطي الاوامر الصريحة بشطب هذه العبارة من برنامج التصحيح المالي كما نطلب من معالي وزير المالية شطب هذه العبارة واقتلاع مفهومها من عقله حتى لا تعود فتنبت مرة اخرى في ورقة او برنامج اخر للحكومة. وبعد فنحن يا دولة الرئيس نعتبر كلامك ضمانا في هذا الاتجاه.

واريد واقول يا دولة الرئيس تبنى الثقة يا دولة الرئيس بالصدقية وليس باعطاء الانطباعات غير الحقيقية. يقول وزير المال ان هذه الموازنة هي بداية للتصحيح المالي.

فكيف يكون التصحيح وايرادات الموازنة على انخفاض وكيف يكون التصحيح ونفقات الموازنة على ازدياد. وكيف يكون التصحيح والشفافية اصبحت شعارا بلا مضمون.

ان الصرف على القطاعات المنتجة (كالزراعة والصناعة والسياحة) انخفض لكن ذلك حصل بسبب نقص في الاعتمادات وليس بسبب وقف الهدر كما تحاول الحكومة الالحاء.

المقيمون:

اما الصرف على الشأن الاجتماعي فقد تم تخفيضه هو الآخر ولكن على حساب التقديمات الاجتماعية التي يحتاجها شعبنا، وهذا التخفيض الملتبس ستظهر حقيقته عندما تضطر الحكومة العودة الى الاحتياطي التي غالبا ما تلجأ اليه لتعويض النقص في الاعتمادات الملحوظة لعدد من المؤسسات في المقدمة منها تعاونية موظفي الدولة. وكلنا يعلم ان موازنة تعاونية موظفين الدولة تحتاج الى ما يزيد عن عشرة مليارات ليرة لبنانية كي تتوازن الاوضاع المعيشية. وهي مضت في هذا التوجه، حتى انها اكدت في بيانها الوزاري عزمها تغيير السياسات الاقتصادية، ومعالجة الاوضاع الاقتصادية من خلال تخفيض العجز في الموازنة وتثبيت الدين العام وتصحيح اوضاع المالية العامة للدولة. وارفقت الحكومة اعلانها عن هذا العزم بوعود لاعتماد الشفافية والصدقية في العمل العام واحترام التزامات الدولة، وتطبيق مقاييس جديدة في الاداء الحكومي.

ولكن بعد سبعة اشهر فقط من تسلم الحكومة لمهامها، نراها تضرب بعرض الحائط جميع الشعارات التي رفعت، وجميع المقاييس التي التزمت، في ظل عجز متزايد عن تحقيق الانجازات التي اطنبت في الحديث عنها.

تزعّم الحكومة ان تأخرها في اعداد الموازنة يعود الى امتناع الحكومة السابقة عن تقديم مشروع موازنة عام ١٩٩٩ في وقته. فأين يقع هذا الزعم من الحقيقة؟

يعلم الجميع بأن تحضير الموازنة يتم من قبل كل وزارة ابتداء من ايار، وينتهي تقنيا في اوائل ايلول قبل ان تدرسه الحكومة.

هذا ما حصل فعلا في صيف ١٩٩٨، حيث اعد مشروع الموازنة كاملا. وهنا اذكر ان الرئيس الهراوي خالف رأينا في تلك الجلسة الا ان مجلس الوزراء، ارتأى وفي ضوء انتخاب رئيس جديد للجمهورية ان يترك درس مشروع الموازنة وتعديله واقراره للوزارة الجديدة وذلك رغبة منه في عدم الزام الحكومة الجديدة بموازنة تتولى تنفيذها ولا تكون قد شاركت في اقرارها وربما لا تكون متلائمة مع متطلبات المرحلة القادمة والسياسات المنوي اتخاذها.

ماذا حصل بعد ذلك؟

حصل ان الحكومة الاولى في العهد الجديد، التي طالما ادعت بأنها فريق عمل متكامل ومنسجم، سقطت في خلافات حول التوجهات والسياسات الاقتصادية والمالية والضريبية، فتأخرت في اعداد مشروع الموازنة ولم تستفد من كل التحضيرات التي قامت بها الحكومة السابقة.

وبالفعل فقد كان لهذا التناقض بين «المدارس الاقتصادية المتعددة» داخل مجلس الوزراء، اسوأ الاثر على المواطنين والمستثمرين، بحيث نشأ جو من التشاؤم انعكس بلبلة على الوضع الاقتصادي واحجاما ملموسا، من قبل المستثمرين، حيث تراجع العديد منهم عن مشاريع كانوا قد قطعوا اشواطاً في التهيئة لها.

لقد كان للمواقف والتصريحات، والقرارات التي اتخذتها الحكومة، لجهة اعادة النظر في اتفاقيات مختلفة اقرها مجلس الوزراء اللبناني مع مؤسسات من القطاع الخاص (خاصة تلك التي يملكها او يساهم بها مساهمون غير لبنانيين) صدمة كبيرة لدى المستثمرين الذين اهتمت ثقتهم بالدولة اللبنانية، وهو اهم امر تعول عليه اي حكومة في وضع برنامج للتصحيح الاقتصادي المالي يتضمن خطوات عملية لاشراك القطاع كما كان لحملة التشكيك التي اطلقتها الحكومة حول جدوى السياسات الاقتصادية السابقة، والمبالغة في تصوير مشاكل العجز والدين العام والتقليل من اهمية قيمة ما انجز، ان ذهب الوزراء ورئيس الحكومة بعيدا في الحديث عن مبالغ الديون التي لم يرصد لها اعتمادات في الموازنة وكأنهم بذلك كانوا يرسمون مسبقا لوحة التبرير لفشلهم في المعالجة. وفي مسيرة التشكيك والمزايدة التي اعتمدتها الحكومة لم تنتبه الى انها كانت، من حيث تدري او لا تدري، تطلق موجة تشاؤمية في الاسواق، انعكست انكماشاً حاداً لم يعهد مثله للاقتصاد اللبناني من قبل.

وبالفعل فان الحكومة الحالية سجت نفسها كما للاقتصاد اللبناني في هاجس واحد فقط، هو السيطرة على عجز الموازنة وتخفيض الدين العام، مهملة كل القضايا التي يجب، ويمكن، معالجتها.

ان تخفيض العجز والدين العام هدف مهم لا ختلف عليه اثنان، ويشكل ركائز اي سياسة اقتصادية تسعى الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام. الا ان الحد من عجز الموازنة ليس هدفاً بحد ذاته بل هو مجرد وسيلة لتحقيق اهداف اقتصادية اخرى. لذلك يأتي التخوف من ان يؤدي الافراط في هذه السياسة الحسائية الجامدة الى نتائج سلبية على

الاقتصاد الوطني، وعلى المستوى المعيشي للشعب اللبناني.

فالتركيز على التقشف فقط، كاساس للسياسة الاقتصادية، ادى الى تراجع جذري في الحركة الاقتصادية، والى انكماش في الاقتصاد الوطني، بل انه خلق مناخا يتعارض مع تشجيع الاستثمار ومع الحاجة الى استقطاب رؤوس الاموال، دون ان يؤدي في الوقت نفسه الى تخفيض عجز الموازنة.

وبعد الوعود الكبيرة التي اعلنتها الحكومة، وبعد الكثير من الانتقادات لسياسة الحكومات السابقة والتبشير بتغيير جذري في السياسة الاقتصادية، نرى اليوم حصيلة عمل الحكومة في هذا المضمار ملخصا في موازنة «سوبر كلاسيكية» معدومة لجهة الشفافية، غير واقعية، ولا تتميز الا بتعديل ضريبي غير مجدي، هو جزء من برنامج مسمى «برنامج التصحيح المالي» مليء ويا للأسف بالاطعاء، متضارب في الرؤى.

لقد بلغت واردات الموازنة خلال الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٩٩ حوالي ١٩٥٤ مليار وذلك بالمقارنة مع ٢٠٣٩ مليار لنفس الفترة من العام ١٩٩٨ اي اقل بنسبة ٧٪ من ما تحقق لنفس الفترة من السنة الماضية في نيسان ١٩٩٩. واستنادا الى ما جرى تحقيقه من ايرادات لتاريخه، بالمقارنة مع ما تلحظه الموازنة، فان مجموع الايرادات في الموازنة التي كان يجب ان تتحقق خلال الاشهر الستة الاولى من هذا العام هو ٢٥٠٠ مليار. بحسب حسابات الدولة يجب ان تكون خلال الستة اشهر حققت واردات ٢٥٠٠ مليارا لانها تقول الواردات المرتقبة ٤٩٩٠ مليارا. ولكن ما تحقق لتاريخه هو اقل بكثير من خمسمائة مليار ليرة تقريبا عما كان يجب ان يكون عليه هذا رقم مهم للغاية ويجب التوقف عنده.

كيف يمكننا ان نصدق تقديرات الحكومة لنمو واردات الخزينة بحوالي ٢٤٪ عما كانت عليه من عام ١٩٩٨ بينما يعترف معالي الوزير القرم في كلمته امام مجلسكم بان الحالة الاقتصادية الجامدة لا تساعد على الخروج من حالة المديونية، لان ضعف النشاط الاقتصادي يؤدي الى وقف نمو الواردات الضريبية. وهنا نطالب معالي وزير المالية باتخاذ موقف واضح من اجمالي الايرادات المرتقبة في عام ١٩٩٩. هل يعتقد الوزير القرم بان الواردات لن تنمو كما اكد في كلمته ام هي ستنمو بحوالي ٢٤٪ كما جاء في برنامج الحكومة المالي. هذا هو التناقض الذي نعيشه ونعيشه الاسواق والذي يؤدي الى بلبله الى ضعف في الثقة باقتصادنا الوطني.

واجتهادنا انه اذا افطنا في الفاؤل فان ايرادات الموازنة لن تتعدى ٤٢٠٠ مليار اي اقل بمبلغ ثمانمائة مليار ليرة عما تقول الحكومة انها ستحصله.

هذا مثال على عدم الشفافية التي اطنت الحكومة في التحدث عنها وكذلك على التناقض الكبير بين شعاراتها وما حققته لتاريخه مما يعني بالاجمال ان الانفاق سوف يكون اكثر مما هو مرتقب والايرادات سوف تكون ادنى بكثير مما هو ملحوظ، الامر الذي يجعل من المستحيل التقيد بنسبة العجز الملحوظ في الموازنة وهي نسبته ٤٠٪ والتي يمكن ان تتخطى، بناء على المؤشرات الواقعية، نسبة ٥٠٪ مع نهاية هذا العام.

ان حجم العجز الفعلي للموازنة لن يقل عن ٤٢٠٠ مليار ل.ل. ولن تستطيع الحكومة بالتالي تحقيق اي

فائض اولي في موازنة عام ١٩٩٩ . كما لن تستطيع تثبيت الدين العام الى الناتج المحلي كما كانت تقول اذ ان الدين العام سيرتفع على الاقل بحوالي ١٧٪ اي الى ما يفوق ٢١ مليار دولار . وهنا اسمح لي يا دولة الرئيس ان اسأل دولة رئيس الحكومة ، نحن ندرك ان الانفاق سيكون كما قلتم وزيادة انتم تقولون ٨٣٦٠ ونحن نقول ٩٠٠٠ فلنفترض انه ٨٣٦٠ ولكن هل تعدنا يا دولة الرئيس بان واردات الخزينة ستكون بمستوى ٤٩٩٠ مليار ليرة؟ هذا ما نريد ان نعلمه في هذه الجلسة حتى نفهم اين تسير المالية العامة واين تسير الموازنة؟ .

في السياسة الضريبية:

لقد حفلت الموازنة وكذلك برنامج التصحيح المالي بسيل من الشطحات الضريبية غير المستندة الى دراسة واقعية لمتطلبات الوضع الاقتصادي الذي يعيش مع اجواء السياسة الحكومية حالة تعميق للركود نزاد مصاعب الخروج منها يوما بعد يوم . فستؤدي هذه الزيادات الى:

- ١ - اخلال باستقرار التشريع الضريبي .
 - ٢ - انخفاض عائدات هذه الضرائب على الخزينة .
 - ٣ - تراجع حاد في حركة استثمار رؤوس الاموال في لبنان .
 - ٤ - التشجيع على التهرب وعدم الشفافية . ولا سيما بعد التأكيدات التي قطعتها الحكومة بعدم تغيير نسب الضريبة فهي افسحت المجال لتخوف المستثمرين من مزيد من التغيير في المستقبل وهذا كما لا يخفى على احد يشجع اصحاب المداخل المرتفعة على التهرب كما يؤدي الى تراجع حركة الاستثمار .
- انني اتلو عليكم النصوص المتعلقة بهذا الشأن الضريبي والتي هي مكنتزة في كل حال وانا اعتقد ان الكثير من الزملاء قد عاجلوا هذا الموضوع بما سيتحقق من دقة ومسؤولية . وانا اتبنى الطروحات التي تقدم بها عدد من الزملاء في هذا المجال .

ان هذا الواقع يبين حال التضارب بين المفاهيم والرؤى لدى الذين عمدوا الى تحضير الموازنة وفذلكتها وبرنامج الاصلاح المالي حيث انت الحصييلة هجيناً غير متآلف ولا متناسق وعلى قاعدة من كل واد عصا وليس بالعصا تدار شؤون المالية العامة وليس بالعصا تدار شؤون الدولة .

دولة الرئيس ، لقد استمعنا بالامس الى كلمة الزميل نقولا فتوش الذي طرح قضية هامة من جوهر نظامنا الديمقراطي وبما يتعلق بمبدأ فصل السلطات انطلاقاً من هذا التخوف الذي بدأنا نحسه لدى المواطنين بشأن الخلط فيما بينها ولذلك فإني اضم صوتي الى صوت الزميل فتوش مطالبا بعقد جلسة خاصة فور الانتهاء من اقرار الموازنة وتخصيص لتفسير المواد الدستورية بما يؤكد على فصل السلطات احتراماً للدستور .

اننا يا دولة الرئيس نطالب بالغاء المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ المتعلقة بالضرائب على اصحاب المهن الحرة في الطبقة الوسطى ٣٨ و ٤٢ مع موافقتنا على التعديل الجاري على رفع نسبة الضريبة على ارباح شركات الاموال الى ١٥٪ بدلا من عشرة بالمائة .

الرئيس: الكلمة للزميل جهاد الصمد.

جهاد الصمد: دولة الرئيس، حضرات الزملاء النواب.

درجت العادة في لبنان، وفي دول أخرى من العالم أيضاً، ان تدوم «فترة السماح» لاي حكومة ستة شهور على الاقل، تكون بمثابة فرصة يمنحها النواب للحكومة، لكي تضع يدها على الملفات وتبدأ عملية التخطيط والبرمجة. اما هذه الحكومة الماثلة امامنا اليوم فقد تعثرت قبل ان تغلق، تماماً كما تلعثت قبل ان تنطلق بما لديها من افكار وبرامج.

غريب عجيب امر هذه الحكومة، يا دولة الرئيس، فهي ربما لكثرة الاختصاصات التي يتمتع بها عدد واسع من اعضائها، اصبحت بامتياز الحكومة الاكثر اختصاصاً بكسب الاعداء ليس لسبب الا لحرصها، او حرص غالبية اعضائها على اثبات وجودهم او نزاهتهم او ترفعهم عن الصغائر من خلال ادانة الآخرين، كل الآخرين فقد كما لو ان الخالق سبحانه وتعالى خلق هذه الحكومة وكسر القلب.

دولة الرئيس، لم اكن راغباً في اغتنام هذه المناسبة لكيال الاتهامات والانتقادات ضد الحكومة، سيما وانها اول حكومة في عهد فخامة الرئيس اميل لحود، الذي علقنا وسنبقى نعلق امالاً عريضة عليه، لانه الضمانة الاولى والاخيرة، ولانه الفرصة التي ربما لن تتكرر في هذه الحقبة المهمة من تاريخنا السياسي والوطني.

كما لم اكن راغباً في توجيه الانتقاد لهذه الحكومة لان على رأسها ضمير قلما اخفق في سلوكه الشخصي والسياسي، ولان في صفوفها قلة من الوزراء نشهد لهم بالكفاءة والتمثيل والوضوح في الرؤيا.

الا انني مثلي مثل الزملاء الآخرين لم اعد قادراً على الصمت، ولا على القفز من فوق الحقائق، ولا على التفرج ازاء ما يحصل، لاننا جميعاً يا دولة الرئيس مسؤولون امام الوطن والشعب، ولاننا جميعاً معرضون للمحاسبة امام المواطن، الذي خفض مرغماً سقف مطالبه، املاً منه في الحصول على لقمة العيش فقط وعلى كرامة كرسها له الدستور، وعلى حقوق هي من ادنى واجبات الدولة.

دولة الرئيس، نحن ندرك تماماً المصاعب والعقبات التي تعترض الحكومة، كما نعرف حقيقة المشاكل التي تعانيها، مجددين التأييد لسياسات الحكومة في اكثر من مجال. الا ان ما سبق من اعمال وممارسات وسلوكات طيلة الشهور الماضية، اظهر ان ثمة خللاً رهيباً في مسار هذه الحكومة قولاً وفعلاً، واكد اكثر من مرة انها تفتقر الى مقومات بديهيّة ليست في متناول يدها.

لماذا؟

لاسباب كثيرة، يا دولة الرئيس، اهمها ان مواجهة سياسة الهدر لا تكون بتقشف مبالغ فيه يكاد يخنق الطبقات الفقيرة التي باتت تفتقد الى اقل خدمة اجتماعية صحية كانت او غير صحية.

ولان مواجهة الفساد الاداري لا تكون بايصال الادارة الى ما يشبه الشلل الكامل، فيسيطر الخوف على الموظف والمواطن معا كما لو ان كلا منهما متهم حتى ثبوت العكس.

صحيح ان السياسات المثالية تتطلب دورة طبيعية في الادارة والدولة، يحصل من خلالها المواطن على حقوقه كاملة من دون وسيط او واسطة، وهذا كان ولا يزال مطلبنا، حرصا منا على توفير دولة عادلة اجتماعيا وادارة متطورة تنجز للمواطن اعماله ومعاملته بالسرعة المطلوبة. انا نائب عن منطقة محرومة، كان من اول المصنفين لهذه الحكومة عندما اعلنت شعار الشفافية والرغبة في اوصول الحقوق كاملة الى المواطن الى اي فئة او منطقة انتمى. الا ان ما يحصل يا دولة الرئيس هو خلاف ذلك تماما، فالحمد لله المواطن لا يحصل على حقوقه المشروعة من الدولة، واكثر من ذلك ثمة وزراء يعتبرون انفسهم فوق المحاسبة وفوق المطالبة النيابية والشعبية.

فماذا اقول يا دولة الرئيس لابن الضنية الذي طالما تساءل عن شعار الانماء المتوازن، والى متى يستمر التفاف السياسي في صياغة الشعارات التي اصبحت فارغة من مضمونها.

وماذا اقول لاهل دبل وجيلون وكرم المهر وعيمار المحرومين من الطرقات والجسور والبنى التحتية، كما لو اننا مواطنون من الدرجة الثانية والثالثة والرابعة ايضا.

كيف نشعر بدولة القانون والمؤسسات اذا شعرنا يوما بعد يوم اننا مواطنون من درجة اخرى؟ الى متى يبقى ابناء المناطق المحرومة خاضعين لمبدأ الواجبات ولا من يؤمن لهم حقوقهم المشروعة؟

من لا يدفع فاتورة الكهرباء دولة الرئيس، تقطع عنه الكهرباء، الدولة تقطع عنه الكهرباء. ومن لا يدفع للماء يقطعون عنه المياه ومن لا يدفع ميكانيك السيارة تحجز سيارته الدولة تأخذ حقوقها، حقوق المواطن من يعطيها؟ اننا نقوم بواجباتنا على اكمل وجه تجاه الدولة المطلوب من الدولة ان تقوم بواجباتها تجاه المواطن.

كثيرة هي المراسيم والقرارات والاجراءات او الترخيصات التي اجيزت لفئات معينة من المواطنين، كان اخرها رخصة التهجير التي تراعي اوضاع المواطنين المهجرين، ليس من حق المواطنين المحرومين عندنا في الضنية خصوصا وفي الشمال عموما، الحصول على «الرخصة للحرمان»؟ او الحصول على مشاريع سكنية بمتناول اليد.

كيف نواجه هذه المطالب الشعبية القديمة قدم وجودنا في هذه المنطقة، اذا سمعنا الوعود المعسلة من الحكومة ولم نبصر شيئا على الارض؟ كيف نواجه هذه المطالب والاكثرية العظمى من اعضاء هذه الحكومة منشغلون بظهورهم الاعلامي في المناسبات الاجتماعية والرعايات الفولكلورية، بدلا من زيارة بعض المناطق على الاقل، والاطلاع على اوضاعها المرة.

كيف ندافع عن هذه الحكومة وتكاد كلفة مجموعة واسعة من هموم منطقتنا لا توازي كلفة بناء جسر واحد في بيروت والضواحي؟

المستوقف الحكومة الموقرة الحركة المتنامية لهجرة الريف في اتجاه المدن؟ وهل المواطن في حاجة الى من يشبعه تنظيرا ليلا ونهارا من دون ان يقدم اليه حلا وحدا لهومومه وقضاياهم؟

فوق ذلك كله يفاجأ المواطن بمسلسل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكأنما الحكومة ليست واردة الا محاسبة المواطن وحده، او تحميله وحده مسؤولية سد العجز في الخزينة.

فهل هذا ما كنا ننتظره من الحكومة، هل الرهان كان على وسائل عادية وتقليدية لسد عجز الخزينة، ام اننا كنا ننتظر افكارا واقتراحات هي بحجم الامال والدعايات التي روجت حول مجموعة من الوزراء، مما جعلنا ننتظر انفاذا سريعا وتغييرا اسرع؟ اهكذا سيكون «الانقاذ والتغيير» يا دولة الرئيس؟

مثل على ذلك، تجربة الهاتف الخليوي يحيط بها اكثر من علامة استفهام، وتقوم حولها شبهات كثيرة، كما تغيب عنها الرقابة الفاعلة والحريصة على مصلحة المستهلك والدولة، اكثر من حرصها على تحقيق الارباح الخيالية لاصحاب هذه الشركات. مع العلم ان هذه التجربة هي الاولى من نوعها في مجال الخصخصة، وهو مجال تراهن عليه الحكومة في تصورها الخمسي كأولوية تعتبر مفتاحا لحل المعضلة الاقتصادية، لكن لنا تساؤلات في هذا الصدد:

١ - ان الجهاز الفني والتقني لدى الوزارة المختصة يعتبر متخلفا بالمقارنة مع الجهاز الفني لدى الشركات الخاصة. والسؤال هنا كيف يمكن في ظل هذه المعطيات ان تراقب الوزارة هذه الشركات.

- يعني forman يراقب مهندس يا دولة الرئيس هذا هو الوضع حاليا بين شركات الخليوي وبين الوزارة. مثل forman مراقب اعمال يريد ان يراقب مهندسا، تخيل كيف يكون الوضع ووقف اصدار الفواتير من قبل الشركات الخاصة من دون اي رقابة من جانب الوزارة المختصة.

٢ - ان اسعار الخطوط الجاهزة لا تخضع لاي رقابة من قبل الوزارة المختصة وتخضع لمبدأ احتكاري صرف يتم فيه التلاعب بالعرض وتخفيضه لرفع السعر وطرحه في السوق السوداء، وذلك من خلال حصر التوزيع ببعض المكاتب المستفيدة والتي تحقق ارباحا خيالية تفوق الكلفة الحقيقية اضعافا مضاعفة، علما بان هذه الخطوط تعتبر من الخدمات الخاصة التي لا تستفيد منها الدولة باي نسبة حسب ما هو منصوص عليه في العقد الموقع بين الشركات وبين الوزارة المختصة.

٣ - لماذا جاءت زيادة اسعار التخابر على حساب المستهلك دون الشركات الخاصة، وهذا اذا كان المواطن مضطرا لاستخدام الهاتف الخليوي عليه ان يدفع اي ثمن مقابل ذلك، ومتى يتم الانتهاء من تنفيذ شبكات الهاتف الثابت خاصة في المناطق المحرومة؟

٤ - ينص العقد الذي ابرم بقانون في مجلس النواب على ان تكون التغطية شاملة لكافة الاراضي اللبنانية، وهذا ما لم يتم تحقيقه حيث ان هناك الكثير من المناطق تنعدم فيها التغطية لمسافات طويلة خاصة خارج العاصمة بيروت، وفي كل الاتجاهات شمالا وجنوبا وبقاعا وجبالا.

ما هي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة بحق الشركات نتيجة هذا الخلل في تطبيق نصوص العقد.

٥ - لماذا يتحمل المستهلك مصاريف اضافية يجب ان تكون من مسؤولية الشركات الخاصة، فعلى سبيل المثال هناك حصرية في بعض المصارف لتسديد الفواتير حيث يقوم المستهلك بدفع خمسة الاف ليرة لهذه المصارف مقابل كل فاتورة يقوم بتسديدها وهذه المصارف لا تؤدي اي خدمة لهذا المواطن الذي يقوم بتسديد

الفاتورة. كما ان هناك شركة تدعى «جبايات» تتقاضى من كل مشترك في الهاتف الخليوي مبلغ ٣٠٠٠ ليرة عن كل فاتورة تقوم بتسديدها وهذه الشركة مملوكة من احد الوزراء في هذه الحكومة الموقرة كما يشاع.

هناك حوالي ٥٠٠,٠٠٠ خط خليوي في الدولة، يا دولة الرئيس، بمعدل \$٣، يصبح مليون ونصف دولار في الشهر وفي السنة حوالي ١٥ مليون دولار. اليس من الاولى ان يحولوا الى خزينة الدولة بدلا من المصارف والشركات الخاصة؟.

وبعد، ما هو موقف الحكومة من مشروع خصخصة البريد الذي جرى تلزيمة للشركة الكندية، وما هو موقفها من اقفال ٣٧ مكتب بريد في الشمال وتلزيمة سبعة مكاتب من اصل ٤٤ مع العلم ان الاتفاقية تنص على زيادة عدد المكاتب لا اقفالها؟.

وكيف يتم تعيين رؤساء للمكاتب من دون مراعاة الخبرة، او توظيف ٤١ موظفا من اصل ٣٦٠ في الشمال، والاستغناء عن الاخرين من دون اي وجه حق؟

وما هو مصير حوالي الف موظف واجير في المديرية العامة للبريد وكيف يمكن الا نعتبر ان ما جرى بالنسبة الى هؤلاء الموظفين هو عبارة عن عملية تهجير جديدة؟.

وهذا يعني ان ثمة قلقا متناميا لدينا من ان تتكون هذه النماذج مثال سوف يحتذى في مشاريع الخصخصة المقبلة، وهذا خطر كبير ندق ناقوسه منذ الان.

دولة الرئيس، اخيرا وليس اخراً نكرر ما اعلناه في جلسة الثقة بالحكومة، ان ثقتنا التي منحناها اياها انما منحناها للعهد ولرفخامة الرئيس اميل لحود تحديدا، ثقة منا بمناقبيته السياسية والخلقية، وبخياراته القومية وخصوصا مع سوريا الشقيقة، اما ما عدا ذلك فاستطيع ان اؤكد لكم يا دولة الرئيس ان ثقتنا هذه يمكن ان نحجبها عن اكثر من وزير في هذه الحكومة، وضميرنا مرتاح. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور انطوان حداد.

انطوان حداد: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

استهل كلمتي بمثلين عاميين شائعين يتجانسان مع هذه الحالة والموازنة:

الاول: «المديون ما الو غلة».

والثاني: «القلة بتورّت النقار».

نعم ايها السادة، لكي نفهم حجم المعضلة علينا بمراجعة الارقام سويا. بلغت المديونية العامة ٢٧ الف مليار ليرة لبنانية. ويجب ان نضع ميزانية لا تزيد حجم هذا الدين. وعلى الدولة التزامات خدمانية للمواطنين بحدها الأدنى يجب ان تراعى. وعليها كذلك الا توقف الورشة الانمائية والاعمارية والانماء المتوازن الى ما هنالك... . وعليها كذلك توفير الاجواء الاستثمارية وتحفيز الاستثمار. ولذلك عليها ان تحدد نسبة العجز في المالية

العامة. فكيف الخلاص حين نقرأ الرقم الثاني وهو: المداخل المرتقبة من كافة الموارد مع الضرائب والرسوم التي يجب ان تراعي الوضع الاقتصادي العام للمواطن بلغت ولا تتعدى الـ ٤٩٠٠ مليار.

وكيف نؤمن الخدمات وهناك ٢٧٩٠ مليار لخدمة القطاع العام للموظفين. اذا جمعنا كل هذه الارقام تبلغ ٧٥١٩ مليار. يبقى منها للخدمات حسب ما وضعت هذه الموازنة اي ٨٣٩٠ معدل ١٧٠٠ مليار منها ٨٠٠ مليار للصيانة العامة.

اذا ما تبقى هو ٨٠٠ مليار للايفاء بكل مستلزمات الدولة للمواطنين ولتابعة التنمية العامة. وهنا يبدأ «النقار» اي من الوزارات يجب ان تؤمن لها هذه الاعتمادات، وما هي الاولويات. يجب ان نعي كل هذه المشاكل التي تعترض الموازنة لكي نستطيع بعصر النفقات وترشيدها ان نصل الى الامور التالية:

- تثبيت قيمة الدين العام.
 - العمل على زيادة معدل النمو.
 - اعادة الثقة للمؤسسات المالية الدولية والوطنية لتحفيزها على الاستثمار في لبنان ونحن نهدف من خلال كل ذلك الى تقليص الدين العام.
- دولة الرئيس، ايها السادة،

ما نطلبه من الدولة بعد عرض كل ما ذكرت هو ان يكون لها دراسة شاملة لمشروع بناء هذه الدولة التي نطمح اليها، الدولة القادرة والقوية، دولة القانون والمؤسسات، دولة العدالة الاجتماعية، بوضع خطة مدروسة لكل تكاليفها بشفافية وبارقام صحيحة.

اساس هذه الدولة:

- قضاء صالح وقادر.
 - ادارة سلمية ومنتجة.
 - بنى تحتية كاملة تعزز الانماء المتوازن على ساحة الوطن كله تشمل الطرقات والكهرباء والمياه والهاتف والمستشفى والمدرسة والعمل على تفعيل القطاعات الانتاجية بقروض ميسرة على امد طويل وبرعاية من قبل الدولة مستمرة للزراعة والصناعة والقطاعات التي تشجع الاستثمار وطنيا كان ام اجنبيا وتأمين التشريعات اللازمة لتحقيق كل ذلك. والاهم من كل ذلك هو القطاع السياحي وقطاع الخدمات المصرفية.
- وعلى ضوء هذه الدراسة تضع الحكومة خطة واضحة على مدى عدد من السنين تصل فيه الدولة الى ايفاء الدين العام.

وهنا يا دولة الرئيس انا اكيد ان المواطن سيدفع الضرائب والرسوم اللازم ويضحي باكثر من ذلك حتى يتخلص من مثل هذا الكابوس الذي يهدده ويهدد الاجيال الطالعة.

دولة الرئيس، لا بد من الاشارة تفصيلا الى متابعة المسألة في ملفات الهدر.

فعلى من يعمل في القطاع العام ان يعرف انه من الان فصاعدا لا يعمل لمصلحته الشخصية وانما للمصلحة العامة وهناك مساءلة وحساب، وهذه تكون نقلة نوعية في ذهنية العمل في القطاع العام.

كما لا يسعني الا ان اتبنى ما ورد في كلمات بعض السادة النواب اذكر منهم الاستاذ شاكروابو سليمان والاستاذ علي حسن خليل.

كما استهجن ما ورد على لسان بعض الوزراء المفطومين، في السياسة كما في المخدرات، هناك ادمان يا سادة، وكذلك في السلطة ادمان.

فاني اكتفي بالجواب عليه بكلام ورد في القرآن الكريم وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يحسبون كل صيحة عليهم، هم العدو فاحذرهم قائلهم الله اني يؤفكون».

وفي الختام ندعوكم جميعا ايها الزملاء الكرام انطلاقا من واجب المسؤولية التي حملنا اياها هذا الشعب ان نتخطى تراشق التهم والبكاء على الاطلال فنشك الايادي ونلتف حول فخامة الرئيس العماد اميل لحود لنواجه معا الاستحقاقات الاقليمية المصيرية ونعيد لهذا البلد ازدهاره ودوره الرسالي المميز فنعمل من اجل مستقبل افضل لهذا الشعب الذي عانى ويعاني الكثير، وهو مستعد لان يعاني اكثر من اجل خلاص وعزة لبنان. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل ربيعة كيروز.

ربيعة كيروز: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

وجوههم سوداء، عيونهم ونكره النظر. في داخلهم يحتفل الموت، معهم تنتحر القضية، فهم البسوها رداء الاحتلال. هم بني صهيون ولا يخيفهم الاوجوه بيضاء يتساقط منها لباس الخير، عيونهم وتحلو الالتفاتة، في داخلهم تحتفل الحياة، معهم تنتصر القضية فهم البسوها رداء المقاومة. نعم تحية للمقاومة فهي تستحق ان تكون بداية الكلام.

على وقع حرارة تموز ترتفع حرارة الموازنة هذا العام. فاللقاء جديد صيف وموازنة نتمناها ناجحة، موازنة عسى ان يأتي تأخرها حاملا ثمرة التأني البناء فتخرج الى النور مشبعة درسا وتمحيصا ودراية وتحمل سلام التأني دون عجلة الندامة.

تسلسل نظري يقول: عهد جديد، حكومة جديدة، لغة جديدة، موازنة جديدة، نرجوها صائبة في الهدف والرؤية تختصر مسافات الزمن الميت. تحاكي المعاناة، تسمع لتسجيل، تقول لتغيير، تلتفت لوجع الناس ضمن الخطة الاقتصادية المنتظرة، فالجسد ما زال مثقلا بالجراح والقضية كبيرة تستأهل منا ان نفتح السجلات التالية: «عافاك يا شاطر» لغة بدت متداولة في ضجيج المجتمع اللبناني كتعبير عن بعض الذين يتفوقون في الاحتيال واكثر فتغدو شطارتهم مرادفة للخداع وتصبحون على وطن.

وطن تفوح منه روائح الصفقات ليس بوطن. وطن يستيحه الفساد والغش والهدر والخداع اقل بكثير من وطن. وطن تسوده السمسرة والرشوة والعفوية والشطارة خال من وطن.

فالمهم ان نفسخ هذا العقد بين الشطارة والسرقة، فتتعامل مع العربية بقواعد سليمة ونصحح التعبير بالتغيير فيغدو الشاطر مرادفاً للذكي وفي السياسة مرادفاً لعمل وبناء رئاسي برلماني حكومي. ونحن اليوم في جلسة الموازنة امام حكومة جديدة نعتبر شطارتها ذكاء فما لدينا من اراء واقتراحات وتحفظات ستوصيها بها بالرغم مما يقال «بعات الشاطر وما توصي» املين ان نتابع المحاسبة في الهدر والسرقة حتى النهاية وفي كل الملفات مع اسقاط الاقنعة عن كل الوجوه الزائفة، فمال الدولة للدولة والخزينة خزانة تأخذ من الشعب لتعطيها.

والخلل في مالية الدولة ككرة الثلج يكبر ويتسع وينسحب الى مراحل وسنين متلاحقة وهو ما نعالیه اليوم من ارث ثقيل ارخاه عهد وحكومة سابقة. وفي حين يطلعون علم الاقتصاد ان الطبقة الوسطى تشكل عصب ولولب الحياة الاقتصادية للوطن، تجدنا كلبانيين نعاني من تدهور قاس وحياة صعبة تفرضها اجواء معيشية غير سليمة نحتر الطبقة الوسطى وأردتها في دوامة الفقر فبات المواطن اسير جوعه وغدا الرغيف امل الكثيرين اما الملف الزراعي فبات مملوءاً بضجيج الصوت وجف حبرنا كجفاف الارض والتراب، يتنفس الفراغ والضجر وكبرت المسافة واتسع الفراق بين الارض والحببية فبتنا امام قطيعة من صنع القدر، مزارع يتكئ على اكوام المطالب المكدسة.

ملف زراعي مهممل مشاكل متفاقمة نكررها دائماً عسى في الاعادة افادة، ارشاد زراعي مفقود، مشاكل تصريف الانتاج، ازمة الري وانشاء السدود والبحيرات، مد المزارعين بالمواد والاسمدة الافات الزراعية. كلها معاناة تطال الزراعة والمزارع وترغمه وترغم الكثيرين ممن ضاقت في وجههم اسباب العيش الكريم في الجبال والقرى النائية لعدم توفر مجالات العمل الزراعي او الصناعي او الحرفي للانسلاخ عن بلداتهم وهنائهم والنزوح الى المدينة وضجيجها باحثين عن فرج اكثر ما يكون وهما فتكتمل فصول المسرحية بالهجرة والرحيل.

كل هذا يدفعنا لمطالبة ملحة بضرورة ايلاء الزراعة في الموازنة حيزاً اكبر لتكون موازنة الزراعة اعلى شأنًا امام الواقع المذكور نربأ بالحكومة نظرة اكثر جدية للريف اللبناني ولكل المناطق المحرومة فتصبح مرحومة قبل ان تغدو مرحومة.

نطالبها كي تشرق شمس التفاتتها على مدينة الشمس بعلبك فتفقد حركة التسوق والسياحة فيها كمدينة كتب تاريخها بحبر الجمال والروعة والدهشة. وان تعير منطقة بعلبك - الهرمل الاهتمام البالغ بدعم الصناعات الخفيفة والحرف والصناعات الزراعية.

عهد جديد نقول عليه الكثير خصوصاً بعد خطاب قسم حقن اوردت الوطن بدماء الصدق، لذا نسأل الحكومة السير بمضمون هذا الخطاب باعتماده ورقة عمل متميزة لنقله نوعية في الدولة فيدرك المواطن حقه ليسر بواجباته، ويشعر بانتماء فعلي لوطنه مما يعزز عامل الثقة بين المسؤول وبينه، فتغدو المحاسبة سلم التوجهات

وتسقط حواجز الفوقية بين المواطن والمسؤول فتنتهي رحلة العذاب امام ابواب الوزارات والادارات ومؤسسات الدولة ليستفيق مبدأ الثواب والعقاب مفرزا الدولة الحديثة.

اننا لا نخفي حقيقة اذ رأينا ركودا اقتصاديا جارفا يزور الاقتصاد اللبناني برمته ويشكل حركة العمل والمشاريع كافة امام موازنة مؤجلة افرغت الاسواق اللبنانية من النقد والسيولة، فمع اقرارها نتطلع لتحرك الاقتصاد والمشاريع مع تسجيلنا ملاحظة هامة تقول بضرورة ايلاء الشأن الصناعي الاهمية لانه يمثل مكانا هاما في المجتمع اللبناني.

اما ذاك الذي تحكمه علامات الاستفهام والتعجب يغنيه واقع يعجز عن تفسيره ذاك الذي يحمل اسمين فلان ومهجر يلبسه اسمه الثاني كالوشم التصق عند بعضهم بالعار او الخجل فراح يهرب من ذاته من واقع مفروض، من حقيقة ارادوها، من ثوب البسه. ذاك المواطن المسلوخ عن نفسه من حقه ان يعود، ان يحلم بحقيقته، ان يعيشها، ذنبه قدر اقوى منه، جريمة وضعته عنوة في خانة المتهم، فلبس ثيابه، ربما لا، ومشى. اعيدوه الى ارضه. فلنقتل هذا الملف المزعج في تاريخ لبنان. اننا نلح على الحكومة ان تحسم قضية المهجرين في اقرب وقت ممكن ليعود لبنان «الى لبنان».

وللمرض حكاية عندنا. فالمريض يقول الاخ مرتين، مرة عندما يمرض ومرة عند العلاج، واقع اليم يدعونا الى التنبه لانه يطاول الحياة مباشرة. فمن وقع اسير المرض ليس بمجرم يجب تشريحه.

بل هي تجربة او جرعة يلعبها كل لسان شاء ام ابى. لذا ندعو الحكومة لاعتماد البطاقة الصحية، وتعزيز المستشفيات الحكومية وتفعيل دورها للعناية اكثر بالمرض والمحتاجين.

ولانه الانسان فمن حقه ان يدرك ماذا ينتشق؟ وماذا يأكل ويشرب من حقه ان يتحسس الجمال ويتلقى الطبيعة بحضورها المميز. واهمية البيئة اما مزيج حضاري بين المسؤول والمواطن. للدولة دورها الواسع في هذا المجال وللمواطن واجب وحضور، فعلى الحكومة ان تعير البيئة الاهمية المطلوبة وترشو المواطن وتثقفه ضمن الوعي والادراك، ليدرك حاله وما عليه في هذا الملف الحضاري.

اما هؤلاء الذين حملتهم السنون الى دنيا السفر والغربة. لبنانيون توزعوا جاليات واسعة في كل اصقاع الارض. بنوا لنفسهم العز والمكانة والاهمية والمال والشهرة والعلم وحملوا الشهادات والمعرفة والاوزمة، علينا ان نحيك من هذا الخيط الذي يربطهم بلبنان رداء التواصل. فمن خلال وزارة الخارجية والمغتربين تستطيع الحكومة ان ترسم حدود التواصل بين لبنان ولبنان، لانه عمل لا ينتهي فقط بالعاطفة والحنان وروابط الانتماء بل يتفاعل ومن خلال ذلك ليضفي على الاقتصاد اللبناني تطورا بارزا من خلال اموال المغتربين واستثماراتهم في الوطن الام والتاريخ خير دليل.

وتكثر قضايا الناس وهمومهم فمن القضايا العقارية في منطقة بعلبك - الهرمل حيث نطالب الحكومة بتوسيع

حركة الفرز والضم بزيادة عدد اللجان المهمة في هذا الشأن لمعالجة حالة باتت متفاقمة بين الناس واصحاب الحقوق. فيما قضية الهاتف الخليوي تتفاعل مما يحدونا الى مطالبة الحكومة باعادة فتح ملف شركتي الخليوي العاملة في لبنان.

واخيرا شعبنا يراهن منذ مدة على غد افضل، ويراهن اليوم بشكل افضل فعسى ان يكسب الرهان. وشكرا.

الرئيس: ارفع الجلسة الى تمام الساعة السادسة مساء.

ورفعت الجلسة الساعة الثانية بعد الظهر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة ١٤/٧/١٩٩٩ (المسائية)

الرئيس: تتابع الجلسة

الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، الزملاء النواب،

كان في ودي فعلا ان احصر مداخلتني في مناقشة الموازنة فذلك وارقاما، ونصوصا لتبيان جوهر ومضمون الفلسفة الاقتصادية اعتمدتها في ضوء الرؤية الخمسية التي قدمتها، ولكن مع الاسف خرج البعض عن المنحى ليحمل خطابه السياسي اقاويل واضاليل وتزييفا للحقائق والوقائع التي ما زالت محفورة في اذهان ابناء شعبنا الجائع والمقهور، حالة انفصامية لا علاقة لها بالواقع ولا بالحقيقة، لم يجز مطلقا مناقشة الموازنة بالروح العلمية الموضوعية بقدر ما كانت تحمل خطابا سياسيا، الغاية منه ان تشد الناس الى قضايا وتجعلهم يعيشون حالة وكانما الوضع الراهن، وكانما التركة الموروثة، وكانما القضايا التي طرحت، كانت صاعقة في سماء صافية.

قل جرت المبالغة في الحديث عن التركة الثقيلة، وقيل الكثير عن انتهاء دور لبنان القديم، وقيل عن ضرورة التوحيد الصف لمجابهة التحديات، وقيل عن الحصانة وجرى الخلط بين الحصانة النيابية والحصانة الوزارية، وكنت اثرت ان لا ارد على ما قيل حول المصادر الوزارية، ولكني رايت انه بعد هذه المقولات التي طرحت، لا يسعني الا ان ابدأ المناقشة في الموازنة وقراءة مضمون فلسفتها الاقتصادية لمعرفة ما اذا كانت تحمل اتجاهها معاكسا لما حملته السياسات السابقة ام انها تنحى المسار عينه.

كما انني وجدت ان المقاربة من الرؤية الخمسية لها ارتباط مباشر بما سبق واثير من مقولات ضمن هذه العناوين الست، فلنبدا بالمبالغة حول التركة.

تكلمتم كثيرا عن التركة الثقيلة، ادخلتم قسرا في التشخيص قضية التركة الثقيلة وكان العلم يقول بان تشخيص العلة يمر عليه الزمن، يعني هناك منطق ديماغوجي يريد ان يذر الرماد في الاعين، ان يصور انه يكفي الكلام عن التركة الثقيلة مرة او مرتين او غير مرة، لكن ان تستمروا في الكلام عند التشخيص عن ان ثمة تركة ثقيلة موجودة فهذا غير منطقي وغير علمي. هذا المنطق الاستغاثي عادة او الاستعلائي او بالمصطلح السياسي «الاستحماري» امام الشعب يرتد على صاحبه، نحن نتحكم للشعب، والشعب قادر بوعيه بحدسه ان يكشف المناق عن المصدق، ان يتحسس فيما اذا كان كل التركة الثقيلة التي تجلت في ما سمعناه عن هذا الوضع الراهن هو وليد اللحظة الراهنة. المولود عادة الذي يتكون في بطن امه طوال تسعة اشهر عندما يولد يكون ثمة فترة زمنية قد وفرت له امكانية ولادته.

السؤال المطروح: الخلل السياسي، والخلل الاقتصادي المالي والاجتماعي وضرب الحريات والفساد، كل هذه ولدت فجة خلال الاشهر الستة؟

اني احتكم للشعب، ان اضع امام ذاكرته التي لا تنسى كل المستندات والوثائق والحجج والاستشهادات

والتحركات السياسية والشعبية في البرلمان من فوق المنابر الاعلامية وسواها، عندما كنا نتكلم عن خلاف الدستور وانتهاك القوانين. العسكرية باتت اليوم ان ياتي احد رجال المخابرات ويسال من المحاضر؟ بات النظام هنا قمعيا وديكتاتوريا، اما ان يصدر قرار بمنع التظاهر وان نقمع باعقاب البنادق وان تسفك دماؤنا لاننا نزلنا الى الشارع لنندعم موقف الدولة الرسمي تحت جسر المطار ونهتف ضد «اوسلو» فيسقط منا الشهداء، اليس هذا قمعا للحريات؟ ان نقمع الحريات الاعلامية والنقابية فيجري اقتحام مكاتب الاتحاد العمالي العام، كما ويزج في السجن رئيسه، كل هذه ولدت فجأة؟ هذه الحكومة اصدرت في الجلسة الاولى لمجلس الوزراء قرارا باعادة الحق السليب الى الشعب ومنحه حق التظاهر. ونسمع الان فجأة اننا امام حالة ديكتاتورية تقمع فيها الحريات، من الذي شل هيئات الرقابة؟ من الذي خلق ادارات رديفه؟ هل كونت كل هذه خلال فترة الاشهر الستة؟ الرشوة، والفساد وضرب مؤسسات الدولة، ودولة القانون والمؤسسات، العجز وتفاقم الدين، هل تكون كل هذا خلال الاشهر الستة؟ طوال السنوات الست الماضية بحت اصواتنا في المجلس النيابي وخارجا ونحن نحذر من الاستدانة، ومن العجز، ومن الضرائب، ونزلنا الى الساحة رافعين شعار الدفاع عن الحزب، وعن الحرية، وعن العلم، طوال هذه المدة كنا نقاتل، ونقمع، فاصبحت القضية اليوم امام هذه الحكومة وان كل ماسي الدنيا ولدت في الاشهر الستة الاخيرة. وفي المسألة الوطنية كل ما اثرنا من علامات استفهام، وبالامس القريب ياتي الموقف لا لبس فيه في معركة التحرير. التركة الثقيلة اسهمت بشكل مباشر في ولادة هذا الوضع الراهن الماساوي، وبالتالي من شعر بالجوع اليوم كان ينبغي عليه ان يشعر بالجوع مع الناس يوم قامت ثورة الجياع، ومن يشعر اليوم بالركود الاقتصادي، كان ينبغي ان يضبط عندما حذرنا مع بداية العام ١٩٩٥ ان الانكماش الاقتصادي قد بدا، وعندما كنا نتصدى لمنطق الاستدانة، ولمنطق الضرائب غير المباشرة، كل هذا كان ينبغي ان يستحضر لو كان هناك ثمة امانة علمية وموضوعية في مناقشة الموازنة، هذا حول التركة.

قامت القيامة حول دور لبنان، قال وزير المالية، انتهى دور لبنان القديم كيف؟ الخبراء يقولون لبنان القديم كمركز للخدمات قد انتهى، هذا تناقض مع ما قاله رئيس البلاد، من انه يريد ان يجعل من لبنان «سويسرا». سويسرا تعتمد نشاطا اقتصاديا انتاجيا، سويسرا صناعة الساعات، صناعة الملابس، صناعة المواد الغذائية، اذا ليس بالضرورة اذا قيل بالمعنى العلمي وهذا ما قاله، ليس فقط الدكتور جورج قرم، قاله الدكتور كمال حمدان، والدكتور ايلي يشوعي، والدكتور نجيب عيسى، كل الناس، ولكن هناك اناس في «الكوما»، اقراوا ماذا يقول الخبراء، عندئذ تعرفون دور لبنان. حصلت تطورات في المنطقة، لم يعد لبنان يستطيع كما كان في السابق ان يلعب الدور الخدماتي، لبنان مونتي كارلو؟ لا، لبنان ليس كباريه، لبنان تغير دوره على المستوى الوطني وعلى المستوى الاقتصادي، لبنان بات دولة مواجهة، ليس كباريه ولا هو ملهى للرقيق الابيض، كي تقوم القيامة اذا قلنا ان لبنان قد تغير دوره وانتهى دوره السابق ليحل محله التناغم في ما بين القطاعات الانتاجية، ليكون دانمارك ثانية هذا ما قاله في كتابه الدكتور جورج قرم، يقول هذا كونه خبيرا اقتصاديا وغيره يقول الشيء نفسه، عبد الهادي يموت يقول الشيء نفسه والدكتور لويس جبينة. ودعوة الى وحدة الصف، هذه الدعوة الى وحدة الصف

تذكرني بكلمة حق يراد بها باطل، دعوة الى وحدة الصف الفلسطيني، لماذا؟ ليصطفوا كلهم وراء عرفات. وفي لبنان ندعو الى وحدة الصف، فماذا يعني ذلك؟ هل يعني ان نوقف الملاحقات، فلا نقبض على احد، لان اسرائيل موجودة؟ الان الظروف دقيقة لفلنوا القضية وكفوا عن الملاحقات!.

وقامت القيامة حول موضوع الحصانة، الحصانة فسرهما دولة رئيس المجلس النيابي اكثر من مرة، والمادة ٣٩ واضحة، فالنائب غير مسؤول عما يبيده من اراء طوال مدة نيابته، الجرم الجزائي يطاله، ولكن هناك اجراءات محددة في المادة ٤٠ باستثناء الجرم المشهود، والاجراءات التي اشار اليها دولة رئيس مجلس النواب، اما ان تقدم مطولات قانونية. وتخلط الحصانة النيابية للزميل الكريم نجاح واكيم مع الفساد، لا، هذه ديماغوجيا مقصودة، الحصانة الوزارية غير الحصانة النيابية، في الحصانة الوزارية. المجلس الاعلى حصرا يحاكم رئيس الجمهورية، وهذه معروفة في النصوص، ولا اريد ان ارهقكم، ولن اتي بمطولات، ولن استشهد لا بطاغور ولا بسقراط، المادة ٧٠ تقول، لمجلس النواب ان يتهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء، اي هناك ما يسمى بالصلاحية المنافسة، compétence: compurant يعني في حال ان المجلس النيابي لم يقدم وهذا ليس معناه انه اسقط حق القضاء الجزائي بان يلاحق وزيرا اذا ارتكب جرما ذاتيا باختلاس او بتزوير او بسرقة. هل كان الدفاع دفاعا وقائيا ذاتيا تحسسا للرجبة ام دفاعا عن الفساد ام دفاعا عن الدستور؟ اذا كان دفاعا عن الدستور فالدستور واضح، والمادة ٧٠ واضحة، اذا القضاء الجزائي بإمكانه ملاحقة الوزير اذا ارتكب اي جرم، وكنا في زمان السنيورة السيء الصيت والسمعة، كنا نقول له في يوم من الايام ستزج في السجن، كنا نقولها من على هذا المنبر وليست جديدة، اذا لا يدخلن احد لتميع قضية الحصانة النيابية مع الحصانة الوزارية، المادة ٧٠ لمجلس النواب، لا تسقط الحق الجزائي. المادة ٦٠ حصرا تقول، لا يحاكم رئيس الجمهورية الا امام المجلس الاعلى. الاخلال بالتبعات نصت عليها المادة ٦٦ من الدستور اللبناني، التي توضح معنى الاخلال بالتبعات.

ولكن اذا كان هناك جرم جزائي، فلا حصانة لاحد وهذا ما اكده دولة رئيس مجلس النواب اي انه لا يجوز ان نتكلم بالحصانة المطلقة التي تحمي «الحرامي»، انتهينا من الحصانة.

اما بالنسبة للمصادر الوزارية، دولة الرئيس الحصص حر ان يحل نفسه من تقليد صحفي او اعلامي، فلا يوافق على اسلوب محدد هذا شأنه، ولكن لا يستطيع الرئيس الحصص ان ينفي ان ثمة تقليدا صحفيا اعلاميا في لبنان وفي كل الدول الديمقراطية بان ينسب الى اوساطه وزارية او مصادر وزارية او اوساط نيابية وسياسية ومراجع سياسية هذا تقليد، وهذا ليس بدعة فلماذا نجعله «قميص عثمان» ونصب النار على اساس من هي المصادر الوزارية. المصادر الوزارية هي عادة كما في المراجع النيابية مثلا، ندخل نهار الاربعاء لمقابلة دولة رئيس مجلس النواب، وعندما نخرج من الاجتماع نقول كذا، فيقال عندئذ نقلا عن مراجع نيابية بعد لقاء. عندما لا يريد الفريق السياسي او المؤسسة ان تصل الى حد اعلان الموقف، لان ليس ثمة اجماع حوله، المصادر تصبح مشروعة بالتقليد، وهذا تقليد معروف في فرنسا وفي بلجيكا، واميركا، واوروبا، عادة ودائما يصدر شيء عن المصادر وفي اليوم التالي ينفيه كليتون او الادارة. فلماذا تقوم الدنيا ولا تقعد عندنا؟

اشار دولة رئيس مجلس النواب الى الموضوع وقال وكأنما في هذه القصة ذبحت حقوق الانسان، مصادر وزارية، اريد ان اسال اذا كان ثمة شك حول ما اقول، اطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية لتستعرض تاريخ لبنان وترى كم مرة ورد في الصحف وفي وكالة الاعلام الرسمية عبارة «مصادر وزارية»، المشكلة كانت مرة اخرى لذر الرماد في العين، للقفز على البيان في مضمونه، مضمون البيان حمل وقائع.

اعتقد اننا امام وضع دقيق ومعقد وخطير جدا، وكنا قد حذرنا اكثر من مرة اننا قد نصل الى مرحلة فعلا تصبح فيها قضية الانفاذ قضية خطيرة ودقيقة جدا، وربما تكون مرهقة وتصل الى حد الاستحالة في الانفاذ الفوري. بهذا المعنى ما قيل في مضمون البيان الوزاري فليحقق فيه، لانه سبق وقيل اكثر منه على لسان المعارضة السابقة، قيل، لصوصية، سرقة، اختلاس، تزوير الخ... قيل، خيانة وطنية، وقومية، وشرق اوسطية، البارحة حصلت هذه الاشياء، قيل، رشوة وفساد، وقيل اكثر من ذلك بكثير، وهذه كلها مدونة في محاضر مجلس النواب، وكنت فعلا قد اثرت ان لا اثير موضوع المصادر الوزارية، ولكن زادت الامور عن حدها، خاصة عندما اثير موضوع المصادر الوزارية.

ان ساتقدم بسؤال نيابي، اضع دولة رئيس الحكومة امام تبعاته ومسؤولياته، ليرد ويفتح تحقيقا حول ملف رئيس الحكومة السابق في القضايا التي سبق واثرت في اسئلتنا واستجواباتنا وفي بيان المصادر الوزارية للتحقق فيما اذا كانت التهمة باطلة ام حقيقية، لا نريد «لفلفة» قضايا، ونريد ان نعرف هل هذا الرجل مظلوم طوال السنوات الست الماضية واننا كنا نتجنى عليه ام لا. كان هناك رشوة وفساد وسرقة وخيانة وشرق اوسطية، اذا لم تعد الساحة تتحمل «لفلفة».

اذا فيما يختص بالمصادر الوزارية ساتقدم بسؤال نيابي من الحكومة املا اجراء المقتضى، واذا كان ثمة شكوك حول الشكل الذي اتبناه، بصرف النظر عن رأي رئيس الحكومة، اتمنى ان يصار الى تحقيق لمعرفة اذا كانت قضية المصادر الوزارية، مشروعة وهل تقليد او عرف اعلامي معروف في دول العالم الديمقراطي ام لا؟

اما فيما يعود الى الموازنة؟ ماذا في الموازنة؟ كيف نقرا فذلكتها، وارقامها بعين اهل الخبرة؟ وهنا اود ان اتوقف مرة ثانية، ويشهد علي هذا المجلس النيابي وعلى راسه دولة رئيس المجلس النيابي، لم اعط للحظة من نهار رقما او وجهة نظر اثناء مناقشات الموازنات السابقة الا مستندا الى وثيقة او الى استشهاد من اهل الخبرة والاختصاص، واني من هذا المنطلق اؤكد اليوم انني لن اتكلم كلاما سياسيا، لان كل الذين اطالوا بالحديث عن الاستدانة، والعجز، والجوع والقهر، كل هؤلاء الذين اشاروا الى المآخذ التي سبق واشيرنا اليها، اذا كان لا بد من محاسبة فينبغي محاسبتهم وعلى راس من ينبغي ان يحاسب هو السيء الصيت والمسعة ورئيس الحكومة الذي يتحمل مسؤولية تلك السياسة، لماذا؟ لاننا عندما كنا نقول ذلك كان يغادر القاعة، وان هنا استشهاد بدولة رئيس مجلس النواب ايضا، كان دائما يقول له، ليتك لم تغب، كان ينبغي عليك ان تسمع، ولم يكن احد يريد ان يسمع باننا سنصل الى مصيبة، وها نحن وصلنا اليها.

ماذا يقول الخبراء في هذه الموازنة؟ كي لا يقال انت موال اعمى، لم نعود مطلقا الا ان نحمل مشروعا

ونناضل من اجله، بعين بصيرة، نريد من موقع التضامن، لان مشروع هذه الحكومة في التحرير وفي التغيير كسياسات اتبعت هو مشروع، ونحن سيلحق بنا الاذى اول الناس في حال ضاعت هذه الفرصة التاريخية، لذلك من موقع الاعتناء نقول هنا، ماذا يقول الخبراء؟

بكل بساطة يقول الدكتور نقولا الشماس، بهذا المعنى الموازنة جاءت بولادة قيصرية، لكن المولود بصحة سليمة، لم يكن هناك ما يمنع من فرص ضريبة تصاعدية تصل الى تدريجيا الى حدود الـ ٢٥٪، وساقول لماذا بدأت بهذه النقطة بالذات، لان المطروح معرفة ما اذا كان صحيحا ان الحكومة اختلفت في الشكل عن سابقتها ولكنها تسير المسار عينه في سياستها الاقتصادية، يعني بالمضمون هل صحيح انها امتداد للسياسات السابقة؟ يقول نقولا شماس كان يجب ان تصل ضريبة الدخل الى ٢٥٪ وليس الى ١٥٪، يقول الدكتور كمال حداد: «ان هذه الائجابيات يتمثل باعادة الاعتبار لمبدأ التصاعد الضريبي بعد ست سنوات من تقويض هذا المبدأ»، لا شك ان هذا الامر ايجابي من حيث المبدأ لان ما كان يدعو للتعجب ان توضع سياسة ضريبية كالتى اقوت في العام ١٩٩٣ بعد حرب عمقت التفاوتات الاجتماعية الى هذا الحد وكلفت اضرارا بعشرات المليارات من الدولارات في الدخل وراس المال، فليس ممكنا طرح مشروع لاعادة الانماء، واعادة قدر من التماسك الاجتماعي في البلد مع ما يفترضه ذلك من نفقات حكومية طائلة، فيما كانت الدولة التي خرجت شبه مفلسة من الحرب تتجه مجددا نحو الاخذ بنظرية اللجنة الضريبية، وهي نظرية كادت تصبح بالية في ظل ما يشهده العالم من عولمة وتصحيح هيكل وجنوح نحو ديكتاتورية السوق والليبرالية الفاجرة. ويقول الخبير الاقتصادي لويس حبيقة: ان الموازنة واقعية وخطوة الى الامام، كنت افضل ان تكون الضريبة على الدخل اعلى مما قررها مجلس الوزراء اي ٢٠٪ او ٢٥٪ بدلا من ١٥٪. ويقول الدكتور نجيب عيسى الشيء نفسه وكذلك الدكتور غسان العياش. اردكم الى ما قالوه حول هذه النقطة، النقطة التي تحلقت حولها مجموعة لتقول ان الموازنة حولت لبنان الى جهنم ضريبي وجرت مطالبة اي تبنت حرفيا عبارة ترددت على اكثر من لسان نطالب بالغاء المادة ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٤٢، يعني ضريبة الدخل المباشرة، ولكل هؤلاء كانوا قد قالوا لماذا لا تلتزموا خطاب القسم، خطاب القسم قال، لا يجوز للبناني ان يدفع ضريبة ورشوة، ولا يجوز ان يكون النظام الضرائبي جائزا، ينبغي ان يكون عادلا، وبالتالي ينبغي ان نصحح المعادلة، من على هذا المنبر حيث قال رئيس البلاد، بدلا من ان يكون النظام الضريبي قائما على اساس الضريبة المباشرة ٢٥٪ والضريبة غير المباشرة ٧٥٪، ينبغي عكس الاية. انتم قصرتم ولم تصلوا الى الحد الذي تمناه الخبراء، طبعا قصرتم من زاوية انكم كنتم اساسا نتيجة لضوابط وعوامل وموازن قوى، وقوة دفع موازين قوى سابقة اعتمدت الفلسفة «الالترالليبرالية» القائمة على سحق الطبقات الشعبية وعدم تبني النظام الضريبي المباشر، بمعنى اوضح الضرائب المباشرة تعني ان هذه الحكومة تسير في اتجاه المعاكس للحكومات السابقة، لماذا؟ لان المجلس النيابي بمعظم نوابه قام ولم يقعد حول قضية التخفيض على الضرائب المباشرة، هناك ثلاث قضايا، فاما ان هذا المجلس يشرع ضرائب للاثرياء او للطبقات الوسطى او للفقراء. اذا عمدنا الى رفع الضريبة عن الـ ١٥٪ تقوم القيامة بان الاستثمار سيهرب واذا اردنا ان نضع ضريبة دخل على المهن الحرة، يقولون تريدون سحق الطبقة

الوسطى، من يبقى عندنا؟ نحن كمجلس نيابي على من يجب ان نفرض الضرائب؟ على الاثرياء يهرب الاستثمار وعلى اصحاب المهن الحرة، نسحق الطبقة الوسطى، اذا تفضل يا فقير تحمل ضرائب غير مباشرة او تحمل استدانة، كنا نحذر يكفي التمادي بالاستدانة ولكنهم مساوا بالاستدانة، وجاءت هذه الحكومة، وقطعوا ثلاثة ارباع الحقل، لكن هل استمروا؟ لا لم يستمروا. امام الراي العام ابتدات ولو بخطوات وثيدة ومتواضعة عودة باتجاه معاكس لما كانت عليه السياسة الضريبية السابقة، لماذا؟ تحكمها موازين قوى؟ نعم، مسألة التغيير مسألة ثورة، في معركة التحرير كفاح مسلح ضد العدو الاسرائيلي، اما معركة التغيير قضية معقدة تحكمها موازين قوى، ولا تزال الامتدادات الليبرالية موجودة على كل المستويات، كيفما برمت تجد لغما، تجد لغما هنا ولغما هناك وتجد لغما في الادارة وفي كل مفاصل الدولة، من الممكن ان يكون على مستوى المجلس وعلى مستوى الحكومة والادارات وعلى مستوى الناس.

قضية التغيير قضية نضالية، اجتماعية مستمرة تحكمها موازين قوى، لذلك ونحن نناقش الموازنة والارقام، نرى انها افضل الممكن ليس لاننا نريد ان نعمل محابة بدليل اننا سنعرض عليكم وجهة نظرنا في ضوء الموازنة وفي ضوء ما قاله الخبراء، هذا ما قاله الخبراء؟ ونحن نقول ما يلي: في ضوء ما سمعناه، ان موازنة العام ١٩٩٩ حملت الكثير من الايجابيات لجهة خلفياتها النظرية، قد يقول احدهم اننا نوالي على «عماها» او اننا نحابي، لاننا سمعنا استفزازا موضوعيا، وكان المعارضة مهنة، او انك كل حياتك معارضى فاصبحت الان مواليا، انا موالى نظيف ضد «الحرامية»، انا حر، انا اختار اين اوالي واين اعارض، اعارض الفساد اينما كان، لذلك هذه الموازنة بخلفياتها النظرية ومنظورها وفلسفتها تخلت عن سياسة اللجنة الضريبية، وقامت القيامة في المجلس لاننا تخلينا عن سياسة اللجنة الضريبية، هم غير راضين حتى بالـ ١٥٪، وغير راضين عن ان يكون هناك ضريبة تصاعدية والمطالبة بالغاء المواد التي ادخلت الضريبة التصاعدية اكبر دليل على ان هناك نزعة الليبرالية او كما سميت «الراسمالية المتوحشة» التي لا تطلب من الراسماليين والاثرياء ان لا يدفعوا الضرائب ويريدون سحق الناس بعد ست سنوات بضرائب غير مباشرة. اتت هذه الحكومة على شفير الكارثة، لماذا الدكتور جورج قرم لا يحمل احقادا ولا ضغائن، لقد اتى هذا الرجل وانكب على الموازنة، فاتهم بحمل الاحقاد والضغائن، فيقولوا لنا ان لبنان يلائمه هذا الشكل من النظام الضرائبي ونحن على استعداد لمناقشة الامر، ولكن لم اسمع ذلك، مضى يومان ولم اسمع احدهم يقول: نفلا عن الخبر الفلاني ان هذه اللجنة الضريبية هي فعلا لجنة للبنان، لم يقل احد شيئا وكان الاجماع بان الـ ١٥٪ هي اقل ما يمكن ويجب ان تكون اكثر. اعادت رفع سقوف الضريبة المباشرة، وخرجت عن منطق الاعفاءات الاستثنائي واستحدثت مطارح ضريبية جرى تجاهلها في الحكومات السابقة وحتى استمرارها في التساهل مع الربوع يمكن تفهمه على قاعدة تطمين الاستثمارات والحاجة الى الاستمرار في سياسة تثبيت النقد، لان دولة الرئيس اكد ذلك، لا يمكن ان يكون الانقلاب جذريا، لاننا نحن بصدد عملية تغيير واجباد بدائل حل معضلة عجز الموازنة ومحاربة الراغبين في زعزعة الاستقرار السياسي باستخدام هذه القضية على غرار ما حصل في ٦ ايار ١٩٩٢ لقلب حكومة الرئيس عمر كرامي. ولكن - وجهة نظر - ثمة ملاحظات نقدية تقاطع

حولها عدد كبير من الخبراء ونحن ننبهاها، ونلفت النظر من موقع الانحناء الى مثل هذه الملاحظات، طبعاً ملاحظات يمكن اخذها موضع الجد، لأنها ليست من قبل سياسيين تحركهم اهواء سياسية او خطابات او مصالح سياسية محددة او حسابات خاصة، الخبراء يجمعون على ان السقوف الجديدة للضريبة المباشرة كانت متدنية اكثر من اللازم وليست ثمة مبررات عملية وموضوعية لذلك. اذا كان يوجد في فريق الاقتصاد عند دولة الرئيس من كان يشد على ان لا نرتفع اكثر من الـ ١٥٪ فليسمح لنا بذلك، وان الضرائب غير المباشرة والرسوم لم تدرس تبان الى حد يجعلها خالية من الشوائب، كما ان التخفيضات على الرسوم بشأن المواد التي تستخدمها القطاعات الانتاجية في لبنان لم تكن مدروسة بشكل كاف لاننا اذا اردنا تشجيع الصناعة يجب ان نعيد النظر، وسمعت معالي الوزير جورج قرم يقول، صحيح هناك بعض الملاحظات يجب اعادة النظر فيها، وان هذه التخفيضات كانت معتدلة الى درجة كبيرة بل ان ثمة من يرى ومعه كل الحق بان فلسفة الموازنة العامة ظلت ازاء التشريعات الضريبية دون المستوى الذي يمكن معه اطلاق عجلة الانتاج والتصدي للركود الاقتصادي وحفز النمو ليسلك وتيرة عالية، لبنان بامس الحاجة اليها في هذه الفترة لاكثر من سبب، وذلك عن طريق استخدام الادوات الضريبية لجهة الاعفاء وخفض السقوف الضريبية او العكس لتوجيه الاستثمارات، من القطاعات الريعية الى القطاعات الانتاجية على غرار التجربة السورية التي جسدها القانون رقم (١٠) الشهير، حيث ان الاعفاءات الضريبية لحفز الاستثمار والحصول على استثمارات محلية وعربية وخارجية تقدر بمليارات الدولارات، وهذه الاستثمارات التي حصلت على تسهيلات وصلت في سوريا الى حد الاعفاء لسنين طويلة من الضرائب والرسوم. اذا في سياق منهج ما يمكن الاعفاء من الرسوم لسنين طويلة وتوجهت الى القطاعات الانتاجية والتوظيف في الصناعة والزراعة والسياحة والنقل، وهي القطاعات التي كانت في اساس النمو المرتفع الذي حققته سوريا طوال عقد الستينيات وادى الى تضاعف اجمالي الانتاج الوطني اكثر من ثلاث مرات في هذه الفترة القصيرة نسبياً. ان لبنان مقارنة مع سوريا تتوافر له كل الشروط للحصول على استثمارات من هذا النوع، وعلى اساس هذه الفلسفة فالحرب المديدة في لبنان حجزت نموه لسنين طويلة خصوصاً على مستوى تاهيل القطاع السياحي، وهو معطى موضوعي مهم او على صعيد الزراعة في بلد تتوافر فيه مصادر المياه بسهولة ويسر وفي مناخ دولي تزداد فيه الحاجة الى المواد الغذائية، والصناعة وخصوصاً الصناعات الغذائية التي تتوافر لها المواد الاولية الرخيصة، واستقرار سياسي وبنية مصرفية متطورة، وعندنا بنية مصرفية متطورة اكثر من اللازم، الى حد ما وسمعة دولية جيدة خصوصاً بعد التغير الذي حصل بعد مجيء الرئيس العماد اميل لحود، وبعد تشكيل حكومة العهد الاول من الكفayaيات والخبرات والوجوه المشهود لها في المنتديات الدولية المعنية بعالم الاستثمار

والدكتور الحص ليس غريباً عن هذا العالم - وبعد الشروع في اجراء الاصلاح الاداري ومكافحة الفساد واعادة سلطة القانون وهي جميعها شروط يبحث عنها الاستثمار والمستثمرون وتشكل راسمال ثميناً يجب توظيفه واستخدامه في احسن الاشكال والصور. بتقديري ان هذا الموقف يوضح بشكل لا ريب فيه اننا بدأنا بخطوات متواضعة في الاتجاه المعاكس للسياسات السابقة واننا مع ذلك كنا نستطيع ان لا نحمل الفئات الشعبية بعض

الضرائب والرسوم غير المباشرة وهذا ما اجمع عليه الخبراء، ومعظمنا قلنا انه لا ضرورة لرفع سعر تنكة البنزين وما الى ذلك، اي لو اننا رفعنا ضريبة الدخل على الشركات الى ٢٠ او ٢٥٪ كما هو متعارف عليه في الدول المجاورة، وربما لعوضنا وجعلنا من النظام الضريبي، نظاما ضريبيا لا يسحق الطبقات الشعبية بالضرائب والرسوم غير المباشرة، فنحمل من منطلق مبدأ التضامن الاجتماعي الاثرياء الضريبة، ليسهموا في عملية البناء. الجنون الضريبي كما اسماء الدكتور جورج قرقم او الجنون العقاري او النشاط الريعي او الاستدانة، او الضرائب غير المباشرة او الفساد، او التلوث، كل هذه كانت في اساس هذه التركة الثقيلة التي جعلتنا اليوم اما خطوات وئيدة ومتواضعة حتى نخرج من المستنقع الذي اغرقنا فيه دينا وعجزا، وعلى قاعدة ارتفاع مستوى الفائدة والكلفة.

ماذا عن النصوص؟ اخطر ما جرت المطالبة فيه هو الغاء المواد الضريبية التي تجعل من فلسفة هذه الموازنة بمضمونها الاقتصادي والمالي تقوم على اساس تعديل المعادلة ما بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، يعني اننا نتمسك بالمواد التي نراها وحيدة التي جعلت في هذه الموازنة هذه السمة بانها موازنة تسير في الاتجاه المعاكس للسياسات السابقة.

المادة السادسة: ناضلنا في السابق مع دولة رئيس الحكومة لانتزاع ضوابط وامل ان يجري احترام هذه الضوابط مرة اخرى، لماذا لا يصار الى الغائها انا اميل الى الغائها، ولكن اقول مرة اخرى علميا دخلنا في هذا الحقل ونحن نعود، لم نخرج خارج اطاره وثقوبه، ما زلنا على ارضيته، وكللنا نعود منه، نخرج منه باتجاه معاكس.

المادة التاسعة: نفس الشيء، كنا نطالب بالغائها تحت شعار انه، ينبغي على الحكومة ان تكون عالمة بالاقساط المترتبة وان تدرج في الموازنة الاعتمادات اللازمة لتسديد هذه الاقساط.

انا اعرف من خلال الحالة التي كنا نعيشها ومن حالة الزوايب والتهريب استطيع ان افهم ان كل لحظة قد يظهر قسط لا نعلم اين كان، او نفقة لم يكن مرصودا لها اعتمادا اذا بقي على المادة التاسعة، لان الحكومة حتى اللحظة لم تتمكن موضوعيا من حصر الاقساط المترتبة كاستحقاقات راهنة لتدخلها في الموازنة، فلتقل ذلك او على الاقل لتقل امهلونا فترة لمرة واحدة واستثنائية لكن على ان لا تحمل موازنة الالفين المادة السادسة او المادة التاسعة.

المقارنة حول الرؤية بعد العدوان الصهيوني الاخير، يجعلني اتوقف عند كلمة القاها دولة رئيس مجلس النواب اثناء تكريم رئيس الحزب القومي السوري الاجتماعي، اشار الى طبيعة الكيان الصهيوني العدوان الاستيطاني الارهاب والعنصري الذي يسعى دوريا الى تدمير الاقتصاد كل ثلاثة سنوات مرة لجعل لبنان مشوها بالحروب الاقتصادية. وفي هذا السياق الملاحظات التي كنت قد سجلتها لمناقشة الرؤية الخمسية رايت ضرورة كونها رؤية بان اعيد النظر بالمقارنة من زاوية ما قرأت ايضا على لسان الخبير المالي والمسؤول السابق في مصرف لبنان غسان العياش تعليقا عن النتائج المترتبة عن العدوان الاسرائيلي الاخير على لبنان، لخص توقعاته بشأن الرؤية الخمسية بالنقاط الاتية، طبعاً يلتقي هنا مع الدكتور نجيب عيسى بدراسة اردكم اليها كي لا اقراها، يقول: «لا

غنى عن اصلاح جذري للنظام الضريبي»، ويقول ايضا: «ان الاصلاح المالي جزء من رؤية ومن مشروع ومن خطة ينبغي ان يتناول مضمونا اقتصاديا واجتماعيا شاملا»، اذا في هذا السياق فالرؤية التي ينبغي ان تنفذنا من الوضع المالي المتردي المفترض ان تكون مقرونة برؤية برنامجية، ما هي هذه الرؤية؟ ويتوقع غسان العياش ما يلي:

١ - احتمال ان يكون ما حصل اخيرا من اعتداءات نموذجا للسلوك الاسرائيلي في لبنان خلال عهد ايهود باراك.

٢ - الاعتداءات المتكررة على الاهداف والمنشات الاقتصادية تقود حتما الى تقلص النشاط الاقتصادي، وتراجع النمو، مما يحرم الدولة من التوصل الى فرضية ازدياد نسبة النمو حتى تصل ٥٪ خلال سنة ٢٠٠٣، وهذا يؤدي بدوره الى عدم رفع نسبة الايرادات الضريبية من ١٣,٥٪ من الناتج المحلي القائم نهاية سنة ١٩٩٨ الى ١٩,٣٪ من السنة الاخيرة من برنامج الرؤية الخمسة وبالتالي عدم ازدياد الايرادات الاجمالية في الفترة نفسها من ١٦٪ الى ٢٤٪ من الناتج المحلي.

٣ - عرقلة تطبيق الاصلاحات الجزرية للنظام الضريبي والاصلاحات الموعودة للمالية العامة.

٤ - عدم نجاح الخصخصة، فلن يشتري القطاع الخاص مرافق مهددة بالضرائب من قبل العدو، هذه ليست من زاوية ايديولوجية انما من زاوية براغماتية.

٥ - زيادة الاعباء والنفقات وارتفاع الفوائد بكل اثارها السلبية على الدين العام.

٦ - عدم تحقيق الغايات النهائية لبرنامج الاصلاح المالي، اي خفض عجز المالية العامة الى مستوى ٤,٥٧٪ من الناتج المحلي والدين العام الاجمالي الى حوالي ٩٧٪ من الناتج.

هذه النتائج تبدو حتمية وفقا لوجهة نظر «العياش» واراها جدية وخشيته في محلها، اذا اردنا اخذ طبيعة الكيان الصهيوني العدواني الارهابي بعين الاعتبار.

في مواجهة مثل هذه التوقعات، ماهي الاحتمالات، وما هي التحديات وما هي الخيارات المطروحة امامنا؟ واحد من ثلاثة الاستسلام، نحن لن نستسلم وقد حسم لبنان خياره الرسمي والشعبي، لن نستسلم ليس فقط بالمعنى الوطني والمبدئي والاخلاقي، ونصرة لسيادتنا وكرامتنا بل لان كلفة الاستسلام اكبر بكثير من كلفة المقاومة.

الاستسلام سيجعلنا نتمزق ونتجادل حول من سيقاوم ومن لا يقاوم، فهي قضية صعبة، والذي مازال يدور في ذهنه اننا يجب ان نستجيب، فليس ذلك. هناك رهان على المفاوضات، الرهان على المفاوضات لم يكن لمرة وللحظة في التاريخ ان واكبت المفاوضات حالة من الطمانينة الابدية، كانت دائما فترات هدنة زائفة وطمانينة مزيفة، لان اكثر الاعتداءات شراسة كانت تأتي دائما خلال المفاوضات، لماذا؟

لانه من الطبيعي ان يلجا كل من الفريقين الى تجميع اوراق والى العض على الاصابع، من هنا فالاعتداءات الدورية التي اشار اليها رئيس مجلس النواب ينبغي ان تدرج في سياق قانون وليس توقع، ٩٣ - ٩٦ - ٩٩، هذه

عندما تتكرر لم تعد قضية صدفة، أصبحت نهجا. اتوقف هنا عند كل المناخ الذي انتعش حول المفاوضات، نعم انا لست ضد ان تنتعش امال السلام، ولكن يشترط ان لا تكون هذه الامال اوهاما. العدو الصهيوني تعامل مع سائر العرب على اساس ان المنتصر، ففرض «كمب دايفيد»، ووادي عربية، واوسلو، انما العدو الاسرائيلي لم يدرك حتى هذه اللحظة ان الامور تختلف بالنسبة للمسارين اللبناني والسوري ولم ينتصر الكيان الصهيوني على المسار اللبناني والسوري وهو بالتالي يتعامل مع مقاومة ومع ثوابت قومية، ومن هنا فارجح التوقعات ان العدو اذا كان ناضجا للسلام وفقا للمفهوم اللبناني والسوري فانه سيتقدم عليه، اما اذا لم تكن طبيعة موازين القوى داخل كيان العدو الصهيوني تسمح بالسلام كما نريده عادلا وشاملا، فسيلجأ ايهود باراك الى التصعيد والى فرض الضغوط على لبنان بشكل او باخر، من هنا بات علينا اذا ان نراهن على خيار المواجهة لا على خيار الاستسلام او المفاوضات، وخيار المواجهة يقتضيها اذا رؤية اقتصادية للصمود والمقاومة والمواجهة، لا يجوز ان نأخذ الامور على اساس «استاتيكي»، يوم قاومنا ١٧ ايار التزمنا في معركة التحرير خيار وصنعنا موازين قواه لاحقا فانتصر خيار المقاومة، عندما رفضنا الاستسلام وكان خيار المقاومة، لم تكن المقاومة بعد انتصرت، التزمنا الخيار وناضلنا لتنتصر المقاومة بعدها بدماء شهدائنا وبسواعد مقاومينا وبجهاد شعبنا وصمود جنوبنا، لكن الالتزام كان مسبقا.

اليوم اذا كنا التزمنا كلبنان الرسمي والشعبي المبادئ والثوابت الوطنية والقومية، التضامن الوطني شعبا وجيشا ومقاومة ووحدة مصير ومسار مع سوريا، اذا ارتضينا لانفسنا ان نحصن الساحة الداخلية بان نعمق الثقة بين الدولة والشعب لا ان نفك الثقة بان نلغف قضايا، فنحتمي سارقا من هنا او لصا من هناك، التضامن الوطني يكون بالامعان في عملية الاصلاح السياسي، وما اقدمتم عليه كانت خطوات ايجابية.

فتح الملفات ورفع اليد عن القضاء كلها خطوات ايجابية، القضية لم يتغيروا، فلماذا كانوا صامتين من قبل والان بدوا بفتح الملفات؟ لان يد التدخل السياسي لم تعد تزج بالياس ابو رزق في السجن ساعة تشاء وتخرج امين سره ساعة تشاء، من هنا احدى الثوابت الوطنية والقومية لتعزيز اقتصاد المواجهة الاستمرار في الاصلاح السياسي واعتبار خيانة وطنية كل ممارسة عن وعي او عن غير وعي تصب في خدمة تخريب الاقتصاد.

اما الثوابت الاقتصادية، هل ثمة امكانية لرؤية اقتصادية للمواجهة؟ قد تقولون انت تطرق باب المستحيل، هذا بحث خارج اطار، اتبنى جوانب رئيس مجلس النواب لمن جاء يطالب بالغاء خدمة العلم، قال له، نحن في بلد ارضه محتلة، حقنا المشروع ان نضع رؤية اقتصادية وسياسية للمواجهة وللصمود وللمقاومة، وانني التزما بالوقت لن اقرا ما ورد على لسان جان شارل والدكتور جورج قروم وجميعكم.

التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين الذي يقع في اربعة اجزاء «Histoie économic de 20ème siècle» يحكي فيها عن تجربة الحرب العالمية الاولى والثانية ويتناول فيها ما اسماءه بمصطلح اقتصاد الحرب يعني تنظيم الندرات، اي دور الدولة عندما تكون تحت القصف ويستعرض كيف كانت سياسة تشرشل وديغول، مقاطع كانت مهمة كثيرا كنت اقراها واستخرجت من خلال هذين المجلدين، رؤية اقتصادية للمواجهة، اعتقد انه فعلا من الجدية

بمكان ان لا تؤخذ على اساس انها رؤية، انا بتقديري الرؤية غير الواقعية وغير الملائمة لظروفنا التي هي ظروف تحد وتوقعات لمرحلة خطيرة، مثل هذه الرؤية تكون نظرية.

اما الرؤية فهي التي تحمل تقييما لسمات التحديات المقبلة، هنا اناشد الحكومة ان تستلهم من تجارب الشعوب الرؤية التي اعتمدتها الشعوب الظافرة في مجابهة امكانية عدوان وضغوط، لكي لا اترك التباسا ايدولوجيا اتوقف عند التجربة الفيتنامية يومذاك، في منطقة الشمال اعتمدت السلطة اقتصاد مواجهة ومقاومة، ربما تركت عند البعض بعض التحفظ، لكن على الاقل توجد ديموقراطيات ليبرالية.

جرى تبني تنظيم الندرات ورؤية للمواجهة على قاعدة ما يلي:

- ١ - تبدأ الدولة باستنفار وتنظيم الندرات وعلان التعبئة الاقتصادية العامة لكل الطاقات والقدرات.
- ٢ - التخلي عن كل المشاريع غير الملحة والمكلفة كي لا تكون هذه المشاريع اهدافا لاعتداءات اسرائيلية محتملة، الغاية منها الضغط على لبنان والتاثير على قراره السياسي.
- قبل ان نصل الى حالة التفجع بعد لا سمح الله اي عدوان، ولا اعتقد بان احدا ياخذ على كفالتة، الا شخصا واحدا تكلم مرة من الخارج وقال بانه يضمن الاسرائيليين، ولا من احد يستطيع ان يضمن كي لا نتفجع.
- ٣ - استبدال الخصخصة باجراء اصلاح اداري فوري وسريع للمؤسسات التي كانت مرشحة للخصخصة، وتشكيل مجالس ادارة فاعلة، وتنظيم لوائح عمل طبقا للتقاليد المعمول بها في القطاع الخاص ان لجهة الثواب والعقاب او تكثيف المراقبة والمحاسبة وعمليات التقييم.
- ٤ - تجزئة البنية التحتية الاساسية لكهرباء لبنان ولسائر المرافق العامة القابلة للتكييف كي لا تكون اهدافا سهلة للعدو، ويصعب عليه قصفها، وفي حال قصف بعضها فتكون الاضرار محدودة وجزئية.
- ٥ - ايلاء الزراعة الاهمية الحاسمة. في فترة اقتصاد المواجهة لان الانتاج الزراعي والحيواني يصعب ضربه لانتشاره على رقعة واسعة في جميع المناطق اللبنانية، وتاهيل هذا القطاع لسد حاجات لبنان كاملة والاستغناء عن الاستيراد اضافة الى تصدير ما يفيض. ان التركيز على القطاع الزراعي من شأنه ان يخلق فرص عمل اضافية ويسهم في نمو الناتج المحلي ويلعب دورا في معالجة العجز التجاري وتدعيم ميزان المدفوعات مما ينعكس على اسعار الفوائد.
- ٦ - اعتماد الصناعات الصغيرة والحد من المنشآت العملاقة التي يمكن ان يؤدي ضربها الى الحاق اضرار كبيرة والتسبب بخسائر فادحة، وان طبيعة الصناعة اللبنانية تساعد على تحقيق هذا الهدف.
- ٧ - الحد من الاستيراد والاعتماد على الانتاج المحلي من اجل زيادة النمو الاقتصادي ومعالجة الخلل في الميزان التجاري.
- ٨ - اعتماد التبادل التجاري الجماعي المنظم الذي ترعاه الدولة عبر اتفاقات ثنائية هدفها دعم الاقتصاد اللبناني

في مواجهة الحرب المفتوحة التي تشنها اسرائيل ويمكن ان يكون هناك اكثر من دولة عربية واسلامية وحتى اوروبية لديها استعدادات لاعطاء لبنان وضعية دولة ذات رعاية خاصة لسبب ظروف لبنان وما يواجهه من تحديات بفعل الاعتداءات الاسرائيلية.

٩ - اعتماد السياحة المنظمة بدلا من السياحة التلقائية، وهذا التوجه يتطلب تعاونا وثيقا بين الدولة والقطاع الخاص وتقديم دعم استثنائي لهذا القطاع.

١٠ - ملامح اقتصاد المواجهة، تدابير واجراءات من هذا النوع ويمكن درس تدابير واجراءات اخرى الا ان هذه المقاربة اكثر واقعية من الرؤية التي قدمت لذلك. في معركة التغيير والتحرير، اختتم بالقول انني في معركة التحرير اجد ان خيارنا المقاومة شعبيا ورسميا والثوابت الوطنية والقومية التي التزمناها هي السبيل لتحرير الارض.

وفي معركة التغيير، مسار التغيير اكثر تعقيدا لانه يصطدم بتوزانات ويفترض زج كل الطاقات من قبل الاصلاح والتغيير من اجل تدعيم مسار التغيير.

من هذا المنطلق اكرر دعمي من موقع التضامن مطالباً الحكومة ان تستمر في الخطوات التي انجزتها في سرعة قياسية مع بداية تسلمها مهامها بعد الغاء قرار منع التظاهر، وكل الخطوات التي انجزتها واتت بهيئات رقابية نظيفة وفتحت الملفات السياسية، واقول اياكم ان ترددوا او تعثروا باي كان واستمروا، لان الشعب مع التغيير وهو يرفض التردد ولان التغيير والتحرير قد عبر عنهما بصوت من خلال موقف رسمي، عبر عنه رئيس البلاد في قانا يوم قال: «لن نستسلم، وحدة جيش وشعب ومقاومة ومسار مع سوريا».

ويوم عبر مع رئيس مجلس الوزراء بعد العدوان الصهيوني الاخير على المنشآت وادى ما اداه من اداء وحكومته يستحقون منا ليس فقط التشجيع بل الوقوف ومناشدة كل قوى التغيير ان تدفع باتجاه نجاح المسار التغييرى وتنهض بلبنان على صورة احلام شهدائنا وفقرائنا، وشكرا لكم.

الرئيس: الكلمة للزميل صالح الخير.

صالح الخير: دولة الرئيس،

ان تزامن موعد اقرار الموازنة مع تشكيل الحكومة، اخر اقرارها ستة اشهر عن موعدها ما انعكس سلبا على حركة العمل الداخلي في جميع القطاعات العامة والخاصة.

ولقد قمنا في لجنة المال والموازنة باعطائها الاولوية لتحريك عجلة العمل وتنشيط الوضع الاقتصادي الذي يمر باصعب فترة ركود عرفها تاريخ لبنان منذ الاستقلال.

لن اعود للغوص في ارقام الموازنة وخصوصا ان زملاء من سبقوني صالوا وجالوا فيها، والصورة اصبحت واضحة جدا. وخصوصا ان هذه الموازنة جاءت بمعظمها، رواتب للموظفين ونفقات استهلاكية داخل ادارات الدولة من جهة، وخدمة للدين العام وفوائده من جهة اخرى.

اما النذر القليل مما تبقى فهو يعود لبعض الوزارات غير الخدماتية والبعيدة عن هموم الانسان المعيشية والتنمية اجتماعيا وصحيا وتعليميا واقتصاديا.

وكان التركيز الاكبر عند واضعي هذه الموازنة، هو تأمين الموارد لسد العجز المخيف وخدمة الدين العام الذي وصل بمعدلاته الى اعلى النسب بالمقارنة مع باقي الدول المماثلة في اوضاعها ومواردها الاقتصادية والتجارية والبشرية.

وهذا من واجب الحكومة، ولكن ليس بالشكل الذي نراه اليوم امامنا من اعتماد فرض الضرائب والرسوم المباشرة منها وغير المباشرة. اما الضرائب المباشرة والرسوم، فيقول وزير المال بانها مماثلة لما يجري في دول الجوار، ولكن سها عن باله بان جميع الدول المجاورة وغيرها، تقدم عطاءات للمواطنين وتسهيلات في كافة المجالات تساعد المواطن على المواصلة العيش.

منها تأمين الاستشفاء والتعليم بشكل مجاني بعيدا عن ذل السؤال الذي يعاني منه المواطن اللبناني في هذه الايام.

اما الضرائب غير المباشرة، فهي ضرورية على المواد الكمالية ولكنها تعود بالضرر على العديد من المستوردات التي تدخل في الصناعة والزراعة.

ويجب ان لا ننسى الاتفاقات الدولية كالغات، والاتفاقات بين الدول كالسوق الاوروبية المشتركة.

ناهيك عن ظهور الاستعمار الجديد الممثل بالاحتكارات الاميركية تحت غطاء العولمة.

وامام هذا الواقع، حسنا فعلت الحكومة باعتمادها الضريبة المضافة بالرغم مما يشوبها من عوائق كتجربة لا نعرف مدى امكانات لبنان تجاهها والاثار السلبية لها.

من هنا لا بد من تكتلات اقليمية بين الدول العربية والاسراع باعتماد السوق العربية المشتركة كحل لمشاكلها الاقتصادية عن طريق التنسيق فيما بينها لاعتماد زراعات وصناعات محددة من كل قطر، وتسويقها في الاقطار الاخرى بحدود حاجة الاستهلاك العربي. وهكذا فان التكامل بين تلك الاقطار، هو السبيل الوحيد للتصدي لخطر العولمة واهدافها السياسية والاقتصادية.

كنا نامل ان ياتينا قانون الموازنة بخطة متكاملة لمعالجة المشكلة الاقتصادية والمالية، والولوج بشكل مباشر لمعالجة لب هذه المشكلة عن طريق تنمية الموارد الرئيسية التي يعتمد عليها اقتصادنا الوطني وذلك باعطاء الاهمية للزراعة التي كانت سابقا اهم مورد للشعب اللبناني والتي يمكن ان تكون اساسا لمعيشة حوالي نصف اللبنانيين لما يتحلل به لبنان من مياه غزيرة واراض معطاءة، وهنا لا بد لي من السؤال عن تعويضات البطاطا التي اقرها مجلس الوزراء الى مزارعي عكار.

الى جانب تعزيز الصناعة ودعمها وحمايتها من المنافسة الخارجية، ولن ننسى السياحة التي يمكن ان تكون العنصر الثالث لتأمين الموارد اذا قام لبنان بالتنسيق مع بقية الدول العربية لتنظيم رحلات داخلية بين الاقطار

العربية الى جانب تبادل السواح الاجانب القادمين الى منطقة الشرق الاوسط .
الى جانب تعزيز التجارة الخارجية بتامين الاسواق لمنتجاتنا الوطنية من زراعية وصناعية لدى جميع الدول التي
نستورد منها السلع على انواعها .

فلماذا لا نطالب بالمقايضة كما تفعل الكثير من الدول لانعاش تجارتنا للحد من الخلل في ميزاننا التجاري
حيث هو اليوم واحد على عشرة اذ كان ميزان التجارة لعام ٩٨ ، ٦ مليار دولار (استيراد) مقابل ٦٠٠ مليون
دولار (تصدير) .

ان الحل هو بناء الاقتصاد القوي عن طريق خطة شاملة لمضاعفة الدخل القومي .
الى جانب الخطة الخمسية التي وردتنا من الحكومة كتصور لحل مشكلة المديونية وعجز الموازنة عن طريق
زيادة الضرائب والرسوم والخصخصة واعادة النظر برسوم الهاتف الخليوي .

اما الخصخصة، فهي ليست الحل النهائي لمشاكلنا المالية . فالانفاق مستمر ويحتاج للموارد مستمرة .
وبالنسبة الى بيع القطاع العام كمرفق خدماتي للمواطنين بقيمة حوالي اربع مليارات دولار، فهو تخلي عن جزء
من قيم وموجودات مالنا العام من جهة، ومن جهة اخرى تعريض المواطن اللبناني للوقوع تحت رحمة القطاع
الخاص ورأسماله الذي لا نعرف مصدره ومن وراءه .

ولنا تجربة داخلية بسيطة هي تلزيم جباية الكهرباء، وما حل بالمواطن من ظلم الفواتير العشوائية . هذا
المواطن الذي يئن اليوم من كثرة الاعباء من رسوم الكهرباء الى الماء الى الهاتف الخ . . .

اما خصخصة البريد لشركة لبيان بوست والتي تجري مفاوضات بينها وبين الحكومة، وردتنا معلومات بان
الشركة حصرت توزيع البريد بسبع مراكز في الشمال لم ينل قضاء المنية - الضنية وبشري اي مركز علما انه هناك
مراكز للبريد صادرة بموجب مراسيم منذ اكثر من اربعين عاما في هذين القضاءين .

وهنا نسال ما هو مصير موظفي البريد في لبنان في ظل هذا الواقع؟ وعلى كل حال فاننا سنتعاون مع
الحكومة بدرس كل قطاع يعرض للخصخصة عندما يرد الى مجلس النواب .

اما اعادة النظر بالهاتف الخليوي فهذا امر جيد من قبل الحكومة لان هناك غبنا لحق بالجانب اللبناني من قبل
شركات الخليوي .

وهنا اذكر بان الهاتف العادي كان في ايام مضت، اكبر مورد لدعم موازنة الدولة، الى جانب تسليفات
الضمان الاجتماعي .

دولة الرئيس، لقد اقترب الموعد الدستوري لدراسة موازنة العام ٢٠٠٠، وهنا نامل من الحكومة التحضير
لموازنة اقرب الى التوازن من سابقتها وذلك بالعمل على عصر النفقات وضبط الانفاق والتقليل من اسفار الوزراء
والمسؤولين الى الخارج، والالتزام بالتعهد بعدم الصرف من خارج الموازنة، سواء عن طريق سندات الخزينة او
الصناديق التابعة للدولة .

ولتدخل موازنتها في اطار الموازنة لتخضع جميع الالتزامات بما فيها البلديات لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة واللاحقة.

واننا نطالب بتشريع عصري لقانون المحاسبة العمومية لتعزيز ديوان المحاسبة وتقوية اجهزة الرقابة والتفتيش لضبط الادارة ورفع الوصاية السياسية عنهم جميعا.

وهنا يجب الاسراع في رفع الحصانة عن القضاة واعادة النظر بالجسم القضائي ليكون منزها ومحصناً ومستقلاً، والعمل على تشريع قانون ضريبي مستقر وثابت وعصري يتلاءم مع اوضاع البلاد الاقتصادية والتفدية عوضاً من التعديلات السنوية اثناء دراسة قانون الموازنة.

دولة الرئيس، انني اطالب بالاسراع في:

- ١ - تشريع قانون استعادة حقوق املاك الدولة البحرية المنتهكة من قبل بعض المتنفذين.
 - ٢ - وضع حد لاحتكار المرامل والكسارات من قبل بعض المتنفذين واتباعهم، واعادة هذا الحق كمورد طبيعي كما جاء في المادة ٨٩ من الدستور التي تفرض تنظيم استغلال هذا المورد بموجب قانون للحفاظ على المال العام.
 - ٣ - تشغيل مصافي النفط في الشمال والجنوب كأكبر مورد لدر الاموال على الخزينة. وهذا ما جاء في دراسات جميع خبراء النفط.
 - ٤ - تعديل القانون الذي يسمح في البناء بحدود ١٢٠م^٢ في القرى لصعوبة تطبيقه، والعمل على التوسع به لحل مشاكل البناء في الملكيات المشاعة وارضيات التركات غير القابلة للافراز.
- دولة الرئيس،

ان الاصلاح يبدأ برأيي بالاصلاح السياسي عبر احياء دولة المؤسسات وتعزيز الديمقراطية والتعاون والتوازن والفصل بين السلطات، وبايجاد قانون انتخابات يؤمن اعلى قدر من الممارسة الديمقراطية لاختيار ممثلي الشعب مما يساعد في الافساح امام عنصر الشباب من التعبير عن الراي الانتخاب لانهم هم الامل في التغيير، وذلك بتعديل الدستور، وجعل سن الانتخاب ١٨ سنة، لان دور الشباب الجديد سيكون فاعلا في عملية التغيير نحو الافضل على كافة الصعد.

ان التركة بالفعل كبيرة وعلى كبرها فهي ليست مسؤولية شخص بعينه، انها مسؤولية عهود وحكومات منذ بداية المحنة حتى اليوم. فالكل مسؤول عما وصلت اليه البلاد من ترد، والعباد من ضيق وعوز.

وهنا لا بد لي من القول بان اكبر غلطة ارتكبت في يوم ما، هو ذلك اليوم الذي تم فيه العفو عن بعض الجرائم، فكان المطلوب العفو عن كل الجرائم واسدال الستار على مرحلة مظلمة من تاريخ لبنان، وفتح صفحة جديدة يكون بعدها العقاب شديدا لكل مخالف ومجرم بحق الوطن والمواطن والمال العام والدولة.

واليوم، يطل هذا العهد الجديد الذي اخذ على نفسه بخطاب القسم لفخامة الرئيس اميل لحود بالعمل على الاصلاح والتغيير وان القانون فوق الجميع.

وبتصريح رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص ردا على سؤال انه لن يكون هناك (عفا الله عما مضى)، عند هذا الكلام نقول بان هذه الصدمة كان لا بد منها لابقاظ الضمير من غفوته والبلد من عثرته. فلتفتح جميع الابواب والملفات المغلقة على مصراعيها وليكن القانون فوق الجميع حتى النهاية ليظهر الحق ويزهق الباطل ويعم العدل.

دولة الرئيس، لا بد لي من كلمة عن الحرمان الذي يلف منطقة الشمال، فهناك مشاريع مقررّة بموجب قوانين لم تلزم حتى الان، وهناك مشاريع لزمّت بدون وضع اعتمادات لها، كمشروع مياه الشرب في المنية - عيون السمك.

وهناك طرق ملتزمة ولم يبدأ في تنفيذها حتى الان رغم مراجعاتنا اليومية كطريق المنية - عزقا وطريق القبة - سير السفيرة. اما الطريق الدولية (تحويلة عرمان - العبدية) فقد وضعت اعتماداتها في موازنة سنة ٩٤ ولزمت منذ عام وتنفيذها يجري ببطء شديد، علما بان هذه التحويلة تقررّت كحل لضيق الطريق منذ اكثر من عشرين عاما حيث تزامنت مع نفق المانش بين فرنسا وبريطانيا، التي انتهت الاشغال منذ سنين، اما نحن فما نزال بالانتظار ومسلخ الموت يجندل يوميا الضحايا.

وجدير بالذكر ان الجميع يشكون من هذه الطريق من كبار المسؤولين والوزراء والنواب قبل المواطنين الصابرين والمقيمين على جانب الطريق.

وهناك مشكلة موظفي منشآت سد البارد، حيث مر عليهم اكثر من ستة اشهر من دون ان يقبضوا رواتبهم علما بان البعض منهم مر عليهم اكثر من عشرين عاما في الوظيفة.

وبالامس شب حريق كبير في غابات تربط جبال عكار بالضنية - وهي من اجمل بقاع الدنيا - حيث قضى على اكثر من ٤٠ الف متر مربع من الثروة الحرجية والاشجار المثمرة.

وزارة الداخلية ترد بعد كل مراجعة بان هناك مشروعا لتعميم فرق الدفاع المدني على كافة المناطق، وهذا حال قضاء المنية - الضنية حيث هناك قرارات بانشاء مركز جردي واخر ساحلي ولم ينفذا حتى الان.

ولا يسعني وبمناسبة ١٤ تموز ذكرى الاسير اللبناني الا ان اذكر الحكومة بقضية جميع الاسرى والمعتقلين وعلى راسهم المعتقل يحيى سكاف ابن المنية، ذلك المناضل الذي شارك بتنفيذ عمليات فدائية ضد العدو الاسرائيلي داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة والذي يعاني اليوم من المرض داخل السجون الاسرائيلية، وكنت قد قدمت مذكرة الى الرئيس الحص بخصوصه.

دولة الرئيس، لقد اصبح لبنان رمزا للنضال من اجل الحق والسيادة في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية بكافة انواع الاسلحة.

ولقد جاء العدوان الاخير على المرافق العامة من محطات كهرباء وجسور بهدف زعزعة الاوضاع الداخلية، وكان الرد عليه بمزيد من التلاحم بين القيادة والقاعدة، وكان الدعم المادي والمعنوي سريعا لاعادة بناء ما تهدم. ان الموقف السياسي الثابت والصمود الرائع لشعبنا في الجنوب والبقاع الغربي، وجهوزية القوات المسلحة للرد على الاعتداءات الاسرائيلية بكل ما لديها من اسلحة ودعمها المتواصل لرجال المقاومة الابطال الذين يلقتون العدو الاسرائيلي دروسا في المواجهة وبعملياتها النوعية كبذته خسائر جسيمة بالارواح والعتاد.

ان دعم سوريا الاسد للبنان بكافة المجالات والتنسيق المتواصل على كافة المستويات بين لبنان وسوريا، سيؤدي بالنهاية لارغام اسرائيل على القبول بالسلام العادل والشامل بالانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة وعودة الحقوق والمقدسات الى اصحابها.

لقد كنا نسمع بان الاولوية هي للبشر قبل الحجز واليوم اذكر بهذا القول للمسؤولين من الحكومة، لان الانسان هو من بإمكانه اعمار او تدمير الحجز، فبناء الانسان له الاولوية لضمانة الحفاظ على العمران.

هناك مشاكل اجتماعية كثيرة يعاني منها اللبنانيون اليوم، كنا نتمنى ان تاتي بنود في الميزانية تدعم الانسان في بقاءه وصموده في ارضه ومدرسته.

فاليوم الكثير من المعوقين تركوا مدارسهم لعدم وجود ضمان من وزارة الشؤون الاجتماعية، نتمنى ان تلحظ هذه الوزارة هذه الامور، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل نزيه منصور

نزيه منصور: بسم الله تعالى

دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

بداية لا بد لي من ان:

- اتوجه بالتحية الى كل اللبنانيين وخاصة لاهلنا في المنطقة المحتلة، الاسيرة المعتقلة، والى الاسرى والمعتقلين في سجون العدو ووزاراته ومعتقلاته والتحية الى كل الشهداء والمقاومين المجاهدين الرابضين في تلال عاملة وهضاب ووديان البقاع الغربي.

- فكرت من اين ابدأ كلمتي هذه، من الجنوب ام من الشمال ام من الجبل ام من البقاع ام من بيروت فالكل واحد من حيث الحاجة والمعاناة.

- عدت الى لسان المواطن العادي وعما يتحدث ما يهمه من الموازنة.

دولة الرئيس، المواطن اللبناني لا تعنيه الموازنة لجهة العجز او عدمه سواء زادت النسبة المئوية او انخفضت. ما يهم المواطن من هذه الموازنة ان تحد من البطالة اذ لم تلغها، ان يجد مقعد دراسة لابنه، ان لا يتسكع هنا

ليدخل احد اقرباءه الى مستشفى، ان يجد قوت يومه وان لا تنام دعواه عشرات السنين لدى المحاكم.

هذا قليل من كثير ما يريده المواطن من الحكومة.

دولة الرئيس، في هذا الزمن الصعب، زمن الازمات التي تفرخ ازمات تحاصرنا وتسد امامنا ابواب النجاة وتدخلنا في نفق مظلم لا نهاية له. في هذا الزمن نحتاج لجهد صادق وخطة واضحة قابلة للتنفيذ.

بينما لا نرى سوى تكرار ممل يتجدد باشخاصه وبيعض عباراته دون ان نلج جوهر الامور وبدء المعالجات فبعض الكلام الذي قيل ويقال اليوم سمعناه في السنة الماضية وما سلفها من سنوات.

لقد مل الناس من هذه المداخلات والمناظرات التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

لقد حددت الحكومة هدف سياستها المالية بتحقيق ادارة مالية حازمة تقلص العجز بترشيد الانفاق وتحسين الواردات وتفعيل الجباية، وتخفيض الدين العام والمحافظة على استقرار النقد.

حددت الحكومة سقفا للعجز بحدود ٤٠٪ من مجموع الانفاق اي بتراجع ٣٪ عن موازنة العام ١٩٩٨.

لقد فات الحكومة ان العجز الفعلي في موازنة العام ١٩٩٨ قد تجاوز ٥٨٪.

وتاليا فان العجز هذه السنة لن يكون في مطلق الاحوال بنسبة ٤٠٪ للأسباب التالية:

اولا: حددت النفقات في العام ١٩٩٩ ب ٨٣٦٠ مليار ليرة لبنانية بينما بلغت النفقات الفعلية في العام ١٩٩٨ حوالي ٨٠٠٠ مليار واذا اضفنا اليها مبلغ ٥٠٠ مليار نفقات زيادة الرواتب والاجور ومبلغ ٧٠٠ مليار

زيادة في نفقات خدمة الدين لتصل الارقام الفعلية الى حدود ٩٢٠٠ مليار. اما التخفيضات التي طرأت على ابواب الموازنة فلم تزد عن ٢٠٠ مليار مما يعني ان ارقام الموازنة الحقيقية للعام ٩٩ هي بحدود ٩٠٠٠ مليار ليرة وليس ٨٣٦٠ مليار.

اما الواردات فلن تزيد عن ٤٠٠٠ مليار في افضل الاحوال نظرا لتاخر اقرار الموازنة وتاليا تاخر جباية بعض الضرائب والرسوم وكذلك تاكل الزيادة التي فرضت على اسعار البنزين لارتفاع اسعاره عالميا.

وكذلك عدم قدرة الادارة بوضعها الحالي عن تحقيق الجباية الكاملة ازاء كل ذلك فنحن امام موازنة للعام ١٩٩٩ نفقاتها تبلغ ٩٠٠٠ مليار وواردها ٤٠٠٠ مليار اي ما بنسبة ٥٦٪.

ومن الامثلة على زيادة النفقات وتجاوزها السفق المحدد في المشروع الموازنة التالي:

أ - لحظ في مشروع الموازنة مبلغ ١٢٥ مليون ليرة للجنة مهرجان بعلبك الدولية بينما المبلغ الذي نقل لهذه العاية وفقا للقاعدة الاثني عشرية بموجب المرسوم رقم ٥٧٦ تاريخ ٣/٥/١٩٩٩ بلغ ٦٧٢ مليون ليرة.

ب - لحظ كذلك مبلغ ١٢٠٠ ٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة مساهمة للجنة التحضيرية لاعداد بيروت عاصمة ثقافية بينما بلغت المساهمة بموجب المرسوم رقم ٢٤٥ تاريخ ٢٥ شباط ١٩٩٩، ١٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ليرة بزيادة ٣٠٠ مليون ليرة.

ج - لحظ مبلغ ١٠٠ مليون ليرة كنفقات انتخابية بينما نقل بالمرسوم رقم ٧٦١ تاريخ ١٩٩٩/٦/٤ مبلغ ٢٠٦ مليون.

د - لحظ مبلغ ١٨٤ مليار كنفقات استشفاء في القطاع الخاص بينما بلغ المدفوع من العام ١٩٩٨ حوالي ٢٥٠ مليار مما يفيد ان رقم ١٨٤ مليار ليس دقيقا ولا واقعا.

هـ - خصص لتلفزيون لبنان مبلغ ٩ مليار في موازنة العام ١٩٩٩ بينما المبلغ المدفوع حتى اليوم قد يتجاوز ٧ مليار ولانزال في منتصف السنة.

و - رصد في موازنة ١٩٩٩ مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة تحت بند صيانة الاراضي في موازنة وزارة الزراعة بينما نقل بالمرسوم رقم ٧٢٤ تاريخ ١٩٩٩/٥/٢٨ مبلغ ١٥٠ مليون لصيانة غابة ارز تنورين. هذه عينة بسيطة من زيادة في الانفاق المقرر في مشروع الموازنة اين بقية المحميات والعبات على كافة الاراضي اللبنانية.

وهنا اتساءل اين اموال الاحتياط البالغة حوالي ١٦٠ مليارا لتغطيتها مما يعني فتح اعتمادات اضافية وزيادة النفقات والوصول الى النسبة التي ذكرت اي ٥٦٪ وليس ٤٠٪ كما تقول الحكومة.

ثانيا: اكدت الحكومة اعتماد سياسة تقشف حقيقية لتخفيض النفقات وانما الغت نفقات المستشارين بينما حقيقة الارقام تظهر عكس ذلك اذ بلغت تلك النفقات في موازنة العام ٩٨ مبلغ ٤٣٠ مليون ليرة ليقفز الرقم في موازنة العام ١٩٩٩ الى ١٤٣٠ مليون ليرة لبنانية اي بزيادة ٩١٠ مليون ليرة.

كما اكدت الحكومة الغاء التلزميات الرضائية واعتماد نظام المناقصة العامة في كل مشروع كبيرا او صغير ليصعقنا المرسوم رقم ٦٤٨ تاريخ ١٩٩٩/٥/١٨ باعطاء مجلس الانماء والاعمار سلفة خزينة بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة لتجديد التعاقد بشكل رضائي هكذا بكل بساطة بشكل رضائي لصيانة وتشغيل مبنى قصر الاونيسكو لمدة ستة اشهر بمعدل يزيد عن مليون ليرة لصيانة قصر الاونيسكو يوميا. ما هذا الكرم في ظل التقشف؟

ثالثا: ما يلفت النظر في موازنة وزارة الصحة لجهة توزيع مساهمة الوزارة الى الهيئات التي تتوخى الربح. فكان نصيب مؤسسة الشهيد ١١٧ مليون ليرة مع العلم انها تعنى بما يزيد على ثلاثة الاف عائلة من ذوي الشهداء بالاضافة الى عوائل الاسرى والمعتقلين وجرحى الحرب.

بينما حازت مؤسسات بمئات الملايين وهي لا تعادل ما تقوم به مؤسسة الشهيد ١٠٪ من نشاطها.

رابعا: صدر في ١٩٩٩/٤/٢٧ المرسوم ٥٣٨ بتعيين اعضاء الجمعية العامة للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والذي وزع وفقا للقاعدة المتعارف عليها من هذا البلد دون ان يكون هناك لاي من الجمعيات والهيئات النسائية اي مندوب او عضو ولو مراقب مع احترامنا وتقديرنا للنساء اللواتي تم اختيارهم ولما يمثلن. نامل من الحكومة ان تعدل هذا المرسوم وتعطى للجمعيات والهيئات النسائية حق المشاركة في هذه الهيئة

الوطنية وان لا تتكرر هذه القرارات التي تختزل الناس والمجتمع.

خامسا: هذه الحكومة اتت باسم القانون والحفاظ عليه لكنها تجاوزته باقرار المرسوم رقم ٥٨ تاريخ ١٩٩٩/٨١ الذي يجيز لبعض الوزراء الاحتفاظ بمناصبهم طيلة مدة توليهم الوزارة.

وفي هذا مخالفة قانونية لكل الاعراف والقوانين.

ولو سلمنا ان الوزراء استمروا لفترة طويلة في وزارتهم هل تبقى هذه المراكز شاغرة؟ وما الضرر من جراء هذا الشغور؟

واذا كان الجواب سلبي فلماذا الابقاء على هذه المناصب؟ بل يجب الغاؤها.

سادسا: سبعة اشهر مضت على هذه الحكومة دون ان تغير حرفا من الكتاب الذي كتبه وقراته الحكومات السالفة فالوزارات العديدة التي انتجتها الحكومات السابقة لا تزال على قيد الحياة بالرغم من ادراك الجميع عدم جدواها الانمائية والادارية والمالية حتى ان الحكومة لم تضع حتى الان اية خطة لمناقشتها في سبيل تحقيق دمج علمي وفاعل لتلك الوزارات والمؤسسات.

دولة الرئيس، ان الكثير من الاموال يهدر كما في الحكومات السابقة.

وما شركة سوكلين الا خير مثال. هذه الشركة التي تكلف سنويا ما يزيد عن ١٥٠ مليون دولار اميركي مع العمل انه اصبح لدينا مجالس بلدية والتي من واجبها ادارة اعمالها وتحمل المسؤولية في عمليات جمع النفائات وهذا الحد الأدنى من واجبها. فنكون بذلك قدر وفرنا المال العام.

اما مؤسسة «ايدال» التي تستملك العقارات وتنال نصيبها من المال العام، والتي بدورها تعطى الامتيازات بابخس الاسعار لشركات تحني المليارات كما حصل في مشروع مواقف السيارات في مطار بيروت الدولي (٣ الاف على الساعة) حيث ان الشركة المستثمرة وظفت ٥ مليون دولار اميركي فانجزت المرحلة الاولى من المشروع لتمول من عائداته بقية اقسام المشروع وفق تعرفه ربما هي الاغلى في العام.

ترى هل تبادر الحكومة للحد من هذه العقود التي تلحق ضررا فادحا بالمال العام.

ترى هل تبادر الحكومة للحد من هذه العقود التي تلحق الضرر فادحا بالمال العام.

المؤسسة العامة للاسواق الاستهلاكية لا يعرف لها اي دور في تسويق الانتاج الوطني وتخفيض الاسعار ومراقبته كما هو مخطط ومرسوم لها، (بطاطا. تفاح...).

كما ننمى على الحكومة الحالية ان تبادر الى الحد من هذه السفارات التي تشكل عبئا على الخزينة. رغم الغاء ثلاثة منها لان عدد السفارات اللبنانية في الخارج يعادل عدد سفارات بعض الدول العظمى والتي يتجاوز عدد سكانها ومداخيلها اضعاف عدد سكان لبنان وموازنته.

- اسمحوا لي بالعودة الى جيراننا في شركة سوليدير، هذه الشركة التي سيطرت على املاك الغير بقوة القانون وببركة مجلس النواب الكريم والحمد لله لم يكن ذلك على ايامنا.

رغم المخالفات القانونية والدستورية هذه الشركة التي اعطيت امتيازات واعفاءات حرمت الخزينة ما يزيد عن ملياري دولار اميركي بهدف احدث نقلة اقتصادية في حياتنا.

ونحن اليوم وبعد مرور اكثر من ست سنوات على تاسيس الشركة نرى انها بدأت تنهار وتترنح وتندنى فهبط سعر السهم الى ٧ دولارات مع العلم ان سعر السهم عند التأسيس حدد بعشر دولارات، او انه وصل احيانا الى ما يزيد عن ١٤ دولار اميركي.

ما هذا السر ومن وراء هذا الانهيار؟

من يضمن عدم انهيار الاسعار في ظل ارتفاع كلفة المشاريع والاعمال؟ هذا يعني افقار المالكين وتجريدتهم بالكامل من اسهمهم بعد ان حرموا من املاكهم.

اننا نطالب الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من هذا الانهيار وان يكون هناك مراقبة مباشرة على اعمال الشركة حفاظا على ما تبقى خشية ان يؤدي انهيارها الى انترا جديدة الى ازمة اقتصادية ومصرفية ويفقد الثقة بالاستثمار في لبنان لانه يخشى ان تنتقل العدوى الى بعض الشركات والاسهم ونحن في غنى عن هذه الماسي. - وما صرف اليد العاملة من المؤسسات والشركات اضع الى كساد المواسم الزراعية واقفال بعض المؤسسات الصناعية كلها اسئلة مطروحة ومشاكل بحاجة الى حل للحد من هذا الانهيار المتماذي.

واخيرا، ونحن في مرحلة يتحدثون فيها عن تسوية في المنطقة ولا نسمع سوى طبول الحرب تفرع قصفا بالطيران على منشاتنا المدنية من جسور وكهرباء وتهجير الاهلنا وقتلا للمدنيين وتدميرا للمنازل واسرا قرانا ومدنا في المنطقة الاسيرة دون ان نبادر الى دعم صمودهم وحفظ كرامتهم فالعدو اقدم على سرقة المياه والاتربة دون ان تبادر الحكومة الى التحقق بواسطة خبراء دوليين وهذا التصعيد يزيد العدو شراسة وتماديا في اغتصاب الارض وسرقة الماء والاتربة.

الرئيس: لقد طلبت شخصا من رئيس مصلحة مياه جبل عامل ان يفيدنا بهذا الموضوع فاجابنا بان هذا الامر لم يثبت قطعا.

انا لا انفي حدوثه ولكن يجوز انه يتم من تحت الارض.

نزيه منصور: اذا تريدون التاكيد اطلبوا الموظف نمر الحاج

لقد طالبنا الحكومات المتعاقبة بتعزيز صمود اهلنا في تلك المنطقة بشراء المحاصيل الزراعية من زيت زيتون وحبوب وتفاح والاجازة لهم بزراعة الدخان لكن دون جدوى ونامل من الحكومة اعطاء هذه المنطقة مزيدا من الاهتمام والرعاية على الصعيد الصحي والانمائي والتربوي في كل المجالات.

وفي الختام نشكر الحكومة على ما اقرته باحتضان ذوي شهداء المقاومة ومعاملتهم اسوة بشهداء

الجيش طالين منها تامين عمل للاسرى والمعتقلين المحررين واستيعابهم في المؤسسات والادارات الرسمية.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور حسين يتييم.

حسين يتييم: بسم الله

دولة الرئيس، ايها الزملاء نواب الامة، ايها الوزراء الكرام،

استمحيكم عذرا يا دولة الرئيس ان ذهب بي الكلام الى بعض الاطالة. ذلك ان هناك خيبة من حكومتنا القائمة، وهي تستدعي بعض الكلام الصريح.

وبقدر ما اطمح الى التوكؤ على سعة صدرك يا دولة الرئيس، ساتيح لنفسي ان اتكلم بموضوعية المسؤول الناقد، لا باندفاع المعارض الكائد، وذلك لكشف مواقع الزلل في مسيرة حكومة هبطت من السماء، حاملة رسالة الانقاذ والتغيير الامر الذي يحتاج الى صدور واسعة وعقول راجحة وقلوب كبيرة.

واحسب اني الامس الحقيقة ولا اجا فيها اذا استحضر ارقام الموازنة المكشوفة، واذا عدت وتكلمت بلغة العقل المنفتح.

وساحاول ان اطمئن الى ترحيب رئيس الحكومة برغبة النواب، مناقشة الموازنة في جوء من الفهم المتبادل لاصول الديمقراطية والحقوق الدستورية وهو الشخص الذي لكل له كل تقدير ومحبة واحترام.

دولة الرئيس، سئل طوني بلير، رئيس وزراء بريطانيا العظمى عن برنامجه في الحكم، فاجاب: التربية ثم التربية ثم التربية.

وبدا كلنتون، رئيس اميركا العملاقة عهده بايلاء التربية اهتماما فوق كل اهتمام.

واستهل جاك شيراك رئاسته الدستورية بالتوجه الى التربية، وذلك في مجال تنافس الدول الكبرى على ميادين البحث العلمي، وفي جو من الاشتباك القائم بين ثقافتين: الفرنكوفونية والانكلوسكسونية.

وقديما، قال بسمارك اننا بالمدرسة صنعا وحدة الامة الالمانية وبنينا نهضتها الحديثة.

وهكذا فعلت الدول القومية التي بنت قوتها واقامت حضارتها على الحقائق الثابتة من تاريخ وجغرافيا وعلوم ومعارف، وهذه كلها تحتزنها عقول المعلمين والمتعلمين، والعلماء والمبدعين وتضمها خزائن المكتبات في المدارس والجامعات، ونحرص على انمائها وتغذيتها بعزم وحزم حكومة وطنية ساهرة.

يا دولة الرئيس، واما حكوماتنا في لبنان فانها كانت ولما تزل تتخبط في سياساتها التربوية، ذلك لانها لم تهتد بعد الى هوية الوطن.

ولعمري انه امر جلل، اوصلنا الى حروب متمادية اودت بالشعارات البراقة، وخربت الوطن الجميل انسانا وارضا ومؤسسات.

ولاح فجر الامل بالخلاص في كانون الاول من عام ١٩٩٨ اذ لقد ولدت «وزارة الانقاذ والتغيير» بعملية قيصرية. وهو الاسم الذي ناءت بحمله حكومة دولة الرئيس سليم الحص.

فאי انقاذ واي تغيير حصلا على مدى سبعة اشهر من الولادة الوردية لهذه الحكومة الحاكمة سعيدا في لبنان. ساحصر كلامي يا دولة الرئيس في موضوع التربية والتعليم وهكذا مجال اهتمامي على مدى نصف قرن وصولا الى لجنة التربية.

وسوف نطالب الحكومة، بما اتى به بيانها الوزاري في هذا الصدد حيث قال:

«١ - العمل على تامين مستلزمات تطبيق الزامية التعليم الابتدائي المجاني وتعزيز المدرسة الرسمية على كل المستويات.

٢ - ايلاء الجامعة اللبنانية اهتماما خاصا ودعمها بجميع الوسائل المتاحة».

والواقع المؤسف هو الذي يبيننا عن ذلك، اذ ان الزامية التعليم المجاني في مرحلته الابتدائية لا تزال قانونا على الورق، وليس للمحرومين من نعمة العلم فيها الا الحسة وظلمة الجهل.

واما الجامعة اللبنانية وهي مفروض بها ان تكون جامعة الوطن، وبيت علم الفقراء، فليس منها الا ما اقامته الحكومات الحريية من مبان موحدة، ثم تحلى الطموح الرسمي عن اهتمامه الجامعي واستقال يون استقالت حكومة الرئيس الحريري الاخيرة.

ان ما سبق يفضي الى السؤال الكبير المير:

اين ديموقراطية التعليم في بلد الديموقراطية لبنان؟

- ماذا ينال الفقراء وطبقات الشعب الكادح من نعمة العلم؟

وماذا يفعل الذين لا مقاعد لهم في المدارس والجامعات الا نشدان المقاعد في المقاهي والملاهي، واماكن الضياع والانحراف، وفي احسن الاحوال توجه الى الهجرة وتفرغ الوطن من ابنائه وطاقاته العاملة وادمغته المبدعة.

- وماذا عن التعليم الذي يبني الانسان ويلبي حاجة المجتمع ويعمر الارض ويبني المؤسسات، ويطعم من جوع ويؤمن من خوف.

- وماذا عن التعليم اداء في المستوى بما يرقى به الى مواكبة التعليم المتحرك مع ثورة العلوم والتعليم؟

٣ - ونسال الحكومة عما فعلته لمواجهة التحديات التي لحظها البيان الوزاري في احياء القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

من هنا لا مندوحة للبلاد من تطوير دور جديد في المجالات الاقتصادية والمالية والانتاجية، التي لها علاقة بحركة العولمة وبمكوناتها العلمية والتكنولوجية الاساسية. وعليه كما قال وزير المال جورج قرم، يتعين على لبنان

ان يعمل بكل قدراته على تطوير نظامه التربوي وتحديثه.

وفي هذا المجال فان ما جاء في البيان الوزاري وفي برنامج التصحيح المالي، لا يعدو كونه اعلان نوايا هي اشبه ما تكون بالشعر المنشور وينطبق عليه تماما المثل المصري القائل: «اسمع كلامك يعجبني، واشوف افعالك اتعجب».

بابي انتم وامي، يا اصحاب المعالي،

ماذا عندكم فاعطيتموه لهذا الاقتصاد الواعد؟ ولهذا النظام التربوي الموعود؟ فمن هم خبراءكم وعلماءكم وجهابذتكم الذي يخططون لكم السياسة الاقتصادية والمالية والتقنية والتربوية. من اولئك الشباب الذين يجرون الوطن المجذب، نشداننا للعلم، يكتزونه طلابا، ثم يعودون الينا علماء ومبدعين، ولكن في نوايت تحوي عبقريتهم، واكفان ترخي عليهم ستار الدموع والنسيان.

الم تبلغكم الوفاة المشبوهة لعللي اسعد ورمال رمال وابراهيم عبد العال وحسن كامل الصباح.
ايها الناس،

ان الانسان، هو المعرفة، هو العلم، وهو التكنولوجيا وهو الاقتصاد، فماذا فعلتم للانسان في لبنان؟ اية مدرسة سوية؟ اية جامعة شاملة؟ اية مراكز للبحث العلمي؟ اية منهج قويم؟ اية معلم كفي؟ اية اشراف مسؤول؟ اية نظرة وطنية لمفهوم التربية؟ اية رؤية علمية لافاق الالف الثالث القادم؟ اية وسيلة لمواجهة العولمة الاتية كما السيل الجارف؟

ايها السادة، ان النظام التربوي الصحيح هو الاساس في بناء الوطن. وان الموارد البشرية هي الاستثمار الاول والاهم، فهو المؤدي الى استثمار المواد الأولية، بل هو العامل الاساسي في التأسيس لاقتصاد مزدهر والى قيام الدولة الحديثة.

دولة الرئيس.

في سياسة الحكومة: كثير من التنظير وقليل من العمل، كثير من الفلسفة وقليل من الحكمة، كثير من الجعجعة وقليل من الطحين. وهي على مثال من قال يوما: كثير من الديموقراطية وقليل من الحرية.

لقد انتظر الناس من هذه الحكومة الخلاص، فاعادتهم الى طريق الجلجلة.

ان الحكومة تعيد تاريخ الفرص الضائعة، التي تسبب بها مقصرون وقاصرون، القاصرون عن الرؤية الصحيحة، والمقصرون في بلوغ الاهداف الوطنية.

لقد اتى فؤاد شهاب مخلصا في اعقاب احداث ١٩٥٨، فاجهض الحلف الثلاثي مسيرته فقضى مقهورا.

وياتي الان اميل لحود في اعقاب حرب مدمرة اشعلت شرارتها اسرائيل، منذ نيف وربع قرن، ومازالت تصلبها علينا نارا ودمارا وحصارا.

لقد اتى هذا الرئيس من آمال الناس وآلامهم، ولكن هذه الحكومة الواعدة التي استنفذت رصيدها الذهبي ووعودها الوردية منذ الشهر الاول، تحاول الان ان تقتات من رصيد هذا الرجل الكبير، اميل لحود.

والى صديقي وزير التعليم اتوجه، لقد ظلموك فرسموك وزيرا في حكومة «التركة الثقيلة»، انني ادرك متاعبك، ويدرك الجميع انك لا تحسد على الوزارات التي حملوك اوزارها بموازنات هزيلة.

ماذا تستطيع ان تفعل با ابا يوسف، يا ابا الملفات الصعبة سوى ادارة الازمة المتفاقمة في وزاراتك الثلاث غير السعيدة.

ومع ذلك نوصيك يا معالي الوزير بالعمل بما اوصى به دولة الرئيس نبيه بري في قصر الاونيسكو:

١ - اعادة النظر في السياسة التربوية وفي المناهج التربوية الجديدة.

٢ - انشاء مجلس اعلى للتربية مهتمة ايجاد صلة عضوية بين الخطة التربوية والخطة الاقتصادية الاجتماعية.

٣ - رفع مستوى التعليم العام والتعليم المهني والجامعي وترشيد اهدافه بما يتواءم وثورة العلوم الكونية وبما يلبي حاجة وطن متهدم.

واخيرا يا دولة الرئيس،

بيروت، ايها الوزراء، ماذا فعلتم لقبله الوطن؟ بيروت، اين بيروت العاصمة، من موازنة «حكومة الانقاذ والتغيير البيروتية؟ اين بيروت ام الجميع، وام الدنيا، والعاصمة الثقافية، من مجافة مطالبها، والاستخفاف بحاجاتها والاعراض عن اتمام مشاريعها؟ لقد فتشت في ارقام الموازنة عن «قرش بيروت» فلم اعثر له على اثر. اين اعتماداتها المرصدة؟ حقوقها؟ كرامتها؟ جهادها؟ موقعها الوطني والعربي والعالمي والحضاري والجهادي؟

بيروت منا كالقلب ايها السادة، برسل شرايينه في الجسد ملاى بالنجيع الاحمر.

بيروت ام المدن والقرى، موضحة المحافظات والاقضية بما تقدمه من خيراتها وما تعطيه من نعمها دون تمييز.

دولة الرئيس،

انه التقشف، فببت الحجة وتب التقشف.

بيروت العاصمة، والجنوب المقاوم، اولويتان هما حرم على التجاوز والنسيان، ولو في زمن التقشف.

بيروت لانها عاصمة اللبنانيين والعرب اجمعين، والجنوب لانه خندق اللبنانيين والعرب اجمعين ولانه عرينك يا دولة الرئيس وعرين المقاومة والمجاهدين. ومن جافى هاتين الحقيقتين يكون كائدا لبيروت واهلها الصابرين، وكائدا للجنوب، واهله الصامدين.

دولة الرئيس، لست مادحا، ولا متملقا، ولا كارها لاحد، ولا كائدا لاحد، ولكني هنا اتمسك بحكمة

قالها الامام القائد موسى الصدر وذهبت مثلاً: «الساكت عن الحق شيطان اخرس»، وانا لست بساكت عن الحق.

ويحضرني اخيراً بيتان من الشعر لزهير ابي سلمى، اختتم بهما كلامي، حيث قال:
اولئك قوم ان بنوا احسنوا البنا
وان عاهدوا اوفوا، وان عقدوا شدوا
اقلوا عليهم لا ابا لاييكم
من اللوم، او سدوا المكان الذي سدوا.
والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور احمد فتفت.

احمد فتفت: دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

في البدى كانت الكلمة، في البدء كان البيان الحكومي منه المنطلق واليه نعود، «حكومة الانقاذ والتغيير» هكذا ارادوا تسميتها تحت شعار جذاب: «الشفافية مع المساءلة والمحاسبة» لاطار لوحة جامعة لبرنامج سياسي واقتصادي واجتماعي. هذا حرفياً ما جاء في البيان الوزاري منذ سبعة اشهر تقاماً. اين نحن منه الان؟
في الاصلاح الاداري: وكان اولى الاوليات واولى العثرات. اتت قرارات الحكومة مجتزأة وفئوية بشكل اكد استنسابيتها وتوجهها السياسي وليس الاداري. فكانت تصفية حسابات ليس الا.

وما زال هذا الاسلوب متبعاً بعيداً عن الضجيج الاعلامي كما حصل اخيراً في الصندوق الوطني للمهجرين وسواه. ولم تات التعيينات بارقى مستوى. وتوارثت محاصصة محاصصة اخرى.
ما هي الاسس والمعطيات، سوى الانتماء العائلي والسياسي، التي اعتمدت لتعيين بعض كبار الموظفين، ومن خارج الملاك، عكس التوجهات.

رئيس الحكومة اقر ١٤ شباط الماضي «باخطاء» الاعفاءات والتعيينات، ولكن ماذا فعل ضمن مبدأ المساءلة والمحاسبة والشفافية؟ الا اذا اعتبر انه ايضاً يسجل الموضوع في خانة الاخطاء والخطايا؟

وبنفس المنطق دعا البيان الوزاري لحماية الحقوق والحريات، اوليس الاعلام اهمها وخاصة الاعلام الرسمي، فتلفزيون لبنان اصبح تلفاز الحكومة وليس للبنان الجامع الواحد، والوكالة الوطنية للاعلام تحولت الى وكالة حكومية للانباء المغفلة تنشر ما تشاء من دون توقيع وتتجاهل تصريح النائب لبناني دونما حسيب او رقيب.
ليس من حق الشعب اللبناني والمجلس النيابي ان يعلم من يتكلم من وراء ال Fax باسم الحكومة شائماً، مهدداً متجاوزاً حتى المجلس.

دولة الرئيس، ارجو ان تسمح لي بالخروج دقيقة عن النص، انا من الذين تصدوا لموضوع المصادر الوزارية وارفض التهم والهجمات التي جاءت على لسان النائب زاهر الخطيب. نحن تصدينا لبيانات المصادر الوزارية ليس لانها مصادر وزارية ولكن لانها حوت هذا الاسلوب الديمقراطي والمتعارف عليه الى اسلوب يشمل الشتائم

والسبب وهتك الاعراض حتى احيانا، والتهم العشوائية وخاصة حولوه لمحاولة تجاوز الدستور حين ارادوا عبر المصادر الوزارية تحديد من يحق له ومن لا يحق له تولي مسؤولية رئاسة الحكومة، من هذا الباب تصدينا لموضوع المصادر الوزارية.

اذا كانت هذه الحكومة تؤمن فعلا بالشفافية السياسية فلتفضل ولو مرة واحدة وتحدد المسؤول المخطيء والا ما معنى التشدد بالمساءلة والمحاسبة، اين الشفافية من كل هذا؟ واين الرجوع عن الخطا؟

دولة الرئيس، في اطار سياسي آخر يؤكد البيان الوزاري ان في اهداف الحكومة الاسراع في وضع مشروع قانون جديد للانتخابات عادل ونزيه كمنطلق للاصلاح السياسي. هل الاسراع يعني انهاء المشروع قبيل موعد الانتخابات باسابيع او ايام قليلة كما جرت العادة؟ وماذا تعني عدالة القانون؟

نعم في لبنان خصوصيات ومعطيات اجتماعية وسياسية لا يمكن التغاضي عنها او تجاهلها ويجب المعالجات والحلول المناسبة مع هذا الواقع حيثما وجد. نرفض تعميما يؤدي الى التعمية. هل العدالة هي في عدد اقسام كل محافظة ام في عدد الناخبين ام في عدد النواب، ام في توازن معين في الدوائر، ام... للعدالة السياسية كما نرى معايير ومقاييس، فلا يتذر عن احد بمقياس دون اخر كغطاء لقرار سياسي ليس الا... .

يبقى الالم هو تعهد الحكومة الاسراع بانجاز قانون للانتخابات، ان المصادقية السياسية للحكومة على المحك مرة اخرى وقد انقضت سبعة اشهر دون مخاض.

وفي نفس البيان تعهدت الحكومة بوضع خطة انمائية مرحلية متكاملة ومتوازنة، ولا شيء منه بتاتا حتى الان. كل ما وصل الى المجلس النيابي هو جردة بمشاريع تعود للحكومة السابقة وبشكل مجتزأ وغير متوازن: مثلا حصة الشمال ١١,٥٪ فيما عدد سكانه ٢٣٪ وحاجاتهم الانمائية اكبر بكثير من سائر المناطق لان الشمال تراجع الى المرتبة الاخيرة اقتصاديا بين المحافظات كما اشار اليه برنامج التصحيح المالي نفسه.

اين هذه الخطة الموعودة؟ ام انها كانت مجرد شعار لامتناس النعمة، غياب هذه الخطة يفقد الثقة بكل سائر الالتزامات والتعهدات المطروحة.

وقد لفتني اخيرا تقرير تقدم العمل في مجلس الانماء والاعمار (استلمناه في ٢ ايار) حيث يبين انه في عهد الادارة السابقة كان يتم التوقيع على ٣٠٠ اتفاق انمائي سنويا اي بمعدل اتفاق يوميا. اما هذه السنة وفي خلال مئتي يوم لم يوقع المجلس اي اتفاق انمائي عدا اتفاقي الملاعب الرياضية، بل على العكس اوقف بعض المشاريع، اهذا هو الانماء؟ قليل من كثير من الوعود المنكوثة لهذه الحكومة.

دولة الرئيس، قبل ولوج الشأن المالي لا بد من التوقف بعض الشيء عند موضوع القضاء. لا احد يشكك ان هناك بعض الامور بحاجة للاصلاح في القضاء شرط ان يتم هذا ضمن نطاق الدستور الذي اقر احترام الحريات العامة والعدالة والمساواة وفصل السلطات.

مجلس الوزراء يعين القضاة، يشكلهم، يعزلهم، فاين القضاء المستقل واين فصل السلطات؟

ان ما سمي برفع الحصانة عن القضاة، مقدمة «للتطهير القضائي» يثير الكثير من علامات الاستفهام خاصة وان سابقة الاصلاح الاداري مع هذه الحكومة لا تبشر بالخير، والضمانة المطروحة عبر حصر الموضوع بالمجلس الا على للقضاء تشكل سابقة ايجابية انجزتها لجنة الادارة والعدل ولكنها تبقى منقوصة اذا لم يتم التشريع باتجاه قضاء فعلا مستقل عبر مجلس اعلى للقضاء منتخب وليس معين.

في الشأن المالي والموازنة،

دولة الرئيس، تعهدت الحكومة بموازنة «غير كلاسيكية» كخطوة اولى لمعالجة عجز الخزينة واعادة القدرة التنافسية للاقتصاد ضمن مبدأ الشفافية في الانفاق والقضاء على الهدر وتخفيف الاعباء الضريبية على الفئات المتوسطة والفقيرة معتمدة على توزيع الاعباء خلال فترة التقشف: كلام جميل، اين نحن منه؟

اولا: جاء مشروع الموازنة كلاسيكيا جدا غير منسجم لا مع الطموحات المعلنة للحكومة ولا مع المواقف السابقة لاعضائها حين كانوا في المعارضة البرلمانية او خارجها. نذكر بالاعتراضات الشديدة السابقة لدولة الرئيس الحصص على الاستدانة بالعملات الاجنبية لتغطية العجز وبطروحات وزير المال الداعية لتعويم العملة وما زال يدافع عنها.

ثانيا: تعهدت الحكومة تكرارا في البيان ثم في الفدلكة بدعم وتحديد الاولويات الاساسية للمواطن وزيادة النفقات الانشائية والاجتماعية والاستثمارية.

فيما يخص رفع النفقات الانشائية، اي الجزء الثاني، من ٥٤٨ مليارا عام ٩٨ الى ٨٥٨ مليارا عام ٩٩، ناسف للقول ان الموضوع لا يعدو كونه ذرا للرماد في العيون عبر عملية اعادة تبويب وفي حال اعتمدنا نفس التبويب لموازنة ٩٨ نصل الى ٧٤٩ مليارا اي ١٠.٤٥٪ تفوق ما خصص في عام ٩٩ وهو ١٠.٢٥٪، هذه هي الشفافية.

اما في الشأن الاجتماعي الخدماتي، هل فعلا سعت موازنة ١٩٩٩ لتحسين وضع المواطن في المجالات الاكثر تأثرا على حياته اليومية: (الصحة، المدرسة، الخدمات الاجتماعية، السكن...) مقارنة بسيطة بين ٩٨ و٩٩ تظهر لنا انه في حين ارتفعت الارقام النهائية للموازنة ١٤.٢٪ في باب النفقات انخفضت الموازنات الاجتماعية على الشكل التالي:

- التربية بما فيها الثقافة والتعليم المهني: - ٤٪ (الثقافة والتعليم العالي لوحدها ١٥٪) في حين تتحدث الحكومة عن تحديث النظام التربوي ويعيش القطاع ازمة المعلمين الثانويين وتعرض استقلالية الجامعة اللبنانية وحقوق الاساتذة والموظفين للخطر.

- الصحة: - ٤٪ واذا ما لحظنا الانفاق خلال ٩٨ من خارج الموازنة والذي اقر دولة الرئيس الحصص انه كان ضروريا لاصبح التخفيض الفعلي في موازنة الصحة ٤٠٪. وقد ادى هذا التقشف الصحي الى عملية تقنين تحت حجج الكوتا بدأ من اكثر المناطق حرمانا في البقاع والشمال. ان هذا الموضوع بالذات يتطلب اجراء سريعا والا

فاننا قادمون على ازمة في القطاع الصحي العام. وفي وقت يتزايد الضغط على هذا القطاع نظرا للتطور السلبي للمعيشة بسبب يتزايد الضغط على هذا القطاع نظرا للتطور السلبي للمعيشة بسبب الانكماش الاقتصادي الناتج عن سياسة التقشف الاساسية لهذه الحكومة.

- موازنة الشؤون الاجتماعية خفضت ٢٦٪.

- موازنة وزارة الاسكان الغيت عمليا ٩٪.

ثالثا: افتقرت الموازنة الى اية ارقام انمائية خاصة في قطاع الاشغال العامة والموارد المائية والكهربائية: قطاع الري بـ ٣٠٠ مليون ل.ل. وقطاع مياه الشفة بـ ٨٠٠ مليون ل.ل. كيف تريدون حل ادنى المشاكل وبعضها يعيق الانتاج ودخل الخزينة، بهكذا ارقام؟ مثالا في منطقة الضنية صرف في السنوات الاخيرة حوالي ٦٠ مليار ل.ل. لانشاء شبكة لمياه الشفة في منطقة هي الاغنى مائيا في لبنان والافقر في نفس الوقت لعدم قدرتها على استعمال المياه الموجودة، من هنا كانت ضرورة المشروع. واليوم نحتاج لاتمام ٥ اقسام من اصل ٧ لمبلغ لا يتجاوز ٢ مليار كي تصبح هذه الاقسام عملائية ومنتجة ماديا في نفس الوقت. ان عدم توفير هذه المبالغ يعطل عمليا الدخل المنتظر من المشاريع اي من توظيف الـ ٦٠ مليار، اليس هذا هو الهدر بعينه؟ من المسؤول ولماذا هذه السلبية في التعاطي مع المناطق المحرومة، وكذلك التأخير المتواصل لتنفيذ مشاريع طرق بعضها ملزم منذ اكثر من سنة، يؤدي الى هدر اقتصادي فعلي خاصة وان بعض هذه المشاريع يفوق مردودها الـ ٣٠٪ حسب دراسة الجدوى الاقتصادية، انه هدر منظم اخر، وذلك في مناطق استوطن الحرمان فيها. ان هذه المناطق في جرد وساحل البترون والضنية والمنية وعكار وسواها تدفع الضرائب وفواتير المياه والكهرباء والميكانيك اي كل متوجباتها والمقابل ماذا يقدم لها، لا شيء في هذا الموازنة، ولن اكرر المطالب الانمائية لزملائي في القضاء فانا اتبناها جميعا.

اما وزارة الزراعة فقد خفضت موازنتها بنسبة ٥٨٪ في حين تشهد الزراعة التي تؤمن ١٢٪ من الدخل القومي ازمة خانقة تهدد وجودها كقطاع اقتصادي منتج، اهذا هو الهدف؟

رابعا: يقول البيان الوزاري ان الحكومة ستسعى لتخفيف الاعباء الضريبية على الفئات المتوسطة والفقيرة، فاذا بها تقدم ضمن مشروع الموازنة اقتراحات قوانين ضرائبية تصيب بالدرجة الاولى الطبقة الوسطى التي تحاول الخروج من تحت الرماد. كما انها ومن خلال عدد كبير من الرسوم الجمركية على السلع الاستهلاكية لم تصب فقط المستهلك الاساسي اي الفقراء بل ايضا اعاقت الحركة الاقتصادية مما يزيد من عمق الانكماش الاقتصادي. وقد ادى هذا الى تراجع واضح في الدخل الجمركي لشهري ايار وحزيران ٩٩ مقارنة مع ٩٨ بما بين ١٧٪ رغم الزيادات. كما ادى رفع التعرفة الجمركية على التبغ الى تنشيط التهريب وخسارة كبيرة تتجاوز ١٢ مليار شهريا، اليس هذا هدر واضح؟ وهل ستجري مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن هذه النتائج؟ ومن سيتحمل الوقائع الاجتماعية والسياسية لانهايار الريجي؟

خامسا: تقول الفذلكة ان الحكومة قد اختارت اعتماد الواقع الحقيقي في احتساب نفقات وواردات الموازنة

والخزينة لتدعيم مصداقية الدولة. قدرت واردات الموازنة بـ ٤٩٩٠ مليارات والخزينة بـ ٥٣٩٠ مليار، بالمقابل تم تحصيل ٣٩٦١ مليارا عام ١٩٩٨ من الواردات و ٤٢٤٠ مليارا للخزينة.

واذا ما قارنا الارقام المعلنة للواردات المحصلة لغاية ٩٩/٦/٣٠ بنفس الوقت والفترة من العام الماضي نحصل على انخفاض في دخل الموازنة بـ ٤٪ بين ١٩٤٥ مليارا و ٢٠٣٩ مليارا، وفي دخل الخزينة بـ ٧٪ بين ٢١٢٦ و ٢٢٨١ في عام ٩٨.

يتضح في هذه المقارنة البسيطة للتحصيل اننا نتجه الى عجز يفوق ٥٠٪ في حال تم الالتزام حرفيا بالنفقات المعلنة في كافة الميادين.

اين المصداقية في الارقام المعلنة؟ ونحن كنا موعودين بعجز دون ٤٠٪ واصبح ٤٤٪ بعد اقرار وزير المال امس الاول. بالتاكيد نتوجه الى عجز متصاعد بدل عجز منكفىء اي الى زيادة تلقائية في الدين العام يفوق الرقم الموعود بكثير.

هذا ملخص لبعض نقاط الموازنة وتوجهها الفعلي بشفافية الارقام المحصلة فعلا وليس بتوقعات لا تجد لها مرادفا على ارض الواقع، اين الشفافية واين مصداقية الدولة بل مصداقية الحكومة.

دولة الرئيس،
بعد الموازنة وفي الجانب المالي جاءت الحكومة ببرنامج التصحيح. لن ادخل في مناقشة مستفيضة وتفصيلية لهذا البرنامج لكن لفني ثلاث نقاط اساسية اقتصادية واجتماعيا:

١ - يدعو البرنامج الى مشروع ضرائبي متكامل ولكنه في الواقع لا يتعدى كونه مجموعة من الاقتراحات لزيادة الاقتطاع الضريبي عن طريق زيادة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.

في نطاق ضريبة الدخل يرى واضعو البرنامج ضرورة الانتقال الى نظام اجمالي شامل مما يتناقض مع التعديلات المقترحة في موازنة ٩٩ والتي تختلف معدلاتها وشروطها حسب مصادر الدخل. كما يدعو البرنامج الى اخضاع مداخل المقيمين والتي تجنى خارج لبنان، للضريبة كيف سيحققون ذلك، لا ادري وخاصة مع اعتماد السرية المصرفية مما سيدفع بالمستثمرين من لبنانيين خاصة المغتربين وغير اللبنانيين الى اعتماد الاقامة خارج لبنان وسيؤدي الى ركود اقتصادي اضافي.

ان التعديلات الضريبية في موازنة ٩٩ ومقترحات البرنامج ستؤدي الى:

- (أ) اخلال باستقرار التشريع الضرائبي.
- (ب) الى تقليص بدلا من التنمية للواردات الضريبية نتيجة لانحسار الحركة الاقتصادية والتهرب الضريب وعجز الادارة الضريبية المالية عن التعامل بفعالية مع الواقع.
- (ج) الى احجام رؤوس الاموال وهروبها من لبنان.
- (د) الى تحميل عبء اساسي واطافي للطبقة الوسطى: هل هذه هي ضريبة التضامن؟ يا معالي وزير المال؟

هـ) الى تحميل الاقتصاد عبئا جديدا وهاما خاصة اذا اضيفت ضريبة القيمة الزائدة دون تخفيف الرسوم الجمركية .

٢ - على صعيد الصحة : يشكك البرنامج بمستقبل الاستشفاء الرسمي رغم كل الجهد الذي بذل في السابق في هذا المضمار . وكانما يراد للقطاع الصحي ان يبقى رهينة الاستشفاء الخاص وبالتالي الاستمرار التصاعدي للقاتورة الاستشفائية والصحية ، وتعود هذه الفكرة عن طرح الحلول حيث يستثنى كليا الاستشفاء الرسمي من الحلول المطروحة . ما هي الغاية من وراء هذه السياسة؟ هل هي قرار بالتخصيص المسبقة وان كنا عمليا في واقع التخصيص في المجال الاستشفائي اليوم لان ٩٠٪ من فاتورة الاستشفاء لدى وزارة الصحة تذهب للقطاع الخاص . وهذا وضع بحاجة للتصويب وليس للتأكيد .

٣ - على الصعيد الزراعي : يمر البرنامج مرور الكرام على القطاع الزراعي معتبرا اياه في حكم المنتهى برغم اعالته لنسبة عالية من الشعب اللبناني مباشرة ولا تظهر لدى واضعي «التصور البرنامجي» نية لتفعيل الزراعة مثل القروض الزراعية وتأمين اسواق التصدير .

ان هذه النظرة السلبية جدا للزراعة تطرح السؤال الرئيسي : ما هو التوجه الاقتصادي؟ وما هي هوية لبنان الاقتصادية؟

هنا تكمن اهمية الخطة الاقتصادية والانمائية المطلوبة اذ هي التي ستحدد الاصلاح المالي بل المستقبل الفعلي للاقتصاد اللبناني، نعم نحن بحاجة لتحديد هوية لبنان الاقتصادية .

ان الاصلاح المالي ضرورة لا جدال فيها ولكن جدوى هذا الاصلاح يبقى رهن الخطة الاقتصادية والانمائية . من هنا محدودية اهداف خطة الاصلاح المطروح اذ لا تعدو كونها محاولة تصويب لارقام سلبية . ولكن ماذا عن المستقبل؟ وكيف سيستمر هذا البلد؟

- على اية مصادر انتاجية سنعتمد مستقبلا ومستقبل اولادنا، هذا هو السؤال . هل هناك نية مبيتة للقضاء على الزراعة اللبنانية التي يصفها مشروع الاصلاح بالقطاع الهامشي وما هي البدائل؟

- اين مستقبل الصناعة؟ وماذا نعمل لتشجيع الاستثمارات في البلد؟ هل رفع الضرائب هو المدخل؟ في حين تعطي بلاد مجاورة اعماءات ضريبية ل ٥ او ١٠ سنوات للمستثمرين الجدد وتخصص لهم مناطق مجهزة ومؤهلة؟

اين موقع السياحة والخدمات غير المالية؟ ثلاثة اسطر بالتمام والكمال في الخطة المالية . الا تعتقد الحكومة المصونة اننا بحاجة لجهد اضافي في كافة القطاعات السياحية لتشجيع هذه الصناعة والتي اوضحت تؤمن دخلا اساسيا للكثير من البلاد المجاورة فيما نحن نرفع الرسوم الجمركية والضرائب مشكلين بذلك عائقا حقيقيا للحركة السياحية والتسوق في لبنان، بالاضافة الى تخفيض موازنة وزارة السياحة ٣٢٪ .

الكثير من التساؤلات حول مستقبلنا الاقتصادي لا تجب عنها بتاتا خطة الاصلاح المالي . لا يجوز ان نرهن

مستقبل هذا البلد بتصور مالي بحث دون توجه اقتصادي، انمائي، واضح وفاعل.
دولة الرئيس، اخيرا تساؤل يطرحه الرأي العام بهاجس الوعي للظروف القادمة:
ماذا فعلنا للاستعداد لمرحلة مفاوضات السلام؟

ان اشرس ساعات الحرب كما ظهر سابقا في فيتنام ومؤخرا في كوسوفو هي التي ترافق المراحل الاخيرة في مفاوضات السلام والعدوان الاخير انما جاء مكرسا هذه النظرة، فهل نحن على استعداد لهذه المرحلة؟
- دبلوماسيا نبدو على الصعيد الرسمي في حالة من العجز المنظم رغم قدراتنا الوطنية الضخمة والمؤهلة في هذا المضمار. ويتساءل المواطنون عن غيابنا الرسمي والدبلوماسي عن كثير من المحافل والمناسبات الدولية المفصلية، عن تلكتنا في الحرب الدبلوماسية ردا على الاعتداءات الصهيونية بل عن اخطائنا المفجعة، مثل الطرح غير المدروس وغير الجدي بالشكوى لمحكمة العدل الدولية.
وداخليا هل نسعى من اجل تامين موجبات المجتمع المقاوم؟ وماذا قدمنا ونقدم لهذا المجتمع لدعم صلابته بنيانه في هذه المرحلة.

ان هذه الحكومة لا تقدم الا مزيدا من التصدع الداخلي عبر الممارسات السياسية الفتوية كما في ملف الاصلاح او في البيانات ذات المصادر الوزارية، وعلى صعيد الخدمات لا تقدم الحكومة الا فتاتا بعد تخفيض الموازنات الاجتماعية من (صحة - تربية - شؤون - اسكان) والتي تساهم في صمود المواطن.
ان وحدة المسارين ودعم وتبني المقاومة قد امن لنا الكثير على الصعيد السياسي والعسكري في مواجهة العدو. ولكن الضمانة الاساسية للمقاومة والاستمرار تبقى في وحدة الجبهة الداخلية بكافة فرقائها. ان وحدة الصف تمر عبر الوفاق الوطني الذي كرسه دستور الطائف، وهذا الوفاق لا يمكن ان يتم بين مستقو ومستضعف، ان الاقوياء فقط قادرون على الوفاق والتوافق.

نحن امام مرحلة تاريخية ومفصلية يحتاج فيها الوطن لتجميع كافة قواه وهذه هي مسؤولية اهل الحكم بالدرجة الاولى، فلاستبعاد والاستفراد والفتوية والافتئات وهدر الكرامات لا يؤدون الا الى اضعاف الوطن.
الجميع اليوم امام مسؤولية التاريخ الذي لا يرحم، فلنضع مصالحنا وانانياتنا جانبا والا سنتحمل جميعا، كل باهمية موقعه، سنتحمل مسؤولية خسارة هذا الوطن، ومعركة السلم اشد ضراوة من معارك القتال والحرب وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل كميل زيادة.

كميل زيادة: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

بعد مرور سبعة اشهر على عمر هذه الحكومة التي اعطيت خلالها فرصة لتثبيت قدرتها على انجاح مبادئ العهد ولتفني بوعود البيان الوزاري، ارى لزاما علي اليوم من منطلق غيرتي على مصلحة الوطن وبغية تصحيح المسار ان اتناول ادائها.

دولة الرئيس، نسجل في البدء للحكومة انها اعتمدت الى حد بعيد مبدا الشفافية والشمولية في وضع الموازنة؟ وفي توجهها الى حصر العجز وتخفيض نسبة الدين، وفي اعتمادها مبدا التقشف في النفقات، وفي زيادة الاعفاء الضريبي شبه التام لذوي الدخل المحدود.

اما بالنسبة للاصلاح الضريبي، فنحن اذ نؤيد التوجه لجهة العدالة في التوزيع الضريبي، لتمنينا ان تكون كل الزيادات الضريبية قد اتت بشكل تدريجي نظرا للوضع الاقتصادي الصعب وللحوول دون تهرب الناس عن دفع الضرائب.

الا ان الازمة التي يمر فيها لبنان يا دولة الرئيس، هي اكثر من ازمة مالية عامة ومديونية مرتفعة، فهي ازمة اقتصادية شاملة، وهذه الموازنة اعارت الوضع المالي والعجز اهتماما تجاوز الاهتمام بالشان الاقتصادي ومعدل النمو.

فالساسة التقشفية التي اعتمدتها الموازنة في النفقات طالت القطاعات المنتجة والقطاعات التي تعنى بالخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية، فخفضت موازنة وزارة الزراعة، والصناعة، والتربية والتعليم، والشؤون الاجتماعية، والاسكان.

فهل يتماشى هذا التقشف مع الهدف المعلن للحكومة بتطوير القطاعات المنتجة؟

وما هي الحكمة في عدم دفع مستحقات المستشفيات والاستملاكات والمقاولين البالغة ١٢٤٠ مليار ليرة والتي وافق المجلس النيابي على اصدارها بقانون والذي صدر في الجريدة الرسمية في ١٩٩٦/٦/٢٨. وهذا كان من شأنه ان يحرك العجلة الاقتصادية التي تعاني ركودا قويا.

اما بالنسبة للواردات فلا اشاطر الحكومة تفاؤلها حول امكانية تحقيقها. فمنذ اقرار الرسوم الجديدة، انخفضت مستوردات لبنان الاجمالية، ونشطت عمليات تهريب علب التبغ، كما ادى ارتفاع اسعار النفط الخام الى انخفاض الارباح من الزيادة التي وضعت على صفيحة البنزين.

اما هذه المعطيات اجد انه من الصعب على الحكومة ان تحافظ على نسبة العجز المقدرة.

لكن لو افترضنا يا دولة الرئيس، ان كل التوقعات الحكومية بالنسبة للنفقات والواردات قد صحت، يبقى لنا ان نتساءل هل هذه الموازنة قادرة على تحقيق اهدافها في ظل غياب اصلاح اداري حقيقي، وفي ظل وضع معيشي ضاغط، وفي جو سياسي غير صحي.

اولا: في الاصلاح الاداري:

ان الوعود في هذا الصدد يا دولة الرئيس، كانت كبيرة الى حد جعلتنا والمواطنين نحلم بادارة حديثة، متطورة، اسرع تنفيذا، اكثر فعالية، احدث تجهيزا. اما النتيجة فكانت تطهيرا اداريا محدودا، طال البعض وغض النظر عن البعض الاخر. ثم كانت التعيينات التي جاءت باهتة واقل ما يقال فيها انها ليست على مستوى الطموحات والامال لانقاذ الادارة من وضعها المتخلف، ونقلها الى وضع تستطيع فيه مواجهة تحديات القرن

القادم ان لجهة تحديث القوانين وتعديل الانظمة، او لجهة تطوير خدمات الدوائر الحكومية. وهكذا بقي واقع الادارة على ما هو يعاني من فائض في الموظفين وتراجع في انتاجيتهم، ومن مشكلة البيروقراطية والشكليات والاصول الادارية المعقدة التي تساهم في ابطاء العجلة الاقتصادية.

فعملية الاصلاح الاداري التي بداتها هذه الحكومة يا دولة الرئيس، فشلت فشلا ذريعا مما اثر على هيبة الدولة ومصداقيتها.

لذا نطالب مرة اخرى باصلاح اداري جذري، اذ لا قيام لدولة القانون والمؤسسات ولاعمار او انماء، بدون ادارة كفؤة، صالحة، عصرية، ممكنة، تخطط، تنفذ، تراقب، وتواكب الانفاق العام.

ثانيا: في الوضع الاجتماعي:

ان الحالة الاجتماعية الاقتصادية يا دولة الرئيس، ما زالت تواصل انحدارها من دون ان تبادر الحكومة الى اتخاذ اي اجراءات ملموسة للحد من تفاقم الازمة، مكتفية بتوزيع التهم على الغير والتي طال بعضها المجلس النيابي محملة ايه بعض المسؤولية وفي تردي الاوضاع لتأخره في اقرار الموازنة مع العلم ان هذا غير صحيح. ان التنصل من المسؤولية يا دولة الرئيس لن يحل الازمة المعيشية، واقرار الموازنة كما هي عليه لن يكون هو الحل ايضا، انما الحل يكمن في عد التردد في اتخاذ القرارات وفي عدم الاكتفاء بالتنظير العلمي بينما الاوضاع تتجه نحو الاسوأ.

فالناس لم تعد قادرة يا دولة الرئيس على مواجهة مشاكلها المعيشية، خاصة في مجالات الاستشفاء والتعليم ولاسكان، وباتت عاجزة على تحمل الظروف الحياتية القاسية والاضاع المعيشية الخائفة في ظل غلاء ينهشها وفي ظل اقفال العديد من المصانع والشركات وفي ظل بطالة مستفحلة تدفع بشبابنا نحو الهجرة، مما يدعوني للتحذير من مغبة الاستمرار بالتعامل مع الاوضاع بنفيل الاسلوب ومن اتباع السياسات العقيمة نفسها.

لذا، ادعو مجددا الى تشكيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي لاشراك جميع القطاعات المنتجة وكل قوى البلاد الحية في بلورة سياسة اقتصادية جديدة تهدف بالدرجة الاولى الى ايجاد الحلول المعيشية للمواطنين.

ثالثا: في السياسة:

دولة الرئيس، منذ سبعة اشهر اعلنت من على هذا المنبر عن تاييدي لهذه الحكومة لما تضمنه خطاب القسم والبيان الوزاري من عناوين تجسد روح التغيير الذ طالما طالبت به، ولكون هذه الحكومة عامرة بالكفاءات وزاخرة بالوجوه النزيهة والصديقة.

لكن كان لي ايضا ملاحظة حول تركيبة الحكومة التي طغى عليها العنصر التكنوقراطي على العنصر السياسي في خضم كلام يحصر الكفاءة والنزاهة والجدية في نادي اللاسياسة رامزا الى اظهار غالبية مجلس النيابي وكأنها لا تتمتع بتلك الصفات.

والواقع يا دولة الرئيس، ان هذه الحملة على السياسة والسياسيين لا تزال مستمرة حتى اليوم، مما ادى الى

خلق جو غير صحي بينما البلد يحتاج الى اجواء من الثقة المتبادلة ومناخ سياسي ملائم، لانه ما من حكومة في العالم تستطيع ان تحقق اهدافها المالية والضرائبية والاقتصادية والاجتماعية ما لم تنشط في اجواء سياسية طبيعية تدعم هذه التدابير وتؤمن لها توافقا واسعا.

لا نقول هذا الكلام دفاعا عن فريق سياسي او طبقة سياسية معينة او اسلوب معين في العمل السياسي، ولا نقوله طبعا دفاعا عن الفساد. بل نقوله لاننا نحن النواب معنيون كما هو معني دولة الرئيس الحص باعادة الاعتبار الى السياسة والى ممارستها بكل فخر وبدون خجل لنرفع الحياة السياسية الى مستواها الراقي ونعيشها بمفهومها السامي.

دولة الرئيس، ان السياسة بمفهومنا، ونحن على ثقة انها بمفهوم دولة الرئيس الحص، هي عنصر اساسي وملازم للمجتمعات البشرية. فالسياسة هي الغلاف اوسع والاطار الاكبر الذي يجمع كل قطاعات الحياة في المجتمع، بمعنى ان تكون السياسة في خدمة الاقتصاد والعدالة الاجتماعية والتربية والصحة والثقافية والبيئة والعدالة. فهي كل شيء ولكنها ليست كل شيء.

ان مجتمعنا يا دولة الرئيس يحتقر السياسة، هو مجتمع في خطر، يندم فيه الحوار ويحل فيه العنف وسيلة للتخاطب، لذلك يجب تعزيز العمل السياسي والنظر اليه على انه عمل جماعي دائم، ومغامرة انسانية كبيرة، اهدافها صعبة ونبيلة في ان واحد، تهدف الى خدمة الصالح العام وخدمة الفرد والمجتمع لا الى الهيمنة او خدمة المصالح الشخصية.

ان مفهومنا للسياسة يا دولة الرئيس، هو الانفتاح على الاخر، انفتاح الفرد على الفرد، والمجموعة على المجموعة، والمؤسسة على المؤسسة، والسلطة على السلطة. السياسة هي حوار مستمر ونقاش حر وتفاعل بين مؤسسات الدولة والا لن تقوم قائمة للدولة الديمقراطية المتطورة لتماشي حركة العصر الذي يتغير ويتحول في كل الميادين بايقاع سريع جدا.

دولة الرئيس، لست في صدد اطلاق الكلام النظري العام، بل اريد ان اصل واؤكد ان السياسة هي جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية. فلننظر الى واقعنا. هناك راي عام قلق وحائر امام عجز الحكومات المتلاحقة عن حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمن يشرح له الحقيقة ويوضع له الصورة من دون ان يوقعه في وهم الحلول البسيطة والسحرية؟ ومن الذي يغذي النقاش السياسي العلني والحر ليحدد المواطن خياراته ويكون رايه؟ انها طبعا مهمة السياسي الذي بطبيعة عمله هو صلة الوصل بين المواطن والسلطة، اذ انه على اتصال مباشر بالناس وبهمومهم وعلى تفاعل مستمر مع الراي العام، والذي سيحاسب اذا وعد ولم يف. في حين ان التكنوقراطي، ان لم يصبح سياسيا، سيظل يعمل من منطلق المعرفة والنية الحسنة في اجواء علمية قد يحتاج اليها العمل الوزاري، لكنها بطبيعتها ليست على اتصال مباشر بالناس.

دولة الرئيس، ان الحملة على السياسة والسياسيين هي امر خطير. فالملفات التي تصيب ولو عددا قليلا من

الشخصيات السياسية تخلق جوا من الاتهام والتشكيك ينسحب على عالم السياسة بمجمله، مما يعطي الانطباع بان السياسة في جوهرها هي المستهدفة. ان ضرب السياسة يؤدي الى فراغ يشهد التاريخ على انه المسبب الاول الى نشوء او اعادة احياء الايديولوجيات المتطرفة التي تلعب على وتر مخاوف الناس ويكون سلاحها الامضى الكلام الديماغوجي الخطير الذي ادى بمجتمعات كثيرة الى مهالك وحروب.

فحذار يا دولة الرئيس الغاء السياسة او تشويه صورتها وجعلها مرادفا للفساد، بالرغم من ان بعض الممارسات شوّهت وتشوه العمل السياسي وهي طبعا مدانة منا. فعلينا محاربة الفساد لا محاربة السياسة. فلا يجوز ان تتحول الادانة الى التشكيك في السياسة نفسها والابتعاد عنها، بل على العكس، يجب ان نشجع ونفتح الطريق لانخراط الناس.

دولة الرئيس، في السياسة، وخاصة الشباب منهم، والاهتمام الايجابي والحلاق بالشان العام من اجل ايجاد ديناميكية للمجتمع هي وحدها الكفيلة بانتشال البلاد من مستنقع الركود ودفعها في طريق النمو والازدهار. وهذا لن يكون الا من خلال اعلام حر، متنوع وموضوعي، ومن خلال قضاء مستقل، نزيه عادل، كفوء، يحترم الاصول ويطبق القوانين دون انتقاء او استنساخ، ومن خلال قانون انتخابي حديث ومتطور، يضمن صحة التمثيل ويساوي بين الجميع، ومن خلال عملية انتخابية نزيهة وحرّة، تشرف عليها الحكومة حيادية توحى بالثقة. دولة الرئيس، ان المجلس النيابي هو حصن الديمقراطية والسياسة والحريات العامة، لان الحياة السياسية الديمقراطية لها اصول وانظمة وقواعد عمل لا يجوز تجاوزها والقفز فوقها. وما النقاش الذي يجري في اللجان البرلمانية وفي الهيئة العامة سوى اثبات يومي للمستوى الجدي الذي يتمتع به العمل السياسي ضمن مجلس النواب. لذلك نرفض المساس باصول العمل البرلماني او اعتبارها ترفا ومضيعة للوقت كما يروج البعض، فهذه الاصول جوهرية ولا بد منها لصون الديمقراطية وحرية الراي.

دولة الرئيس، ان المجلس النيابي يعمل وسوف يستمر في العمل وفق ايقاعه الخاص شانه في ذلك شان كل المجالس النيابية المنتخبة وفق مبادئ الديمقراطية في العالم. ويجب الا ننسى ان مشاريع القوانين التي تدرس في اللجان قبل ان تصبح قوانين، ليست كلاما نظريا بل هي نصوص ستطبق فعليا وبشكل ملموس على الملايين، مما يرتب على النواب مسؤولية كبيرة. فلنحافظ اذا على اصول الحياة السياسية الديمقراطية ونعزز الشفافية مبتعدين عن اسلوب العمل بالافعال المجهولة التي لا يعرف فاعلها. فعندما يراد الانتقاد فليكن انتقادا مباشرا وصريحا وبالتالي بناء ومسؤولا، وعندما تراد المحاسبة فلتكن ايضا مباشرة وصريحة وهادفة.

دولة الرئيس، انه من الضروري ان يمر العمل السياسي في القنوات الدستورية وخصوصا من خلال مجلس النواب، هو المؤسسة الدستورية التي تمثل الشعب بكل مناطقة وفئاته وطوائفه واحزابه، والتي تجتمع فيها القوى السياسية الحية وتتفاعل الافكار وصولا الى العمل السياسي الذي يحفظ للديموقراطية حيويتها، وذلك من خلال حرية الراي وحرية الكلمة والتعبير التي يجب ان تتوافر للنائب عبر الحصانة التي يتمتع بها، هي ليست امتيازاً، بل ضمانة يمنحها الدستور ليقوم النائب بدوره على اكمل وجه. بدون ان يتعرض لضغوط من اي جهة كانت.

دولة الرئيس، وفي الختام، ادعو الجميع الى التعاون لتعيد الاعتبار الى الحياة السياسية، ولنعزز دور المجلس النيابي كحصن للديموقراطية والحرية، حت يستعيد اللبنانيون، وخاصة الاجيال الصاعدة منهم، الثقة بمؤسسات الدولة، فينخرطون فيها للمساهمة في بناء المستقبل وهو مستقبلهم، بدل البقاء على الهامش غير مباليين، وشكرا.

الرئيس: دولة الرئيس،

اسمح لي ان اخرج عن النص وانا واثق ان شرطة المجلس لن تلق القبض علي لانني لازلت اتمتع بالحصانة النيابية.

ومن على منبر مجلس النواب اللبناني ولاول مرة في تاريخه اسجل في محضر الجلسة باسمي وباسم عائلتي وباسم جميع القوميين الذين تتلمذوا على يد المعلم المقيمين في لبنان والمنتشرين في المغتربات بروح الحق والخير والجمال باجلل التحية والمحبة والاحترام من فخامة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود ابن حبل لبنان الصامد ومن دولتكم ابن الجنوب البطل المقاوم ومن دولة رئيس الحكومة ابن بيروت الاصاله والنقاوة لما قاموا به من موقف شجاع في الدفاع عن القانون والعدالة والحق الذي يعلو ولا يعلو عليه في مناسبة مرور خمسين عاما على استشهاد الزعيم انطوان سعادة هذا العبقري والفيلسوف والمفكر والقائد ابن ضهور الشوير القلعة اللبنانية الذي شع فكره في العالم ليعلم ان لبنان اطلق رجلا صاحب عقيدة امن بها حتى الشهادة وان عملكم هذا يؤكد ان عهدنا اليوم هو عهد العدالة والحق والحرية، عهد الشجاعة والشهامة والنظافة في الاخلاق واليد في هذه المناسبة اوجه الى روح الزعيم الخالد عرفانا بالجميل كل الحب والتقدير والاحترام ولاقول ليحيا سعادة.

اسمحوا لي ان اتوجه الى روح دولة الرئيس شفيق الوزان ابن الكرامة البيروتية والاصالة ورجل الزعامة الوطنية البعيد عن الطائفية والمذهبية والذي احب اللبنانيين كل اللبنانيين وهذا فخر البيروتيين الذين يرفضون ان يكونوا اهل العاصمة ولا تكون زعاماتهم لكل لبنان.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

يقول المثل «الناس على دين ملوكهم» وانا هنا استعير جملة من الرئيس نبيه بري لاقول: وسعوا صدركم جميعا لما ساقوله.

لا احمل المبخرة لايخر هذه الحكومة من عين الحسود ولكنني كما تعودت ساقول بعض ما عندي بروح الاصلاح وليس الانتقام: اوجه الشكر الى دولة رئيس الحكومة الذي احترم النواب والشعب بمواظبته الكاملة على حضور الجلسات، كما ابحت عن الاشواوس الذين تبواوا هذا المركز وتكلموا شمالا ويمينا ورايتهم قد لفلفوا بضاعتهم وهربوا الى بيوتهم لانهم لم يستطيعوا ان يواجهونا كما واجهناهم نحن واحترمناهم وسمعناهم.

وزارات التعليم بكل فروعها الثلاث في سباق عميق فليس هناك اهتمام في تحضير الموسم الدراسي بكل المجالات على مستوى يليق بهذا العهد والحكومة، وقرض الاربعة وستين مليون دولار الخاص بوزارة التعليم المهني الذي ندفع فوائده منذ اشهر لا يزال بانتظار قرار الوزير، والرياضة مشاكلها مفتوحة مثل جهنم حتى اصبح

وضعها مشكلة تؤخر تقدم الرياضة وتبعدها عن الاخلاق الرياضية، ومشاكل المعلمين الثانويين وضعت في ثلاثة بدون قرار والاف الطلبة منتظرين التصحيح بعد سهر وتعب وشقاء والوزير الذي يعترف للمعلمين الثانويين باحقية مطالبتهم لا يملك الوقت الكافي لحسم هذه المشكلة. لذلك اتوجه من المعلمين طالبا عدم اخذ الطلاب رهينة لتحقيق مطالبهم واقدم اليهم النصيحة لان يباشروا بالتصحيح فورا، ويعطوا الوزير شهرا ليتخذ قراره سلبا او ايجابا واذا كان الوزير لا يهدد حسب قوله، نقول له نحن لا نهدد بل نفعل اذا لم يتخذ قرارا عادلا وضمن مهلة الشهر.

وزارة الداخلية، اغلب دوائرها يعيش فيها العت ولا تزال الفوضى والرشوة على قدم وساق. واما اهل الذين ذهبوا ضحايا حوادث السير والذين سيذهبون في المستقبل العاجل، فلهم الله لان الوزارة لا تحسن وضع خطة عملية لاييقاف مسلسل حوادث السير، فاننا سنضطر اذا لم تظهر الخطة ان نتخذ موقفا لنسر هذه الوزارة. اما البلديات المكونة من الاف الجامعيين والمثقفين ورجال الاعمال الطامحين لخدمة قراهم ومدنهم بحماس منقطع النظير ولا يقابل من الوزارة بالجدية والاحترام والتشجيع لاطلاق عمل هذه الكفاءات التي تؤكد انها ستكون لها نتائج راقية.

بلدية بيروت لديها الف قرار في وزارة البلديات، لم ترفض، ولم تصدق، ولكنني اسال هل اتحاد بلديات ساحل المتن الشمالي ينتظر قراراته مثل قرارات بلدية بيروت؟ طبعاً لا، لان قراراته يصادق عليها قبل ان تتخذ فالاتحاد ياخذ القرارات التي يطلبها الوزير وهذا لن يحصل في بيروت ولن تكون بلدية بيروت مهمشة فاذا لم يبت بهذه القرارات سلبا او ايجابا ستكون برهانا على فشل الوزير.

الشؤون الاجتماعية، وما ادراككم ما وزارة الشؤون الاجتماعية انها مغارة والاموال تهدر فيها مثل الشلالات وهي اوشكت ان تصبح ان لم تكن قد اصبحت بعد مؤسسة خاصة لبعض موظفي هذه الوزارة. الاف الموظفين بدون عمل، جمعيات وهمية او اعمال وهمية تدفع عليها مبالغ طائلة الى وزارة حالين وسابقين والى سياسيين وكل ذلك تحت ستار التعليم المهني او الاعمال الخيرية طبعاً مع احترام مبدأ ٦٦ مكرر. ساعد الله هذا الوزير الذي يجلس على مستنقع وقطعت انفسه الرائحة الكريهة، يقولون ونقول معهم انه رجل شريف ولكن ما يحدث في وزارته يتناقض مع هذا المبدأ فلنساعده على التخلص من سفنير الحكومات السابقة.

وزارة العمل، وما ادراككم كم هو عدد اجازات العمل لوظائف ليس هناك دولة في العالم تقبل ان تعطيها الى الاجانب وابناؤها وكفاءتنا عاطله عن العمل ولم لا، ما دامت وزارة العمل وموظفيها اصبخوا من اصحاب الثروات الطائلة فليتنظر العاطلون عن العمل اذ قد ياتي يوم يصبحون فيه موظفين في شركات هؤلاء الموظفين الشرفاء.

ان وزير هاتين الوزارتين لديه كل المعلومات وكل الوثائق التي تدين اداراته مما يمكنه من تقديم الفاسدين للقضاء وخصوصاً بدات ترد تقارير التفتيش المركزي الى النيابة العامة ونحن نقدر جهودهم. وان اي تطبيق لقانون

«من اين لك هذا» (القديم) سوف يعيد للدولة عشرات لا بل مئات الملايين من جيوب هؤلاء الموظفين وشركائهم فتصرف يا معالي الوزير والناس كلها معك وعندها سنرى اذا كان هذا عمل كيدي ام عمل وطني .

هذا نموذج بسيط عما اعرفه عن اداء الوزارات التي هي جزء من التركة عفوا عفوا من السفير «souvenir» من الحكومات السابقة . ان استمرار الوضع يتعارض مع خطاب القسم وبيان الحكومة الوزاري ، ولن انس هنا انه في الحكومات السابقة ابتدعت موضة اسمها «المستشارين» روجها سماسرة البنك الدولي وبركات الوزير مرهج ظلو كاللغز الذي لا يمكن لاحد فك احجيته ، من هم ، ماذا يفعلون ، ماهي تكلفتهم الحقيقية ، والادهى انه شيع ان نفقاتهم ورواتبهم هي هبة من الـ UNDP ولكن الحقيقة الفاضحة ان الـ UNDP تدفع ٢٥٪ فقط منها والـ ٧٥٪ الباقية يدفعها البنك الدولي ويسجلها دينا على الحكومة اللبنانية ، دون ان يكون للحكومة اي حق او راي في كيفية الاختيار والتسديد وحتى المراقبة . والمؤسف ان الحكومة الحالية لا تزال تعتمد هذه الممارىء ولم تضع حدا للفوضى وهدر اموال الخزينة وخصوصا ان معظمهم من المحاسبين والاصدقاء والاقرباء بدون اي اهلية تتناسب مع ما يتقاضون . وهنا اتوجه الى النواب الكرام الى دولة رئيس مجلس النواب الى الوزراء ودولة رئيس الحكومة والبنك الدولي نعم البنك الدولي لاقول حذار حذار سماسرة البنك الدولي ، ولاقول كما قال بولس الرسول «اني ارفع شكواي الى قيصر» وانا ارفع شكواي الى فخامة رئيس الجمهورية ليدقق فيما يحدث مخالفة للقوانين والدستور عن طريق سماسرة البنك الدولي .

سمعنا الزميل الذي لا يزال يافعا في السياسة عن اشخاص نقلوا البارودة من كتف الى كتف واعتبرها خيانة ، وبادرنى عدد من الزملاء بان ارد لانهم فهموا انني كنت المقصود . وانا اقول اذا كنتم تعلمون ان هذا العمل هو خيانة لماذا قمتم به ، ولن انجر الى المهاترة لان الرئيس الحريري يعرف كل شيء ويعلم من كان حقيقة صديقك من صدقك وليس من صدقك واترك هذه البطانة مستمرة في اللعب بالكلل وسياتي يوم يقول فيه الرئيس الحريري ربي اعني على اصدقائي وانا اتكفل باعدائي .

لقد سمعنا وقرانا ولا نزال نسمع ونقرأ ان هذه الحكومة تسير على نهج الحكومات السابقة ماليا واقتصاديا واداريا وانها نسخة طبق الاصل ولم تغير شيئا من النهج السابق وانا لا استطيع ان احكم على صحة هذا القول ولكنني ساعطي بعض المقارنات :

اولا : في الحكومات السابقة كانت تعمر الملفات بالمخالفات للقوانين والهدر لمصالح شخصية شارك فيها عدد من الوزراء والمحاسبين والموظفين ورجال الاعمال والسماسرة والازلام مما اهدر اكثر من عشرة مليارات دولار اما هذه الحكومة نجدها تفتح هذه الملفات الغفنة وتقدمها للقضاء .

ثانيا : تلك الحكومات كانت تختار الازلام والمحاسبين ليتبأوا المراكز الحساسة في الدولة تحت شعار المحاصصة فيستفيدون ما امكنهم من السلطة والمال غير ابهين لا بالقانون ولا باحترام المسؤوليات ما خلا قلة نادرة كانت لديها المناعة كي لا تشرب هذا الكاس المر وطبعاً ليس الوزير المر . اما هذه الحكومة فتعمل على التخلص من هذه الهدية الطاهرة وتعمل جاهدة لاختار اشخاصا جديرين بالمسؤوليات رغم انه يقال ان الذين تبأوا المراكز

اليوم اقل كفاءة من السابقين من دون تحديد فهل هم غير كفؤين في السرقة والتسلط هذا قول صحيح، وهناك اشخاص وعلى سبيل المثال وليس الحصر، امثال رئيس صندوق المهجرين، مدير عام التنظيم المدني، رئيس مجلس ادارة المرفأ، رئيس مجلس الانماء والاعمار، مدير عام تعاونية موظفي الدولة، مدير عام شركة كهرباء لبنان وخصوصا ادارة الكهرباء التي برعت في معالجات سريعة لاعادة الكهرباء باقل التكاليف وبوقت قياسي رغم عدم استنفار الرئيس شيراك كما سبق وفعل ومن ينكر جدارتهم ونزاهتهم يكون ظالما وهناك اخرون كثر لا مجال لتعدادهم ولا زالت هذه الوزارة مصممة على استكمال الاصلاح الاداري ونحن لنا ملء الثقة انها ستنجح.

ثالثا: الحكومات السابقة كانت تعتمد على رصيد اسمه استقرار النقد وكانوا يقولون ان هناك قوة خارقة تدعم هذا الاستقرار ولكنها للأسف لم تكن مجانية بل كلفت مليارات الدولارات واليوم يريدون لهذه الحكومة لتثبت انها ليست على سياسة الحكومات السابقة ان تتخلى عن الاستقرار النقدي ولست ادري اذا كان هذا القول بريئا او خبيثا وقد دفعنا ثمن الاستقرار كثيرا. ان استقرار النقد اصبح اغلى من الجواهر وهذه الحكومة لا بد انها ستبقي عليه ولن تقبل ان تفتح سوقا للمضاربين بالعملة ليهددوا امن الدولة، وليقولوا عن هذه الحكومة في هذا الشأن ما يحلو لهم، بينما هي تعمل على تخفيض نسبة الفوائد مما يخفض كلفة خدمة الدين العام.

رابعا: كانت الارقام معتم عليها في الحكومات السابقة، في هذه الحكومة نرى الارقام مكشوفة. تلك الحكومات كانت تحبى عوراتها وهذه الحكومة تقف تحت الشمس. في تلك الحكومات كانت الموازنات تتضخم سنة بعد سنة على يد الساحر الوزير فؤاد السنيورة الذي اشتقنا له كثيرا، دون ان يتوافر فيها الحد الأدنى من عمل الموازنة والمال وانما ما يكفي لارضاء المصالح الشخصية والترويكات وكانت لجنة المال تحاول ان تطلب بعض التخفيضات ولكن كان يتم العمل بمعزل عن اعضاء هذه اللجنة، وبواسطة رئيسها حيث نفاجا مثل السحر، تظهر هذه الموازنة مهللة مظفرة ومنتفخة. واليوم بعد ان اخذت هذه الحكومة على عاتقها اقتطاع قسم كبير من اموال الهدر نجد اصواتا تطالب بالزيادة وليس بالتخفيض مما ادخلنا في القطبة المخفية التي لا مجال لشرحها اليوم. ولكن امورا حدثت لا بد ان اصارح دولة الرئيس بري بها حيث حدث خرق كبير لفصل السلطات خلال فترة تحضير الموازنة وسازودكم قريبا بالتفاصيل.

وبعد، ننتقل الى الشأن العام:

في مداخلات الوزراء المتضررين والذين ظنوا انهم بالسفاهة سيجعلوننا نخاف وتصرف بعضهم مع دولة الرئيس الحصن باعلى مستوى من قلة الزوق والاحترام والاخلاق الحميدة وقالوا كلاما عن الحوار الوطني والوفاق الوطني، غريب امر هؤلاء، يدافعون اليوم عن وفاق تحقق في هذا العهد، وهم الذين ضربوا بهذا الوفاق نفسه في عرض الحائط في ايامهم، ولم تسمع اذانهم اي صدى للمطالب المتكررة يومذاك من عدد كبير من القيادات اللبنانية وعلى راسها صاحب الغبطة البطيريك صفير بوجوب تحقيق الوفاق.

اما حديثهم اللجوج المزوج بالخوف مما يتطلب ان تعطيهم طاسة الرعبة عن تفسير الدستور وعن الحصانة النيابية، فاني اسال ما هي الاسباب التي دعت وتدعو اليوم بالحاج الى تفسير للدستور او بعض مواده، وهل ان

حق التفسير موجود في الدستور نفسه ام يحتاج الى ثلثي اعضاء المجلس للموافقة عليه، ام انهم يطرحون امر ما ليصلوا في غاياتهم الى امر سواه. كل اللبنانيين يعلمون اسبابه واذا قالوا ان بعض المواد تحتاج الى تفسير فاني اقول اكثر اذ ذاك، لاصل الى ان كل الدستور ربما يحتاج الى تفسير وتعديل لتوضع الامور مرة واحدة ونهائية في نصابها الحقيقي، كما هو الحال في كل دول العالم.

لماذا القضاء اليوم موضع انتقاد، هو قد خرج عن دائرة الضغوط السياسية، لماذا يتحمل عليه كثيرون اليوم، وهم بالامس كانوا ينزهونه عن كل معصية عندما كانوا يضغطون عليه لتحقيق ما يرغبون ومن الامثلة الاف. ولماذا لم يقيم المجلس بواجبه سابقا ولماذا الحكومات السابقة التي يتبارى فرسانها بالخطابة والمطالبة بحرقه قلب اذا كان الامر هكذا كما يقولون، لماذا لم يتحرك المجلس عندما حوكم الدكتور سمير جعجع. افلم يكن وزيرا، ولماذا لا تزال ملفات العماد ميشال عون بيد القضاء، افلم يكن رئيسا لحكومة انتقالية، ولماذا لا تزال ملفات الرئيس امين الجميل في القضاء، افليس رئيسا سابقا للجمهورية، لماذا لم تقم قيامة القائمين اليوم عندما كان راس الزميل نجاح واكيم في الدق، وهم اليوم ينبرون للدفاع عن هذا الراس الذي ليس في حاجة الى احد ليدافع عنه. فليتقوا الله وليرحموا الناس.

اما الحديث عن الوضع الاقتصادي وجوع الناس بكل وقاحة كما يقول المثل ضربني وبكى سبني واشتكى، الا ترون معي ان فيه تجنيا على الحقيقة؟ هل ترك هؤلاء المتباكون اموالا للمواطن ليعيش منها، او انهم يظنون ان المواطن لا يعرف مثلا من تسبب له بجوعه فكانني بالمتحدثين يريدون التهرب من هذه المسؤولية التي يتحملونها والتي تحملوها يوم استباحوا المحرمات واصبحوا من اصحاب العقارات والارصدة المتخمة في البنوك ومن اسهم في السلولير وغيرها.

ان براعة بعض الوزراء السابقين في مداخلاتهم هي في الحقيقة قراءة في تاريخهم الاسود وممارساتهم المخجلة ولكنهم يظهر انهم تمثلوا بالسلحفاة.

لقد تحدث الوزراء المتضررين كثيرا ولكنهم نادرا ما تحدثوا عن الموازنة، حتى اذا قاربوها رفعا لعتب، قللوا من اهميتها، لذلك تراني مضطرا ان اقول للرأي العام من خلالكم يا دولة الرئيس، ان اهمية هذه الموازنة انها تمكنت من تخفيض مليار دولار نفقات عن موازنة الساحر السنيورة كانت تذهب هدرا وحصصا، ولو ان هذا المبلغ تم توفيره على امتداد السنوات الست المنصرمة لكان الاجمالي ستة مليارات تصل مع فوائدها الى ما قيمته اليوم تسعة مليارات، يضاف اليها مليار دولار هي حصيلة السرقات والسمسرات في المشاريع، لكانت النتيجة ان الهدر قارب ١١ مليار دولار كفيلة بان تخفض حجم كتلة الدين العام وتجعله ٨ مليارات دولار بدلا من ١٩. ولو كان الامر كذلك ولو منعوا الهدر لكنا ندفع اليوم فائدة على ديننا ما لا يتجاوز ٨٠٠ مليون دولار بدلا من ان نرهق كاهل الخزينة والموازنة والمواطنين بملياري دولار فوائد، منها مليارا ومئتي مليون دولار ثمننا نسده من جيوبنا ودمنا وقوت اولادنا لتجاوزاتهم وهدرهم وبراعة السنيورة وبلاغه الوزراء الذي شنقوا اذاننا بمعلقاتهم بكل حماس وصراخ حتى اوشكوا ان يصدقوا ان اكاذيبهم هي حقيقة، ماذا تريدون ان افعل اذا كان الذين استحو ماتوا.

هل هم مستعدون للتعويض على الخزيّة مما سببوه من هدر اذا فعلو سنقول غفا الله عما مضى واذا احجموا فليسمحوا لنا ان نقول لهم كفاكم محاضرة عن العفة.

كفى الناس تحايلا على الحقائق مهما استعملتم البلاغة، ولتكن الامور واضحة وتاكّدوا ان الراي العام لم يعد غبيا تكذبون عليه ويصدقكم بعفوية وبات يعرف الفرق بين الغث والسمين.

كل الذي جرى على ايدي هؤلاء الوزراء الاشاوس السابقين والمتضررين اليوم كانت له نتائج تتجاوز تسلطهم على الناس وتحقيق منافع ومصالح شخصية بل تحولت الى خطر كبير، لا ادري اذا كانوا لا يدرون فتلك مصيبة اما اذا كانوا يدرون فان المصيبة اعظم. لا ندري يا دولة الرئيس ان ما قاموا به كان جهلا ام هو خطة مرسومة اطلق عليها اسم «مشروع».

ان ما قاموا به اوصل لبنان الى شفير الهاوية ليدفعوه الى اشهار افلاسه لي يفقد اي قدرة على الصمود والمقاومة وبطبيعة الحال كان سيكون له انعكاسا قاتل على الوضع المالي والاقتصادي السوري حيث يجعلونا نفقد معا قدرة المناعة والصمود ولن يكون امامنا عندها الا حل واحد ان نبصم على معاهدة اسرائيل للسلام وما كان سيكون بقدرتنا حق قراءة الاتفاق وليس مناقشته.

اهل تجدون يا دولة الرئيس وايها الزملاء الكرام اية خطة جهنمية كنا نواجه واسأل الله بكل ايمان ان يكون ما قاموا به عن جهل وليس عن قصد.

من هنا علينا بكل حس وطني ان نتكاتف لانقاذ لبنان من الافلاس بكل طاقنا سياسيين وشعبا ليبقى بلدا ناجحا ومزدهرا وصامدا في وجه اسرائيل وعندها فقط سنحصل على احترام العالم اجمع وسنكون مستحقين مكانا لائقا تحت الشمس.

وهنا يا دولة الرئيس بري لدي استفسار واحد واخير سمعنا الوزراء المتضررين يركزون على اشاعة بيع الذهب والغاء السرية المصرفية رغم ان الحكومة صرحت بالنفي. نجدهم يتكلمون بالصورة السوداء عن الاقتصاد والاستثمار والمال والسياحة. اهل هذا يصب فيما سبق وذكرته اعلاه عن اصرار على اكمال الخطة الخبيثة بعقلية شمشون الجبار ولكن خاب فالهم لان الشعب متيقظ وواع وسيعرف متى يقص شعر الشمشوميين قبل ان يهدموا الهيكل.

والدليل هجمة المغترين للعودة فرحين الى بلدهم الذي عاد الى حضن القانون والعدالة والنزاهة وستجدون ان الايام القادمة ستقدم لهم الجواب الحاسم.

وفي الخلاصة كان يمكن للكلام الذي قيل من المعارضة المتضررة ان يحول البلد في هذا الوقت العصيب حالة مخالفة تماما لما هو مطلوب من تماسك لمواجهة الفترة الحرجة.

ولكن وعي الناس وذكاءهم وولاءهم لوطنهم وليس للاشخاص وتمسكهم بعهدهم ونزاهته وحسهم الوطني وعدم قدرة الخطباء مهما اظهروا من بلاغة ان يخدعونهم، وقناعتهم بان تلاحم المسارين بكل قوة وايمان ومواجهة

العدو بقلب واحد ويد واحدة واصرارهم على ان يعيدوا بناء وطنهم وتخطي كل ما قام به المتضررون اليوم ان هذا يندرج تحت قول «لدينا ادارة لو فعلت لغيرت وجه التاريخ» وهي باذن الله فاعلة.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد كباره.

محمد كباره: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

الموازنة في نظرنا ليست مجرد ارقام ومعادلات اقتصادية تهدف الى وضع الحلول الجزئية لبعض مشاكل الوطن، بل هي روح العمل الحكومي، اذ تتجسد من خلالها تطلعات وخطط الحكومة في الحقل الاقتصادي والاجتماعي والاصلاحي والانمائي.

واهمية مناقشة الموازنة تكمن برصد توجهات الحكم وتسديد خطاه. وهما الكبير ان نجعل حركة الحكم تواكب ايقاعها حاجات المواطنين، وتتناغم بزخما مع امالهم وتطلعاتهم. وهذا ما يتطلب منا مصارحة في العمق ومكاشفة لجميع المسؤولين دون هوادة او مداراة.

دولة الرئيس، من المؤسف جدا ان يتمحور الخطاب السياسي هذه الايام حول الماضي وهمومه، وحول هوية المسؤول عنه، في الوقت الذي يريز فيه المواطن تحت وطأة ضائقة معيشية خانقة، وركود اقتصادي خطير، ويكاد يفقد ثقته بهذا الوطن وبكافة المبادئ الاصلاحية التي مازال يحلم بإمكانية تحقيقها.

وفيما نرى الحكم يحاول الخروج من متاهات الوضع اللبناني ويحاول تجاوز التعقيدات الداخلية والمؤثرات الخارجية، نجد المعارضة بدل ان تتحمل مسؤولياتها وتساهم بطرح الحلول والمخارج الممكنة، تنجرف في جو من الاتهامات المتبادلة مع الحكومة، محاولة الايقاع بها ولو على حساب الوطن وحساب اخر رmq للمواطن اللبناني.

ومسؤولية الحكومة لا تقل عن مسؤولية المعارضة تجاه تازم الاوضاع، ولا شيء يغطي تعثرها وتخطبها في ملف الاصلاح الاداري او غيره من الملفات. لقد اخطأت الحكومة كثيرا عندما فتحت الملفات بطريقة انتقائية، فبدت وكأنها تهدف الاساءة الى رجال العهد الماضي اكثر من رغبتها بالمساءلة والمحاسبة. كما انها تخطيء بعدم مواجهتها للقضايا الاجتماعية والمعيشية بالجدية اللازمة محاولة تحميل اعبائها الى الغير.

ان التماذي في اللعبة السياسية الراهنة، لا يدل على نضوج التجربة الديمقراطية في لبنان، كما ان الامعان في سياسة الاستفزاز والتحدي سيؤدي حتما الى مزيد من التدهور في اوضاعنا الانمائية والاقتصادية والى مزيد من القهر ومزيد من المعاناة لأكثريّة الشعب اللبناني. خاصة ونحن على ابواب مرحلة صعبة تتطلب منا وحدة الصف ووحدة الكلمة لمواجهة الاستحقاقات الخطيرة المقبلة.

دولة الرئيس، ان الموازنة التي نحن بصدد دراستها اليوم براي الحكم واقع الامكانات الحالية، وهما الاوحد محاولة الحد من العجز العام عن طريق ترشيد الانفاق وزيادة الواردات عن طريق سياسة ضرائبية عادلة، تهدف الى التخفيف من حدة الضرائب الغير مباشرة والتي تطل الطبقات الفقيرة والمتوسطة وزيادة الضرائب على ما سمي بالسلع الكمالية، وكذلك زيادة الضرائب المباشرة، والرسوم على عدد كبير من السلع والخدمات.

ان المنطق الحكومي وان بدا من الناحية النظرية مقبولا، فان الاثار السلبية التي نتجت عنه، والتي بدات تظهر عند الطبقات الشعبية والمتوسطة واضحة ومعبرة. لقد حملت الحكومة معظم اللبنانيين من الموجبات والضرائب اكثر مما في استطاعتهم تحمله، مما ادى الى تفاقم الضائقة المعيشية والمعاناة، والى ارتفاع في عدد العاطلين عن العمل وتجدد هجرة الشباب نتيجة تزايد الركود الاقتصادي وتفاقمه.

ان هذه الاثار السلبية تدعو الحكومة لاعادة البحث في مقرراتها وفي اولوياتها لتهدف الى المجتمع المتضامن الذي يؤمن لجميع المواطنين فرصا متساوية امام الحياة، كما تتطلع الى الانسان اللبناني وضرورة تخفيف الاعباء عنه.

اننا نؤكد مجددا رفضنا للزيادات الضريبية التي اقترتها الحكومة وخاصة تلك التي تؤثر مباشرة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، كزيادة اسعار البنزين وزيادة رسوم الانتقال والاملاك المبنية والدخل وغيرها. والعودة عن الرسوم التي اثرت سلبا على الجباية واعادت الحياة الى حركة التهريب كالرسوم على التبغ والتبأك. الا اذا ارادت الحكومة ان تحزم امرها وتفرض القانون فتمنع التهريب بكافة اشكاله وتؤمن هبة الدولة.

ان التخفيف من حدة اعباء الاوضاع الاقتصادية المتردية، اصبح ضرورة وطنية ملحة، وواجب الحكومة اليوم اعادة النظر برسوم الكهرباء وتخفيضها، والغاء رسوم تسجيل الطلاب في المدارس الرسمية والجامعات الوطنية. فالمواطن يعيش في ظل ازمة خانقة ولم يعد يستطيع تحمل اعباء الحياة اليومية فكيف في ظل رسوم جديدة وزيادات غير منصفة.

ان اهم انجازات العهد الماضي انه حقق الكثير من اعمال الابنية التحتية، والمطلوب اليوم تكملة المسيرة بعيدا عن التجاوزات والاحطاء التي رافقتها، وعلى اساس اكثر عدلا وتوازنا، واكثر انصافا للمناطق المحرومة التي ياتي الشمال في طليعتها.

وذلك لا يتم الا باجراء اصلاحات بنوية في الاقتصاد اللبناني والنظام اللبناني ككل، وبوضع خطة انمائية شاملة تهدف الى تطوير الوطن والحد من التفاوت الاجتماعي والمناطق، واستكمال الاصلاحات الادارية الضرورية: كتحديث الادارة ومكنتها، وتحقيق الشفافية بابعاد القطاع العام ليس فقط عن الرشوة والفساد بل عن المداخلات الخارجية من سياسية وغيرها، وتكملة مسيرة الاصلاح بطريقة منصفة وعادلة. اضافة الى خلق اجواء سياسية تشجع المستثمرين وتعيد اليهم ثقتهم بمستقبل استثماراتهم في هذا الوطن.

حضرة الرئيس، لا يمكننا ان نفهم كيف يحق لوطن تصل نسبة الامية في شماله الى سبعة وعشرون في المائة، ويقرر خفض موازنة التربية؟

ولا يمكننا ان نفهم كيف يحق لوطن اعطاء العلم دورا رائدا في المنطقة، ان ينخفض موازنة الجامعة اللبنانية وموازنة الثقافة والتعليم العالي؟

ولا يمكننا ان نفهم كيف يحق لوطن يقدر معاقيه، ويحترم ايتامه ويعمل لعدم تشريدكم، وفي نفس الوقت

يخفض موازنة الشؤون الاجتماعية ويحرم مؤسسات الرعاية من الاموال اللازمة لتقوم بدورها؟

ولا يمكننا ان نفهم كيف يحق لوطن تعتمد الاكثرية من مواطنيه على القطاع الزراعي، ان يقرر تخفيض موازنة الزراعة، ولا يوجه اهتماماته لتحرير هذا القطاع من المافيات المسيطرة على استيراد الادوية والاسمدة الزراعية، او تامين الحد الأدنى من مشاريع الري واستصلاح الاراضي؟

كما لا يمكننا ان نفهم كيف يحق لوطن يلف معظم مناطقه الحرمان، ويقرر وقف كافة المشاريع الحيوية التي من المفروض ان تنعش هذه المناطق؟

نعم ايها السادة، كيف يمكن لاية حكومة ان تلغي الاولويات وتساوي في سياسة التقشف بين المناطق المتباينة في التقدم والتطور والنمو؟ وكيف يمكن ان نتقبل مشروع موازنة مبنية على موارد غير مضمونة التحصيل لارتباطها بالزيادات على رسوم الكثير من السلع الاستهلاكية، ولا تهدف سوى تخفيض العجز الحاصل، ويراد لنا بها ان نواجه تحديات القرن الواحد والعشرين.

اسئلة كثيرة تزيد من الضبابية التي بدات تلف تصرفات الحكومة، وتبعدها عن الشفافية التي وعدتنا بها. حضرة الرئيس، ان ما يجري اليوم خطير جدا وخطورته تكمن بانه بعيد جدا عن سياسة التغيير التي وعدنا بها، وهو استمرار لسياسة الامس وامتداد لكافة السياسات الحكومية التي تتجاهل وجوب تامين العدالة الاجتماعية لكافة المواطنين والعدالة الانمائية لكافة مناطق الوطن، وان سنين الحرب الطويلة وما رافقها من ماس لم تكن كافية لتعلمنا بان بناء الوطن الحقيقي غير ممكن في ظل التفاوت الاجتماعي والمناطق الحاصل، وان التهديد الدائم للبنان يبقى هذا الخلل البنيوي والذي لم تعالجه اية حكومة، منذ الاستقلال وحتى اليوم، بالجدية التي يستحق. ان المواطن اليوم لم يعد يهتم تصديق هذه الموازنة، او الاطلاع على خطط الحكومة المستقبلية، ان ما يريده هو المعالجة المباشرة لمشاكل حياته اليومية.

كيف نؤمن له الحد الأدنى من مقومات الحياة الاساسية؟ كيف نحد من البطالة التي تتزايد بسرعة هائلة؟ كيف نؤمن لشبابه مجرد الامل بمستقبل افضل؟ وكل شيء ما عدا هذه المتطلبات الاساسية يبقى ملهاة لا تهدف سوى اضاءة الوقت، والوقت الضائع في حياة الشعوب لا يعوض.

دولة الرئيس، لا بد قبل الانتهاء من هذه الكلمة من التوجه الى الحكومة بتساؤلات المواطنين حول بعض الامور الهامة والتي يمكن فهم عدم التصدي لها ومعالجتها.

اولا: هناك خلل جديد بدا يظهر من خلال ممارستنا لنظامنا الديمقراطي فدستورنا الجديد قد اناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء الذي يتولاها بمقتضى القانون ولم تعد بيد رئيس الجمهورية كما كان سابقا. وهذه السلطة ممثلة برئيس مجلس الوزراء، مسؤولة عن اعمالها امام المجلس النيابي، وعلى المجلس مراقبة اعمالها ومحاسبتها. ولقد حدد نظامنا الدستوري المرتبط مباشرة بحقوق الطوائف، دور رئيس مجلس الوزراء وسلطاته وفقا لمعادلة دقيقة جرى التوافق عليها في الطائف قبل ان تاخذ صفتها الدستورية الحالية.

ويهمنا ان نؤكد تمسكنا بالدستور نصا وروحا وتاكيدنا على عدم تجاوز اي مادة من موادته تحت اي ظرف ومهما كانت المبررات.

ثانيا: قضية تجاوز المؤسسات الدستورية ونشر التصريحات باسم المصادر الوزارية من خلال اجهزة الاعلام الرسمية. اين الشفافية التي تنادي بها الحكومة بتعاطيها مع هذا الملف؟ وهل بناء دولة المؤسسات ينسجم مع هكذا تصرفات؟ وهل هذا هو مفهوم الحكومة للديمقراطية والحرية؟

ثالثا: الانتخابات النيابية والتقسيمات الادارية التي وعدنا باقرارها قبل سنة على الاقل من تاريخ هذه الانتخابات. ماذا تنتظر ولماذا لم تقر بعد؟ المطلوب اليوم، مع العهد الجديد والتوجهات الاساسية التي اطلقها، ان يكون اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، على قياس الوطن وبما يكفل التمثيل الصحيح للشعب اللبناني بختلاف طوائفه ومناطقه.

رابعا: جاء في تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩٨ والمنشور في الصحف اليومية بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٨ ان خسائر عدم حصر استيراد المشتقات النفطية بالدولة قد بلغ عام ٩٨، اثنان وسبعون مليون وستماية وثمانية وثمانون الف دولار اميركي. وان ديوان المحاسبة يوصي:

اولا: ان تتولى وزارة النفط استيراد المشتقات النفطية.

ثانيا: ان تتولى الوزارة بنفسها اعادة تصدير المازوت.

ثالثا: ان تتوقف الوزارة عن تسديد اجور المستخدمين من السلفة التي اعطيت لها من اجل استيراد المشتقات النفطية من الخارج.

رابعا: ان تسرع الوزارة في اتخاذ التدابير اللازمة لانشاء الاجهزة الخاصة لادارة منشآت النفط وتستصدر المراسيم التطبيقية اللازمة وفقا لما نص عليه المرسوم الاشتراعي ٧٩ تاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧.

ونحن نسال الحكومة اليوم عن الاجراءات التي اتخذتها للحد من خسائر عدم حصر استيراد المشتقات النفطية؟ وما هو رايها بهذا التقرير؟ ومتى ستقرر اعادة تاهيل مصفاة البداوي؟ وتعيد الدور لهذا المرفق الحيوي الهام.

خامسا: ما هي الاجراءات التي ستتخذها الحكومة تجاه اخلال شركات الخليوي بالعقود الموقعة معها؟ والتي اظهرها تقرير ديوان المحاسبة وكيف ستحافظ على حقوق المواطنين وحقوق الخزينة؟ اليس ذلك افضل من اضافة الرسوم على المخابرات الهاتفية وتحميل المواطنين اعباء جديدة.

سادسا: من الامور التي تشكل وجعا دائما للمواطن اللبناني الفوضى المستشرية في قطاع الدواء، والنهب المنظم الدائم للمواطن اللبناني. فمنذ عشرات السنين وحتى اليوم وجميع المحاولات الرامية لانصاف المواطن ونزع الطوق المحكم على خانقة قد باءت بالفشل. فماذا تنتظر الحكومة لتعالج هذه المشكلة الهامة؟

سابعا: قضية العسكريين المتقاعدين الذين سبق وان حصلوا على احكام قضائية صادرة عن مجلس شورى الدولة،

والتي تقضي بتسوية ترفياتهم وحقوقهم التي حرّموا منها اثناء وجودهم في الخدمة الفعلية. لماذا قضيتهم مازالت عالقة بالرغم من انه تم اعداد المراسيم انفاذا لهذه الاحكام ولم يجر تصديقها ونشرها بعد.

ثامنا: مطالب اساتذة الجامعة اللبنانية واساتذة التعليم الثانوي الرسمي، لماذا لا يتم انصافهم وتحقيق مطالبهم المحقة؟ وكيف سنبنّي اجيال المستقبل ونحن نحرم المسؤول المباشر عن ذلك من حقوقه؟

تاسعا: التاكيد على مطالب مزارعي التبغ والتبّاك والتي تقضي بالحفاظ على الاسعار المقررة، لما في ذلك من دعم لهم وتشجيعهم، بدلا من قهرهم وتجويعهم.

واخيرا معاناة العاصمة الثانية، التي هي جزء من معاناة الشمال، والحرمان الذي يلفها الذي هو صورة عن الماسي التي يعيشها المواطنون في كافة اقصية المحافظة: من جرود عكار الى جرود البترون مروراً بالكورة والقلمون والبدوي والضنية وزغرتا والزاوية حتى اعلى قمم لبنان وارزه الخالد. كلها مناطق تعيش المؤس والقهر دون اية بادرة توحى بان الحكم قد قرر اخيرا انصاف المناطق المتخلفة من الوطن، والحد من التفاوت الانمائي المتراكم. معاناة طرابلس ايها السادة، بانها العاصمة الثانية للبنان، وان دورها هذا لم يتحقق وبقي اسما دون محتوى. وانه منذ الاستقلال وحتى اليوم تدير الدولة ظهرها لهذه المدينة الصابرة وتتناسى حقوقها المشروعة وتتجاهل ضرورة التعويض عما يلحقها من حرمان.

طرابلس، ايها السادة، تمر اليوم بابعث ايامها، فهي تعيش اكبر وخطر ازمة اقتصادية واجهتها في كل تاريخها، وبالرغم ان لبنان باسره يعيش اوضاعا عسيرة وغير صحية، فان الوضع في طرابلس اشد سوءا وخطورة. والمطلوب معالجات استثنائية لحل مشاكل المدينة المزمنة، لان المواطن لم يعد يستطيع تحمل المزيد من الضغط القهر والحرمان.

طرابلس، ايها السادة تتنفس اليوم هواء مكب نفايات بدائي يحترق بين حين واخر فيوزع غازاته السامة على سكان المدينة التي كان اسمها الفيحاء.

طرابلس، التي نعمت وتباهت بمياه رشعين التي اشترتها امتارا مكعبة باموال ابنائها تعطش اليوم، او يصاب اهلها بالتيّفؤيد وينقلون الى المستشفيات لاختلاط مياه الشفة فيها بمياه المجارير. ومن يطلع على حال مصلحة المياه في طرابلس تعتريه الدهشة من استخفاف المسؤولين بتامين الحد الأدنى من الحاجات الادارية للمصلحة، ان كان باستكمال ملاكها ام بالتعاقد مع الشركات المتخصصة لتامين الجهاز الفني اللازم لتسيير مضخات المياه في ابي حلقا، ومصرفي تكرير مياه هاب. ان الاهتمام بتامين مياه الشفة للمدينة يتطلب تامين حاجيات المصلحة وتامين البدائل ومنع التعديات وتكملة تنفيذ الابار الملزمة والتي لم يتم انجازها بعد. كما ان خزانات المياه في بلدة القلمون التي تم انشاؤها منذ حوال السنة وكلفت مئات الالاف من الدولارات تتعرض اليوم للتشقق والتلف لعدم اوصول المياه اليها اليوم واهاليها اليوم يعانون من العطش كما يعاني اهالي طرابلس.

طرابلس، ايها السادة، ليس فيها اي من المرافق الحيوية التي تؤمنها الدولة لخدمة المواطنين. فبالرغم من

مساحتها وتعداد سكانها، وبانها مركز لاكبر قضاء في لبنان، فان مدينتنا ليس فيها نقل مشترك، وليس في وسطها نفق واحد ام جسر واحد، وحتى التحويلات اللازمة على مداخلها لم تنفذ بعد.

طرابلس، المدينة المملوكية الثانية بعد القاهرة، والتي مازالت بالرغم من الاهمال المزمن، مدينة متكاملة بأسواقها واحيائها القديمة ومساجدها وكنائسها ومدارسها وحماماتها وقلاعها، فانها من الناحية الواقعية غير مدرجة على الخريطة السياحية، ومديرية الآثار لا تهتم بمبانيها التي تتعرض يوميا للتلف والتشويه. ومن المفروض اعلانها محمية اثرية للمحافظة عليها واعادة احيائها.

حتى المدينة الجديدة والمناطق المحيطة بها، فان مشاريع الضم والفرز تنفذ فيها دون مخطط توجيهي عام جديد، يراعي اصول التخطيط المدني كما يراعي تراث المدينة ومستقبلها.

ان هذه المشاريع تشوه المدينة وتحد من نموها وتطورها، وحتى الان لم يتحرك المسؤولين لتكليف المكاتب المتخصصة بوضع هذا المخطط الذي اجبعت فعاليات المدينة على المطالبة به.

ولا بد من الاشارة، الى معرض الشهيد رشيد كرامي الدولي، هذا المرفق الحيوي للمدينة والذي اختفت اعتماداته من الموازنة ومنشاته لم تكتمل البناء بعد. وكانما ارادة الحكومة لم تعد تقتصر على تشجيع اقامة المعارض في العاصمة بل تهدف تحقيق الحصرية المطلقة لها، ولو كان ذلك على حساب مستقبل المدينة، وبما يتناقض وقانون الحصرية المقرر لمعرض الشهيد رشيد كرامي الدولي.

ومن المعرض الى المرفا ومناطقه الحرة، الى مطار الشهيد معوض، الى المصفاة، الى كافة المرافق الحيوية المقررة والتي تنتظر من الحكم الافراج عنها.

وحتى مهجرو طرابلس فان حقوقهم تسقط على ابواب وزارة المهجرين، في الوقت الذي ينال فيه المهجرون في المناطق اللبنانية الاخرى مئات المليارات. وما هي منطقة التبانة التي كانت تسمى بوابة الذهب، قد اصبحت قاعا صفصفا تنعق فيه الغربان. وما هي في النصر التي كانت دار المدارس والكنائس والمستشفيات، اصبحت خرابا تسقط فيها الجدران المتصدعة على رؤوس اصحابها، ولم يرتفع حتى الان حجر واحد من الالف ومائتي مسكن التي وعدنا بها منذ سنوات.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، ان ما اقله لكم اليوم، ليس كلاما للمناسبات، انه الحقيقة الجارحة لوضع يزدادا خطورة يوما بعد يوم، ونحن جميعا مسؤولون عن معالجته.

فاذا اردنا ان نعيد لاهل طرابلس شعورهم بانهم مواطنون في وطن مسؤول عن حياتهم ومصيرهم، وطن ملزم بتأمين حاجاتهم وحقوقهم ومطالبهم المحقة، فعلى جميعا الضغط على الحكومة لتبني مخطط انمائي شامل يعيد لمدينتنا الحياة وينصفها قبل فوات الاوان وبعد طول حرمان، وهي التي دفعت ثمنا غاليا عربون وفائها للبنان وايمانها به، وشكرا والسلام عليكم.

الرئيس: ارفع الجلسة الى الغد في تمام الساعة العاشرة صباحا.

رفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة والنصف مساء.

جلسة ١٩٩٩/٧/١٥ قبل الظهر

الرئيس: تتابع الجلسة، متمنين على السادة الزملاء الاختصار في وقتهم قدر المستطاع. الكلمة للزميل ميشال فرعون ١٥ دقيقة لانك لم تكن موجودا البارحة.

ميشال فرعون: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

ان اللبنانيين اصبحوا خلال السنتين الاخيرتين، على علم بكل ما يتعلق بالمشاكل المالية للدولة ولا سيما الدين العام الذي وصل الى مستوى يتخطى الناتج القومي، ويعملون بالتالي بكل ما يخص المعادلة التي تأتي بضرورة اتخاذ تدابير من شأنها حصر مستوى العجز دون الحد من النمو الاقتصادي، ومعالجة المديونية واعادة القدرة التنافسية الى الاقتصاد اللبناني بالإضافة الى تطوير مناخ استثماري حقيقي يجتذب الاستثمارات الى المجالات الخدمية والانتاجية.

ان دراسة موازنة سنة ١٩٩٨ اي موازنة السنة الماضية والتي خيم عليها جو حديد من التقشف والتريث والمسؤولية، كانت فرصة للمشاركة بين الحكومة ومجلس النواب في طرح المشاكل ووضع حلول لها كما كانت فرصة شاركت المرجعيات الاقتصادية في المناقشة حول الخيارات المالية والضرائبية لسياسة الحكومة التي نجحت في وضع موازنة للسنة ٩٨ تلحظ عجزا مقبولا، وشدد الجميع انذاك على ضرورة الحاق اي اجراء ضريبي جديد بعملية اصلاح اداري جدي وشامل تتضمن مكافحة الهدر والفساد في الادارات الرسمية.

ولقد استلمت هذه الحكومة مسؤولياتها وكانت المهمة الاولى لها وضع موازنة عام ٩٩ في ظل المشاكل نفسها. وجاء اقرار قانون سلسلة الرتب والرواتب الجديد والعجز المتراكم منذ السنة الماضية لتزيد من صعوبة الوضع القائم وتضع الحكومة امام خيارات صعبة.

واليوم، وبعد دراستنا لهذه الموازنة ورغم الجهود التي بذلت لوضعها، لم نقتنع بالمبررات التي ادت الى تأخير وصولها الينا نظرا الى الانعكاسات السلبية التي خلفها هذا التأخير على اكثر من صعيد. واذا كان احد المبررات الرئيسية لهذا التأخير ربطها بدراسة الخطة المالية الخمسية، فلقد جاءت هذه متأخرة ولم نجد الوقت الكافي حتى يومنا هذا لنتمكن من ربطها بالموازنة ودرس هذه الخطة بالعمق الكافي وبمشاركة المرجعيات الاقتصادية والدخول في تفاصيلها قبل التكلم عنها. ففي وقت ابدينا تأييدنا المبدئي لهذه المبادرة، كنا نتمنى في غياب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ايجاد مرجعية واضحة يشارك فيها القطاعان العام والخاص، يمكننا من خلالها الحوار في المسائل والحلول المقترحة التي وردت في هذه الخطة وابداء ملاحظاتنا حول بعض البنود التي تتعلق بالسياسة الضرائبية والمالية المقترحة، والتي نرى في قراءة اولية لها بعض التناقضات والمستحيلات. كما نرى انه لا يمكن دراستها بواقعية دون خطة اقتصادية اجتماعية موازية لها.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء، بعد خطاب القسم، الذي اعطى اللبنانيين جميعا آمالا كبيرة بإمكانية اصلاح بعض اخطاء الماضي والمضي نحو دولة القانون والشفافية لمواجهة المستقبل، نجد انفسنا اليوم امام وضع

حرج لمحاسبة هذه الحكومة وتقييم ادائها بعد تسعة اشهر من الممارسة، فتساءل: على اي اساس نحاسبها؟ هل يجب محاسبتها على نواياها، او قراراتها او مشاريعها؟

ام يجب علينا محاسبتها على النتائج التي حققتها منذ ان تسلمت زمام الامور؟

كما نتساءل هل يجب في هذه الجلسة محاسبة الاداء السياسي او ما حصل من اشكالات حول بعض التصاريح التي وردت في الاعلام الرسمي والذي يمكننا قول الكثير عنه والذي ادى الى خلق اجواء سياسية متشنجة والمزيد من الانكماش الذي كنا بالغنى عنه، ام يجب ان نحصر هذه المحاسبة، بمشروع الموازنة وبالمشاريع الاخرى للحكومة التي تتطلب التمعن في درس كل واحدة منها على حده.

فيما يخص هذه الموازنة، مع اننا نعترف انه لا يوجد حلول سحرية للخروج من الازمة المالية دون ضرائب جديدة، نبدأ لنقول، اننا لا نرى ان هذه الموازنة ستحقق الارقام الملحوظة بما يخص النمو والواردات والنفقات ومستوى العجز المرتقب، في ظل الازمة الاقتصادية التي نتخبط فيها وجو الجمود المسطر على اكثر من صعيد، والذي قد يستمر بسبب الاجواء العامة والضرائب الجديدة التي ستطال الطبقة الوسطى التي تشكل المحرك الاساسي للاقتصاد.

ونتساءل كيف سيواجه اللبنانيون نتائج هذه الازمة ومنها ظاهرة البطالة المتفشية التي يعاني منها شبابنا اليوم، وفي هذه الاجواء، كيف ستستطيع هذه الحكومة التحرك السريع وخلق جو ثقة واداء جديد بعد اقرار هذه الموازنة للنهوض بالاقتصاد الوطني والاهتمام بالقطاعات الانتاجية التي تواجه الصدمات يوما بعد يوم؟ وهل ستتذكر الحكومة ان الاهتمام بانماء بيروت عاصمة كل اللبنانيين والذي لم نلاحظه في الموازنة او خارجها ينعكس على كل لبنان؟

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

اذا كنا قد تأملنا بترجمة النوايا وتحقيق الوعود التي اتت بها الحكومة عند استلامها مهامها لا بد لنا اليوم ان نسألها ونحاسبها على ما تم تحقيقه حتى اليوم.

لذا، نغتنم هذه الفرصة لنبدي رأينا حول بعض الملفات الاساسية. وبما اننا لا نزال ننتظر ملف قانون الانتخابات واللامركزية الادارية وقانون التجنس، سوف نتطرق الى ملف الاصلاح الاداري الشائك.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

ان جميع اللبنانيين يدعمون استقلالية القضاء والدور الذي يلعبه الى جانب غيره من المؤسسات من اجل وضع حد للفساد والمحافظة على القيم والمفاهيم الديمقراطية. ففي وقت ندعم فيه من جهة القضاء في توجهه لفتح كل الملفات دون استثناء، نرى انه على القضاء ان يعمل ضمن اطر الدستور وبعيدا عن المحاكمات الاعلامية. كما نعتبر ان عملية الاصلاح الاداري لا يمكن حصرها في تحريك القضاء او في عملية الاعفاءات والتعيينات الحاصلة والتي ادت حسب رأي الجميع وحتى الحكومة، الى اخذ قرارات استثنائية دون ان تراعي في بعض الاحيان

استقامة بعض الاشخاص الذين طاولتهم هذه التدابير، علما انه لا يزال عدد كبير منهم، في تصرف الحكومة ويتقاضون اجرهم دون ان يكون لهم انتاجية، وكل هذا تحت عنوان سياسة التقشف.

دولة الرئيس، لقد سمعنا مؤخرا ان مشاريع جديدة للاصلاح الاداري اصبحت جاهزة للتنفيذ. فنسأل هنا، لماذا لم يتم الاستعانة بالدراسات التي وضعت من قبل اخصائيين في هذا المجال، في وزارة الاصلاح الاداري والذي تم اهمالهم منذ ان استلمت هذه الحكومة مهماتها علما ان اعداد هذه الدراسات استغرق سنوات عدة من البحث بعيدا عن التدخلات والاجواء السياسية؟ لهذه الدراسات التي ادت الى وضع تقرير اولي يتجاوز حجمه الاربعماية صفحة بعنوان استراتيجية الاصلاح الاداري والذي انتهى العمل منه منذ سنة ١٩٩٨ نعتبره انطلاقة جديدة واساسا واقعيا جيدا يلحظ معظم متطلبات الاصلاح من مبادئ الادارة الحديثة، ودور الدولة والعلاقة بين الدولة والمواطن، بما فيها التخصص ودور البلديات، والذي يمكن ان يبنى عليها النظرة الحديثة للادارة. هذا ملف استراتيجية الاصلاح الاداري ٤٠٠ صفحة. فيه كل الامور التي تخص الاصلاح الاداري. هناك فريق من الاخصائيين في وزارة الاصلاح الاداري.

نسأل لماذا تم تجاهل هذه الدراسة وصرف النظر عن فريق العمل الذي عمل على وضعها؟

كما نسأل عن المعايير والدراسات التي يتم على اساسها وضع مشروع قانون مهم كمشروع دمج الوزارات والذي علينا جميعا بحثه بطريقة عملية قبل ان يتم اقراره من قبل الحكومة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

لقد تابعنا اخيرا بعض الجدل حول دور مجلس النواب في عملية التخصص، كما اننا تابعنا مؤخرا الجدل بين نائب رئيس المجلس ورئيس الحكومة حول بعض التصاريح التي تخص مدة بقاء الحكومة وقد تم توضيحه فيما بعد. وقد تم فتح ملفات قضائية لبعض المسؤولين السياسيين من وزراء ونواب دون ان يكون للمجلس دور واضح فيه. ونسأل، اين دور وقدرة وازادة هذا المجلس في محاسبة المسؤولين السياسيين حسب القوانين المرعية، وهل هنالك من عوائق سياسية لمحاسبتهم بشفافية. ونسأل هل هنالك اليوم استحالة انتفاء مسؤولين سياسيين مستقيمين من هذا المجلس الكريم لتأليف حكومة سياسية تتمثل فيها معظم القوى السياسية بالاضافة الى بعض التكنوقراط وتنال ثقة اللبنانيين.

دولة الرئيس، لا تستطيع اية حكومة واقول اية حكومة كانت ان تحاول تقليص دور هذا المجلس دون خطورة وقوع نظامنا البرلماني والبلاد في مشكلة كبيرة. لذا، نؤيد ضرورة توضيح المواد الدستورية والقوانين التي تحدد اطر محاكمة الوزراء والرؤساء السابقين كما نؤيد ضرورة تنقية الاجواء السياسية في البلاد.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

اردت ان انهي كلامي بتفاؤل، لذا، اعتقد انه يجب ان نقف على الوحدة الوطنية التي تجلت بعد الاعتداءات الاسرائيلية الاخيرة، من رئاسة الجمهورية، والحكومة، ومجلس النواب، والجيش والمقاومة، والمرجعيات الشعبية

والاقتصادية مجتمعة، ولقد جاءت ردة الفعل الوطنية هذه والتنسيق التام مع سوريا كجواب لهذه الاعتداءات والتي كانت تهدف الى خلق ارباك وانشقاق بين الدولة والشعب اللبناني من جهة، والمقاومة الوطنية الباسلة من جهة اخرى.

فمرة اخرى اثبت اللبناني قدرته على تخطي كل التحديات اكانت اقليمية، او اقتصادية، او مالية او اجتماعية، وانطلاقا من عزم اللبناني لمواجهة كل هذه التحديات، وانطلاقا من دستورنا، وتمسكنا بالحرية والديمقراطية، ومعتقداتنا الوطنية، وخطاب القسم سنبقى متفائلين بمستقبل بلدنا الحبيب لبنان. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل خالد صعب.

خالد صعب: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

تاريخ لبنان، يشهد منذ الاستقلال، على ان حكومة العهد الاولى، تستمد بريقها من وهج سيد العهد، فيعلق المواطنون عليها، الامال العريضة في التغيير الايجابي ونحو الافضل.

واذا كانت هذه الحكومة، حكومة دولة الرئيس الحص قد حظيت بهذه البداية، الا ان حظها كان ملفتا ومميزا، مع رئيس من عيار الرئيس لحدود، الذي لم يلق اجماعا عارما على اعتلائه سدة الرئاسة فقط، بل كان هذا الاجماع، مطلقا ولا حدود له، على خطاب القسم الذي اطلقه، وعبر فيه عما يجيش ويعتمر في صدور اللبنانيين، من توق لبناء دولة المؤسسات، للبنان مستقر وعزيز الجانب، القانون فيه سيد، والناس تحت لوائه سواء.

وهكذا جاءت هذه الحكومة، زخم الرئيس، وزخم خطابه السياسي، فاعلن رئيس الحكومة ولادتها تحت اسم الانقاذ، الذي تقتضيه ما سماه بالتركة الثقيلة، التي خلفتها الحكومات السابقة، ومفرداتها الموصوفة اكثر من ان تحصى، فمن الادارة الفاسدة، الى العجز في الموازنة، الى حجم المديونية العامة للدولة، الى الهدر بالانفاق العام، وبهذا التصوير الحاد والمرير للاوضاع اوحى رئيس الحكومة من حيث اراد او لم يرد الى امرين:

الاول: بانه يتسلم مهمته على رأس الحكومة، كسنديك يقف فوق حطام تفليسه. لا مجال معها للصالح الواقعي من الافلاس.

والثاني: ان الانظمة والقوانين، في ظل الحكومات السابقة، كانت معلقة، وان دور المؤسسات الدستورية، وعلى رأسها المجلس اللبناني، كان معطلا طيلة ست سنوات، وفي اجازة مفتوحة، وان هذه الحكومات، قد تولت حكم البلاد، على هواها، من دون تشريعات ولا رقابة او حساب.

هذا الكلام كبير وخطير، وكنا لا نرغب في اثارته، لو لم يكن الحديث عن التركة الثقيلة، الشغل الشاغل للحكومة، وبمثابة قميص عثمان، ترفعه الحكومة على المنابر، كلما واجهت مشكلة، او لاحت في وجهها صعوبات. ترى، هل نسيت حكومة التركة الثقيلة، اننا في لبنان، نعيش في ظل الديمقراطية وحكم المؤسسات، حيث يذوب الاستثثار بالسلطة، وتتلأشى الفردية، وليس من سلطة تتجاوز سلطة، او بمقدور احد ان يلغي الاخر، ليكون لاعبا منفردا، يتصرف وفق رغباته وحسب هواه. واذا كان ثمة مساحة لاجتهاد المسؤول، فهي

في النظام الديمقراطي، ضيقة ومحدودة، لانها محكومة، بالانظمة وبمبدأ الرقابة والحساب، وبالثقة التي تمنحها الاكثرية البرلمانية للحكومة، او تحجبها عنها.

نعم انه كلام كبير وخطير، وهو مع ما فيه من تعريض بالنظام، وافتئات على دور المؤسسات وفي طليعتها المجلس النيابي، فإن الامور مع هذه الحكومة، بلغت مبلغها، فكانت معظم اهتماماتها، منصبة على محاكمة الماضي، بدلا من استشراف المستقبل، وعلى فتح الملفات، لدرسها والتدقيق فيها والبحث عن الثغرات والهنات، عوضا عن بذل الجهود، لمواجهة القضايا الملحة ومعالجة الازمات، فنالت امهات المشاكل المفتوحة، نصيبها من الاهمال، ولم تفلح الحكومة، فيما جعلته من اولوياتها، الا في اثاره الغبار الكثيف، فحجب رؤيتها عن الواقع الذي ينوء تحت وطأته اللبنانيون.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

لقد بات واضحا، وليس بالاستنتاج الشخصي، الذي يبنى على التحليل ويحتل الخطأ والصواب، بات واضحا، من تصرفات الحكومة، انها تستهدف رئيس الحكومة السابق، فقليل ان يقال فيه وله، لان الشواهد ماثلة في اعين الناس، والوقائع تنطق بها الضمائر قبل اللسنة، فالكلام عن انجاراته لا ينقطع، وبصمات مشاريعه العلمية والثقافية والانمائية، عمت ارجاء البلاد، يفاخر اللبنانيون بها. من هنا نتساءل كيف يفسر هذا الكيد وهو دائما متعمد، وان كان مصحوبا بالارتجال، مما انسحب على مصداقية الحكومة سلبا، وقد اعلنت واكدت، ثم تراجعت عن هجمتها، لنسف والغاء اهم مؤسستين من الرموز المشرقة للحكومات السابقة، وهما مؤسسة تشجيع الاستثمارات لارشاد وتسهيل امر المستثمرين IDAL ومؤسسة اوجيرو، وتعتبر ما قامت به الاخيرة وما حققت من انجازات، بمثابة المعجزات.

اما احالة تقرير ديوان المحاسبة على القضاء، فكان يحمل ضغينة كبرى، وقفزا فوق النواب، وكرامة العاملين في السياسة، وفيه كل الجور، على الذين خدموا البلد، وادوا الخدمات الجلي، فعملوا كالمركبين والخارجين على القانون ومنهم الوزراء والنواب وكبار الاداريين، وهم من خيرة الشباب سمعة ونظافة كف.

ان ما تقوم به الحكومة في كثرة الكلام عن الفساد والمفسدين الى درجة تصوير جميع اللبنانيين وخصوصا السياسيين، منهم وكأنهم فاسدون عن بكرة ابيهم وهذا الامر يحمل اللبنانيين مقيمين ومغتربين ظلما كبيرا لا سيما لناحية تأذي سمعتهم في الخارج خصوصا وان العالم كان قد كون صورة مختلفة عن اللبنانيين، اذ عرفهم يكدون ويجدون ويساهمون بعرق جبينهم في اعمار بلادهم والبلاد التي هاجروا اليها وتعاطوا مع ابنائهم الذين اعطوا افضل الانطباعات عنهم والتي لا يجوز تشويهها، بتعميم تهمة الفساد على جميع اللبنانيين ولا سيما على السياسيين الذين ينفى العديد منهم بمنأى عن التصرفات الشاذة.

اننا مع محاربة الفساد واستئصاله من اساسه، ونحن مع الكشف عن الفاسدين ومحاسبتهم امام المراجع القضائية المختصة، ولكننا لسنا مع تعميم الاتهام دون دليل وتصوير لبنان وكأنه مغارة لصوص، ثم نقول للعرب ان الاستثمار طيب في لبنان.

وهنا يقتضي لفت نظر الحكومة ايضا الى وجوب الاسراع في معالجة ملف الادارة التي تشكو من الفساد ومن كثرة الروتين فيها مما يساهم كثيرا في خلق الغربة بين المواطن والحكومة، اذ لا يرى المواطن بدا من تحميل السلطة التنفيذية مسؤولية ارتكابات موظفي الادارات حيثما هذه الارتكابات (وهنا اضم صوتي للمطالبة بجلسة خاصة للمجلس النيابي، بموضوع المطالعة القيمة للوزير نقولا فتوش حول تفسير بعض المواد الدستورية).

واذا كانت الحكومة، تتجه انظارها الى الخلف بدل اتجاهاها الى الامام، فليكن اتجاهاها كاملا، لا تحزئة فيه، لانه لا احد في لبنان يجعل حقائق الامور، او يحجل عليه، في من هم المرتكبون، وتندر الناس بأسمائهم سرا وجهرا، ويهمس رئيس الحكومة نفسه عنهم، وان لا قدرة له عليهم، (وان ما فيه يكفيه) فهل نتساءل بعد، عن بريق الحكومة، وكيف بات يخبو وكاد ينطفئ، وماذا حل برصيد رئيس الحكومة، الذي شح لكثرة ما مسح منه، مع فتح كل ملف وعند اتخاذ كل قرار.

لقد وضعت حكومة الرئيس الحص، ملف الاصلاح الاداري على نار حامية، فاحرق اصابعها، واضطر رئيسها، لاصدار بيانه الشهير. تحدث فيه عن الخطأ والشطط وعدم التوفيق، وعن التضليل الذي مورس في اعداد الطبعة الاولى من الاصلاح، من دون ان يفصح تلك الجهات او يفصح عنها، مع ان القرارات التي اصدرتها الحكومة بهذا الشأن، نسبت دراستها الى هيئات الرقابة.

ولكن الخطأ والشطط وعدم التوفيق، مع كل الوعود التي اقترنت بها، واطلقها رئيس الحكومة، لتصحيح الخلل والرجوع عن الاخطاء المرتكبة بحق من ظلم من القيادات الادارية بتهم الفساد وسوء الادارة. فإن الامور بقيت واستمرت، على قاعدة ما كتب قد كتب. فتحوّل الوعود وبكل بساطة، الى طلبات من الحكومة وبلسان رئيسها ووزير الاصلاح بأن الذين وقع عليهم الظلم، ما عليهم الا مراجعة القضاء.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، بعيدا عن الماضي وشؤونه، وقد باتت اصيلة في عيون الحكومة وممارساتها وتستحوذ على جل رعايتها واهتماماتها، مما اوهن قدراتها على معالجة الازمات وتحقيق الانجازات، بعيدا عن الماضي وارهاساته فإن الحكومة حتى اللحظة، تبحث وتدرس وتدقق، فأخذت وقتها لوضع فذلكة الموازنة وبرنامجها للتصحيح المالي بعد طول انتظار. فخلال سبعة اشهر على ورشة الانقاذ من العجز، تصرف الحكومة النفقات على القاعدة الاثني عشرية، والبعض يتحدث عن امكانية بلوغ هذا العجز نسبة الخمسين بالمائة، ولا نعلم الى اي نسبة سيبلغ هذا العجز عند نهاية العام.

ثم الم تشهد الحكومة، وهي تبطئ في اعداد مشروع الموازنة، ماذا حل بالمواطنين من عباد الله، من وطأة المشاريع المتوقفة، التي تقفل الطرقات والشوارع والزوارب والاحياء.

ودوما مع هذه الحكومة، وما خلفته مواقفها المتسرعة من اثار سلبية سواء على اللبنانيين في الداخل، او على المغتربين خارج لبنان، فضلا عن المستثمرين العرب، الذين ترقبوا التغيير في البداية بأمل ومن ثم دب التردد في صفوفهم، فانهسروا عن لبنان.

ان تصرفات الحكومة، تدعو الى الشك والريبة، لانها تتناقض مع دعوتها الى تنمية القطاع الخاص السياحي، حيث يجري التضييق على المستثمرين، الذين باتوا يشعرون، بأن سهام الحكومة تصوب نحوهم، لتهشيلهم، وكأنهم جزء من هذه اللعبة السياسية التي اصبحت مكشوفة. وعلى سبيل المثال لا الحصر قضية بيت المحترف اللبناني وملف الاثار.

ويتبع في هذا القطاع السياحي، استيلاء الحكومة لمجلس سياحة جديد. فمع ضخامة عدد اعضائه (خمس عشرة) ولد مسخا، لانه من غير صلاحيات، واعطي دورا استشاريا وليس ترويحيا، وكان الافضل ان يبقى طبي النسيان، من ان يأتي على الشكل الذي جاء فيه.

اما موضوع الاملاك العامة البحرية، فلا زال يراوح مكانه، من دون ان تجد الحكومة سبيلا لتحريكه، باستثناء الاهتمام الذي توليه لهذا الملف، لجهة التحقيقات القضائية حول التعديات والمخالفات، مع ان الافراج عنه والخروج برؤية لوضعه على السكة الصحيحة، من شأنه ان يشكل حافزا هاما، ومشجعا للاستثمار اللبناني والعربي. ان الاملاك العامة البحرية حافز تقدمه الدول للمستثمرين اضافة للتشريعات والتسهيلات والتسليفات والاعفاءات الضرائبية غير المتوفرة والمفقودة لدفع المستثمرين في مجال السياحة. هنا اريد اظهار صحة ما اقله بانه بالرغم من القصف والحرب، قامت على طول الشاطئ اللبناني استثمارات بعشرات الملايين من الدولارات، حافظها الجوار للبحر والاستفادة من اشغال الاملاك العامة البحرية ضمن القانون.

فالى متى تستمر الحكومة بالتلويح بعنوان الخصخصة، وهي حتى الساعة لم تضع لا رؤيتها ولا سياستها، ولم تحدد القطاعات المنوي خصخصتها.

فما هي الخصخصة، ليست الخصخصة في احدى اشكالها يبع لمرافق الدولة غير المنتجة او تلك التي تحتاج الى تحسين انتاجها ونوعية خدماتها؟ الاملاك العامة البحرية بنظري وبمنظر العارفين هو القطاع الاول الذي يجب تخصيصه ومردوده سريع وليس طويل الامد.

واذا انتقلنا الى البيئة، وهي ادق قضية في هذا العصر وتوضع في رأس الاولويات في برامج الدول والمؤسسات الدولية، وعندنا، فبدل ان نفعل صلاحيات الوزارة المعنية بشؤونها توضع هذه الوزارة على قائمة الوزارات المرشحة للالغاء.

ويأتي مع موضوع البيئة، التلوث الناتج عن المحروقات، وخصوصا البنزين الذي فرضت الحكومة عليه رسوما اضافية لتحقيق مردود للخزينة، وهذا امر مطلوب وهام، ولكن الهم منه، تأمين نوعية جديدة لتخفيف مصاريف الصيانة للسيارات والاليات من جهة، ومن جهة اخرى للحد من افة التلوث التي تبخها المحركات على مدار الساعة، وهذا يدعونا الى التساؤل عن مصلحة حماية المستهلك، لمراقبة العدادات، حيث كثر الحديث عن التلاعب بها.

اما موضوع فرض الضرائب، ودون الدخول في تفاصيل زيادتها اوم تخفيضها، فان اقدام كل حكومة تشكل

في هذا البلد، على اعادة النظر بها واجراء التعديلات عليها، يضرب اهم ركن من اركانها، وهو الاستقرار الضريبي. فما بال الحكومة، وقد بلغت معدلات تعديلاتها لضريبة الدخل على الشركات حدود الـ ٥٠٪ فمن ١٠٪ الى ١٥٪ نسبة سهلة على السمع، ولكنها بالمحصلة ٥٠٪ ومن شأنها ان تحدث اساءة الى السياسة الضريبية في لبنان، فضلا على زيادة ١٠٠٪ على ضريبة التوزيع اي من ٥٪ الى ١٠٪. وهكذا تصبح الضريبة على دخل الشركات زائد الضريبة على توزيع اسهمها قد بلغت ٢٥٪ في مشروع الحكومة، بينما كان مجموعها ١٥٪ اي ١٠٪ + ٥٪. في رأينا ان تركز الحكومة على تفعيل الادارة المالية وتطوير اجهزة التحقيق والحماية حتى لو احتاجت في ذلك لخبرات من خارج وزارة المالية، فهذا موضوع مهم جدا لتحصيل المتوجبات الحالية والمقترحة. بالإضافة الى ذلك يجب حصر المكلفين غير المعلنين. اما في موضوع الثوابت الوطنية، فاننا نسجل للحكومة، التزامها بهذه الثوابت. فمن موقفها من المقاومة الاسلامية والوطنية الباسلة، ودعمها لجهادها في الجنوب والبقاع الغربي، ومسارعتها الى احتضان جزيين واهلها، بعد تحريرها من العدو وعملائه، وحكمتها في احوالة العملاء المرتكبين الى السلطة القضائية لمحاكمتهم وانزال القصاص بهم، كلها محطات، برهنت الحكومة فيها على تمسكها بالمبادئ الوطنية الراسخة، وباتت من المسلمات لدى الشعب اللبناني بمختلف انتماءاته وفئاته.

وفي العلاقة مع الشقيقة سوريا، فان الحكومة، قد اوصلت مسيرة الحكومات السابقة في توطيد هذه العلاقة وتدعيم التعاون والتنسيق بين البلدين، وفي المقدمة، تأكيدها على وحدة المسار والمصير ومواجهة التحديات الراهنة بموقف موحد، ازاء هجمة العدو الاسرائيلي الشرسة، سواء على الصعيد العسكري او السياسي او الاقتصادي. وهنا تجدر الملاحظة، ودائما بفضل هذه العلاقة الاخوية، بموقف الشهامة الذي برز من الشقيقة سوريا بمبادرة من الرئيس حافظ الاسد، في اعقاب العدوان الاسرائيلي على البنى التحتية في لبنان، الذي سارع الى وضع كل امكانات سوريا لتجهيز واعادة ترميم الجسور وتشغيل محطتي الكهرباء في بصاليم والجمهور. ولا يفوتنا ان نوه ونقدر اعلى التقدير بالتضحيات التي قدمها رجال الاطفاء وفوج الهندسة بالجيش وقسم الصيانة في كهرباء لبنان وما بذلوه من جهود جبارة في سبيل مواجهة الاثار التي نجمت عن العدوان الاسرائيلي الغادر.

دولة الرئيس، واخيرا، نقول للحكومة، اننا معها والى جانبها، فيما طرحته من عناوين وشعارات ونحن معها من اجل تقليص عجز الموازنة، ونحن معها في سعيها لجدولة الدين العام، وبرمجة سدادها، ونحن معها في موضوع الاصلاح الاداري والمالي وقبل هذا كله نحن مع رئيسها، في شعاره على الديمقراطية والشفافية.

ولكن الملاحظ، ان هذه الـ مع، مع هذه الحكومة تذكرنا بالفيصل النظريات والتطبيق وبين الواقع والمرتبج. وقد استمعنا باهتمام لسرد دقيق للزميل نسيب لحود عن كيفية توفير مناخ الاستثمارات وكيف يتحقق النمو.

من هنا تتجلى المسافة الواسعة، بين العنوان والواقع، وبين الشعار والمضمون، وهي مسافة، لا يمكن اختصارها، بالا بترجمة الاقوال وتحويلها الى اعمال ملموسة على ارض الواقع، ولا يرد علينا، بأن عمر هذه الحكومة، لا يتجاوز سبعة اشهر، بينما بمراجعة لتاريخ الحكومات في لبنان، فإن متوسط اعمارها، كان في حدود هذه المدة الزمنية، وكانت تترك وراءها، انجازات واثار لا يستهان بها.

اما هذه الحكومة، فهي لا زالت حتى اللحظة تبحث وتدرس وتدقق، وتأخذ وقتها لانضاج افكارها ومشاريعها على نار باردة، ولكن عينها واقصى اهتماماتها في مكان اخر، حيث الملفات وشجون الماضي.

اما موضوع الشفافية، فلقد هالت المصادر الوزارية التراب عليه وطمرته وفتحت شرخا كبيرا في الحياة السياسية. فضربت الديمقراطية على مذبج الحرية الخفية، تلك الديمقراطية التي يشجع رئيس الحكومة في كل مواقفه وتصريحاته على رفع جناحها المهيض، والاعلاء من شأنها، وهو القائل، يوجد في لبنان الكثير من الحرية والقليل من الديمقراطية.

لا احد يشكك في نوايا هذه الحكومة. فهذه الحكومة تريد النجاح وترغب في تجسيد الامل بالافعال، ولكن ليس بمقدور احد من جهة اخرى، ان يحاسب على النوايا، فالمحاسبة لا تنصب الى على الواقع الظاهر، لتتم على ضوئه المقارنة بين ما كان البلد عليه من سبعة اشهر، وبين ما حصل من تغيير، اما الانقاذ الذي تحمل الحكومة اسمه، فاننا حتى الان، لم نفهم مفهومها لهذا الانقاذ، واول ما يتبادر الى الالذهان عن هذا الاسم العريض، اكماله بكلمة الضلال ليصبح الانقاذ من الضلال، فأى ضلال كان البلد غارقا فيه، فانتشلت هذه الحكومة منه، واوصلته الى بر الامان.

دولة الرئيس، الاقتصاد قام على المعرفة والانسان.

والمثل الشعبي في لبنان يقول «اعط خبزك للخباز ولو اكل نصفه» (الوزير القرم بأول طله له ابغنا انه تعلم من مثل شعبي).

ولم يقل اجدادنا هذا الكلام الحكيم لكي يأكل الخباز نصف قوته، وهذا مما لا يدعو اليه احد ويقبل له، ولكن ان يعهد الى خباز يخرج خبزا محروقا، فهي مصيبة كبرى.

ومشكلتنا مع هذه الحكومة، هي في انها تحسن التعامل مع الورق، اكثر مما تحسن التعامل مع لواقع، فتقذف بكميات هائلة من الورق وهي مليئة بالنظريات والدراسات والفذلكات، البعيدة كل البعد، والتي لا تلامس المعضلات والازمات، وتقديراتها، كتقدير الظمان الذي يجري وراء السراب فيحسبه ماء.

فبمقارنة سريعة، بين مجموع الواردات المحصلة عن النصف الاول من العام الحالي وبين واردات العام الماضي عن نفس الفترة، يتبين خلل الحكومة في التقدير بما يزيد العجز بالموازنة وليس تخفيضه بالرغم من ذلك نأمل ان تتحقق التوقعات المتعلقة بحجم العجز في اخر السنة المالية.

اما برنامج التصحيح المالي للحكومة، انه انتاج افكار متناثرة، لخبراء من مدارس مختلفة، لا قاعدة تربطهم ولا نظرية بعينها تحكمهم، ولا رؤية للواقع موحدة تجمعهم، هؤلاء هم وحدهم على حق، بينما القطاعات على تنوعها واختلافها من اتحاد غرف التجارة الى الهيئات الاقتصادية، الى جمعية المصارف، الى جمعية الصناعيين، الى جمعية التجار، الى نقابات المهن الحرة، كما الاتحاد العمالي، فهم على باطل، وتمضي الحكومة بمشروعها من غير ان تعطي اذنا صاغية لدراساتهم ومقترحاتهم.

ان من يقرأ مشروع الموازنة، ومعه برنامج التصحيح المالي، يجد ان كلمة التقشف لا تناسب مقامهما، ففيهما منتهى التضيق على الاقتصاد وبكلام اخر تصغير الاقتصاد، ولا يجد الا مزيدا من القحط والجفاف، واثار هذا كله، مزيدا من الركود والانكماش الاقتصادي، بدل النمو الذي تعد به الحكومة، ومزيدا من البطالة التي باتت مستفحلة، ومزيدا من الفقر واغلبية اللبنانيين باتوا على حافته.

ثم اجماع من كل من ذكرتهم من هيئات اقتصادية. ان مشروع الموازنة سوف يلحق بالغ الضرر بالاقتصاد الوطني، فزيادة الضرائب والرسوم بهذه الطريقة العشوائية، سوف يؤدي الى نتائج عكسية، تضر بخزينة الدولة، وهذا ما لمستته الحكومة في سياستها التبعية تجاه ادارة حصر التبغ والتبناك. نحن لا نريد ان نسأل الحكومة، عن سياسة الدعم التي تنتهجها، فهذا ليس ممكنا وغير وارد في مشروعها ولا في بالها، ويكفي ان ننظر الى سياستها الاجتماعية والصحية، حتى نحكم على الحكومة في تضيقها على الشريحة الواسعة من الناس والغلبة في مجتمعنا، فهل نسألها بعد ذلك، عن سياستها الزراعية، او السياحية، والتي نجد انها المحت اليها في سطر او سطرين. وكيف نسألها، عن سياستها في الانماء المتوازن، في وقت نجد مشروعها خاليا من الاعتمادات لبيروت عاصمة لبنان، التي تضم بين جناحيها كل اللبنانيين، ويفيد من خدمات مؤسساتها الوافد من المناطق والسائح مع المقيم. واذا كنا لا نسأل عن كل ذلك، لانه لا يجدي ولا يفيد مع هذه الحكومة، فمن واجبا ان نسأل الحكومة عن واجبها في التشجيع، مجرد تشجيع القطاعات المنتجة، وتشجيع تدفق الاستثمارات والرساميل، وهي دأبت منذ مجيئها، على كل التصرفات التي توحى بالشكوك، حول سياستها الاقتصادية والمالية، بما تعكس من تخويف وتهريب اصحاب الرساميل.

في الية الدفع للمقاولين واصحاب المستشفيات، يجب ان تبادر الحكومة عند توفر الاعتمادات للمقاولين، بالموافقة على الاخذ بالمطلبين التاليين لحل مشكلتهم:

- ١ - تمديد مهلة دفع ضرائب الدخل عن العام ١٩٩٩ حتى بعد دفع مستحقات العام ١٩٩٨ بفترة.
- ٢ - تمديد صلاحية براءة الذمة لمدة ٨ اشهر لان الميزانية تأخرت ٨ اشهر، حتى يتمكنوا من قبض استحقاقات ٩٩ وبذلك يتمكنوا من دفع ضرائب ١٩٩٨.

هنا لا بد ان اسجل للحكومة ما ورد في مشروع الموازنة من المساواة في رسم التسجيل بين اللبنانيين وغير اللبنانيين مع الحافز الذي قد يفعل حركة بيع وشراء العقارات المجمدة.

شكرا لاصغائكم.

الرئيس: الكلمة للزميل سايد عقل.

سايد عقل: دولة الرئيس، زملائي الكرام،

الشعب اللبناني بأسره كان ينتظر من الحكومة الحالية تحقيق انجازات اكبر واسرع. ولكن حتى الان لم نشاهد سوى المفاجآت، لا سيما ما يتعلق بالحاكمات والاثامات التي شلت الدولة وجعلت العمل الحكومي يدور في

دائرة مفرغة. فالوضع الاقتصادي ازداد جهودا، والادارة العامة مشلولة، ولا يوجد مدير عام يتحمل مسؤولية توقيع اية معاملة. والوضع المعيشي صعب للغاية.

وما زاد الطين بلة هو التداول اليومي في وسائل الاعلام حول السرقات والملفات والقضايا، وهذا ما خلق جوا من عدم الثقة بلبنان في الخارج، مما دفع عددا كبيرا من المستثمرين الى الاحجام عن توظيف اموالهم في لبنان. لذلك كان من الافضل ان تبقى هذه التحقيقات سرية وبعيدة عن التداول الاعلامي لان نشرها اخر بالبلد سواء في الخارج او الداخل.

كما ان تأخير اصدار الموازنة ادى الى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي لان فيها مبالغ كبيرة من المال مستحقة للذين يتعاملون مع الدولة فلا يفرج عن هذه الاموال الا بعد صدور الموازنة.

اما ما خص منطقة البترون، فاود ان الفت نظر الحكومة الى الاجحاف الذي يلحق بها. رغم ان ابناء المنطقة لم يتأخروا يوما وحتى في اسوأ ايام الحرب عن تسديد كامل الضرائب والرسوم والاشتراكات للدولة ومؤسساتها. فهم جديرون بالاهتمام بمنطقتهم عملا بمبدأ الانماء المتوازن الذي تنادي به هذه الحكومة.

ففي القطاع العمراني، ان وزير الاشغال العامة الذي زار المنطقة مؤخرا اطلع بنفسه على الوضع السيء للطرق فيها، التي يحتاج معظمها الى التوسيع والتعبيد.

واود الاحاح على المباشرة بتنفيذ اوتوستراد البترون - تنورين الذي صدر المرسوم به منذ اكثر من سنة والذي اقل فوائده انه يؤمن الاتصال المباشر والسريع بين الجرد والساحل بدون الاضطرار للمرور بمنطقتي جبيل والكورة، كما يحصل اليوم.

وهناك ايضا مستشفى تنورين المنجز حديثا والمجهز باحدث المعدات بفضل مساعدة حكومة الكويت المشكورة، والذي تم تدشينه منذ سنتين وما زال الناس ينتظرون بفارغ الصبر بدء العمل فيه.

وفي القطاع السياحي، يجب اكمال مشروع الاكواريوم التابع لمعهد علوم البحار في البترون بسبب فوائده السياحية والعلمية الكثيرة. وهو ما يزال هيكلا من الباطون رغم انه تم تلزيمة العام الماضي بحوالي خمس مليارات ليرة لبنانية. وما زال المتعهد الذي استوفى كامل الشروط المطلوبة ينتظر موافقة الحكومة على اتمام هذا المشروع الفريد من نوعه في المنطقة.

اما بخصوص تسوية الاملاك البحرية، فالحل الافضل بنظري هو بيع هذه الاملاك لاصحاب المشاريع السياحية البحرية على اقساط، وبعدها يتم فرض ضريبة على هذه المشاريع، بدون مفعول رجعي، لان هكذا مؤسسات تعمل ٣ اشهر فقط وتتكبد المصاريف ١٢ شهرا. كما يجب اعادة تخمين عادلة للاملاك البحرية كافة.

وفي ما خص البلديات، لقد تمت الانتخابات البلدية منذ اكثر من سنة وانتخب الكثيرون من الشباب والشابات اعضاء ورؤساء مجالس بلدية لأول مرة. وهم ملمون بحاجات بلداتهم وطموحاتها ومستعدون لبذل اقصى جهودهم للمباشرة بعمرانها.

ولكن كم كانت خيبتهم كبيرة عندما واجهوا الصعوبات الادارية والعوائق المالية التي يضعها القانون الحالي للبلديات في طريقهم الى التنفيذ.

فمن تعزيز اوضاع البلديات واعطائها صلاحيات اوسع ومساعدات اوفر وتعديل قانون البلديات باسرع ما يمكن. نبدأ بتنفيذ اللامركزية الادارية التي ننادي بها.

فاعضاء البلديات ليسوا موظفين لدى الدولة بل هم، كما نحن النواب، منتدبون من الشعب في نطاق بلديتهم للاهتمام بمصالحهم العامة. وراقيهم الاول والاخير هو الناخب الذي اختارهم ويحاسبهم كما نحن يوم الانتخاب.

واخيرا اكرر امنيته للحكومة بالاهتمام الجدي بالوضع الاقتصادي السيء الذي اصبح لا يطاق بأن تخفض الفوائد على العملات لتشجيع الاستثمار، ودعم القطاعات الانتاجية، خاصة المتعثرة منها، وتعمل على تفعيل الادارة العامة، وتضع حدا للبلبله وعدم الثقة والجمود الذي خلقتة الملفات والالتهامات المجترأة.

واملنا كبير بأن تباشر هذه الحكومة، بعد سماع اراء الزملاء ومطالبهم، بالعمل السريع لتحقيق الاصلاح المنشود الذي ينتظره الجميع.

الرئيس: الكلمة للزميل احمد حبوس.

احمد حبوس: السيد دولة الرئيس، الزملاء الاعزاء،

نستهل بشكر السادة رئيس الوزراء والسادة الوزراء، ونخص بالذكر معالي وزير المال على ميزانية تتسم بالشفافية ووضح الرؤية ضمن السبل المتاحة والممكنة فيما توصلوا اليه في مشروع فذلكة موازنة العام ١٩٩٩، والخطة الخمسية التصحيحية. كما اخص بشكري الزملاء رئيس واعضاء لجنة المال والموازنة، على جهودهم المكثفة لانجاز التقرير عن موازنة هذا العام. خلال ٣١ جلسة متتالية.

دولة الرئيس، سأنتهج الموضوعية التامة والبحث الواقعي العلمي في منأى عن تسييس النقاش باتجاه اي طرف، ان لمواالة او لمعارضة، ان لحكم سابق ام لحكم حالي. واركز نقاشي على موضوع الموازنة والموضوع الاقتصادي فقط. منذ ثمانية اشهر تم انتخاب رئيس الجمهورية باجماع شعبي لم يشهد له لبنان مثيلا، موقفه يتلخص بما قاله: «استحيل التغيير دفعة واحدة، ولكن من غير الجائز الا تكون هناك بداية. الناس يريدون حل الازمة المعيشية ومعروفة نوع السياسة الاقتصادية والمالية التي ترعاهم، والناس يريدون سياسة ضريبية متوازنة وعادلة».

اقف عند هذا الكلام للسيد الرئيس واقول هذا كان ما بايع به الشعب رئيس الجمهورية عندما انتخب بالاجماع في هذا المكان بالذات.

اذا عندما طرح هذا التغيير الذي هو بمثابة تغيير على دفعات كان هناك نوع من الفهم للمواطن اللبناني بان اي تغيير يحتاج الى قرارات، ويحتاج الى قرارات صعبة ويترتب عليها نتائج.

نحن لا نتفق في الجوهر مع فخامة الرئيس، ونثق كرئيس الحكومة، ومنحنا الثقة لاعضاء الندوة الوزارية بناء عليه. اذا في المبدأ نحن واثقون من امكانيات الوزراء. نحن نتفق مع منهجية الحكومة الاقتصادية. ان ما يميز الحكومة الحالية عن سواها انها استهلت نهجها بالاعتراف بخطورة الازمة التي ينوء تحت عبئها افراد الشعب. سيدي الرئيس، اعود الى ٧/٣١، مداخلتي عند دراسة موازنة العام ١٩٩٧، عندما سألت الحكومة انذاك: «هل تعتقد الحكومة انه لدينا مشكلة حقيقية ام لا؟» فكان الجواب: «لا، ليس هناك مشكلة». وقلنا انذاك اذنا نحن على خلاف في السياسة المالية والاقتصادية لتلك الحكومة حيث ان عدم الاعتراف بالمشكلة هو المشكلة بحد ذاتها. ونقول هنا، ونشكر اعضاء مجلس الوزراء، ورئيس مجلس الوزراء لقبولهم هذا التحدي ونقول لقد بدأت الحكومة بداية صحيحة حيث اعترفت بوجود المشكلة. هذا القبول الجريء للتحدي، يحمل الحكومة مسؤولية جسيمة. فبعد الاعتراف بجسامة المشكلة وانصرافها نحو تشخيص حجمها، نهجت في هذه الموازنة للتطرق الى وسائل العلاج لخطوة اولى.

هذا لا يعني اننا متفقون مع الحكومة في الجوهر والشكل. من ناحية الجوهر نحن متفقون مع الحكومة، ولكن في امور عديدة في الشكل اننا غير متفقين.

متفقون في النهج وفي الجوهر وفي المضمون. اما في الشكل يؤذينا تملل نسبة كبيرة من الشعب لقلّة المرونة في الموازنة مما يحتم زيادة الضرائب، ولكن عند وجود خيارات صعبة، وعند وجود قرارات تأخذ في عين الاعتبار خذ النفقات وزيادة الواردات يكون عدم حلول بديلة وبصيرة التطرق الى موضوع الضرائب.

فالهدف من كلامي هذا عن موضوع الضرائب ان يكون اخر خطوة لزيادة الايرادات، التقليل من حجم الضرائب، والتخفيض من العبء على المواطن، ولكن هذا لا يعني ان الحكومة من تضطر الى زيادة الضرائب، والمطلوب هنا فقد الاخذ بعين الاعتبار امكانية المواطن، ونعود الى موسمية الضريبة ونقول لوزير المال: السيد الوزير «ادم سميدز» يتكلم عن الضرائب فيقول: «العدالة الضريبية والموسمية الضريبية». عندما تزداد الضريبة على المواطن يؤخذ في عين الاعتبار الموسمية، يعني امكانية المكلف بأن يقوم بالتسديد. ونتمنى ان تكون هذه في اخر اللائحة.

نعود الى التقشف. التقشف الذي يمل.

فرض الرسوم والضرائب التي لا بد منها، ليس من الامور التي نطمح اليها، ولا من الاساليب التي نجدها. ولكن شئت الظروف ولم نشأ. وفي الشكل ايضا، نريد معرفة كيفية تحويل بعض الاصول الغير منتجة الى اصول منتجة، وكيف نصل الى تخفيض كلفة الانتاج. وبيمنا في الشكل ايضا، التأكد من ان هناك حوار ايجابي قائم، بين القطاعات المنتجة والحكومة، للتعرف على مشاكل الانتاج وعقبات التسويق.

هنا اتوجه الى رئيس الوزارة ووزير المال ان الموضوع الاساسي الذي لم يطرح لغاية الان بشكل جدي من اين تتوفر الاموال اللازمة مستقبليا.

اولا: من ناحية التحضير للبنية التحتية المنتجة. التحضير للتعليم المهني المرافق لاي مرافق تستخدم بنية تحتية منتجة لاحداث مناطق تكون جغرافيا مؤهلة لاستيعاب اي مشاريع استثمارية منتجة. كل هذا يتطلب سنوات عديدة سواء كان للتحضير للبنية التحتية المنتجة، او لتأهيل الاشخاص التقنيين والفنيين والمزارعين للقيام بدورهم في هذه القطاعات المنتجة.

وهنا اعود الى خطابي عندما تكلمت عن البنية التحتية المنتجة والبنية التحتية غير المنتجة. ومنذ ثلاث سنوات سئلت وكنت على هذا المنبر، ماذا اعني بالبنية التحتية المنتجة؟ لم تكن على جدول الاعمال في السنوات الماضية اي فكرة لبنية تحتية منتجة، معالي الوزير.

اذا نحن نشد ونصر ان تبدأ فوراً عمليات البنية التحتية المنتجة، ولو اضطررنا الى قروض بفوائد حيث ان هذه البنية التحتية المنتجة هي وسيلة لزيادة المداخيل والشروع في تخفيض العجز من الموازنة كأحد الاسباب المنتجة.

نعود الى تأمين مصادر افكار واموال، ان لي رأياً، دولة الرئيس، وهو دور القطاع الخاص، في معظم دول العالم، الدورة الاقتصادية هي مسؤولية الدولة الى حد ما، وحوالي ٦٠٪ او ١٠٪ من الفعالية نابعة من مساهمات رجال الاعمال. وفي الوضع الذي نحن فيه حالياً في لبنان ارى ان اهم مصدر لتفعيل الدورة وهذا رأيي الخاص، هو البنوك المحلية التي كان لديها معظم السيولة لها دور اساسي في انعاش الدورة الاقتصادية.

البنوك لديها مصلحة ايضا في اعطاء المواطنين تسهيلات وقروضا، على الاقل الحفاظ على الاصول التي هي بحوزتها كضمان لهذه التسليفات.

اكرر، دولة الرئيس، ان للمصارف التي كان لها دور ذهبي خلال السنوات الماضية عليها واجب امام الوطن اعادة تدوير بعض السيولة في الدورة الاقتصادية لهذا الوطن وفي احل الذي يتطلب اكثر من اي وقت المشاركة فيه.

نعود ونقول على ماذا ارتكز العهد الماضي في فلسفة الاقتراض؟ كان الاقتراض لمشاريع منتجة ولمشاريع غير منتجة. وكان الاقتراض على المشاريع المنتجة قليلا حيث ان معظم البنية التحتية التي تم الاقتراض لها في السنوات الماضية، كان يعتمد على سندات الخزينة بفائدة عالية وكان يعتمد على شروط وقروض تجارية قصيرة الامد.

اذا نحن هنا نقول اذا وجب ان يكون هناك اي استدانة لقروض مشاريع بنية غير منتجة فيجب ان تكون لمدة ثلاثين سنة وبفوائد خفيفة جدا. معالي الوزير انت تعلم ان هذه هي «الالف باء» لاي استدانة بالنسبة لمشاريع البنية التحتية.

لما وقفنا هنا على هذا المنبر وقلنا يجب على لبنان واللبنانيين التوجه التام الى سياسة الاعتماد على الذات بتنمية القدرات الانتاجية الوطنية على جميع الاصعدة.

وعليه فإن الميزانية تتركز في فقراتها الى البناء الذاتي وليس على القروض مع تعاطيها مع الواقع المفروض بمصدقية وتسليم بواقع وجود المشكلة القابلة للعمل للخروج من الضائقة الاقتصادية.

وهنا اقف واقول اي الخيارات كانت لدينا؟! كان لدينا خياران: خيار الاعتماد على القروض داخليا او خارجيا. او الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الانتاجية الوطنية.

وهذا هو الخيار الصعب، وهذا يدخل ضمن ما سمي بأي لبنان نريد، او ما هو دور لبنان؟ لبنان الحالي غير لبنان ال ٦٠ وال ٧٠. . . لبنان الحالي فقط بعض الادوار التي كانت متاحة له، كان للبنان دور يسمى Triangular كان هناك شخص يشتري وشخص يبيع، وكان لبنان هو الوسيط، كان لبنان في منطقة الشرق الاوسط يمر عبر اجوائه من هو ذاهب الى الخليج وما هو عائد الى اوروبا.

في العام ١٩٧٤ وبعد حرب ال ١٩٧٣ قامت مجلة Financial Times مع «اوتيل البستان»، مع بورصة بيروت بزيارة الى الدول العربية لدعوة وزراء المال والاقتصاد العرب الى محاضرة ثرعاها Financial Times Magazine في «اوتيل البستان». وكان رئيس البورصة في ذلك الوقت الاستاذ انطوان خوجة. وبالصدفة انا كنت مرافقا لهذا الوفد بصفتي عضوا في بورصة بيروت. الخليج، ابو طيبي، البحرين. . . استقبلنا وكان الجواب، نحن بصدد انشاء مناطق حرة وبنوك تجارية تتعاطى. الكويت قال: سنقوم بانشاء بورصة للاوراق المالية الخليج جدة - السعودية اكبر مركز للطيران في الشرق الاوسط. مصر: الانفتاح، بورصة اسكندرية وسوق القطن.

بعدما عدنا الى هنا قلن «الله اكبر» يعني لبنان اصبح دوره شبه بسيط جدا، ولا نقول التام. ولكن كان واضحا انه خلال فترة الحرب، لم تكن هناك ظروف لاي مسؤول او اي رئيس حكومة ان يأخذ بعين الاعتبار التحضير لما هو بعد الحرب، ولدور لبنان المستقبلي. ولذا كان على اي انسان ان يأخذ في عين الاعتبار مستقبل لبنان كما كان هو في الماضي، اعتقد ان هناك عدة تساؤلات ولا اوافق معه في الرأي يجب الاخذ بعين الاعتبار سنة ال ٢٠٠٠ وما بعد، العولمة، محيط لبنان، الشركات الكبيرة التي تحكم العالم حاليا، الاسواق المفتوحة، الانترنت، واين يمكن للبنان ان يكون بانبائه.

يجب ان نبني المواطن اللبناني كمواطن منتج، كمواطن منتج لا يستجدي على الاقل لقمة العيش. نحن هنا بصدد التشديد على موضوع الامن الغذائي. ممنوع في هذا القرن ان يأتي المواطن ويشحذ لقمة عيشه. ويجب على الحكومة على الاقل حتى مع اخذ وقبول المواطنين والشعب لهذا الخيرا الصعب التقشف بداية الرحلة يجب ان نؤمن لابناء هذا الشعب على الاقل الكرامة ولقمة العيش النظيفة بدون استجداء.

سيدي الرئيس، موضوع الموازنة: موضوع الموازنة، لا ادري ان كان بصدد محاسبة او اخذ رأي الحكومة في الموازنة. اساسا ان ارقام الموازنة هي ارقام موجودة وقائمة، وهي استمرارية لموازنة العام ٩٨ - السؤال لوزير المال - لا اعتقد ان الميزانية الحالية التي قدمت الينا اخذت بعين الاعتبار الشمولية. هل هي كاملة ام فيها بعض

الشغرات؟! هذا سؤال. حساب القطع موجود؟ موجود ٩٧. اذا ممكن القول انه لا نلوم الحكومة على الموازنة، هي شفافة وشبه شاملة. لان فيها دلالات واضحة على الصدقية والاستشعار بالمسؤولية.

اننا نعتبر التأخير مبررا وسببه نعزوه الى ظروف عدم توفر المعطيات اللازمة التي كان يفترض جهوزها قبيل مقدم الحكومة. فاعداد الموازنة اعدادا مسؤولا يتطلب توافر كافة المعلومات ورأي هيئة الرقابة وتوفر حساب القطع.

وهذا السؤال: هل ننتظر الموازنة القادمة الكاملة الشاملة التي ستقدم الى المجلس الكريم هذا في موعدها في شهر تشرين كما هو محدد؟

سيدي الرئيس، ليس في الميزانية الحالية خصوصية معينة نحاسب الحكومة على ضوئها. الارقام مستقاة من معطيات الحكومة السابقة، والمشكلات الاقتصادية والمالية الكبرى موروثه من عديد الحكومات السابقة. نحن نرى من المقتضى ان نتيح الوقت اللازم لتنفيذ بعض ما وعدت به، بعيد الانتهاء من اقرار الموازنة والشروع في تنفيذ البرنامج الحكومي. اما حين تقطع الحكومة شوطا معقولا من الزمن، تتاح لها خلاله الفرصة الكافية لتحقيق ما ترمي اليه، وتباشر عمليا بتنفيذ خطتها، فانه يصبح لزاما علينا بعد الثقة وبعد النظرة الموضوعية البعيدة عن الغرضية الشخصية، ان نحاسبها حساب المسؤول عن اخطائه، ونسائلها عن اسباب تقصيرها وعدم كفايتها، ان وجدتا.

دولة الرئيس، الخلاصة، الحل لن يتبلور سريعا، ولا يتحقق بمعجزات. ولكن البداية المنشودة الى تحدث عنها رئيس الجمهورية، نراها تحققت بهذه الميزانية المتواضعة التي تفي بالغرض المؤقت للمعالجات الملحة. ان ما قامت به الحكومة حتى الان هو استمرار نصريف الاعمال. والخطوة التالية هي محاسبة الحكومة على ما ستقوم به لاحقا.

وهنا انهي كلمتي بمثل قدمه وزير المالية يمثل وضع الحكومة وقال: «ان الوضع المالي في هذا البلد شبيه بشاحنة كبيرة محملة وبصدد ان تأخذ منعطف، ويجب قبل اخذ المنعطف ان تخفف من سرعتها». فقلنا له نحن معك. ولكن المشكلة اننا لا نريد لهذه الشاحنة ان تقف. «تخفف السير ما في مشكلة». ولكن لا يجب ان تقف.

وهنا الفت نظر وزير المالية الى موضوع بسيط، نحن نطالب بأن كل الاموال الموجودة لها اعتماد ومتحقق من صرفها يجب ان تصرف فورا. كل المشاريع الموجودة بقروض خارجية وفلوسها موجودة يجب المباشرة فيها فورا. نحن نؤمن باستمرارية الحكم. والعقود التي تمت من الحكومات السابقة يجب ان تنفذ طالما ان الحكم استمرارية. نحن لنا مأخذ على الحكومة بأن المواطن يجب ان يشعر انه ينتمي الى هذا الوطن، وانه اذا قال كلمته هناك من سمعه. واذا تظلم فهناك من اعطاه حقه.

نحن نقول اننا مع هذه الحكومة في الفكر الاقتصادي والمالي، في الجوهر وفي الشكل ربما لدينا بعض الملاحظات وفقكم الله والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس، السادة النواب،

لقد جال وصال العديد من الزملاء المحترمين في بحث الموازنة ارقاما وضريبة وضرائب وارقاما حول الدين وخدمة الدين، وما يعود للموظفين، وضرائب حول ضريبة الدخل، وضريبة الشركات، وضريبة الاملاك... الخ، والضرائب المباشرة وغير المباشرة، وذهب البعض الى البحث حول الخطة او الرؤيا التي اعلنت عنها الحكومة، فعلى هذا الصعيد اكتفي بتذكير معالي وزير المال فأقول له: لسنوات خلت ومن على هذا المنبر قام معالي وزير الدولة للشؤون المالية يومذاك في عام ١٩٩٢ وصرح واعلن قائلاً، وطمأن البلاد بأنه يلزم ٤ سنوات فقد كي لا يبقى هناك عجز في الموازنة، والسنوات الاربع كان بها العام ١٩٩٦، ووعد قاطعاً بأنه في العام ١٩٩٧ سيصبح لدينا فائض في الموازنة، وجميعنا شاهدون على ما حصل منذ ذلك الوقت الى هذه الساعة واذا لجأنا قليلاً الى الواردات وخاصة الى بعض المؤسسات الكبيرة التي تدخل اموالا على الخزينة بدءاً من ادارة حصر التبغ والتبناك، الى الهاتف الخليوي، وسواها، اقف قليل عند ادارة حصر التبغ والتبناك الريجي جميعنا نعلم انها تدخل موارد لا بأس بها على الخزينة، من هذه الموارد نستمر في الجنوب - حالياً في اغلب المناطق اللبنانية - بزراعة التبغ، هذه الزراعة التي يعتاش منها الاف العائلات، والتي يجب على الحكومة ان تعززها خاصة في الجنوب...

الرئيس: ٨/١ من الشعب اللبناني يعيش من زراعة التبغ، يعني ٤٢٥٠٠٠ او ٤٣٠٠٠٠ لبناني يعيشون من هذه اللقمة المرة.

عبد اللطيف الزين:

... خاصة في الجنوب حيث نواجه هناك عدواً اسرائيلياً شرساً وحاقدًا، ولا مجال للاستزاق او للعيش من هذه الزراعة، وتأتي ادارة الحصر، وبالتأكيد وزارة المال لتقلل من المساحات المسموح بها، علما اننا قبل الحوادث كانت هناك الاف والاف الدونمات المرخصة للمواطنين، وبعد الاحداث الاليمة التي عاشها لبنان قلت هذه المساحات الى ان اخذت تعود الى ما كانت عليه، وبالنظر لمواقف الدولة من خلال وزارة المال اصبح هناك قسم كبير من المزارعين يزرع ويعتبر انه غير مرخص، ومن هنا، كان في السنوات الماضية يدفع لهؤلاء ٥٠ او ٦٠٪ من ثمن المحصول، الى ان فوجئنا في هذه السنة ان الدفع او القيمة لا تزيد عن ال ٢٠ او ٢٣٪، يا معالي الوزير لا نريد ان نطلب منك بان نقسم ارباح الريجي بين الدولة والمزارعين، لا، ليبقى لنا ١٠٪ او ٢٠٪ انما اعطوا الناس حقوقها، هؤلاء الناس الذين يزرعون الدخان لا يعملون بها ١٢ شهراً فقط وانما ١٤ و ١٥ شهراً، واذا ما تكلمت عن الجنوب لا استطيع الا ان اتكلم عن البقاع حيث اصبحت زراعة التبغ الزراعة البديلة لما كانوا عليه، وبدلاً من ان تعزز لاهلنا في البقاع، نرى الدولة والحكومة تعارض اي توسع في هذه الزراعة، وما يعود للشمال ولعكار الطبقة الفقيرة اينما وجدت في كافة المناطق اللبنانية لا حياة لها الا من خلال زراعة التبغ، واليوم طالعت في بعض الصحف ان هناك كلاماً جرى بين الحكومة ودولة رئيس مجلس النواب ربما لاعادة السعر الى ٥٠ او ٦٠٪ عن الزراعة الزائدة، ارجو ان يكون هذا الكلام صحيحاً، وان تكون هذه هي الحقيقة.

دولة الرئيس، سأتوقف قليلا عند الهاتف الخليوي وهذا ايضا مصدر من مصادر الواردات للخزينة، ولكن على الحكومة ان تعمل على تعزيز هذا المصدر، حتى الان ومن خلال موقعي كرئيس للجنة الاعلام والبريد والاتصالات، لاكثر من مرة حاولنا وما زلنا نحاول ان ندفع الحكومة الى اخذ كافة حقوقها من هذا المصدر، وللأسف في المدة الاخيرة وفي السنة الاخيرة اصبح يتجاوب مع دعواتنا معالي وزير الاتصالات السلوكية واللاسلكية، وتدور الابحاث بينه وبين الزملاء النواب جميعهم يطالبون بحق الدولة. ومعالي الوزير يطلعنا على ما لديه ودائما هناك اتفاق سوف يحصل، وهناك تعديل سوف يكون، وحتى الان لم يحصل الاتفاق ولم تحصل التعديلات، مع التأكيد بأن شركات الهاتف الخليوي قد اخلت ببعض بنود الاتفاقية القائمة مع الدولة، وبإمكان الحكومة ان تقف عند هذه المخالفات لتعزز موقعها.

تسوية مخالفات البناء، هذه التسوية التي تصورنا انها ستدفع على الدولة مداخل وواردات ويا للأسف حتى الان لم تتحرك هذه العملية، مع العلم بأن العديد والعديد من المواطنين دفعوا ما يتوجب عليهم من الرسوم عندما تقدموا بطلباتهم، اني اتساءل لماذا لا تقدم الحكومة على هذه العملية المنتجة للدولة؟ وماذا عن الاملاك البحرية؟ منذ سنوات ونحن نستمع من كافة الحكومات التي توالى بأن الاملاك البحرية هي مورد كبير للدولة، وحتى الان لم نر اي معالجة او تحرك على هذا الصعيد، الا ما جرى بالامس القريب حول بيت المحترف اللبناني، يا ترى اليس هناك من اعتداءات على الاملاك البحرية، الا هذا الاعتداء الذي لا يزيد عن مساحة ٣٠٠ او ٥٠٠ متر مربع اتساءل والدولة تتكلم عن التقشف، لماذا لا تهتم بموارد يمكن ان تكون كثيرة بالنسبة للخزينة العامة؟ كذلك اذا ما توجهت قليلا الى معالي وزير الموارد المائية والكهربائية اذكره بالجباية المفروض على وزارته ان تقوم بها في كافة المناطق اللبنانية، حيث تمر الاشهر والاشهر ولا من يطالب ولا من يسأل، وهنا ايضا، بدلا من ان تستدين كهرباء لبنان المبالغ الطائلة يمكنها ان تحيي الاموال المتوجبة لها.

انتقل قليلا الى الاعلام، مع تأكيد على ان معالي وزير الاعلام ساهر بكل معنى الكلمة على اوضاع الاعلام في البلد، ومن موقعي بالذات حتى الان منذ اكثر من ثلاث سنوات وعلى صعيد الحكومات السابقة كنا نقول وما زلنا بتعديل قوانين الاعلام، هناك قانون المرئي المسموع، وقانون البث الفضائي وقانون البث المرمر، وفي غالبية بنودها تعارض بنود هذا القانون وتتناقض مع بنود القانون الاخر وما قضية المجلس الوطني للاعلام الذي يعول عليه على هذا الصعيد. من الواجب ان يكون هناك تعديل لقانون المجلس الوطني للاعلام من حيث الصلاحيات، ومن حيث الامكانيات، واذا ما توقفت قليلا بالنسبة لتلفزيون لبنان، التلفزيون الرسمي، وقد استمعنا مؤخرا الى معالي وزير الاعلام، وانها فعلا نكبة في تلفزيون لبنان، معالي الوزير والمسؤولون قالوا صراحة انه يلزم للنهوض بهذه المؤسسة اذا كانت الدولة بحاجة اليها الى ما لا يقل عن ١٠٠ مليون او ١٢٠ مليون او ١٣٠ مليون دولار، ٥٠ مليون دولار ديون تلفزيون لبنان، ٤٠ مليون دولار حقوق الموظفين، لماذا هذا الاهمال على هذا الصعيد، ولماذا لا تسارع الحكومة؟ واني على يقين من ان وزير الاعلام يعمل جاهدا على هذا الصعيد الى تصحيح الوضع القائم، واخذ الموقف اللازم كي يستمر التلفزيون ولا يلغى.

ايها السادة، لقد سمعنا في بيان الحكومة كثيرا عن التقشف، نحن مع التقشف، اذا ما عني هذا التقشف ايقاف الهدر، وايقاف صرف المال في غير المكان المطلوب، اني اسأل اذا ما كان هذا التقشف سيغال المشاريع، وخاصة تلك المشاريع التي كانت وزارة الاشغال العامة قد ابتدأت بها، خاصة على الطرق الدولية، اني اسأل معالي وزير الاشغال العامة، ونحن منذ اكثر من ثلاث سنوات، ولم يبق من اوتوستراد الزهراني - النبطية الا كيلو مترات معدودة، حوالي ٦ او ٧ كلم، يا ترى! هل ستنتم هذه الاشغال وهذه الاعمال هناك؟ ام سيغالها التقشف؟ اني اتساءل يا دولة رئيس الحكومة عن قضية مجلس الانماء والاعمار، حيث كان قد ابتدأ باعمال كثيرة وفي مناطق مختلفة، وخاصة اعمال الصرف الصحي. حاليا في العديد من المدن والقرى والحفريات قائمة صيفا وشتاء بعد ان توقفت كل الاعمال، سنستمر هكذا، ام ان الحكومة سترفع التقشف عن هذه الاعمال الضرورية؟ هل ان التقشف سيصل الى وزارة الصحة؟ صحة الانسان يا معالي الوزير، طالبت في الماضي، واني اعود اليوم لاطالب بقانون للمستشفيات وجعلها من المصالح المستقلة والادارات العامة، يجب تعديل هذا القانون، والا فلتكن هذه المستشفيات مستشفيات خاصة، مستشفى النبطية الحكومي لا يستطيع احد الدخول اليه، الا من كان مضمونا، او من كان لديه المال، واذا ما تردد فقير على هذه المستشفى ليكون على حساب وزارة الصحة يطالب بأن يكون مضمونا وهكذا بقية المستشفيات الحكومية، الغوا يا سيدي عن هذه المستشفيات اسم المستشفى الحكومي، حينها تصرف الناس فتنوجه الى مستشفى مثل اوتيل ديو او مستشفى غسان محمود في صيدا، او عدا ذلك.

واني لأسأل عن التقشف في ميزانية وزارة الزراعة، والجميع يعلمون ان اكثر من نصف اللبنانيين يعتاشون من وزارة الزراعة، وخاصة ما يحصل من نكبات على هذا الصعيد، كذلك الامر اذا ما توجهت الى معالي وزير التربية والتعليم المهني، وعن مشروع الابنية المدرسية، وخاصة المهنية منها، كل هذه الامور ستستمر وتؤثر على المواطن اللبناني في اي موقع كان. اقول، في نهاية الكلمة مع التقشف كانت هناك كلمة الشفافية، انها كلمة طبيعية ويجب ان تكون قائمة في كافة المؤسسات وكافة الوزارات، وفي كافة الدوائر، ولكن الفت النظر الى ان استعمال هذه الكلمة والاكثار من استعمالها جعل الشلل قائما في كافة الدوائر، وجعل الخوف يسيطر على كافة الموظفين لدرجة انهم اصبحوا يفضلون ان لا يعملوا من ان يعملوا، وكذلك صناديق الشكاوى التي اقيمت في كافة المؤسسات، وفي كافة المراجع والمرجعيات، واني على يقين من ان المشرفين على هذه الصناديق قد لمسوا وتأكدوا بأن اقل من ١٪ من الشكاوى التي ترد عليهم هي صحيحة و٩٩٪ هي باطلة، فليعملوا في خدمة الناس على صعيد اخر، ولا يدفعوا الناس لتنتقم من بعضها البعض، واني اكرر وابنه واحذر معالي وزير المال بان لا تصبح في عام ٢٠٠١ او ٢٠٠٢ او ٢٠٠٣ والدين العام قد اصبح ٤٠ مليارا بدلا من ٢٠ مليارا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور بيار دكاش.

بيار دكاش: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

ان مشروع الموازنة لعام ١٩٩٩، اذا اجيز لنا ان نصفه بكلمة واحدة، نقول انه مشروع عادل، راعت فيه الحكومة ذوي الدخل المحدود.

فلاول مرة منذ سنوات عديدة يودع بين ايدينا مشروع موازنة يراعي العدالة والمنطق والعلم في توزيع الدخل القومي . فانه خفض الضريبة بشكل عام على ذوي الدخل المتدني وزادها على المقتدرين . ولم يفرض رسوما غير مباشرة تطاول الغني والفقير على حد سواء ، كما كان يحصل في السنوات القليلة الماضية ، بحيث اكتسب الجدول رقم ٩ شهرة كبيرة لدى المواطن العادي واصبح يشكل رمزا للظلم والاستبداد بالنسبة له ، لان الرسوم غير المباشرة فيه كانت تزداد بنسبة ١٠٠٪ كل سنتين دون اي اعتبار لدخل المواطن الذي لم يستفد من زيادة في اجره بل تدهورت قيمته الشرائية .

ولكنني اليت على نفسي الا اناقش موازنة العام ١٩٩٩ التي لم يبق من عمرها التنفيذي اكثر من ثلاثة اشهر ، فهذه الموازنة التوافقية التقشفية استهلكها الزمن ، وهي موازنة الممكن وموازنة دفع بعض المستحقات على الدولة وتسديد فواتير الديون المتراكمة التي اثقلت كاهل الوطن منذ سنوات ولم تزل .

ان هذه الموازنة ليست كالموازنات المألوفة التي ترعى شؤون البلاد انماء واعمارا وهي بالتالي ليست مثالية ولا ما يشبه ذلك بكل اسف على قدر طموحاتنا وليست على مستوى امال الناس وتطلعاتهم . انها موازنة الامر الواقع . وهي ليست موازنة متوازنة تضخ الاموال التي جمعتها خزانة الدولة على مدار السنة في حقول الاقتصاد والصحة والتربية والمشاريع الانمائية والعمرائية في البلاد وكلها عطشى الى التفعيل والانماء .

ولهذه الاسباب لن اناقش هذه الموازنة ولا ارقامها ولا ابوابها متمنيا ان يتاح لنا ذلك في موازنة العام ٢٠٠٠ وربما تكون مختلفة عن هذه الموازنة شكلا ومضمونا اي ان تكون موازنة تؤمن دخول المريض الى المستشفى من دون شفقة او منه فأين هي البطاقة الصحية ومتى يعم الضمان الصحي اللبناني جميع اللبنانيين كما تؤمن دخول الطالب الى المدرسة او الجامعة من دون شفاعاة او وساطة ، والماء الى المواطن نقية من دون انقطاع ، والتيار الكهربائي بالجملة وليس بالتقسيط او التقنين . والطريق للمارة من دون حفر ومطبات ، والاوسترد للسيارات وليس لايقال الناس الى الابدية ، والخبز والغذاء غير فاسدين او مغشوشين والسجين الى مكان يليق بكرامة الانسان لا الى زريبة قد تصلح للحيوان ، والعمل للعامل اللبناني وليس للاجنبي الذي ملأ ارجاء الوطن بحيث اسهم في تعميم البطالة ، وانماء الهجرة واصبح المواطن اللبناني بحال من العوز والفقر والحرمان لا يحسد عليها . هذه هي الموازنة التي يتوق اليها الشعب اللبناني بحيث تؤمن له مستلزمات الحياة الحرة الكريمة ، وتعيد للوطن الام الادمعة المهجرة والمهاجرة تتجاوزها الدول بشتى انواع الترغيب ويبقى لبنان الخاسر الاكبر ان لم يكن الاوحد في فقدها .

لهذا انطلق الى موازنة العام ٢٠٠٠ التي يبدأ تحضيرها منذ الان بناء لطلب دولة الرئيس الدكتور سليم الحص وحسنا فعل ، لتكون جاهزة في بدء تشرين الاول على ان تحمل المواصفات التي اسلفت فتكون الخزان الوطني الذي يغذي شرايين الدولة والوطن بما يؤمن لهما الرخاء والازدهار المرتقبين .

اما بشأن الخطة الاقتصادية او ما سمي بالتصور المالي للسنوات الخمس المقبلة ، فالخطة الخمسية هذه ليس لها

الخيوط الموجه وكأنها اقسام متفرقة الصقت بعضها ببعض مما يوحي بأن هذه الخطة الحالية لم تكن على ما كانت عليه في الاصل وكأنه قد شطبت منها بعض العناوين والصق ما تبقى منها من اقسام بعضها ببعض دون هذا الرابط (بين هذه الاقسام) وقد فقدت الرابط الموحد بين اقسامها المتبقية، لذلك اراها خاضعة للمتغيرات لان ليس هناك من تتابع في الرؤيا.

واما ما تتضمنه هذه الخطة من مجموعة افكار ومعالجات لسد العجز واصلاح الخلل والتخلص من عبء الديون وفوائدها، فهو على واقعيته وموضوعيته لا يشكل في نظري خشة الخلاص المنشود في ظل المتغيرات المتلاحقة في مختلف الحقول والميادين بحيث يتعذر التقيد بمضمونه جملة او تفصيلا لان ما يصلح لليوم او للعام الحالي قد لا يصلح للغد او للعام المقبل وطالما ان هذا التصور غير المستقر، وغير الملتزم والمنفصل عن مشروع الموازنة غير خاضع للموافقة عليه من قبل المجلس النيابي وقد احيل اليه للاطلاع والاستئناس واخذ العلم، لذلك ارى انه من المفيد عدم التوسع في مناقشته لانه ليس مشروعا معروضا على الهيئة العامة للاقرار والتصديق.

اخلص من هذا لاقول بكل صدق وموضوعية بأن البلد رازح تحت وطأة اقتصادية معيشية خانقة تتطلب الاولوية في المعالجة الفعالة، وغارق تحت وحشية الاعتداءات الاسرائيلية القادرة حتى وصلت الى البنى التحتية، وهو على ابواب اعادة مفاوضات السلام التي يروجون لها تحت الشعارات والتعهدات التي اطلقها باراك، فكل هذه الاوضاع والمستجدات المنتظرة تتطلب منا جميعا مجلسا وحكومة حشد الطاقات وبذل كل مستطاع واطلاق حوار ونقاش مسؤول من كل اللبنانيين وكل القطاعات المعنية من اجل ان نكون كتلة واحدة مترابطة رائدنا التأهب والحذر والوقوف صفا واحدا وراء فخامة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود، نشد ازره ونعمل معه ومع حكومته يدا واحدة من اجل مصلحة لبنان سواء انجحت المفاوضات ام لم تنجح لان منعتنا وصمودنا وخلصنا يكمن في وحدتنا ومقاومتنا وتشبثنا بحقنا وارضنا وما ضاع حق ووراءه مطالب.

وعلى الصعيد الحكومي اود ان اسأل الحكومة الكريمة:

- هل هي راضية عما حققته من بيانها الوزاري؟
- وهل نجحت في كل الاعمال التي قامت بها حتى الان من دون الدخول في تفاصيلها؟
- هل جسدت فعلا مضامين خطاب القسم الذي رسم الخطوط العريضة لبناء دولة القانون والمؤسسات؟
- هل امنت العودة الكريمة للمهجريين الى منازلهم وقراهم؟
- هل وضعت خطة لاعداد وانماء المناطق النائية لا سيما المحررة منها مثل منطقة جزين التي نامت على وعود المسؤولين باعادة احتضانها واشاعة الامن في ربوعها وحل مشكلة الذين سلموا انفسهم طواعية للشرعية؟
- كما انني اسأل: اين اصبح مشروع الاصلاح الاداري وقانون الاثراء غير المشروع؟

وقبل الاجابة على هذه التساؤلات او عدم الاجابة او ان اعلن سلفا بأنني لا ازال اثق بهذه الحكومة بوزرائها وبرئيسها الدكتور سليم الحص اعطيها الفرصة الكافية الممكنة على امل ان تسرع الخطى في وضع قانون جديد

وعادل للايجارات بعدما انتهى مفعول القانون الحالي، وكذلك مشاريع قوانين التقسيمات الادارية، والانتخابات النيابية، والحياة الحزبية وكلها على اهميتها تستحق التركيز عليها ودرسها واقرارها في اسرع وقت ممكن.

وقبل ان انهي اود ان اذكر واركر على الثواب التالية:

ان النظام اللبناني هو النظام الديمقراطي البرلماني الحر فلنتذكر.

(١) الديمقراطية:

يعني ان الشعب هو المعني الاول والاخير وهو مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية وفي طليعتها مجلس النواب، من هنا الدعوة الى وضع قانون عصري للانتخابات.

١ - يكون اكثر تمثيلا وفاعلية للانتخابات لشتى فئات الشعب واجياله.

٢ - ويؤمن الانصهار الوطني.

٣ - يمنع كل اشكال الهيمنة: الطائفية او المذهبية او السياسية او المالية - الاقطاعية.

ولا اخال الدولة الفاعلة في هذا الاتجاه الصحيح عبر حكومة حيادية حتى لا ترتكب خطيئة مميته الثالثة كما حصل لنا في استحقاق ٩٢ و ٩٦.

(٢) الحرية:

الحرية ولبنان صنوان ولا معنى لوجود هذا الوطن بدونها مرددا ومحذرا من المس بها في مختلف اشكالها. لان الذي ذاق طعم الحرية مرة واحدة في حياته مستعد ابدا لان يذل كل غال ونفيس من اجل حمايتها ويسترخض الموت في سبيل الدفاع عنها.

ولكن الحرية هذه لا تكون ولا تبقى ولا تخلد الا بالمعرفة التي يكتسبها الاسنان بالتربية والخبرة والممارسة ولا يتوقف تحصيلها مدى الحياة من المهد حتى اللحد.

(٣) السيادة:

دولة الرئيس، اننا نذهب الى المفاوضات عاجلا ام اجلا ويخطئ من يظن انها قرية المنال، لنسترجع ارضنا المغتصبة وسيادتنا عليها (وحرية قرارنا) دون مساومة فلنعمل معا على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الامن الدولي القاضية بازالة الاحتلال الاسرائيلي ازالة شاملة كما جاء في وثيقة الوفاق الوطني اللبناني.

انا اعرف يا دولة الرئيس ان ما اقله لا يحتاج الى تذكير او تأكيد او تركيز فكلكم مؤمنون به وتبشرون به وتعملون له.

ولكنني اقولها ليفرح بها معكم قلبي.

ان انتصارنا يا دولة الرئيس ايها الزملاء الكرام، هو رهن بتلاحم قوانا وتضامننا وتضافر جهودنا من وراء رئيس البلاد وحكومته كموالين ومعارضين ومقاومة وشعبا متناسين في مواجهة هذه الايام العسيرة خلافتنا

العابرة ومصالحنا الذاتية ومشددين على وحدة موقفنا في هذا المنعطف التاريخي الذي يرسم مستقبل الوطن ومستقبلنا ومستقبل اولادنا.

فلبنان مسؤوليتنا جميعا في اي موقع كنا والى اي فريق انتمينا ويستحق منا كل تضحية.

اما الاصلاحات المقترحة:

- ان الاصلاحات المقترحة تنطلق في معظمها من بنود الاعلان العالمي لحقوق الانسان وترتكز على الدستور

اللبناني:

نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

وتبدأ في التوعية وهي:

- ١ - تعريف الناس بحقوقهم وواجباتهم.
 - ٢ - تثقيفهم على الديمقراطية وعلى ان الاستقلال هو حق بديهي لكل الشعوب.
 - ٣ - ان مقاومة الاحتلال حق مقدس.
 - ٤ - وان الاصلاح الاداري الحقيقي يجب ان يتم بعيدا عن الضغوط السياسية والطائفية والاقطاعية وهو مطلب كل الناس.
 - ٥ - والاصلاح يحتاج الى مكننة الادارة واعتماد التقنية المتطورة الحديثة - اذ لا يعقل ان تبقى على الاساليب البدائية المتخلفة ونحن نعبر الى عصر (غول) العولمة ولا مكان فيها الا للمتفوقين فلنكن من المتفوقين.
 - ٦ - السهر على تطبيق القانون على الجميع فلا محظوظ ولا مغبون.
 - ٧ - فتح الابواب امام الشباب لابرار مواهبهم وتشجيعهم على الانخراط في الحياة السياسية وحثهم على المشاركة في الشؤون الاجتماعية - والاستعانة بخبراتهم لا بولاءاتهم.
 - ٨ - تبني الحكومة لمطالب لجنة حقوق المرأة اللبنانية وتكريس المساواة بين جميع المواطنين والقضاء على جميع اشكال التمييز ضدها.
- والان اسمحوا لي يا دولة الرئيس ان انقل اليكم بعض معاناة شعبنا، ابدأها:

(١) بالمهجرين:

- لا بد لي الا ان اشكر معالي الوزير الصديق انور الخليل والاخ رئيس الصندوق شادي مسعد، لما يبذلانه من

جهد لتذليل الصعاب واقرار حق كل مهجر لبناني منذ ١٩٧٥ بالعودة الى المكان الذي هجر منه كما جاء في

خطاب القسم، غير اني اخشى ان يقود بنا المطاف الى القول ان العين بصيرة واليد قصيرة فيبقى هذا الملف الجرح

مفتوحا ويصبح التغيير الديمغرافي واقعا، ونخسر الرهان.

ارجو صادقا ان يتم الاعلان اليوم وليس غدا عن مصير المهجرين، والمصالحات اذا لزم ذلك:

- ١ - في قضاء بعدا: صليما، بمريم، العبادية - المريجة، الليلكي، راس المتن، حارة حريك، راس الحرف ولماذا لا يصار الى اعتماد مشروع المهندس يوسف متى رئيس بلدية المريجة - الليلكي الذي يؤمن الوحدات السكنية لازمة للمعوزين من ابنائه ويسهم في الحل السريع والعاقل؟!
- ٢ - في قضاء عالية: دفون، رحالا، عين كسور، الشحار، الغابون، عاليه.
- ٣ - في قضاء الشوف: بريح، دون ان ننسى بحمدون وغيرها من المناطق وارصون، وخاصة ارسون المغمورة بالنسيان والاهمال.

وبالمناسبة اليكم هذه الصورة:

مهجر محتل لبيت، يقيم عليه المالك شكوى لدى القضاء لاسترجاع ملكه فيصدر الحكم بالاخلاء والتنفيذ والغرامة والحبس الخ فيقع هذا المهجر المسكين في حيرة من امره ويسعى طارقا كل الابواب مستمها مسترحما راجيا كي لا يهجر مرة ثانية ويصبح في الشارع فاذا حالفه الحظ توفق بعطف خاص يساخر فيه الاخلاء، ومما يزيد في الطين بلة هو عندما يلجأ المالك الى رفع دعوى على المحتل المشرد ليحصل على مثل بدل الايجار منه فيتم عندئذ وضع الاشارة والحجز على ارضاقه ويصدر الحكم بتغريمه مثل بدل الايجار على السنوات التي هجر فيها وصادر واقام في منزل المالك الحقيقي. فما ذنبه هذا واين العدالة؟!

ارجو دولة رئيس الحكومة ان يشمل هؤلاء مع ورزائه الكرام المعنيين بعين الرأفة والرضى والعدالة.

(٢) المدارس:

متى تحرر هذه المدارس من المهجرين المحتلين حتى تتمكن وزارة التربية من ترميمها وتجهيزها قبل حلول السنة المدرسية المقبلة ولا نبقي اولادنا في الشوارع.

ولكنني اود ان اؤكد ان الاخلاء لن يكون على حساب المهجرين الذين نطالب لهم بكامل حقوقهم وبارجاعهم الى بيوتهم التي هجروا منها ونرفض ان يهجروا مرتين رفضا قاطعا جازما لا رجوع عنه وان معالي الوزير ورئيس الصندوق متفهمان لوضعهم وموافقان على هذا الاسلوب ويعملان لتحقيقه فشكرا لهما.

(٣) الاستملاكات:

ان قانون الاستملاك يجيز للحكومة ان تستملك العقارات من اجل المصلحة العامة وتضع الاشارات وغالبا ما تنام لسنوات طويلة تفوق ٣٠ سنة ولا ترفع الاشارة ثم تنفذ احيانا الاستملاك ولا تدفع البدل العادل بعمل يشبه القرصة ولا من مجيب، ويصبح المالك فقيرا وهو في الاصل غني حتى يصح فيه قول الشاعر:

كالعيس في البداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول

(٤) الاوتوستراد الدائري:

بحاجة الى اعادة نظر وانزاله الى تحت الجامعة اللبنانية كلية العلوم او الاستغناء عنه بوصلة ليترك فسحات

غناء، خضراء تحافظ على البيئة وينقذ المنطقة وخاصة القرية الحبيبة التي توليها السلطات اهتمامها بصورة ملفتة - اعني الحدث، اعني بيتي وقريتي .

(٥) المعاقون:

هم جزء هام من المواطنين الذين اصابتهم نائبات الزمان، ولهم ما عليهم من واجبات وحقوق ويستحقون كل مساعدة ليصبحوا مؤهلين للعمل، اما الحالات الاجتماعية الصعبة والمعوقون والعجزة والايتام فهم بحاجة الى كل اهتمام. ويجب ان لا تسري عليهم نسب الخفض والتقصير لانها ستلحق بهم الضرر البالغ وليس لهم من معين.

(٦) المياه:

المياه عصب الحياة، مقطوعة منذ اسبوع واكثر:

أ - في الضاحية الجنوبية الغيري الشياح البرج حارة حريك الليكي المريحة كلها وهي تتغذى من الديشونية والمولدات الكهربائية معطلة والكارثة واقعة.

ب - في الهلالية وقرطاضة وهي تتغذى من الباروك.

والناس يعتمدون على الصهاريج لمياه «القضي» اما مياه الشفة فيدفعون ثمنها غاليا وغالبا ما تكون ملوثة من مراكز بيع المياه المعبأة التي تحتاج الى مراقبة. الحل بين يديك يا معالي الوزير الصديق ونحن ننتظره بفارغ الصبر.

M.E.A (٧)

واخيرا لا اخراً ان M.E.A. وهي رسالة لبنان في العالم نأمل في ان تقوم من عثراتها بدعمكم وان يعاد النظر بما يسمى «الاجواء المفتوحة في لبنان» هناك قراران:

القرار الاول: ينفذ لغاية ايلول ١٩٩٩.

والقرار الثاني: متخذ في مجلس الوزراء ليبدأ سنة ٢٠٠٠ يا دولة الرئيس. وهذا القرار في حال تنفيذه، معناه زوال طيران الشرق الاوسط من الوجود اذ لن يكون بمقدور ال M.E.A. منافسة الشركات الدولية العملاقة وبالتالي ارسال ٣٠٠٠ عائلة من موظفيها الى بيوتهم مع العلم ان اكبر البلدان المتقدمة كانت تأخذ مهلة لا تقل عن عشر سنوات لتنظيم ولتصحيح اوضاعها قبل تطبيق مبدأ الاجواء المفتوحة.

(٩) رجال الاطفاء:

لن اسمح لنفسي بان انهي دون ذكر رجال الاطفاء الذين قضوا شهداء الواجب بسلاح العدو الغاشم وهم يكافحون النار بأجسادهم ينادونكم من علياء سمائمهم بأن تجهزوا فريقهم والدفاع المدني بطائرة متخصصة او باثنتين لاطفاء الحرائق بسرعة.

وما احوجنا اليها حفاظا على ابنائنا الابطال وشروتنا الحرجية التي تلتهمها النيران دوريا وخاصة في فصل

الصيف، ولم تبادل السلطة للتعويض عليهم اسوة بالمناطق اللبنانية المكتوبة. وهناك عروض مغرية وربما مجانية في النهاية يعرف بها زميل كريم اعني به النائب احمد حبوس.

(١٠) الاسعاف:

اما الاسعاف فيحتاج الى التجدد والتجهيز والجهوزية كي يلبي حاجات المواطنين المرضى والمصابين بالسرعة القياسية لانقاذ حياتهم، اذ ان تطور الامم يقاس بالسرعة التي تؤمن فيها الخدمة منذ ساعة وقوع الحادث حتى وصول المصاب الى المركز المختص.

وانا على ثقة بأن معالي وزير الصحة الصديق الدكتور كرم يولي هذا الموضوع كل اهتمامه. وفي الختام:

المطالب كثيرة يا دولة الرئيس، ومتنوعة وملحة اخذ الله بيدكم لتحقيقها قبل فوات الاوان. عشتم وعاش لبنان

الرئيس: الكلمة للزميل عبد الرحمن عبد الرحمن.

عبد الرحمن عبد الرحمن: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

قام، في الاسابيع الاخيرة جدل بين مجلس النواب والحكومة حول الية مناقشة و اقرار الموازنة في اطار، او بمعزل، عن البحث في ما كان قد بدأ يتسرب حول ما قيل انها خطة خمسية مالية للحكومة.

اما وقد صورت هذه الخطة بعدما عدل اسمها باعتبار ان التخطيط لم يعد مرغوبا به، فباتت برنامجا للتصحيح المالي، وبعدها اقر هذا البرنامج ووصل الى المجلس فإنا نذكر الى اي حد كان موقف هذا المجلس ورئيسه دولة الرئيس بري سليما.

ففي مقابل موازنة «تقطع وقت»، موازنة عادية بل اقل من عادية في الغالب، على رغم نقاط مهمة خصوصا في المواد القانونية للمشروع نعود اليها لاحقا، في مقابل ذلك فان برنامج التصحيح المالي بدا انه هو الاساس بما انطوى عليه من اعلان نوايا اشبه ما تكون ببيان وزاري حقيقي بعد البيان المختصر اواخر السنة الماضية وبما انطوى عليه من جداول احصائية ومن تدابير بعضها خطير، تقول الحكومة بنيتها في العمل بموجبها في الايام المقبلة.

ونحن هنا يا دولة الرئيس لا نخوض في تفاصيل كثيرة اذ ان البرنامج تضمن مفاصل وتوجهات يستأهل كل منها بحثا مستفيضا معمقا وهو ما يفترض ان نتصدى له في مجلس النواب لدى ورود مشاريع القوانين الخاصة بتلك المسائل في حينها. لكننا نكتفي الان ببعض التوجهات والمعطيات الاساسية الكبرى التي لا تتطلع الى السنوات المقبلة فقط بل انها تطبع ايضا سياسة الدولة ومالياتها وموازنتها تحديدا لهذه السنة.

من هذه التوجهات والمعطيات:

١ - الخصخصة: تقول الحكومة في برنامجها بالاستعداد لاطلاق موجة كبيرة من الخصخصة وباشكال واطر

مختلفة. واذ نقر ان نفهم بعض مشاريع الخصخصة في قطاعات عقارية مثلاً فإن ما فوجئنا به هو هذا التوجه الحكومي ليتحدث بأسلوب غير واضح، عن احتمال خصخصة ربما طاولت قطاعات خدمة عامة لا يجوز التنازل عنها من مثل التعليم والصحة وسواها (صفحة ٢٥ من فصل المعالجة)، كما ان المشروع لا يطمئن لجهة توفير الضمانات الكافية لمنع سلبات الخصخصة على كلفة العيش والمستوى العام للأسعار والاحتكار ونوعية الخدمات. فلم تتركز ايها السادة، المواطن البسيط؟ ومن يساعد هذا المواطن المسكين على مواجهة اكلاف الحياة وسط الضائقة المالية الحادة؟

والاخطر يا دولة الرئيس، ان عائدات الخصخصة لا تبدو مهمة وهي لا تصل في افضل الحالات، وفي خلال خمس سنوات، الى اكثر من ستة الاف مليار ليرة. فهل هذا هو حقا بدل كل هذه القطاعات؟ ولماذا هذا الفارق الضخم في التقديرات علماً ان عائدات الخليوي وحدها يمكن ان تصل حسب دراسة عرضها الرئيس بري في نيسان الماضي «جريدة النهار ١٩/٤/١٩٩٩» الى نحو اربعة مليارات دولار. وهل مطلوب ايها السادة بيع قطاعات الدولة الحيوية بابخس الاثمان؟ علماً ان تجارب الخصخصة التي ارستها الحكومة السابقة لا تشجع بل انها انطوت على ثغرات وتجاوزات عدة.

٢ - دور الدولة: لقد فوجئنا في برنامج الحكومة بتعريف جديد لدور الدولة ينطوي على خطورة، واكاد اقول على تناقدين مع المسلمات الوطنية وحتى مع بعض ركائز وثيقة الوفاق الوطني اذ يحصر دور الدولة بـ «تهيئة المناخ للملائم للقطاع الخاص وتوفير شروط تعاقد اجتماعي متكافئ وتأدية الوظائف العامة الاساسية» (صفحة ٢٨ من باب المعالجة). ونحن نسأل هل هذا هو فقط دور الدولة؟ واين القطاع العام المراقب، الراعي، الضامن للاستقرار والهدوء؟

والخطر ايضاً وايضاً ان البرنامج يركز على ما يعتبره ثقل القطاع العام، ويقترح صرف موظفين (صفحة ٢٩ من باب المعالجة)، وهو ما يتناقض مع تعاضد مسؤولية الادارة الذي لا يجوز ان يكون بديلاً عن الاصلاح والتحديث المطلوبين.

٣ - تطور نظام الضريبة: يتضمن البرنامج الحكومي اقتراحات عدة مهمة في المجال الضريبي بدءاً بالضريبة على القيمة المضافة ووصولاً الى الضريبة الموحدة على المداخل. واذا كان بعض هذه الافكار الضريبية تمثل خياراً شبه وحيد كضريبة القيمة المضافة، بسبب التطورات الاقتصادية والمالية العالمية، الا اننا لا نفهم، ومثل هذا المشروع مطروح بالحاح وبسرعة، كيف ستواجه الحكومة تنظيم هذا المشروع علماً ان الصعوبات الادارية والمحاسبية كثيرة، وعلماً ان الثغرات القائمة كبيرة. كما نتساءل بل نتحفظ عن مفهوم ما تدعو اليه الحكومة من «استحداث تشريع يحدد معايير الاقامة على الارض اللبنانية» ان مثل هذا المشروع وما يمكن ان يمهده له من فرض ضرائب على اللبنانيين العاملين في الخارج ينطوي على حساسية كبرى بل على سلبية في وقت نحن في حاجة فيه الى توحيد الجهود والى تجميع القدرات الاغترابية بدل تنفيها. ونكرر الدعوة في هذا المجال الى انشاء المؤسسة الاستثمارية الاغترابية القابضة لمساعدة لبنان.

٤ - مسألة الديون: وهنا بيت القصيد وبساسة يا دولة الرئيس، فإن الحكومة عملت مشكورة واجتهدت وحصرت افكارها لتطلع ببرنامج لتصحيح الوضع المالي. فماذا كانت النتيجة او الاصح ماذا ستكون النتيجة؟ ان النتيجة المتفائلة تشير الى ان نسبة الدين الى الناتج القومي ستكون بعد خمس سنوات نحو ٩٦٪ بدل ١١٨٪ السنة الماضية وان الدين نفسه سينمو بقوة ايضا هذه السنة والسنة المقبلة قبل ان يتجه الى مستوى ٣٤,١٠٦ مليار ليرة في عام ٢٠٠٣ علما ان هذا الرقم لا يغطي متأخرات عديدة تقول الحكومة بوجودها.

فلماذا اذن بربكم كل هذا البرنامج، وكل هذه الخصخصة، وكل هذه الضرائب، وكل هذا الجهد، لماذا كل ذلك ما دامت البلاد ستبقى في دائرة الخطر، وما دامت فوائد الدين ستبقى مرتفعة، بل فوق مستوى معدلات النمو الاسمية للاقتصاد، وما دام المواطن يدفع ثمننا غاليا، وما دامت الاجور وسائر النفقات التشغيلية الاساسية مرشحة كما يبدو لنوع من التجميد.

والملفت ايضا يا دولة الرئيس ان كثيرا من بنود البرنامج تؤثر على موازنة هذه السنة، وهو ما يؤكد تكرار صوابية ربطها بالموازنة. لكننا وفي مقابل التسليم او في مقابل الموافقة على تمرير موازنة الحد الأدنى لهذه السنة ندعو من الان الى اعادة النظر في برنامج التصحيح وسد الثغرات الواردة فيه قبل الاجازة بمشاريعه.

دولة الرئيس، اما الموازنة في شكلها المبسط التقليدي فأمر آخر لا اشيء مهمة في جداولها اللهم الا هذا الاستقطاع المنظم لاعتمادات عديدة طرحت معها عدة اسئلة منها: على حساب من اتى هذا الاستقطاع؟ وما مدى انعكاسه السلبي على الخدمة العامة خصوصا في وزارات الخدمات؟ ثم سؤال اخر: ما دام في الامكان تسيير شؤون الدولة ولو بحددها الأدنى بمبالغ مختصرة فاين كانت تذهب الاموال في الماضي؟ وكيف كانت تنفق؟ ثم سؤال اخير: هل التشفيف يصب فعلا كل المواقع وكل الادارات؟ نرجو ذلك على رغم ما يبدو لنا من تفاوت ما زالت تدفع ثمنه وزارات وقطاعات حيوية ومناطق محرومة في مقابل نوع من تسهيل مستمر لقطاعات اخرى.

ونصل الى العجز وهو لب المشكلة يا دولة الرئيس، فاذا كانت الحكومة تتحدث عن خفض للعجز الى حدود ٤٠٪ تقريبا فان العجز الفعلي يتجاوز هذه الحدود بوضوح بدليل الانفاق الاضافي من خارج الموازنة «ومتى ينتهي يا دولة الرئيس هذا النوع من الانفاق؟» الذي تقدر الحكومة في برنامج التصحيح ان يصل الى نحو الف مليار ليرة في هذه السنة (صفحة ٣ من فصل النموذج) بحيث يرتفع العجز الفعلي الى نحو ٤٧٪. علما ان الواردات المقدرة مبالغ بها على رغم التعديلات التي يقترحها مشروع الموازنة على عدة ابواب ضريبية. ونحن نؤكد في هذا المجال ان التعديلات المقترحة ما تزال قاصرة بدليل ان الواردات الضريبية المباشرة محدودة للغاية وان التركيز مستمر على الرسوم غير المباشرة على السلع والخدمات وعلى التجارة والمبادلات الدولية.

ان الاصلاح الضريبي الموعد يا معالي وزير المال لم يتحقق بشكل ملموس حتى الان وان المواطنين الفقراء والعمال هم وحدهم اساسا الذين يدفعون الضرائب وانتم تطلبون منهم مزيدا من المساهمة، في حين ان الضرائب المباشرة الاساسية على الارباح ورؤوس الاموال ما زالت محدودة للغاية وقد فوجئنا بتخفيض اضافي على بعض بنودها في المداورات الاخيرة في لجنة المال.

كما نعارض فرض ضرائب مرهقة اخرى تصيب كل المواطنين من مثل رسم الانتقال غير العادلة انسانيًا واجتماعية واقتصادية، بينما ضرائب الاملاك المبنية يتعثر اصلاحها بجدية ويصار الى تخفيض المعدلات العالية في اطارها لمصلحة كبار الميسورين وعلى حساب الطبقات الفقيرة، ونحن نطالب بتفعيل المادة ٣٨ من قانون ضريبة الاملاك المبنية لكي تعطي هذه الضريبة اقل ثمارها المطلوبة.

وفي مجال الضرائب ايضا نتوقف مجددا عند جهاز التقدير والتحصيل والمراقبة في الوزارة ونفاجأ ان هذا الجهاز ما زال يقوم في بعض اقسامه الاساسية على موظفين اسند اليهم الوزير السابق مهامًا بالتكليف خلافا للقانون، ونحن نتساءل الى متى تستمر هذه الحال؟ ومتى تنظيف وتنظيم الادارة المالية؟

وفي المجال المالي ايضا فإننا نتحفظ مجددا على السياسة المستمرة التي اطلقتها الحكومة السابقة بتوسيع عملية الاقتراض بالعملات الاجنبية ونعارض هذا التوجه كما عارضناه سابقا نظرا لمخاطره الجمة، ونحذر من استمرار هذه السياسة على رغم ما يقال عن كلفتها المحدودة في مجال الفوائد، وهي كلفة لا تساوي السلبات الاخرى المحتملة في حالات اخرى بما فيها المجالات السياسية. وندعو مجددا الى الاسراع باتشاء جهاز ادارة الدين العام الذي كنا قد دعونا اليه سابقا والذي نقدر تبني مشروعه في اطار برنامج التصحيح المالي.

وفي المجال الضريبي والاداري والمالي اخيرا فإننا نتحفظ ايضا على استمرار تأخير المشروع واستعادة حقوق الدولة في الاملاك البحرية وتنظيم الكسارات، ولا نقر الغاء المادتين الخاصتين بهذا الشأن من مشروع قانون الموازنة، علما ان هذين القطاعين يفترض ان يوفرًا للخزينة عائدات كبيرة اذا احسن التصرف ازاءهما ونخشى ان يؤدي التأخير الى عرقلة اضافية تمنع عن الخزينة واردات محقة اساسية.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

اننا ندرك تماما صعوبة المرحلة سياسيا ووطنيا وندرك خصوصا مدى الحاجة الى اعمق صيغ التلاحم الوطني والتعاقد الاجتماعي في مواجهة التحديات المصيرية، وندرك ايضا ان هذه التحديات تحتم علينا صياغة خطط اضافية لمواجهة، وندعو في المناسبة الى تعميق استراتيجية وطنية ضد احتلال العدو الاسرائيلي لارضنا المقدسة وتعميق التلاحم اللبناني السوري كضمان اكد لتعزيز خيارنا الوطني والقومي ولرد العدوان ولمقاربة افاق المستقبل بكل الاستعداد المطلوب.

ان تلاحمًا مماثلا يجب ان يتعزز بين الدولة بمؤسساتها الشرعية الرسمية وفي طليعتها الجيش اللبناني وبين الشعب اللبناني بكل افراده وبين المقاومة الوطنية البطلة ضد الاحتلال من جهة اخرى، وهذا التلاحم يجب ان يتجاوز الاطار العاطفي الى بلورة مشروع شامل بالتعاون والتنسيق مع الشقيقة سوريا دائما لبناء مجتمع قوي بانتمائه القومي والوطني باصالته وبخياراته وباستعداداته.

اننا ننوه في هذا المجال بالعرس الوطني الشامل الذي عبر عن نفسه بأحلى الصور وبشكل تلقائي ابان العدوان الاسرائيلي الغادر على قطاعات البنية التحتية. ونحن نكبر خصوصا الالتفاف الجامع حول المبادرة الرائعة

التي اطلقها ونجح في تجميع المواطنين حولها فخامة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود والتي اكدت مجددا وقفة اللبنانيين الجامعة وخياراتهم الواضحة ضد العدو الاسرائيلي وعدوانه.

نكبر ايضا المساعدات التي حصل عليها لبنان من عدد من الاشقاء والاصدقاء بما اثبتت مجددا حجم الالتفاف حول قضيتنا المحقة المشرفة في العالم.

لكن وعلى رغم ذلك فإننا نلاحظ بأسف بعض النقص الحاصل في مواكبة المرحلة على المستوى الخارجي عموما وفي عدد من دول القرار وحتى في بعض العواصم العربية خصوصا. واننا اذ نقدر الدور الذي يقوم به دولة رئيس الحكومة ونثمن الجهد الذي بذله للنهوض بمسؤولياته، نطالب بتفعيل دور الوزارة عن طريق استنفار الجهاز الدبلوماسي في الداخل والخارج وكذلك الجاليات اللبنانية في الاغتراب.

دولة الرئيس، ان المهام المطلوبة من الحكومة ضخمة للغاية وهذه الموازنة المعروضة امامنا لا توحى للأسف الشديد بإمكان مواجهة المتطلبات الحياتية المحلة بما يفترض من التركيز والرعاية. والمؤسف ايضا وايضا ان برامج التقنين والتقشف تأتي كما اشرنا على حساب المناطق المحرومة والنائية غالبا بدل ان نحظى هذه المناطق كما يفترض المنطق وكما يقول الواجب الوطني والاجتماعي بدعم استثنائي اضافي معالجة مشاكلها الملحة والمتراكمة تاريخيا.

ان منطقة الشمال عموما ومنطقة عكار خصوصا هي في طبيعة هذه المناطق المحرومة يا دولة الرئيس، وقد اكدت الدراسات الاخيرة المتكررة هذه الحقيقة ولفتت الى عمق الحرمان في الشمال وهو حرمان يتجاوز الحدود المقبولة الى مستوى الخطورة تهدد عملية التنمية الشاملة بل الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي وامكانية النهوض.

نأسف يا دولة الرئيس تكرارا لان نردد مطالب لم تلق اذنا صاغية واهتماما كافيا حتى بتنا نتساءل هل تنتمي منطقتنا الى دائرة الاهتمام الرسمي؟ السنا كسوانا مواطنين كاملي المواطنة؟ اليس عكار خزان الوطنية ومصنع رجال الجيش؟ الا تستحق هذه المنطقة بالتالي التفاتة حقيقية تبادلها الشعور الصادق وحقيقة العاطفة الوطنية المخلصة؟.

اننا يا دولة الرئيس لا نطرح مطالب تعجيزية ونؤكد اننا لا نريد الا ابسط الممكن، الا ادنى شروط العيش الكريم. نطالب مثلا بالمياه، فكار التي تعوم على خزان كبير من المياه ما زالت عطشى، وثمة بلدات كثيرة في اكروم ووادي خالد وفي السهل لا تصلها المياه حتى الان ويلجأ الاهالي الى نقل حاجاتهم على الدوات. كأن المدنية، ادنى شروط المدنية، وادنى شروط الخدمة العامة لم تصل بعد، عشية بدء القرن الحادي والعشرين، الى هذه المنطقة العزيزة. اما القرى الاخرى التابعة لمصلحة مياه القبيات او مصلحة مياه عكار فانها لا تتلقى من المياه الا معدلات محدودة جدا، ساعات قليلة اسبوعيا.

وفي طرابلس وجوارها ما زالت محطة الضخ في ابو حلقة بدون تشغيل بينما يمكن تشغيلها بسهولة بتركيب محطات ضخ عادية عليها كما ان مصفاة نبع هاب فيها قلة من الفنيين يتولون تشغيلها ولا يتم تدعيمهم باعداد اضافية، كما قد قام التزام بتوسيعها وانشاء حوضين للتسيب فيها وانفقت اموال عليها لكن الحوضين لم ينفذا

ونحن نطالب بتحقيق حول ذلك. كما نطالب باقرار مطالب عمال مصالح المياه.

في موازاة مشكلة المياه تتسع مشكلة التلوث وتصل الجراثيم والامراض هدية، واي هدية للاهالي على امتداد كامل منطقة الشمال. ويتردد ان الاسباب نشأت عن تجاوزات ارتكبتها متعهدو اشغال عامة دون اي رقابة، او نتيجة عدم اتخاذ التدابير المطلوبة لادارة الشبكة وكميات المياه المتوافرة. فكيف يمكن بربكم السماح باستمرار هذا القتل الجماعي لمواطنينا الابرياء دون اتخاذ ما يلزم لوقف هذه المجزرة ودون محاسبة المسؤولين المعنيين.

وفي موضوع المياه ايضا فاننا راجعنا مؤخرا الخطة العشرية للسدود التي اعدتها وزارة الموارد ونحن نقدر هذا الجهد لكننا نطالب باضافة مشاريع ملحة لمنطقة عكار ومنها ضرورة اقامة سد على نهر اسطوان عند نقطة كفر حرة وهو مشروع مدروس منذ بداية السبعينات ويمكن ان يكون اكبر سد في عكار.

ان ازمة المياه وسوء استغلالها وتوزيعها ينعكسان سلبا على قضية الزراعة التي يعتاش منها عشرات الوف المواطنين في عكار وقراها وفي سائر مناطق الشمال، ونحن نطالب بدعم هؤلاء المزارعين وبخفض تعرفه الكهرباء للابار الارتوازية ذات الاستعمال الزراعي كما نطالب بزيادة عدد المرشدين الزراعيين وبتوفير قروض ميسرة للمزارعين وبمساعدهم على خفض كلفة انتاجهم وتسهيل تسويق منتجاتهم فهؤلاء الفلاحون والمزارعون هم اهلنا ولا يجوز ان نتركهم عرضة لازمات متلاحقة لا تطاق.

نطالب خصوصا بدعم مزارعي التبغ والتبناك في الشمال الذين خفضت حصتهم بشكل غير مبرر ونطالب بتسليم انتاجهم كاملا باسعار تشجيعية مناسبة وبما يغطي ادنى مستويات كلفة الانتاج على امل معالجة المشكلة جذريا.

ونتمنى ما ورد في كلمة الزميل علي حسن خليل في هذا المجال.

ان المزارعين والفلاحين يعانون ايضا منذ فترة تفشي مرض خطير الحمة المالطية (القلاعية) التي ضربت مئات رؤوس الماشية وخصوصا في ممشى وقرى الجرد ويهدد هذا المرض بنفق القطيع باكماله في الشمال والبقاع، وكل ذلك يمكن ان يعالج بادوية معروفة بسيطة. راجعنا بهذا الشأن مرارا والجواب المفاجئ والخطير كان لا ادوية لدينا وثمة ادوية في سوريا ويقول بعض المسؤولين لم ترصد لهكذا امراض... نحن نطالب بتوفير هذه الادوية ربما من سوريا وعبر العلاقات الاخوية معها لكن لا يمكن ان نسلم بتدمير قطاع كامل نتيجة قلة الاحتراز او نتيجة تقشف ملعون حيث لا يجب ان يكون هناك تقشف.

اننا نطالب بالبطاقة الصحية لكل المواطنين وبعناية كاملة لاهالي المناطق المحرومة ويجب تفعيل المستشفيات الحكومية والمستوصفات، ويجب تفعيل المدارس خصوصا في المناطق النائية ومنها وادي خالد وبقية المناطق حيث لا تتوافر للاسف اي خدمة عامة للمواطنين. ونطالب بمعالجة ازمة السكن وبزيادة عامل الاستثمار عاموديا لا افقيا بالضرورة في المناطق الزراعية وبمساعدة اصحاب الدخل المحدود على بناء مساكن لهم. اننا نطالب بوضع حد سريع جذري لمشكلة اوتوستراد الموت، اوتوستراد المنية الذي لا يستدعي الا عناية بسيطة يا معالي وزير

الاشغال لكي ينتهي مسلسل الرعب اليومي عليه .

ان كل صاحب حق يجب ان يجد تلبية لحقوقه ولا يجوز ان تلقى المطالب المشروعة مزيدا من التأجيل تحت اي حجة كانت . هذا الكلام يشمل خصوصا مطالب الاتحاد العمالي العام التي ندعو الى حوار بشأنها، كما يشمل مطالب سائر الموظفين في القطاع العام الذين ينتظرون بفارغ الصبر دفع المستحق لهم بموجب سلسلة الرتب والرواتب وهي مسألة ندعو الى التعجيل بها خصوصا بالنسبة للمتقاعدين من الموظفين الذين يعانون الامرين والذين لا يحصلون تقسيما طويلا للاجل لمستحقات السلسلة .

هذا الكلام يشمل ايضا مطالب المعلمين لا سيما الثانويون منهم الذين لا يجوز ان يعاملوا يا معالي وزير التربية بالتهديد او بالاكراه بل يجب ان يصار الى الاعتراف بحقهم والى التنويه بدورهم خصوصا انهم يديرون قطاعا دلا على نجاح مميز في المدرسة الرسمية في كل لبنان هذا الكلام يصح ايضا بالنسبة الى الجامعة اللبنانية فإنني اضم صوتي الى اصوات الزملاء الذي هالهم ما يتعرض له هذا الصرح الوطني الكبير من مصادرة لقوانينه وانظمته المرعية الاجراء - فالسلطة الاجرائية تتجاوز قانون الجامعة الذي يعطيها صلاحيات اكااديمية وادارية ومالية فضلا عن الحرص على استقلاليتها اسوة بمؤسسة القضاء والمصرف المركزي - نطالب بحسم هذا الموضوع، كذلك نطالب بتعيين رئيس اصيل للجامعة مع الاشارة الى مناقبية وخلقية وكفاءة رئيسها الحالي بالوكالة .

وان اساتذة الجامعة يشكون من حرمانهم من الدخول الى الملاك والتفرغ فضلا عن الاجر المتدني للمتعاقد بالساعة . لذلك يجب علينا دعم الجامعة اللبنانية الوطنية خدمة للاجيال الفقيرة والمتوسطة الحال الذين توفر لهم الجامعة التعليم العالي الرفيع المستوى بشهادة الجميع . الا ان الاساتذة يعيشون حالة حرجية وصعبة تفقدتهم الاطمئنان الى المصير ولا يجوز بأي حال من الاحوال ان تكون ثمة اعتبارات طائفية او مذهبية وراء تعليق هذا الملف في الجلسة الاخيرة لمجلس الوزراء كما اشارت الى ذلك رابطة الاساتذة المتفرغين .

بدورهم خصوصا انهم يريدون قطاعا دلا فعلا على نجاح مميز في المدرسة الرسمية في كل لبنان .

هذا الكلام يصح ايضا بالنسبة لكل القطاعات الشعبية، للمزارعين، للحرفيين، للصيادين، للمعاقين، لذوي الدخل المحدود الذين يزدحون تحت اعباء معيشية هائلة، والى تدعيم باقي القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية وضم صوتي الى ما جاء على لسان زملائي في مداولاتهم خلال اليومين المنصرمين .

ويا دولة الرئيس يبقى مطلب اخير وحيد لا تجعلوا من كل كلام يقال، من كل انين، من كل صرخة، مجرد تعبير يزول صلاؤه بعد حين . فالمسؤول المسؤول هو الذي يستمع، هو الذي يستوعب ويأخذ على عاتقه معالجة هموم الناس ونرجو يا دولة الرئيس ان تؤكدوا انتماءكم الى هذه الفئة .

الرئيس: الكلمة للزميلة نائلة معوض .

نائلة معوض: دولة الرئيس،

مغرية هي المداخلات المعارضة، ومثيرة جدا في الانتقادات الصارخة، والمحاسبة والمساءلة حق دستوري لا

ينكره علينا احد. لكن الواقعية والمصادقية تبقيان هما الاساس والمقياس.

بالامس كنا نشكو من الاخطاء التي كانت ترتكبها الحكومات السابقة واركانها، فنتهم بالسلبية والتشكيك، واليوم هو انفسهم يدينون ما يسمونه خطايا من صنع حكومة جديدة لم يمر على تسلمها مهماتها الا سبعة اشهر. لن اعود بالتفاصيل، بكل التفاصيل الى الماضي القريب ومعاناته وقد اعلنها في حينه بالفم الملان. الحريات مثلاً يا دولة الرئيس لم تكن بألف خير.

الاعلام لم يخل يوماً من الفتوى والاستنساب بل انه باق حتى اليوم رهينة بل ضحية لهيمنة سلطة المال. لا الانماء كان متوازناً ولا الانفاق هادفاً وشفافاً، لا المديونية المرتفعة مستجدة وحديثة العهد، ولا دولة القانون والمؤسسات ابصرت النور والحياة.

دولة الرئيس، نناقش اليوم موازنة الدولة ولم يبق الا فترة وجيزة لانقضاء السنة الحالية. نحن نتفهم اسباب تأخر الحكومة في الاعداد. وحسنا فعل المجلس النيابي في ممارسة حقه بالدرس والتعمق. ان المسؤولية كبيرة والايجابيات كثيرة.

اولاً: نشعر لأول مرة الحرص الشديد على المال العام، وهذا ما افتقدناه منذ فترة. فالانفاق لم يعد استنسابياً ولا مصلحياً بل محكوماً بالاصول والضوابط.

ثانياً: لأول مرة، منذ الشهابية، يوضع برنامج مرحلي لحل المشكلة المالية من قبل الدولة. فالتخطيط للمستقبل الذي يلحظه هذا البرنامج رغم الكثير من الملاحظات، يحدد المسار ويرسم اطرا وحلولاً لمشاكلنا والخروج من ضائقتنا.

ثالثاً: الموازنة تعكس الارادة الحقيقية لتحقيق العدالة الضريبية. فرب الاسرة المتوسطة مثلاً (من اب وام وثلاثة اولاد) الذي يتقاضى مليون ليرة شهرياً يعفى من الضريبة، بينما زيدت الضرائب على المداخلي المرتفعة لتصل الى ٢٠٪. والهدف من ذلك تخفيف الاعباء عن السواد الاعظم من اللبنانيين وعدم افقار الطبقة المسورة.

رابعاً: برنامج التصحيح المالي يعكس الارادة في الاعتماد على الضريبة المباشرة، خلافاً للذهنية التقليدية في اللجوء الى الضرائب غير المباشرة التي لا تفرق بين غني وفقير، بل تفرض الالتزامات ذاتها وبنفس النسبة على هذا وذلك، دون مراعاة لظروف وامكانات كل منهما.

وهنا نقول: كما ان الضرائب غير المباشرة بالصيغة المعتمدة حتى الان لا تؤمن التوازن ولا الانصاف، تؤكد ان الضريبة التصاعدية وحدها كفيلة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتشكل احدى الامكانيات المتقدمة لاعادة انتاج الطبقة الوسطى القادرة على تأمين استقرار السوق واستدامة نموه عبر خلق دينامية اقتصادية ناشطة. كما انها كفيلة بالمزيد من الممارسة الديمقراطية في بلدنا. وهذا ما نتطلع الى تحقيقه في هذا العهد.

وهنا الفت الحكومة الى ثغرة عدم اعتماد الضريبة التصاعدية هذه على المهن الحرة. فالتدابير المتخذة تساوي

بين الجميع دون مراعاة الظروف والمداخل. الكل يعرف ان هناك مجازين في الطب والحقوق والهندسية وسواها من الاختصاصات هم ضحايا الازمة الاقتصادية الخانقة ويدفعون الضرائب ذاتها وبالنسبة اياها كالمشاهير امثالهم في نفس الاختصاص.

ايها السادة، هناك صعوبة في تقييم وضعنا الاقتصادي، وفي الحكم المطلق على هذه الحكومة وتوجهاتها ولم يمر حتى الان على ممارسة مهماتها الصعبة الا بضعة اشهر.

فالموازنة الحالية ليست بالطبع مثالية. بل انها عادية وكلاسيكية ان لجهة طبيعة الانفاق وابوابه وان لجهة ضمور حصة قطاعات اساسية طالما شكونا من ضآلتها ونفاجأ اليوم بتقليصها الحاد لتتدنى حصة وزارة الزراعة مثلاً الى ٠,٣٦٪ وحصة وزارة السياحة الى ٠,١٥٪ وحصة كل من وزارتي الصناعة والبيئة الى ٠,٠٥٪.

دولة الرئيس، اليوم، وكما في كل صيف، تلتهم الحرائق ثروتنا الحرجية والزراعية. طالبنا باصرار الحكومات السابقة، بايجاد التقنيات والخطط المناسبة لمكافحة هذا الخطر الداهم. وللأسف ولسوء الحظ لم تأت أية حلول لهذه الكارثة لا ايام البجوحة السابقة ولا ايام العسر الحالي الان.

كذلك نتساءل عن تغييب الحكومة لدور المرأة في التصور الانمائي واسهامها في اقتصاد العائلة، خصوصاً في ظل حرمانها من حقوقها الاساسية كالمساواة مع الرجل مثلاً في الضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة الخ...

وهنا يشغلنا التقشف الذي اعتمدته الحكومة في موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية لجهة التقديمات الاجتماعية للمواطنين. في هذا الاطار نحن نتفهم حرص الحكومة على مراقبة احقية الجمعيات المستفيدة والاغراض التي تصرف في سبيلها الاموال، شرط عدم حرمان شرائح واسعة من المجتمع من تأمين الحد الأدنى للعيش الكريم.

اننا نخشى من استمرار حرمان المناطق من رعاية الدولة ومشاريعها.

ففي الشمال مثلاً كم من المبالغ المخصصة لتطوير معرض رشيد كرامي وتحديث مرفى طرابلس؟

ما هي رؤية الحكومة لانماء البتروك والكورة وزغرتا وبشري؟

هل تنوي الحكومة اعادة تشغيل مصفاة ال IPC في قضاء المنية والضنية وتوسيع وتشغيل مطار رينه معوض في عكار وهذان المرفقان كفيلاً بخلق العدد الهائل من فرص العمل وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية، وكمن نحن بحاجة اليها في مثل هذه الظروف الصعبة.

والاهم من كل ذلك ان تترجم الحكومة في الموازنة القادمة ارادتها وبرمجتها لتطبيق قانون الزامية التعليم المجاني في المرحلة الابتدائية.

تركز الحكومة في مطالعتها وفي معرض تشخيص التعثر الاقتصادي، على العجز المالي لدرجة تصويره وكأنه المشكلة الوحيدة التي تعترض تصويب الاوضاع المتردية وان حلها بالتالي ينهي كل مشكلات لبنان الاقتصادية.

لا شك ان الضرورة تقضي بالتركيز على تحسين الوضع المالي شرط ان يترافق مع خطة اقتصادية شاملة.
ان المشكلة الاقتصادية الاساسية في لبنان، ايها الزملاء، هي كلفة الانتاج المرتفعة.

اولا: من حيث تأمين اليد العاملة المتخصصة الكفوءة.

ثانيا: من حيث الحصول على المدخلات الانتاجية.

ثالثا: من حيث توفير التسليف الانتاجي.

ورابعا: من حيث التوصل الى المعلومات الانتاجية.

كما ان مشاكل الاحتكار من جهة والقضية المستعصية حتى الان للمعاملات الصعبة والمكلفة من جهة ثانية تشكل عوائق هائلة امام نمو لبنان الاقتصادي.

ان تركيز الخطاب السياسي على عجز الموازنة قد يحجب الانتباه ويعطل العمل المطلوبين لحل هذه المشكلات.
لا بل ادى هذا التركيز الى تكييل الخطة المالية بشروط قاسية يمكن، اذا تحققت، ان تترد سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى دخل الفرد في هذا البلد.

فالتركيز على ضرورة الارتقاء بوضع لبنان الى مستوى الاوضاع المالية للدول الصناعية الاغنى في العام ٢٠٠٣ يتطلب اجتذاب ضرائب باهظة وهذا يجعلنا نتساءل:

اولا: هل الامكانية الادارية لتحقيق مثل هذه الضرائب متوفرة؟

ثانيا: هل ان الاقتصاد الوطني يملك امكانية تحصيلها في وقت يعاني منه السوق من ازمة ركود خطيرة؟
ان السوق يتطلب بوضوح تحسينا على مستوى الاداء المالي. غير ان فرضية اما الوصول الى المستوى الاوروبي عام ٢٠٠٣ واما الكارثة، فهي فرضية غير واقعية تثير القلق وربما الانكفاء، وقد تكون مكلفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فلماذا لا يصار مثلا الى تفعيل الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين قبل البحث في رفع الضرائب بهذه الطريقة الجذرية؟

دولة الرئيس، لا شك ان برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي يحمل عناوين جذرية يستوجب اتخاذ القرار بشأنها الكثير من التمعن والروية.

انها عناوين مهمة لرؤية طموحة لكنها غير واضحة حيناً وملتبسة احيانا والية تنفيذها في كل الحالات غير محددة. وتستوجب هذه العناوين دراسة معمقة نتمنى ان لا تقتصر على المجلس النيابي وحده، وهو حكما المرجع الاخير، بل تطلق حوارا او نقاشا واسعين مع القطاعات الاقتصادية والمالية فيتحول لبنان الى ورشة عمل حقيقية تضطلع بمسؤولية انجازها المنظمات غير الحكومة والجامعات والنقابات وارباب العمل، وطبعا المستثمرون وكل مؤسسات الرأي العام. ان اكثر ما يلفت في البرنامج - الخطة هو موضوع الخصخصة.

اولا: اننا نتساءل عن واقعية الارقام المقدرة لمحاصيل الخصخصة في ظل الركود الاقتصادي الذي يعاني منه

بلدنا، خصوصا وان البرنامج يلحظ حصول مشاريع الخصخصة في وقت قريب وفي مدة قصيرة نسبيا. ثانيا: نرى انه من الضروري وضع الالية المثل للخصخصة على ان يستفيد منها ليس فقط الدولة من حيث الاسعار ونوعية الخدمات.

وفي هذا الاطار نخشى من تحويل الاحتكارات الحكومية الى احتكارات خاصة، لا سيما في ظل المحاصصات الطائفية في بلدنا.

وفي هذا المجال لا بد من التوقف عند ما يتردد عن اعادة النظر ببعض العقود والاتفاقيات التي التزمت بها الحكومة السابقة واقرها هذا المجلس بالذات. وهذا امر خطير جدا. طبعا نحن نطالب بالرقابة الدقيقة والاشراف المباشر على تنفيذ هذه الاتفاقيات بل مع اعادة النظر في المراسيم التطبيقية لبنودها، لكننا نعارض حكما نقض الدولة اللبنانية تعهداتها لما قد يسيء الى صورتها وسمعتها، التزاما وتشريعا، ويؤثر سلبا على صدقيتها خصوصا في مشاريع الخصخصة. فمن اجل المحافظة على مكتسبات هذا العهد برئاسة فخامة الرئيس العماد اميل لحود، والتوجهات الصحيحة لهذه الحكومة، يجدر بنا اذا التروي.

اولا: قبل اتخاذ خطوات جذرية قد تربطنا بالمستقبل والعودة عنها قد تكون صعبة او مستحيلة. والتروي ثانيا قبل اتخاذ تدابير مالية قاسية قد تنفر المستثمرين او قرارات غير مألوفة كتوحيد الضريبة مثلا وتغريم اللبناني على مداخله في لبنان كما في الخارج، مما يؤدي حكما الى احجام الراسمال اللبناني عن العودة الى الوطن، ونحن احوج ما نكون اليه اليوم في ظل ضائقتنا الاقتصادية وفي مواجهة حرجة المرحلة وشراسة العدو ومخططاتهم الهدامة لبلدنا ومستقبلنا.

نحن مع هذه الحكومة ومع الموازنة دولة الرئيس. وبالتعاون الوثيق مع هذا المجلس النيابي الكريم وبأخذ الملاحظات القيمة للسادة النواب في اعداد الموازنة الوشيكة والشفافية المؤملة التي يجب ان تحكم علاقات السلطين التشريعية والتنفيذية، وبالانفتاح على الناس، وعلى القوى الحية التي تدعم مسيرتكم وتتطلع الى استئناف الحوار معها من اجل كسب رهان التغيير، نتوصل حكما الى معالجة مشاكلنا وانقاذ بلدنا. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل تمام سلام.

تمام سلام: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

الموازنة ام الحكومة،

اين هي القضية؟

البعض يقول ويركز على الموازنة، وعلى انها هي القضية وهي الاساس ويغوص في ارقامها وحيثياتها. البعض الاخر يتجاوز الموازنة، لمحاسبة الحكومة ادائها بشكل عام، وفي مختلف الامور والاستحقاقات. والبعض القليل، من هذا على ذلك.

نعود ونسأل.. اي هي القضية؟

ونجيب فوراً، ان القضية هي حتماً وفي سياق المناقشة العامة التي تدور اليوم في رحاب المجلس النيابي الكريم...

القضية.. هي الحكومة وقبل اي شيء آخر، وما الموازنة الا جزءاً من هذه القضية.

وقضية الحكومة هي القضية التي تشغل الناس وتشغل البلد، واكاد اقول، انه اذا استمرت الامور على هذا المنوال، فان البلد نفسه سيتحول من الانشغال بالحكومة الى الاشتغال تحت وطأة الهموم المتزايدة والمتراكمة على كل صعيد.

قد يبدو من كلامي هذا، انني دخلت فوراً في مواجهة مع الحكومة.

وقد يبدو من كلامي هذا، انني باتجاه تحديد موقف معارض من الحكومة.

ولكن الحقيقة، هي انني احاول ان اتمس طريقتي في مجارة ومواكبة التساؤلات اليومية للمواطن حول المصير والمستقبل.

واذا تمكنت من حسم جوابي حول اين القضية، وذلك بتحديدتها عند الحكومة، فان السؤال الذي يستتبع ذلك، وهو ايضا في التداول اليومي على السنة العباد، اي السنة الخلق وهي اقوال الحق...

السؤال هو.. لم يأت من الفراغ، اتى من التعثر والتقصير والبلبل في امور كثيرة لم تتمكن الحكومة من تحقيق الحد المطلوب فيها، في مماشاة شعارها الذي اعلنته تحت عنوان الانقاذ والتغيير، على الرغم من البداية الواعدة تحت وهج هذا الشعار.

هذا الشعار.. الذي تم استهلاكه في الاشهر الاولى من عمر الحكومة، وكان يجب ان يكون شعاراً قائداً، اذ به شعار تسعى الحكومة للاحتماء به بداية، ومن ثم العمل على تحقيق عكسه تماماً.

فمن الانقاذ والتغيير.. الى الغرق والرتابة.

الغرق في الاخطاء والمزيد منها، وكل ما يبني على خطأ فهو خطأ.

والرتابة في الحركة والاداء، الى حد اصبحت فيه الحكومة متجهة الى وضعية حكومة تصريف اعمال. وفي غياب الرؤية المستقبلية المستهضة للنفوس قبل الفلوس، وفي غياب الرؤية الجواب على السؤال الكبير للمرحلة المقبلة الى اين؟

بات السؤال المطروح وفي كل الاوساط.. الى متى؟

الى متى هذا التماذي في اغراقنا بالممارسات العفوية والارتجالية التي تسمم الاجواء وتلبد الافاق؟

الى متى هذه الرتابة في الاداء الذي لا يبدل شيئاً ولا يحقق جديداً؟

الى متى.. سؤال معلق في الهواء، ومعه تتعلق امال واحلام المواطنين، كل المواطنين، في ما هو مفترض من مسيرة الانقاذ والتغيير.

اليوم موازنة مستأخرة.. تحت شعار: خير ان تأتي متأخرا من ان لا تأتي ابدا.
غدا قانون انتخابات مستأخر.. وبعده او قبله قانون لا مركزية ادارية مفصل من منطلق سلطوي
مركزي...

الى متى غياب التخطيط المبني على الاحصاء الدقيق والمبرمج.
الى متى غياب التماسك الحكومي وكل يصرح على ليله.
الى متى الجمود في الاصلاحات الادارية والمؤسسية والمطلوب هو انتهاء منها.
الى متى غياب السياسة الخارجية المدروسة والمخطط لها لمواجهة كل ما سيستجد في المنطقة في اطار ما يعرف
بمفاوضات السلام.

دولة الرئيس، اذا كان الحديث البلد قد دار في الاشهر الماضية حول تملل بعض اللبنانيين، فان الحديث،
اليوم يدور حول الخوف من تملل كل اللبنانيين.

وهل نحن بحاجة الى اعتداء اسرائيلي، لنختبئ وراء اصبعنا، ونكتفي بالقول ان البلد بخير وان الوحدة
الوطنية في احلى مظاهرها، وان الشعب لا يتدمر، وان هناك حالة استنهاض وطنية لمواجهة العدوان.
يشهد الله اننا لم نكن السباقيين الى استنهاض الحكومة في كل ما واجهته.

فقد كان رئيس البلاد وفي احاديث اسبوعية واحيانا يومية، يدفع بالحكومة الى مواقف متقدمة ومعالجات
فورية. وكان رئيس البلاد واضحا في تركيزه على الرؤية المستقبلية، وعلى ضرورة الاسراع باتخاذ المواقف القادرة
على الخروج بالبلاد من دوامة القلق.

دولة الرئيس، ان المكابرة في العمل السياسي كانت وما تزال من الافات المستعصية، التي لا يسهل على من
هو في السلطة الاعتراف بمساوئها. ولا بد لنا من ان نسجل ايجابيا الاعتراف الصريح بالخطأ والتقصير، الذي
ورد على لسان رئيس مجلس الوزراء في بيانه الشهير، ونضع ذلك في خانة الفضيلة.

وبالتالي فاننا ندعو الحكومة اليوم الى مراجعة جذرية لسياستها وادائها، والتراجع عن اخطائها، واصلاح
مسيرتها في موضوع الاولويات، من ضمن خطة مدروسة للمرحلة المقبلة، ففي ذلك فضيلة الفضائل فالاعتراف
بالخطأ فضيلة.

فالوقت ما زال امام الحكومة، للانطلاق بقوة وبعزم في مواجهة كل الاستحقاقات من خلال رؤية مستقبلية
يشارك ويساهم فيها كل اللبنانيين.

فمحاربة العجز والمديونية لن تتم، الا من خلال الاصلاح الاداري، ومن ثم تفعيل وتيرة الانتاج الصناعي
والسياحي والزراعي والمالي، وذلك باعتماد سياسة الحوافز وتشجيع الاستثمارات.

وان كانت الموازنة اليوم والخطة الخمسية لاحقا تحاول استيعاب الوضع المالي بمعادلات اقتصادية متنوعة.

فان المطلوب هو ربط خطة الاستيعاب هذه بخطة تنموية طموحة.. وذلك، باتجاه تخفيض الجمارك وليس زيادتها، باتجاه التشريع الضريبي المستقر، وليس باتجاه التلاعب بالضرائب نزولا او صعودا، باتجاه اعتماد رسوم مدروسة وغير مرهقة للطبقات الشعبية، وليس فرضها استنسابيا.

باتجاه الافادة من طاقات الشباب، وتأمين فرص العمل، ليتحول المواطن الى الالتزام بقضايا الوطن. ان الاصلاح في المجالات كافة يبقى هو الطموح الاكبر الذي يمكن ان يشحذ الهمم ويشد المواطن ويعزز ثقته بوطنه.

هذا الاصلاح يتطلب خطوات وقرارات جريئة في كل مجال.

ولعله من غير المسموح ان تطوي الحكومة صفحة الحوار السياسي بمجرد التصويت على الموازنة، فالتغيير هو الطريق الوحيد للاستمرار.

ونحن لا نفهم ان تتحول هذه الحكومة، وفيها من الكفاءات والقدرات من نحترم، الى جمود هو التراجع بعينه، وسط تعاظم التحديات والحاجات في البلاد.

قد تخرج الحكومة بعد هذه الجلسات، وهي مثقلة بالانتقادات.. ولكنها تستطيع اذا عرفت كيف تستوعب هذا الكلام، ان تحوله الى دافع حقيقي لاصلاح مسيرتها وتقويمم الاخطاء التي حصلت.

واذا كنا قد اعطيناها ثقتنا في نهاية العام الماضي، فإننا ومن خلال هذا الكلام، نشدد على ان هذه الثقة مشروطة بالتغيير في النهج والاداء وترتيب الاولويات. وفي الختام وباختصار.. نعم لموازنة الاشهر الخمسة الاخيرة من هذا العام، نعم لموازنة الامر الواقع.

واما القضية، قضية الحكومة والمستقبل، فهي بانتظار الفرصة الاخيرة المتاحة... والفرص يا دولة الرئيس الحص لا تحتزن. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل فارس بويز.

فارس بويز: دولة الرئيس،

بعد الاستماع الى السادة الزملاء، وبشكل خاص من تميز منهم بالصراحة والجرأة خلال كلامه عن الاخطاء والثغرات، في كافة محالات الحكم، من سياسية واقتصادية وادارية وقضائية، ومن اجل عدم تكرار ما قيل مع تبني معظمه، قررت ان اعدل بما كنت اود ان اقول، اولا ومراهن ان يكون الكلام الذي قيل، قد وصل الى حيث يجب، واملا ان تصحح الامور بما يعفينا من مزيد من الحدة في تقييمنا للعمل الحكومي.

دولة الرئيس، عندما مثلت الحكومة امام المجلس النيابي، معلنة بيانها الحكومي طالبة الثقة على اساسه، تجاوزنا تحفظنا الطبيعي التلقائي المفترض في نظامنا البرلماني الديمقراطي، على واقع وحجم تمثيلها السياسي الحقيقي.

تجاوزنا بعد معظم اعضائها عن الشأن العام السياسي، تجاوزنا الخبرة التي عايشناها حيال الالقاء

التكنوقراطية في عهود وحكومات سابقة، تجاوزنا حتى لقب التكنوقراطية لمن ليست له احيانا صفة الا عدم تعاطيه بالشأن العام.

كل ذلك فيما الحكومات هي قبل كل شيء مؤسسات سياسية ترسم وتمارس وتطبق السياسات، اوكلها اليها المجلس النيابي عبر ثقته لتنفيذ اماله وطموحاته وخطوطه العريضة الوطنية. فلنكف اذا عن الاعتقاد ان هناك حكومات سياسية وحكومات غير سياسية خاصة وان الاصلاحات الدستورية اتت بجوهرها تكرر واقع التمثيل اللبناني والمشاركة عبر حكومات من المفترض ان يكون تمثيلها السياسي مكتملا. لقد تجاوزنا الكثير من الاعتبارات مغلين عليها حاجة العهد الجديد الى التغيير في النهج والاسلوب ما يبرر اللجوء الى بعض التغيير ايضا في الوجود.

لقد قبلنا بالممكن والمعقول والمتواضع، قبلنا بتخفيف وتخفيض سقف العناوين الكبرى الداخلية منها والخارجية مكتفين بضرورة تنظيم شؤون البيت الداخلية، لقد راينا اولا على اصلاح اداري حقيقي تقوم به الحكومة. لا نعني بذلك محاولة الحكومة الناقصة والمعزولة، التي تجسدت بتعثر التشكيلات والتعيينات الادارية. راينا على اصلاح اداري، شامل، كان من الضروري ان تقوم به الحكومة، لان دونه تبقى افضل سياسة عاجزة وفاشلة ومشوهة، بوجود ادارة عاجزة.

هذا الاصلاح، لا يمكن ان ينجح الا بتلازم مفاصله مع شمولية رؤياه، وهو اكبر واشمل من تشكيلات ادارية غير موفقة، كما جاء بجرأة وصراحة على لسان رئيس الحكومة.

لم نوفق برؤية الرجل المناسب في المكان المناسب لم نوفق بالغاء المحسوبة من قاموس التعيينات لم نوفق بايجاد من يضيف الى النزاهة، القدرة والكفاءة.

لم نوفق بأن يكون من عين على مستوى مركزه ولقبه، لا اصغر منهما. لم نوفق بايجاد المقدمية الى جانب الصوابية، ولم نوفق من خلال المحاسب، الى دفع استقامة العمل الاداري، بل عطلنا ما كان متبقيا من اقدام، حيث سادت مقولة، الامتناع يلغي الخطأ، فتعدل عمل الادارة وجر معه تعطيل العمل القانوني والاقتصادي والاداري العام، فساد الارهاب مكان اقدام الاداري.

دولة الرئيس، ان الاصلاح الاداري، ينطلق من مفهوم لا بل من تعريف، يحسم بين الادارة المأوى والادارة المنتجة انه يحسم بين البيروقراطية المثقلة وبين الاسلوب الانغلو ساكسوني المبسط.

انه يحسم مشكلة الفائض الذي يجب ان يلغى او ان يوزع قسما منه على المواقع التي تشكو من نقصان كي تتمكن الدولة من بقي، ان تدفع الراتب المعقول والواقعي، الذي يسمح بالمحاسبة على العمل والحضور والدوام. انه يحسم اقرار خطة عشرية لمباني الدولة الغائبة او غير الملائمة.

انه يحسم خطة خمسية لتجهيز الدولة ومكنتها، انه يحسم اعادة النظر بالوزارات والادارات والمجالس والهيئات، حسب مقتضيات الحاجة. انه يحسم موضوع التدريب على علوم وتقنيات الادارة، حيث غاب عنها لبنان لسنوات.

انه يحسم موضوع الرقابة والتفتيش الدائم والمستمر، بدل العواصف والهبات التفتيشية الظرفية التي ينتظر البعض مرورها ليستأنف الخطأ. انه يحسم اعادة النظر بهيكلية وتشابك وتعدد مرجعيات، نعاني منها جميعا حتى اصبحنا بحاجة الى ما يسمى Crimonology انه يحسم اعادة النظر بالتشريعات مر عليها الزمن حيث اصبح تطبيقها كما هي عمل اعتداء على مصالح الوطن شعبا ودولة.

انه يا دولة الرئيس قرار شامل قبل كل شيء متلازم العناصر، فلا يعتقدن احد ان تطبيق البعض منه يمكن من النجاح بمعزل عن السير على كافة جبهاته.

لقد راهنا ثانيا على اصلاح مالي ضريبي يعالج مشكلة عجز الموازنة حيث تحتمي الحكومة بارئها فواجتنا بموازنة عادية لمجابهة وضع استثنائي. ان مشروع الموازنة لا يليق بتكنوقراطية الحكومة، فبدل ان يجسد رؤية الحكومة واستراتيجيتها اتت الخطة كملحق لعملية حسابية عادية، وبدل الابداع في وسائل الكشف اتى التشقّف في الابداع.

لقد اكتشفنا جميعا اننا عباقرة اقتصاد وعلوم مالية من حيث لا ندري، عندما وجدنا ان افضل ما تستطيع ان تقترحه الحكومة هي ضريبة المحروقات والكحول والتبغ والكماليات. لقد تجاهلت الحكومة ان لا ضرورة للابداع من اجل ضريبة محروقات ونعلم جميعا انعكاساتها، ولقد تجاهلت ان ضريبة الكحول والتبغ سيقى تحصيلها نسبيا في ظل عدم ضبط الحدود كما فات ربما عن بالها ان استيفاء ضريبة الدخل لا يكفيه رفع تلك الضريبة نظريا، بل يحتاج الى ادارة مالية موثوقة تستطيع التحصيل لمصلحة الدولة لا لمصلحة الجيوب.

وان رفع ضريبة الانتقال، يتناقض مع مبدأ تشجيع الاستثمار في القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية، حيث سيتجه اصحاب الثروات الى تسهيل ثرواتهم هربا منها والى دخول المواقع البورصوية والمالية التي لا تطالها تلك الضريبة. بعد مجيء الحلم الاشتراكي، في فرنسا اقدمت الحكومة على زيادة ضرائب الانتقال والضريبة على الثروات، فكانت النتيجة ان دب الذعر في صفوف من يملك ثروات منظورة ثابتة، حتى اضطرت الدولة الى العودة عن قرارها، امام موجة تسهيل الرساميل. اما الضريبة على الكماليات، والتي اوحى الحكومة من خلالها انها تعني الطبقة الميسورة، فاننا نسأل عن كمية هذه الكماليات المستهلكة، وعن حجم المردود بالنسبة الى تصحيح العجز، هذا مع عدم تحفظنا على المبدأ، شرط الا نتوهم بالنتائج. راهنا ثالثا، على اصلاح اقتصادي، من خلال نقل النظرة البورصوية الخدمانية للاقتصاد اللبناني، باتجاه نظرة متعددة الاتجاهات تشمل وتنصف القطاع الانتاجي، الذي وان كان اثقل اغراءات القطاع المالي، فانه يشكل بمعيار ما، عنصر استقرار يحمي الاقتصاد الوطني من تقلبات الاسواق الدولية.

الا اننا لم نسمع بعد ولم نطلع على اي خطة او سياسة اقتصادية مطروحة، كي نتمكن على الاقل ان نناقشها، ونؤيدها، وكي تشكل بالنسبة لطموحنا ومطالبنا الاستثمارات الاجنبية بالمجيء الينا، قاعدة ثابتة ذات صدقية، يبنى على اساسها.

ان التدرع بمشكلة عجز الموازنة، حيال عدم معالجة الركود الاقتصادي الخائق، لا يبرر الا نسبيا فحول كثيرة، والولايات المتحدة منها عاشت عجزا في موازنتها لسنوات عديدة، دون ان يلغي ذلك النمو الاقتصادي، بل استطاعت عبر انعاش النمو الاقتصادي المساهمة في تصحيح عجز الموازنة.

راهننا رابعا على قدرة الحكومة في ردع الفساد. فبدأ الترشق بالاختبارات، وتكاثرت الاتهامات، وازدادت التوقيفات، ودخلت البلاد في عملية مطاردة الاشباح، وكثرت الاجتهادات والتفسيرات القانونية والدستورية المتناقضة، ودمجت المفاهيم القانونية واختلطت بين الخطأ الاداري والهدر والفساد، والظروف الاستثنائية، حتى اصبحنا نخشى ان تكون السياسة قد اقتحمت القضاء او ان يكون القضاء قد اصبح متراسا للسياسة، فلتشرح لنا الحكومة كيف يمكنها المحافظة على استقلالية القضاء وعلى صفاء عدالته.

واثناء البحث بعدد كبير من الملفات الخطيرة والدقيقة التي يختلط فيها الحق بالسياسة تطرح الحكومة الاصلاح القضائي والتشكيلات ورفع الحصانة عن القضاء.

فاما ان يكون القضاء قادرا فتؤجل الاصلاحات ريثما تحال الملفات الى المحاكم الجالسة على الاقل، واما ان يتم التريث بانهاك القضاء بتلك الملفات بانتظار التشكيلات وخطوات الاصلاح القضائية العريضة.

اما الان فيبدو الاصلاح ورفع الحصانة كأنهما سيف مسلط على القضاء واستقلالته مؤثرين على صدقيته خاصة على مستوى القضاء الاتهامي وقضاء التحقيق حيث ان مناعتهم تقل عن مناعة واستقلالية القضاء الجالس بالنسبة للسلطة التنفيذية وبالنسبة لمصلحة الدولة العليا (La maison d'état).

لقد تميز لبنان بمحيطه، بمصادقية تشريعاته وقضائه وان اخطر ما قد يصيبنا هو الغاء هذه الميزة من خلال زج القضاء في اللعبة السياسية. حافظوا على عدالته واستقلالته وفككوا الالغام السياسية من امامه، فقد تحتاجون الى تلك العدالة يوما.

راهننا اخيرا على بناء دولة المؤسسات والقانون الشفافية، فيما بدأ القلق على مصير المؤسسات الموجودة، ان تفرغ المؤسسات من صلاحياتها وشفافيتها، اصبح طاغيا على بناء المؤسسات.

ان مجلس الوزراء، وهو المؤسسة الاولى، يبدو وكأن المياه تجري تحته، فما المطلوب هو تدعيم صلاحياته الجماعية والفردية. كنا نشكو في الحكومات السابقة، من محاولات الهيمنة على صلاحياته، اصبحنا مطمئنين الان قياسا لما يحصل اليوم لقد كان مجلس الوزراء يتمتع بصلاحيات اوسع.

ان وزارة الاعلام، هي المعبرة عن اراء الدولة عامة والحكومة في مفهومنا، فان تفرغها لمصلحة مصادر مجهولة الهوية والمنشأ حتى الان كان واضحا في شفافيته.

ان التعاطي بالشكاوى خارج نطاق القضاء الذي نظم القانون صلاحياته والياته، ومن قبل مكاتب امر يشكل هرطقة، تزيد من ثقافتنا السياسية.

ان المتاريس يا دولة الرئيس بدأت تنشأ بوجه مؤسسات الدولة الاساسية وعلى رأسها المؤسسة التشريعية

وغيرها من المؤسسات تطرح السؤال الاتي: ما هي مصداقية الوكالة والوكيل ساعة تسقط مصداقية الموكل؟ لا يعتقدن احد، وذلك في نظام لا يزال ديموقراطيا برلمانيا حتى هذه الساعة، على الاقل ان اضعاف صدقية المجلس النيابي بأي وسيلة كانت يمكن ان تستفيد منه سلطة اخرى.

انه مساس بصاحب التفويض وصاحب الحق وصاحب القضية، وحده الشعب عبر الانتخابات يقرر تمثيله، ومتى قرر، على كل السلطات ان تلتزم وان تبنى على هذا الاساس، والا سقطت شرعيتها وبذورها المستمدة من شرعية المجلس النيابي، حذار يا دولة الرئيس انشاء طبقية سياسية مكان الحالة السياسية، التي يعود للشعب وحده ان يغيرها عبر انتخابات حرة شفافة، يرضخ الجميع لتائجها.

راهننا اخيرا على ادراك الحكومة، لاهمية السياسة الخارجية في حياة وطننا. ان هذه السياسة مزقت لبنان ساعة هيمنت عليها الحماقة، كما وحدته ساعة رافقتها الحكمة. ان الاستقالة عن الدور، في معركة تحصيل الحق وعلى ابواب احتمال استئناف مفاوضات السلام هي شبه خيانة للوطن وحقوقه وموقعه وطموحه.

ان في الملف اللبناني ما يكفي من خصوصيات اضافة الى المفاسل العربية المشتركة، ما يجعلنا نؤكد انه على الدولة اللبنانية ان تستطيع المدافعة عن تلك الخصوصية التي تشعرها وتعرفها.

فمن يعتقد ان التحالف مع سوريا، هو انكفاء واستقالة عن الدور يخطئ، ومن يعتقد ان ادخال السياسة الخارجية، في دهايز السياسة الداخلية يخطئ.

لبنان مصلحة كبرى في التضامن والتنسيق مع سوريا، كما لسوريا مصلحة كبرى في ان تجد الى جنبها لبنان القوي والقادر، موظفا لطاقتها الدولية في خدمة حقه وحق العرب.

ان الغياب، ثقل يرمى على الحليف في وقت يكون الحليف بأمس الحاجة الى جميع الطاقات بكل خصوصياتها.

وعليه على عتبة مرحلة جديدة على مستوى الصراع العربي الاسرائيلي، وعلى عتبة متغيرات في النهج والوسائل والاسلوب لدى حكومة اسرائيل الجديدة، على الدولة ان تستحضر الطاقات، وان تستجمع الصفوف وان تنظم اوكارها وفريق عملها ورجالها تحسبا لمعركة سياسية جديدة، قد لا تخلو من القساوة والمرارة والمناورات الطويلة.

دولة الرئيس، في هذا المناخ قد لا تكفي قدراتنا الذاتية فكيف وان اقمنا بينها الجدران والمتاريس. قد يوافق المجلس النيابي على هذه الموازنة، وقد لا تطرح الثقة بالحكومة لكن، ان هذا الفضل لن يعود حتما الى الممارسة الحكومية على قدر ما يعود الى ادراك المجلس النيابي بعدم زيادة «الطين بلة» فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، وبعدم تهوير البلاد بمعزل عن جهوزية سياسية مكتملة المعالم. ان تحصيل الحالة الحكومية لا يمر عبر تشويه الحالة السياسية اكانت برلمانية او غير برلمانية وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: حضرة الزملاء الكرام،

لا يمكن ان نبدأ وان نجتمع في المجلس النيابي اليوم دون ان نتوقف ولو قليلا عند يوم الاسير اللبناني وبمناسبة الحركة الشعبية الوطنية تكريما للاسير ودعما لصمود هذا الاسير. وانني اعتبر ان من واجب هذا المجلس ومن واجب كل اللبنانيين ان يقدموا كل الدعم المعنوي والسياسي الذي يتوجب عليهم تقديمه الى الاسير اللبنانية لا سيما الاطفال اللبنانيين الموجودين في السجون الاسرائيلية.

ايها السادة نجتمع اليوم لمناقشة مشروع موازنة عام ١٩٩٩ ولمناقشة سياسة الحكومة المالية والاقتصادية، وكنا ندرك ان هذه الموازنة وضعت على عجل، وان هذه الحكومة قد اضطرت بحكم ان الحكومة السابقة لم تحضر لها مشروع موازنة، قد اضطرت على عجل الى وضع مشروع يسمح لها بمواكبة نفقات وواردات العام الحالي متكلة على وضع مشروع مدروس للعام القادم فمن هذا المنطلق نلج باب المناقشة في مشروع موازنة عام ١٩٩٩، املين ان نتمكن مع الحكومة الحالية من مناقشة مشروع اكثر عمقا ودقة من المشروع المطروح

ايها السادة، نجتمع والبلاد في حالة ازمة اقتصادية خانقة والبلاد تعاني من ركود اقتصادي كبير، والبلاد غارقة في مديونية عامة هائلة بلغت حد القلق، نجتمع والبطالة قاتلة ومستوى الحياة والمعيشة في لبنان بلغ ادنى درجاته وصوت المواطن الذي يئن يتعالى يوما بعد يوم. ويكاد ينفجر، نجتمع في ظل الاجواء، نجتمع ويجب علينا ان نتساءل ماذا ينتظر منا الرأي العام ونحن نناقش مشروع الموازنة ويرانا عبر وسائل الاعلام المرئية، ماذا ينتظر الرأي العام منا، اينتظر الرأي العام منا ان نتجادل ونتناقش ونتباكى وننعي النظام الديموقراطي البرلماني الحر. اينتظر الرأي العام اللبناني ان ننعي الحريات في لبنان، ان نشيع ونقول ان نظامنا قد اصبح نظاما بوليسيا مخابرتيا. اننا نخاف على حياتنا اذا ما قلنا قولاً لا يتفق وارادة من يحكم البلاد، نجتمع اليوم والرأي العام ينتظر منا ان ننعي الحريات وحقوق المواطنين وحرية التعبير عن الرأي. ان ننعي المؤسسات الدستورية. ان نقول ان الحكومة موجودة لانها مريحة ولا تحكم. اهلا ما ينتظر منا الرأي العام اليوم؟ كلا ايها السادة، ان الرأي العام اللبناني متعطش لكي ييرانا جميعا ورشة عمل واحدة لكي نفتش عن حل للمأزق الذي تتخبط فيه البلاد هذا ما ينتظر منا الرأي العام اللبناني، وبدلاً من ذلك ماذا جرى خلال الايام الثلاثة الماضية، تحول هذا المنبر الى محاكمة ومضبطة اتهام لحكومة لا تتعدى عمرها السبعة اشهر، حملناها كل مصائب الدنيا والوطن، وكأنها هي التي اغرقت البلاد في ديون. وكأنها هي التي دمرت المؤسسات الدستورية. كأنها هي التي اقفلت الصحف وطاردت وادعت على صحفيين. وكأنها هي التي اغلقت المحطات التلفزيونية لانها محطات اعلامية معارضة، وكأنها هي التي حولت المؤسسات الدستورية اطاراً لكي تمر فيها رغبات السلطان. بعض الجدية هي واجب الناس علينا. قد نستطيع في الحياة السياسية وفي الانظمة الديموقراطية - البرلمانية، قد نستطيع ان نتناقش ونتناور في الظروف العادية، قد نستطيع ان نحاول كسب الرأي العام الى صف رأينا الا اننا ما لا نستطيعه في اي نظام ديمقراطي لا سيما في هذا البلد، ان نستغيي الرأي العام، ان نطلب الى الرأي العام نسيان ما جرى، ان نقول للرأي العام ان الدنيا كانت بألف خير وجاءت هذه الحكومة وزلزلت الدنيا وواقعت بنا وبالبلاد وبالعباد المصائب. هذا لا يمكن ان نتعامل به مع الرأي العام اللبناني الذي اثبت درجة عالية من تتبع ما يجري في البلاد ومن ثقافة سياسية، كلا،

ايها السادة، ان الرأي العام اللبناني محاسب لنا جميعا كمسؤولين منتظر ولا يمكن ان نقف هنا نطلب الى الرأي العام ان يفقد ذاكرته فننتقل من موقع من كان يمكن بهذا الرأي العام والمواطن تنكيلا الى من يعلن انه يهيمه مصلحة هذا الرأي العام ويدافع عن حقوقه في وجه ذئب جديد اطل عليه. كلا ايها السادة ان المعارضة الجديدة الطارئة تتعامل مع الرأي العام اللبناني كأنه ات من فلك اخر لم يعيش المراحل السابقة وكأن البلاد لم تمر بما مرت به من مآس في الايام التي كانت المعارضة الطارئة حاكمة متحكمة بالعباد وبالبلاد، ويكفي ان نذكر اننا يوم استلمت الحكومات السابقة، اي المعارضة الحالية الطارئة المتجددة، يوم تولت الحكم في لبنان، يكفي ان تعود الى بعض الارقام حول المديونية العامة لندلل على ما نقول. سمعنا شكوى ان المديونية العامة بلغت حدودا كبيرة وان البلد في ركود اقتصادي عظيم وان المصيبة الاجتماعية تندر بقربها وقد تنفجر. الا ان مراجعة بسيطة للارقام تثبت ان هذا الكلام يقال لمناسبة ولانه من الواجب اتهام الحكومة ضده بما قامت به الحكومات السابقة وذلك بأسلوب الهجوم افضل وسيلة للدفاع. يوم تسلمت المعارضة المتجددة الطارئة الحكم، كان مجموع الدين العام يبلغ في لبنان اي في ايلول ١٩٩٢ مليار ونصف مليار دولار اميركي فقط ويوم خرجت الحكومة وتسلمت هذه الحكومة الحكم كان مجموع الدين العام قد اصبح ١٨,٥ مليار دولار اميركي، مما يعني انه في ست سنوات فقد ارتفعت المديونية العامة ١٦,٥ مليار دولار، وان المديونية العامة هي التي ادت الى حالة العجز الكبير، بالنظر لخدمة الدين التي تترتب عليه، وان هذا العجز ادى الى تدابير ادت الى الركود والانكماش الاقتصادي مما انعكس على مستوى حياة الناس المعيشي ومما ادى الى ما نشكو منه نحن اليوم، ايها السادة من الواجب علينا ومن الامانة بمكان ان نذكر الرأي العام ونقول له اذا تمكن من تولى الكلام متهما هذه الحكومة اقناعه ان يذكر الرأي العام بالحقائق ايمانا للتاريخ وايمانا لواجبنا بأن تكشف الحقائق وان لا تتحول العجة الى ذئب وان لا يتحول الذئب الى نعجة.

ايها السادة، في ظل نعيم حكم المعارضة الطارئة المتجددة كيف كانت حال النظام الديمقراطي البرلماني الذي ينعونه اليوم، هل كان النظام الديمقراطي البرلماني بألف خير؟ الم يتحول باعتراضهم وبشهادة رئيس هذا المجلس بالذات في تصريح شهير بأن هذا النظام كان قائما على نظام المحاصصة وان الترويكاس سهلت الاختلالات والهيمنة، وهو تصريح ادلى به دولة رئيس مجلس النواب شخصيا. اكانت الديمقراطية بألف خير؟ اكان النظام الديمقراطي البرلماني حيث المحاسبة والمساءلة اساس وركيزة يقدم عليها بألف خير؟ اكانت المؤسسات الدستورية في البلاد بألف خير؟ اكان مجلس الوزراء يجتمع دوريا كما ينص عليه الدستور؟ اكان مجلس الوزراء يجتمع في مقر خاص كما ينص عليه الدستور؟ اكان مجلس الوزراء يطلع على كل القرارات التي تصدر عنه ام كانت هناك قرارات تصدر عن مجلس الوزراء دون معرفة الوزراء؟ هكذا كانت الديمقراطية. النافذة الوحيدة التي كان يتنفس منها اللبنانيون ديمقراطية كانت في هذا المجلس يوم كنا نقف لننبه، لنحذر، لنقول انكم تجرون البلاد الى الخراب فاستيقظوا، فكانوا يسخرون منا. فكانوا يتهموننا، كانوا يعتبرون اننا نخدم اسرائيل نسيء الصيت نسيء السمعة الى لبنان وهذا ما يضير لبنان هكذا كانت الحالة يوم كانت المعارضة الطارئة المتجددة هي التي كانت حاكمة متحكمة.

ايها السادة، الم يكن مجلس الوزراء اطارا شكليا لكي تمر ما يتفق عليه الرؤساء الثلاثة ولكي يعرقل ما

يختلفون عليه، الم يكن كذلك مجلس الوزراء؟ الم يكن غائبا وليس مريحا كما ذهب اليه احد الخطباء من المعارضة الجديدة المتجددة الحاكمة المتسلطة في السابق.

ايها السادة، الم تكن دولتنا دولة فالتة على غاربها كل مسؤول فيها فاتح على حسابه؟ الم يكن اي مسؤول في الدولة وبعض المسؤولين بصورة خاصة يسافرون يناقشون، يفاوضون يوقعون باسم لبنان ولبنان وحكومة لبنان، ولا يعلمون بما يقومون به؟ بل اكثر من ذلك فانهم لم يكلفوا حتى انفسهم عناء وضع مجلس الوزراء في جو المباحثات التي يجرونها في الخارج. لفتنا النظر، قدمنا اسئلة واستجوابات نيابية حول هذا الموضوع، ولا حياء لمن تنادي، الم يعد الفساد والافساد دولة المعارضة المتجددة الطارئة الحاكمة المتحكمة انذاك؟ الم يكن الموظف او بعض المحظوظين من الموظفين يقبضون راتين: راتبا بسيطا متواضعا من الدولة اللبنانية، وراتبا كبيرا من عينهم الم يكن لهؤلاء الموظفين اكثر من ولاء؟ قولوا لنا اين كنا؟ اتريدوننا ان ننسى ان دولة فاسدة مفسدة كانت هي الدولة القائمة وان الامر اليوم ينبعث بأن نبني دولة قائمة على القانون والمساءلة والمحاسبة، كل ايها السادة لا اعتقد ان من تولى الكلام يخبرنا عن محاسن ما جرى ومن تولى الكلام متهما هذه الحكومة الطرية العود كان مقتنعا اولا لكي يقنع غيره ومن اجل ذلك ارى نفسي مضطرا ان اتكلم في الموازنة وان ابين هذه الحقائق لكي اؤكد ان الحقيقة هي هي، وهي مطلقة ولا يمكن ان تتمحور بحكم ظرف او بحكم حقد او بحكم رغبة او نعمة لاننا خرجنا من الحكم وهناك رغبة في العودة اليه.

ايها السادة، حرية الرأي والتعبير الذي ينعون اليوم الا تذكرون كم صحيفة اقفلت في لبنان وتم الادعاء عليها في عهد المعارضة المتجددة الطارئة؟ الا تذكرون كم لوحق صحافيا لوحق في لبنان بنتيجة مقالات كتبت بكانت ضد من هو في السلطة؟ انا اذكر لانني كنت وكيلا متطوعا لاحدى الصحف التي اقفلت بقرار من النيابة العامة. الا تذكرون ان التظاهر كان ممنوعا والتعبير عن الرأي كان ممنوعا في ظل الحكومة السابقة؟. الا تذكرون ايها السادة، ان محطات الاعلام التي لا تعجب السلطة كانت تقفل وان محطات الاعلام التي سمح لها بأن تستمر بالبحث هي المحطات التي تقاسمها بالخاصة من كان في السلطة. هذه هي الدولة التي كنا فيها. تتكلمون عن التنصت على الهاتف حتى بلغ باحدكم القول انه لا يجرؤ حتى على اجراء مكالمة عاطفية مع زوجته خوفا من ذبذبة او همس الا تذكرون ان في هذا المجلس بالذات تقدما بأكثر من سؤال حول التنصت الهاتفي وان رئيس الحكومة الحالي تقدم شخصيا بسؤال حول التنصت الهاتفي في العهد السابق؟

لماذا اللف والدوران؟ لماذا نلف وندور ولا نقرأ بأننا لسنا في حالة صحية على الصعيد الديمقراطي. لم تبلغ بعد هذه الحالة الصحية. لماذا نلف وندور ولا نعترف بأنه كان هناك تنصت وانه من المؤسف ان يكون هناك تنصت اليوم ايضا. انا نحن من موقعنا كديمقراطيين نرفض التنصت، نقبل بتنصت قانوني حسب الانظمة الديمقراطية حيث تحترم حرمة حرية الرأي حرمة الانسان وسرية اتصالاته، اما التنصت الفالت على السياسيين وعلى الوزير وعلى النائب وعلى رجال الاعمال، فاسمحوا لنا ان نكون من الراضين للتنصت ايام المعارضة الحالية وان نكون من الراضين للتنصت في هذا العهد بالذات اذا ما حصل تنصت على الهاتف.

ايها السادة، نحن نراهن على حكومة جديدة وعلى عهد جديد، نراهن لاننا لم نعد نجد بدأً من المراهنة على من اطلوا علينا بشفافية واخلاقية بشعارات تدعو الى احترام احكام الدستور والقوانين بشعارات تدعو الى المساءلة والمحاسبة. نحن لا يمكن الا ان نراهن وان نلتزم وان ندعم هذا التوجه. طبعاً هناك فريق لا يريد ان يسأل احداً او ان يحاسب احداً. هناك فريق يزعجه هذا الجو الجديد من الشفافية وهو بالطبع سيكون ضد الحكومة التي لها هذه التوجهات.

اما نحن والرأي العام والشعب اللبناني الذي شكى من الهدر والصفقات والسرقات، طبعاً ان الشعب اللبناني مع حكومة ترفع شعار الادمية والاخلاق، ترفع شعار المحاسبة والمساءلة طبعاً الرأي العام ماذا يطلب؟ يطلب ان لا تسرق امواله، يطلب ان يكون المسؤول مسؤولاً عن الاموال العمومية كما هو مسؤول عن امواله الخاصة يطلب ان يحافظ على الاموال العمومية وان لا تهدر الاموال العمومية لكي تعطى البطانة او لكي يعطى الملتزمون اموالاً لا يستحقون. المواطن يطلب ان تحترم احكام قانون المحاسبة العمومية، فتجري المناقصات ولا تعطى لمن هم في السلطة هذا هو ما يطلبه المواطن. اهو كثير علينا ان نترك المواطن يحلم بدولة تقوم على هذه القواعد؟ كلا ايها السادة، انه واجب علينا ان ندفع المواطن الى هذا الحلم وان يراهن عليكم وان يراهن على اخلاقيتكم وان يراهن على انه اذا ما قدر لكم وان واحترمت ما اعلنتم ان نبني دولة طالما طلبنا بها وهي دولة القانون والمؤسسات.

ايها السادة، والكلام لا يمكن ان يكون كلام شعارات، الكلام الذي نقول يستند الى وقائع يجب ان نسجلها لكي نقول لماذا نحن اليوم في صفوف من يؤيد ويدعم هذه الحكومة. نؤيدها لانها صاحب نية طيبة وارادة وتصميم على التغيير، ونؤيدها ايضاً لانها بدأت تترجم هذه الارادة افعالا، سأعطي بعض الامثال: في ظل حكم المعارضة المتجددة الطارئة اليوم، كان التظاهر ممنوعاً، وكان كل ما نزل فريق من الناس الى ساحة المطالبة والتعبير عن الرأي. اما يعتقل واما تطلق النار عليه واما يضرب. اول عمل قامت به هذه الحكومة ماذا كان؟ كان ان سمحت بالتظاهر، ان اعادت للمواطنين حقاً لهم بحكم الدستور. اما على صعيد الحريات العامة واحترام احكام القضاء، ماذا كان موقف الحكومة؟ صدرت احكام عديدة عن مجلس شورى الدولة اللبنانية لم تنفذها الحكومة السابقة اطلاقاً، جاءت الحكومة تسمح لاحدى المحطات الاعلامية التي كانت ممنوعة بفرمان السلطة السابقة بأن تفتح وتباشر البث لان قراراً من مجلس شورى الدولة قرر ذلك، وهي بذلك اثبتت احترامها للمؤسسات وللسلطات الاخرى، فنفذت حكماً صادراً عن مجلس شورى الدولة، ماذا فعلت هذه الحكومة ايضاً؟ اعتدت الحكومات السابقة على حقوق المواطنين في الملكية المقدسة باحكام الدستور، وضعت يدها الحكومة على اراض للناس صادرتها واستعملتها دون اي تعويض، حيث لا يجوز حرمان اي مواطن من حق الملكية الفردية الا بعد التعويض العادل عليه ولاجل المصلحة العامة. فماذا حصل؟ لقد صدرت احكام عن مجلس الوزراء ولكن من دون جدوى. لقد قامت الحكومة بارسال قانون خاص لمجلس النواب وبالتالي قررت ان تدفع لهؤلاء المواطنين حقوقهم. واحترمت حق الملكية الفردية المكرس دستورياً. ماذا فعلت الحكومة من اهم قرارات مجلس الوزراء

انشاء مقر خاص لمجلس الوزراء وهذا ما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني والدستور اللبناني ولم يكن يحترم، كان مجلس الوزراء ينعقد في مقر الرئيس، رئيس الجمهورية او في مقر مجلس الوزراء. ان مجلس الوزراء مؤسسة قائمة بذاتها. لقد انشأت الحكومة الجديدة مقرا خاصا لمجلس الوزراء ينعقد فيه دوريا. ينص الدستور على ضرورة انعقاد مجلس الوزراء دوريا، بينما كان ينعقد اثناء الحكومة السابقة، من وقت الى اخر، ان مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية في لبنان، هذا سبب من الاسباب التي ادت الى دعمنا لهذه الحكومة، اما دور المجلس النيابي، فكان النافذة الديمقراطية الكبيرة التي تنفس المواطنون عبرها، يوم كنا في المعارضة وضد رأي السلطة، ولا يزال النافذة العظيمة التي تنفس منها الكثيرون ممن هاجموا السلطة، وكالوا لها الاتهامات، يقال بأن هناك حملة منظمة لضرب المؤسسات وللتشكيك بالنظام لا ادري لها سببا غير ان يكون هذا السبب سوء النية. يقال بان السلطة التنفيذية تدفع بالقضاء لبهذلة النواب، وتوقيفهم، واعتقالهم، ومطاردتهم. لماذا هذا الكلام، هل ان المعارضة المتجددة الطارئة حريصة على كرامة النائب نجاح واكيم بالنسبة الى مسألة احتمال توقيفه. عندما كانت هذه المعارضة في السلطة؟ هناك خلاف بين محكمة التمييز الجزائية والتي هي سلطة قضائية مستقلة وبين مجلس النواب، ونحن كمجلس نيابي الموقف الذي نتخذه، دولة الرئيس، وبالموقف الذي ندعو ان يؤخذ باسم المجلس النيابي لتفسير المادة ٣٩ والمادة ٤٠ من الدستور اننا نقول بان هذا الكلام غير صحيح وان السلطة القضائية سلطة مسؤولة، انما على المجلس النيابي لحسم هذه القضية، ان يتخذ موقفا تفسيريا لنص المادة ٣٩ و ٤٠ فنحسم القضية وتضطر انذاك - اذا صدر قانون من المجلس النيابي المحاكم المستقلة عن المجلس النيابي وعن السلطة التنفيذية، وهكذا نريدها تضطر ان تأخذ بعين الاعتبار قانونا تفسيريا للاحكام الدستورية وتنتهي القضية. اما القول الاخطر... بالترتيب لنهاية الدورة لكي يأتي وقت محاسبة النواب...

الرئيس: ليس هناك من ضرورة ان يكون هذا الامر لكي تنقيد السلطة القضائية بالحصانة القضائية. ان الرئاسة اخذت موقفا بحضور الحكومة وفسرت المادة ٣٩ و ٤٠، ولم يكن هناك اي اعتراض. ليس هناك من مشكلة بين المجلس النيابي والقضاء. ان المادتين واضحتان. ان الحصانة النيابية هي حصانة مطلقة لمدة ٤ سنوات. وقد تم اتخاذ الموقف بحضور الحكومة. واعتقد ان الحكومة تؤيد هذا الامر وليس هناك من مشكلة على الاطلاق، هناك اصول معينة لعقد جلسات خاصة لتفسير الدستور.

بطرس حرب: دولة الرئيس، لكي يصبح موقف المجلس ملزما للمحاكم وليس للسلطة التنفيذية، وحيث ان السلطة القضائية هي مستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية، فاننا نتمسك بهذا الامر.

الرئيس: مواضيع الجلسات التفسيرية لم اقرر شيئا بشأنها لغاية الان، ولهذه اصول معينة.

بطرس حرب: اصلا هو طلب، انما اسمح لي يا دولة الرئيس ونحن نتكلم من منبر المسؤولية كرجال قانون وانت معلمنا جميعا في القانون.

دولة الرئيس، لكي يصبح موقف المجلس ملزما للمحاكم وليس للسلطة التنفيذية، دعنا نقول

في البدء اننا اصحاب مشروع بأن تصبح السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن سلطتنا. نحن متمسكون بهذا الامر، ونحن اصحاب هذا الاقتراح. الطائف والدستور يقولان ان السلطة القضائية تمارس صلاحياتها باستقلالية، وهو شيء نحن متفقون عليه.

لكي يصبح الموقف الذي اعلنته دولتك ونحن موافقون عليه، ملزماً، يجب ان يصدر بقانون عن مجلس النواب والا يبقى موقفاً معنوياً سياسياً يمكن ان يراعى ويمكن الا يراعى. لاجل ذلك نحن ندعو الى ان يفسر والى ان يصدر به نص يكون ملزماً للسلطة.

الرئيس:

لا، لا، هذا كلام دقيق واحترمه. وحتى لا نقرأ كلانا او اي واحد منا في كتابين، وانما في كتاب واحد اقول: الحصانة هي شيء يتعلق بالانتظام العام، لا يملكه النائب ولا يجوز لاي سلطة قضائية او غير قضائية ان تطرق هذا الباب الا عبر كتاب رفع الحصانة النيابية، فيقدم وفق الاصول عبر وزارة العدل. لا نقول ان النائب لا يلاحق لانه اشبه بقديس او لانه معصوم، لا ابداً، هناك خطأ يحصل وجريمة تحصل، وهناك اصول تتبع بهذا الموضوع ولكن لا يعود لتقدير السلطة القضائية على الاطلاق ان تستدعي النائب، او ان تأخذ اية اجراءات على الاطلاق.

يا سيدي، لن ندخل في مباراة لا سمح الله، ليس هذا قصدي، بالنسبة للمادة ٣٩ انا معك مئة بالمئة، وهي لا تحتاج الى تفسير، والمادة ٤٠ بنظري تحتاج الى تفسير خلافاً لرأي دولتك، وهذا رأيي على كل لان المادة ٤٠ تتكلم عن الجرائم وعن الملاحقة خارج دور الانعقاد.

الرئيس:

عندما ترتكب الجريمة خارج دورة الانعقاد.

بطرس حرب: هذا هو التفسير المطلوب؟

الرئيس:

عندما ترتكب الجريمة خارج دورة الانعقاد والملاحقة خارج دورة الانعقاد.

بطرس حرب:

انا اصبحت معك عندما يوافق المجلس على هذا التفسير الذي تعطيه.

الرئيس:

يقول ان المادة ٣٩ لا مشكلة فيها، مع ان المشكلة وجدت الان مع المادة ٣٩ ويقول انه يمكن ان تكون هناك مشكلة مع المادة ٤٠ في حال حصلت الملاحقة خارج دورة الانعقاد.

انا اقول له انه عندما يكون الجرم موضوع الملاحقة حصل خارج دورة الانعقاد وحصلت الملاحقة، عندئذ يمكن ان يحتاج هذا الامر الى تفسير اما اية ملاحقة اخرى خلال الاربع سنوات، لا تجوز ابداً.

بطرس حرب: انا من رأيك يا دولة الرئيس...

حسين الحسيني: لهذه علاقة بالجرم المشهود، الجرم المشهود محدد باربع وعشرين ساعة ولا يهم بالموضوع ان كان خارج الدورة او خلالها، فضمننا في تعريف الجرم المشهود تجوز الملاحقة، والا فانها تحتاج الى رفع الحصانة.

الرئيس: تماما .

بطرس حرب:

بالفعل، لن تدخل في جدل قانوني حول هذا الموضوع، يمكن ان تحصل مجادلات في المستقبل . في العودة للقضاء والملاحقات القضائية، يا سيدي نحن طبعاً من المتمسكين بأن تمارس السلطة القضائية صلاحياتها بالشكل المناسب، وسأعطي امثالا: نحن نرفض ان تحصل المحاكمات على صفحات الجرائد وفي الاعلان وذلك لسببين: السبب الاول وهو ان ذلك يسيء الى سرية التحقيق والى سلامته .

السبب الثاني وهو الاخطر، نخشى ان تتحول المحاسبات الى محاكمات شبيهة بمحاكمات «المهداوي» يعني محاكمات علنية، يحكم فيها الرأي العام وليس السلطة .

واخشي ما اخشاه بأن يختلط اذهان الناس بأن من استدعاه القضاء هل هو ات كمرتكب وكمدعى عليه وكمتهم ام كشاهد بريء ليدلي بمعلومات؟

لاجل ذلك فنحن من زاوية حرصنا على القضاء وعلى التحقيقات وعلى اخراج التحقيقات من زاوية ادخالها في عملية سياسية واستقلال اعلامي دعني اقول ان الحق في الامر ليس على الاعلام، فمن واجب الاعلام اصطياد اي خبر وارد، انما الحق على من يسمح بحصول امور كهذه فتصبح هذه القضايا متداولة في الاعلام، ويصدر حكم الرأي العام على الشخص المطلوب امام القضاء قبل ان يفتح ملف هذا الامر بصورة جدية امام القضاء .

من اجل ذلك نحن نتمسك بأن تجري التحقيقات وفق الاصول القانونية المنصوص عنها في قانون اصول المحاكمات الجزائية والا نخرج عن هذا الاطار اطلاقا لانها بذلك تسيء الى التحقيقات والى الحقيقة .

ولنسجل ايضا انه منذ فترة معينة صار هناك جهد وخطوات ايجابية لاجراء هذه التحقيقات والملفات من الاعلام والعودة الى البحث فيها بصورة جدية .

شيء اخر اريد قوله، وهو حول قصة التحقيقات بقضايا تتعلق بالمسؤولين في الدولة، مدعي عام التمييز في الماضي اصدر مذكرة او قرار يطلب فيه الى النيابة العامة الاستئنافية انه اذا كان سيتم التحقيق في قضية مصرفية فممنوع تحويلها الى العسكر والى الضابطة العدلية والى الضباط العدليين، بل الى المدعي العام والمحامي العام المعاون ليأخذ الافادة شخصيا نظرا لدقتها وخطورتها وانعكاساتها على الاقتصاد .

لا نعتقد ان هناك قضايا بالاهمية التي تطرح مع احترامنا للضابطة العدلية وكلهم جماعة طيبون وممتازون، لا نعتقد انه من الاصلح ان تحال اية قضية على ضابط اي كان، ويجب ان تحال على القضاء مباشرة وان يتولى القاضي المعني التحقيق وليس اي ضابط كان، طبعاً النائب والوزير ورئيس الجمهورية وادنى مواطن هم كلهم سواء انما هذا النائب او الوزير يمثل ارادة شعبية معينة لانه حكم الدولة باسم وثقة مجلس النواب، ومن اجل ذلك فالتعاطي بالموضوع يجب ان يكون بحذر وبدقة .

ومن هنا دعوتي باخلاص الى ان تحال كل هذه المواضيع الى القضاة وان ننزعها من يد الضابطة العدلية لئلا يقال ان هذه الضابطة العدلية تتلقى الاوامر والاوامر سياسية والسياسة دخلت في القضاء . . . الخ .

ايها السادة لماذا نحن مع الحكومة، فلنعد الى الامر ايضا، طالبنا بالسلطة القضائية المستقلة، ما الذي حصل؟ بالنسبة للحكومة السابقة طبعاً، لا حياة لمن تنادي، بالعكس ان الاتجاه كان لتعزيزها ولضبطها.

بالنسبة للحكومة الحالية، أتت الحكومة وقررت ان ترسل قانون رفع الحصانة عن بعض القضاة لا عن القضاء، لانهاء خدمات بعض القضاة، القانون هو لتعيين قضاة من المحامين، وكان واردا في مشروع الحكومة ان مجلس الوزراء هو من يصدر المرسوم بانهاء خدمات القضاة وهو من يقترح على مجلس القضاء الاعلى بان ينهي الخدمات ايضا، وهو من يعين ايضا بمرسوم قضاة جدد بناء طبعاً لاقتراح مجلس القضاء الاعلى.

اثناء مناقشة لجنة الادارة والعدل تقدمنا باقتراح بان ننزع هذه الصلاحية من يد مجلس الوزراء ونحصرها بمجلس القضاء الاعلى. تجاوزت الحكومة بشخص وزير العدلية معنا في هذا الامر. هل تدركون معنى هذا الكلام؟ هذا الكلام يعني ان هذه الحكومة ابتدأت بتنفيذ خطوة وراء خطوة تكريس استقلالية السلطة القضائية التي هي برأيي وبرأي كل علماء القانون والدستور الضمانة الاولى والاخيرة لحرية المواطنين وحقوقهم.

هذه الخطوة الاولى تركز فيها استقلالية السلطة القضائية حيث اعطي مجلس القضاء الاعلى الحق بأن ينهي خدمة القاضي وحده، ولا علاقة للسلطة التنفيذية بذلك، واعطي مجلس القضاء الاعلى الحق بأن يختار بنفسه محامين بمباراة وان يعين القضاة وليس للسلطة السياسية اية علاقة.

هذه الخطوة مباركة، ايجابية، هامة لا يجوز ان نغردون ان نسجلها بشكل ايجابي للحكومة ومن اجل ذلك ايضا نحن نؤيد هذه الحكومة. على صعيد الاصلاح الاداري، طبعاً نحن نضم صوتنا الى الاصوات التي صدرت، كنا نطمح لاصلاح اداري شامل، كامل، لا يبقى فاسداً في مراكز القرار ويأتي بنتيجة ذهاب الفاسدين، اناس طيبون اصحاب كفاءة واخلاق ومعرفة.

بالحقيقة ما الذي جرى؟ الذي جرى هو التغييب الكامل لاجهزة الرقابة، هناك احداث وحرب فحشيت الادارة باشخاص قسم منهم كان جيداً والقسم الاخر كان فاسداً. الحقيقة انه طلب منا اجراء عملية اصلاحية. ولكن خطأ الحكومة انها استعجلت بأخذها عدداً من النماذج عملت بموجبهم الاصلاح وعجزت عن تبرير قراراتها تجاه الرأي العام.

الحقيقة ان الحكومة لم تجرب اصلاحاً شاملاً لم تكمل، لاجل ذلك رأي الناس ان هناك بعض الفاسدين المعروفين الذائعي الصيت بالفساد لا يزالون في السلطة، ورأوا ايضا اشخاصاً مشكوكاً بأمرهم ربما يكون ذلك صحيحاً ام لا، صرفوا من وظائفهم، من الطبيعي الا يؤيد الناس اموراً كهذه.

وشيء طبيعي انه عندما انتقدنا الحكومة سابقاً وكنا اول المنتقدين ان الحكومة اخذت انتقادنا بعين الاعتبار فأوقفت هذه العملية وطلبت تحضير ملف كامل للاصلاح لكي يخرج علينا كاملاً. وهذا برأيي طبعاً شيء سلبي

يقابله امل ومراهنة على ان هذه الحكومة ستجري اصلاحا كما نتمنى حيث يذهب كل الفاسدين ولا يقال بأن هناك فاسدا محميا من قوة سياسية او غير سياسية ايا كانت، تحميهم وتبقيه رغما عن مبادئ الاصلاح التي يقوم عليها التوجه الذي تبشر به.

ايها السادة كلمة اخيرة في موضوع الاصلاح هامة جدا اجد نفسي مضطرا الى قولها.

الاصلاح ليس تخويفا للموظفين وهو ليس عقابا للموظف، الاصلاح ليس ان نضع الموظف تحت هاجس «ان الذئب ات ليأكلك» او ان الناظر او الشرطي ات ليعمل فيك محضر ضبط، وليطردك او ليضعك في السجن» ان استمر هذا الجو فلن يدخل الادارة اي شاب جديد حريص على كرامته.

الاصلاح ليس قرارا بل مسارا كما قال رئيس الحكومة، الاصلاح عملية مستمرة، الاصلاح جو وتربية، وهو قدوة من فوق الى اسفل الاصلاح هو رعاية الاب الصالح لاولاده، وليس الذئب اذي يأكل الحمل، وليس الجلال لضحيته، الاصلاح ليس تخويفا بل ارشادا ومساعدة، هذا هو الاصلاح الذي نبشر به، واذا اردتم بناء ادارة سليمة غيروا جو الاصلاح التخويني واخلقوا جو ترشيديا ورعائيا للموظفين واعطوا الموظف الثقة والصلاحية. راقبوا الموظف انما لا تخيفوه، الموظف انسان سيخطئ، انما المطلوب الا يخطئ عن سوي نية وطلبا لمنفعة خاصة لانه اذا استمرت الحالة على ما هي عليه فلن تمشي ادارتكم، فهي مشلولة والكل خائف.

هذه الملاحظة اردت ان ابشر بها وان اختم بها موضوع الاصلاح الاداري كي اقول، انه من غير الممكن ان تطور البلد بالعصا والكرجاج، البلاد تتطور عندما نكون قدوة امام الناس الذين سيعملون، البلد نطورها عندما نخلق مناخا اخلاقيا فيها، نطورها عندما يدخل الى السجون الفاسدون الذين ثبت الفساد عليهم فخالفوا القوانين ولذلك فانهم يستحقون ان ينالوا العقاب.

البلد نطورها عندما نرقي الموظف الجيد ونهنته ونجزيه خير عطاء، هذا هو الاصلاح وليس شيئا اخر.

اما بالنسبة لموضوع الاصلاح السياسي فاسمحوا لي بأن اتوقف عند قضية هامة جدا اعتبرها اساس قيام نظامنا السياسي وهي قضية الانتخابات النيابية والتمثيل الشعبي.

مهما فعلتم واصلحتهم ان لم تصلحوا قانون الانتخابات النيابية فعبثا تحاولون.

ان الركيزة الاساسية لاي مجتمع ديموقراطي صالح بنشر غد افضل هو المجتمع الذي يقوم على ارادة شعبية حقيقية صحيحة متمثلة في مؤسسات دستورية كمجلسنا الكريم.

ان ما جرى في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ كان خرقا فاضحا لاحكام الدستور ولوثيقة الوفاق الوطني، وان ما نطالب به هو ان يصدر قانون للانتخابات النيابية يشكل انسجاما مع ما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني وينسجم مع المبادئ الاساسية لتكريس حقوق المواطنين ومع صحة التمثيل الشعبي لكل فئات الشعب واجياله له ومناطقته وطوائفه بحيث يشعر كل مواطن بأنه ممثل في المجلس النيابي.

فمنطلق الحياة والقرارات والمسؤوليات السياسية يكون من هذا المجلس النيابي المنبثق من الارادة الشعبية،

فمتى تعطل قانون الانتخاب تعطلت كل اللعبة السياسية وتعطل كل النظام السياسي في البلد.

ومن اجل ادعو وبسرعة الى طرح فتح ملف قانون الانتخابات والى فتحه بسرعة والى ارسال مشروع للانتخابات النيابية الى المجلس النيابي لكي يتمكن هذا المجلس وفي فترة لا تتعدى الشهرين من اليوم من اصدار هذا القانون بحيث يعرف المواطن ويعرف المرشح اي قانون انتخابي يخضع له وما هي القواعد التي يخضع لها وبالتالي يعرف كيف يتعاطى مع هذا الاستحقاق الانتخابي الدستوري الخطير.

ايها السادة، يتساءل البعض، وما علاقة كل ذلك بالموازنة؟ الموازنة هي ارقام هي خطة الحكومة المالية، ما علاقة السياسة بها؟

اسارع الى القول اننا عبثا ندرس موازنات ان لم نكن قادرين على ضبط ما ذكرت، فالهدر سيستمر هدرًا والفساد سيستمر فسادًا والحريات العامة ستستمر اندثارًا واختفاءً وبالتالي فالمؤسسات الدستورية ستغيب والمساءلة والمحاسبة ولا قيمة لاية موازنة، لا حساب ولا مساءلة عليها.

واذا صح ما قالت المعارضة التي ذكرت في معرض مداخلتها فلماذا كنا نجتمع؟ ان ما ذكرت كمدخل لبحث الموازنة كان مقدمة طويلة لا بد منها، لانه لولاها لما استقام ولن يستقيم اي بحث في موضوع الموازنة. ايها السادة، السياسة المالية هي السياسة التي تفضح والتي تظهر المدى الشاسع بين ما كنا عليه وبين ما نعد انفسنا ان نكون عليه.

فالسياسة المالية، يجب ان تقوم على الصدق والشفافية كما اعلنت حكومتكم، بينما في الماضي كانت سياسة شطارة واخفاء ارقام وتلاعب بارقام ووضع نسبة العجز تبين انه مضروب على الاقل بثلاث الزيادة عنه. كانت هناك التزامات للدولة لا تدخل في الموازنة لكي يقال ان العجز قليل، كانت القصة شطارة على الناس واستخفافا بعقولهم واستغناء لهم.

في هذه الموازنة شيء جديد وهو انها قائمة على ثلاثة قواعد اساسية:

وهي الشفافية والسنوية والشمولية، بحيث انها تشمل كل النفقات المترتبة على الدولة، فليس هنالك من رقم لا يرد فيها ولو كان هذا الرقم مزعجا ومقلقا، وليس هناك من تلاعب على الارقام او من تماد مستقبلي في تسخير الموازنة لطرح قضايا تعدد لأكثر من سنة واحدة.

هذه هي القواعد التي طالما طالبنا بها. في الماضي كنا نطالب بأن يصار الى احترام الارقام ولم تكن تحترم، كنا نلفت نظر الحكومة السابقة الى ان ارتفاع المديونية بلغ حدا مخيفا سينعكس كارثة اقتصادية واجتماعية ولم يكن احد يريد ان يسمعنا كنا نقول ونلفت نظر الحكومة الى ان استمرار سياستها المالية ستشكل خطرا على المستقبل الا اننا ايضا لم نكن نسمع جوابا من احد.

كنا نطالب باعادة النظر بالسياسة الضريبية لانها تعتمد على الضرائب غير المباشرة التي تطل الفقيير بقدر ما تطل الغني وهذا غير عادل، وبالطبع لم نكن نسمع اي رد ايجابي.

كنا نطالب باصلاح الادارة وكنا نرى ان السلطة كان همها الوحيد ان تلملم وتلفلف ملفات الفضائع والسمسرات والصفقات التي تحصل.

كنا نطالب بخطة اقتصادية ومالية شاملة متكاملة لكي نتمكن نحن كسلطة تشريعية خلقت اصلا لرقابة نفقات الدولة انما كان هناك طبعاً محاولة وتصميم على انه ليس من المعقول ان نطرح الخطة الشاملة حتى لا يراقبها احد، وكانت السلطة التنفيذية تتسلل علينا بمشاريع جزئية نمررها في مجلس النواب.

لاجل ذلك فلنقرر ان رقابتنا على الانفاق المالي معدومة. كنا نطالب بتطبيق قانون الثواب والعقاب وقانون الاثراء غير المشروع، فما الذي جرى؟

جوبهنا بخطة مدروسة من قبل الحكومة بأنهم قدموا لنا مشروعاً بحجة انه كان يدرس، وقصينا في ذلك ثلاث سنوات، مشروع اطاح بكل المبادئ التي يقوم عليها الاثراء غير المشروع، وبالتالي اضطررنا الى شن الهجوم عليها وهو ما اضطر الحكومة الى استرداده والعودة الى المبادئ التي انطلق منها اقتراح القانون الذي تقدمنا به وهو اليوم في لجنة الادارة والعدل ونأمل ان يقر تقريبا لكي نبدأ بتطبيق قانون الاثراء غير المشروع الذي يطرح الشعار الكبير، من اين لك هذا؟

بحيث لا نعود ونرى في المستقبل مسؤولاً سياسياً او موظفاً كان البارحة في حالة مادية يرثى لها وبحكم توليه الوظيفة والسلطة تحول من فقير الى ميسور ثري، ورأينا له الاملاك الشاسعة واليخوت العامرة ومستوى حياة لا يتفق اطلاقاً مع مداخله.

ان الشعب اللبناني يطالب بأن نضع حداً للاستخفاف بالاموال العامة، وحداً للاعتداء ولسرقة الاموال العامة، ومن اجل ذلك نحن نرحب ونشكر الحكومة الجديدة على ما قامت به بارسال قانون الاثراء غير المشروع من جديد.

ايها السادة، انها المرة الاولى التي نشهد فيها بعد الحرب ان حكومة تجرأت وارسلت خطة طويلة المدى لاصلاح المالي في البلد، انها المرة الاولى منذ مدة تحترم الحكومة في مشروع الموازنة الذي وضع على عجلة تحترم مبادئ ادخلتها في خطة كاملة ممتدة على خمس سنوات بمعالجة الوضع الاقتصادي والمالي.

نحن نعلم ان طموحنا كمواطنين ان نصل الى ابعد من المدى الذي حددته الخطة او البرنامج.

نحن نعلم في الوقت عينه ان اي تدبير يتعدى ما يمكن ان يتحمله الجسم اللبناني الاجتماعي والاقتصادي قد يؤدي الى الانفجار. الا ان ما نطالب به ان بالاضافة الى ما تقدمونه الى المواطنين اللبنانيين من ارادة طيبة وتصميم وكفاءة واخلاقية، ما نطالب به هو ان تتمكنوا من تقديم شيء اضافي له الا وهو القدرة على التواصل معه ودعوتهم الى المشاركة في تحمل المشاكل والمصائب والصبر بانتظار ان تحل الحلول وان نبليغ الهدف الذي يؤدي الى رفع مستوى الحياة. ان اللبنانيين والمواطنين يثنون من مشكلة حياتية متمادية، واللبنانيون يطالبونكم بالاسراع بتوفير حلول ترفع من مستوى هذه الحياة.

المطلوب ان نضع المواطنين في الجو المطلوب منهم لكي يساهموا في العملية الاصلاحية وفي حل المشكلة الاقتصادية.

المشكلة والهوة كبيرة بين ما تقرررون وبين ما يصل الى الرأي العام. لا سيما وان هناك حملة منظمة تشويهية لما تقومون به تظهر للناس الجانب السيء من التدابير ولا تعد الناس بأي جانب ايجابي من الخطة التي تضعونها.

الا ان ما استوقفني في الخطة او البرنامج هو الاعلام، وهنا وللمرة الاولى الاعلام الجدي، بأن هذه الحكومة في برنامجها ملتزمة باحترام مبادئ الانماء المتوازن، ولقد ورد هذا الامر في اكثر من بند وفي اكثر من صفحة وهو بالطبع يعد لنا الامل بأن الادارة اللبنانية والسلطة السياسية اللبنانية اي التنفيذية بدأت تأخذ بالاعتبار ان المواطنين في لبنان ليسوا قسمين، اولاد ست واولاد جارية، وان المواطنين كل المواطنين هم اصحاب حقوق على الدولة ومن حقهم بأن يتنعموا بما يمكن ان تقدمه الدولة لهم من خدمات وما يمكن ان تؤمنه لهم وللمناطقهم من تنمية وما يمكن ان يطمحوا اليه من طرقات ومدارس ومصانع واهتمام بالشأن البيئي واهتمام بالشأن الصحي.

ان التزام الحكومة بهذا المبدأ يشكل بنظري منعطفاً جديداً نهى الحكومة عليه ونأمل ان نراه وقد اصبح جزءاً مما تنفذه الحكومة وتلتزمه في المدى القريب.

ويؤملنا ويفرحنا ان نجد ان الخطة المذكورة قد لحظت ان الشمال اللبناني قد اصبح اكثر المناطق اللبنانية تحلفاً واقلها تنمية، وعندما يرد كلام كهذا في برنامج رسمي للحكومة، يؤملنا لاننا ندرك اننا كم ان شعبنا في الشمال هو شعب مظلوم ومحروم، انما يفرحنا ويعطينا الامل بأن هذه المرحلة من الحرمان والتعاطي مع ابناء الشمال وكأنهم ابناء الجارية، قد انتهت، ان مرحلة جديدة وصفحة جديدة قد فتحت وان الحكومة اللبنانية في معرض تنفيذها للخطة الانمائية ستعنى بهذا الشمال وسترفع الحرمان عنه.

وكنت اتمنى لو ان معالي الوزير الصديق وزير الاشغال كان هنا لكي الفت نظره واشكره، على انه تمكن اخيراً وبعد مرور اربع سنوات على سحب المشروع الوطني للطريق في لبنان الذي اقره مجلس النواب في بداية عام ١٩٩٦ في عهد المجلس السابق والذي لحظ مشاريع في لبنان، الا انه استثنى في كل لبنان منطقتين وهما منطقة بشري ومنطقة البترون. اشكره لانه اخرج هذا النموذج على كيفية تعاطي الدولة مع الشمال بصورة عامة وهاتين المنطقتين بصورة خاصة، وادعوه بدلاً من ان نعلن ما سنطلقه من مشاريع اقرت سابقاً ادعوه الى اطلاق مشروع يرفع الحيف عن الشمال وابناء الشمال ويعيد للشماليين الامل بأن الدولة عائدة اليهم وتعاملهم كغيرهم.

نحن نتمنى كذلك في ظل هذا الانماء المتوازن ان نرى تلك الحرب العشواء ضد معرض رشيد كرامي الدولي في طرابلس قد توقفت، وان نرى ان عناية السلطة التنفيذية قد اعطيت لهذا المعرض لكي يصبح فعلياً معرضاً دولياً نعنى به الحكومة تدفعه الى الامام، تؤمن له الاعتمادات وتضع له الهيكلية القادرة على ان تحوله الى معرض دولي بدلاً من ان يكون معرضاً محلياً لا حياة فيه مع ما ينتج عن ذلك من انعكاسات سلبية على الشمال بأكمله.

مصباح الاحدب: عندما سحبت الاموال التي كانت موضوعة في السنة الماضية، وعدونا واعادوها.

بطرس حرب: اعدوا الاموال، اليس كذلك يا مصباح؟

مصباح الاحدب: اعيدة من احتياط الموازنة.

بطرس حرب: اعتقد انه لم يعد هناك، اموال من لحكومات السابقة لوضعها. انما من الجيد اننا ابقينا عليها وسنزيدها في المستقبل ان اراد الله ذلك.

مصباح الاحدب: جيد اننا حصلنا في السنة الماضية على عشرين مليارا.

بطرس حرب:

التربية هي مفتاح المستقبل كما ورد في البرنامج. انا اشاطر الحكومة هذا الامر، واعتبر انه لا يجوز اسقاط دور لبنان الماضي في المنطقة، فما يتعلق بانه منارة ثقافية ومركز تكنولوجي متقدم وعلمي لا يجب ولا يجوز ان يسقط، ومن اجل ذلك فاني اعتبر ان العناية بالتربية شيء اساسي. والعناية بالتربية لا تبدأ بجزئيات انما تبدأ بملف كامل متكامل وكنت اتمنى لو كان ابو يوسف هنا، انما طبعاً هذا الكلام سيصل، انا لا اعتبر ان هناك جوا يشير الى وجود اساتذة انقطعوا اليوم عن التصحيح لانهم اعتبروا بانهم لا يأخذون حقهم ونعتبر ان الكلام عن التربية يكون بالاتجاه السليم.

تصوري وتمنياتي واملي ان تعتمد الحكومة الى فتح حوار لحل مشكلة الاساتذة الثانويين اولاً واعطائهم الحقوق في اطار الامكانيات المتوفرة وليس في اطار ابعاد.

ثانياً، ان يصار الى فتح ورشة تربوية كبيرة في البلاد تستند اول ما تستند اليه الى تحديد الاهداف التي ترمي الى تحقيقها التربية في لبنان، وليس الاهداف التربوية فقط بل الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، اذ اننا على التربية نبني دور لبنان المستقبل، وعلى التربية نبني اقتصاد لبنان المستقبل. ومن اجل ذلك اعتبر من واجب الحكومة ان تعنى العناية السريعة بملف التربية، فلا ترهق وزراء بثلاث وزارات. نحن نعلم وكلكم تعلمون انه في هذا الجو الضاغط من الانشغالات اليومية لن تسمح الظروف ولن يسمح له الوقت بفتح ملف التربية بالشكل الذي نتمناه. ايها السادة، ملاحظة قبل الختام، ادعو الحكومة الى عدم استسهال بعض الحلول لايجاد واردات للخزينة، واعطي مثلاً على ذلك يشكل بنظري خطورة كبيرة.

ورد في مشروع الموازنة: تخفيض الرسوم على تملك الاجانب في لبنان وجعل هذه الرسوم على مستوى الرسوم التي يدفعها اللبناني وبشكل مؤقت، ولا اعرف ما الذي سيحصل في هذا «المؤقت»، عملياً لا اجد فائدة من ذلك لا سيما وان هناك قانوناً لتملك الاجانب في لبنان نجد انه مقصر في ضبط عملية الملكية في لبنان. ولبنان بلد صغير جداً وانما اخشى ان هذه الـ ١٠٪ «الطالعة والنازلة». لا تجلب لنا الذي نتمناه، انها تجلب من يأتي الى لبنان ويريد ان يملك شقة وقد يتحول الى مواطن لبناني نحن نريد ان يأتي الاجنبي الى لبنان كبذل للاصطياف، ونريده ان يقضي فترة في لبنان، يأتي ليعيش قليلاً فيه، وليس ليصبح مواطناً فاعلاً مستمراً دائماً فلدينا المشاكل الكافية مع التجنيس ومع المصيبة التي وضعت في التجنس، وعندنا مشاكل كثيرة مع المغتربين

الذين نحرمهم من حقوق لهم ونعطيها لانس لا حق لهم بها.

اني الفت النظر الى هذا الامر لا سيما وانني لن اوافق على هذا البند في مشروع الموازنة.

دولة الرئيس، ايها السادة، اذا كنا اليوم في صفوف مؤيدي هذه الحكومة، فذلك لا يعود لامتناعنا بأنها معصومة عن الخطأ، او لانها كاملة الاوصاف.

هذه الحكومة تشكل فريق عمل منسجما على الاقل وليس كالباقين. لم نسمع اي وزير شتم وزيرا اخر حتى الان، واذا حصل مرة فلا يستمر هذا الجو.

وبالتالي تحدد فريق العمل هذا نوايا طيبة وارادة وتصميم نراهن عليها لكي تنتقل البلاد من حالة كما نشكو منها الى الحالة التي نتمناها.

واننا نرى في الوقت عينه انه من حق الحكومة علينا ان نعطيها بعض الوقت لتثبت نفسها ولتحقق ما وعدنا به. الا ان ذلك لا يعني اطلاقا اننا كما قال احد الزملاء ويا ليت كان هناك اننا «جوقة زجلية من الطراز الترسو».

نحن لم نتعود في المجلس النيابي التخاطب على هذا المستوى، ونحن لم نعارض يوم كان غيرنا يؤيد الحكومة، لم نتهم غيرنا بأنه جوقة زجلية من الطراز الترسو.

الرئيس: اي طراز؟

بطرس حرب: «الترسو» يعني شي تعتبر.

الرئيس: زجلي قصدك؟

بطرس حرب: نعم، انما انا اعتبر يا دولة الرئيس ان الزجل هو وجه من تراثنا اللبناني ولا نريد ان نغلط بتوجيهنا اهانة لانس ادباء وشعراء في لبنان على هذا المستوى.

نحن مع تأييدنا للحكومة انما تأييدنا ليس كجوقة تطبل وتزمر «على عماها» نحن نؤيد الحكومة وسنكون اول المنتقدين لها يوم تقع في الخطأ، ونحن اثبتنا في المرحلة الماضية اننا انتقدنا الحكومة عندما اخطأت ولم نرتدع اكراما لاحد.

فالى الخائفين على الديمقراطية والى الحريصين على الحريات العامة دعونا نقول انه يوم كانت الحريات العامة تداس والديموقراطية مغيبة كنا حراسا لتلك الديمقراطية. وسنبقى حراسا لتلك الديمقراطية وسنكون بالمرصاد لكل من تطاوعه نفسه ليمد يده ويطعن الديمقراطية والحريات العامة.

سنبقى كما كنا حراسا لهذه الديمقراطية لاننا نعلم ان هذه ارادة شعبنا ولاننا نعلم ان هذا الشعب المفطور على الحرية والذي تجلت حريته عبر تاريخه ولا سيما في مقاومته الوطنية ضد العدو الاسرائيلي لا يمكن ان يقبل بنظام يفرط بالحريات العامة.

الرئيس: احسنت.

بطرس حرب: اننا نتعهد حماية الديمقراطية، واننا نشكر الله على نعمة الديمقراطية في لبنان، نشكر الله لان هناك رايا مخالفا لرأينا اذ ان هذا الرأي يعيننا على معرفة ومقاربة الحقيقة، نشكر الله على ان نظامنا لا يقوم على الاجماع، فالاجماع عدو الديمقراطية، والاجماع قاتل للحريات العامة.

ان المناقشات التي جرت في صحن هذا المجلس الكريم لهي اكبر دليل على ان الحريات بألف خير وعلى ان الديمقراطية سليمة وعلى انه لا خوف على نظامها الديمقراطي.

تعالوا جميعا نوحّد صفوفنا لنخرج لبنان والشعب اللبناني من المأزق الذي يتخبط فيه، تعالوا لنعود ونذكر ان لبنان اهم من الجميع واننا كلنا زائلون وهو باق، وشكرا.

الرئيس: ارفع الجلسة الى تمام الساعة الخامسة مع العلم انه في الساعة السادسة سنبدأ سماع اجوبة رئيس الحكومة والحكومة على ان نقترح على الموازنة بعد ذلك، لاننا سوف ننتهي اليوم. ورفعت الجلسة الساعة الثالثة الا عشر دقائق بعد الظهر.

الرئيس: تستأنف الجلسة والكلمة للزميل دولة الرئيس حسين الحسيني

حسين الحسيني: دولة الرئيس، أيها الزملاء،

لا بد لي بداية من ان أنوه بالموقف اللبناني الشجاع في مواجهة العدوان الاسرائيلي على لبنان، الموقف اللبناني رئيسا وحكومة. ومجلسا وشعبا في عدوانا استهدف لبنان في مرحلة من اخطر المراحل من الصراع العربي الاسرائيلي الذي نحن جزء منه.

أنوه بهذا الموقف الذي عبر عن تمسكنا وتمسك ارادتنا الوطنية بحقنا المشروع في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي طالما ان هناك جيشا اسرائيليا يحتل ارضنا ويتنقص من سيادتنا، سنبقى نقاوم حتى تحرير اخر شبر من ارضنا. لقد كانت التضحية التي قدمها القضاة الاربعة كبيرة ونحن ندين لهم بالدين الكبير، فهم دفعوا عنا جميعا هذه التضحية، عن الشعب اللبناني وعن الامة العربية بأسرها.

لا بد لي من التأكيد على استراتيجية الموقف اللبناني منذ التفكير في الوصول الى ما سمي مؤتمر السلام في مدريد. هذه الاستراتيجية كنا اردناها على مسار واحد هو المسار العربي - الاسرائيلي وليس على تعددية المسارات، واليوم عندما يقولون بالمسارين او اكثر فانا اريد ان اذكر ان اختراع تعدد المسارات هو اختراع اسرائيلي. وقد دخلنا بناء على تعهدات من الجانب الاميركي الذي كان الراعي وما يزال الراعي الاول في المفاوضات.

بدات كلامي بهذا الموضوع لاثبت اننا نمر في فترة ليست بالسهلة، ونحن امام عدو قد اتقن فنون اثاره الفتن في بلدنا وفنون العدوان علينا، ونحن اتقنا ان ثبت عن ارادتنا الوطنية الواحدة، وايماننا بوطننا وربنا وشعبنا.

على مدى الايام الاربعة الماضية واليوم ونحن نناقش موازنة الدولة للعام ١٩٩٩ التي تاخرت خلافا لاحكام الدستور، تاخرت منذ تشرين الاول الماضي حتى اليوم بفعل عمل الحكومة السابقة التي لم ترسلها في الوقت المحدد، على اعتبار اننا في عهد جديد، وان هذا العهد وحكومته سيكون لهم راي اخر في الموازنة ولذلك

احجمت الحكومة عن القيام بواجبها الدستوري آنذاك.

جاءت الحكومة الحاضرة بعد انتخاب الرئيس العماد اميل لحود رئيسا للجمهورية في اجواء شعبية كاملة، والتفاف كامل ايضا حول هذا الانتخاب الذي مارسه هذا المجلس، وكان من البديهي، اننا امام فترة انقاذية، بعد ان وصلت البلاد الى ما وصلت اليه من ترد، وليس ادل على ذلك من الارقام التي اوردها زميلي وصديقي الشيخ بطرس حرب، فقبل الظهر، وهي تبين بوضوح الوضع الذي كنا فيه، وباعتقادي ان للارقام اهمية كبرى لا بد من العودة اليها في كل آن.

ففي أيلول ١٩٩٢ تراكمت الديون على لبنان، منذ عام ١٩٧٥ اي منذ عام المحنة تراكمت الديون فاصبح الدين منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٩٢ ٢٧٦٥ مليار ل.ل. ووصل الى ٣٢٢٥ مليار في ايلول ١٩٩٢ وبمعنى اخر ان هذا الدين العام يساوي بحسب قيمة صرف الدولار آنذاك مليارا وخمسمئة وثمانية وثمانين مليون دولار. هذا عن الفترة منذ ١٩٧٥ حتى ١٩٩٢.

ماذا حصل خلال السنوات الست الماضية؟ وحصل اننا اصبحنا امام تصاعد في الدين العام وصل الى ٣٠١٥٦، مليارا وكانت عام ١٩٩٣ خدمة الدين ٧٨٤ مليارا فاصبحت الال خدمة الدين ٣٣٥٢ مليارا.

هذا التصاعد في الدين مرده الى الاختلاف في الرؤية الى وفاقنا الوطني، الاختلاف في الرؤية الى ما كنا فيه وما اصبحنا عليه، فنحن عندما خرجنا من الحرب عام ١٩٨٩ بعد ان وضعنا حدا للفراغ القاتل في البلاد بالتصويت على وثيقة الوفاق الوطني سياسيا في القليعات في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩، وانتخاب الرئيس الراحل المغفور له رينيه معوض رئيسا للجمهورية وبتسمية احد اركان الوفاق الوطني الرئيس سليم الحص رئيسا مكلفا لتشكيل الحكومة، عاجلتنا الضربة فاغتيل الرئيس رينيه معوض، بعد ١٧ يوما. ان هذ العدوان يمثل عدوانا كبيرا على لبنان وعلى الكيان اللبناني برمته وعلى الارادة العربية بكاملها، اذا يكفي ان نلقي ضوءا، بان انتخاب الرئيس معوض كان بارادة عربية كاملة، فضلا عن الارادة الوطنية، هذا الانتخاب الذي عبر عن ترسيخ الوحدة الوطنية، كان انتصارا ليس للبنان بل هو انتصار للامة العربية بأسرها تجاه مخططات التقنية التي كانت داهمة وتهدد لبنان بالزوال. يومها بعد ان انتخبنا رئيسا جديدا للجمهورية، وخرجنا من الحرب كان التطلع الى الامر الاساسي هو قيام الاشقاء العرب، بما ترتب عليهم من واجبات وخصوصا الواجبات السياسية التي تقضي بمتابعة دعم مسيرتنا، مسيرة الوفاق الوطني، وبالتالي القيام بالواجب العربي تجاه تسديد ما ترتب على الاخوة الاشقاء العرب من متوجبات مالية ولن اقول مساعدات. لانه في العام ١٩٧٩ عندما اقر مبلغ المليار دولار للبنان على ان تسدد هذه المبالغ لمدة خمس سنوات، كانت بمثابة قيام الاشقاء العرب بما يدفعه لبنان عنهم.

بما يتحمله لبنان من عبء الوجود الفلسطيني المسلح على الارض اللبنانية، لقاء ذلك تعهد العرب تسديد ما يمكن ان يلحق بلبنان من اضرار فكان مبلغ الملياري دولار وتم تسديد جزء من هذا المبلغ حتى عام ١٩٨١ بلغ ٣٨٥ مليون دولار من اصل الملياري دولار وذلك حتى حدود الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢.

فعندما حصل الاجتياح للأسف لم يبادر الاشقاء الى دفع الاضرار التي ترتبت عن الاجتياح فقط، بل توقف الاشقاء عن دفع ما ترتب عليهم في السابق.

خرجا من الحرب، وكانت الحجة قبل ذلك انه لا يمكن اعطاء لبنان، اموالا طالما هو في حالة حرب اهلية، لان هذه الاموال ستستخدم في الحرب الاهلية. بعد ان خرجنا من الحرب كنا ننتظر تسديد مليار و ٦١٥ مليون دولار من العرب وكذلك كنا ننتظر قيام الاشقاء العرب بدفع مبلغ الملياري دولار الناتجة عن قرار القمة في بغداد القاضي بانشاء صندوق عربي ودولي لمساعدة لبنان، من اجل اعادة ترميم بنيته التحتية. فبدلا من ان نذهب عام ١٩٩٢، ونستأنف الجهد مع الاشقاء العرب للحصول على حقنا وليس على المساعدات، حصل العكس، اذ جرى تعطيل الصندوق العربي، والدولي، والكل يعرفون كيف ان الحكومة السابقة، حكومة الرئيس الحريري الاولى، كيف انها اهملت تماما اي حديث عن هذا الجانب بل على العكس ظهرت بتصرفات رئيسها باننا في بلد يتمتع ببجوحة كبية من حيث الانفاق وجعل الموازنة ٣ اضعاف عما كانت عليه عام ١٩٩٢، وهكذا بدأت المسيرة نحو عملية الاستدانة، هذه الارقام التي نوردتها تفسر اننا انتهجنا سياسة عكس السياسة المطلوبة. نخرج من حرب استمرت ١٦ سنة، وننسى تماما ان لدينا موجبات ومهمات لاستكمال وفاقنا الوطني، لبنني على هذا الاساس مستقبل شعبنا وبلدنا. على مدى ست سنوات لم نأت على موضوع الوفاق الوطني لا من قريب ولا من بعيد الا بالبيانات الوزارية او الشعارات او الخطب خارج اطار العمل الحقيقي.

الوفاق الوطني اللبناني كان ثمرة جهد كبير وتضحيات كبيرة، الدفعة الاخيرة التي دفعها الشعب اللبناني ثمنا لهذا الوفاق الوطني كانت ٢٢٠ الف قتيل وشهيد.

التحدي الاكبر هو ان نخلص لبنود وفاقنا الوطني ولتطبيقه، لنمنع تكرار المأساة. ٦ سنوات، عندما استعرضنا تراكم الديون علينا. انا لا اخاف ابداء من هذا الرقم ٣٠ الف مليار ليرة لبنانية ديون على لبنان ليست هي الخسارة الكبيرة بل الخسارة الكبرى هي ضياع ٦ سنوات من عمر البلاد دون تطبيق بنود وثيقة الوفاق الوطني ودون اقامة المؤسسات التي من شأنها وحدها ان تحول دون تكرار المأساة، امس كنا نتجادل على امور بديهية، على مدى الايام الماضية واليوم سمعنا الكثير مثالا تبيان المصادر الوزارية علام يدل هذا الامر؟

انه يدل على غياب النظام، ان مجلس الوزراء مؤسسة، والدستور اللبناني نقل السلطة الاجرائية من رئيس الجمهورية كشخص الى المؤسسة اعني الى مجلس الوزراء.

هل يعقل ان تمر ست سنوات ولا نعود الى استصدار القانون المتعلق بالنظام الداخلي لمجلس الوزراء؟ من يستطيع ان ينظم هذه الامور الا النظام الداخلي لمجلس الوزراء؟ طبعا النص الدستوري وهو نص صريح يقول ان رئيس الحكومة هو رئيس مجلس الوزراء. وهو الذي يمثلها وينطق باسمها وهو المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة التي يقرها مجلس الوزراء لكن بالعمل التفصيلي اذا كان رئيس مجلس الوزراء هو الذي يضطر الى التكلم باسم الحكومة بكل شأن وعن كل وزارة وعن كل دائرة، هذا من الامور المستحيلة فلا بد من النظام الداخلي لمجلس الوزراء الذي ينظم هذه الامور ولا يعود من مجال للاختلاف حولها.

اوليس كنا قبل ان يصدر ما سمي ببيان المصادر، الم نكن امام بيانات المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء والمكتب الاعلامي لهذا الوزير او ذاك؟ كنا كذلك الان نتكلم عن القضاة من خلال نشاطات القضاء بتوقيف وزير ما او مدير عام ما. . واذا بنا نستخدم هذا المنبر البرلماني الذي يجب ان يكون حاميا لهذا الشطر من دستورنا وميثاقنا الوطني، الذي يقول بان النظام يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها. هل من قبل الفصل بين السلطات محكمة القضاء من على منبر البرلمان، هل من قبيل فصل السلطات او توازن السلطات التعرض للقضاء وبما جرى التعرض اليه؟ هل من قبيل التعاون بين السلطات التعاطي بين السلطات على هذا الشكل؟ انا لا اعتقد اننا في وضع سليم. نعم هناك من نعتقد ببراءته، المحافظ نقولا سابا باعتقادي انه غير مرتكب ولكن هل يستطيع ان يتدخل بشؤون القضاء، وافر من هنا بانه مرتكب او غير مرتكب؟ فلندع الاجهزة المختصة ولندع المسؤولين يراجعون هذه الامور للدخول الى البيوت من ابوابها، لابهذه الطريقة التي جرت عبر الايام الاربعة الماضية اقول هذا الكلام واعتقد من موقعي بينكم وبما لي من رصيد عندكم مايؤهلني لان اقول اكثر من ذلك.

ايها الزملاء، لاعتقد بان من وقع اقتراح قانون تحقيق السلطة القضائية المستقلة والتي هي بنظري هي اساس الاصلاح واساس بناء المؤسسات بهذه الدولة، اي تطبيق الدستور.

الدستور اللبناني جعل السلطة القضائية مستقلة، وفرض ايجاد الضمانات الكافية للقضاة، وللمتقاض، نحذر الان امام سلطة قضائية غير مستقلة واما سلطة قضائية لا تتمتع بحقوقها، في ان تكون مستقلة، نحن امام هيئات قضائية متعددة، ونحن امام قضاة نفخر بهم، ولكننا لسنا امام سلطة قضائية مستقلة من يعين القاضي، من ينقل القاضي، من يؤدب ويعزل القاضي هو السلطة التنفيذية. ان من وقع هذا الاقتراح هو الرئيس سليم الحص، وهو قبل ان يصبح رئيسا لهذه الحكومة، هو من اكبر الازكان في مسيرة الوفاق الوطني، فهل يجوز لنا ان نتعاطى معه، على اساس انه هو المسؤول عن كل شيء، وانه هو الذي يفتت على الحريات العامة، وهو الذي يريد ان يضرب الحريات العامة اعتقد ان هذا هو منتهى التجني ومنتهى الافراء. لا اعتقد انه من باب الانصاف التعاطي بهذا الموضوع على هذا الشكل ولا من باب مصلحة البلاد ان نتعاطى في ما بيننا على هذا الشكل.

هناك كلام عن الحصانة النيابية، وانا اشكر دولة رئيس المجلس على موقفه المستجد بالامس، ولكنني اريد ان اذكر انه منذ اللحظة الاولى التي جرت محاولة ملاحقة النائب الزميل نجاح واكيم، عام ١٩٩٥ - تقدمت بمذكرة بتاريخ ١٥ اب ١٩٩٧ الى دولة رئيس المجلس مستندا الى تاريخ ماض وهو يتعلق بالادعاء على زميل عزيز هو النائب السابق اوغست باخوس.

وكان لهذا المجلس موقف مستمر استنادا الى موقف من محكمة التمييز الى الغرفة الجزائية عام ١٩٧٢ هذا الموقف واستنادا الى ما اورده عدد كبير من فقهاءنا (علمائنا) في الحقوق الدستورية قلنا بعدم جواز ملاحقة النائب لا في الدورة العادية ولا في الدورة الاستثنائية ولا خارج الدورات لان الحصانة للنائب هي من النظام العام، حتى النائب لا يستطيع ان يتخلى عن هذه الحصانة. هذه حصانة مستمرة طالما هو يقوم بمهامه النيابية وهذا ما عبرت عنه المادة ٣٩ من الدستور بشكل صريح وواضح. اما المادة ٤٠ من الدستور فهي تتعلق بافعال النائب

عندما يرتكب جرماً. هنا لابد من تقديم مذكرة بواسطة وزير العدل حسب النص الى مجلس النواب لطلب رفع الحصانة مرفقة ببيان بالاعمال الجرمية التي يراد ملاحقة النائب من اجلها.

هذا الامر مستمر ومستقر وبالتالي من باب الفصل بين السلطات والتوازن بين السلطات والتعاون بين السلطات باعتقادي ان على المجلس وعلى الحكومة وعلى السلطة القضائية ان تتلاني ما حصل بالنسبة لقرار محكمة التمييز الاخير الذي جاء وخلافا لكل هذه المعايير، انما بالطرق والوسائل التي تعيد الامور الى نصابها. اما ما ذهب اليه بعض الزملاء من تفسيرات حول حصانة الوزير فلا حصانة لا للوزير ولا للمدير ولا لاي احد يدخل في اطار عملية التنفيذ اي عملية التصرف بالمال العام والتصرف بمقدرات الناس. فالنص واضح تماماً بالنسبة لرئيس الجمهورية المادة ٦٠ من الدستور تحسم الامر وبالتالي لا امكانية لملاحقة رئيس الجمهورية الا بتهام من قبل مجلس النواب وامام المجلس الاعلى تحديداً.

اما رئيس مجلس الوزراء والوزراء فيمكن لمجلس النواب ان يمارس هذا الحق وعندما لا يمارس مجلس النواب هذا الحق فالامر يعود للمحاكم العادية فلا حصانة لاحد ولا حماية لاحد عندما يتصرف بالمال العام.

هذا امر واضح ولا لبس فيه وعلينا ان نكون الى جانب الدستور وإلى جانب حماية المال العام وإلى جانب افهام الوزير لان للوزير مسؤولية كبرى في ادارة شؤون البلاد وعليه ان يعي بان هناك مسؤولية وقد رددناها في هذه القاعة مرارا وتكرارا بان المخالفات القانونية والدستورية التي تكتب سوف يسأل عنها مرتكبها حتى، ولو كانت على امواله الخاصة.

من هذا القبيل انا لا اعتقد بان هناك حاجة لاستصدار اي تفسير ولا اي تاويل، فالامر مستقر وعلى السلطات كل في مجالها ان تصحح الوضع، وبالتالي لرئيس الدولة او على رئيس الدولة واجب كبير لانه هو رمز وحدة الوطن، وقد سمعت على لسان بعض الزملاء عن وحدة المؤسسات او وحدة السلطات. نحن لسنا في وحدة السلطات لان وحدة السلطات تهدد الحريات العامة بالخطر الشديد.

نحن في دولة واحدة على ثلوع السلطات فيها ورئيس الدولة هو المسؤول الاول عن تامين هذا الفصل وهذا التوازن وهذا التعاون. وباعتقادنا ومن الممارسات التي شاهدها باعتقادنا ان الرئيس العماد اميل بحدود يتشبث بقيامه بواجبه وبمهامه الدستورية تجاه هذا الامر ولذلك هو على مسافة واحدة من السلطات او السلطات كافة. ايضا في هذا المجال اقول بان وفاقنا الوطني انما يقوم على ان لبنان له شرعية ميثاقية دستورية والفارق كبير وقد يكون لبنان من الدول النادرة، في عذا الوضع. العديد من الدول منها بريطانيا بداية الى فرنسا الى امريكا الى كل الدول او معظم الدول لديها شرعيات ثورية اي بمعنى ان فريقا قد انتصر على فريق اخر وبالتالي فرض نظامه على الجميع.

وهذا النظام اصبح شرعيا بفعل الانتخابات او بفعل الاستمرار. بينما في لبنان لا يمكن لاحد ان يتنصر على احد وفي وثيقة الوفاق لم نأخذ من فئة لنعطي فئة، اخذنا من جميع الفئات لنعطي دولة واحدة لجميع اللبنانيين. اذا

ليس باستطاعتنا ان نطبق الدستور انتقائيا ان نطبق الذي يعجبنا ونترك الذي لا يعجبنا لان هذا بمثابة عقد او ميثاق فاذا طبقنا الذي يعجبنا سنثبت بان الذي يعجب غيرنا سيؤدي الى الخروج من هذا الميثاق وبالتالي الى ضرب هذا الميثاق.

الدستور اللبناني هو الميثاق الوطني فكل تلكؤ او تباطؤ في تطبيق احكام الدستور انما من شأنه ان يعيد بناء الفتنة من جديد وان يعيد بناء الماساة من جديد وهذا اكبر الخطا. من صلب وفاقنا الوطني ان يشعر كل لبناني ان هذه الدولة هي دولته، وليست السلطنة العثمانية التي لا علاقة له بها الا عندما تريد ان تأخذه الى الجندية او عندما تريد تحصيل الضريبة منه او الحاق الضرر به، انها دولة السلطة. الوفاق الوطني يفرض الانماء المتوازن، لقد تضمن الميثاق الوطني اللبناني بندا في الفقرة (ج) في مقدمة الميثاق تقول بالعمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي. وقبل ذلك قال بالانماء المتوازن، الانماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

هل هذا من قبيل الترف؟ انه من صلب ميثاقنا الوطني ولذلك كان النص على وجوب وضع خطة تنمية شاملة للبلاد. نحن نناقش الموازنة اليوم موازنة الدولة، وحسنا فعلت الحكومة عندما طرحت، لا اقول برنامج عمل، وهي قد ترددت من اللحظة الاولى بين خطة عمل وبين رؤية وبين برنامج ترددت وانا افهم هذا التردد، افهم جيدا هذا التردد لان المطلوب ليس وضع خطة مرتجلة بل المطلوب فتح حوار بين مختلف الفرقاء بين مختلف شرائح المجتمع بين مختلف القطاعات فتح حوار حقيقي يؤدي الى خطة حقيقية للاصلاح المالي والاقتصادي، ذلك ان هذا يجب ان يتوفر له الوفاق يجب ان تتوفر له القناعة عند الناس حتى يقدموا على دعم الحكومة ومساعدتها في تطبيق هذه الخطة المترتبة. الذي بيننا هو ليس خطة وليست رؤية وليس برنامج انما هو مشروع لاستقصاء الافكار، لاستقصاء المطالب وقد بدانا منذ برهة نسمع الاصوات ونسمع التعليقات على هذا المشروع البرنامج. وحسنا فعلت الحكومة، ان طرحت هذا الامر هنا وكنا منذ عام ١٩٩٤ ننتظر خطة العام ٢٠٠٠ على ما تذكرون ولم تات هذه الخطة ولن تاتي ابدا. وحسنا فعل رئيس الحكومة بالامس عندما سارع الى تبديد هذا اللغط الذي حصل بالنسبة للموجودات الذهبية عندما اقر مجلس النواب قانون للموجودات الذهبية ووضع حظر على التصرف بالموجودات الذهبية لم يكن من عباد الاوثان ولا من عباد الذهب، عندما اقر هذا القانون اقره اقولها هنا وبعض الزملاء ممن كانوا في مجلس عام ١٩٧٢ يعرفون جيدا بان اقرار هذا القانون كان لاسباب وطنية وما زالت هذه الاسباب الوطنية قائمة وليس لاسباب مالية او اقتصادية على الاطلاق.

وهنا اريد ان اذكر الجميع بان الجنرال ديغول خاض معارك كبيرة في وجه الجميع، في وجه من اراد تعطيل هدف انشاء صندوق النقد الدولي الذي كان في الاساس لوضع توازن بين الذهب وبين الدولار الزاحف على العملات الاخرى.

الان من هو اكبر مساهم في صندوق النقد الدولي؟ انها الولايات المتحدة الاميركية صاحبة الدولار. من هو الان يملك اكبر كمية ذهب في العام ٨١٣٥ طنا؟ انها الدولة الاولى المالكة لكل اوربوا تملك ١٢٥٧٤ الف طن من

الذهب. لبنان يأتي في الدرجة ١٢ بين الدول وهو يملك ٢٨٧ طناً. الولايات المتحدة تملك ٨١٣٥ طناً من الذهب تشكل ٥٣٪ من نسبة مجموع الاحتياطي الأمريكي.

انا اقول بنموذج الجنرال ديغول والذي ايضا تبعه الرئيس ميثران، فأيام الحرب تصرف فرنسا بكميات كبيرة من النحاس التي كانت على ظهور الابنية التاريخية في باريس، تصرفت وارسلتها الى المعامل الحربية لتنتج القنابل وما الى ذلك، عندما جاء الرئيس ميثران وفي نهاية عهده اي منذ فترة بسيطة هل تعلمون بانه اعاد مكان النحاس كميات كبيرة من الذهب على سطوع الابنية التاريخية للاحتفاظ بهذه المادة. ثم انا اسال اولئك الذين طرحوا فكرة ان الذهب اخذ بالهبوط وان بريطانيا سارعت الى التخلص من جزء كبير من موجوداتها الذهبية لماذا عدد كبير من الدول يريد ان ينفذ قرار الدول السبع حيث مساعدة الدول المدينة على اجتياز محتتها الان، ولكن اذا قلت بانه من الذكاء من قبل هذه الدول ان تباع ذهبها فهل من الغباء ان يقدم اخرون على شراء الذهب وهم يعرفون ان الذهب في حالة هبوط؟ انا لا اعتقد ذلك، اعتقد بالاسباب التي كانت امام المجلس النيابي والذي اقر هذا القانون بشبه اجماع باستثناء زميلنا الشيخ جبران. هذه الاسباب ما تزال قائمة وانا باعتقادي قد احسن رئيس الحكومة صنعا عندما بدد هذه الاقاول وهذه الشائعات لصالح احتفاظنا بالموجودات الذهبية.

الانماء المتوازن: نحن نزرع تحت الديون نعم ونسبة الدين عالية، ولكننا لسنا من الدول المفلسة لدينا موجودات ذهبية ولدينا املاك عامة ذات قيمة صالحة لان تكون تجارية بمليارات الدولارات، ولكن انا اقول وطبعاً لست خبيراً اقتصادياً، وخبيراً مالياً، انما اقول بالاستناد الى اقوال الخبراء، باننا لسنا الان على عتبة نهوض اقتصادي. عندما نبدا بمرحلة النهوض الاقتصادي نستطيع ان نفكر بايجاد الاموال اللازمة... بهذا الشأن.

ايها الزملاء، لقد اطلت عليكم بمدخلتي ولكنني اريد ان اؤكد على مندرجان الوفاق الوطني.

الركيزة الاولى هي تحقيق السلطة القضائية المستقلة وتامين الحصانة اللازمة لها والاقتراح هو على جدول اعمال لجنة الادارة والعدل ونطالب رئيس اللجنة ونطالب دولة رئيس المجلس بان تسارع الى اقرار هذا القانون. الرئيس: الاسبوع المقبل هو موعد الجلسة وقد ابلغنا مجلس القضاء والجميع.

حسين الحسيني: نحن امام مرحلة قد تكون سببا في تخوفات الكثيرين مرحلة ايجاد قانون انتخابات نيابية جديد. قانون ١٩٩٢ تضمن استثناءات كثيرة تفرضها اوضاع البلاد ذلك اننا منذ عام ١٩٧٢ لم نجر انتخابات فكان لا بد من اجراء الانتخابات بعد تصديق وثيقة الوفاق الوطني دستوريا.

عام ١٩٩٦ هذا القانون تضمن استثناءات عديدة ايضا لاسباب عارضناها ولكننا رضخنا للقانون الذي صدر انذاك.

الان نحن امام وعد قاطع وصريح من قبل الحكومة، اما خطاب القسم الذي ما يزال هو المعبر الاساسي عن تطبيق الدستور، ويقضي بايجاد قانون انتخابات طبيعي لا استثناءات فيه. نتظر هذا القانون ويجب ان تسارع الى وضع هذا القانون باقصى سرعة لنجعل البلاد امام قانون طبيعي يهيئ الناس لممارسة حقوقهم وهنا لا انسى ان

أكد الموقف لجهة جعل سن الانتخاب ١٨ سنة بدلا من ٢١ سنة، واقتراح تعديل الدستور موجود ايضا على جدول اعمال لجنة الادارة والعدل.

قانون تنظيم النظام الداخلي لمجلس الوزراء يجب ان يوضع ويقر، وكذلك قانون اقامة وزارة التخطيط العام، اذ كيف يعقل ان نناقش موازنة بدون خطة هذه الموازنة يجب ان تكون جزءا من خطة. هذه الخطة غير موجودة حتى الان ولا يمكن ان تكون موجودة الا في ظل اداة تخطيطية واحصائية حقيقية، وهذا ايضا من مندرجات الوفاق.

اللامركزية الادارية يجب الاسراع فيها، وقوانين كثيرة وكثيرة جدا. ولا اغفل اطلاقا القضية الاساسية التي هي كتاب التربية الوطنية الواحد لكل اللبنانيين، وكتاب التربية الروحية الواحد لكل اللبنانيين. هذا من صلب وفاقنا الوطني، يجب ان نعود الى الكتاب ويجب ان نعود الى مسألة التعليم الديني من خلال كتاب واحد يعلم للجميع ويعرف اللبناني على اللبناني الاخر ويفتح الحوار الحقيقي وخاصة ان هذا المجلس هو المكان الملائم بكل حوار ولا انسى ابدا هذه الامور الشاذة التي لا تزال تعاني منها مؤسسات قائمة قبل ان ندمج وقبل ان نصلح وقبل ان نولج باب الاصلاح الاداري نقول بان الانتخابات النيابية المقبلة يجب ان تكون لتجديد الطاقم السياسي ليس معناه استهداف هذا الفريق او ذاك لولا استهداف هذا النائب او ذاك انما تجديد الطاقم السياسي الاخذ بوحدة البلاد وبالعيش المشترك وبعروبة لبنان، هذا الطاقم السياسي يمكن ان يكون هذا المجلس، ولكن يجب ان يكون من خلال انتخابات نيابية حقيقية في ظل قانون انتخاب حقيقي وفي ظل ضوابط لهذا الانتخاب، ضوابط حقيقية تطمئن الناس الى النتائج سليمة والنتائج نزيهة وبالتالي نصبح امام امكانية تشكيل حكومة وفاق وطني. الان نقول ايدنا هذه الحكومة على هذا الاساس وهذه الحكومة هي الملائمة لايجاد مشاريع قوانين بهذا الشأن، لا نقول انها هي حكومة الوفاق الوطني بالرغم من ان على راسها ركنا اساسيا من اركان هذا الوفاق الوطني ولكننا نقول بانه علينا ان نلجا الى الفترة التي تمكنا من اشراك الاحزاب ومن اشراك كل الفئات لتصبح حكومة وفاق وطني حقيقية. نحن ايدنا هذه الحكومة وسندعمها في هذه المشاريع.

قد يسأل سائل هل البلاد بخير؟ نسارع الى القول بان البلاد ليست بخير والحكومة لم تستلم البلاد والبلاد بخير، تسلمت الحكومة البلاد واملا في ان تجعلها في خير علينا ان نتضامن جميعا وليس لدينا اي سلاح سوى سلاح التضامن فيما بيننا لنمكن الحكومة من تادية مهمتها ومن الوصول الى الوضع الذي يمكننا من المشاركة في السلطة وفقا لروحية الميثاق الوطني اي النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني الذي هو نظام المشاركة مشاركة جميع الفئات، جميع الطوائف، جميع الاحزاب، جميع المناطف في صلب عملية الحكم. ولا انسى الامور التي ما زالت بلا قوانين مثل المرفا مثل الريجي. عدد كبير من مرافقنا تدار بدون قوانين وبدون نظام. التربية الوطنية هي الاساس. احد الزملاء، اراد ان يصلح لي كلامي ويقول لي بان كتاب التربية الوطنية الواحد صدر العام الماضي ويجري تدريسه هذا العام في المدارس. ويبقى كتاب التاريخ. انا اقول واتحمل مسؤولية ما اقول بان ما صدر لا علاقة له لا بالتربية الوطنية ولا بالتاريخ ولا علاقة له بوثيقة الوفاق الوطني على الاطلاق.

مثل هذا الرأي الذي صدر مثل النعامة التي تريد ان تحتبىء وراء اصبعها.

ايها الزملاء، الجامعة اللبنانية هي الجامعة الوطنية، التشقّف ليس بحجب الاعتمادات عنها، التشقّف باعطائها المزيد من الاعتمادات خصوصا واننا قررنا في الطائف اصلاح الجامعة ومن ثم تعزيزها. اهمال الجامعة الوطنية هو امر خطر ولا يعود على البلاد بالخير.

منذ مدة عندما زدنا الرواتب، وقامت القيامة وانا اشكر الحكومة وخصوصا وزير المالية الذي في عهده اصبحت الارقام غير سرية، الزميل الدكتور علي الخليل يذكر جيدا الرقم ودولة رئيس المجلس يذكر جيدا الرقم الذي كان يتراوح، وزير المالية كان يقول ٩ مليارات هو الفرق للمتقاعدين وبعد مضي ٩ سنوات يتبين ان كل الكلفة لا تتجاوز ٩ مليارات. ومع ذلك قيل يوما اننا خربنا الخزينة واننا وضعنا الخزينة تحت اعباء رواتب المتقاعدين والاموال هي ملك المتقاعدين وليست ملك الخزينة. كاموال البلديات التي تعرفونها اكثر عني، انا اقول في هذه الامور يجب ان نضع ورشة عمل دائمة، دائمة لانجاز هذه الامور باسرع وقت. الوقت يمر ويسير سيرا سريعا، ارجو ان لا نضيع الوقت لقد ايدنا هذه الحكومة وايدنا هذا العهد واني في موقعي اقول مخلصا ان وجود رئيس الجمهورية العماد اميل لحود على راس الدولة ووجود الرئيس سليم الحص على راس الحكومة انما يشكل فرصة تاريخية للوطن علينا ان لا نفرط بهذه الفرصة شكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل جان عبيد بالنظام

جان عبيد: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام،

كنت أتمنى ان استغني عن هذه المداخلة ولكن الرئيس حسين الحسيني رغم صداقتي له، ولكن الحقيقة والحق هم اصدقائي قبل الناس، اعتقد انه لم يطلع على ان المناهج التربوية التي وضعت والتي وضعها ما يقارب ال ٤٠٠ باحث تربوي من كافة القطاعات والمؤسسات التربوية الرسمية منها والخاصة هذه المناهج بما لها وعليها ليس في وسع شخص وحده ان يشطبها بقلم تمام كما ليس بوسع وزير واحد ان يقرر دور لبنان او ويلغي دور لبنان، هذه المناهج تضمنت امورا عديدة: العلم التقنية والمهنية وعلوم الحياة، اما اهم ما تضمنته هو وضع كتاب للتربية الوطنية وكتاب للتاريخ ولقد وفق الباحثون بعدما رفع الامر ايضا الى الهيئات العليا في التربية وافقوا في وضع مناهج لكتاب التاريخ بعدما وضعت مبادئ وقواعد واهداف كتاب التاريخ. اما كتاب التربية الوطنية دولة الرئيس، فلقد صدر ولم يصدر من صنع يد واحدة او مسؤول واحد الذي وضعه ووضع اسسه واشرف على اصداره وكتابته ٤٠٠ باحث تربوي، ويجري في الصفوف الابتدائية تدريس هذا الكتاب وهو كتاب يتضمن اثني عشر كتابا صدر الجزء الاول المتعلق بالصفوف الابتدائية ويجري هذا العام والعام القادم صدور الجزء الثاني وفي العام الثالث يصدر الجزء الثالث، اود في هذا الاطار ان اقول ان ما رسم من مبادئ تربوية في مسالة التنشئة الوطنية استوحى من كتب ساهمت فيها مؤسسات مدنية وعسكرية في الماضي وان هذه اضيف اليها مبادئ اخرى واهدافا اخرى وقواعد اخرى وجوانب اخرى حتى تليق بهذه المناهج التي تمت الموافقة عليها في مجلس الوزراء ويجري تنفيذها اليوم في رعاية وزير التربية الاستاذ محمد يوسف بيضون، هذا الامر ليس ملك شخص حتى يعيد

النظر فيه وحده ان ال ٤٠٠ باحث بل واكثر منهم في وسعهم ان يعيدوا النظر في هذه المناهج او يطوروها، لكن ليست المسألة مسألة استنساب عند وزير او مسؤول تربوي.

وانا سبق لي وقلت على التلفزيون - واطن ان دولة الرئيس قد تسنى له الاطلاع على هذه المقابلة وارجو ان يكون قد اطلع على ذلك قلت اذا كان هنالك من نقاط ضعف في هذه المناهج فلننفذ كما جرى في الطائف فلننفذ السليم في الطائف قبل ان نقدم على الاشتباك حول غير السليم في الطائف. والطائف ليس مسألة استنسابية او انتقالية يا دولة الرئيس وانما يجب ان يؤخذ بكافة بنوده. اما في امر هذه المناهج عندما يفترض ان يجري اعادة النظر فيها فيجب ان تتم وفق نفس التسلسل وبمشاركة هذه النوعية وهذه الكمية من العقول التربوية التي توصلت اليها وشكرا.

حسين الحسيني: دولة الرئيس،

لاسمح الله ان اكون قصدت التقليل من الجهد الذي بذله معالي الوزير الصديق جان عبيد، الجهد موجود واطلعت عليها اطلاعا اكثر من كاف، يوجد فيها كل شيء وكما قال عن كتب تنشئة وطنية قديمة، صحيح ولسنا في صدد تعدادها ولا سيما التي صدرت في عهد المغفور له الرئيس فؤاد شهاب ونحن نحترم هذه الاراء ولكنها لو كانت كافية لما ابتلينا بالحرب التي ابتلينا فيها. بعد هذه المراجع التي اشار اليها الصديق حصلت حرب وحصل ميثاق وطني جديد وحصل ايضا دستور جديد، انا لم اطلع في هذه المناهج الا على ما يشير الى نتيجة مبتورة مجتزأة ولا تشير حتى الى اسباب النزاع، والمجاملة بهذا الشأن بنظري لا تجوز على الاطلاق. هذه المنشورات التي صدرت رغم اجرائها المتعددة والوانها الجيدة هي ليست كتاب تربية وطنية وفقا للدستور.

الرئيس: يادولة الرئيس الحسيني لو سمحت نستطيع ان نعقد جلسة مخصصة لمناقشة هذا الموضوع.

الكلمة لدولة رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، ايها السادة النواب،

استمعنا باهتمام كلي مداخلات السادة النواب وقد وجدنا في كثير منها ملاحظات بناءه ستكون محل عنايتنا ستكون محل عنايتنا التامة ونحن نشكرهم عليها. ومن نافذ القول اننا نحترم اراء الذين انتقدوا الحكومة ولو اننا وجدنا في بعضها كلاما تعوزه الموضوعية والانصاف اذ غلب عليه التحامل والتهجم وكان في الكثير من التجني والتجريح، ان الذين غالو في انتقاد الحكومة فلم يعثروا في ادائها على ما يستحق التنويه، تناسوا ان حكومتنا لم تولد في فراغ بل وسط اوضاع هي في غاية التردّي وظروف هي في منتهى الصعوبة لا بل فلنقل انها وجدت وسط تركة ثقيلة اجل اقول بالتركة الثقيلة ولو ان معارضي الحكومة يحاولون ان يجرموا على الحكومة استخدام هذا التعبير بدعوة ان فيه وحسب زعمهم نظرة الى الوراء، وان ما نحتاجه هو التطلع الى الامام، كانما هم يريدون بذلك ان يصرفوا انظار الناس عن فداحة التحديات التي كان على الحكومة مواجهتها منذ اللحظة الاولى من

ولادتها، تلك التحديات تجلت في دين عام جاوز الـ ١٨ مليار دولار حتى نهاية العام ١٩٩٨ اي ما يناهز ١١٩٪ من اجمالي الناتج المحلي وفي عجز في الموازنة العامة ناهز الـ ١٥٪ من اجمالي الناتج المحلي ومن تلك التركة مبالغ طائلة صرفت من خارج الموازنة قدرت بنحو ١١٣٠ مليار ليرة مستحقة على الدولة بنهاية العام ١٩٩٨ من دون ان تكون قد دخلت في حساب عجز الموازنة او في حساب الدين العام وهذا يتنافى على وجه فاضح مع مبدأ الشفافية، وكذلك مبالغ متراكمة في ذمة الخزينة لصالح البلديات. ومن تلك التركة ايضا ادارة مترهلة وحالة من الفساد المستشري في مختلف مجالات العمل العام رافقتها الكثير من هدر المال العام واخيرا لا اخرنا مع تلك التركة حالة من الركود الاقتصادي المستحكم انعكس ازمة معيشية حادة تعود الى سنوات مضت، الى كل ذلك هناك واقع موروث منذ سنوات طويلة يتمثل في استمرار بعض ابواب النزف المالي مشرعة مثل الخسائر المترتبة على تواصل الاعتداءات الاسرائيلية على ارض لبنان وشعبه وملف المهجرين الباهظ التكلفة والسياسة المعتمدة بالتزام بعض المنتجات الزراعية مثل الشمندر السكري والتبغ والقمع وكنا نحذر الحكومات السابقة من ان سياساتها سوف تؤدي الى المازق الكبير وعندما وقع المازق انبروا ويا للعجب الى تحميلنا مسؤوليته قدرنا ان نتسلم الحكم في اصعب مرحلة مرت على لبنان منذ انتهاء الازمة الوطنية الكبرى والمكابرون وحدهم لا يريدون ان يعترفوا بهذا الواقع فاستهلوا التهجم والتحامل علينا، العجب كل العجب ان الذين اورثونا كل تلك التركة الثقيلة يحاولون الان بافترائهم تحميلنا مسؤوليتها، الى هؤلاء نقول اذا ابتليتكم بالمعاصي فاستتروا اننا نتحدث عن التركة الثقيلة لا ننكر على الحكومات السابقة ما حقته على صعيد البناء ونحن في حديثنا عن التركة الثقيلة لا ننظر الى الوراء وانما نتطلع الى الامام بمعنى ان الوقوف على حقائق الوضع القائم هو المنطلق الطبيعي للعمل على تصحيحه وهذا ما شرعنا في تحقيقه من ادراكنا ان عجز الموازنة المتفاقم يكاد يكون مصدر كل علة في الاقتصاد الوطني اللبناني جعلنا معالجة هذه الافة الى جانب قضايا ملحة اخرى في مقدم اولوياتنا فعجز الموازنة هو المصدر الاساسي لنمو الدين العام الذي بلغ مستويات مثيره للقلق وهو سبب اساسي من اسباب ارتفاع معدلات الفائدة في السوق اللبنانية وبالتالي من اسباب الركود الاقتصادي الذي يحتم على البلاد، وهو ايضا سبب من اسباب تباطؤ النمو الاقتصادي كونه يقود الى صرف المدخرات الوطنية الى الاستثمار في المشاريع الانمائية الخاصة والعامة، من هنا كان حرصنا على ترشيد الانفاق والغاء مسارب الهدر والعمل على تعزيز موارد الخزينة من خلال اعادة النظر في السياسة الضريبية والسعي الى توسع قاعدة المكلفين وتحسين عمل الجباية. وقد حاولنا ترجمة كل ذلك بالقدر الممكن عمليا في اعداد موازنة عام ١٩٩٩.

عندما تسلمت حكومتنا مسؤولياتها في كانون الاول عام ١٩٩٨ لم يكن هناك مشروع موازنة للعام ١٩٩٩ محالا الى مجلس النواب، هذا مع العلم ان الدستور ينص صراحة على ان الحكومة ملزمة بتقديم مشروع الموازنة في بدء دورة تشرين الاول من كل سنة وكان على حكومتنا ان تنصب على وضع مشروع الموازنة للعام ١٩٩٩ وها نحن تعدينا منتصف السنة وليس بين ايدينا موازنة جاهزة للتنفيذ. هذا التأخير في صدور الموازنة وما ترتب عليه من سلبات هو من مسؤولية الحكومة السابقة. وتاكيدا لحرصنا على التطلع الى المستقبل في معرض الحديث عن

التركة قد وضعنا مشروع موازنة عام ١٩٩٩ في اطار برنامج عمل للتصحيح المالي لرسم التنفيذ على امتداد السنوات الخمسة المقبلة، هذه المرة الاولى التي تاتي فيها الموازنة مصحوبة برؤية اصلاحية مستقبلية، ومهما قيل في برنامج العمل للتصحيح الذي وضعته الحكومة فهو بامتياز اول محاولة جدية من نوعها. ستبقى مندرجات برنامج العمل هذه خاضعة في طبيعة الحال لاعادة النظر مستقبلا في ضوء التجربة وقد وردت فيها بعض الاخطاء سنعمد الى تصحيحها ولكن هذا البرنامج يبقى في اي حال شاهدا على وجود خط استراتيجي لسياسة الحكومة المالية وذلك للمرة الاولى في تاريخ الموازنات اللبنانية، ونحن نضع البرنامج بين ايدي مختلف الفعاليات لمناقشته وابداء الراي فيه.

ومن جملة الاهداف تحققت من وضع برنامج للعمل، ابراز حجم المشكلة المالية التي يعاني منها لبنان، فالبرنامج يحدد سبلا طموحة نسبيا بما نص عليه من خطوات تتناول تطوير السياسة الضريبية وتحقيق برنامج للخصخصة، الا ان النتائج المتوخاة منها مع ذلك تبدو معتدلة فالهدف ليس محو الدين العام او عجز الموازنة بل تخفيض نسبة الدين العام من نحو ١١٩٪ الى نحو ٩٦٪ ونسبة عجز الموازنة من نحو ١٥٪ الى ما دون الـ ٥٪ والهدف هو الوصول الى حالة تكون فيها نسبة النمو للناتج المحلي اعلى من نسبة نمو الدين العام سنويا، بذلك يبدأ عبء الدين العام على الاقتصاد الوطني بالتراجع سنة بعد سنة فيغدو الوضع المالي تحت السيطرة هكذا يتحقق الانعطاف المنشود باخراج البلاد من الحلقة المفرغة الى الحلقة المجدية. وفي سياق هذا التوجه للحكومة نحو معالجة المشكلة المالية حافظنا على استقرار العملة الوطنية في سوق العملات على رغم كل ما كان يروج من شائعات ورهانات مغايرة وجعلنا من المحافظة على استقرار العملة الوطنية هدفا من اهداف برنامج العمل للتصحيح المالي، وكذلك نجحنا في تخفيض نسبة الفائدة المدفوعة على سندات الخزينة للمرة الاولى الى ما دون ١٦٪.

والمعروف ان خدمة الدين العام اي الفوائد التي تدفع على الدين العام تشكل المصدر الاكبر للعجز في الموازنة لذلك فانه يرجى ان يساعد الانخفاض في معدل الفائدة مع الوقت على تخفيض عجز الموازنة. سمعنا من بعض المنتقدين احتجاجا على الزيادات التي تضمنها مشروع الموازنة في الرسوم والضرائب، نحن لسنا هواة رسوم وضرائب ولكن الخلل الفادح في مالية الدولة والمتمثل في عجز متفاقم جديد في الموازنة العامة، قضى برفع بعض الرسوم والضرائب سبيلا للتخفيض من عجز الموازنة من ضمن رؤية بلورناها في برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي، ومن يطالع هذا البرنامج يدرك حجم المشكلة، ويدرك الضرورات التي قضيت باعتماد سياسة ضريبية جديدة ولم يبين لنا المنتقدون من اين تأتي بالموارد المالية المطلوبة اذا استغنيا عن رفع الرسوم والضرائب، فهل نترك التدهور المالي والاقتصادي على غاربه كما فعلت حكومات سابقة؟ حاول بعض المنتقدين تضخيم احتمال عدم تحقيق او عدم تحقق التقديرات التي تضمنها مشروع موازنة العام الجاري ونحن يهملنا في هذا الصدد ان نسال هؤلاء، في اي سنة من السنوات الست الماضية صحت تقديرات الموازنة، الم يكن هناك فارق كبير في كل سنة من تلك السنوات بين الارقام المقدرة في الموازنة والارقام المحققة فعلا؟ ثم اننا نؤكد على اننا احتفظنا بذخيرة لتعويض اي نقص قد ينشأ في تحقيق الموازنة وذلك بعدم احتساب ما يمكن ان تحصله الخزينة من اعادة النظر في العقدين

الموقعين مع شركتي الهاتف الخليوي علما اننا على عتبة مباشرة التفاوض معهما، وكذلك ما يمكن تحصيله نتيجة استصدار قانون لتسوية المخالفات الواقعة على الاملاك العمومية ولا سيما منها الاملاك البحرية، ان الموارد التي يمكن تحصيلها من هذين المصدرين ستعوض اي نقص يمكن ان يطرا على ارقام الموازنة وتفيض عنه، اما الازمة المعيشية التي كثر حديث السادة النواب عنها بطبيعة الحال فهي الوجه الاخر لحالة الانكماش الاقتصادي الموروثة التي ما فتئت تسيطر على الاقتصاد الوطني منذ مطلع التسعينات، ولهذه الحالة اسباب عديدة لعل اهمها:

اولا: حصار الدور الاقليمي الذي كان مصدر ازدهار الاقتصاد الوطني اللبناني قبل عام ١٩٧٥. وتعطل هذا الدور خلال الازمة الوطنية الكبرى من جرائها ستة عشر عام ولم يستطع لبنان استعادة هذا الدور كاملا بعد تسع سنوات من انتهاء الازمة.

ثانيا: العجز الكبير في الموازنة العامة على امتداد السنوات الماضية مما اضطر الحكومات السابقة الى الاستدانة بشكل كثيف فأدى ذلك الى رفع معدلات الفائدة في السوق الى مستويات كابحة للنشاط الاقتصادي وبالتالي الى حالة الركود الاقتصادي التي خيمت على البلاد.

ثالثا: تراجع الاقتصادات العربية المجاورة سواء كان ذلك من جراء ازمت الخليج المتكررة والاستنزاف الذي رافقها او من جراء انهيار اسعار النفط في العالم، انعكس ذلك سلبا على النشاط الاقتصادي العام في لبنان نظرا للروابط العضوية التي كانت وما زالت تقوم بين الاقتصاد اللبناني والاقتصادات العربية، وزاد في حدة الازمة بعض الشيء خلال الاشهر الاخيرة تقلص اتفاق الدولة من جراء عدم انجاز مشروع الموازنة العامة في موعدها الدستوري في عهد الحكومة السابقة كما سلفت الاشارة.

وبالتطلع الى الارقام نقول اليوم، اننا نامل في ان يكون لاقرار الموازنة في مجلس النواب بعد هذه المناقشات الجارية اثر ايجابي يكون من شأنه التخفيف بعض الشيء اي بشكل محدود من غلواء الركود المشكو منه وذلك بزوال العامل المستجد خلال الفترة الاخيرة والناجم عن تاخر صدور الموازنة العامة لعام ١٩٩٩. كما نامل ان يساهم في ذلك ولو قليلا اصدار السنوات المخصصة لتسديد المستحقات المتراكمة على الدولة، اما الرهان في تحريك الاقتصاد الوطني في الوقت الحاضر فمعقود على موسم اصطيف ناشط يبشر بالخير الكثير.

واما الرهان الاساسي لتحريك الاقتصاد الوطني في المدى المنظور فمعقود على تعزيز حركة التنمية وعلى ازدياد حركة الاستثمار الخارجية ولاسيما منها العربية واللبنانية المغتربة ونحن نسعى الى تشجيع الاستثمارات العربية والمغتربة للاقبال على لبنان لتنفيذ المشاريع في شتى قطاعات الانتاج فاذا ما وفقنا الى تسجيل تقدم ملحوظ على هذا الصعيد فاننا نتطلع الى تنشيط الحركة الاقتصادية العامة في البلاد على رغم الاسباب الكامنة وراء الازمة والتي سبقت الاشارة اليها وفي هذا الاطار يهمننا التذكير باننا طلبنا من مجلس الانماء والاعمار اعداد خطة انمائية لخمس سنوات تراعي الاولويات الاتية:

اولا: التصدي للشأن الاجتماعي

ثانيا: تنمية المناطق الاقل تطورا وفق ما يقتضيه مبدأ الانماء المتوازن.

ثالثا: تعزيز حركة نمو القطاعات الانتاجية الخاصة بالصناعة والزراعة والسياحة، كل ذلك مع التزام استكمال المشاريع التي بوشر بتنفيذها سابقا. تطرق بعض الاخوة النواب الى طلب الحكومة في مشروع قانون الموازنة اجازة مجلس النواب لها اصدار سندات خزينة بالعملات الاجنبية في اطار العمل على اعادة هيكلة الدين العام بما يكفل تخفيض خدمة الدين العام واطالة استحقاقه، قلت في كلمتي امام مجلس النواب في مناقشة مشروع الموازنة لعام ١٩٩٨ ان الاقتراض خارجيا بالعملات الاجنبية سيجلب عليه مستقبلا في حالات معينة مخاطر ستحمل الاجيال المقبلة مغبتها، وقلت ان الاقتراض خارجيا بالعملات الاجنبية لا يمكن ان يتم بمقادير كبيرة من دون ان يترتب عليه النتائج السلبية التي تطاول مكانة لبنان الانتمائية في السوق الدولية، وانتقدت مشروع الحكومة القائم على اصدار سندات من نوع «زيرو كوبون بوند» هذا الموقف صدر عني منذ اكثر من سنة، ونحن اليوم نطلب اجازة مجلس النواب للحكومة باصدار سندات الخزينة بالعملات الاجنبية في قانون موازنة عام ١٩٩٩ واسباب ذلك هي اولا: الجديد هو برنامج العمل الخمسي الذي وضعناه ليتوافق مع موازنة العام ١٩٩٩.

لقد وضع هذا البرنامج تحديدا لتلافي وقوع الحالات التي قد يترتب عليها مخاطر مستقبلا وهي حالات التدهور الاقتصادي العام في البلاد ورهاننا على نجاح برنامج العمل للتصحيح المالي لقطع الطريق نهائيا على احتمالات التدهور الاقتصادي العام هو الذي يجذونا الى رفع تحفظنا عن اللجوء الى خيار الاستدانة الخارجية بالعملات الاجنبية، ولو واصلنا التوجس من مخاطر اصدار سندات بالعملات الاجنبية لكان ذلك منافيا لثقتنا بنجاح برنامج العمل للتصحيح المالي، ولكننا نتعرض اليوم للانتقاد على هذا الاساس، علما بان البرنامج المذكور يفترض اعادة هيكلة الدين العام بغية تخفيض الفائدة واطالة اجال الاستحقاق.

ثانيا: لن نلجا الى تجديد طلب الاستدانة من الخارج بالعملات الاجنبية الا مضطرين اشد الاضطرار. وذلك ناجم عن التركة الثقيلة التي ورثناها من الماضي، والمتمثلة بدين ضخم ينتج انفاقا كبيرا على خدمة الدين ويفضي تاليا الى تفاقم متواصل في عجز الموازنة. والعجز المتصاعد يعود بدوره ليزيد في حجم الدين العام وهكذا دواليك في ما يشبه الحلقة المفرغة.

هذا الواقع المتمثل بضرورة كسر الحلقة المفرغة يملينا انتهاز كل السبل المتاحة لتخفيض عجز الموازنة بما في ذلك تخفيض خدمة الدين.

ولما كان الفارق كبيرا بين معدلات الفائدة التي تدفع على الاستدانة الليرة وتلك التي تدفع على الاستدانة بالعملات الاجنبية، فلا بد من ترجيح كفة الاستدانة بالعملات الاجنبية من ضمن برنامج متكامل لمعالجة عجز الموازنة.

وهكذا فان دعوتنا السابقة الى تجنب الاستدانة بالعملة الاجنبية لم تكن نابعة من عقيدة ثابتة نعتنقها، وانما من تحليل تبدلت معطياته.

ثالثا: لقد دلت التجربة من خلال الاصدارات التي تمت في الماضي ضمن حدود الملياري دولار المرخص لها في قانون موازنة ١٩٩٨ ان لبنان ما زال بعيدا عن نقطة بروز نتائج سلبية تطاول مكانته الانتمائية في الاسواق الدولية، فلا خوف اذا من المزيد من الاستدانة في هذا الاطار ما دامت نسبة الدين الخارجي الى مجموعة الدين العام متدنية.

سمعنا بعض المنتقدين ياخذون على الحكومة عدم اتمام عملية الاصلاح الاداري لقد سبق لنا ان بينا غير مرة اننا لن نطوي ملف الاصلاح الاداري بل علقناه لفترة قصيرة لانشغالنا باعداد مشروع موازنة السنة الجارية، وبرنامج العمل الخمسي للتصحيح المالي. وسنستأنف البحث في هذا الملف قريبا من مختلف جوانبه بما في ذلك تفعيل الادارة، ورفع مستوى ادائها وتحديثها، وتبسيط المعاملات الادارية، وكذلك ملء المراكز الشاغرة، واجراء مناقلات، وبت مصير الذين وضعوا في تصرف رئاسة الحكومة السابقة.

ونحن اساس ننظر الى الاصلاح الاداري على انه عمل مستمر ومنهجي يمارس من خلال مؤسسات الرقابة اي مجلس الخدمة المدنية، وهيئة التفتيش المركزي، وديوان المحاسبة، والمجلس التاديب العام وذلك بمتابعة مباشرة من وزارة الدولة لشؤون الاصلاح الاداري.

اخذ علينا تعديل ضريبة الارباح والدخل: في الواقع ان ذلك جاء في اطار متطلبات برنامج التصحيح المالي. ان احدا يجب ان لا يكون في منأى عن المساهمة في اعباء انقاذ الاقتصاد الوطني مما يتخبط فيه حال. كان علينا ان نضع تصورا متكاملا لوسائل المعالجة، وان نوزع اعباء هذه المعالجة باقصى ما يمكن من العدالة بين قطاعات الانتاج وشرائح المجتمع.

الامر الذي يعني بالضرورة اعادة النظر في معدلات الضريبة، فما كان بالامكان او من الانصاف في شيء ان نوزع اعباء المعالجة على اوسع قاعدة من المكلفين، ونستثني الارباح والدخل.

ولو فعلنا لكان ذلك حجة علينا، وقد راعينا في اي حال ضرورة ان تبقى الابعاء الضريبية في لبنان اضعف مما هي عليه في البلدان المجاورة. ونلك التي تحاكي لبنان في درجة نموه وتطوره.

وقد بقي لبنان بعد التعديل في موقع متميز من حيث وطاة الضرائب، وذلك كي يبقى محور جذب للاستثمارات.

دولة الرئيس، ايها السادة،

سمعنا بعض المتحاملين يتحدثون عن بيروت وما عانت وما قدمت من توضحيات من اجل وحدة لبنان وعروبته، ثم يتساءلون عما رصد في الموازنة لبيروت؟ وقد التقى على هذا الموقف عدد من المتحدثين وكانهم جوقة يقودهم مرجع واحد، اننا نقول بالقلم الملان لا يزيدن احد علينا في شان العاصمة، في بيروت هي بمنزلة القلب منا، حقوقها امانة في عنقنا، حقوق بلديتها محفوظة، مشاريعها في عهدة مجلس الانماء والاعمار وفي مقدمها مشروع جر المياه من الاولى او الدامور اليها، وهو موضوع على نار حامية، وكذلك المشاريع المتعلقة بمدخل

بيروت الجنوبي ومدخلها الشمالي، ثم نقول للذين يتغنون بتضحيات بيروت اين كنتم؟

واين كان من وراءكم عندما كانت بيروت تَحترق وتَجوع وتعطش؟

اين كنتم عندما كنا نحن في قلب بيروت نتلقى مع اهلها الميامين القصف والقنص، ونتحدى موجات القتل والتدمير والحرق والتهجير، ونقاوم مشاريع التقسيم. اجل، اين كنتم؟

تباكي بعض المنتقدين على الحريات في لبنان، اننا نعتز بان صفحة الحكومة في مجال الحريات ناصعة، ان حكومتنا تفخر بانها لم تتعرض للحريات الاعلامية من قريب او بعيد، فهي لم تعتمد كما فعلت حكومات سابقة الى منع الشرائع الاخبارية، او مصادرة صحيفة، او وقفها عن الصدور، او مقاضاتها، وهي تفخر بانها لم تحاول التأثير في موقف اية وسيلة من وسائل الاعلام بقوة المال كما يفعل الآخرون ممن لا يحترمون الحريات الاعلامية، اذا ما معنى الحرية اذا وقعت في قبضة المال؟ لا غلو في القول ان المال كان من شأنه تشويه وجه الممارسة الديمقراطية في لبنان.

واذا كانت ممارسة قلة من الافراد قد خرجت على سياسة الدولة حيال الحريات العامة فقد اتخذت الاجراءات اللازمة لردعهم، ولا نفهم اصرار المنتقدين على تصوير الشذوذ وكأنه القائم وفي مجال الحريات: تباهي الحكومة بانها بدأت عهدا بالغاء الحظر المفروض على التجمع والتظاهر منذ بضعة سنوات. وقد قامت بعض التظاهرات فعلا ضد حكومتنا فاستقبلناها بروح ديمقراطية تعبر عن التزامنا المطلق بكل الحريات العامة، ولم يحصل في عهد حكومتنا ما حصل في عهد حكومات سابقة من قمع للتظاهر تسبب بسقوط ضحايا. وقامت ايضا تظاهرة تاريخية شارك فيها شباب لبنان من مختلف المناطق والفئات فافجحت الاسلاك الشائكة وحررت ارنون ولو الى حين.

ان اطلاق حرية التظاهر هو اسطع شاهد على التزامنا الحريات العامة، وفي مجال الحريات العامة او الحريات الاعلامية: عمدت حكومتنا الى الغاء مرسوم صدر قبيل رحيل الحكومة السابقة وزعت بموجبه الاقنية والترددات على عدد محدود من المحطات، وبعضها من ذوات الخطوة بفعل علاقة بعض المسؤولين مباشرة بها، هذا في اعتقادنا يقع تحت طائلة قانون الاثراء غير المشروع.

والحكومة توخت من الغاء ذلك المرسوم اعادة توزيع الاقنية والترددات على نحو اكثر عدالة، كما توخت فتح الباب امام الترخيص لمحطات تلفزيونية واذاعية جديدة، لقد رخصت الحكومة فعلا لمحطة تلفزيونية جديدة تنفيذا لقرار مجلس شوري الدولة.

تعرض البعض للملاحظات القضائية التجارية، ونحن هنا في هذا الصدد نؤكد ان الحكومة لم تحل على القضاء اشخاصا معينين، بل احالت ملفات معينة. وهذا امر طبيعي فماذا ينتظر من الحكومة ان تفعل عندما تقع يدها على ملفات تتحدث عن تجاوزات او مخالفات او اختلاسات. ونحن بعد احالة ملف معين على القضاء حريصون كل الحرص على عدم التدخل في مجرى التحقيق او الملاحقة من قريب او بعيد اننا نحترم استقلال القضاء، وانا شخصا من الموقعين على اقتراح قانون تقدم به الرئيس حسين الحسيني وباقي الرفاق في اللقاء النيابي

الوطني يرمي الى تعزيز استقلالية القضاء وفق ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني .
اما الحديث عن الكيدية، والمداخلات السياسية في الملاحقات القضائية فلا اساس له من الصحة اطلاقا،
هذا الزعم انما ياتي في اطار الحملات المغرضة التي تشن على الحكومة وهي حملات سياسية ونحن نربا بانفسنا
الهبوط الى مستواها .

لن ارد على الذين انبروا الى النيل من رئيس الوزراء شخصا بالافتراء والتجني، عزاؤنا ان مواقع هؤلاء
معروفة وهي غير مواقعنا والحمد لله . كل ما اجيز لنفسي قوله حيال حملاتهم الجائرة سامحهم الله وهداهم الى
سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله .

الرئيس: نبدأ بمشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٧ .

تلى المادة الاولى:

تليت المادة الاتية:

المادة الاولى: مع الاخذ في الاعتبار التعديلات التي قد يقرها ديوان المحاسبة - والتي يتولى اجراءها لاحقا
في حال وجودها، يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لمديرية اليانصيب الوطني فالمديرية العامة
للحبوب والشمندر السكري والمواصلات السلوكية واللاسلكية عن عام ١٩٩٧ كما يلي:

اولا: قطع حساب الموازنة العامة

١ - واردات الموازنة العامة	ليرة لبنانية
أ - الواردات المنفذة	
- الواردات المحققة خلال السنة من ضرائب ورسوم وعائدات	٣,٣٧٧,١٥٣,٦٦٩,٠٠٥,٠٠
- يضاف بقايا المبالغ غير المحصلة المدورة من السنة السابقة	٩٣,٩٩٠,٨٠٦,٥٦٤,٦٨
المجموع	٣,٤٧١,١٤٤,٤٧٥,٥٦٩,٦٨
- يطرح المبالغ المنزلة	١٠,٦٣٣,٠٣٦,٤٨٤,٠٠
- صافي المبالغ الموضوعة قيد التحصيل	٦,٤٦٠,٥١١,٤٣٩,٠٨٥,٦٨
- ينزل المبالغ الباقية قيد التحصيل والمدورة لسنة ١٩٩٨	٣٠٣,٩٤٥,٤٩٦,٠٩٣,٦٨
- صافي المبالغ المحصلة (دون المأخوذات من حساب مال الاحتياط)	٣,٣٥٦,٥٦٥,٩٤٢,٩٩٢,٠٠

(ب) المأخوذات من حساب مال الاحتياط لتغطية الاعتمادات المدورة من ١٩٩٦ الى ١٩٩٧

(ج) المأخوذات من حساب مال الاحتياط لتغطية الاعتمادات الاضافية المفتوحة خلال ١٩٩٧

اعتماد اضافي لمعاشات التقاعد والصرف من الخدمة) ٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠

٤,٩٣٠,٠٧٢,٨٩٩,٢٦٤,٠٠

٢ - نفقات الموازنة العامة المصروفة

(أ) على الجزء الاول من الموازنة ٧,٨٨٩,٥٤٣,٩٦٢,٢١٢,٠٠

(ب) على الجزء الثاني / أ من الموازنة ٣٩٢,٠٢١,٦٧٦,٥٤٥,٠٠

(ج) على الجزء الثاني / ب من الموازنة ٣١٩,٦١٣,٣٠٥,٠٧٠,٠٠

٨,٦٠١,١٧٨,٩٤٣,٨٢٧,٠٠

فتكون زيادة النفقات المصروفة على الواردات المحصل ٣,٦٧١,١٠٦,٠٤٤,٥٦٣,٠٠

(عجز)

يؤخذ العجز المحقق بنتيجة تنفيذ موازنة سنة ١٩٩٧ البالغ (٣,٦٧١,١٠٦,٠٤٤,٥٦٣) ل. ل. فقط ثلاثة الاف وستمئة وواحد وسبعون مليارا ومائة وستة ملايين واربعه واربعون الفا وخمسمائة وثلاث وستون ليرة لبنانية من حساب مال الاحتياط.

يقفل رصيد حساب مال الاحتياط المدين المؤلف من عجز موازنة سنة ١٩٩٧ البالغ (٣,٦٧١,١٠٦,٠٤٤,٥٦٣) ل. ل. ومن العجز الناتج عن الاعتمادات المدورة والاضافية والبالغ / ١,٥٧٣,٥٠٦,٩٥٦,٢٧٢ ل. ل. فقط الف وخمسمائة وثلاثة وسبعون مليارا وخمسمائة وستة ملايين وتسعمائة وستة وخمسون الفا ومائتان واثنان وسبعون ليرة لبنانية لا غير اي ما مجموعه (٥,٢٤٤,٦١٣,٠٠٠,٨٣٥) ل. ل. فقط خمسة الاف ومائتان واربعه واربعون مليارا وستمئة وثلاثة عشر مليونا وثمانمائة وخمس وثلاثون ليرة لبنانية في حساب (سلفات لتغطية عجز موازنة ١٩٩٧) عملا باحكام المادة ١٩٦ من قانون المحاسبة العمومية.

ثانياً: قطع حساب الموازنات الملحق

(١) قطع حساب موازنة مديرية اليانصيب الوطني

١ - الواردات ليرة لبنانية

(أ) الواردات المنفذة

- الواردات المحققة خلال السنة من حاصلات بيع اوراق اليانصيب وخلافه ٥٧,٣٣٨,٢٥٩,٠٨٦,٠٠

- يضاف بقايا المبالغ غير المحصلة المدورة من السنة السابقة ٠,٠٠

صافي المبالغ الموضوعة قيد التحصيل ٥٧,٣٣٨,٢٥٩,٠٨٦,٠٠

- ينزل المبالغ الباقية قيد التحصيل والمدورة لسنة ١٩٩٧ ٠,٠٠

- صافي المبالغ المحصلة ٥٧,٣٣٨,٢٥٩,٠٨٦,٠٠

(ب) المأخوذات من حساب مال الاحتياط لتغطية الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٩٦ الى سنة ١٩٩٧ ٠,٠٠

٥٧,٣٣٨,٢٥٩,٠٨٦,٠٠

٢ - النفقات المصروفة

(أ) على الجزء الاول ٥٤,٨٦٧,٢٦٥,٩٩٠,٠٠

(ب) على الجزء الثاني / أ ٤,٢٩٨,٥٠٠,٠٠

(ج) على الجزء الثاني / ب ٠,٠٠

٥٤,٨٧١,٥٦٤,٤٩٠,٠٠

فتكون زيادة الواردات المحصلة على النفقات المصروفة ٢,٤٦٦,٦٩٤,٥٩٦,٠٠

(وفر ١٩٩٧)

يؤخذ الوفر البالغ / ٢,٤٦٦,٦٩٤,٥٩٦ / ل.ل. فقط ملياران واربعمئة وستة وستون مليوناً وستمائة واربعة وتسعون الفا وخمسمئة وستة وتسعون ليرة لبنانية ايرادا في مال احتياط مديرية اليانصيب الوطني عملاً باحكام المادة ١٩٦ من قانون المحاسبة العمومية. تشمل هذه النفقات ما تم تحويله الى الموازنة العامة والبالغ / ١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل. فقط سبعة عشر مليار ليرة لبنانية.

٢ - قطع حساب موازنة المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري

ليرة لبنانية

١ - الواردات

(أ) الواردات المنفذة

- الواردات المحققة خلال السنة من حاصلات ٦٣,٩١٠,١٧١,١٣٣,٠٠

- يضاف بقايا المبالغ غير المحصلة المدورة من السنة السابقة ٠,٠٠

المجموع ٦٣,٩١٠,١٧١,١٣٣,٠٠

- يطرح المبالغ المنزلة ٠,٠٠

- صافي المبالغ الموضوعة قيد التحصيل ٦٣,٩١٠,١٧١,١٣٣,٠٠

- ينزل المبالغ الباقية قيد التحصيل والمدورة لسنة ١٩٩٨ ٠,٠٠

- صافي المبالغ المحصلة ٦٣,٩١٠,١٧١,١٣٣,٠٠

(ب) المأخوذات من حساب مال الاحتياط لتغطية الاعتمادات ٠,٠٠

المدورة من سنة ١٩٩٦ الى سنة ١٩٩٧

٦٣,٩١٠,١٧١,١٣٣,٠٠

٢ - النفقات المصروفة

(أ) على الجزء الاول ٥٨,٨٩٢,٢٢٨,٨٦٧,٠٠

(ب) على الجزء الثاني / أ ٢٠,٤٤٠,٨٣٠,٠٠

(ج) على الجزء الثاني / ب ٠,٠٠

٥٨,٩١٢,٦٦٩,٦٩٧,٠٠

٤,٩٩٧,٥٠١,٤٣٦,٠٠ فتكون زيادة الواردات المحصلة على النفقات المصروفة

(وفر)

يؤخذ الوفر البالغ / ٤,٩٩٧,٥٠١,٤٣٦ / ل.ل. فقط اربعة مليارات وتسعمائة وسبع وتسعون مليوناً

وخمسمائة والـف واربعمئة وست وثلاثون ليرة لبنانية ايرادا في حساب مال احتياط المديرية العامة للحبوب

والشمندر السكري عملاً بأحكام المادة ١٩٦ من قانون المحاسبة العمومية.

(٣) قطع حساب موازنة المواصلات السلوكية واللاسكلية

ليرة لبنانية

١ - الواردات

(أ) الواردات المنفذة

- الواردات المحققة خلال السنة من حاصلات ورسوم ٥٩٤,٤٤٣,٦٤٤,٣٦٥,٠٠

- يضاف بقايا المبالغ غير المحصلة المدورة من السنة السابقة ٠,٠٠

- صافي المبالغ الموضوعة قيد التحصيل ٥٩٤,٤٤٣,٦٤٤,٣٦٥,٠٠

- ينزل المبالغ الباقية قيد التحصيل والمدورة لسنة ١٩٩٨ ٠,٠٠

- صافي المبالغ المحصلة ٥٩٤,٤٤٣,٦٤٤,٣٦٥,٠٠

(ب) المأخوذات من حساب مال الاحتياط لتغطية الاعتمادات ٦٣٣,٨٨٩,٩٣١,٩٨١,٠٠

المدورة من سنة ١٩٩٦ الى سنة ١٩٩٧

١,٢٢٨,٣٣٣,٥٧٦,٣٤٦,٠٠

٢ - النفقات المصروفة

(أ) على الجزء الاول ١٥٠,٨٢٥,٨١٩,٧١٣,٠٠

(ب) على الجزء الثاني / أ ٧٤,٧١٤,٣١٦,٧٨٠,٠٠

(ج) على الجزء الثاني / ب ١٩١,٥٧٦,٤٥٧,٥٨٠,٠٠

٤١٧,١١٦,٥٩٤,٠٧٣,٠٠

٨١١,٢١٦,٩٨٢,٢٧٣,٠٠ فتكون زيادة الواردات المحصلة على النفقات المصروفة

(وفر)

يؤخذ الوفر البالغ / ٨١١,٢١٦,٩٨٢,٢٧٣ / ل.ل. فقط ثمانمائة واحد عشر مليارا ومائتان وستة عشر مليوناً وتسعمائة واثنان وثمانون الفا ومائتان وثلاث وسبعون ليرة لبنانية ايرادا في حساب مال احتياط المواصلات السلوكية واللاسكلية عملا باحكام المادة ١٩٦ من قانون المحاسبة العمومية.

* تشمل النفقات مبلغ / ٢١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل. تسديد سلفات خزينة.

* تم تحويل مبلغ / ١٤٠,٦٨٦,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل. من اصل هذا الوفر الى الموازنة العامة.

الرئيس: من يوافق على المادة الاولى برفع الايدي؟

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الاولى.

تتلى المادة الثانية.

تليت المادة الآتية:

المادة الثانية:

١ - يصدق الاعتماد الاضافي المفتوح بموجب المرسوم رقم ١١١٥٤ تاريخ ١٥/١٠/١٩٩٧ سندا لاحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون المحاسبة العمومية، من اجل تغطية معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة.

- ٢ -

يمثل رصيد حساب مال الاحتياط قبل ترصيده بنهاية السنة المالية ١٩٩٧ عجز موازنة هذه السنة اضافة الى العجز الناتج عن الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٩٦ الى سنة ١٩٩٧، والاعتماد الاضافي المفتوح لتغطية معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة.

٣ - يمثل حساب سلفات لتغطية عجز الموازنة العامة رصيد العجز المتراكم منذ عام ١٩٩٣، ولا يشمل العجز المتراكم حتى مطلع العام ١٩٩٣.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس،

يوجد تحفظ على قطع حساب ١٩٩٧ لأنه بين الحين والحين يتبين لنا اشياء كانت مخفية ومحجوبة ومهربة فلو سمحت افسح لنا المجال لتسجيل تحفظنا على قطع حساب ١٩٩٧.

الرئيس: يسجل التحفظ.

الموافقة على المادة الثانية برفع الايدي؟

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية.

تتلى المادة الثالثة.

تليت المادة الآتية نصها:

المادة الثالثة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس: الموافقة على المادة الثالثة برفع الايدي؟

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة.

القانون المطروح للتصويت بالمناداة بالاسماء.

نودي السادة النواب باسمائهم.

- اكثرية -

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية.

الرئيس: نبدأ بالتصويت على تفصيل قسم النفقات

الجزء الاول من موازنة عام ١٩٩٩

الجزء ١ : الجزء الاول

الباب ١ : رئاسة الجمهورية. الخ. . .

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدق قسم النفقات الجزء الاول

ملاحظة: تلي هذا الجزء وصدق بنداً بنداً.

نتنقل الى تلاوة تفصيل قسم النفقات الجزء الثاني. أ.

تفصيل قسم النفقات الجزء الثاني. أ. من موازنة عام ١٩٩٩. الخ. . .

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدق الجزء الثاني. أ. قسم النفقات.

ملاحظة: تلي الجزء الثاني. أ. وصدق بنداً بنداً.

الرئيس: نتنقل الى تلاوة قسم النفقات الجزء الثاني. ب -

تفصيل قسم النفقات الجزء الثاني. ب. موازنة عام ١٩٩٩. الخ. . .

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدق قسم النفقات الجزء الثاني. ب -

ملاحظة: تلي قسم النفقات الجزء الثاني. ب -

وصدق بنداً بنداً.

الرئيس: نتنقل إلى مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٩.

تتلى المادة الأولى:

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الأولى: تحدد أرقام الموازنة العامة والموازنات الملحققة عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ١٩٩٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول ١٩٩٩ وفقاً لأحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.
الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: دولة الرئيس، المادة الأولى تتحدث عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ١٩٩٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول ١٩٩٩ هذه المادة تراعي المبدأ العام المعروف واسمه مبدأ سنوية الموازنة، لكن من العودة إلى النصوص القانونية الواردة في هذا القانون، يتبين أن هناك قوانين علقت أو تعلّق، ويتبين أن هناك قوانين أعطيت مفعولاً رجعيّاً ويتبين أن هناك قوانين تتعلق ليس في سنة الموازنة بل بعدها، قد يُقال هناك سوابق أقرت هكذا قوانين، نحن نريد أن ندون هذا التحفظ وهذا الامتناع على أن لا تتضمن الموازنة إلا النصوص التي تتعلق بالسنة الحالية.

الرئيس: يسجل التحفظ في المحرر.

الموافقة على المادة الأولى برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الأولى.

تتلى المادة الثانية.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثانية: تفتح في الموازنة العامة والموازنات الملحققة الاعتمادات المبينة في ما يأتي:

ليرة	٨٣٩٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	- الموازنة العامة الجزء الأول والثاني
ليرة	٨٩٠٠١٢٥٠٠٠٠٠٠٠	- موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية
ليرة	٦٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	- موازنة مديرية البانصيب الوطني
ليرة	٧٥٥٣٩١٦٠٠٠٠	- موازنة مكتب الجبوب والشمندر السكري
ليرة	٩٤٢٩٥٥١٦٦٠٠٠٠	- المجموع.

وذلك وفقاً للجداول رقم ١، ٢، ٣، ٤ الملحققة بهذا القانون.

الرئيس: الموافقة على المادة الثانية برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية.

تتلى المادة الثالثة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة: تقدر واردات الموازنة العامة والموازنات الملحقمة على الوجه الآتي:

ليرة	٤٩٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	- الموازنة العامة - الجزء الأول - الواردات
		العادية
ليرة	٣٤٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	- الموازنة العامة - الجزء الثاني - الواردات
		الاستثنائية
ليرة	٨٩٠٠١٢٥٠٠٠٠٠٠	- موازنة المواصلات السلوية واللاسكلية
ليرة	٦٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	- موازنة مديرية اليا نصيب الوطني
ليرة	٧٥٥٣٩١٦٠٠٠٠	- موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري
ليرة	٩٤٢٩٥٥١٦٦٠٠٠٠	المجموع:

وذلك وفقاً للجدول رقم ٥، ٦، ٧، ٨ الملحقمة بهذا القانون.

الرئيس: الموافقة على المادة الثالثة برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة.

تتلى المادة الرابعة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الرابعة: يجاز وفقاً لأحكام هذا القانون ولأحكام القوانين النافذة والقوانين التي ستصدر فيما بعد، جباية مختلف الضرائب والرسوم والحاصلات والعائدات المبينة في الجدول رقم ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ الملحقمة بهذا القانون.

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الرابعة.

تتلى المادة الخامسة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الخامسة: توزع بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية معاً، الاعتمادات المرصدة بصورة إجمالية في مختلف أبواب الموازنة العامة المخصصة للمعالجة في المؤسسات والمستشفيات الخاصة والعقود مع الأطباء في القطاع الخاص.

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الخامسة. تتلى المادة السادسة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السادسة: ١. يجاز للحكومة، ضمن حدود مبلغ يوازي احتياجات الخزينة، إصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية لآجال طويلة ومتوسطة وقصيرة وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية على أن تبلغ الحكومة مجلس النواب عن أية مبالغ من سندات الخزينة المصدرة تتجاوز حدود العجز الفعلي المحقق في تنفيذ الموازنة بما فيه مجموع الاعتمادات المدورة إلى العام ١٩٩٩ والاعتمادات الإضافية وذلك بموجب تقارير فصلية تبين الأبواب الموجبة لهذا التجاوز.

٢. في إطار إعادة هيكلة الدين العام، يجاز للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملة الأجنبية بحدود قيمة مليار دولار أميركي على أن تستعمل الأموال المقترضة بموجب هذه الإجازة لتحويل ما يعادل قيمتها من الدين العام بالليرة اللبنانية إلى عملات أجنبية.

يجب أن تسدد كامل هذه السندات المصدرة نهائياً في موعد لا يتعد ثلاثين سنة من تاريخ بدء إصدارها وتحدد نسب الفوائد على هذه السندات وفقاً للمعدلات الرائحة في السوق العالمية على ما يمثاها في الخارج، ويتم ذلك بقرار يصدر عن وزير المالية وحاكم مصرف لبنان.

الرئيس: الكلمة للزميل نسيب لحود.

نسيب لحود: دولة الرئيس، سنعطي اهتماماً لدولة رئيس مجلس الوزراء ورأيه بقضية الإستدانة بالعملة الأجنبية، مع تقديري واحترامي له، ولكن لا أشاطره هذا الرأي، للسنة الثانية على التوالي أحب أن أصرّ على اعتراضي على الفقرة الثانية من هذه المادة، قد يكون هنالك وفر ظاهر في الاعتماد بالإستدانة بالدولار بدلاً من الليرة اللبنانية ولكني اعتبر أن الإستدانة بالدولار يفقد الدولة اللبنانية المرونة ويعرضها لمطاحر كبيرة، وقد تتعرض هذه السندات لمخاطر تقلبات الأسواق العالمية، وأحد الأسباب الذي جعل سندات الدولة اللبنانية لا تتعرض لنكسات في الماضي عندما حلت الأزمة في أسواق آسيا وروسيا لأنها كانت سندات في معظمها بالليرة اللبنانية،

لذلك دولة الرئيس وباختصار وباختصار وللجنة الثانية اقترح على المجلس الكريم أن تحذف الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الموازنة.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير المالية جورج قرم.

جورج قرم:

دولة الرئيس، حضرة النائب الكريم.

أعتقد أنه بالنسبة للإستدانة بالعملات الأجنبية، الحكومة مضطرة لإعادة تمويل القروض السابقة التي اتخذتها الحكومات السابقة وأن تكمل التمويل.

بالعملات الأجنبية ونحن حريصون على النسبة في المديونية الإجمالي وبين المديونية بالعملات الأجنبية والمديونية بالليرة اللبنانية، وهي حالياً نسبة متدنية وهي بحدود ٢٥٪ للمديونية الخارجية و ٧٥٪ للمديونية الداخلية. ولدينا معلومات متوفرة، وكما هو معروف أيضاً أن جزءاً كبيراً من الإصدارات بالعملات الأجنبية، هي بالدولار، والمارك الألماني واليورو الأوروبي تكتتب فيها أيضاً المصارف اللبنانية.

نظراً لأهمية الودائع بالدولار، والعملات الأجنبية لدس الجهاز المصرفي اللبناني. وحالياً كما هو معلوم. فإن كتلة الودائع التي تحول الدين اللبناني بمكونه الأجنبي المحلي موزعة بين ٦٥٪ بالنسبة للدولار و ٣٥٪ بالنسبة لليرة اللبنانية، ونحن نراقب أيضاً تطوّر هذه النسبة في كتلة الودائع، وحالياً يضعون معياراً بأن القروض بالعملات الأجنبية لا تتعدى نسبة ٣٥ أو ٤٠٪ من مجمل المديونية، ونحن حريصون أيضاً على السيولة في المديونية اللبنانية، ونراقب عن كثب التطورات.

الرئيس:

الكلمة للزميل جبران طوق.

جبران طوق:

دولة الرئيس، بمناقشة الموازنة أشار أكثرية الزملاء إلى القطاعات الإنتاجية، واليوم عندما تكتتب المصارف بملياري دولار، يعني أنها تحرم القطاعات الإنتاجية من السيولة، وهناك نقطة آثراها معالي الوزير وهي أن أكثرية الإستدانة ذهبت إلى المصارف في الماضي، هذه نقطة أساسية يهملنا تعليقك عليها.

الرئيس:

الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل:

دولة الرئيس، هنالك اقتراح بتعديل الشطر الأخير من الفقرة الثانية من المادة السادسة: «ويتم ذلك بقرار يصدر عن وزير المالية وحاكم مصرف لبنان»، حول هذه العبارة الصغيرة اقترح: «ويتم ذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية»، لماذا؟ لأن نسب الفوائد على السندات تحدد وفقاً للمعدلات الرائجة في السوق إذا يجب أن تصدر على دفعات عديدة، ولا يجوز أن يكون قراراً واحداً، بل قرارات تصدر عن وزير المالية، هذا أولاً.

ثانياً: إني أرى بأن لا يقال «تصدر عن وزير المالية وحاكم مصرف لبنان»، تكلمنا في الفقرة الأولى

وقلنا قرارات تصدر عن وزير المالية. فلماذا لا تبقى عند وزير المالية وحده، فلا يجوز أن يتساوى وزير المالية مع حاكم مصرف لبنان نستطيع أن نقول: تصدر عن وزير المالية بناء على اقتراح حاكم مصرف لبنان.

الرئيس: ردّ على الاقتراحين يا معلي وزير المالية وعلى الشيء الذي تفضل به الزميل جبران طوق وعلى ما قاله الدكتور علي الخليل.

وزير المالية: بالنسبة لما تقدم به الأستاذ جبران طوق نحن نحرص على أن لا تستعمل المصارف اللبنانية كل السيولة التي لديها خاصة بالعملات الأجنبية في الاكتتاب لسندات الخزينة المصدرة بالعملات الأجنبية، لذلك فإن الإصدار الأخير الذي قمنا به كل باليورو، لأن المصارف اللبنانية ليس لديها ودائع باليورو ونحن سنعمل جهوداً إضافية لكي تسوق الدولة اللبنانية إصدارات بالعملات الأجنبية في الولايات المتحدة وأوروبا.

أما بالنسبة لما تقدم به حضرة النائب علي الخليل، أنا لا مانع عندي من إزالة أو حذف جملة حاكم مصرف لبنان. لأن وزير المالية هو من يحدد الاقتراح.

الرئيس: الكلمة للزميل بشارة مرهج.

بشارة مرهج: دولة الرئيس، أعتقد بأن موضوع الإستدانة بالعملات الأجنبية، موضوع دقيق للغاية، ويتعلق بسياق السياسة المالية كلها، وأنا بالفعل أؤيد المنحى الذي اتخذته الحكومة في هذا المجال، إذ قررت أيضاً أن تنحى الحكومة السابقة في الإستدانة بالعملات الأجنبية لأن هذا الموضوع يقع في صلب السياسة المالية، لذلك يجب أن يكون متولداً عن قناعة حقيقية، وقد استمعت لدولة رئيس الحكومة الذي أكد أنه بدل موقفه بسبب تغيّرات وتبدلات في المعطيات وعندما استمعنا إلى كلمته بمجملها، أكد دولته على أن التطورات الاقتصادية وسواها كانت في حالة تدهور عام، فما هو هذا التبدل الإيجابي الذي حصل حتى تمّ الإقتران بإصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية وأرجو التوضيح من دولته في هذا المجال حتى تأتي هذه القناعة من ضمن هذا التحول في سياسة الحكومة.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، بالنسبة لحاكم مصرف لبنان، إني أؤيد حذف هذا التعبير لأنه لا توجد مسؤولية دستورية لحاكم مصرف لبنان، فالمسؤولية الدستورية تقع على وزير المالية، والنقطة الثانية، نحن استمعنا لكلمة دولة رئيس الحكومة حول المادة السادسة بالذات، والتي كان لنا بالسابق معارضة شديدة عليها، وعرفنا أساساً أنه عندما وضعت هذه المادة وضعت اختياراً، بينما الآن توضع اضطراراً، والفارق كبير بين الماضي والحاضر، أما إذا كان مفهومها مثل الماضي فنحن نعارضها، أما إذا كان الأمر هو كما سمعناه من دولة رئيس الحكومة حول هذه المادة فنحن نوافق عليها.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، عندي ملاحظة تكمل ما بدا به الزميل جبران طوق، من المعروف أن مصرف لبنان يفرض على المصارف اللبناني أن تودع أو تجمد عنده ٣٠٪ من ودائعها، وتتصرف بـ ٧٠٪، في مصرف لبنان إجمالاً تودع الـ ٣٠٪ في مصرف لبنان وتأخذ فائدة ٦ أو ٥، ٦٪، بالنسبة لسندات الخزينة يخشى أن يقوم القطاع المصرفي في لبنان بشراء سندات الخزينة من السيولة الموجودة في السوق اللبنانية، فتذهب هذه السيولة لسندات ريعية أو توظيفات ريعية، وتحرم منها حركة النمو والإنتاج في البلد.

هل هناك توجه لدى الحكومة بأن يكون هذا الاكتتاب خارجياً وليس داخلياً؟ هذا هو السؤال.

الرئيس: ما رأيكم يا دولة الرئيس بحذف عبارة «حاكم مصرف لبنان» ووضع «بقرارات تصدر عن وزير المالية»؟

وزير المالية: لا مانع من ذلك.

الرئيس: إذاً، بقرارات تصدر عن وزير المالية مع حذف عبارة «حاكم مصرف لبنان». الموافقة على المادة السادسة معدلة برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة.

نسيب لحود: صرحت اقتراحاً بحذف الفقرة الثانية من المادة السادسة أرجو أن تطرحها على التصويت.

الرئيس: مطروح على التصويت الاقتراح الذي تقدم به الزميل نسيب لحود بحذف الفقرة الثانية المتعلقة بإطار إعادة هيكلة الدين العام إلى آخر المقطع... برفع الأيدي.

- أقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح.

تتلى المادة السابعة.

تلبيت المادة الآتي نصها:

المادة السابعة: «تعتبر هالكة جميع التكاليف بما في ذلك العلاوات وسائر الإضافات والغرامات التي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف ليرة لبنانية من كل من ضريبي الدخل والأملاك المبنية ورسم الانتقال وتعفى الدوائر المالية المختصة من إصدار جداول تكليف وأوامر قبض بهذه المبالغ ومن تحصيلها».

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السابعة.

تتلى المادة الثامنة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة: يفتح للقروض. حسابات خزينة خاصة تقيد لها القيمة المقبوضة من أصل هذه القروض وتقيد عليها القيم التي تدفع تسديداً للأقساط والسندات المستحقة.

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثامنة.

تتلى المادة التاسعة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة التاسعة: يجاز للحكومة، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية، أن تفتح عند الاقتضاء سنوياً اعتمادات في الموازنة العامة والموازنات الملحقة لأجل تسديد أقساط القروض التي تستحق (أصل وفوائد ونفقات متممة) وأن تحدد مصادر تغطيتها.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش.

محمد فنيش: دولة الرئيس، كانت تمر هذه المادة سنوياً في مشاريع الموازنة، وكنا دائماً نتساءل، طالماً أن القروض وأقساطها وردت في الموازنة، فما هو المبرر أن يكون للحكومة إجازة بأن تصدر بمراسيم أقساط القروض والفوائد المستحقة وتأمين التغطية الإضافية لها، من دون أن تمر على مجلس النواب، أنا لا أفهم هذا الشيء.

الرئيس: يجب فتح اعتمادات.

محمد فنيش: أخذ هذا الأمر في مشروع الموازنة، خاصة أن خدمة الدين العام تتضمن أقساط الدين من المقروض أن يكون لديها اعتماد تصرفه من أجل الموازنة.

الرئيس: كيف تسدد القروض؟ القروض التي وافقنا عليها كمجلس نيابي كيف نسدد أقساطها؟

محمد فنيش: وافقت له بالموازنة بإمكانه أن يسدد من اعتمادات الموازنة ولا ضرورة لفتح اعتمادات بمراسيم.

خليل الهراوي: هناك تسديد أقساط، فكل قسط يدفع يجب أن يفتح له اعتماد خاص حتى يدفع القسط. نحن وافقنا بالمبدأ العام.

محمد فنيش: لشرح لنا أحدهم، عن مضمون هذه المادة.

- الرئيس: من أجل تسديد القروض .
- محمد فنيش: إذا كانت المبالغ المطلوبة لخدمة الدين بما فيها الفوائد واوقساط ، وردت في الموازنة ، فما هو هذا المبرر؟ وهل هناك أقساط غير واردة في الموازنة؟
- الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل .
- علي الخليل: دولة الرئيس، (العبارة الأخيرة، وأن تحدد مصادر تغطيتها، أي أننا نعطي الحكومة إجازة تربية على أن تؤمن مصادر تغطية هذه الاعتمادات، هذه هي النقطة الجوهرية .
- الرئيس: ألم يكن النص نفسه في السنة الماضية؟
- علي الخليل: هي تحدد كيفية تأمين مصادر التغطية المالية .
- الرئيس: يا زميلنا، هل كان النص، نفسه موجوداً في السنة الماضية أم لا؟
- محمد فنيش: لقد ورد النص نفسه في السنة الماضية والتي قبلها لأنه كانت توجد أقساط للقروض غير واردة في الموازنة، أي أن الحكومة كانت تأخذ إجازة بأن تصرف نفقات إضافية خارج إطار الموازنة، لأنه يجوز أن تكون هناك أقساط غير واردة في خدمة الدين .
- الرئيس: الموافقة برفع الأيدي .
- أكثرية -
- الرئيس: صدقت المادة التاسعة .
- تلى المادة العاشرة .
- تليت المادة الآتي نصها:
- المادة العاشرة: يدور لصالح الخزينة كسر الألف ليرة إلى ألف ليرة في معاملات التحقق والتحصيل والإنفاق كافة، بما فيها المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها .
- الرئيس: الموافقة برفع الأيدي .
- أكثرية -
- الرئيس: صدقت المادة العاشرة .
- تلى المادة الحادية عشرة .
- تليت المادة الآتي نصها:
- المادة الحادية عشرة: تنفيذاً لأحكام المادة ٨٥ من الدستور، يمكن لرئيس الجمهورية، إذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة، أن يتخذ مرسوماً بناء على قرار صادر عن مجلس الوزراء، بفتح اعتمادات استثنائية أو إضافة أو بنقل اعتمادات في الموازنة العامة لعام ١٩٩٩ على أن لا تتجاوز هذه الاعتمادات خمسة وثلاثين مليار

ليرة ويجب أن تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس النيابي في أول عقد يلتئم فيه بعد ذلك.

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الحادية عشرة.

تتلى المادة الثانية عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثانية عشرة: يجوز أن تنقل إلى سائر أبواب الموازنة الاعتمادات المرصدة في الموازنات السابقة والمدورة في موازنة عام ١٩٩٩ في الباب.

٣١ - الديون المتوجبة الأداء - في الفقرات الآتية:

١٦ - تسديد الزيادات التي رتبها قانون الإيجارات.

١٨ - تسديد عجز صندوق المحروقات.

يتم النقل وفقاً للأصول المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون المحاسبة العمومية.

كما يجوز تدوير اعتمادات الباب - ٣١ - الديون المتوجبة الأداء - قبل أو بعد نقلها إلى سائر أبواب الموازنة وذلك حين تسديد الموجبات المترتبة من أصلها لتعلق حق الغير بها.

ويجوز أيضاً، عند الاقتضاء، تدوير الاعتمادات المرصدة في الباب ٣٢ - احتياطي الموازنة - البنود ١٢ و ١٣

و ١٦ كما يجوز النقل ضمن هذا الباب من بند إلى بند بقرار من وزير المالية بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات.

بسبب التعديلات التي طرأت في باب احتياطي الموازنة وتوزيع بعض الاعتمادات التي كانت تلحظ فيه على مختلف أبواب الموازنة لعام ١٩٩٩، وبصورة استثنائية تدوير هذه الاعتمادات إلى التناسيب المقابلة لها في مختلف أبواب موازنة ١٩٩٩.

يتم التدوير وفقاً للأصول المحددة في المادة ١١٤ من قانون المحاسبة العمومية.

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية عشرة.

تتلى المادة الثالثة عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة عشرة: تقتطع وزارة المالية من الرسم البلدي على المواد الملتهبة، قبل توزيعه على البلديات، مبلغ

سنة مليارات ليرة تخصص للإنارة والتنظيفات في القرى التي ليس فيها بلديات (ثمن طاقة وصيانة وتجهيز وتنظيفات) بواسطة وزارة الشؤون البلدية والقروية، توزع بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والشؤون البلدية والقروية، كما توزع بنفس الطريقة المبالغ المقتطعة سابقاً لنفس الغاية.

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة عشرة.

تتلى المادة الرابعة عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الرابعة عشرة: خلافاً لأي نص آخر لا تسقط غرامات السير المحكوم بها إلا بعد مرور خمس سنوات من تاريخ إبلاغ الحكم إلى الشخص المعني وعند تعذر إبلاغه فمن تاريخ إبلاغ الحكم إلى مكتب تنفيذ أحكام السير.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: دولة الرئيس، تقول هذه المادة إن غرامات السير تسقط بعد مرور خمس سنوات من تاريخ إبلاغ الحكم إلى الشخص المعني، وعند تعذر إبلاغه فمن تاريخ إبلاغ الحكم إلى مكتب تنفيذ أحكام السير، لا يجوز ذلك، هناك مبدأ قانوني قاطع On ne peut pas être créancier de débiteur en même Temps ولا يمكن أن نسمح بأن يعتبر التبليغ إلى مكتب تنفيذ أحكام السير نافذاً، أنا مع شطب عبارة «من تاريخ إبلاغ الحكم إلى مكتب تنفيذ أحكام السير»، والاكتفاء بـ: «من تاريخ إبلاغ الحكم إلى الشخص المعني»، لأنه لا يجوز أن تبلغ مكتبالسير الذي هو طرف في الموضوع، وتسري المهلة بوجه إنسان هو المتضرر من الموضوع.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون.

محمد بيضون: دولة الرئيس،

كانت قد وعدتنا الحكومة السابقة بأن تخفض فترة سقوط الغرامة من أربع سنوات إلى سنتين بعدما بقيت طيلة ثلاث سنوات تضعها على أربع سنوات، وكان المجلس النيابي قد اعتبر أن هذه المدة طويلة جداً، أما الحكومة الجديدة فبدل أن تنقص المدة زادت اقتراحي يا دولة الرئيس على الأقل أن نعود إلى السنتين، فلا يجوز أن تكون الغرامة أكبر من عقوبة قضائية الاقتراح أن تسقط بعد سنتين وليس بعد خمس سنوات.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس،

إني أؤيد ما أدلى به الزميل نقولا فتوش، فلا يجوز أن نحمل الإنسان خطأ غيره بسبب سريان المهل، أما بالنسبة لاقتراح الدكتور بيضون، أتمنى أن نبقى هذه السنة على ما هو عليه، ونعيد النظر به في السنة المقبلة.

الرئيس: على كم سنة ستبقى.

بطرس حرب: على خمس سنوات ولكن أنا مع اقتراح الزميل فتوش.

عبد اللطيف الزين: إذا كان يبلغ بالطريقة الاستثنائية المتبعة في المحاكم حينئذ فإن كل ما يحصلونه من الجزاءات تذهب وسينفق بشكل مصاريف.

الرئيس: ما رأيكم دولة الرئيس بموضوع المهلة؟

رئيس الحكومة: ثلاث سنوات.

لا مانع من ثلاث سنوات.

الرئيس: إذا لا مانع من ثلاث سنوات.

بطرس حرب: لم نفهم ماذا فعلنا بالنسبة للمهلة.

الرئيس: أصبحت المهلة ثلاث سنوات.

بطرس حرب: والتبليغ إلى مكتب السير؟

الرئيس: سيبقى النص على ما هو لأننا إذا اعتمدنا التبليغ الاستثنائي فستكلف أكثر من الغرامة.

بطرس حرب: ولكن يا دولة الرئيس ليس السبب أن نوفر الغرامة نقوم بمخالفة الأصول العامة للتبليغ، هناك

أصول محاكمات جزائية تحفظ حقوق الناس، ولا يجوز لنا نحن كمجلس أن نشرع خلافاً لأصول محاكمات الجزائية. فماذا يكلف اللصق، لا يكلف شيئاً.

الرئيس: المهلة ثلاث سنوات وأصولاً.

الموافقة برفع الأيدي على المادة معدلة.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الرابعة عشرة.

تتلى المادة الخامسة عشرة.

تلي المادة الآتي نصها:

المادة الخامسة عشرة: يمكن للجامعة اللبنانية عقد اتفاقات مع أشخاص الحق العام أو الخاص لتقديم خدمات أو إعداد دراسات أو إستشارات أو تقديمات في مختلف الحقول لقاء بدلات تخصص نسبة منها كأتعاب لأفراد الهيئة التعليمية وللعاملين الذين يساهمون فيها ونسبة أخرى لتمويل البحث العلمي ومستلزماته وتجهيزاته،

وفقاً لاقتراح مجلس الجامعة وموافقة وزير الثقافة والتعليم العالي ووزير المالية، على أن يعود الرصيد الباقي للجامعة.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، لا داعي لهذه المادة لأنها كانت موجودة في موازنة العام ١٩٩٨ ويومذاك كان رقمها (١٦) نفس النص، ولا تتعلق هذه المادة بتنفيذ الموازنة سنوياً، وليس لها علاقة بأمر الموازنة فإذا أردتم إجراء أي تعديل عليها أو إلغائها يمكننا بحث هذا الأمر أما إذا بقيت على حالها فأعتقد أنها لزوم ما لا يلزم لأننا نكررها سنوياً في كل موازنة.

الرئيس: الكلمة للزميل مروان فارس.

مروان فارس: هذه المادة ضرورية، ولكن اقترح في نهاية النص الذي يقول «على أن يعود الرصيد الباقي للجامعة».

أن تحذف هذه العبارة، لأنه لم يتم تعيين الرصيد في هذه المادة.

الرئيس: الموافقة على المادة الخامسة عشرة برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الخامسة عشرة.

المادة السادسة عشرة: يجاز نقل الاعتمادات الملحوظة في موازنة وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة للعام ١٩٩٩ في الفصل الثاني والفصل الثالث البند ١٣ إلى البند المماثل في سائر أبواب الموازنة العامة والموازنات الملحقه بقرار مشترك يصدر عن وزير التربية الوطنية والشباب والرياضة ووزير المالية، بعد تأشير المراقب المركزي لعقد لنفقات، لتأمين الرواتب التي يتطلبها تنفيذ القانون رقم ٤٥٤ تاريخ ١٧/٨/١٩٩٥ (نقل المعلمين والمدرسين والأساتذة الثانويين إلى ملاكات الإدارات العامة) والمدد العمل به بموجب المادة الخامسة البند ٩ - من القانون رقم ٧١٧ تاريخ ٥/١١/١٩٩٨ (تحويل سلاسل الرواتب).

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة عشرة.

تتلى المادة السابعة عشرة. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة السابعة عشرة.

تتلى المادة الثامنة عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة عشرة: يضاف إلى المادة الحادية والعشرين من القانون رقم ٦٧١ تاريخ ١٩٩٨/٢/٥ (قانون موازنة ١٩٩٨) الفقرة الأخيرة التالية:

يجاز عقد النفقات ضمن حدود اعتماد العقد الإجمالي قبل توفر اعتمادات الدفع.

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثامنة عشرة.

تلى المادة التاسعة عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة التاسعة عشرة: يمدد العمل بالمادة العشرين من القانون رقم ٦٧١ تاريخ ١٩٩٨/٢/٥ (قانون موازنة ١٩٩٨) حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١.

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة التاسعة عشرة.

الكلمة للزميل الاستاذ بشارة مرهج.

بشارة مرهج: دولة رئيس،

بالنسبة للمادة الثامنة عشرة اتخذت اجراءات زادت من واردات الرسوم المتعلقة بالسيارات، لكن الفحص الميكانيكي يجب الاخذ به بعين الاعتبار، لاننا اذا بقينا سائرين بهذا الاتجاه من دون فحص ميكانيكي ستكون العواقب وخيمة، وكلنا نعرف ان الطرقات مليئة بالسيارات التي تفرز السم، وعندما اتخذ هذا القرار كان مرتبطا بقرار اخر ويجب اخذه بعين الاعتبار.

الرئيس: هل كان القرار الثاني موجودا في نص المادة.

بشارة مرهج: الفحص الميكانيكي تاجل الى سنتين دولة الرئيس على اساس يتم اعداد خطة للتاكيد على الفحص الميكانيكي.

وخصوصا بالنسبة للسيارات العاملة على المازوت التي يجب ان تخضع للمعاينة الميكانيكية كل ستة اشهر وليس كل سنة.

لان هناك كارثة بيئية تلف بهذا الوطن.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الداخلية ميشال المر

وزير الداخلية: دولة الرئيس، لحظ قانون الموازنة في السنة الماضية مادة من اجل اجراء الفحص الميكانيكي

بواسطة مؤسسات خاصة، بما ان المادة كانت مبهمة فضلنا عدم اجرائها بواسطة مؤسسات خاصة وطلبنا الى مصلحة تسجيل السيارات ان تعود وتنظم وضعها بطريقة الية. وطلبنا اعتمادات لذلك لاننا من رسوم الفحص يمكننا ان نغطي ثمن الاليات.

بانتظار بت هذا الموضوع خلال شهرين، اتمنى ان تبقى هذه المادة لانها وضعت في الموازنة لمدة سنتين، مضت منها سنة وبقيت سنة، فاما ان تعود الدولة لتنظيم الفحص الميكانيكي للسيارات واما ان نعتمد النص الذي كان واردا في موازنة السنة الماضية والتي توقف الميكانيك من اجلها لمدة سنتين.

الرئيس: تتلى المادة والعشرون

تليت المادة الاتي نصها:

المادة العشرون: «تحدد نسب وكيفية توزيع عائدات سباق الخيل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح كل من وزيرى المالية والشؤون البلدية والقروية.

الرئيس: الكلمة للزميل بشاره مرهج.

بشاره مرهج: دولة الرئيس،

ميدان سباق الخيل هو ملك لبلدية بيروت، وبناء على المرسوم المقترح هنا، ليس لبلدية بيروت اي شان.

لذلك يجب ان تاخذ حق بلدية بيروت بعين الاعتبار ويكون المرسوم ايضا اخذا بعين الاعتبار هذا الحق.

يجب على وزير البلديات ان يهدي راية على اساس اقتراح مجلس بلدية بيروت. هذا هو لب اللامركزية الادارية ولا يمكننا ان نتجاوز مجالس البلديات.

الرئيس: الكلمة للزميل خليل الهراوي.

خليل الهراوي: دولى الرئيس،

هذه العائدات هي لوزارة المال وللخزينة، فلماذا ندخل بلدية بيروت في توزيع اموال الخزينة. وزير المالية ووزير الشؤون البلدية والقروية هما من يوزعان العائدات التي هي ملك الدولة وملك الخزينة وليست ملك بلدية بيروت.

الرئيس: ميدان سباق الخيل، ملك بلدية بيروت.

خليل الهراوي: العائدات هي لوزارة المال، للخزينة وليست لبلدية بيروت. وزارة المالية هي التي توزع وليس من الضروري ان تاخذ راي بلدية بيروت.

الرئيس: يجب ان يكون للبلدية دور.

الكلمة لدولة الرئيس الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس،

يوجد عقد بين صاحب الملك وهو البلدية وبين جمعية سباق الخيل، هذه الجمعية تدير السباق، ينتج عن سباقات الخيل عائدات لخزينة الدولة، عملية توزيع هذه العائدات تعود لوزارة المالية ووزارة الشؤون البلدية ولا علاقة لبلدية بيروت فيها لان حصة بلدية بيروت بموجب هذا العقد، حصلت سواء كان وزير البلديات موافقا او غير موافق، حصتها حاصلة. نحن اصلا غير موافقين على العقد ولكن العقد موجود، هذا النص ملائم تماما وليس له علاقة بالصلاحيات.

بشارة مرهج: للبلدية عائدات وبالتالي يجب ان يكون لها صوت.

الرئيس: ولكن هناك عقد.

بشارة مرهج: العقد معقد دولة الرئيس، عقده ديوان المحاسبة ولم يوافق عليه الوزير المختص ولم يحدد العقد.

الرئيس: انا معك لكن كان هناك عقد تم العمل فيه؟

الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون.

محمد بيضون: دولة الرئيس، هناك الكثير من العائدات تاخذها المالية وتقوم بتوزيعها، قسم منها يوزع على البلديات. كل هذا يصدر اما بقوانين او بمراسيم ولكن البلديات لا تتدخل في التوزيع. لا نستطيع ان نتخيل ان اي بلدية قد تتدخل في توزيع عائدات الهاتف او عائدات استثمار الكهرباء او عائدات من غير نوع. لا يجوز ان تكون البلديات طرفا في التوزيع.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة العشرون.

تلى المادة الواحدة والعشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الواحدة والعشرون: «تعدل الرسوم والنصوص وفقا للاسس والقيم والمعدلات المبنية في الجدول رقم ٩ الملحق بهذا القانون».

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الواحدة والعشرون.

تلى المادة الثانية والعشرون.

المادة الثانية والعشرون: تعفى رسوم السير والرسوم البلدية المفروضة حتى تاريخ ١٩٩٨/١٢/٣١ من غرامات التأخير والتحقق اذا سددت هذه الرسوم في مهلة اقصاها ثلاث اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون.

تحدد، عند الاقتضاء، دقائق تطبيق هذه المادة بقرار يصدر عن وزير المالية ووزير الداخلية بما يتعلق بمرسوم السير وبقرار يصدر عن وزير المالية ووزير الشؤون البلدية والقروية بما يتعلق بالرسوم البلدية.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: ورد في المادة الواحدة والعشرين: «تعدل الرسوم والنصوص... الجدول رقم ٩ الملحق بهذا القانون» نحن عندما نريد اقرار هذه المادة يكون كانا اقررنا الجدول رقم ٩، لماذا نقر المادة الواحدة والعشرين: عندما نقول «وفقا للجدول رقم ٩ فهذا يقتضي تعليق هذه المادة الى حين الوصول للجدول رقم ٩.

الرئيس: هذا صحيح فلنسجل وفقا لما نعدله في الجدول رقم ٩.

نقولا فتوش: والا نكون قد اقررنا الجدول رقم ٩ بشكل غير مباشر.

الرئيس: سوف اسجل، وفقا لما يصار عليه او حسبما يعدل الجدول رقم ٩.

الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية والعشرون

تتلى المادة الثالثة والعشرون

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثالثة والعشرون: تستوفي وزارة العمل والمديرية العامة للامن العام الرسوم المنصوص عليها قانونا بدلا لاجازتي العمل والاقامة السنوية من الاجانب عن الفترات السابقة لتاريخ طلبهم تسوية اوضاعهم. اما في حال عدم تمكن الاجنبي اثبات تاريخ دخوله فيستوفي منه رسم يعادل رسوم سنتين لكل من اجازة العمل والاقامة.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة والعشرون.

تتلى المادة الرابعة والعشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الرابعة والعشرون: تضاف الى المادة ١٠٤ من المرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠ وتعديلاته

(قانون المحاسبة العمومية) الفقرة التالية: «يجاز تدوير الاعتمادات المحجوزة للسلفات المالية الدائمة او الطارئة المعطاة خلال سنة معينة لتأدية موجبات يتعدى تنفيذها السنة (فتح اعتمادات مستندية لتنفيذ اتفاقيات مع حكومات اجنبية او شركات اجنبية ومحلية او دفع نفقات المعالجة خارج البلاد)، الى موازنات السنوات المالية اللاحقة».

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش،

محمد فنيش: دولة الرئيس،

لم افهم السبب الموجب لهذه المادة، لان سلفة الخزينة تعطى وتصرف خلال سنة بناء للحاجة فلماذا تدور سلفة الخزينة؟ نحن عندما نعطي سلفة خزينة لمؤسسة معينة فانما نعطيها بناء لحاجتها السنوية.

الرئيس: هذه تتعلق بالسلفات التي يتعدى تنفيذها السنة.

الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الرابعة والعشرون.

تتلى المادة الخامسة والعشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الخامسة والعشرون: خلافا لاي نص اخر يحق للمكلف المعارض على تكليفه على ضريبة الدخل واجابته الدائرة المعنية جزئيا على اعتراضه، ان يتقدم باعتراض امام لجنة الاعتراضات خلال مهلة شهرين من تاريخ تبليغه قرار الادارة.

يستفيد من المهلة الجديدة المكلفون الذين رفضت اعتراضاتهم لانتهاء المهلة القانونية للاعتراض.

الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس،

اعتقد ان الذي حضر مشروع قانون الموازنة لم ينتبه الى اننا حاليا بهذه المادة نعدل مرسوما بقانون هناك المرسوم «رقم ١٥٩٤ تاريخ ١٩٦٤/٣/٣١: اصول الاعتراض على الضرائب والرسوم ومهل البت بها» هذا المرسوم دولة الرئيس هو ذاته وارد في هذه المادة القانونية. المادة تقول: ان يتقدم باعتراض اما لجنة الاعتراضات خلال مهلة شهرين من تاريخ تبليغه القرار» بينما ورد في المرسوم خلال مهلة شهر». . . لا يجوز دولة الرئيس ان نعدل مرسوما بقانون.

الرئيس: الكلمة للزميل شاكر ابو سليمان.

شاكر ابو سليمان: اتمنى ان يشرح لنا الزميل صلاح الحركة ما هو المقصود بهذه المادة لاننا لم نفهمها، لانه هو الذي قدم الاقتراح نرجو ان يشرحه لنا.

الرئيس: الكلمة للزميل صلاح الحركة.

صلاح الحركة: دولة الرئيس،

يوجد اعتراضات مقدمة من مكلفين هؤلاء وحسب القانون لهم الحق بشهر، هم يعتقدون ان لهم الحق بشهرين بقيت هذه المسألة عالقة في وزارة المالية فهي لم تأخذ منهم المال ولا تريد ان تفرض عليهم قسرا. هذا تعديل في الشكل، بدلا من الشهر تصبح شهرين عندئذ يكون لوزارة المالية الحق بان تبت بالاساس، فاما ان تقبل اعتراضهم واما لا. هذا الموضوع هو من اجل توخي العدالة.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، بالمبدأ للمجلس ولاية شاملة على جميع النصوص: القرار، المرسوم، القانون وحتى الدستور ولذلك لا يوجد شيء يمنع تعديلها بالمبدأ.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، طبعا ان اؤيد ما قاله الرئيس الحسيني واضيف عليه ما يلي، قبل ان يوضح لنا الاستاذ صلاح الحركة صاحب الاقتراح سبب وضع هذه المادة كنت ميالا الى وضع مثل هذه المادة اذا كنا نضع هذه المادة كي نسوي انقطاع مهل زمنية سابقة فاننا نفتح بابا طويلا عريضا فلماذا لا نضع مادة نحدد فيها مهلة الاستئناف بشهرين او مهلة للتمييز باربعة اشهر لمساعدة اي شخص يقدم طلبه خارج المهلة، لذلك انا مع ان نغير ما نريد ولنا الحق بذلك، انما انا ضد هذه اذا كانت لتسوية اوضاع بعض الناس الذين قدموا اعتراضهم خارج المهلة، لانها تفتح بابا لغيرهم وقد يطالبون بالامر نفسه.

الرئيس: الكلمة للزميل خليل الهراوي.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، هذه المادة التي تقدم بها الزميل صلاح الحركة ووافق عليها وزير المالية واللجنة ايضا وافقت عليها انا اطلب من الزملاء الموافقة عليها.

الرئيس: الكلمة للزميل شوقي فاخوري.

شوقي فاخوري: دولة الرئيس، الذي يقوله الاستاذ صلاح صحيح لان الادارة في بعض الاوقات تتهرب من الجواب او تعطيك جوابا غامضا، فلا هو رفض ولا هو قبول، لا يعتبر قبولا حتى لا يطعن فيه لذلك يجب اعطاء الجواب فورا.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: دولة الرئيس، هذه تتعلق بالمهل اذا كانت للاعتراض. مهل المحاكمة، من الاعتراض والاستئناف والتمييز (ce sont des delais de forclusion et de d echeance) هي مهل اسقاط لا

يجوز تمديدها او قطعها كما لا يجوز اعطاء اي مهل جديدة، انما لا يوجد ما يمنع بان يكون هناك نص يؤكد هذه الحالة لكن ان يكون بشكل استثنائي ولمرة واحدة فقط حتى لا يصبح الاستثناء قاعدة.

الرئيس: يضاف استثناء وخلافا لاي نص اخر.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي مع التعديل.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الخامسة والعشرون معدلة.

تلى المادة السادسة والعشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة السادسة والعشرون: خلافا لنص المادة ١١٤ من قانون المحاسبة العمومية يوقف، تدوير الاعتمادات غير المعقودة المفتوحة في الموازنة العامة او الموازنات الملحققة سنة ١٩٩٧ وما قبلها باستثناء الباب ٣١ - الديون المتوجبة الاداء والباب ٣٢ - احتياطي الموازنة واعتمادات الجزء الثاني المسماة في الموازنة ويجاز لوزارة المالية تعديل قرارات التدوير الصادرة خلال عام ١٩٩٩ تطبيقها لمضمون هذه المادة.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة والعشرون.

تلى المادة السابعة والعشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة السابعة والعشرون: يستوفى، ولمرة واحدة، رسم مقداره خمسون الف ليرة عن كل عملية استبدال لسند الملكية القديم بسند ملكية جديد غير قابل للتمزق والاهتراء بفعل التقدم.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السابعة والعشرون.

تلى المادة الثامنة والعشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثامنة والعشرون: خلافا لاي نص اخر تسوى اوضاع المكلفين بضريبة الدخل عن اعمال سنوات

١٩٨٧ ولغاية ١٩٩١ ضمنا وفقا للاسس التي اعتمدها المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٣/٢٨٢ تاريخ ٩٣/٣٠/١٢/١٩٩٣

على ان يؤخذ في احتساب هذه التسوية الحد الأدنى الرسمي للاجر الشهري في القطاع العام الساري المفعول بتاريخ صدور هذا القانون.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والعشرون.

الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: انا مع المادة لكن هنا يتكلم عن الحد الأدنى الرسمي للاجر الشهري عن سنة ١٩٩٣.

الرئيس: تتكلم عن المادة ٢٨؟

نقولا فتوش: نعم عن المادة ٢٨ يقول على ان يؤخذ في احتساب هذه التسوية الحد الأدنى الرسمي للاجر الشهري في القطاع العام الساري المفعول بتاريخ صدور هذا القانون «كيف سيكون بتاريخ صدور هذا القانون والقصة تعود لـ ٣٠/١٢/١٩٩٣؟ يجب ان لا يكون تناقض دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، توجد نقطة، خلافا لاي نص اخر تسوى اوضاع المكلفين بضريبة الدخل عن اعمال سنوات ١٩٨٧ لغاية سنة ١٩٩١ «انا اقترح ان تكون لعام ١٩٩٥ لسبب بسيط دولة الرئيس، المادة ١١١ في قانون ضريبة الدخل نصها واضح، «يمكن تدارك حقوق الخزينة في التكليف بموجب جداول اضافية او ضم تنظيم لغاية السنة الثالثة بعد السنة التي كان من الواجب ان يكلف خلالها الدخل المجهول او المكتوم، وذلك فضلا عما يتعرض له المكلف او الشخص المسؤول عن تادية ضريبة من العقوبات «نحن حاليا في عام ١٩٩٩، يا دولة الرئيس حسب نص المادة ١١١ من قانون ضريبة الدخل يوجد مجال عند الحكومة ان تقول عن الفترة الواقعة من العام ١٩٨٧ لغاية العام ١٩٩٥ يبقى عندها السنوات الثلاث الاخيرة ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨ اضافة الى سنة ١٩٩٩ اذا يجب ان يكون النص لغاية ١٩٩٥ انسجاما مع المادة ١١١/ من قانون ضريبة الدخل.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

سليم الحص: دولة الرئيس، موازنة عام ٢٠٠٠ لسنا بعيدين عنها، هذا الامر يحتاج للدرس لاننا نريد ان نرى الاعباء والتكاليف لا نريد ان نرتجلها بهذا الشكل هذا لا يجوز فلنؤجلها الى الموازنة المقبلة وهي ليست بعيدة.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي على المادة كما وردت.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والعشرون.

تتلى المادة التاسعة والعشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة التاسعة والعشرون: تطبق المادة ٢٧ من القانون رقم ٩٤/٢٨٦ تاريخ ١٢/٢/١٩٩٤ (قانون موازنة سنة ١٩٩٤) بجميع احكامها فيما يتعلق بتخفيض التكاليف الصادرة عن اعمال كل من سنوات ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ على مكلفي ضريبة الدخل على طريقة الربح المقدّر على ان يعتمد الحد الأدنى الرسمي للاجر الشهري في القطاع العام الساري المفعول بتاريخ العمل بهذا القانون.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة التاسعة والعشرون.

تتلى المادة الثلاثون

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثلاثون: الغي نص الفقرة الاولى من المادة ٧٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاته (ضريبة الدخل) وابدل بالنص التالي: «حدد معدل الضريبة على دخل رؤوس الاموال المنقولة بعشرة بالمائة (١٠) من الواردات غير الصافية ولا تضاف اية علاوة الى اصل الضريبة».

الرئيس: الكلمة للزميل مصباح الاحدب.

مصباح الاحدب: حقيقة انا اريد ان اكرر ما قلته سابقا بالنسبة للمواد الضريبية. دولة الرئيس من المفروض ان تجري تعديلات في السياسة الضريبية، كنت اقول هذا الكلام سابقا وما زلت عند رايي، وما اريد قوله في الوقت الراهن هو ان هناك بعض الضرائب من الممكن ان تزداد ولكن السؤال هو التالي هل الاستقرار التشريعي الذي نتكلم عنه جيد قبل ان نكون قد حصلنا اي نمو في الاقتصاد اللبناني وقبل ان نوسع حجم الاقتصاد كيف نزيد الضرائب خاصة وانه لا يوجد عندنا ادارة ضريبية عندها المقدرة لتكون قادرة على تحصيل الضرائب المطروحة، انا بالنسبة لي اعتبر حاليا، طالما لم نوسع حجم الاقتصاد ولا يوجد عندنا المقدرة والادارة القادرة على الجباية انا مع ضرائب الدخل على الشطور الكبيرة وزيادتها. وبالنسبة للامور التي تتعلق بالقطاعات الانتاجية، كنت اتمنى ان نحافظ على الاستقرار التشريعي في هذا المجال.

الرئيس: الكلمة للزميلة نائلة معوض.

نائلة معوض: دولة الرئيس، نطلب من معالي الوزير ان يفسر لنا ما هي هذه الضريبة بالذات؟ وما هو راس المال المفقود؟

الرئيس:

الكلمة للزميل بشارة مرهج.

بشارة مرهج:

دولة الرئيس، احب ان الفت نظر الزملاء الكرام الى ان النص الجديد يقر زيادة ١٠٠٪ اي ان الزيادة المقترحة هي ١٠٠٪ في هذا النص، يعني اننا نزيد الضريبة على رؤوس الاموال المنقولة ١٠٠٪ من ٥ الى ١٠ فهذه مسالة حساسة للغاية بالنسبة لموضوع الضرائب، جميعنا نعلم حسب التقارير الاقتصادية التي تنشر ان الوضع الاقتصادي العام في المنطقة يوجد فيه تدهور وتراجع بسبب كذا وكذا قد عددها دولة الرئيس الحص نحن بحاجة الى تدفق رؤوس الاموال الى لبنان بالدرجة الاولى، ولاحظنا ان ميزان المدفوعات بدا يعاني من العجز وهذا من اخطر الظواهر بالنسبة الى الاقتصاد اللبناني لان ميزان المدفوعات هو الذي يؤمن التوازن في عجز الخزانة او في ميزان التجاري لذلك دولة الرئيس هذا الموضوع حساس خاصة اننا نزيد الضريبة هنا ١٠٠٪ وانا متأكد او ادعم ذلك بان الواردات المرتقبة من هذه الزيادة ستكون اقل مما لو ابقينا النسبة كما هي حاليا ٥٪.

دولة الرئيس، اذا اخذنا بعين الاعتبار حركة الاقتصاد حاليا انا ارى انه ليس من مصلحة الاقتصاد اللبناني ان نزيد هذه النسبة ١٠٠٪ هذا الامر خطير للغاية.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية:

دولة الرئيس، سواء بالنسبة للمادة الثلاثين او للمادة الواحدة والثلاثين، الموقف نفسه سيطبق على المادة الواحدة الثلاثين وهي تتعلق، بما يسمى بضريبة الباب التي تناول القروض بين الاشخاص وتتناول توزيعات تتوزع على اعضاء مجلس الادارة وبعض الاشياء الاخرى التي تاتي من مردود الاموال المنقولة الاخرى.

الرئيس:

الكلمة للزميل زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب:

المواد ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، و٤٢ هذه المواد تتعلق بالضرائب التي تكمن فيها الفلسفة الجديدة الاقتصادية التي تقول انه يجب ان نجعل من النظام الضريبي نظاما عادلا في مبدأ التضامن الاجتماعي فيشارك الاثرياء وشركات الاموال في ضريبة الدخل كي نعدل ما بين الضرائب المبصرة.

هذه من الضرائب المبصرة والضرائب العمياء والتي هي الضرائب غير المباشرة او الرسوم غير المباشرة، ماذا تقول المادة ٣٠؟ المادة ٣٠ تقول اذا اردت ان افك رهن عقار مثلاً بقيمة مليون دولار مقابل دين ما يوازي مئة الف دولار يفترض دفع ضريبة عشرة بالمئة بدلاً من خمسة بالمئة، هذا ما يعنيه منطق هذه المواد كلها. بعض الزملاء يقولون بمنطق ارفعوا الضرائب عن الاثرياء لاننا نريد ان نعمل جنة ضريبية.

الرئيس:

الكلمة للزميل مصباح الاحدب.

مصباح الاحدب: دولة الرئيس، اعيد واكرر، الفكرة التي اطرحها ليست فكرة انشاء جنة ضريبية او اي شيء من هذا القبيل، الذي اود قوله دولة الرئيس، خوفا على واردات الدولة، بما ان الجميع يعرفون وضع الانكماش الاقتصادي الموجود في هذا البلد، انا مع زيادة الضرائب عندما يكون عندنا اقتصاد قادر على ايجاد انتاجية يستطيع تحصيلها ولكن طالما ان اقتصادنا محدود فان ما هو زيادة الضرائب ولكن المنتج سيصبح اقل.

فاذا فكرنا ان نجبي ١٠٪ فاننا لن نجبي اكثر من ٨٪ من الضرائب هذه وجهة نظري واريد ان اسجلها في الجدول واتحفظ فيها من اجل المستقبل.

الرئيس: الكلمة للزميل نسيب لحود.

نسيب لحود: دولة الرئيس، انا اعتقد ان كل المواد المتعلقة بالضرائب لها علاقة بالاصلاح الضرائبي الذي كنا نطالب فيه من سنوات عدة. النظام الضرائبي الماضي ادى الى انحرافات كبيرة كانت نتيجتها ان مجمل ما كانت تجبيه الدولة من ضرائب كان ٧٥٪ من الضرائب غير المباشرة و فقط ٢٥٪ من الضرائب المباشرة، هذا نظام ضرائبي غير عادل وكان من الضروري ان يعاد النظر فيه واعتقد انه تم النقاش في اللجنة المالية على هذا الاساس طبعاً نحن قلناها اكثر من مرة دولة الرئيس، لبنان لا يوجد عنده القدرة ان يكون فيه جنة ضريبية لان الدولة اللبنانية عندها التزامات تجاه شعبها من تعليم وضمان اجتماعي وضمان صحي الخ... ولكن لبنان لا يستطيع ان يكون فيه جنة ضرائبية ولكن يستطيع ان يكون بلدا مشوها ضرائبيا اذا قيس بالدول المجاورة وانا اعتقد ان النظام الضرائبي المقترح في المواد /٣٠/ وما يليها تبقي على لبنان بلدا مشوها ضرائبيا، والعبء الضرائبي غير كبير وانا اعتقد ان ضريبة التوزيع هي ضريبة عادلة جدا لسبب بسيط، مثلا المادة /٣١/ تقول ان ضريبة الدخل على الشركات هي ١٥٪ هذا اذا بقيت الارباح ضمن الشركة اما اذا وزعت الارباح فان الارباح التي توزع تخرج عن الشركات لتخضع لضريبة التوزيع وهي ١٠٪ لذلك انا اعتقد ان مجمل هذا النظام هو عادل وانا اعتقد ان المجلس الكريم قادر على ان يوافق عليه كما جاء.

الرئيس: الكلمة للزميل خليل الهراوي.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، من بعد ان تكلم الزميل نسيب لحود كنا نود استعمال نفس المنطق كي نقول ان هذه المادة لا نستطيع معالجتها باستقلالية عن المواد الضريبية الاخرى وبالتالي فان مجمل هذا المنطق في الضرائب هو نهج واحد وتفكير واحد، لذلك مثلما قطعت ضريبة والدخل للأفراد وللشركات يمكن ايضا ان نخضع هذه الضريبة الى زيادات والنسبة من ٥ الى ١٠٪ مقبولة طالما اننا زدنا النسبة على الشركات المالية من ١٠٪ الى ١٥٪ والتوزيع من ٥ الى ١٠٪ اصبحت الشركات المالية تدفع تقريبا ٢٣ بالمئة لضريبة دخل. هؤلاء اذا دفعوا ١٠٪ هذه الارباح هي

معقولة. واشكر الزميل نسيب لحود على توضيحه الذي تقدم به.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، هناك مبالغة كبيرة بالقول ان هذا الشيء له تاثير سلبي على النشاط الاقتصادي، لان هذه الضريبة لا تستحق الا بعد ان تسجل الشركات الارباح ومن بعد ان توزع هذه الارباح وهذه لا دخل لها بالنشاط الاقتصادي تطبق فقط على الشركات التي تربح.

الرئيس: الكلمة للزميل روبر غانم.

روبير غانم: دولة الرئيس، المادة ٣١ هل تطبق على شركات ال Holding وال off shore

بطرس حرب: هذه شركات الاموال، شركات ال Holding لا تدفع.

روبير غانم: دولة الرئيس، نحن مع هذه المادة لكن انا اتمنى ان لا تشمل شركات ال Holding - off shore

الرئيس: الكلمة للزميل ياسين جابر.

ياسين جابر: دولة الرئيس، يبدو ان شركات ال holding خاضعة لهذه الضرائب لانه يوجد تخوف كبير عند رجال الاعمال وجاءتنا مراجعات بخصوص هذا الموضوع. سؤالي هو هل تخضع هذه الشركات ام لا؟

روبير غانم: منعا لكل التباس بالنسبة لشركات الهولدينغ ال Holding وال off shore التي تستجلب راس المال من الخارج وتشجع الناس على العمل في لبنان هذه الشركات التي تستجلب راس المال من الخارج، ممنوع ان تعمل في لبنان وتحني الارباح في لبنان. لذلك انا اتمنى دولة الرئيس ان نضع باستثناء شركات الهولدينغ ال Holding وال off shore والافشورت تخضع توزيعات شركات الاموال لضريبة كذا وكذا.

وزير المالية: يبدو ان شركات الافشورت لها نظام خاص بما فيه نظام ضريبي خاص بها.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي على المادة الثلاثين

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثلاثون.

تتلى المادة الواحدة والثلاثون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الواحدة والثلاثون: الغي نص الفقرة الاولى من المادة ٧٢ مكرر من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته وابدل بالنص التالي:

«تخضع توزيعات شركات الاموال اللبنانية لضريبة نسبية قدرها ١٠٪ عشرة بالمائة في مطلق الاحوال حتى ولو كانت الشركة معفاة من ضريبة الباب الاول عملا بالمادتين ٥ و ٥ مكررة ولا تضاف اليها اية علاوة».

الرئيس: الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الواحدة والثلاثون .

تتلى المادة الثانية والثلاثون

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثانية والثلاثون: يلغى نص المادة ٥٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ (قانون ضريبة الدخل وتعديلاته) ويستبدل بالنص التالي:

حدد معدل الضريبة كما يأتي:

- ٢٪ (اثنان بالمئة) من قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي لا يتجاوز /٦٠٠٠,٠٠٠/ ل. ستة ملايين ليرة.
- ٤٪ (اربعة بالمئة) عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي لا يتجاوز /٦٠٠٠,٠٠٠/ ل. ستة ملايين ليرة ولا يتجاوز (١٥٠٠٠,٠٠٠) ل. خمسة عشر مليون ليرة.
- ٧٪ (سبعة بالمئة) عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن /١٥٠٠٠,٠٠٠/ ل. خمسة عشر مليون ليرة ولا يتجاوز /٣٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل. ثلاثين مليون ليرة.
- ١١٪ (احد عشر بالمئة) عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن /٣٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل. ثلاثين مليون ليرة ولا يتجاوز /٦٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل. ستين مليون ليرة.
- ١٥٪ (خمسة عشر بالمئة) عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن /٦٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل. ستين مليون ليرة ولا يتجاوز /١٢٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل. مائة وعشرين مليون ليرة.
- ٢٠٪ (عشرون بالمئة) عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن /١٢٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل. مائة وعشرين مليون ليرة.

يطبق هذا التعديل على اجور ورواتب الشهر الذي يلي تاريخ نفاذ قانون موازنة ١٩٩٩ .

مصباح الاحدب: لست اخالف ذلك، ولكن بالنسبة للتوزيع الذي يمكن ان يكون حافزا للارباح او للاستثمارات انا لذي اقترح ان تبقى كما هي، ولكن تزداد ضريبة الدخل . فهذا اقتراح استطيع تقديمه ويمكن ان يرفض، واعتقد سيرفض، ولكن اذا لم يكن لديك مانع انا اقدمه .

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب .

زاهر الخطيب: هذا الحد الادنى، الادنى لان كل الخبراء اجمعوا في لجنة المال والموازنة، وقلنا معهم انا اذا اردنا

ان نعدل بشكل عادل النظام الضريبي، يفترض ان يشارك الاغنياء واصحاب الرساميل بدفع الضرائب.

اقتراحي ان نزيد هذا الحد الادنى. المجلس النيابي يشرع للشعب وليس لنفسه.

الرئيس: الكلمة للزميلة نايلة معوض.

نايله معوض: دولة الرئيس، عندما كنا نجتمع في اللجنة المالية، لم تتوافق على بعض الضرائب، يقول الزميل زاهر، هذا صحيح، اننا توافقنا على عدالة ضريبية، ولكننا قد قلنا وهذا ما ذكرته في كلمتي اليوم، اننا ما دمنا سندرس الموازنة الجديدة بعد شهرين او ثلاثة، لنجمع الاراء اكثر يا معالي الوزير، ولندع بعض الضرائب الى ما بعد ثلاثة اشهر، بقي من السنة الضريبية خمسة اشهر فقط، دولة الرئيس بعض الامور لم نتفق او نتفاهم عليها، مثلاً لم نتفاهم على توحيد الضريبة هنا في الخارج.

تمام سلام: دولة الرئيس، طالما نحن نتكلم عن الضرائب، اثير ما يتعلق بالمؤسسات التي اخذت التزامات من الدولة والتي ستسد لها الدولة بسندات خزينة والدولة تطالب المؤسسات بضرائب الربح، وهي لم تسدد لها بعد، فاذا كنا نتكلم حول الضرائب، الامر يحتاج الى مادة خاصة لانه لا يمكن تجاهل هذا الواقع، هناك مؤسسات ستسد لها بسندات خزينة لسنوات والان هي تطالبها بالضريبة الربح، في حين انها لم تربح سوى دفترية، ولم تربح عمليا. فلا اعرف اذا كان هناك مجال لادخال مادة لتغطية هذا الامر.

الرئيس: قدم لي اقتراحك من اجل التصويت.

مصباح الاحدب: اقترح ابقاء ضريبة التوزيع كما كانت ٥٪.

الرئيس: اقتراح الزميل بابقاء الضريبة ٥٪ كما كانت مطروح للتصويت برفع الايدي.

- اقلية -

سقط الاقتراح

الموافقة على المادة ٣٢ كما وردت، برفع الايدي

- اكثرية -

صدقت المادة الثانية والثلاثون

الرئيس: تتلى المادة الثالثة والثلاثون

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثالثة والثلاثون: تلغى الفقرة الاخيرة من المادة ٥٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٩٩

١٩٥٩ (قانون ضريبة الدخل)، المعدلة بموجب المادة الاربعين من القانون رقم ٤٠٩ تاريخ ٧/٢/١٩٩٥ (قانون موازنة ١٩٩٥) وتستبدل بالنص التالي:

«اما الاجور المقطوعة فتكلف بمعدل ٣٪ مهما تكن قيمتها، بدون اي تنزيل. ويقصد بالاجور المقطوعة الاجور التي تدفع للعمال والاجراء المستخدمين بصورة عارضة للقيام بعمل مؤقت على اساس القطعة او الكمية».

الرئيس: الموافقة على هذه المادة برفع الايدي
- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة والثلاثون

تتلى المادة الرابعة والثلاثون

فتليت المادة الاتي نصها:

المادة الرابعة والثلاثون: تلغى المادة الواحدة والثلاثون من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) ويستعاض عنها بالنص التالي تفرض الضريبة على الربح الحقيقي او المحدد بصورة مقطوعة بعد ان ينزل منه لكل شخص طبيعي من المكلفين مبلغ /٧٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. سبعة ملايين وخمسمئة الف ليرة. ويضاف الى هذا التنزيل مبلغ /٢٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. مليونين وخمسمائة الف ليرة للمكلف المتزوج و /٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. خمسمائة الف ليرة لكل ولد شرعي ما يزال على عاتقه ضمن الشروط الاتية:

- للذكور اذا لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة او لغاية الخامسة والعشرين كحد اقصى للذين يتابعون دراسة جامعية.
- للذكور المصابين بعلة مقعدة ولا يقومون بعمل ماجور شرط اثبات العلة المقعدة بموجب شهادة طبية صادرة عن اللجنة الطبية الدائمة في وزارة الصحة
- للاناث قبل زواجهن او اذا اراامل او مطلقات. على ان لا يتجاوز عدد الاولاد المستفيدين الخمسة.
- واذا كانت زوجة المكلف تتعاطى مهنة او تشغل وظيفة خاضعة للضريبة فيستفيد كل زوج من التنزيل المعطى للعازب، واذا كان للزوجين اولاد على عاتقهما يعطى الوالد تنزيلا اضافيا عن الاولاد وفقا لاحكام الفقرة السابقة من هذه المادة.
- في حال وفاة الوالد او اصابته بعلة مقعدة مثبتة كما هو مبين اعلاه ولا يقوم باي عمل ماجور فتعطى الوالدة التنزيل الاضافي عن الاولاد.

يطبق هذا التنزيل اعتبارا من اعمال سنة ١٩٩٩

ويستفيد كل شركة فعلية لبنانية من تنزيل واحد.

اما الضريبة على مكلفي الربح المقدّر فتفرض بعد تنزيل سنوي يعادل التّزّيل المعطى للمتزوج دون اولاد.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون

محمد بيضون: دولة الرئيس، المادة تتكلم عن التّزّيلات التي تعطى للمكلف حيث ورد تنزيل ٧ ملايين ونصف

على الزوج، مليونين ونصف على الزوجة، ٥٠٠ الف عن كل ولد. نحن حاولنا ان نفاهم مع وزية المالية على الامر، لكنه كان مستعجلا. فاليوم الولد يكلف بالنسبة لقسط المدرسة ٣ ملايين ليرة على الاقل، ويكلف على مستوى الطبابة والاستشفاء بهذه الحدود ايضا، هذا اذا لم نقل بان الولد عندما يصل الى الجامعة قد يبلغ قسط دراسته ٢٠ مليوناً.

لا يجوز ان لا نحسب ما هي الاعباء الموجودة على عاتق المكلف بالضريبة، بسبب الدولار فنحسب بان تكاليف الولد خلال السنة ٥٠٠ الف ليرة، وهذا برأيي مخالف لكل منطق ضريبي. الذي اريد قوله يا دولة الرئيس، في بلد مثل فرنسا، اذا حصل شخص خلال السنة ٥٠ الف دولار وكان لديه زوجة وولدين، فالذي يحصل انهم يقسمون الـ ٥٠ الف دولار على ٤، ويعدون له فئات الضريبة على ١٢ الف و ٥٠ لكل واحد. فعمليا تكون الضريبة المعلنة ٣٢٪ ولكنها فعليا تصبح ٨٪.

ونحن هنا نأخذ الضريبة على الدخل كله، وذلك دون ان نأخذ بعين الاعتبار وجود اعباء الزوجة واعباء الاولاد، فهذا التّزّيل قليل جدا خصوصا للاولاد اقترح على الاقل رفع الـ ٥٠٠ الف ليرة الى مليونين ونصف مليون ليرة لنصل الى بداية تفهم لوضع المواطن.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة، سليم الحص

سليم الحص: دولة الرئيس، حسب ما ورد في النص الموجود اليوم امامنا، فاذا كان راتب الشخص مليون ليرة في الشهر، ولديه زوجة وخمسة اطفال، فهو لا يدفع ضريبة على الاطلاق، بل يتمتع باعفاء كلي من الضريبة. ومليون ليرة تشمل شريحة واسعة جدا من الموظفين معفاة كليا من الضريبة.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش

محمد فنيش: بالنسبة للفقرة الاخيرة من المادة والتي تتعلق بالضريبة على مكلفي الربح المقدّر، وفيها «اما الضريبة على مكلفي الربح المقدّر فتفرض بعد تنزيل سنوي يعادل المعطى للمتزوج دون اولاد» السؤال لماذا لم نعطه تنزيلا على الاولاد؟

الرئيس: لان هذا مقدّر، على مستوى التقدير، على النسبة، لا يوجد مبلغ معين.

محمد فنيش: بالنهاية هذا دخل، لماذا لا اعطيه اعفاء او تنزيلا كما اعطيت من سبقه.

الرئيس: معالي الوزير المالية، هل لديك جواب؟

جورج قرق: دولة الرئيس، حاليا ليس لدي جواب، ولكن اتصور ان التكاليف بالمقدر، هو تكليف منخفض جدا، ياخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي للمكلف.

الرئيس: الموافقة على المادة ٣٤ برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الرابعة والثلاثون

تتلى المادة الخامسة والثلاثون

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الخامسة والثلاثون: تلغى المادة ٣٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ (قانون ضريبة الدخل وتعديلاته) ويستعاض عنها بالنص التالي:

«حدد معدل الضريبة على الارباح المهن التجارية والصناعية وغير التجارية على الصورة التالية:

- ٤٪ (اربعة بالمئة) عن القسم الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز /٩,٠٠٠,٠٠٠/ تسعة ملايين ليرة.
- ٧٪ (سبعة بالمئة) عن القسم الخاضع للضريبة الذي يزيد عن /٩,٠٠٠,٠٠٠/ تسعة ملايين ليرة ولا يتجاوز /٢٤,٠٠٠,٠٠٠/ اربعة وعشرين مليون ليرة.
- ١٢٪ (اثني عشر بالمئة) عن القسم الخاضع للضريبة الذي يزيد عن /٢٤,٠٠٠,٠٠٠/ اربعة وعشرين مليون ليرة ولا يتجاوز /٥٤,٠٠٠,٠٠٠/ اربعة وخمسين مليون ليرة.
- ١٦٪ (ستة عشر بالمئة) عن القسم الخاضع للضريبة الذي يزيد عن /٥٤,٠٠٠,٠٠٠/ اربعة وخمسين مليون ليرة ولا يتجاوز /١٠٤,٠٠٠,٠٠٠/ مائة واربعة ملايين ليرة.
- ٢١٪ (واحد وعشرون بالمئة) عن القسم الخاضع للضريبة الذي يزيد عن /١٠٤,٠٠٠,٠٠٠/ مائة واربعة ملايين ليرة.

اما ارباح شركات الاموال (الشركات المغفلة - الشركات المحدودة المسؤولية - شركات التوصية بالاسهم بالنسبة للشركاء الموصين) فتخضع لضريبة نسبية قدرها ١٥٪ (خمس عشرة بالمئة).

عند حساب الضريبة يترك من الربح الخاضع لها ما كان دون الالف ليرة. ولا تضاف اية علاوة على اصل الضريبة.

تطبق هذه المادة اعتبارا من ايرادات سنة ١٩٩٩.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نقولا فتوش

نقولا فتوش: دولة الرئيس، لا يوجد مهن تجارية او مهن صناعية، بل مهن حرة، ومهن حرفية، اذا لا يجوز هذا الاستعمال الوارد، يوجد شركات تجارية او قانون التجارة، ولا تستعمل كلمة المهن

التجارية والصناعية وغير التجارية. تستعمل المهن في ما يتعلق بالشكل، وارى ان الضريبة مرتفعة جدا بالنسبة للمهن الحرة يا دولة الرئيس، فاصحاب هذه المهن هم من المهندسين والاطباء والمحامين ولا يجوز ان تصل الضريبة حيالهم الى هذا المبلغ، اتمنى ان تعاد كما كانت في السابق، لان الفكر في البلد يجد ازمة كبيرة جدا لناحية العمل.

اتمنى العودة الى النصوص الضريبية القديمة في ما يتعلق باصحاب المهن الحرة.

الرئيس: الكلمة للزميل جميل شماس

جميل شماس: دولة الرئيس، هذا الموضوع حصل جدل كبير حوله، خاصة وان النقابات تكلمت ايضا، ويستحق ان نتكلم حوله. انا ارى ان نقابات المهن اصبح لديها قوانين خاصة بها، ودول ايضا خاصة بها وكلها تهدد بهجرة الادمغة اذا فرضت هذه الضرائب، انا اسال هل ان خروجهم الى الخارج سيرتب عليهم ضرائب اقل؟

اعتقد ان الضريبة كما هي موضوع عادلة. وهذه النقابات مع الاسف لم تقل لنا ماذا فعلت عندما تهرب بعضهم من دفع الضريبة، بالنسبة لنقابة المحامين، كل فرد مجبر بان يدفع على الاقل ستة ملايين عن كل شركة ولو كان راسمالها الفا دولار للمحامي وهذا القانون مفروض على الناس من خارج اطار الدولة.

نقابة المحاسبين المجازين، تفرض عليك ان تدفع ٣ ملايين على الاقل مهما كانت شركتك، هذا لا يجوز، اسال باي حق استعملوا قوانين النقابة لكي يظلموا الناس، والان لا يريدون دفع الضرائب. ماذا نفعل لهم، جميعهم عمروا البنايات، وامتلكوا القصور، ويركبون احسن السيارات، ويهددون بانهم اخيرا لن يدفعوا الضرائب والا فانهم يهاجرون خارج البلاد.

اذا المواطن من اين سيعتاش والدولة من اين سنستمر! دعونا نسال؟

الرئيس: لا يجوز حضرة الزميل الكريم، ونحن نناقش موضوع ضريبة، وما هو مقدارها ان نتعرض لمهن، وهي فعلا رفعت اسم لبنان، وكان لها دور كبير، ان كان بالنسبة لنقابة المحامين او المحاسبين او المهندسين او الخ... انما «الفقر يولد النقار»، نحن بحاجة الى تغذية خزينتنا، وكما ورد الكلام اليوم او امس او اول من امس، الحقيقة لو استطعنا ان نحول لبنان الى جنة ضرائبية اكثر من المطروح لما قصرنا، ونظرا للوضع المالي الضعيف نحن نزيد واحيانا نحن نضغط. لا شك انه يوجد محامون ومهندسون كما ذكرت، يقودون سيارات فخمة، ولكن ايضا يوجد محامون يسرون على الاقدام واهلهم بالكاد تمكنوا من تعليمهم ولاجل ذلك باعوا الاراضي دولة الرئيس، سبق ان قدم اقتراح باعطاء مقطوع قيمته ١٥٪ كما اعتقد، هل توافقون عليه كحكومة؟

رئيس الحكومة: المشروع قيد الدرس

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس الحسيني

حسين الحسيني: دولة الرئيس، النقابات ليست موجودة في المجلس لئتم التعاطي معها بهذه اللهجة.

الرئيس: كيف ليست موجودة، بل هي موجودة، انا محام، بطرس حرب محام.

حسين الحسيني: مع تاييدي الكامل لما قالته الرئاسة الكريمة، اطلب شطب العبارات التي وردت على لسان الزميل الكريم بكل محبة وبكل احترام، نحن نريد التعاطي مع مؤسساتنا المدنية، مع النخبة، بروح ايجابية، وليس بهذه الطريقة على الاطلاق، هذه روحية مخالفة تماما لما درج عليه هذا المجلس وشكرا.

الرئيس: نعتبر كلامنا وكلام الزميل واحد، والعبارات التي قيلت غير موجودة، ليس هناك مشكلة.

نقولا فتوش: دولة الرئيس، لقد اقترحت تعديل هذه المواد الى النصف وفقا لما كانت عليه في السابق، اتمنى ان يطرح هذا الاقتراح على التصويت.

الرئيس: الزميل نقولا فتوش، اقترح بالنسبة للمادة ٣٥ بان تكون الضرائب على النصف، الموافقة على الاقتراح برفع الايدي.

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح

الموافقة على المادة الخامسة والثلاثين برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الخامسة والثلاثون

تتلى المادة السادسة والثلاثون. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الواحدة والخمسون

تتلى المادة الثانية والخمسون

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثانية والخمسون: ان الوكالة او الوكالات المتعلقة بنقل ملكية المركبات الالية تبقى صالحة للتسجيل لدى الدائرة المختصة مدة شهرين من تاريخ تنظيم الوكالة الاولى دون ان يتوجب عليها اية علاوة.

تفرض على من يتاخر بالتسجيل علاوة قدرها خمسون الف ليرة عن كل شهر تاخير ويعتبر كسر الشهر شهرا على ان لا يتعدى العلاوة المذكورة مليون ليرة. يعطى اصحاب الوكالات المنظمة قبل صدور

هذا القانون مدة اربعة اشهر من تاريخ العمل به لاتمام معاملات التسجيل في ظل الاحكام السابقة وتسري بعد ذلك العلاوة المحددة في الفقرة السابقة.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش

نقولا فتوش: دولة الرئيس، بالنسبة للوكالة، تستمر صالحة لفترة شهرين، لماذا؟ ما الغاية من هذا؟ ان هذا الامر يعطل الاحكام العامة التي تتعلق بالوكالة لانه لا يجوز ان تحصر بمهلة معينة، الوكالة عادة تسقط بعد خمس او عشر سنوات، والوكالة غير القابلة للعزل بعد عشر سنوات، فكيف يمكن ان نضع الوكالة هنا لشهرين هذا امر لا يجوز، دولة الرئيس، انا اقترح الغاء هذه المادة، لانها تتعارض مع القانون العام. هناك الوكالة التي تسقط حكما بالوفاة، وبعد خمس سنوات والوكالة غير القابلة للعزل التي تسمر عشر سنوات. لا يجوز ان نتعرض لاحكام الوكالة العامة من خلال نص خاص في قانون الموازنة ونقول بان الوكالة لشهرين، فهذا يؤدي الى مخالفة نصوص قانونية، انا اطلب الغاء وشطب هذه المادة.

بطرس حرب: انا ايضا اؤيد هذا الاقتراح.

الرئيس: الكلام الذي تفضل به الزميل فتوش صحيح ولكن يجب ان نورد في اطار نص استثنائي، لان للسيارة مثلا قد تنتقل بها من يد الى يد دون ان يقوم الشاري بدفع الميكانيك... اذا، لنقل بصورة استثنائية، معك حق حضرة الزميل، الموافقة على المادة ٥٢ مع اضافة عبارة بصورة استثنائية برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية والخمسون

تتلى المادة الثالثة والخمسون. الخ.

تتلى المادة السابعة والخمسون

تليت المادة الاتي نصها:

المادة السابعة والخمسون: «يعلق لغاية ٣١/١٢/١٩٩٩ العمل بنص الفقرة ٢ من ٧ من القرار التشريعي رقم ٣٣٣٩ تاريخ ١٢/١١/١٩٢٠ (قانون الملكية العقارية) المعدلة بموجب القانون رقم ٤٧/٧١ تاريخ ٢٤/١/١٩٧١، وعلى ان تصدر النصوص القانونية المتعلقة بهذا الموضوع».

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش

نقولا فتوش: دولة الرئيس، اريد ان اتكلم حول المادة ٥٧. ما ورد يتعلق بنص المادة ٧ من القرار ٣٣٣٩ المتعلق بقانون الملكية العقارية.

دولة الرئيس، لا يجوز في قانون الموازنة ان نعلق العمل في نص مستقل كليا عن عمليات الموازنة وليس له علاقة في القضايا المالية، اتمنى ان يشطب هذا النص مراعاة لمبدأ سنوية الموازنة، لانه يجب ان يرسل في قانون خاص، انا لا اعارض تعديل هذا النص ابداء، وانما يجب ان يرسل في

قانون خاص مع اسبابه الموجبة الى المجلس النيابي ليصار الى مناقشة الغاء هذه المادة، اما ان يعلق العمل في نص لغاية ١٢/٣١/١٩٩٩، فهذا يسمى «Vacances judiciaires» وهذا الامر لا يجوز ان يكون في موازنة، وان يعلق العمل بنص، اقترح الغاء هذا النص.

الرئيس: الكلمة للرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، المادة ٧ تعدلت سنة ال ٧٠ واعطت الحق للبلديات بان تمتلك الاراضي التي وضعت في خانة منفعة الاهالي في القرية المعنية، ولكن في الفترة الاخيرة وبسبب الاحداث، حدثت على ايام البلديات السابقة تجاوزات كبرى على الاملاك العامة الهامة من الاملاك البلدية، انا افهم تطلب الحكومة تعليق العمل مؤقتا بهذه المادة، كان نقول: لمدة ستة اشهر او لمدة سنة، بحيث ان وزارة المالية خلال هذه السنة او الحكومة تقدم نظاما بذلك، انا اؤيد هذا الامر.

الرئيس: على ان تصدر النصوص القانونية المتعلقة بذلك. السؤال يا دولة الرئيس لماذا لا تقترحون قانونا مستقلا، لماذا هذا التعليق؟

نقولا فتوش: اعود واقول ان هذا الامر ليس له علاقة بالموازنة، اتمنى ان يدرج ذلك في قانون مستقل وان تشطب من الموازنة.

الرئيس: الكلمة للزميل مصباح الاحدب.

مصباح الاحدب: دولة الرئيس، انا ايضا من الموافقين على هذه المادة عندما طرحت في لجنة المال قال احد الحضور، انه يحصل سوء استعمال للاملاك العامة للدولة من قبل البلديات، الى درجة انه جرى الكلام حول بيع بعض هذه الاملاك، الحقيقة، انه يمكن ان يتم استعمال مشاريع خاصة لافادة البلدية، ومن هنا فضلنا ان نوقف هذا الموضوع ضمن قانون الموازنة من اجل ان لا تحصل اي مخاطرة منذ الان، وجود هذه المادة - رغم انها يجب ان تصدر في قانون خاص - ضمن قانون الموازنة، هو من اجل عدم حصول تجاوزات في هذه المرحلة، لاننا سمعنا بصراحة عن تحضيرات من هذا النوع هنا وهناك، انا اوافق على هذه المادة كما هي، لان ذلك يشكل حماية لاملاك الدولة.

الرئيس: الكلمة للزميل حسن علوية.

حسن علوية: دولة الرئيس، في قانون تسوية مخالفة البناء، وضع نص يمنع على البلديات ان تباع او تتصرف باي شيء يتعلق بالاملاك الخاصة، الا بموافقة مجلس الوزراء. ولهذا السبب، وبما ان هذا النص موجود في قانون تسوية مخالفات البناء منعت البلديات من التصرف، ولذلك يكون وضع هذا النص من باب لزوم ما لا يلزم، لان البلديات لا تستطيع ان تتصرف باي امر، ولهذا السبب وفي موضوع بيع الاملاك العامة للدولة لا لزوم لهذه المادة، وانا اقترح حذف هذه المادة.

الرئيس: ما رأي الحكومة؟ هل توافق على حذف هذه المادة؟

رئيس الحكومة: لا مانع لدينا.

الرئيس: حسنا، الحكومة موافقة

تحذف المادة السابعة والخمسون

تتلى المادة السابعة والخمسون الجديدة

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السابعة والخمسون الجديدة: تعدل المادة الاولى من القانون رقم ٢٤٦ تاريخ ١٢/٧/١٩٩٣ بحيث

تصبح كما يأتي: الخ... .

تتلى المادة التاسعة والخمسون

تليت المادة الاتي نصها:

المادة التاسعة الخمسون: يجاز للحكومة انشاء يانصيب يسمى تيلي بيتنغ tele beting في مديرية اليانصيب الوطني للمراهنة على نتائج احداث والعب ومباريات رياضية. تحدد اصول العمل بهذا النوع من اليانصيب وكل يتعلق بتنظيمه ومراقبته بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير المالية.

الرئيس: ماهو هذا اليانصيب tele beting من يشرح هذا؟ معالي وزير المالية او وزير الاقتصاد.

وزير الاقتصاد: هذا مجرد يانصيب الكتروني، بدل ان يكون من خلال الورق يكون عن طريق الكمبيوتر او الكترونيا.

الرئيس: الكلمة للزميل عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس، اقترح الغاء هذه المادة، لدينا ما يكفي من المصائب وخصوصا للجيل الصاعد، انا اقترح الغاء هذه المادة.

الرئيس: الكلمة للزميل تمام سلام

تمام سلام: ما قاله معالي الوزير، انه نوع من يانصيب الكتروني لكن هذا النوع من اليانصيب حسب النص مطروح على نتائج احداث والعب ومباريات رياضية، اسال هل ستصبح الرياضة ايضا من خلال اليانصيب؟ القصة كلها غير واضحة.

الرئيس: الموافقة على الغاء المادة التاسعة والخمسين

- اكثرية -

الرئيس: تلغى المادة التاسعة والخمسون

تتلى المادة الستون. الخ... .

الرئيس: صدقت المادة الرابعة والستون

ننتقل الى الجداول الملحقه بالموازنة والجداول الملحقه بالموازنة والجدول رقم (٩) المعلق.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي على الجداول الملحقه بالموازنة.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت الجداول الملحقه.

ننتقل الى الموازنات الملحقه بالموازنة.

هذه الموازنات تصدق كما هي لانها متوازنة.

الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت الموازنات الملحقه.

قانون الموازنة مطروح للتصويت بالمناداة بالاسماء.

نودي السادة النواب باسمائهم.

- اكثرية -

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية.

وامتنع عن التصويت كل من النواب السادة:

علاء الدين ترو - عبده بجاني - احمد فتفت - مصباح الاحدب - بهاء الدين عيتاني - سليم دياب - خالد صعب

- عدنان عرقجي - اكرم شهاب - ايمن شقيير - مروان حمادة - جورج ديب - انطوان اندراوس - بشاره مرهج - فريد مكاري.

- القانون بصيغته النهائية -

قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٩. الخ. . .

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

تلي الملخص الاتي نصه:

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس، والساعة السادسة من مساء الايام المذكورة، برئاسة دولة الرئيس نبيه بري.

افتتح دولة الرئيس الجلسة وطلب من الحضور الوقوف دقيقة صمت حدادا على دولة الرئيس شفيق الوزان والنائب السابق انطوان المالح، كما طلب تلاوة مرسوم فتح الدورة الاستثنائية وبعض مواد النظام الداخلي التي تتعلق بكيفية مناقشة وقرار الموازنة العامة بعد ذلك عرض مقرر لجنة المال والموازنة في تقرير مفصل كيفية مناقشة

الموازنة والمراحل التي مرت بها منذ احوالها على اللجنة حتى تاريخ اقرارها فيها.

وقد اشار في هذا التقرير الى وضع المالية العامة خاصة بعد تفاقم العجز وارتفاع المديونية الامر الذي ادى الى تقليص حجم الخدمات للمواطنين وسبب بالتالي انكماشاً اقتصادياً اثر سلباً على الحياة الاقتصادية. وبين التقرير كيفية معالجة الحكومة لمشكلة المالية العامة عن طريق خفض الانفاق وزيادة الواردات واصلاح النظام الضريبي والمالي وزيادة بعض الضرائب والرسوم وتخفيض البعض الاخر. وامكانية تطبيق هذا الامر في ظل الادارة الحالية، كما ركز التقرير على ضرورة معالجة مخالفات الاملاك البحرية والعامة نظراً للفائدة التي تحققها للخزينة. ودعا التقرير الحكومة الى الاخذ بالملاحظات والتوصيات التي اوردها لجنة المال والموازنة.

ثم عرض وزير المالية في فذلكة الموازنة الخطوط العريضة لهذه الموازنة فأشار الى الوضع المالي المتردي. والى العجز المتراكم في الموازنة منذ سنوات بسبب ارتفاع نسبة المديونية وتراجع معدلات النمو السنوية الامر الذي ساهم في ركود الحالة الاقتصادية.

واشار الى وضع المنطقة والمتغيرات التي حصلت فيها وشدد على ضرورة البحث عن دور جديد للبنان يتحقق من خلال تطوير مختلف قطاعاته الانتاجية واصلاح نظامه المالي والضريبي وتحديث الادارة وضبط الهدر واعادة الانضباط الى الادارة المالية الامور الذي يؤدي الى تخفيض نسبة العجز في الموازنة وتخفيف اعباء المديونية المرتفعة. كما عرض لبرنامج الاصلاح المالي والضريبي وشدد على ضرورة تنفيذه وحصر يعتمد على تخفيض النفقات وزيادة الواردات عن طريق رفع معدلات بعض الضرائب المباشرة وخفض البعض الاخر وشرح كيفية تحقيقها وانعكاسها على الوضع العام والفترة الزمنية التي يمكن ان تؤدي نتائجها خلالها.

بعد ذلك بدأت مداخلات السادة النواب وقد استمرت اربعة ايام متتالية اثاروا خلالها مختلف الموضوعات المطروحة على الساحة المحلية والاقليمية والدولية، وناقشوا سياسة الحكومة العامة ونهجها وكيفية معالجتها للازمات التي تتعرض لها كما تطرقوا الى مختلف النواحي المتعلقة بالموازنة العامة منذ اعدادها حتى تاريخ عرضها على الهيئة العامة، وبعد انتهاء المناقشات رد دولة رئيس الحكومة على ما اثاره السادة النواب فعرض للحالة الاقتصادية المتردية وبين اسباب الانكماش الاقتصادي الناتج عن ارتفاع حجم المديونية الذي سبب عجزاً في الموازنة استمر على مدى سنوات منذ الحرب الفتنة التي مر بها لبنان وحتى تاريخ اعداد هذه الموازنة وتراجع اقتصاديات الدول المجاورة خاصة بعد حرب الخليج وانهيار اسعار النفط.

واشار دولته الى الخطة الخمسية التي تزمع الحكومة تنفيذها وهي تركز على:

- معالجة الشأن الاجتماعي.
- تنمية المناطق الاقل تطوراً.
- تعزيز حركة القطاعات الانتاجية.
- اصلاح الوضع المالي والضريبي، واصلاح الادارة.

- الاستدانة بواسطة اصدار سندات خزينة بالعملة الاجنبية.

كما تصدى دولته لبعض الانتقادات العنيفة التي وجهت الى الحكومة وبين الحقائق التي التبتت على البعض بعد ذلك طرح مشروع قانون قطع حساب موازنة ١٩٩٧ والموازنات الملحققة وصدق. ثم بدأت مناقشة مشروع قانون موازنة ١٩٩٩ فصدق المجلس على بنود:

- تفصيل قسم النفقات الجزء الاول.

- تفصيل قسم النفقات الجزء الثاني - أ -.

- تفصيل قسم النفقات الجزء الثاني - ب -.

ثم صدق مشروع قانون موازنة ١٩٩٩ والموازنات الملحققة بالاكثرية معدلا. وقد امتنع عدد من السادة النواب عن التصويت.

الرئيس: صدق المحضر وارفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة ليلا.

رئيس المجلس

نبيه بري

امين السر

ايمن شقير وكميل زيادة

امين عام المجلس النيابي بالوكالة

عدنان صاهر

مدير عام شؤون الجلسات واللجان

ناصر قالوش

مدير المحاضر والجلسات

وجيه عيسى

رئيس دائرة الجلسات

جمال قطيش